

الضوابط الشرعية

لوقف العمل بنصوص القرآن والسنة

تأليف
الدكتور محمد روني مجاور سليم الجرجي

دار ابن حزم

مكتبة ابن كثير

الضوابط الشرعية

لوقف العمل بنصوص القرآن والسنة

أصله رسالة ماجستير في الفقه والأصول

تأليف
الدكتور عزيز روبي مجاور سليم البرحي

دار البدر للطباعة

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

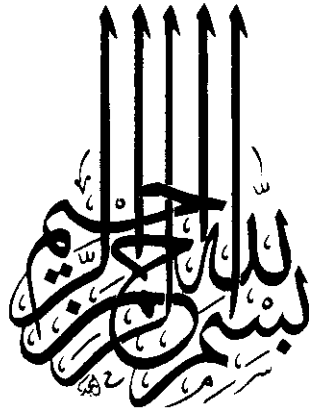
دار التدمرية

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية



أصل هذا الكتاب رسالة علمية حصل بها المؤلف على
درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من كلية دار العلوم
جامعة القاهرة - قسم الشريعة. وذلك عام ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ
تحت إشراف أ.د إبراهيم محمد عبدالرحيم.
وقد حصل المؤلف أيضاً على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٩م
- ١٤٣٠هـ بمرتبة الشرف الأولى من القسم نفسه.



شكر وتقدير

إن الشكر لتظل الذمة مشغولة به لا تبرا منه إلا بإيصاله إلى أهله؛
فالشكر وفاء النعم وبراءة الذمم، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.
فأشكر الله العلي العظيم أولاً على ما في هذا البحث من خير
وصواب.

ثم أشكره سبحانه على أن هداني لعلماء عاملين أفاضل لم يَصُتُوا عليّ
بغزير علمهم، ولا بموفور نصائحهم.

فأشكر أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الرحيم
الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذا البحث، ولم يأل جهداً ولم يدخر
وسعاً في توجيهي وإرشادي في أي وقت استعنت به: أستوثق منه،
وأستشيريه فيما يعن لي من مصاعب على طريق الدراسة؛ فقد كانت له اليد
الطولى فيما في هذا البحث، من صواب. أشكره شكر الابن البار، والتلميذ
المخلص.

لفلضيته، ومعاليه خالص شكري، ووافر تقديري لجهوده معي. ومهما
شكرته فلن أوفيه بعض حقه عليّ، فالله عزّ وجلّ أسأله أن يجزيه عني
والإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل، والعلماء الأجلاء، الذين تفضلوا
بمناقشتي في هذا البحث وتقويمي وإياه، وأعتذر لهم عما لقوه فيه من
إخفاق أو نقصير...

وأسأل الله سبحانه أن يجزيهم عن دينه وأهله خيراً، وأن يجعل هذا
في ميزان حسناتهم.

كما لا أنسى أن أدعو لأستاذنا الراحل الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي
حسن بالرحمة والغفران وواسع الجنان على ما ذاد عن الإسلام وشريعته
الغراء طوال فترة حياته، وعلى إقراره موضوع هذه الرسالة وقت أن كان
رئيساً لقسم الشريعة بالكلية، ويعث روح الأمل والتحري والبحث الدؤوب
في.

فله خالص الدعوات بنيل أعلى الدرجات... آمين... آمين.

والله تعالى أسأل أن يحفظ لنا علماءنا كافة؛ فهم في الأرض - واللّه -
بمنزلة النجوم في السماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام
والشراب، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء.





مقدمة البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

أما بعد:

فإن مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية مبناها وأساسها على الحكم
ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها،
ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ هي نور الله الذي أبصر به المبصرون، وهداه
الذي اهتدى به المهتدون، وشفاه التام الذي به دواء كل عليل، وطريقه
المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل، فهي قرّة
العيون، وحياة القلوب، وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة...

ولو تعطلت هذه الشريعة لاضطربت أحوال الناس، وساءت، وشقيت
الأجيال، وانهارت مقومات العيش السليم، وانتاب الناس الذعر، والقلق،
وعدم الراحة، والاشتباه بالآخرين؛ حتى تنعدم الثقة بين الأفراد، كما هو الحال
الآن في كثير من دول العالم المعاصر، ولا حول ولا قوة إلا بالله...

ولما كانت الشريعة كذلك؛ فلا يجوز لإنسان كائناً من كان أن يعطل
نصوصها أو يلغيها، أو يوقف العمل بها وقفاً نهائياً؛ مدعياً أنها لا تتناسب
وظروف العصر، أو لا تواكب تطورات الحياة...

لا يجوز لأحد ذلك؛ لأن الذي أنزلها يعلم السر وأخفى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ
مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

ولأنه سبحانه مفصل آياتها ومحكمها، وما كان ليخفى عليه أن البشرية في تطور مستمر، وأنها تحتاج إلى نصوص تصلح لهذا التطور، وتواكبه في عصورها المختلفة وأوضاعها المتطورة.

وصدق الله إذ يقول: ﴿الرَّ كُنْتُ أَتَكْتُمْ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

ومن ثم فقد أنزل الله عزَّ وجلَّ نصوصاً تتفق وكل العصور، وتُنزِّلُ على كل حادثة تَعْتَوِرُ المجتمع المسلم في تطوره المستمر؛ إن تصريحاً وإن تلميحاً.

«فليست تنزلُ بأحدٍ من أهلِ دينِ اللَّهِ نازلةً؛ إلا وفي كتابِ اللَّهِ الدليلُ على سبيلِ الهدى فيها» [الرسالة: (ص ٢٠) - للإمام الشافعي ت ٢٠٤هـ].

وأخيراً فإن البحث في علوم الشريعة خير ما تتفق فيه الأوقات، وتفنى فيه الأعمار؛ إذ كمال التعبد لله لا يكون إلا بما أمر به سبحانه وشرع.

وإن الذَّبَّ عن هذه الشريعة لمن أوجب التَّعَبُّدَ وأَعْلَاهُ.

ذب تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين راحوا يُعْمِلُونَ عقولهم المَعْتَلَّةَ في نصوص الشارع الحكيم رداً وإلغاءً؛ زاعمين أن كثيراً منها لم يعد يناسب ظروف العصر، وتطورات الحياة، وأنهم مجتهدون؛ بل شَبَّهُوا أنفسهم في ذلك ببعض أصحاب النبي عليه السلام، الذين أَرَجَّأُوا العمل ببعض هذه النصوص؛ إذ لم تتحقق شروط العمل بها لظروف اعتورت الأمة آنذاك، وما كان ذلك منهم إلا رعاية لمصلحة، أو فقداً لشرط، أو فواتاً لِمَحَلِّ حَكَمٍ.

ولما كان الأمر كذلك؛ فقد شرعت في اختيار رسالتي هذه: «الضوابط الشرعية لوقف العمل بنصوص القرآن والسنة».

○ ويكمن اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

أولاً: لبيان أن الوقف الدائم للنص، وهو تعطيله وإلغاؤه غير متحقق؛ إذ لا يملكه أحد إلا الله تعالى عن طريق نسخ نص بإحلال آخر محله أو

عدم إحلال؛ رعايةً منه سبحانه للأصلح للمكلفين تفضلاً منه تعالى لا وجوباً، وامتنحاناً لهم بامتثالهم الأوامر والنواهي خصوصاً في أمرهم بما كانوا منهيين عنه، ونهيهم عما كانوا مأمورين به؛ إذ الانقياد له أدل على الإيمان والطاعة.

ثانياً: لبيان شرط الوقف المؤقت؛ حتى لا يزل فيه الناس.

ثالثاً: لبيان بعض شبه الذين يريدون وقف النص، ومناقشتهم.

رابعاً: لبيان الضوابط التي على أساسها يمكن إيقاف بعض النصوص وفقاً مؤقتاً إذا تحقق شرط الوقف.

خامساً: لبيان الواقفين الذين يملكون هذا الوقف، وما يشترط فيهم حتى لا يدعيه كل أحد.

هذه أهم الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع.

الصعوبة في دراسة هذا الموضوع:

○ لقد واجهتني صعوبات في كتابة هذا البحث أجملها في أمرين:

أحدهما: جدته؛ حيث لم أقف على مَنْ تحدّث عنه من قبل بصورة كاملة شاملة.

وما وجدته في بعض الكتب إنما هو إشارات بعضها غير صريح.

- كان من هذه الإشارات ما عند الطوفي (ت ٧١٦هـ) في شرحه «الأربعون النووية» عندما أراد أن يقدم رعاية المصلحة على النص والإجماع.

- وكذا ما عند الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في كتابه «إعلام الموقعين» من الحديث عن تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأعراف والعادات والنيات ...

ونحوها ما عند أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي في بعض مواضع من كتابه الممتع «منهج عمر بن الخطاب في التشريع»، مثل قوله في تكييفه

الفقهي لمنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه المؤلفه قلوبهم سَهْمَهُم من الزكاة: «والذي فعله عمر بن الخطاب ليس (إلغاء) للنص، ولا (وقفاً) للعمل به، إنما الأمر فَحَسَب أن مضمونه (لم يوجد) في المجتمع الإسلامي زمنه؛ فصرف سهمهم إلى بقية المستحقين الموجودين في المجتمع فعلاً. وهل هناك من الناحية الواقعية الفعلية شيء آخر يمكن أن يقوم به عمر أو غيره عندما تنتفي حاجة المسلمين إلى تأليف القلوب فلا يوجد مؤلفه عندئذ؟!».

[«منهج عمر»: ص ١٨٩].

ونحوها أيضاً ما عند الأستاذ الدكتور على جمعة في كتابه «أثر ذهاب المحل في الحكم»، مثل قوله: «ومن الممكن ارتكاباً لأخف الضررين، أو لفقد الشروط، أو قيام الموانع، أو للعمل على تحقيق مقاصد الشريعة العليا؛ الوقوع مؤقتاً تحت مسألة تعطيل الشريعة من باب إيقاف العمل بالحكم، كما فعل عمر - رضي الله عنه - في عام الرمادة في تعطيل حد السرقة؛ لفقد الشرط. أو العفو عن الزانية لعدم العلم...».

[«أثر ذهاب المحل»: ص ٢١].

ونحوها أيضاً ما عند الدكتور الفاضل محمد المنسي في مواضع من رسالته للدكتوراه «تغير الظروف وأثره في اختلاف الأحكام في الشريعة الإسلامية»، وذلك عند تعرضه لبعض المسائل التي تغير فيها الحكم بتغير الزمان والمكان.

الأمر الثاني: اختصارُ الحديث في الباب الأول عن المصطلحات، وبعض أصول التشريع التي كان لا بد منها بوضعها دراسة تمهيدية لهذا البحث، ولقد كان الحديث عنها ضعفي ما ذكر.

منهج البحث:

أما المنهج الذي اتبعته في دراستي؛ فقد تنوع بتنوع الموضوعات مجال البحث وطبيعتها، ولذا تردد بين التحليل والنقد الجزئي تارة، إلى

التقرير والوصف تارة أخرى، ومن التتبع والاستقصاء مرة، إلى الاختيار والانتخاب مرة أخرى.

طريقة دراسة البحث وكتابته:

لقد اتبعت في دراسة هذا البحث وكتابته التالي:

١ - اعتمدتُ في تقرير الأقوال أصولية كانت أو فقهية أو حديثة على مصادرها الأصلية.

٢ - ذكرتُ خلاصة أقوال العلماء من الفقهاء والأصوليين حيناً. ونقلتُ أقوالهم من مصادرها حيناً آخر؛ مبتدئاً بأقوال الحنفية، ثم المالكية، ثم الشافعية، ثم الحنابلة، ثم الظاهرية، مع بعض آثار - أحياناً - عن الصحابة والتابعين. وقد أجتزئ - أحياناً - على بعض الأقوال، ثم أعزو إلى مصادر بقيتها، لا سيما إذا كانت متفقة في الجملة.

٣ - آتي أحياناً بطرف من مناقشات الفقهاء بعضهم لبعض، فيما يتعلق بأدلة بعض المسائل، مع بيان الاعتراضات الموجهة إلى تلك الأدلة والرد عليها. كما فعلت في مسألة قطع جاحد العارية (ص ٤١٠، وما بعدها).

٤ - رَتَّبْتُ المصادر والمراجع في الهامش عند العزو العام؛ حسب تاريخ وفيات أصحابها، عدا المصادر والمراجع الفقهية فَرَتَّبْتُها حسب مذاهبها: الحنفي، ثم المالكي، ثم الشافعي، ثم الحنبلي، ثم الظاهري. وإذا اجتمع معها كتب التفسير وأحكام القرآن؛ قَدَّمْتُها عليها حسب سني الوفاة. فنفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) قبل تفسير القرطبي (ت ٦٧١هـ). وأحكام الجصاص (ت ٣٧٠هـ) قبل أحكام ابن العربي (ت ٥٤٣هـ). ثم تأتي بعدُ كتبُ الفقه، وبعدها كتب الشروح كـ «التمهيد» لابن عبد البر، و«شرح صحيح مسلم» للنووي، و«فتح الباري» شرح صحيح البخاري لابن حجر... وهكذا.

وإذا تعددت كتب المذهب الواحد رَتَّبْتُها تحته حسب تاريخ الوفيات أيضاً.

فمثلاً في المذهب الحنفي: يأتي مختصر القدوري (ت ٤٢٨هـ) قبل «المبسوط» للسرخسي (ت ٤٨٣هـ). وفي المذهب المالكي: تأتي «المدونة» لسحنون (ت ٢٤٠هـ) قبل «الكافي» لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) ... وهكذا.

٥ - عند العزو لكتب السنة إذا تعددت قدمت الكتب الستة، ثم بعدها الموطأ، ثم المسانيد، ثم مصنف عبد الرزاق، ثم مصنف ابن أبي شيبة ... وهكذا.

٦ - عَمَدُ عند العزو لكتب السنة - بعد ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث العام إن وجد - إلى ذكر الكتاب والباب - إن كان موبياً - خاصة الكتب الستة ومصنف ابن أبي شيبة، لاختلاف طبعاتها.

٧ - اعتمدت في العزو لصحيح البخاري على الطبعة السلطانية بمطبعة بولاق عند ذكر الجزء والصفحة، وعلى طبعة السلفية لفتح الباري عند ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث.

٨ - إذا كان الحديث عند البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو أحدهما غالباً. إلا إذا كانت في الحديث زيادة عند غيرهما أحتاج إليها فأخرجها وأبين درجتها كحديث: «لَوْ يَغْطِي النَّاسُ بِذَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» فهو عند البخاري ومسلم، ولكنه عند البيهقي بزيادة: «وَلَكِنَّ الْبَيْنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَتَكَرَّ» (ص ٢٩٠). أو كان الحديث عند غيرهما مختصراً، وقد اشتهر بالاختصار كحديث: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ» (ص ٣٩١) فهو عند ابن ماجه مختصراً، وعند البخاري بقصة.

٩ - إذا كان الحديث عند البخاري ومسلم أو أحدهما، لم أذكر درجته؛ لاتفاق الأمة على صحة ما احتواه مما هو على شروطهما.

وإذا كان الحديث أو الأثر عند غيرهما خرَّجته ذاكراً رجال إسناده جميعاً، وأتبعته بكلام صاحبه عليه - إن كان له كلام - ككلام الترمذي، والحاكم، وإقرار الذهبي للحاكم أو تعقبه، أو كلام أبي داود في حالة

ضعف الحديث عنده، وإلا فسكوته عنه، وسكوته يعني قبوله عنده، وإيراد ابن خزيمة له في صحيحه أو ابن حبان يعني صحة الحديث عندهما.

ثم درست رجال إسناده جميعاً أنا أيضاً دون التعرض لذكر أقوال أهل الجرح والتعديل فيهم إلا نادراً، ثم خرجت بالنتيجة التي لا تخالف غالباً كلام السابقين بذكر درجته؛ بقولي: قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

أو نحو ذلك تصحيحاً، أو تضعيفاً.

وقد اتبعت في ذلك قواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف؛ من حيث الالتفات إلى اتصال سند الحديث وعدالة رواته، أو انقطاعه وضعف رواته ...

ثم أقوي ما ذهبت إليه من تصحيح أو تضعيف بالتنبيه على أقوال من تكلم عنه ممن أخرجه، أو ذكر أقوال غيرهم ك: ابن حجر، أو البوصيري، أو الهيثمي ...

١٠ - التزمت بالآ استدل بحديث مجمع على ضعفه؛ وقد أستشهد بحديث فيه ضعف لاستشهاد العلماء به، كحديث علي - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، الأمر ينزل بنا، لم ينزل فيه قرآن، ولم يمض فيه منك سنة؟ قال: «اجتمعوا له العالمين - أو قال العابدين - من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد»، وذلك عند الكلام عن الاجتهاد الجماعي، وهو «الإجماع» (ص ٨٨).

١١ - لم أخجل علماً في المتن من ترجمة، حتى الصحابة - رضي الله عنهم - ترجمت لهم مع شهرتهم تبركاً بذكرهم. وقد قدمت اللقب على الكنية إذا اجتمعا، وأخرته عن الاسم إذا اجتمعا، وقدمت الكنية على الاسم إذا اجتمعا كما هو الراجح عند النحاة.

١٢ - ذكرت معاني الكلمات والألفاظ الغريبة التي رأيت أنها تحتاج إلى بيان؛ سواء في نصوص القرآن أو السنة أو أقوال العلماء.

١٣ - ما كان بين معقوفتين هكذا [] في البحث كله؛ إنما هو مزيد بيان مني سواء في أقوال الفقهاء، أو سند الحديث، أو أثناء التراجم أو غيرها؛ لشرح أو تعقيب على لفظة استشكلتها، أو للتأكيد على كون اللفظة هكذا بالنص المنقول، ويعبر عن هذا الأخير بكلمة [كذا].

١٤ - كما قمت بتشكيل الآيات القرآنية وعزوها إلى سورها، وبيان أرقام آياتها بمتن البحث. وتشكيل الأحاديث النبوية. وتشكيل ما احتاج إلى تشكيل في بقية نصوص البحث إلا ما ند عني.

وذلك ترجيحاً لقول من قال: «إنما يُشكّل ما يُشكّل» [المقدمة لابن الصلاح: (ص ٨٩)].

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يبني على مقدمة وثلاثة أبواب، وخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

○ أما المقدمة فضمّنتها أهمية الشريعة الإسلامية في حياة الناس، ومغبة تعطيلها، وصلاحياتها لكل زمان ومكان، وأن الذب عنها من أوجب العبادات وأعلاها. ثم أسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث فيه، والخطة المتبعة لإتمامه.

وأما الأبواب فعلى النحو التالي:

● الباب الأول: مقدمات أصولية على طريق الدراسة وتحتة، مدخل وخمسة فصول:

المدخل: سبب إيراد هذه المقدمات.

الفصل الأول: مصطلحات مهمة: النص، والقياس، والاجتهاد، والتأويل، والتخصيص، والاستثناء، والنسخ، والإلغاء، والاستحالة، وذهاب المحل، وفقد الشرط.

الفصل الثاني: القرآن الكريم. وتحتة خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القرآن؛ لغةً، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حجية القرآن، وخصائصه.

المبحث الثالث: ثبوت القرآن، وقرآاته.

المبحث الرابع: إعجاز القرآن، ووجوه إعجازه.

المبحث الخامس: دلالات القرآن على الأحكام.

الفصل الثالث: السنة. وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السنة؛ لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حجية السنة.

المبحث الثالث: أقسام السنة.

الفصل الرابع: المصلحة المرسلّة. وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المصلحة، لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حجية المصلحة وشروط العمل بها.

المبحث الثالث: مقاصد الشريعة، وعلاقة المصلحة بها، وإمكانية تعارضهما.

الفصل الخامس: العرف، وعلاقته بالمصلحة، وقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان». وتحتة مبحثان:

المبحث الأول: تعريف العرف، وأنواعه، وأحكامه.

المبحث الثاني: علاقة العرف بـ «المصلحة»، وقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان».

● الباب الثاني: مفهوم الوقف، وحجيّته ومداه، وتحتة تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد: معنى «الوقف»، ومقصود البحث منه. وتحتة مبحثان:

المبحث الأول: معنى الوقف؛ لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: مقصود البحث من مفهوم الوقف.

الفصل الأول: مفهوم الوقف قديماً، وتحتة سبعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الوقف عند الصحابة.

المبحث الثاني: مفهوم الوقف عند الفقهاء.

المبحث الثالث: علاقة الوقف بـ «المصلحة المرسلّة».

المبحث الرابع: علاقة الوقف بـ «ذهاب المحل».

المبحث الخامس: علاقة الوقف بـ «فقد الشرط».

المبحث السادس: علاقة الوقف بـ «التأويل».

المبحث السابع: علاقة الوقف بـ «العرف»، وقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان».

الفصل الثاني: مفهوم الوقف حديثاً. وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الوقف عند المعاصرين.

المبحث الثاني: شبه القائلين بـ «الوقف الدائم».

المبحث الثالث: عدم تطرق القدامى لهذا «الوقف الدائم» لا لفظاً، ولا معنى.

الفصل الثالث: حجية الوقف. وتحتة مبحثان:

المبحث الأول: الوقف المؤقت له حجية بشروط.

المبحث الثاني: الوقف الدائم، وهو الإلغاء والتعطيل لا حجية له، بل هو محرم، يكفر القائل به.

الفصل الرابع: مدى الوقف المشروع. وتحتة مبحثان:

المبحث الأول: الوقف في «المعاملات» بمقاصدها المختلفة، والتمثيل له.

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بـ «المعاملات»، ومقاصدها.

المطلب الثاني: أمثلة على الوقف في «المعاملات».

المبحث الثاني: الوقف في «السياسة الشرعية»، والتمثيل له. وتحت مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بـ «السياسة الشرعية».

المطلب الثاني: أمثلة على الوقف في «السياسة الشرعية».

● الباب الثالث: ضوابط الوقف الشرعية، وشروط الواقفين، وتحت فصلان:

الفصل الأول: ضوابط الوقف الشرعية مع التمثيل. وتحت تمهيد وثمانية مباحث:

التمهيد: وفيه تعريف «الضابط»، و«القاعدة»، و«النظرية» مع بيان الفرق بينها، وتحت ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «الضابط» لغةً، واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف «القاعدة» لغةً، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين القاعدة والضابط.

المطلب الثالث: تعريف «النظرية» لغةً، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين النظرية والقاعدة.

المبحث الأول: الضابط الأول: إذا ذهب محل تطبيق النص.

المبحث الثاني: الضابط الثاني: إذا أوجب النص حداً فاعترضته شبهة درىء الحد بها، وتحت ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «الحد» و«التعزيز» لغةً واصطلاحاً، وخصائص كل، مع بيان الفرق بينهما.

المطلب الثاني: أنواع الحدود، وأقسامها.

المطلب الثالث: تعريف الشبهة؛ لغةً، واصطلاحاً.

المطلب الرابع: أنواع الشبه.

المطلب الخامس: الدليل على إسقاط الحدود بالشبه.

المطلب السادس: من الشبه الدائرة لإقامة الحدود مع التمثيل لها...

المبحث الثالث: الضابط الثالث: إذا تعارضت مصلحة ضرورية مع تطبيق النص قدمت المصلحة الضرورية، مع التمثيل لذلك.

المبحث الرابع: الضابط الرابع: إذا تعارضت مصلحة راجحة مع تطبيق النص المتضمن حداً قدمت المصلحة؛ سواء كانت لصالح المحدود، أو من يتعلق به، أو لصالح الإسلام، مع التمثيل لذلك.

المبحث الخامس: الضابط الخامس: إذا تعارضت مصلحة خاصة منصوص عليها مع مصلحة عامة قدمت المصلحة العامة، مع التمثيل لذلك.

المبحث السادس: الضابط السادس: إذا اقتضت المصلحة الأخذ بفعل من أفعال الرسول ﷺ أو قراراته دون غيره أخذ به، مع التمثيل لذلك.

المبحث السابع: الضابط السابع: إذا وسع على الناس بالنصوص، فضيقوها أو أفرطوا فيها مستهينين بها فحيثنذ يؤخذون بالتضييق، مع التمثيل لذلك.

المبحث الثامن: الضابط الثامن: إذا تضمن النص أجناً لا توجد في زمن من الأزمان أو مكان من الأماكن فحيثنذ يقوم مقامها غيرها للضرورة، مع التمثيل لذلك.

الفصل الثاني: الموقفون، وشروطهم. وتحت مبحثان:

المبحث الأول: مَنْ في سلطته «الوقف المؤقت» للعمل بالنص، وتحت

مطلبان:

المطلب الأول: بيان الذين في سلطتهم الوقف، وهم الأمراء

والعلماء.

المطلب الثاني: مكانة الأمراء والعلماء.

المبحث الثاني: شروط الواقفين، وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في أولي الأمر (الأئمة).

المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في القضاة.

المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في أهل الفتوى.

وبعدُ: فلست أدعي أن هذا كل ما ينبغي أن يكون، ولكنني حاولت ثقة بالله وتوكلاً عليه، أن أصل إلى الحق أو قريب منه.

فإن كنت قد وفقت فذلك حسبي، وإن كانت الأخرى فالكمال لله وحده.

وصدق معمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) حين قال: «لو عورض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم أن يكون فيه سقط - أو قال خطأ -» [جامع بيان العلم]: (٧٨/١) - للإمام ابن عبد البر المالكي - ت ٤٦٣هـ.

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به... آمين.

الباحث

الباب الأول (تمهيد) مقدمات أصولية على طريق الدراسة

وتحتة مدخل، وخمسة فصول:

المدخل: سبب إيراد هذه المقدمات.

الفصل الأول: مصطلحات مهمة.

الفصل الثاني: القرآن الكريم.

الفصل الثالث: السنة النبوية.

الفصل الرابع: المصلحة المرسلة.

الفصل الخامس: العُرف، وعلاقته بالمصلحة المرسلة.





سبب إيراد هذه المقدمات

إن سبب إيراد هذه المقدمات هي حاجة البحث إليها، وذلك كالتالي:

أولاً: لما كان موضوع البحث هو «نصوص القرآن والسنة» كان لا بد من بيان أهم ما يتعلق بـ «النص» من قضايا، وكذا أهم ما يتعلق بالقرآن والسنة من مباحث؛ إذ هي جميعاً محل نزاع هذا البحث.

ثانياً: لما كان من مباحث القياس الكلام عن «المناسب الملقى» و«المناسب المرسل» وغيرهما من مباحث العلة، وكان لدعاة وقف العمل بالنص مناسبات ملغاة في الشرع ككون المرأة الآن تقوم بما يقوم به الرجل من أعمال علمية واجتماعية وغيرها؛ فعليه يجب أن تراث كما يرث الرجل لا نصفه (ص ٢٤٥ وغيرها)، وكانت «المصلحة المرسل» هي «المناسب المرسل» لهذا وغيره شرعنا في الكلام عن القياس وبعض ما يتعلق به من مباحث في عجلة.

ثالثاً: أما الكلام عن الاجتهاد فقد جرننا إليه ما اشتبه على دعاة وقف العمل بالنص أنهم مجتهدون كعمر، فكان لزاماً علينا ذكر معنى «الاجتهاد» وشروطه وغير ذلك مما يتعلق به باختصار.

رابعاً: وأما الكلام عن «التأويل»؛ فلأن بعض صور «الوقف المؤقت» ما هي إلا تأويل للنص، كما في حديث الرجل الضعيف الناقص الخلقة الذي زنا بأمة قومه، فضربه النبي عليه السلام بعذق نخل عليه مائة غصن ضربة واحدة لضعفه (ص ٢١٥).

خامساً: لما كان من أنواع السنة «سنة خاصة بالنبي ﷺ» كحل الزواج من أكثر من أربع كان لا بد من الكلام عن «التخصيص» في عجالة؛ لبيان كونه من تشريعات الله الحكيم سبحانه.

سادساً: لما كانت بعض صور «الوقف المؤقت» استثناء من حكم عام، كمسألة «بيع السلم» (ص ٣٠٣) تعين عليّ أن أبين معنى «الاستثناء» في عجالة...

سابعاً: حد الرجم ثابت بالقرآن كما هم ثابت بالسنة، ولكن لما كان نص القرآن المثبت ذلك منسوخ التلاوة دون الحكم (ص ٣٦٧)؛ تحتم علينا ذكر معنى «النسخ» وفوائده وأحواله، وبيان أنه بالنظر إلى علم الله انتهاء لمدّة الحكم، وإلى علمنا تبديل وتغيير. ونحوه باختصار.

ثامناً: موقفو العمل بالنص «وفقاً دائماً» يلغونه، ويعطلونه، فبيننا لذلك حكم هذا «الإلغاء الدائم» وكونه محرماً ودخيلاً على الفكر الإسلامي لم يسبقوا إليه بحال...

تاسعاً: أن من صور «الوقف» صوراً كانت لـ «الاستحالة»، أو «ذهاب المحل»، أو «فقد الشرط»، أو «المصلحة» فتطلب ذلك الحديث عن بعضها باختصار، وعن بعضها بتفصيل...

عاشراً: لما كان «العرف الصالح» معتبر في تغيير الأحكام، فيوقف بناء عليه العمل الحرفي لبعض نصوص الشرع، كمسألة «المُصْرَاة» (ص ٢١٦)، (٤٩١)، ومسألة زكاة الفطر (ص ٤٨٩) وغيرهما - تناولناه بشيء من التفصيل...





الفصل الأول مصطلحات مهمة

هذه المصطلحات هي: «النص»، و«القياس»، و«الاجتهاد»، و«التأويل»، و«التخصيص»، و«الاستثناء»، و«النسخ»، و«الإلغاء»، و«الاستحالة»، و«ذهاب المحل»، و«فقد الشرط».

وبيان هذه المصطلحات في التالي:

المصطلح الأول: النص.

وأختصر الكلام عنه في المسائل التالية:

الأولى: النَّصُّ لغة واصطلاحاً.

الثانية: أقسام دلالات اللفظ «النص».

الثالثة: مكانة نصوص القرآن والسنة في ترتيب الأدلة.

الرابعة: تعارض النصوص.

الخامسة: نصوص الشرع معقولة.

السادسة: النصوص متناهية، والصور والواقعات الجزئية غير متناهية.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

● المسألة الأولى: (النَّصُّ لغة واصطلاحاً):

أما لغة: فهو التحريك والظهور ورفع الشيء. و كل ما أُظْهِرَ، فقد نُصَّ.

وأصلُ النَّصِّ: أقصى الشيء وغايته، ثم سُمي به ضَرْبٌ من السَّيرِ سريع^(١).

وأما اصطلاحاً: فيطلق ويراد به اصطلاحات منها:

١ - مجرد لفظ الكتاب والسنة . فيقال: الدليل إما نص أو معقول وهو اصطلاح الجدلّيين. يقولون: هذه المسألة يتمسك فيها بالنص، وهذه بالمعنى والقياس^(٢)...

٢ - ما يقابل الظاهر^(٣) فيكون معناه: كل خطاب علم ما أريد به من

(١) «لسان العرب»: (٩٧/٧، ٩٨) - للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفريقي المقرئ المعروف بـ «ابن منظور» (ت ٧١١هـ) - طبعة دار صادر - لبنان. وانظر أيضاً: «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٦٣/٥) - للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري المعروف بـ «ابن الأثير» (ت ٦٠٦هـ) - طبعة المكتبة العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذين/طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. و«مختار الصحاح»: (ص ٦٦٢) - للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي كان حياً في رمضان عام ٦٦٠هـ - طبعة دار الحديث - القاهرة. بعناية الأستاذ/محمود خاطر. وهو مختصر من كتاب «الصحاح» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ).

(٢) القياس: هو إثبات حكم الأصل في الفرع لاجتماعهما في علة الحكم. وسيأتي الكلام عن القياس بالتفصيل كمصدر أساس من مصادر التشريع أثناء الحديث عن النص (ص ٤٦).

(٣) الظاهر: هو اللفظ الذي دل على معناه دلالة واضحة بحيث لا يتوقف فهم المراد منه على قرينة خارجية، ولم يكن معناه هو المقصود الأصلي من السياق؛ مع احتمال له للتفسير والتأويل، وقبوله للنسخ في عهد الرسالة. مثل قوله تعالى: ﴿وَأَكَلُ أَشْجٍ وَعَرَمَ الْإِبْرَاقِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ فإن إحلل البيع وتحريم الربا من قبيل الظاهر؛ لأن هذا هو المعنى المتبادر فهمه من النص من غير احتياج إلى قرينة خارجية، وهو غير مقصود من السياق أصالة؛ لأن المقصود من السياق التفرقة بين البيع والربا رداً على مَنْ سَوَّى بينهما وقال: إنما البيع مثل الربا.

«أصول الفقه»: (ص ٣٨١، ٣٨٢) بتصرف - لـ أ. د/محمد زكريا البرديسي - طبعة=

الحكم. وقيل: ما لا يتطرق إليه احتمال^(١).

وقيل: كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة سواء كان ظاهراً أو مفسراً أو نصّاً حقيقة أو مجازاً خاصاً كان أو عاماً اعتباراً منهم للغالب؛ لأن عامة ما ورد من صاحب الشرع نصوص^(٢)، وقيل غير ذلك^(٣).

وحكم العمل بالنص والظاهر سواء، وهو وجوب العمل بمذلوله حتى يقوم دليل على تفسيره أو تأويله أو نسخه^(٤).

فإذا كان مطلقاً بقي على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده، كما

= ١٣٩١هـ، ١٩٧١م - دار النهضة العربية - القاهرة. وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»:

(١٧٩/١) - للإمام أبي بكر بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ) - طبعة ١٣٧٢هـ - دار المعرفة - لبنان - بتحقيق الدكتور/رفيق العجم. و«روضة الناظر»: (٢٩/٢) - للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ) - طبعة ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان. وقد شرحه الشيخ عبد القادر بن بدران الحنبلي الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ) في «نزهة الخاطر العاطر» و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٣ - ٣٠٥) - للأستاذ الشيخ علي حسب الله - الطبعة السادسة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - دار المثقف العربي - القاهرة.

(١) «البحر المحيط»: (٤٦٢/١) - للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن يهاجر المصري الشافعي المعروف بـ «الزركشي» (ت ٧٩٤هـ) - طبعة بعناية جماعة منهم الدكتور/عمر سليمان الأشقر.

(٢) «كشف الأسرار»: (٦٧/١) - للإمام عبد العزيز بن أحمد علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - الفاروق الحديثة - القاهرة. وهو شرح لـ «أصول البزدوي» - للإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي الحنفي (ت ٥٨٢هـ).

(٣) انظر: «أصول السرخسي»: (١٧٩/١، ١٨٠)، و«المستصفى من علم الأصول»: (٤٨/٢، ٤٩) للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥هـ) - طبعة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت - بعناية الدكتور/محمد سليمان الأشقر. و«أصول البزدوي» مع شرحه: «كشف الأسرار»: (٤٧/١)، و«التعريفات»: (ص ٣٠٩) - للإمام علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - طبعة دار الريان - القاهرة. و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٥).

(٤) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٥)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٨١، ٣٨٢).

قيدت الوصية في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوسَىٰ يٰٓأَبَا أَدِيْنُ﴾ [النساء: ١١] بعدم الزيادة على الثلث بحديث سعد بن أبي وقاص^(١) المشهور^(٢).

وإذا كان عامًّا بقي على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه، كما خصص العموم في قوله تعالى: ﴿وَإِجْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]

(١) هو الصحابي الجليل أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب القرشي البصري أحد العشرة ومن السابقين الأولين، ومن أخوال النبي عليه السلام - توفي بالمعيق [على سبعة أميال من المدينة، والميل ١٨٤٨ مترًا. انظر: «الفقه الإسلامي وأدلته»: (٧٠/١) - للدكتور وهبة الزحيلي السوري - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - دار الفكر - سوريا]. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (١٢٧/٣)، رقم: (٦١) - للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ) - طبعة ٢٠٠٢م - مكتبة الخانجي والهيئة المصرية العامة للكتاب - لمكتبة الأسرة. وأسد الغابة في معرفة الصحابة: (٣٦٦/٢) - للإمام عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بـ «ابن الأثير» (ت ٦٣٠هـ) - طبعة دار الشعب - بتحقيق الأستاذين/محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد عاشور.

(٢) حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - رواه جماعة منهم: البخاري في صحيحه: (١٠٣/٢، رقم: ١٢٩٥) - (٢٣) كتاب الجنائز - (٣٦) باب رَأَى النَّبِيَّ ﷺ سعد بن خولة - عن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ - رضي الله عنه - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتَضِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: بِالشُّطْرِ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَلْزَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلْزَهُمْ حَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تَنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَزْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ»... الحديث - «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ، وسننه، وأيامه» الشهير بـ «صحيح البخاري» - للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) - طبعة دار الجيل - بيروت، وهي مصورة من طبعة بولاق، وهي المعروفة بـ «الطبعة السلطانية».

ومسلم في صحيحه: (١٢٥٠/٣، رقم: ١٦٢٨) - (٢٥) كتاب الوصية - (١) باب الوصية بالثلث - بنحوه - «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل، عن العدل، عن رسول الله ﷺ» الشهير بـ «صحيح مسلم» - للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م - دار الحديث - القاهرة - بتحقيق الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي.

بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا زَوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وقصر لفظ: «المطلقات» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] على المدخول بهن غير الحوامل بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدْوٍ تَعْدُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْصَاءُ الْأَكْمَلُ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وهو بهذا المعنى الأخير نوع من أحد قسمي اللفظ، فاللفظ ينقسم بحسب خفاء معناه وظهوره قسمين^(١):

القسم الأول: خفي الدلالة^(٢): وهو ما استتر معناه لذاته، أو لأمر آخر، فتوقف فهم المراد منه على غيره^(٣).

(١) انظر مثلاً في هذه المسألة، وهي كون النص اصطلاحاً نوعاً من أحد قسمي اللفظ: «أصول السرخسي»: (١/١٧٩)، و«روضة الناظر وجنة المناظر»: (٢/٢٦ - ٤٢)، و«كشف الأسرار»: (١/٤٤ وما بعدها)، و«التنقيح في أصول الفقه» ومعه شرحه «التوضيح» مع شرحهما «التلويح»: (١/٥٤) - «التنقيح والتوضيح للإمام صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي ت (٧٤٧هـ) - و«التلويح» للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان. و«مُسَلَّمُ الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت»: (٢/١٩ - ٢٢) - «المُسَلَّم» للإمام محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي (ت ١١١٩هـ)، و«الفواتح» للإمام عبد العلي بن محمد بن نظام الدين الأنصاري الهندي الحنفي (ت ١٢٢٥هـ) - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - لبنان. و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٩٩ - ٣٠٨)، و«أصول الفقه»: (ص ١٣٥) - للشيخ محمد الخضري - طبعة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - دار الفكر - لبنان.

(٢) الدلالة لغة: بكسر الدال وفتحها، هي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي»: (١/١٩٩) - للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الشافعي (ت ٧٧٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م - دار الكتب العلمية - لبنان. وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (١/٢٩٤) - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - بعناية جماعة من أساتذة المجمع اللغوي.

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٩٩).

ويتنوع باعتبار مرتبته في خفاء دلالاته إلى أربعة أنواع؛ هي:

(أ) الْمُتَشَابِه: وهو ما خفيت دلالاته على معناه لذاته، وتعذرت معرفته؛ لأن الشارع استأثر بعلمه، ولم يَقم قرينة تدل عليه؛ كالتصوص التي توهم مشابهة الله تعالى لخلقه من نسبة الوجه واليد، والاستواء... وغيرها إليه سبحانه. ومثل فواتح السور عند بعض المفسرين^(١).

ولا شيء من هذا النوع في نصوص الأحكام الشرعية^(٢).

(ب) الْمُجْمَل: وهو اللفظ الذي ازدحمت معانيه، ولا يفهم المراد منه إلا بمبين.

وهذا المجمل ثلاثة أقسام:

١ - مجمل مُفسَّر: وهو اللفظ الذي ازدحمت معانيه، وبين الشارع المراد من هذه المعاني مثل: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

٢ - مجمل مشكل: وهو اللفظ الذي ازدحمت معانيه، ولم يبين الشارع المراد من هذه المعاني، وترك أمر ذلك إلى المجتهد مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يُعْقِلَ أَوْ يُنْكِحَ عَقْدَةَ الْكَأْفِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فَمَنْ بيده عقدة النكاح يحتمل عدة معان، ولم يبين الشارع المراد من هذه المعاني، وترك أمر ذلك إلى المجتهد. ولذا نجد المجتهد يرجح حمل من بيده عقدة النكاح على الزوج؛ لأن الخطاب للأزواج، وإلا لزم تفكيك النظم.

٣ - مجمل مشترك: وهو اللفظ الذي ازدحمت معانيه، وانتفت القرينة

(١) انظر: «أصول السرخسي» (١/١٨٤)، و«روضة الناظر» (١/١٨٥ - ١٨٩)، و«كشف الأسرار» (١/٥٥، ٥٦)، و«مسلم الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت» (٢/٢٢)، و«أصول التشريع الإسلامي» (ص ٢٩٩)، و«أصول الفقه» (ص ١٣٥) - للشيخ الخضري، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي (ص ٣٩٠، ٣٩١).

(٢) انظر: «أصول التشريع الإسلامي» (ص ٢٩٩)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي (ص ٣٩٠، ٣٩١).

المعينة لأحد هذه المعاني وتعذر ترجيح أحدها، وذلك مثل لو أوصى الرجل لمواليه وكان للموصي عبيد أعتقهم، وأسياد أعتقوه، ومات قبل البيان^(١).

وحكم المَجْمَل: عدم جواز العمل به حتى يرد بيان المراد منه؛ فإنَّ بَيِّنَه الشارع بياناً وافياً كان المَجْمَل بعد البيان مفسراً، وإن لم يبينه بياناً كافياً كان المَجْمَل مشكلاً، وللمجتهد أن يزيل ما به من إشكال^(٢).

(ج) المُشْكِل^(٣): وهو ما خفيت دلالته على معناه لذاته، ويمكن إزالة خفائه بالبحث والتأمل؛ كأن يكون اللفظ مشتركاً بين عدة معانٍ حقيقية أو مجازية، ويمكن تعيين أحدهما بالبحث؛ كلفظ «القرء» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصِدْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فإنه موضوع في اللغة للظهر والحيض^(٤) ففسره الحنفية والحنابلة بالحيض^(٥)، وفسره المالكية

(١) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٩٠). وانظر أيضاً: «أصول البزدوي» وشرحه «كشف الأسرار»: (٥٤/١)، و«أصول السرخسي»: (١٨٣/١)، و«روضة الناظر»: (٤٢/٢ - ٤٦)، و«مختصر المنتهى الأصولي» وشرحه: (ص ٢٣٧) - «المختصر» للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بـ «ابن الحاجب» (ت ٦٤٦هـ)، والشرح للإمام عبد الرحمن بن أحمد عضد الملة الإيجي ت (٧٥٦هـ)، وقيل (٧٥٣هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذين/فادي نصيف، وطارق يحيى. و«التعريفات»: (ص ٢٦١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٠)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١٣٥).

(٢) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٩٠). وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١٧٦/١)، و«روضة الناظر»: (٤٥/٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٠).

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠١) بتصرف، وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١٨٣/١)، و«روضة الناظر»: (٤٣/٢)، و«كشف الأسرار»: (٥٢/١)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١٣٥)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٨٨، ٣٨٩).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٣٢/٤)، و«لسان العرب»: (١٣٠/١، ١٣١).

(٥) انظر: «المبسوط»: (١٣/٦) - للإمام أبي بكر بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ) - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار المعرفة - لبنان. و«الفروع»: (٥٣٩/٥) - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ) - طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

والشافعية بالطهر^(١).

وحكم المشكل وجوب النظر في المعاني التي يحتملها اللفظ، ثم الاجتهاد في استخراج المراد بالقرائن والأدلة^(٢).

(د) الحَفِيّ: وهو ما كان في ذاته ظاهر الدلالة على معناه؛ ولكن عرض له شيء من الخفاء بسبب غير لفظه؛ كأن يكون لبعض أفراد اسم خاص، أو وصف يميزه عن غيره؛ فيوقع ذلك شبهة في دخول هذا البعض في عموم معنى اللفظ، ويتوقف زوال الشبهة على شيء آخر^(٣).

كلفظ السارق في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

فمعنى النص واضح، ولكن في انطباقه على بعض الأفراد نوع غموض.

فـ «النشال» فيه جرأة تجعله أكثر من السارق، و«نباش القبور» فيه نقص يجعله أقل من السارق؛ لأنه أخذ مالا غير مملوك لأحد، من غير حرز مثله^(٤).

(١) انظر: «المدونة»: (٣٢٦/٢) - للإمام أبي سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان المالكي الملقب بـ «سحنون» ت (٢٤٠هـ) - يرويه عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك - طبعة دار صادر - لبنان. و«منهاج الطالبين» للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ)، وشرحه: «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج»: (٣٨٥/٣) - للإمام محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان شمس الدين الفقيه الشافعي المعروف بـ «الخطيب الشربيني» (ت ٩٧٧هـ) - الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م - مطبعة الحلبي - القاهرة.

(٢) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٨٩). وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١٨٣/١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠١).

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠١). وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١/١٨٢)، (١٨٣)، و«التعريفات»: (ص ١٣٤)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١٣٥)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٨٦، ٣٨٧).

(٤) سيأتي الكلام عن الحرز، وغيره من شروط الاعتداد بالسرقة (ص ٣٩٩، ٤٠٠) من الباب الثالث.

واختلفوا في النباش: فذهب المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض الحنفية كابن يوسف^(١) إلى قطع يده، وذهب أكثر الحنفية إلى عدم قطع يده؛ لكن قالوا يُعَزَّرُ^(٢) بما يردعه^(٣).

(١) هو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة ومن كبار تلاميذه - ولد سنة ١١٣هـ، وتوفي في ربيع الآخر سنة ١٨٢هـ. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء»: (٥٣٥/٨) - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ) - الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مؤسسة الرسالة، و«الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية»: (٦١١/٣) - للإمام محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار هجر - القاهرة - تحقيق الدكتور/عبد الفتاح محمد الحلو...
الحلوة... (ص ٣٦٦).

(٢) التعزير: هو التأديب دون الحد. وسيأتي الكلام عنه بشيء من التفصيل (ص ٣٩٢).

وراجع: «المصباح المنير»: (٤٠٧/٢)، «التعريفات»: (ص ٨٥).

وراجع: «المصباح المنير»: (٤٠٧/٢)، والتركيبات: (٤٠٧/٢)، والجامع لأحكام
(٣) انظر الخلاف الفقهي في قطع النباش أو تعزيره فقط بما يردعه: «الجامع لأحكام
القرآن» الشهير بـ «تفسير القرطبي»: (١٦١/٦) - للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد
الأنصاري القرطبي المالكي (٦٧١هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار
الحديث - القاهرة - بتحقيق الأستاذين الدكتورين: محمد إبراهيم الحفناوي، ومحمود
حامد عثمان. و«أحكام القرآن»: (٦٧/٤) - للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن محمد
البغدادي الرازي الحنفي المعروف بـ «الجصاص» (ت ٣٧٠هـ) - طبعة ١٤١٢هـ،
١٩٩٢م - دار إحياء التراث العربي - لبنان. و«المبسوط»: (١٥٩/٩)، و«المدونة»: (٢٨٠/٦)،
و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد»: (٥٥٠/٢، ٥٥١) - للإمام أبي الوليد
محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بـ «ابن رشد الحفيد»
(ت ٥٩٥هـ) - طبعة ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - دار السلام - القاهرة. و«الأم»: (٢٠٧/٦)،
(٢٠٨) - للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي أحد أئمة المذاهب (ت ٢٠٤هـ)
- الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتب العلمية - لبنان. بعناية الأستاذ محمود
مطرجي. و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٢٧٢/٨) - «المختصر» للإمام
أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله البغدادي الخرقى شيخ الحنابلة (ت ٣٣٤هـ)،
و«المغني» للإمام ابن قدامة الحنبلي - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.
و«المحلى»: (٣٢٩/١١) - للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري
(ت ٤٥٦هـ) - طبعة مكتبة التراث - القاهرة - بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر.
و«حداائق الأزهار»، وشرحه «السليل الجرار»: (٣٦٠/٤) - «الحداائق» للإمام أحمد بن

والطريق إلى إزالة الغموض الكائن في الخفي هو بحث القاضي واجتهاد المجتهد والرجوع إلى النصوص، ومراعاة حكمة تشريع الحكم، وعقلته، وتوخي ما قصده الشارع^(١).

القسم الثاني: ظاهر الدلالة: وهو ما دل على معناه بصيغته من غير توقف على أمر خارجي^(٢).

ويتنوع باعتبار مرتبته في ظهور دلالاته على معناه إلى أربعة أنواع، هي:

(أ) الظاهر: وقد سبق تعريفه، والتمثيل عليه، وحكم العمل به^(٣).

(ب) النص: وقد سبق الكلام عنه، وحكم العمل به بالتفصيل^(٤).

(ج) المُفسَّر: وهو اللفظ الذي دل على معنى مقصود بالسوق أصالة أو تبعاً لدلالة قطعية، وغير محتمل للتفسير أو التأويل، ولكنه مما يقبل النسخ في عهد الرسالة؛ كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛ فإن العدد فيه لفظ خاص لا يحتمل التأويل بزيادة أو نقص...

ويلحق بهذا النوع كل ما فسر بقطعي، من مجمل أو مشكل أو خفي، أو ظاهر أو نص؛ فإن التفسير يلتحق بما فسر به، ويعتبر المجموع كنص واحد مفسر.

والمُفسَّر نوعان:

مفسر بذاته: وهو البين الذي لا يحتاج إلى ما بيّنه. ومفسر بغيره: وهو ما كان محتاجاً إلى البيان أو محتملاً له، فبينه نص قطعي آخر.

= يحيى بن المرتضى الزيدي (ت ٨٤٠هـ)، و«السيول» للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني (ت ١٢٥٠هـ) - طبعة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م - مكتبة ابن تيمية، للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - تحقيق جماعة من المحققين.

(١) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٨٦، ٣٨٧) بتصرف.

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٣).

(٣) انظر: (ص ٢٦) هامش (٣)، وحكم العمل به (ص ٢٧) بالمتن.

(٤) انظر: (ص ٢٥ - ٢٧) السابقة.

وحكم المفسر: وجوب العمل به كما ورد، أو على نحو ما بيّنه الشارع؛ إلا إذا قام دليل صحيح على نسخه^(١).

(د) الْمُخَكَّم: وهو اللفظ الذي دل على معنى مقصود بالسوق وغير محتمل للتفسير والتأويل، ولا قابل للنسخ في عهد الرسالة؛ فهو مُفسَّر امتاز بعدم قبوله النسخ، وهو كالمفسر في وضوح دلالاته، ولكنه أقوى منه دلالة على المعنى كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢، والنساء: ١٧٦، ...]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]...^(٢).

وهذا المحكم: إما أن يدل على حكم أساسي في الدين كالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. أو حكم يعد من أمهات الفضائل كالعدل والوفاء بالعهد.

وإما أن يدل على حكم جزئي اقترن بما يفيد تأييده كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

فحرمة نكاح أزواج الرسول ﷺ من بعده اقترن بما يدل على التأييد، وهو قوله: ﴿أَبْدًا﴾؛ فلا يقبل نسخاً ولا تأويلاً ولا تخصيصاً؛ فلا يحل نكاح أي زوجة من أزواج الرسول ﷺ بعد وفاته أبداً^(٣).

وحكم المحكم: هو وجوب العمل به قطعاً لأنه لا يحتمل غير معناه ولا يقبل النسخ، لا في عهد الرسالة؛ لاقرانه بما يمنع ذلك من معنى أو

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٦) بتصرف. وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»:

(١/١٨٠)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧٩ - ٣٨٠).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٨). وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١/١٨١)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧٨ - ٣٧٩).

(٣) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧٨، ٣٧٩). وانظر أيضاً: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٨).

لفظ، ولا بعد عهد الرسالة؛ لأنه ليس لأحد بعده سلطة نسخ الأحكام الشرعية^(١).

وبعد، فهذه الأنواع الأربعة إذا تعارضت قدم العمل بأقواها؛ فيقدم المحكم على المفسر، والمفسر على النص، والنص على الظاهر^(٢).

● المسألة الثانية فيما يتعلق بالنص: (أقسام دلالات اللفظ «النص»).

تنقسم دلالات اللفظ أربعة أقسام هي:

(أ) عبارة النص: وهي دلالة اللفظ على المعنى مقصوداً أصلياً أو غير أصلي، وذلك أن اللفظ قد يساق للدلالة على معنى فيسمى مقصوداً أصلياً كما سبق قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلٌ ذُوَ الْعِفَّةِ وَاللَّهُ وَرِعٌ﴾ [النساء: ٣]؛ لقصر العدد على أربع؛ فإذا فهم من العبارة معنى آخر لم يسق اللفظ له سمي مقصوداً غير أصلي، كما دلت هذه الآية على إباحة النكاح.

فقصر العدد وإباحة النكاح كلاهما فهم من عبارة اللفظ، إلا أن الأول هو الذي سبق له اللفظ، والثاني لم يسق له^(٣).

ودلالة عبارة النص تفيد القطع في الأحكام التي تستفاد منها إذا تجردت من العوارض الخارجية؛ فإن كانت من قبيل العام الذي خص من البعض، لا تفيد القطع، وتكون دلالتها على الأحكام المستفادة منها بعد التخصيص دلالة ظنية^(٤).

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٨)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧٩).

(٢) المصدرين السابقين.

(٣) «أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١١٩). وانظر أيضاً: «كشف الأسرار»: (٦٧/١)، (٦٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٠ - ٣١٧)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٠ - ٣٦٢).

(٤) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٠ - ٣٧١). وانظر أيضاً: «كشف الأسرار»: (٦٨/١ وما بعدها)، و«التلويح»: (٥٤/١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٠ - ٣١٧).

(ب) إشارة النص: وهي دلالة اللفظ على ما لم يقصد له اللفظ أصلاً. وهذا المعنى يتفاوت الناس في فهمه؛ لأنه يحتاج إلى تأمل. وقد تكون هذه الإشارة ظاهرة إن كفاها قليل من التأمل، وقد تكون غامضة إن احتاجت إلى دقة تأمل، مثالها قوله تعالى في بيان المستحقين للفداء^(١) ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] فهذه الآية مسوقة لبيان مصارف الخمس^(٢)، وقد أشارت إلى زوال ملكهم عما تركوه في ديارهم التي هاجروا منها لأنه وصفهم بالفقراء... ومثالها أيضاً قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فهذه الآية مسوقة للدلالة على حل الوقاع في ليالي الصيام، وقد أشارت إلى جواز الإصباح جنباً لأنها تدل على الجواز في آخر لحظة من الليل، وذلك يستلزم أن يطلع الفجر عليه جنباً لأنه لا وقت يمكن أن يغتسل فيه، ثم هو مكلف أن يصوم من أول النهار فيجتمع له وصفا الجنابة والصوم، وهذا يستلزم عدم تنافيهما^(٣).

ودلالة إشارة النص تفيد الحكم قطعاً إلا إذا وجد ما يبعتها عن القطع إلى الظن كالإجماع الذي خصص تبعية الولد للوالد المأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ بعدم تبعيته له في الحرية والرق؛ لأن ابن آدم ما دام جنيناً يتبع أمه في الرق والحرية، وإن اتصف الأب بضد ما عليه الأم^(٤).

(١) الفداء: ما رده الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال: إما بالجلاء؛ وهو خروجهم من بلادهم أو إخراجهم، أو المصالحة على جزية أو غيرها. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ١٠٨)، و«التعريفات»: (ص ٢١٧).

(٢) الخمس: هو خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا أَنَا نَعْتَمَ مِن مَّا هُوَ قَاتٍ بِهُ خُسْرًا وَلَقَدْ هَمَمْنَا بِالْفَتْحِ وَأَلَيْتَ لَّوْ كُنَّا نَسْكَنُ السُّكُنَ وَآتَيْنَا السَّكِينَةَ لَإِنْ كُنَّا مَا نَمْنَحُ بِاللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤١] وأما الأربعة الأعماس الباقية للغانمين. انظر: «تفسير القرطبي»: (٧/٨). وسيأتي مزيد بيان لذلك (ص ٣١٨).

(٣) انظر: «كشف الأسرار»: (١/ ٦٧ - ٦٩)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١٢٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١١ - ٣١٣)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٢ - ٣٦٥).

(٤) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٥). وانظر أيضاً: «كشف الأسرار»: (١/ ٧٠، ٧١).

وإذا تعارضت دلالة العبارة مع دلالة الإشارة قدمت دلالة العبارة على الإشارة^(١).

(ج) دلالة النص: وهي دلالة اللفظ على ثبوت حُكْم ما ذُكِرَ لِمَا سَكَّتْ عنه لفهم المناط^(٢) بمجرد فهم اللغة، وذلك يسمى في اصطلاح آخر بـ «القياس الجلي»، وسواء أن يكون ما سكت عنه أولى بالحكم مما ذكر أو مساوياً له.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

فعبارة الآية يفهم منها النهي عن التأفف، ومناط هذا النهي يفهم بمجرد فهم اللغة، وهو الأذى؛ فيدل على النهي عن الضرب، والمسكوت عنه - وهو الضرب - أولى من المذكور، وهو التأفف^(٣).

ودلالة النص تفيد الحكم قطعاً.

لكن إذا تعارضت دلالة الإشارة مع دلالة النص قدمت دلالة الإشارة^(٤).

(د) اقتضاء النص: وهي دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدق

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٩)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٥).

(٢) المناط: هو العلة. قال الشوكاني في «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: (ص ٢٠٧) - طبعة دار الفكر - لبنان: «وللعلة أسماء تختلف باختلاف الاصطلاحات فيقال لها: السبب، والأمانة، والداعي، والمستدعي، والباعث، والحامل، والمناط، والدليل، والمقتضى، والموجب، والمؤثر».

والعلة: وصف أضاف الشارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه. راجع: «المستصفى»: (٢/٢٣٧). وسيأتي الكلام عن العلة بشيء من التفصيل (ص ٥٠).

(٣) «أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ١٢١). وانظر أيضاً: «كشف الأسرار»: (١/٧٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٤ - ٣١٦)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٧، ٣٦٨).

(٤) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٩)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٦٩).

الكلام عليه. مثاله قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْعَطَا، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١) فالوضع مسلط على الذات، والذات لم توضع قطعاً

(١) الحديث ورد عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - كابن عباس، وابن عمر، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي بكرة، وثوبان، وأبي هريرة، وغيرهم. وأكتفي هنا بذكر مَنْ أخرج حديث ابن عباس لأنه أصحها؛ فقد أخرجه جماعة، منهم:

ابن ماجه: (٦٥٩/١، رقم: ٢٠٤٥) - (١٠) كتاب الطلاق - (١٦) باب طلاق المكره والناسي - قال: حدثنا محمد بن المصطفى الجُمَيْصِيُّ، [قال] ثنا الوليد بن مسلم، [قال] ثنا الأوزاعي، عن عطاء [ابن أبي رباح]، عن ابن عباس بلفظه - «سنن ابن ماجه» - للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ) - طبعة دار الريان - مصر - بعناية الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي.

وابن المنذر في كتاب «الإقناع»: (ص٣١٣، رقم: ١٩٦) - (٤٢) كتاب المرتد - (٤) باب ذكر المكره على الكفر - وترقيم الكتب والأبواب فيه من صنيعي - من طريق الربيع بن سليمان، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد الله بن عمير، عن ابن عباس بنحوه - للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر الشافعي المعروف بـ «ابن المنذر» (ت٣١٨هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م - دار الحديث - القاهرة.

وابن حبان في [موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين]: (ص٣٦٠، رقم: ١٤٩٨) - من طريق الربيع بنحوه - للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) - طبعة المطبعة السلفية - القاهرة - بتحقيق الأستاذ/محمد عبد الرزاق حمزة. وقد أفرد زوائد ابن حبان على الصحيحين الإمام نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ).

والدارقطني في السنن: (١٧٠/٤) - من طريق الربيع بن سليمان بنحوه - للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي من أهل محلة «دار القطن» ببغداد (ت٣٨٥هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - عالم الكتب - لبنان.

والحاكم في «المستدرک على الصحيحين»: (١٩٨/٢) - من طريق الربيع بن سليمان، عن أيوب بن سويد، ومن طريق بشر بن بكر كليهما عن الأوزاعي بنحوه. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره عليه الذهبي - «المستدرک» للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ الحاكم (ت٤٠٥هـ) - طبعة دار المعرفة - لبنان. بعناية الدكتور/يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وبذيله «التلخيص» للإمام الذهبي.

والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٣٥٦/٧) - من طريق الربيع بن سليمان بنحوه، وقال: =

بدليل حصولها فيلزم لصدق الكلام تقدير محذوف هو كلمة «حُكْم» فيكون

= جَوَّدَ إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات، ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي؛ فلم يذكر في إسناده عبيد بن عمير - للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨هـ) - طبعة دار الفكر - لبنان.

قلت: الحديث صحيح: إسناده ابن ماجه متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين، سوى محمد بن المصنف وهو موثق من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٦٠/٩) - للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي... بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة. و«تقريب التهذيب»: (ص ٥٠٧، رقم: ٦٣٠٤) - لابن حجر أيضاً - الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار الرشيد - سوريا - بعناية الأستاذ محمد عوامة. وقد صحَّح الحديث ابن حبان والحاكم كما سبق. وكذلك:

الإمام عبد الحق الأشبيلي (ت ٥٨١هـ) كما حكاه القرطبي في تفسيره: (١٩٠/١٠).
والإمام النووي في «الأربعون النووية» [الحديث التاسع والثلاثون] حيث قال: «حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي» - للإمام النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ) - طبعة مكتبة دار السلام - الرياض - ١٤١١هـ.

والإمام ابن رجب قائلًا: «حديث حسن...»: «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»: (ص ٣٧١) [الحديث التاسع والثلاثون] - للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ - الطبعة السادسة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان.

والحافظ ابن حجر في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (١٩١/٥) - للحافظ ابن حجر - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - دار المطبعة السلفية - القاهرة - حيث قال: «ورجاله ثقات، إلا أنه أعلَّ بعله غير قاذحة؛ فإنه من رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء عنه. وقد رواه بشر بن بكر، عن الأوزاعي، فزاد عبيد بن عمير بين عطاء وابن عباس. أخرجه الدارقطني، والحاكم، والطبراني، وهو حديث جليل. قال بعض العلماء: ينبغي أن يعد نصف الإسلام».

ملحوظة: وقع في نسخة الإقناع: «عبيد الله بن عمير» وكل من رواه بعد قال: «عبيد بن عمير» بدون لفظ الجلالة، وهو الصواب. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥٦/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٧١/٧).

كما يلاحظ أن رواية الوليد بن مسلم [عند ابن ماجه سابقاً] سقط من سندها عبيد بن عمير، بين عطاء وابن عباس، ولا يضر ذلك؛ لأن عطاء يروي عن ابن عباس وبعض من الصحابة؛ بغير واسطة.

وأما قول البوصيري: «هذا إسناده صحيح، إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع»، =

المعنى: وضع عن أمتي حُكْم الخطأ والنسيان وما استكروها عليه^(١).

ودلالة الاقتضاء تفيد الحكم قطعاً.

لكن إذا تعارضت دلالة النص مع دلالة الاقتضاء رجحت الدلالة على الاقتضاء.

وعليه تترجح عبارة النص أو إشارته على الاقتضاء عند التعارض^(٢).

● المسألة الثالثة فيما يتعلق بالنص: (مكانة نصوص القرآن والسنة في ترتيب الأدلة):

النصوص هي أول الأدلة تقديمًا عند العلماء؛ لأنها الأصل في

= ثم ذكر قول المزي: «رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس» فغير جيد؛ لأن الحديث سالم من الانقطاع؛ لأن عطاء - كما سبق - يروي عن ابن عباس وبعض من الصحابة بغير واسطة. ثم إن قول المزي السابق لا يعني إلا أنه يُروى هكذا وهكذا والله أعلم.

انظر قول البوصيري: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»: (١٢٦/٢) - للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي (ت ٨٤٠هـ) - طبعة الكتب الحديثة - القاهرة - بتحقيق الأستاذ/موسى علي محمد، والدكتور/عزت علي عطية.

وانظر قول المزي: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (٨٥/٥)، رقم: ٥٩٠٥ - للإمام جمال الدين أبي الحجاج عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - بعناية الأستاذ/عبد الصمد شرف الدين.

والمنقطع: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. «تقريب النواوي» مع شرحه «تدريب الراوي»: (١٥٩/٢) - «التقريب» للإمام النووي - و«التدريب» لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب العربي - لبنان - بتحقيق أ. د/أحمد عمر هاشم.

(١) «أصول الفقه»: (ص ١٢١) بتصرف. وانظر أيضاً: «كشف الأسرار»: (٧٥/١)، و«أصول التشريع الإسلامي»، (ص ٣١٦، ٣١٧)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧٠، ٣٧١).

(٢) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٧١) بتصرف. وانظر أيضاً: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣١٩).

تحريم أي شيء أو تحليله كما نص على ذلك الأئمة كالإمام الشافعي^(١) (ت ٢٠٤هـ) في غير موضع، وكالإمام ابن القيم^(٢) (ت ٧٥١هـ)، وغيرهما^(٣).

يقول ابن القيم: «ولم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الإجماع، وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة»^(٤).

هذا على أن هناك مَنْ خالف؛ فقدّم الإجماع على النصوص^(٥) وهذا لا يستقيم إلا أن يكون مستند الإجماع هو النص نفسه، وحينئذ لا يكون

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المَظَلبي الشافعي - ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، وتوفي بمصر سنة ٢٠٤هـ، وهو أحد أئمة المذاهب الأربعة.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء» (٥/١٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٣٤٣/١) للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٧١هـ) - طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بتحقيق الأستاذين/عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي.

(٢) هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الزرعي الحنبلي المعروف بـ «ابن قيم الجوزية» - نسبة إلى «الجوزية» وهي مدرسة كان أبوه مديراً - ولد سنة ٦٩١هـ، وتوفي في رجب سنة ٧٥١هـ، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي بـ «دمشق». انظر ترجمته في: «البداية والنهاية»: (٥٢٣/١٨) - للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي (ت ٧٧٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م - دار هجر - القاهرة. بتحقيق الدكتور/عبد الله بن عبد المحسن التركي. و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (١٦٨/٦) - للإمام أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بـ «ابن العماد» الدمشقي الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) انظر: «الأم»: (٣٨٩/٧، ٤٥٢)، و«إعلام الموقعين»: (٢٩/١ - ٣٠) - للإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ) - طبعة دار الجيل - لبنان. بعناية الأستاذ/طه عبد الرؤوف سعد. و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد»: (ص ٤١) - للشیخ عبد القادر بن بدران الحنبلي الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ) - طبعة دار الفكر العربي.

(٤) «إعلام الموقعين»: (٢٤٨/٢).

(٥) انظر: «المستصفى»: (٤٧١/٢)، و«المدخل» لابن بدران: (ص ١٩٦).

مثل هذا الإجماع مصدراً تشريعياً ولا دليلاً جديداً؛ لأنه غير منسئ لأحكام؛ بل هو بمثابة المؤيد للنص.

أما إذا كان الإجماع مستنده الاجتهاد والقياس؛ فإنه لا يقدم على النص الصحيح^(١).

● المسألة الرابعة فيما يتعلق بالنص: (تعارض النصوص):

«التعارض هو: التمانع. وفي الاصطلاح: اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى الآخر»^(٢).

لا بد بدءاً أن نعرف أنه لا يمكن أن يقع تعارض بين النصوص الشرعية الثابتة؛ وذلك لأن الشريعة الواحدة الصادرة عن المعصوم لا تقبل التناقض.

يقول الشاطبي^(٣) (ت ٧٩٠هـ): «الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في

(١) سيأتي الكلام عن مستند الإجماع وغيره مما يتعلق بالإجماع (ص ٨٩ وما بعدها) من الباب الأول.

(٢) «التحرير في أصول الفقه»: (٢/٣) - للإمام محمد بن عبد الواحد كمال الدين المعروف بـ «ابن الهمام» الحنفي (ت ٨٦١هـ) - وقد شرح «التحرير» الإمام محمد بن محمد... بن علي بن سليمان المعروف بـ «ابن أمير الحاج» (ت ٨٧٩هـ) في كتابه «التقرير والتحبير» - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان. وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١٤/٢)، و«روضة الناظر»: (٤٥٧/٢)، و«البحر المحيط»: (١٠٩/٦)، و«أصول الفقه» للخضري: (ص ٣٥٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢١٠).

(٣) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي المالكي - توفي في شعبان سنة ٧٩٠هـ انظر ترجمته: «شجرة النور الزكية»: (٢٣١/١) - لابن مخلوف - طبعة ١٣٤٩هـ - المطبعة السلفية - القاهرة. [عن تحقيق كتاب «الاعتصام»: (٧/١) - (٩) - للإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الخاني - الرياض - بتحقيق أ. د/مصطفى أبو سليمان الندوي]. وانظر أيضاً: «هدية العارفين»: (١٨/١) - لـ إسماعيل باشا بن محمد أمين البابي البغدادي - وكتابه هذا، وكتاب «إيضاح المكنون» له أيضاً، مطبوعان ضمن كتاب «كشف الظنون» - للعلامة مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بـ «حاجي خليفة» ت ١٠٧٦هـ - طبعة ١٤١٠هـ، =

فروعها وإن كثر الخلاف، كما أنها في أصولها كذلك، ولا يصلح فيها غير ذلك»^(١).

ولإنما يكون التعارض ظاهراً بحسب أفهامنا ومداركنا، وخطئنا في فهم المراد أو جهلنا بتاريخ الحكمين؛ إذ قد يكون اللاحق ناسخاً للسابق؛ فإذا فهمنا المراد حق الفهم، وأمکننا الجمع بين المتعارضين، أو عرفنا التاريخ فوقفنا على الناسخ من المنسوخ، ارتفع التناقض^(٢) وإلا ذهبنا إلى الترجيح سنداً أو متناً، ثم التخيير كما نص عليه الأئمة كالغزالي^(٣) (ت ٥٠٥هـ)، والآمدي^(٤) (ت ٦٣١هـ)، وغيرهما.

يقول الشيخ ابن بدران^(٥) (ت ١٣٤٦هـ) مبيناً ما سبق باختصار: «إذا تعارض نصان فإما أن يجهل تاريخهما أو يعلم. فإن جهل قدمنا الأرجح منها ببعض وجوه الترجيح. وإن علم تاريخهما فإما أن يمكن الجمع بينهما

= ١٩٩٠م - دار الفكر - لبنان. و«معجم المؤلفين»: (١١٨/١) للأستاذ/عمر رضا كحالة - طبعة دار التراث العربي - لبنان.

(١) «الموافقات في أصول الأحكام»: (٦٤/٤) - للإمام الشاطبي - طبعة دار الفكر - لبنان.
(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢١٠). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (١٦٩/٢)، و«الإحكام في أصول الأحكام»: (٢٥١/٤) - للإمام علي بن أبي علي بن محمد سيف الدين الآمدي الشافعي (ت ٦٣١هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار الكتاب العربي - لبنان - بعناية الدكتور/سيد الجميلي.

(٣) هو الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي - ولد بـ «طوس» [مدينة من نواحي خراسان من بلاد فارس] سنة ٤٥٠هـ، وتوفي بها سنة ٥٠٥هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٢٢/١٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٩١/٦)، و«شذرات الذهب»: (١٠/٤).

(٤) هو الإمام علي بن أبي علي بن محمد سيف الدين التغلبي الآمدي الحنبلي ثم الشافعي - ولد سنة نيف وخمسين وخمسمائة هجرية [والثيف من واحدة إلى ثلاث بين العقدين. انظر: «لسان العرب»: (٣٤٢/٩)]، وتوفي في صفر سنة ٦٣١هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٦٤/٢٢)، و«شذرات الذهب»: (١٤٤/٥).

(٥) هو الشيخ الفاضل عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقي الحنبلي المعروف بـ «ابن بدران» - توفي سنة ١٣٤٦هـ. انظر ترجمته: «الأعلام»: (٣٧/٤) - للأستاذ/خير الدين الزركلي - الطبعة الثامنة - دار العلم للملايين - لبنان. و«معجم المؤلفين»: (٢٨٤/٥).

بوجه من وجوه الجمع أو لا، فإن أمكن جمع بينهما من حيث يصح الجمع؛ إذ الواجب اعتبار أدلة الشرع جميعها ما أمكن، وإن لم يمكن الجمع؛ فالثاني ناسخ إن صحّ سندهما، أو أحدهما كذب إن لم يصحّ سنده؛ إذ لا تناقض بين دليلين شرعيين؛ لأن الشارع حكيم والتناقض ينافي الحكمة، فأحد المتناقضين يكون باطلاً إما لكونه منسوخاً، أو لكذب ناقله، أو لخطئه بوجه ما...

وقد يختلف اجتهاد المجتهدين في النصوص إذا تعارضت، فمنهم من يسلك طرق الترجيح، ومنهم من يسلك طريق الجمع، والصواب تقديم الجمع على الترجيح ما أمكن؛ إلا أن يفضي الجمع إلى تكلف يغلب على الظن براءة الشرع منه، ويبعد أنه قصده؛ فيتعين الترجيح ابتداءً. إذا علم هذا فاعلم أن الترجيح الواقع في الألفاظ إما أن يكون من جهة المتن أو السند أو القرينة^(١).

● المسألة الخامسة فيما يتعلق بالنص: (نصوص الشرع معقولة):

بمعنى أن العقل يقرها ولا يردّها.

(١) «المدخل» لابن بدران: (ص ١٩٧ - ٢٠٠). وانظر أيضاً: «الكافية في الجدل»: (ص ٤٤٠ - ٤٩٣) - للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي (ت ٤٧٨هـ) - طبعة عيسى الحلبي - القاهرة - تحقيق أ. د/فوقية حسين محمود. وقد ذكر الإمام الجويني أكثر من خمسين وجهاً من وجوه الترجيح عند التعارض. و«أصول السرخسي»: (١٤/٢ - ٢٨)، و«المستصفى»: (٤٧٢/٢ - ٤٧٦ وما بعدها)، و«الإحكام في أصول الأحكام»: (١٥٨/٢) - للإمام ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الآفاق الجديدة - بيروت. و«المسودة»: (ص ٣٠٥ - ٣١٤) - جمعها الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي الحنبلي (ت ٧٤٥هـ) - جمعها من أقوال ثلاثة أئمة من آل تيمية، هم: مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله (ت ٦٥٢هـ)، وولده شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، وحفيده تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام - ط دار الكتاب العربي - لبنان - بتحقيق أحمد محيي الدين عبد الحميد. و«روضة الناظر»: (٤٥٦/٢ - ٤٦٤)، و«البحر المحيط»: (١٠٩/٦ وما بعدها)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٣٦ - ٢٣٨).

قال ابن القيم: «نصوص الشرع معقولة. قال: وما عرفت حديثاً صحيحاً إلا ويمكن تخريجه على الأصول الثابتة، قال: وقد تدبرت ما أمكنتني من أدلة الشرع فما رأيت قياساً صحيحاً يخالف حديثاً صحيحاً، كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح؛ بل متى رأيت قياساً يخالف أثراً فلا بد من ضعف أحدهما...»^(١).

● المسألة السادسة فيما يتعلق بالنص: (النصوص متناهية، والصور والحوادث والواقعات الجزئية غير متناهية):

وذلك لأنها لا تقف عند حد ولا تدخل تحت الضبط والعد لأنها لا تنتهي إلا بانتهاء دار التكليف، ولا يمكن أن يفي المتناهي بغير المتناهي؛ فلا بد إذن من القياس؛ إذ لو لم يستعمل القياس لأفضى ذلك إلى خلو كثير من الحوادث عن الأحكام لقلة النصوص وكون الصور لا نهاية لها فيجب ردها إلى الاجتهاد ضرورة^(٢).

المصطلح الثاني: القياس:

ويختصر الكلام عنه في المسائل التالية:

الأولى: القياس لغةً واصطلاحاً.

الثانية: حجية القياس.

الثالثة: أركان القياس.

الرابعة: نوعا القياس.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

● المسألة الأولى: القياس لغةً واصطلاحاً:

أما لغة: فهو التقدير: يقال: قاس الشيء بغيره وعلى غيره فانقاس:

(١) «إعلام الموقعين»: (٤٧/٢).

(٢) انظر: «روضة الناظر»: (١٣٤/٢، ٢٣٥)، و«التقريب والتحبير»: (٢٥/١).

قَدَّرَهُ عَلَى مِثَالِهِ. وَالْمَقْدَارُ مِقْيَاسٌ^(١).

وَأَمَّا اصطلاحاً: فهو: إثبات حكم الأصل في الفرع لاجتماعهما في
علة الحكم^(٢).

أو هو: استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما^(٣).
وقيل غير ذلك^(٤).

● المسألة الثانية: حجية القياس:

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والمتكلمين إلى أن القياس حجة
وأصل من أصول الشريعة يستدل به على الأحكام^(٥).

(١) «مختار الصحاح»: (ص ٥٥٥). وانظر أيضاً: «الروضة»: (٢/٢٢٦)، و«الإحكام»
للآمدي: (٢٠١/٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٩٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٢).

(٢) «المعتمد في أصول الفقه»: (٤٤٣/٢) - لشيخ المعنزة أبي الحسين محمد بن علي بن
الطيب البصري (ت ٤٣٦هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت -
بتحقيق الشيخ/خليل الميس.

(٣) «إرشاد الفحول»: (ص ١٩٨).

(٤) انظر مثلاً: «الإحكام» للآمدي: (٢٠٩/٣)، وقد ذكر عدة تعريفات للقياس، وأورد
عليها استدلالات واعتراضات، و«كشف الأسرار»: (٢٦٨/٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٩٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٢).

(٥) أهم مصادر إثبات القياس، وفيها أدلة إثباته: «الرسالة»: (ص ٤٧٧) - للإمام الشافعي -
طبعة دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذ/أحمد محمد شاكر. و«المعتمد» للإمام
أبي الحسين البصري: (٢/٢١٥ - ٢٢٩) وقد أطال في ذكر أدلته، والرد على مخالفيه.
و«الفقيه والمتفقه»: (١/١٧٨) - للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
البغدادي (ت ٤٦٣هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - دار الكتب العلمية - لبنان -
تصحيح وتعليق الشيخ/إسماعيل الأنصاري. و«اللمع»: (ص ٢٧٦) - للإمام جمال
الدين أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ) - طبعة
١٤٠٤هـ - عالم الكتب - لبنان - وقد طبع مع تخريج أحاديثه للشيخ/عبد الله بن محمد
الصادق الغماري الحسني، وخرّج التخريج مع تعليقات الدكتور/يوسف عبد الرحمن
المرعشلي. و«أصول البزدوي» وشرحه: (٣/٢٦٦، ٢٧٠)، و«المستقصى»: (٢/٢٤٢،
وما بعدها)، و«الروضة»: (٢/٢٣٤، وما بعدها)، و«الإحكام» للآمدي: (٩/٤)، =

وأنكره بعض المعتزلة البغداديين كالنظام^(١) كما حكاه عنه غير واحد^(٢)، وأهل الظاهر كداود الظاهري^(٣) وغيره^(٤).

والمختار هو قول الجمهور، إذ نفي القياس وإنكاره يفضي إلى خلو كثير من الحوادث من الأحكام لقلة النصوص، وكون الصور لا نهاية لها...

= «منهاج الأصول» وشرحه «نهاية السؤل»: (ص ٣٠٥، ٣٠٦)، - «المنهاج» للإمام عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ناصر الدين (ت ٦٨٥هـ)، وشرحه «النهاية» للإمام أبي محمد جمال الدين محمد بن عبد الرحيم بن الحسن الإسوي (ت ٧٧٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م - دار الكتب العلمية - لبنان. «المسودة»: (ص ٣٦٥ - ٣٦٧)، و«شرح التلويح على التوضيح»: (١١٦/٢ - ١١٧)، و«إعلام الموقعين»: (١/٢١٧، ٢١٨)، و«البحر المحيط»: (٢١/٥ - ٢٦)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٠٠ - ٢٠٣).

(١) النظام هو شيخ المعتزلة أبو إسحاق إبراهيم بن سيار البصري المتكلم النظام - مات سنة يضع وعشرين ومائتين. [والوضع من أربع إلى تسع. لسان العرب: (٣٤٢/٩)]. قال ابن قتيبة: «وجدنا النظام شاطراً من الشطار، يغدو على سكر، ويروح على سكر، ويبست على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشائعات». «تأويل مختلف الحديث»: (ص ٢٣ - ٤٥) - للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان. وقال الذهبي: «ولم يكن النظام ممن نفه العلم والفهم، وقد كفره جماعة. وقال بعضهم: كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث ويخفي ذلك». «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٤٢). وانظر ترجمته أيضاً: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي: (٩٧/٦، ٩٨) - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. و«لسان الميزان»: (١/١٥٥) - للمحافظ ابن حجر - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار المؤيد - الرياض - بتحقيق الأستاذ خليل محمد العربي.

(٢) انظر مثلاً: «المسودة»: (ص ٣٦٧، ٣٦٨)، و«البحر المحيط»: (١٦/٥، ١٧، ١٩، ٢٠).

(٣) هو الإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف رئيس أهل الظاهر - ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي في رمضان سنة ٢٧٠هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٩٧/١٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/٢٨٤)، و«شذرات الذهب»: (٢/١٥٨).

(٤) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (٥٣/٧).

● المسألة الثالثة فيما يتعلق بالقياس: (أركان القياس)، وهي أربعة كالتالي:

الركن الأول: المقيس عليه: وهو ما نُصَّ على حكمه، ويسمى «الأصل».

الركن الثاني: المقيس: وهو ما يراد إلحاقه بالأصل في الحكم، ويسمى «الفرع».

الركن الثالث: الحكم: وهو ما حَكَمَ به النص على الأصل.

الركن الرابع: العلة: وهي ما بُنِيَ عليه الحكم في الأصل، وتحقق في الفرع.

ومثال تحقق هذه الأركان: قياس حرمة النبيذ^(١) على حرمة الخمر لاشتراكهما في علة «الإسكار».

وحرمة الخمر منصوص عليها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا لَكُمُ الْخَمْرُ وَالْأَسْبَابُ وَالْأَذَلَمُ يَجْزِي مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠].

فـ «الخمر» «أصل» منصوص على حكمه وهو «الحرمة»، لـ «علة» هي «الإسكار»، و«النبيذ» «فرع»، لم ينص على حكمه.

فإذا وجدنا العلة التي بُنِيَ عليها الحكم في الأصل، وهي «الإسكار» متحققة في الفرع لزم - بطريق القياس - أن يكون مثله في الحكم وهو «الحرمة»^(٢).

(١) النبيذ: هو ما يعمل من الأشربة: من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً. وانتبهته: اتخذته نبيذاً. وسواء كان مسكراً أو غير مسكر؛ فإنه يقال له: نبيذ، ويقال للخمر المعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنبيذ: خمر. انظر: «النهاية»: (٦/٥)، و«المعجم الوسيط»: (٨٩٧/٢).

(٢) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٢). وانظر هذه الأركان الأربعة للقياس مصادر هامش (٥) (ص ٤٧) مع تقديم أو تأخير في بعض صفحاتها.

ولكل ركن من هذه الأركان شروط، محل تفصيلها كتب الأصول. ونذكر هنا بعض المسائل التي تتعلق بالعلة من شروط وغيرها لحاجتنا إلى بعض ما فيها، فنقول:

العلة: وصف^(١) أضاف الشارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه^(٢).

وذكر الشيخ علي حسب الله تعريفاً آخر لها، وهو كونها: معنى في المحكوم عليه، يدرك العقل مناسبتها - أي مناسبة المعنى - لبناء حكمه الشرعي عليه.

ومعنى مناسبة المعاني أو الأوصاف أو العلل التي في الأفعال للأحكام: أن ربط الأحكام بها، وبناءها عليها؛ يؤدي في نظر العقل إلى تحقق المصالح التي شرعت الأحكام لتحقيقها^(٣).

ثم ذكر قول الفتازاني^(٤) (٧٩٢هـ) في «التلويح» في تعريف المناسبة:

(١) لا يراد بالوصف حقيقته من حيث الوضع اللغوي، وهو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو نحو ذلك؛ وإنما يراد به ما يشمل الوصف السابق وغيره من الأسماء، والأفعال.

وفي ذلك يقول الإمام الغزالي أثناء الكلام عن أضرب إثبات العلة: «بل يلتحق بهذا الجنس كل حكم حَدَثَ عَقِيبَ وصف حادث، سواء كان من الأقوال كحدوث الملك والحل عند البيع والنكاح والتصرفات؛ أو من الأفعال كاشتغال الذمة عند القتل والإتلاف؛ أو من الصفات كتحرим الشرب عند طريان الشدة على العصير، وتحریم الوطء عند طريان الحيض»: «المستصفى»: (٣٠١/٢). وانظر أيضاً: «اللمع»: (ص٣٠٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٤٩).

(٢) انظر: «المستصفى»: (٢٣٧/٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٤٦). كما ذكر الشوكاني في «إرشاد الفحول»: (ص٢٠٧) - اصطلاحات أخرى للعلة منها: المناط، والدليل، والمقتضى، والموجب، والمؤثر.

(٣) المصالح التي شرعت الأحكام لتحقيقها لا تخرج عن ثلاثة أنواع: ضرورة، وحاجة، وتحسينية أو تكميلية. وستأتي مفصلة (ص١٦٧) عند الكلام عن (مقاصد الشريعة وعلاقة المصلحة بها) من الباب الأول.

(٤) هو الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين الهروي الحنفي الشافعي الشهير بـ=

«هي كون الوصف بحيث يكون ترتب الحكم عليه متضمناً لجلب نفع، أو دفع ضرر معتبر في الشرع»^(١).

فالعلة الشرعية للقصاص من القاتل، كون القتل عمداً وعدواناً، وربط الحكم «القصاص» بهذه العلة «القتل عمداً وعدواناً» يترتب عليه بحكم العقل تحقق المصلحة المقصودة من الحكم، وهي المحافظة على حياة الناس، فهي وصف مناسب لهذا الحكم.

فإذا لم يكن الوصف مناسباً؛ فإنه لا يصح ربط الحكم به.

كما لا يصح ربط الحكم بوصف مناسب في ذاته، ولكنه قد اقترن بما ينفي عنه تلك المناسبة، كعقد البيع إذا اقترن بإكراه ظاهر، أو السرقة المقترنة بالجوع الشديد، وهو نوع إكراه... أو نحو ذلك^(٢).

ومن هذا الأخير يتضح أن عدم إفضاء الوصف المناسب «العلة» إلى الحكمة؛ أضاع مناسبته، ونفى صلاحيته للتعليل.

فالحكمة من قطع يد السارق هي رده عن مثل هذا الاعتداء على أموال الناس.

فإذا قطعت يد السارق في عام مجاعة؛ انتفت الحكمة من القطع، وهي الردع والإرهاب؛ حيث إن السارق لا يجد بداً من المحافظة على حياته إلا بهذا السلوك [السرقة].

وبعد أن تبين أن العلة هي «الوصف المناسب»، نبين أنواع هذا الوصف، ومعه لقب كل نوع وحكم العمل به، على النحو التالي:

= «التفتازاني» - ولد في صفر سنة ٧٢٢هـ، وتوفي بمرقند في المحرم سنة ٧٩٢هـ.
انظر ترجمته: «كشف الظنون»: (٤٩٦/١)، و«الفوائد البهية» في تراجم الحنفية: (ص ١٣٤ - ١٣٧) - للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي الحنفي (ت ١٣٠٤هـ) - طبعة دار الكتاب الإسلامي.

(١) «التلويح شرح التوضيح»: (١٤٨/٢).

(٢) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٤٨).

النوع الأول: «المؤثر»: وهو وصف ثبتت عليته بالنص أو الإجماع^(١).

مثاله: «الأذى» وهو علة لاعتزال النساء في المحيض، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوا نَفْسَهُ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فكلما وجد الأذى وجد الاعتزال للنساء؛ ولهذا أعطى العلماء النفاس حكم الحيض في اعتزال النساء لوجود الأذى الذي هو وصف مناسب مؤثر. وكل هذا اعتبار لوصف معين علة لحكم معين. وسمي «المؤثر» لأن الشارع قد اعتبر هذه العلل مؤثرة، ومناسبة للحكم.

وحكم العمل بهذا النوع: هو الوجوب، حيث لم يختلف العلماء في اعتباره وابتناء الأحكام عليه^(٢).

النوع الثاني: «الملائم»: وهو وصف أدرك المجتهد مناسبته لحكم منصوص عليه، ثم ثبت اعتبار الشارع له^(٣).
وسمى ملائماً لكونه موافقاً لما اعتبره الشارع^(٤).

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٢، ١٦٥). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (٣٢٦/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٦/٤)، و«مختصر ابن الحاجب» وشرحه: (ص ٣٢٣)، و«المسودة»: (ص ٤٠٧، ٤٠٨)، و«كشف الأسرار»: (٣/٣٥٣)، و«شرح التلويح»: (٢/١٥٠)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢١٨).

(٢) انظر: «المستصفى»: (٣٠٨/٢)، و«كشف الأسرار»: (٣/٣٥٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٥، ١٦٦)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٢٥٨).

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٣ - ١٦٦). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (٣٢٦/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٦/٤)، و«مختصر ابن الحاجب» وشرحه: (ص ٣٢٣)، و«المسودة»: (ص ٤٠٨)، و«كشف الأسرار»: (٣/٣٥٤)، و«شرح التلويح»: (٢/١٥٠)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢١٨)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٢٥٨).

(٤) «البحر المحيط»: (٥/٢١٦)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢١٨).

مثاله: ما ورد في السنة أن البكر الصغيرة يزوجها وليها^(١)، فولاية التزويج على البكر الصغيرة حكم لم يبين الشارع علته هل هي الصغر أو البكارة؟

وبينما نجد الشارع لا يبين علة ولاية التزويج، نراه يبين علة الولاية المالية، وينص على العلة في الولاية المالية، وهي الصغر، قال تعالى: ﴿وَابْتُلُوا آلَ النِّسَاءِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُنَّ رُسْدًا فَاذْفَعُوا إِلَيْهِنَّ أَمْوَالَهُنَّ الَّتِي كُنَّ يُكَلِّمُنَّ بِهَا نَفْسُهُنَّ وَلَا تَكْلُمُوا لَهُنَّ فَمَا فَتَحَ لَكُمْ إِلَهُكُمْ فَأَعْبُدُوا لَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَالْغُلَامِ﴾ [النساء: ٦]، فهذه الآية ناطقة بأن علة الولاية المالية هي الصغر، وبما أن الولاية المالية وولاية التزويج من جنس واحد؛ تكون العلة المعتبرة في ثبوت أحدهما علة في ثبوت الولاية الأخرى، فالصغر الذي اعتبره الشارع علة في الولاية المالية يكون علة في ولاية التزويج^(٢).

وحكم العمل بهذا النوع: هو وجوب العمل به عند مثبتى القياس دون غيرهم^(٣).

النوع الثالث: «الغريب»: وهو وصف أدرك المجتهد مناسبته لحكم منصوص عليه، ولكن لم يجد له شاهداً بالاعتبار، ولا بالإلغاء^(٤).

(١) كما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: «الأيام أحق بنفسها من وليها». والبكر تُنْتَفَذُ في نفسها، وإفْئَتْهَا صُمَاتُهَا. «صحيح مسلم»: (١٠٣٧/٢)، رقم: (١٤٢٠) - (١٦) كتاب النكاح - (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت.

ويؤب عليه أيضاً في: (١٠٣٨/٢)، رقم: (١٤٢٢) - (١٦) كتاب النكاح - (١٠) باب تزويج الأب البكر الصغيرة - عن عائشة: تزوجني رسول الله ﷺ لست سنين، وبني بي وأنا بنت تسع سنين.

(٢) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٢٥٨، ٢٥٩). وانظر أيضاً: «التفقيح في أصول الفقه» ومعه شرحه «التوضيح» مع شرحهما «التلويح» (١٤٨/٢ - ١٥٠).

(٣) انظر: «المستصفي»: (٣٠٨/٢)، و«كشف الأسرار»: (٣٥٤/٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٦).

(٤) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٦). وانظر أيضاً: «المستصفي»: (٣٠٧/٢)، =

مثاله: توريث المبتوتة [المطلقة ثلاثاً] في مرض الموت، لأن الزوج قصد الفرار من ميراثها، فيعامل بنقيض قصده؛ قياساً على القاتل، فإنه لا يرث لأنه يستعجل الميراث، فعومل بنقيض قصده. فإن تعليل حرمان القاتل بهذا تعليل بمناسبة لا يلائم جنس تصرفات الشارع [أي لم يعهد من الشارع اعتباره في غير هذا الأمر] أي لم نر الشارع قد التفت إلى جنسه في موضع آخر، فيبقى مناسباً مجرداً غريباً^(١).

وقد اختلف الأصوليون في حكم العمل بهذا الوصف، والاعتداد به: فذهب الحنفية، وبعض الشافعية إلى: عدم جواز العمل به، وعدم الاعتداد به، وعدم صحة القياس عليه.

وذهب أكثر الشافعية إلى: جواز العمل به، والاعتداد به، وجواز القياس عليه^(٢).

هذا على أن القياس المبني على مثل هذه الأوصاف الغريبة، يكون أضعف من القياس المبني على وصف شهد الشارع باعتباره^(٣).

النوع الرابع: «المرسل»: وهو الوصف الذي أدرك المجتهد مناسبته لحكم في حادثة غير منصوصة^(٤). ولم يدل دليل شرعي على اعتباره بأي وجه من وجوه الاعتبار، ولا على إلغاء اعتباره، فهو «مناسب» أي يحقق مصلحة، و«مرسل» أي مطلق عن دليل اعتبار ودليل إلغاء.

وهذا هو الذي يسمى في اصطلاح الأصوليين «المصلحة المرسلة».

= (٣٠٨)، و«روضة الناظر»: (٢٧٦/٢)، و«مختصر ابن الحاجب» وشرحه: (ص٣٢٣)، و«التنقيح والتوضيح»: (١٥٢/٢، ١٥٨)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢١٨).

(١) «المستصفى»: (٣٠٨/٢) بتصرف. وانظر أيضاً: «روضة الناظر»: (٢٧٦/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢١٨).

(٢) انظر: «المستصفى»: (٣٠٨/٢)، و«التنقيح والتوضيح»: (١٥٨/٢)، و«البحر المحيط»: (٢١٧/٥)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٦٦، ١٦٧).

(٣) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٦٧).

(٤) المصدر السابق.

ومثاله: المصالح التي بنى عليها الصحابة - رضي الله عنهم - تشريع وضع الخراج على الأرض الزراعية، وضرب النقود، وتدوين القرآن وغير هذا...»^(١).

وقد اختلف في حكم العمل بـ «المصلحة المرسلّة»، وسيأتي الكلام عنها مفصلاً في مبحث مستقل.

النوع الخامس: «الملغى»: وهو الوصف الذي يظهر أن في بناء الحكم عليه تحقيق مصلحة، ولم يرتب الشارع حكماً على وفقه، ودل الشارع بأي دليل على إلغاء اعتباره^(٢).

وهذا لا خلاف في بطلان العمل به، لما يترتب عليه من اندراس معالم الشريعة.

قال الإمام الغزالي عنه: «قول باطل، ومخالفة لنص الكتاب بالمصلحة. وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير جميع حدود الشرائع ونصوصها، بسبب تغير الأحوال. ثم إذا عرف ذلك من صنيع العلماء؛ لم تحصل الثقة للملوك بفتواهم، وظنوا أن كل ما يفتون به فهو تحريف من جهتهم بالرأي»^(٣).

(١) «علم أصول الفقه»: (ص٧٤) - للشيخ عبد الوهاب خلاف - الطبعة الثامنة - مكتبة الدعوة الإسلامية - الأزهر. وانظر أيضاً: «الإحكام» للآمدي: (٣/٣١٥)، ومختصر ابن الحاجب وشرحه: (ص٣٢٣)، و«التنقيح والتوضيح وشرحهما للتلويح»: (٢/١٥١، ١٥٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢١٨)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص٢٦١).

(٢) «علم أصول الفقه»: (ص٧٥). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (١/٤١٥)، و«الروضة»: (١/٤١٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٣/٣١٥)، ومختصر ابن الحاجب وشرحه: (ص٣٢٣)، و«شرح التلويح»: (٢/١٥٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢١٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٦٧).

(٣) انظر: «المستصفى»: (١/٤١٦). ولعل الصواب أن يقال: «ومخالفة للنص» حتى يشمل الكتاب والسنة، حيث إن كلام الغزالي جاء بعد حادثة كانت المخالفة فيها لنص السنة. وهي تعين الصوم كفارة لأحد أمراء الأندلس بدلاً من الإعتاق لمواقفته امرأته في نهار رمضان.

مثاله: الاشتراك في البنية لشخص ما، فإنه وصف مناسب للحكم بتساوي الأولاد ذكوراً وإنثاءً في إرثه؛ ولكن الشارع ألغى اعتباره بقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ^(١).

وقد يعبر عن هذا المناسب الملقى «بالمرسل الغريب» كما ذكره ابن الحاجب ^(٢) في مختصره؛ لأن المرسل عنده ثلاثة أقسام: مرسل غريب، ومرسل ثبت إلغاؤه - وكلاهما مردود بالاتفاق - ومرسل ملائم. وهذا الأخير محل خلاف بين العلماء، وهو المعروف بـ «المصلحة المرسل».

● المسألة الرابعة فيما يتعلق بالقياس: (أنواع القياس) ^(٣):

لقد اختلفت تقسيمات الأصوليين للقياس، وتنوعت ما بين مُقل ومستكثر.

فقد جعله الآمدي مثلاً خمسة أقسام، وتحت كل قسم بعض الأنواع التي قد تصل إلى أربعة أنواع ^(٤).

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٥٢). وانظر فيه أيضاً أمثلة أخرى على الوصف المناسب الملقى: (ص ١٥١ - ١٥٣).

(٢) هو الإمام أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي الإسباني المعروف بـ «ابن الحاجب» - ولد بـ «إسنا» سنة ٥٧٠هـ، أو ٥٧١هـ، وتوفي بـ «الإسكندرية» في شوال سنة ٦٤٦هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣/٢٦٤)، و«الديباج المذهب» في معرفة أعيان علماء المذهب: (ص ١٨٩) - للإمام إبراهيم بن علي بن فرحون برهان الدين المالكي المدني (ت ٧٩٩هـ) - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

(٣) انظر هذه المسألة في: «الرسالة»: (ص ٤٧٩)، و«كتاب القياس الشرعي» لأبي الحسين البصري، وهو مطبوع بآخر كتاب «المعتمد»: (٢/٤٤٤)، و«اللمع»: (ص ٢٨٣ وما بعدها)، و«الورقات» للإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي (ت ٤٧٨هـ) بهامش «إرشاد الفحول»: (ص ١٩٩)، و«أصول البيهقي» وشرحه «كشف الأسرار»: (٣/٤٠٢، ٢/٤)، و«المستصفى»: (٢/٢٩٢، ٢٩٤، ٣١٨)، و«الروضة» وشرحها: (٢/٢٩٥ - ٣٠٣)، و«مختصر المنتهى»: (ص ٣٢٨)، و«نهاية السؤل»: (ص ٣١٣)، و«التوضيح على التنقيح مع شرحهما التلويح»: (٢/١٧١)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٢٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٣).

(٤) انظر: «الإحكام» للآمدي: (٤/٥ - ٨).

على حين قصره بعضهم على نوعين فقط هما: القياس الجلي الظاهر، والقياس الخفي.

وسموا القياس الخفي «الاستحسان»، وهؤلاء هم الأصوليون الحنفيون الكبزدي^(١) وعبد العزيز البخاري^(٢) وغيرهما.

وقد جعله بعض الأصوليين خمسة أنواع: قياس العلة، وقياس الدلالة، وقياس الشبه، وقياس الأولى، والقياس في معنى الأصل.

وبعض الأصوليين لم يسم بعض أنواع القياس قياساً. كـ «قياس الأولى» - مثلاً - فقد جعله من «دلالة النص» أو «مفهوم الموافقة» أو نحو ذلك...

وقد يتعدد عندهم مسمى القياس الواحد؛ فيسمون «قياس الأولى» بـ «القياس الجلي» كما يظهر من كلام الشافعية.

والقياس الجلي: هو ما كانت العلة فيه منصوصة، أو غير منصوصة، غير أن الفارق بين الأصل والفرع مقطوع بنفي تأثيره.

فمثال ما كانت العلة فيه منصوصة: إلحاق تحريم ضرب الوالدين بتحريم التأفيف لهما الثابت بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] بعلة «كف الأذى عنهما»؛ بل الضرب أولى بالمنع هنا، لأنه أكثر أذى من التأفيف.

ومثال ما كانت العلة فيه غير منصوصة: إلحاق الأمة بالعبد في تقويم نصيب المَغْتِق؛ حيث عرفنا أنه لا فارق بينهما سوى الذكورة في الأصل، والأنوثة في الفرع، وعلمنا عدم التفات الشارع إلى ذلك في أحكام العتق خاصة.

(١) هو الإمام فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدي الحنفي - ولد في حدود سنة ٤٠٠هـ، وتوفي في رجب سنة ٤٨٢هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦٠٢/١٨)، و«الجواهر المضية»: (٥٩٤/٢).

(٢) هو الإمام عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي - توفي سنة ٧٣٠هـ انظر ترجمته: «الجواهر المضية»: (٤٢٨/٢)، و«كشف الظنون»: (١١٢/١).

وبعض الأصوليين يسمى هذا القياس «قياس الأولى»، وبعضهم لا يسميه قياساً، وإنما يجعله من باب «دلالة الدلالة»، أو «دلالة النص»، أو «فحوى الخطاب»، أو «مفهوم الموافقة»^(١).

والقياس الخفي: هو ما كانت العلة فيه مستنبطة من حكم الأصل.

مثاله: قياس القتل بالمثل [أي بالشيء الثقيل كالخشب أو الحجر] على القتل بالمحدد [أي ما له حد كالسيف والرمح] ونحوه^(٢).

وهذا القياس، هو أحد صور «الاستحسان».

والاستحسان: لغة: «عدُّ الشيء حسناً»^(٣).

واصطلاحاً: هو «عدول المجتهد عن مقتضى قياس جليّ إلى مقتضى قياس خفي. أو عن حكم كلي، إلى حكم استثنائي، لدليل انقذح في عقله رجَّح لديه هذا العدول.

فإذا عرضت واقعة، ولم يرد نص بحكمها، وللنظر فيها وجهتان مختلفتان:

إحدهما: ظاهرة تقتضي حكماً.

والأخرى: خفية تقتضي حكماً آخر، وقام بنفس المجتهد دليل رجح وجهة النظر الخفية؛ فعدل عن وجهة النظر الظاهرة. فهذا يسمى شرعاً (الاستحسان)^(٤).

(١) انظر: «الإحكام» للآمدي: (٦/٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٤). وانظر أيضاً المصادر السابقة في هامش العزو إلى أنواع القياس.

(٢) انظر: «الإحكام» للإمام الآمدي: (٦/٤).

(٣) «علم أصول الفقه»: (ص ٧٩). وانظر أيضاً: «مختار الصحاح»: (ص ١٣٧)، و«لسان العرب»: (١١٧/١٣).

(٤) «علم أصول الفقه»: (ص ٧٩). وانظر أيضاً: «الرسالة»: (ص ٥٠٣)، و«المعتمد»: (٢٩٥/٢)، و«الإحكام»: (١٦/٦) لابن حزم، و«اللمع»: (ص ٣٣١)، و«أصول البيزدي» وشرحه: (٤٠٢/٣، ٢/٤)، و«المستصفى»: (٤١٠/١)، و«الروضة»: (٤٠٧/١)، و«الإحكام»: (١٦٢/٤) للآمدي، و«مختصر المتهي» وشرحه: (ص ٣٧٢)، =

مثاله: تعارض قياسين: جلي وخفي؛ في سؤره^(١) سباع الطير.

فالقيااس الجلي: أن سؤر سباع الطير كـ [النسر، والغراب، والصقر، والبازي، والجذاة] محرم نجس؛ قياساً على سؤر سباع البهائم كـ [الأسد، والنمر، والذئب، ونحوها]؛ لأن لعاب كل متولد من لحم نجس.

والقياس الخفي: أن سؤر سباع الطير طاهر؛ قياساً على سؤر الإنسان.

وقد عدل المجتهد عن القياس الجلي إلى الخفي، وقال بطهارة سؤر سباع الطير استحساناً؛ لأن سباع الطير وإن كان لحمها محرماً، إلا أن لعابها المتولد من لحمها لا يختلط بسؤرها؛ لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر، وأما سباع البهائم فتشرب بلسانها المختلط بلعابها، فلهذا ينجس سؤرها.

ففي هذا المثال وأشباهه تعارض قياسان؛ أحدهما: جلي متبادر فهمه، والآخر: خفي دقيق فهمه. وقام للمجتهد دليل، رجع القياس الخفي، فعدل عن القياس الجلي.

فهذا العدول هو «الاستحسان»، والدليل الذي بني عليه هو «وجه الاستحسان» وهو كون لعاب الطير لا يختلط بسؤرها، فضلاً عن صعوبة الاحتراز منها.

ومن جهة أخرى يتضح الشق الثاني من التعريف السابق للاستحسان: إذا عرضت واقعة، وكان الحكم فيها كلياً، وقام بنفس المجتهد دليل يقتضي استثناء جزئية من هذا الحكم الكلي، والحكم عليها بحكم آخر، فهذا أيضاً يسمى اصطلاحاً «الاستحسان».

= «منهاج الأصول» وشرحه: (ص ٣٦٥)، و«المسودة»: (ص ٤٥١)، و«التنقيح وشرحه التوضيح وشرحهما للتلويح»: (١٧١/٢)، و«الموافقات»: (١١٦/٤)، و«الاعتصام»: (١٣٥/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٤٠)، و«أصول الفقه» للخضري: (ص ٣٣٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٠٤).

(١) السؤر: هو بقية الشيء من الطعام وغيره. انظر: «النهاية»: (٣٢٧/٢)، و«اللسان»: (٣٣٩/٤).

مثاله: السَّلَمُ أو السلف: وهو عَقْدٌ على مَوْصُوفٍ في الذِّمَّةِ بِبَذْلِ يُغَطِّي عاجِلاً، سُمِّيَ سَلَمًا لتسليمِ رأسِ المالِ في المجلس، وسُمِّيَ سَلَفًا لتقديمِ رأسِ المالِ^(١).

وذلك مثل أن يشتري رجلٌ من آخرٍ طِثًا من الأرز، مع بيان نوعه وصفته، بألف جنيه مثلاً، يقبضها البائعُ من المشتري حالاً، على أن يدفع البائعُ إلى المشتري هذا الأرزَ بعد حصاده، لأن الأرز لم يكن موجوداً وقت العقد.

فهذا العقد ينبغي أن يكون باطلاً، وهذا البطلان هو الحكم الكلي، لأن النبي ﷺ قال لحكيم بن حزام^(٢): «لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(٣).

(١) «شرح صحيح مسلم»: (٤١/١١). وهذا أحسن التعريفات، كما قاله النووي. وسيأتي تعريف آخر له، مع مزيد بيان عن «بيع السلف» (ص ٣٠٣) بأخر مطلب «أمثلة على الوقف في المعاملات» من الباب الثالث.

(٢) هو الصحابي الجليل أبو خالد حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، كانت خديجة أم المؤمنين عمته - ولد قبل عام الفيل بـ ١٣ سنة، وتوفي سنة ٥٤ هـ عن ١٢٠ سنة.

انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٤٥/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٤/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٤٧/٢).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - منهم: أبو داود في سننه: (٧٦٨/٣)، رقم: (٣٥٠٣) - (١٧) أول كتاب البيوع - (٧٠) باب في الرجل يبيع ما ليس عنده - قال: حدثنا مسدد، [قال] ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر [جعفر بن أبي إياس]، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا بُنَيَّ الرَّجُلُ، قَبِيرِدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي أَقَابَتَاهُ لَهُ مِنَ السُّوْقِي؟ فَقَالَ... فذكره. «سنن أبي داود» - للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) - طبعة ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م - مكتبة الحنفاء - سوريا. تعليق الأستاذ/عزت عبيد الدعاس.

والترمذي في سننه: (٥٣٤/٣)، رقم: (١٢٣٢) - (١٢) كتاب البيوع - (١٩) باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك - قال: حدثنا قتيبة، [قال] حدثنا هشيم، عن أبي بشر به. وقال: حديث حسن «سنن الترمذي» - للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى المحدث (ت ٢٩٧ هـ) - طبعة ١٩٨٧ م - دار الكتب العلمية - لبنان - حقق الأستاذ/أحمد محمد شاكر أول جزءين، وحقق الثالث الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي، وحقق الأخيرين الأستاذ/كمال يوسف الحوت.

لكن عدل عن البطلان إلى الجواز استحساناً؛ نظراً لقوله ﷺ:
 «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ
 مَعْلُومٍ»^(١).

أنواع الاستحسان، نوعان:

الأول: ترجيح قياس خفي على قياس جلي بدليل.

والثاني: استثناء مسألة جزئية من حكم كلي بدليل.

وقد سبق التمثيل لكل منهما، والأمثلة عليهما كثيرة، منشورة في كتب
 الأصول^(٢).

= والنسائي في سننه الصغرى «المجتبى»: (٢٨٩/٧، رقم: ٤٦١٣) - (٤٤) كتاب البيوع
 - (٦٠) بيع ما ليس عند البائع - قال: حدثنا زياد بن أيوب، قال: حدثنا هشيم، قال:
 حدثنا أبو بشر به. «سنن النسائي الصغرى» - للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب
 النسائي (ت ٣٠٣هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار البشائر الإسلامية - لبنان -
 بعناية الأستاذ/عبد الفتاح أبي غدة.
 وابن ماجه: (٢/ ٧٣٧، رقم: ٢١٨٧) - (١٢) كتاب التجارات - (٢٠) باب النهي
 عن بيع ما ليس عندك... - قال: حدثنا محمد بن بشار، [قال] ثنا محمد بن جعفر
 [قال] ثنا شعبة، عن أبي بشر به.
 قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكت عنه أبو داود، وحسنه
 الترمذي، وصححه الإمام ابن حزم في «المحلى»: (٥١٩/٨)، وصححه أيضاً الشيخ
 الألباني في كتابه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: (١٣٢/٥، رقم: ١٢٩٢)
 - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي - و«منار السبيل في شرح الدليل»
 في الفقه الحنبلي - للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت ١٣٥٣هـ). والدليل
 هو «دليل الطالب لنيل المطالب» للشيخ مرعي بن يوسف المقدسي (ت ١٠٣٣هـ).

(١) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (١١١/٣، رقم: ٢٢٤٠) - (٣٥) كتاب السلم - (٢) باب السلم في وزن
 معلوم - عن ابن عباس، قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِفُونَ بِالتَّمْرِ السَّنَتَيْنِ
 وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ... فذكره بلفظه.

ومسلم: (١٢٢٦/٣، رقم: ١٦٠٤) - (٢٢) كتاب المساقاة - (٢٥) باب السلم - عن
 ابن عباس به.

(٢) انظر مثلاً: «الاعتصام»: (١٦٦/٢)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٠٤).

المصطلح الثالث: الاجتهاد.

ونتناوله في المسائل التالية:

• الأولى: (الاجتهاد لغة واصطلاحاً):

فَلِغَةِ هُوَ: اسْتِفْرَاجُ الْوُسْعِ فِي تَحْقِيقِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ مُسْتَلَزِمٍ لِلْكُلْفَةِ وَالْمَشَقَّةِ... (١).

وَاصْطِلَاحاً هُوَ: بِذَلِكَ الْفَقِيهِ جَهْدُهُ فِي اسْتِنْبَاطِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ مِنْ دَلِيلِهِ، عَلَى وَجْهِ يُجَسِّسُ فِيهِ الْعَجْزُ عَنِ الْمَزِيدِ (٢).

• الثانية: (الفرق بين المجتهد الإسلامي والمشرع الوضعي):

مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ الْإِصْطِلَاحِيِّ السَّابِقِ؛ نَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَجْتَهِدَ الْمُسْلِمَ يُعْمَلُ عَقْلُهُ؛ لِيَكْشِفَ عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِلنَّازِلَةِ مِنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

أَمَّا فِي الْاجْتِهَادِ الْوَضْعِيِّ؛ فَنَرَى الْمَشْرِعَ الْوَضْعِيَّ يُعْمَلُ عَقْلُهُ؛ لِيُصْدِرَ تَشْرِيعَاتٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا تَحَقِّقُ مَصْلَحَةَ مَجْتَمَعِهِ الَّذِي يَشْرَعُ لَهُ، أَوْ مَصْلَحَةَ طَبَقَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى أَيِّ التَّزَامِ سَابِقٍ بِالنُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ (٣).

(١) «الإحكام» للآمدي: (١٦٩/٤). وانظر أيضاً: «الإحكام» لابن حزم: (١٣٣/٨)، و«اللمع»: (ص ٣٥٧)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٣٧٤)، و«المصباح المنير»: (١١٢/١)، و«التعريفات»: (ص ٢٣)، و«مُسَلَّمُ الثبوت» وشرحه: «فواتح الرحموت»: (٣٦٢/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٨٧)، و«بحوث إسلامية في التفسير والحديث وأصول التشريع»: (ص ٢١٣) - ل. أ. د/محمد بلتاجي حسن - طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - مكتبة الشباب - القاهرة.

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٨٧). وانظر أيضاً: «الإحكام» لابن حزم: (١٣٣/٨)، و«المستقصى»: (٣٨٢/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (١٦٩/٤)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٣٧٤)، و«مُسَلَّمُ الثبوت» وشرحه: «فواتح الرحموت»: (٣٦٢/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٠).

(٣) راجع هذه المسألة بالتفصيل: «بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢٠٤ - ٢١٢).

● الثالثة : (حجية الاجتهاد) :

إذا كان الاجتهاد متعلقاً بالنصوص الشرعية من حيث جهة ثبوتها أو دلالاتها، وعمومها وخصوصها، أو الجزئيات من حيث دخولها في النص، أو عدم دخولها؛ فلا خلاف بين العلماء في حجيته.

وهذا الاجتهاد، هو المتعلق بتحقيق المناط، كما نص عليه الأئمة كالغزالي، والشاطبي وغيرهما. وهو كما يقول الشاطبي: «لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة»^(١).

وتحقيق المناط: هو أن يقع الاتفاق على عليية وصف بنص أو إجماع؛ فيُجْتَهَد في وجودها في صورة النزاع^(٢) [أي الفرع، وهو أحد أركان القياس].

مثاله: التحقق من كون النباش سارقاً؛ فيُحَدُّث كما يحد السارق. أم ليس سارقاً؛ فلا يلحق به^(٣).

ومثاله أيضاً: البحث في نبذ الشعر: هل هو مسكر فيلحق بعصير العنب المتخمّر؟ أم غير مسكر فلا يلحق به؟^(٤).

وأما إذا كان الاجتهاد لمعرفة حكم شرعي في نازلة لم يُنص على حكمها؛ فهذا مختلف فيه على النحو التالي^(٥):

(١) «الموافقات»: (٤٧/٤).

(٢) «البحر المحيط»: (٢٥٦/٥). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (٢٣٨/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٣٣٥/٣)، والروضة: (٢٢٩/٢)، وإرشاد الفحول: (ص٢٢٢)، وعلم أصول الفقه» للشيخ عبد الوهاب خلاف: (ص٧٩)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٥٦)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص٢٨٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط»: (٢٥٦/٥)، وإرشاد الفحول: (ص٢٢٢). وقد سبقت مسألة النباش (ص٣٣) السابقة.

(٤) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٥٦)، وانظر أيضاً: «الإحكام» للآمدي: (٣٣٥/٣)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص٢٨٢).

(٥) انظر هذا الخلاف مع أدلة كل فريق: «الرسالة»: (ص٤٨٧ وما بعدها)، و«الإحكام» للإمام ابن حزم: (١٣٣/٨، ١٣٤)، و«الفتاوى والمتفقه»: (١٩٩/١ - ٢٠٥)، و«اللمع»: =

أ - ذهب جمهور العلماء: من الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة^(١)، وأكثر الفقهاء والمتكلمين: إلى كونه حجة وجائزاً شرعاً وعقلاً؛ بل قد يكون واجباً إذا دعت الحاجة إليه.

ب - وذهبت طائفة من معتزلة بغداد، والظاهرية إلى كونه ليس حجة، ومنهم من زعم منعه شرعاً، ومنهم من بالغ فزعم منعه عقلاً.

ولكل فريق أدلته من الكتاب والسنة والمعقول.

فأما أدلة القائلين بالاجتهاد فمنها:

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

= (ص ٣٦٦ - ٣٦٨)، و«المستقصى»: (٢/٢٣٨ - ٢٤١، ٢٦٩، ٣٩٠)، و«روضة الناظر»: (٢/٤٠٧ - ٤١٤)، و«الإحكام» للآمدي: (٤/١٧٢ - ١٨١)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٣٧٥ - ٣٦٧)، و«إعلام الموقعين»: (١/٢٠٢ - ٢١٨، ٢٢٧)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٢/٣٦٦ - ٣٧٠)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٣، ٢٥٦)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٨٨ - ٩٣).

(١) الأئمة الأربعة بترتيب وفاتهم هم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وقد سبقت ترجمة الشافعي.

وأما الإمام أبو حنيفة، فهو النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي التيمي مولاهم - ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦/٣٩٠)، و«الجواهر المضية»: (١/٤٩).

وأما الإمام مالك فهو إمام دار الهجرة أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري المدني - ولد بالمدينة سنة ٩٣هـ على الأصح، وتوفي بها سنة ١٧٩هـ. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/٧٥) - للإمام النووي - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. و«سير أعلام النبلاء»: (٨/٤٨ - ١٣٥)، و«الديباج المذهب»: (ص ١٧).

وأما الإمام أحمد فهو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي - ولد في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ، وتوفي فيه سنة ٢٤١هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١١/١٧٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/٢٧)، و«المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد»: (١/٥) - للإمام مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلبي (ت ٩٢٨هـ) - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م - مطبعة المدني - بتحقيق الأستاذ/محمد محيي الدين عبد الحميد.

مِنْكُمْ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿النساء: ٥٩﴾^(١).

فإن في صدر هذه الآية؛ الأمر بطاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ، وهذا يعني اتباع ما علم من نصوص الكتاب والسنة.

وفي آخرها - وهو ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ - الرد إلى الله والرسول؛ وليس معناه هنا ما تقدم من طاعة الله تعالى ورسوله عليه السلام، إذ لو كان كذلك؛ لكان الكلام تكراراً خالياً من الفائدة، وهذا مما ينبو عنه أسلوب القرآن الحكيم.

فتعين أن يكون المراد بالرد هنا: التحذير من اتباع الهوى، ووجوب الرجوع إلى ما شرع الله تعالى ورسوله ﷺ: بالبحث عما قد يكون خافياً أو غائباً عن البال من النصوص، أو بتطبيق القواعد العامة، بإلحاق الشبيه بشبيهه، أو التوجه إلى تحقيق المقاصد التي دلت تصرفات الشارع العامة على الاعتداد بها. فكل هذا رد إلى الله تعالى ورسوله ﷺ.

٢ - وقوله ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا^(٢) إِلَيَّ الْيَمَنِ، قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: فَيُسْتَأْذَنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: «أُجْتَهَدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو»^(٣). فَضَرَبَ

(١) هذه الآية بهذا التوجيه مما استدل به الجمهور على حجية الاجتهاد. وراجع مصادر أدلة إثبات الاجتهاد ومنها: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٨٩، ٩٠).

(٢) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي العقيلي البصري - توفي سنة ١٧هـ، وقيل: ١٨هـ، وهو ابن ٣٣ سنة، وقيل: ٣٤، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٥٣٩/٣)، و«أسد الغابة»: (١٩٤/٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٤٣/١).

(٣) لا ألو: أي: لا أقصر في الاجتهاد، ولا أترك بلوغ الوسع فيه. «معالم السنن»: (١٦٥/٤) - وهو شرح لسنن أبي داود - للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتبة العلمية - لبنان.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»^(١).

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود وسكت عليه: (١٨/٤)، رقم: (٣٥٩٢) - (١٨) كتاب الأقضية - (١١) باب اجتهد الرأي في القضاء - من طريق شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ جَنْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا... فذكره - واللفظ له.

والترمذي: (٣/٦١٦)، رقم: (١٣٢٧) - (١٣) كتاب الأحكام - (٣) باب ما جاء في القاضي كيف يقضى - من طريق شعبة بنحوه. وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

وأحمد: (٢٣٠/٥)، رقم: (٢٢٠٦٨) - من طريق شعبة بنحوه.

قلت: الحديث اختلف في تضعيفه وتصحيحه:

فضمَّه الترمذي كما سبق، وجماعة منهم: البخاري، والدارقطني، وابن حزم، وعبد الحق الإشبيلي، وابن الجوزي وصحح معناه. كما أفاده الحافظ ابن حجر في كتابه: «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: (٢٠١/٤) - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - مكتبة القاهرة - القاهرة - بعناية الدكتور/شعبان محمد إسماعيل.

وصحَّحه جماعة منهم: أبو داود؛ حيث سكت عنه. والخطيب البغدادي؛ حيث قال: «وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ. وهذا إسناده متصل، ورجاله معروفون بالثقة. على أن أهل العلم قد نقلوه، واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم». انظر: «إعلام الموقعين»: (٢٠٢/١) [وقد عزوت هنا لـ «إعلام الموقعين» لأنني لم أعثر على الحديث في كتاب الخطيب «الفقيه والمتفقه»]. وابن القيم في «إعلام الموقعين»: (٢٠٢/١).

وابن حجر في «التلخيص»: (٢٠٢/٤) حيث قال: «وقد أخرجه الخطيب في كتاب «الفقيه والمتفقه» من رواية عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل. فلو كان الإسناد إلى عبد الرحمن ثابتاً؛ لكان كافياً في صحة الحديث. وقد استند أبو العباس بن القاسم في صحته إلى تلقى أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول. قال: وهذا القدر مغنٍ عن مجرد الرواية... وهذا القول الأخير يشعر بتصحيح ابن حجر له.

وأخيراً: فالحديث يشهد لصحته أحاديث أخرى، منها حديث ابن عباس عند البيهقي في «السنن الكبرى»: (١١٥/١٠) - عن أبي عبد الله الحافظ [الحاكم الصغير] [قال]: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب [الأصم] [قال]: أنبأ محمد بن عبد الله بن الحكم [قال]: أنبأ ابن وهب قال: سمعت سفيان يحدث، عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إذا سُئِلَ عن شيء هو في كتاب الله؛ قال =

٣ - وما روي من اجتهاده ﷺ.

من ذلك نهيه ﷺ عن إزعاج صيد مكة، وعن قطع شوكها.
ولهذا لما عقب العباس^(١) رضي الله عنه على هذا النهي بقوله: «إِلَّا
الإِذْخِرَ»^(٢) فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا. قال النبي ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ»^(٣).

= به. وإذا لم يكن في كتاب الله، وقاله رسولُ الله ﷺ؛ قال به. وإن لم يكن في كتاب الله، ولم يقله رسولُ الله ﷺ، وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما؛ قال به. وإلا اجْتَهِدْ رَأْيَهُ.

وقد عزاه الإمام الزيلعي للبيهقي ثم قال: «وقال [أي البيهقي]: إسناده صحيح». انظر: «نصب الرأية لأحاديث الهداية»: (٦٤/٤) - للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٥٦٢هـ) - طبعة دار الحديث - القاهرة.
ولم أعر على تصحيح البيهقي لهذا الحديث في «السنن الكبرى» فلعل الزيلعي قصد كتاباً آخر للبيهقي غير «السنن الكبرى»، أو لعله اعتمد على نسخة لـ «السنن الكبرى» - غير التي بين أيدينا - فيها تصحيح البيهقي للحديث - والله أعلم - .

وعلى كل حال فحديث البيهقي كما استقرت رجاله صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.
(١) هو الصحابي الجليل أبو الفضل العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي المكي، عم الرسول ﷺ، قدم على النبي ﷺ قبل الفتح مسلماً - وتوفي ٣٢هـ، وله ست وثمانون سنة. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (١٦٤/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٧٨/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢١٤/٥).

(٢) الإِذْخِرُ: نوع من الحشائش طيب الرائحة، تسقف بها البيوت فوق الخشب. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٣٣/١).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:
البخاري: (١٦٤/٣)، رقم: (٢٤٣٤) - (٤٥) كتاب اللقطة - (٧) باب كيف تُعْرِفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ؟ - بلفظ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّمَا لَا تَجُلُ لِأَخِي قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَا تَجُلُ لِأَخِي بَعْدِي، فَلَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا تَجُلُ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمَنْشِدٍ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَيْلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقَيَّدَ» فَقَالَ الْعَبَّاسُ: «إِلَّا الإِذْخِرَ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ» فَقَامَ أَبُو شَاوٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاوٍ» فَلَمَّا لَافُوا زَاعِي: مَا قَوْلُهُ: أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

كما اجتهد أصحاب الرسول ﷺ بين ظَهْرَانَيْهِ، وفي حياته، ومن بعده، بل هو نفسه عليه السلام حثهم على ذلك الاجتهاد، وأقر من صدر منه الاجتهاد، مع اختلاف النتائج، ولم يعنف أحداً.

من ذلك تحكيمه ﷺ سعد بن معاذ الأنصاري^(١) في بني قريظة، فحكم فيهم سعد باجتهاده، وأقره ﷺ^(٢).

ومن ذلك أيضاً اجتهاد الصحابة بعد حياته ﷺ، كاجتهاد أبي بكر في جمع القرآن بمشورة عمر رضي الله عنهما^(٣).

= ومسلم: (٩٨٨/٢، رقم: ١٣٥٥) - (١٥) كتاب الحج - (٨٢) باب تحريم مكة وصيدا وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام - عن أبي هريرة بنحوه.

(١) هو الصحابي الجليل أبو عمرو سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأوسي - رمى يوم الخندق سنة ٥هـ، فمات من رميته تلك وهو ابن ٣٧ سنة. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٨٨/٣)، و«أسد الغابة»: (٣٧٣/٢، رقم: ٢٠٤٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٧٩/١).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من الصحابة منهم أبو سعيد الخدري، وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

البخاري: (٨١/٤، رقم: ٣٠٤٣) - (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (١٦٨) باب إذا نزل العدو على حكم رجل - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ - هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ - بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَرِيباً مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى جَمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» فَجَاءَ، فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ» قَالَ: فَأَيُّيَ أَحْكُمُ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسْبَى الذُّرِّيَّةُ. قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ».

ومسلم: (٣٨٨/٣، رقم: ١٧٦٨) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (٢٢) باب جواز قتال من نقض العهد... - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بنحوه.

(٣) حديث جمع القرآن أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (٨٩/٦، رقم: ٩٠، ٤٦٧٩) - (٦٥) كتاب التفسير - [٩] سورة براءة - (٢٠) باب قوله: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَجِيمٌ» [التوبة: ١٢٨] من الرافة - أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِي - رضي الله عنه - وَكَانَ يَمْنُنُ يَكْتُبُ الْوَحْيَ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مُقْتَلٌ أَهْلُ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِالنَّاسِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَجِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَاءِ فِي الْمَوَاطِنِ فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنْ =

٤ - وقوله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ. وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَنَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

وهذا الحديث مما احتج به الشافعي في الرسالة على تجويز الاجتهاد^(٢).

٥ - أن الاجتهاد لا يمتنع عقلاً؛ وذلك لأن الله جعل الإسلام خاتماً الأديان، وجعل شريعته صالحة لكل زمان ومكان، ونصوص الشريعة من الكتاب والسنة محدودة، وحوادث الناس ووسائلهم إلى مقاصدهم متجددة متنوعة وغير محدودة، ولا يمكن أن تفي النصوص المحدودة بأحكام الحوادث المتجددة غير المحدودة والجزئيات التي لا حصر لها إلا إذا كان هناك مجال لتعرف أحكام الحوادث الطارئة بالاجتهاد في قياسها على

= القرآن، إلا أن تجمعه، وإني لأرى أن تَجْمَعَ القرآن. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لِي ذَلِكَ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ. قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌ عَاقِلٌ وَلَا تَنْهَمُكَ، كُنْتَ تَكُتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ. فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلُ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ. قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعُهُ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقُمْتُ فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتَابِ وَالْعُسْبِ [العصب، هي جريد النخل. انظر «النهاية في غريب الحديث»:] (٢٣٤/٣) [وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُرَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ] «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ» إِلَى آخِرِهِمَا، وَكَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ.

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٣٢/٩)، رقم: (٧٣٥٢) - (٩٦) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - (٢١) باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

ومسلم: (١٣٤٢/٣)، رقم: (١٧١٦) - (٣٠) كتاب الأقضية - (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ - كلاهما بلفظ واحد، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) انظر «الرسالة»: (ص ٤٩٤).

نظائرها، أو توجيهها إلى تحقيق المصالح التي ترمي إليها الشريعة. وبغير هذا تفقد الشريعة صلاحيتها لكل زمان ومكان^(١).

وأما أدلة المانعين من الاجتهاد فمعناها:

أولاً: أن نصوص الكتاب والسنة - بعموم معانيها - كافية في تعرف ما يحتاج إليه الإنسان من أحكام شرعية، من غير اعتماد على الرأي بقياس أو غيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ولقوله: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وأما ما لم يتناوله نص من النصوص فيبقى على الإباحة الأصلية، عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ سَوْءٌ﴾ [المائدة: ١٠١].

ويرد على هذا بالتالي:

أ - أن الآيات التي زعموا أنها تدل على اشتغال القرآن على كل ما يستجد من الأحداث، فإنما تدل فقط على كون القرآن مشتملاً على الأصول العامة التي لا بد منها لصلاح البشر في معاشهم ومعادهم.

ومن هذه الأصول العامة ما أرشد إليه القرآن والسنة: من إلحاق الشبيه بشبيهه، والتوجه بالأعمال إلى تحقيق المصالح التي جرت عادة الشارع بالمحافظة عليها.

ولو كان المقصود بتلك الآيات ما ذهبوا إليه، لما اجتهد الرسول ﷺ ولا أصحابه في حادثة لا نص فيها.

وقد ثبت اجتهد الرسول ﷺ، واجتهاد أصحابه بين ظهرائه، كما مثلنا لذلك.

ب - أن قولهم: إن ما لا نص فيه يبقى على الإباحة الأصلية... إلخ.

(١) انظر «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٩٠، ٩١).

هذا القول إنما يقبل فيما لا يشارك أصلاً منصوباً على حكمه في علة هذا الحكم، كما اتضح من الكلام السابق عن القياس.

ج - أن السؤال المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ...﴾ [المائدة: ١٠١]؛ إنما هو السؤال الذي يتعرض به السائل لما لا مجال للرأي فيه؛ طلباً لزيادة التكليف.

ولذلك يقول ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُزْماً مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(١).

ثانياً: من أدلة المانعين أيضاً أن من النصوص ما يدل على عدم الاعتداد بالرأي.

كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يقل الله: فردوه إلى آرائكم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، ولم يقل الله: بما رأيت أنت.

وقوله ﷺ: «تَفْتَرِقُ أَمْنِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةٌ عَلَى أَمْنِي قَوْمٌ يَقْسِمُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ»^(٢).

(١) الحديث أخرجه جماعة من حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (١١٧/٩)، رقم: (٧٢٨٩) - (٩٦) كتاب الاعتصام (٣) باب ما يكره من كثرة السؤال، وتكلف ما لا يعنيه، وقوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ - واللفظ له.

ومسلم: (١٨٣١/٤)، رقم: (٢٣٥٨) - (٤٣) كتاب الفضائل (٣٧) باب توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه، أو لا يتعلق به تكليف، وما لا يقع، ونحو ذلك - بنحوه.

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

الطبراني في «المعجم الكبير»: (٥٠/١٨) - قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، [قال] ثنا نعيم بن حماد، [قال] ثنا عيسى بن يونس، عن خريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، عن النبي ﷺ بلفظه - =

ومن ذلك أيضاً ذم أصحاب النبي ﷺ للرأي.

كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ؛ فَإِنَّهُمْ أَغْدَاءُ السُّنَنِ، أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا؛ فَقَالُوا بِالرَّأْيِ؛ فَضَلُّوا، وَأَضَلُّوا»^(١).

= للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - لبنان - تحقيق الأستاذ/حمدي عبد المجيد السلفي.

والحاكم في «المستدرک» في موضعين:

الأول: (٥٤٧/٣) - من طريق يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، [قال] ثنا نعيم بن حماد بلفظه أيضاً.

والثاني: (٤٣٠/٤) - من طريق نعيم بن حماد بنحوه - وقال في هذا الموضع: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ولم يتعبه الذهبي في أي من الموضعين.

ملحوظة: وقع في السند الأول عند الحاكم: يحيى بن عثمان، ثنا صالح السهمي وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه: يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، [قال] ثنا نعيم بن حماد.

ووقع في السندين عنده أيضاً: جرير، وهو خطأ، والصواب: حريز. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٣٧/٢).

قلت: الحديث حسن، إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا يحيى بن عثمان، وهو صدوق. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٥٩٤، رقم: ٧٦٠٥).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (١٧٩/١): «رواه الطبراني في الكبير، والبخاري، ومسلم، وإسناده متصل، ورجاله رجال الصحيح» - للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (ت ٨٠٧هـ) - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - دار الكتاب العربي - لبنان.

ويقصد بالزوائد: زوائد مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البخاري، ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير؛ على الكتب الستة: صحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) الاثر أخرجه جماعة منهم:

الدارقطني في «السنن»: (١٤٦/٤) - قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [الْمَحَالِطِيُّ] [قال] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَكِيمٍ [قال] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكٍ [قال] حَدَّثَنِي أَبِي [شريك بن عبد الله النخعي]، عَنْ مُجَالِدٍ [بن سعيد]، عَنِ الشَّغْنِيِّ [عامر بن شرحبيل]، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ.

ويرد على ما سبق في التالي:

١ - أن الآية الأولى التي استدلووا بها: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ دليل للقائلين بالاجتهاد لا لهم، وقد سبق بيانها عند أدلة القائلين به.

٢ - أن الآية الثانية التي استدلووا بها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ إن لم تكن دليلاً للقائلين بالاجتهاد، فليست أيضاً دليلاً للمانعين منه. وذلك للتالي:

أ - أن إراءة الحكم في الآية، لا يصح أن تكون من الرؤية بالعين؛ لأن الأحكام أمور معقولة.

ب - أن الإراءة هنا ليست من الرؤية بمعنى العلم. وذلك لحاجتها حينئذٍ إلى ثلاثة مفاعيل. وفي العبارة مفعولان فقط هما: كاف الخطاب، والضمير المستتر العائد على «ما» إذ التقدير: بما أراكم الله. فلم يبقَ بعد ذلك إلا أن تكون من الرأي.

فيكون المعنى: لتحكم بين الناس بما جعله الله لك رأياً. وهذا ما حكى عن أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - رحمهما الله^(١).

= واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: (١/١٢٣، رقم: ٢٠١) - قال: أخبرنا عبد الله بن مسلم بن يحيى [قال] أخبرنا الحسين بن إسماعيل به - للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ) - طبعة ١٤٠٢هـ - دار طيبة - الرياض - بتحقيق الدكتور/أحمد سعد حمدان. قلت: الأثر حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون عدا مجالد بن سعيد فليس بالقوي، كما ذكر الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: (ص ٥٢٠، رقم: ٦٤٧٨)، ووثقه النسائي مرة، وقد روى له الأربعة، وروى له مسلم مقروناً. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٩/١٠). وقد ذكر الأثر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٣٠٢/١٣)، وسكت عنه.

وراجع كثيراً من نصوص الصحابة والتابعين في ذم الرأي: «إعلام الموقعين»: (١/٥٣ - ٦١، ٧٣ - ٧٥).

(١) بهذا التوجيه للآية الكريمة تكون الآية دليلاً للمجيزين أيضاً مع سابقتهما - انظر: «مختصر المنتهى الأصولي» وشرحه: (ص ٣٧٥)، و«مُسَلَّمُ الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت»: (٢/٣٦٨).

ج - قد تكون أرى هنا بمعنى عَلَّمَ، وهو يحتاج إلى مفعولين فقط؛ فيكون المعنى: لتحكم بين الناس بما علمكم الله.

وقد يكون مما عَلَّمه النبي ﷺ الاجتهاد؛ فلا يكون حينئذ في الآية دليل على جواز الاجتهاد، ولا على منعه.

٣ - وأما ما استدلوا به من نصوص السنة، عن النبي ﷺ أو عن الصحابة، من عدم الاعتداد بالرأي؛ بل ذمه، والتحذير منه؛ فيعارضه ما ثبت قطعاً من اجتهاد الرسول ﷺ، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك، ومن اجتهاد أصحابه وإقراره إياهم عليه السلام، بل وحثهم عليه.

ولكن جمعاً بين النصوص التي تدل على عدم الاعتداد بالرأي وذهمه والتحذير منه، وبين ما ثبت قطعاً من اجتهاد الرسول ﷺ وحثه أصحابه رضي الله عنهم عليه مما تبدو منه المعارضة، نقول:

١ - إن من أمور الدين أموراً لا مجال للرأي فيها، وذلك ما نهينا عن الخوض فيه، بل والسؤال عنه .

ولعل هذا هو المَعْنَى بقول الإمام ابن القيم: «وأصل كل فتنة؛ إنما هو من تقديم الرأي على الشرع، والهوى على العقل. فالأول: أصل فتنة الشبهة. والثاني: أصل فتنة الشهوة.

ففتنة الشبهات تدفع باليقين، وفتنة الشهوات تدفع بالصبر»^(١).

٢ - ومن أمور الدين أمور للرأي فيها مجال.

وهذا يجزنا للحديث عن نوعي الرأي فنقول: الرأي نوعان:

النوع الأول: رأي مذموم محرم:

وهو الذي صدر عن جهل وهوى واطراح لقواعد الدين العامة، وقد

(١) «إغاثة اللهفان من مصادب الشيطان»: (١٦٢/٢) - للإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ) - طبعة ١٣٨١هـ، ١٩٦١م - دار التراث - القاهرة.

يُحِلُّ حراماً أو يُحَرِّمُ حلالاً، أو يعتد بمصلحة ألغائها الشارع، أو يلحق أمراً
بآخر لاشتراكهما فيما لا يصح علة للحكم مما يسميه بعض أهل الأصول
«قياس الشبه» كالحكم بحل الربا قياساً على البيع، بجامع أن كلا منهما
مبادلة مبنية على التراضي، وفيها نفع للعاقدين... وغير ذلك.

النوع الثاني: رأي محمود جائز:

وهو الذي جرى على سنن الحق والعدل، ولم يناقض حكماً منصوصاً
عليه، ولم يتخذ وسيلة لتحقيق مصلحة لا يعتد الشارع بها.

فألحق منه الشبه بشيئه؛ لاشتراكهما في معنى يقتضي اشتراكهما في
الحكم^(١).

يقول ابن القيم: «فالرأي ثلاثة أقسام: رأي باطل بلا ريب، ورأي
صحيح، ورأي هو موضع الاشتباه. والأقسام الثلاثة قد أشار إليها
السلف:

فاستعملوا الرأي الصحيح، وعملوا به، وأفتوا به، وسوّغوا القول به.

وذموا الباطل، ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به، وأطلقوا ألسنتهم
بذمه وذم أهله. -

والقسم الثالث سوّغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار
إليه...^(٢).

وبعد هذا العرض لأهم أدلة الفريقين، والرد على أدلة الفريق المانع؛
يتضح أن أدلة الفريق الأول وهم القائلون به، وهم جمهور العلماء؛ أرجح
وأقوى؛ لأن الاجتهاد لا غناء عنه؛ لأن النصوص الشرعية محدودة، ونوازل

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٩٣).

(٢) «إعلام الموقعين»: (٦٧/١). وراجع فيه هذا الموضوع بالتفصيل، وهو الرأي وأنواعه،
وما يذم منه وما يحمده، في الصفحات (٦٦/١ - ٦٩ - ٧٩ - ٨٥).

الناس ووسائلهم إلى مقاصدهم متجددة متنوعة، وغير محدودة، ولا يمكن أن تنفي النصوص المحدودة بأحكام النوازل المتجددة غير المحدودة، والجزئيات التي لا حصر لها؛ إلا إذا كان هناك مجال لتعرف أحكام النوازل الطارئة بالاجتهاد في قياسها على نظائرها، أو توجيهها إلى تحقيق المصالح التي ترمي إليها الشريعة. وبغير هذا تفقد الشريعة الإسلامية الصلاحية لكل زمان ومكان.

يقول الإمام الشاطبي: «الوقائع في الوجود لا تنحصر؛ فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره. فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوفاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد.

وعند ذلك: فإما أن يترك الناس فيها مع أهوائهم، أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي. وهو أيضاً اتباع للهوى، وذلك كله فساد، فلا يكون بد من التوقف لا إلى غاية، وهو معنى تعطيل التكليف لزوماً، وهو مؤدًى إلى تكليف ما لا يطاق، فإذا لا بد من الاجتهاد في كل زمان؛ لأن الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان»^(١).

مما سبق تبين أن للاجتهاد أهمية كبرى في حياة الأمة الإسلامية؛ إذ لا يمكن أن يتصور إنسان عاقل أن تتسع نصوص الشريعة المتمثلة في القرآن والسنة، لتفصيل الحكم الشرعي في كل جزئية تحدث لكل إنسان في أي عصر وبيئة، هذا مع تجدد الحاجات؛ لأن ذلك الاتساع يتطلب أن تأتي النصوص في حجم لا نستطيع تصوره، هذا فضلاً عن أن تتسع قدراتنا البشرية لتلقيه والعلم به ومدارسته. فضلاً أيضاً عما في ذلك - إن تحقق فرضاً - من تعطيل لقدرات علماء المسلمين العقلية في النظر والبحث، بل لو تحقق هذا بالفعل؛ لما استغنت الأمة عن الاجتهاد في تطبيق الأحكام الشرعية.

(١) «الموافقات»: (٥٥/٤).

وبغير الاجتهاد تفقد الشريعة صلاحيتها لكل زمان وكل مكان.

وبذا تتحقق أهمية الاجتهاد كمصدر متجدد دائم في الشريعة الإسلامية^(١).

● المسألة الرابعة فيما يتعلق بالاجتهاد: (مجال الاجتهاد)^(٢):

تكاد كلمة الأصوليين تتفق على أن أوسع مجالات الاجتهاد ما لم ينص على حكمه في القرآن والسنة تفصيلياً، فيجتهد في إلحاقه - بطريق القياس وغيره - بشيء مما ورد به النص؛ كما قال الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة؛ إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»^(٣).

وهذه الكلمة تعني أن ما كان معلوماً من دين الله ضرورة فلا يسوغ فيه الاجتهاد، كالصلوات المكتوبات، والأنصبة المحدودة في الموارث، وتحريم الزنا، واللواط، ووجوب توحيد الله تعالى، وغير ذلك مما هو معلوم من دين الله ضرورة.

هذا على أن الاجتهاد قد يدخل في أشياء كثيرة ورد بها نص القرآن أو السنة؛ إلا أن تطبيقه على حادثة بعينها يحتاج إلى نوع من اجتهاد الفقيه.

(١) انظر في هذه المسألة: «جامع بيان العلم»: (٥٥/٢) - للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله... بن عبد البر القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ) - طبعة أم القرى - القاهرة. و«المستصفى»: (٢٣٨/٢)، و«روضة الناظر»: (٢٢٩/٢)، و«الموافقات»: (٤٧/٤)، و«البحر المحيط»: (٦/ ٢٠٧، ٢٠٨)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٩٠، ٩١)، و«بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢١٦، ٢١٧).

(٢) انظر هذا الموضوع في: «اللمع»: (ص ٣٥٨)، و«المستصفى»: (٣٩٠/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (١٧١/٤)، و«روضة الناظر»: (٢٢٩/٢)، و«المسودة»: (ص ٤٩٦)، و«الموافقات»: (٤٨/٤)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٨٧)، و«بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢١٣).

(٣) «الرسالة»: (ص ٢٠). وانظر أيضاً: «إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٤).

وبذا يتضح أن مقالة «لا اجتهاد مع النص»^(١) ليست على إطلاقها.

فقد يكون النص ظني الثبوت، أو ظني الدلالة؛ فإذا كان النص ظني الثبوت كان موضع بحث المجتهد في سنده، ومدى صلاحيته لإثبات الحكم.

وإذا كان النص ظني الدلالة كان موضع بحث المجتهد في تفسيره، أو تأويله، أو في قوة دلالاته على المعنى المقصود، وفي سلامته من المعارضة، أو معارضته بما لا يؤثر فيه، وفي خصوصه أو عمومه، وما يدخل فيه من الجزئيات وما لا يدخل... وهكذا.

بل قد يكون النص قطعي الدلالة، ويكون مجالاً للاجتهاد؛ فها هم أولاء أصحاب النبي ﷺ يجتهدون في تطبيق قوله لهم - لما رجع من الأحزاب -: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْمَضْرُ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»^(٢).

فقول النبي ﷺ هنا واضح الدلالة على المعنى المراد، ومع ذلك اجتهد الصحابة في تطبيقه.

فالذين صلُّوا فهموا أن المراد إنما هو تعجيل السير إلى بني قريظة، لا تأخير الصلاة، فعملوا بمقتضى الأدلة الدالة على أفضلية الصلاة في أول

(١) انظر: «الفقيه والمتفقه»: (٢٠٦/١) حيث ورد فيه: «باب في سقوط الاجتهاد مع وجود النص».

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - منهم:

البخاري: (١٩/٢)، رقم: (٩٤٦) - (١٢) كتاب صلاة الخوف - (٥) باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء - عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْمَضْرُ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ». فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْمَضْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ. فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعْتَفَ وَاجِدًا مِنْهُمْ. - واللفظ له.

ومسلم: (١٣٩١/٣)، رقم: (١٧٧٠) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (٢٢) باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين - بنحوه.

وقتها، مع فهمهم عن الشارع ما أراد، ولهذا لم يعنفهم ولم يأمرهم بإعادة الصلاة في وقتها...

وأما الذين لم يصلوا فوقفوا عند المعنى الحرفي للنص؛ إذ قد فهموا أن الأمر بالتأخير هنا خاص، فيقدّم على عموم الأمر بها في وقتها المقدّر لها شرعاً.

والإجماع - كما حكى الإمام ابن كثير - على أن كلا من الفريقين مأجور ومعدور، غير معنف^(١).

هذا على أن الاجتهاد ليس على إطلاقه؛ إذ ليس كل أحد يملك الاجتهاد، بل له شروط يجب أن تتوفر فيمن يتصدى له، وهي المسألة التالية:

● المسألة الخامسة فيما يتعلق بالاجتهاد: (شروط الاجتهاد):

لا بد لمن يتصدى للاجتهاد في الفروع الفقهية، بعد أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً؛ أن يستجمع شروطاً أو صفات قررها العلماء، وإن اختلفوا في بعضها؛ لكنني هنا أشير إلى أهم هذه الشروط أو الصفات فيما يلي:

الشرط الأول: سلامة الاعتقاد^(٢): وذلك بأن يكون عالماً بوجود الله تعالى، وما يجب له من الصفات، وما يستحقه من الكمالات، وأن يكون مصداقاً بالرسول ﷺ، وبما جاء به، وأن الإسلام نسخ ما قبله من الأديان، ولا يشترط أن يكون عالماً بدقائق علم الكلام، بل يكفي أن لا يجهل شيئاً مما يجب علمه عامة في عقيدة المسلم؛ ومن ثم لا يصلح مثلاً أن يكون

(١) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (٧٥/٦).

(٢) انظر: «الإحكام» للأمدي: (١٧٠/٤)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٣٦٣/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٢)، و«بحوث إسلامية» للدكتور بلناجي: (ص ٢٤٧)، و«الموسوعة الميسرة في الأديان»: (ص ٣٧٠) - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٩ م - الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض.

علمانيّ مجتهداً؛ إذ من معتقده أن شؤون الدين مفصولة عن شؤون الدولة... وغير ذلك مما يقدح في عقيدته.

الشرط الثاني: العدالة: وهي لغة: الاستقامة. وقيل: القصد في الأمور، وقيل: الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وقيل نحو ذلك، وهي جميعاً معانٍ متقاربة^(١).

وشرعاً: هي التمسك بأداب الشرع، فمن تمسك بها فعلاً وتركاً؛ فهو العدل المرضي، ومن أخل بشيء منها؛ فإن كان الإخلال بذلك الشيء يقدح في دين فاعله أو تاركه كفعل الحرام وترك الواجب، فليس بعدل^(٢).

هذا على أن في اشتراط العدالة في المجتهد خلافاً بين الأصوليين، ولعل منشأ الخلاف في: كون المجتهد مجتهداً لنفسه، أو له ولغيره؛ فإن كان مجتهداً لنفسه فلا يشترط ذلك. وإن كان مجتهداً للآخرين فلا بد من اشتراط العدالة؛ لجواز الاعتماد على فتواه، كما نص عليه الإمام الغزالي وغيره^(٣).

الشرط الثالث: العلم بنصوص القرآن والسنة:

أ - نصوص القرآن: لا بد أن يكون عالماً بنصوص القرآن جميعاً، وليس مقتصرًا على آيات الأحكام التي حصرها بعض العلماء في خمسماية آية - كما حكى الإمام الشوكاني^(٤) (ت ١٢٥٠هـ) - وذلك لأن المجتهد في

(١) انظر: «التحقيقات»: (ص ١٩١، ١٩٢)، و«المصباح المنير»: (٣٩٦/٢).

(٢) «إرشاد الفحول»: (ص ٥٢). وانظر: «اللمع»: (ص ٢٢٠)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ١٤٥)، و«الفروع»: (٥٧٨/٦)، و«الأشباه والنظائر في الفروع»: (ص ٢٢٤) - للإمام السيوطي - طبعة دار الفكر - لبنان. و«منهاج الطالبين» وشرحه: «مغني المحتاج»: (٤٢٧/٤)، و«تفسير القرطبي»: (٣٩٢/٣)، و«بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢٤٧، ٢٤٨).

(٣) انظر: «المستصفى»: (٣٨٢/٢)، و«روضة الناظر»: (٤٠٢/٢)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٣٦٤/٢).

(٤) هو الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني - ولد باليمن في =

حاجة إلى القرآن كله في رجوعه إلى مقررات عامة في الشريعة، لا يقتصر تقريرها على ما أطلق عليه العلماء آيات الأحكام.

وكما يقول الإمام الشوكاني: «مَن له فهم صحيح وتدبُّر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص والأمثال»^(١).

كما لا بد أن يكون عالماً بالاختلافات الفقهية الناجمة عن القراءات القرآنية المعمول بها^(٢) وكذلك يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ من القرآن، مع ربط المجمعل ببيانه، والمطلق بمقيده، والعام بمخصصه، وكذلك معرفة مشكله، وموهم الاختلاف والتناقض فيه، ومعرفة غريبه، وأسباب النزول^(٣).

ب - نصوص السنة: لا بد أن يكون كما يقول الشوكاني: «عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن كالأمهات الست، وما يلحق بها، مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة.

ولا يشترط أن تكون محفوظة له مستحضرة في ذهنه، بل يكون ممن يتمكن من استخراجها من مواضعها بالبحث عنها عند الحاجة إلى ذلك، وأن يكون ممن له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف؛ بحيث يعرف حال رجال الإسناد معرفة يتمكن بها من الحكم على الحديث بأحد الأوصاف المذكورة، وليس من شرط ذلك أن يكون حافظاً لحال الرجال عن ظهر قلب؛ بل المعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل من

= بلدة «هجرة شوكان» في ذي الحجة سنة ١١٧٢هـ، وتوفي بها في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠هـ.

انظر ترجمته «البدور الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»: (٢/٢١٤) - للشوكاني نفسه - طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة. و«هدية العارفين»: (٢/٣٦٥).

(١) «إرشاد الفحول»: (ص ٢٥٠).

(٢) سيأتي الحديث عن هذه القراءات (ص ١٢٢، وما بعدها) عند قراءات القرآن في المبحث الثاني من هذا الباب.

(٣) انظر: «بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢٤٨).

معرفة حال الرجال، مع كونه ممن له معرفة تامة بما يوجب الجرح وما لا يوجب من الأسباب، وما هو مقبول منها وما هو مردود، وما هو قادح من العلل، وما هو غير قادح»^(١).

ومما ينبغي كذلك معرفته: ناسخ السنة ومنسوخها، مع مشكلها وغريبها، وربط المجمع ببيانه، والمطلق بمقيده، والعام بمخصصه^(٢).

وأما ما قاله بعض العلماء من أنه يكفي معرفة خمسمائة حديث، وهي التي تتعلق بالأحكام، فإنه - حسب عبارة الشوكاني - من أعجب ما يقال، لأن الأحاديث التي تؤخذ منها الأحكام ألوف مؤلفة.

الشرط الرابع: العلم بمقاصد الشريعة: وهذا الشرط معناه أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة ومقرراتها العامة المعتبرة في بناء الأحكام عليها؛ وذلك لأنه - كما يقول الإمام الشاطبي -: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين؛ أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها»^(٣).

يتبين لنا من كلام الإمام الشاطبي «أن فقه المقاصد، وربط الاستنباط بها؛ هو السبيل لاجتهاد صحيح...»

فكل الأدلة النصية والعقلية تتوخى المقاصد، وتهدف إليها، وما تغير الأحكام بتغير الأعراف والزمان والمكان إلا مظهر من مظاهر دوران هذه الأدلة في نطاق المقاصد الشرعية.

والله سبحانه لم يشرع لمجرد الرغبة في التشريع، كما أنه لا يشرع عبثاً سبحانه؛ وإنما يشرع لمقاصد وغايات تحقق الخير للناس في المعاش

(١) «إرشاد الفحول»: (ص٥١/٢). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (٣٨٤/٢).

(٢) انظر: «الإحكام» للآمدي: (١٧٠/٤)، و«روضة الناظر»: (٤٠٣/٢)، و«مسلم الثبوت»: (٣٦٣/٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٠٣).

(٣) «الموافقات»: (٥٦/٤). وانظر أيضاً: «بحوث إسلامية» للدكتور بلناجي: (ص٢٤٩)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٠٣).

والمعاد؛ إما: بجلب خير، أو بدفع شر... فهو يهدف إلى حفظ العالم بتحقيق المصالح، وإبطال المفسد^(١)

الشرط الخامس: معرفة لسان العرب: وذلك بالقدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام، وظاهره، ومجمله، وحقيقته، ومجازه، وعامه، وخاصه، ومحكمه، ومتشابهه، ومطلقه، ومقيده، ونصه، وفحواه...

ولا يشترط أن يبلغ في ذلك درجة أئمة اللغة - خلافاً للشاطبي^(٢) ولا أن يعرف جميع اللغة، ولا أن يتعمق في النحو؛ بل يكفي أن يعرف القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب فيهما، ودرك دقائق المقاصد منه^(٣).

الشرط السادس: معرفة أصول الفقه: أي يشترط أن يحصل معرفة كافية بعلم أصول الفقه بمباحثه المختلفة كالقياس، والمصلحة المرسله، وغيرهما؛ لأنه العلم الذي يعلم المجتهد قواعد استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ولا يتصور أن يتم اجتهاد ما بصورة صحيحة دون أن يكون المجتهد عالماً بقواعد الاستنباط الصحيح، ووسائله، وضوابطه^(٤).

(١) «نحو منهج جديد للدراسة علم أصول الفقه» بحث لـ أ. د/محمد الدسوقي، قدم إلى مؤتمر «علوم الشريعة في الجامعات: الواقع والطموح» عمان - الأردن - في الفترة من ١٦ - ١٨ ربيع الأول ١٤١٥هـ، ٢٣ - ٢٥ أغسطس ١٩٩٤م - وطبع ضمن مجلة «بحوث ودراسات»: (ص١٣٢، ١٣٣) - الأردن.

(٢) اشترط الشاطبي أن يكون المجتهد بالغاً درجة الاجتهاد في كلام العرب كالأئمة فيها كـ «الخليل» ومن سواه، وهو خلاف ما عليه جمهور العلماء الأصوليين. انظر: «الموافقات»: (٥٩/٤).

(٣) انظر: «المستصفي»: (٣٨٦/٢)، و«الإحكام» للإمام الآمدي: (١٠٧/٤)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢٥٠، ٢٥١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٠٢)، و«بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص٢٥٠).

(٤) «بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص٢٥٠) بتصرف. وانظر أيضاً: «المستصفي»: (٣٨٥/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (١٧٠/٤)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢٥٢).

الشرط السابع: معرفة الواقعة الشرعية: بمعنى أن يكون عارفاً بالواقعة المطلوب منه الاجتهاد فيها، وذلك يتطلب منه براعة في استخلاص الحقيقة من أسئلة المستفتين من العامة؛ إذ في ضوء ذلك يجتهد ليصدر فتواه العامة^(١).

وهذا أيضاً يتطلب منه أن يكون عالماً بأحوال الناس، وظروف حياتهم، وأعرافهم، لا سيما في البيئة التي سيجتهد فيها؛ ليستطيع استنباط أكثر الأحكام؛ تحقيقاً لمصالحهم في نطاق دائر في نصوص الشريعة ومقرراتها الثابتة، لا يخرج عنه.

ولا يتصور أن يجتهد مجتهد لوقائع لا يلم بها بصورة كافية، ولا بأحوال الناس وأعرافهم فيها^(٢).

الشرط الثامن: معرفة اختلاف الفقهاء^(٣): أي يكون ملماً بعلم «اختلاف الفقهاء» في الفروع الفقهية وأسبابه؛ بحيث يعرف وجهة كل منهم في استدلاله؛ وذلك عن طريق مراجعة الكتب التي تهتم بإيراد الخلاف الفقهي بأدلته الشرعية، مثل «اختلاف الفقهاء» للإمام الشافعي، و«المغني» لابن قدامة الحنبلي^(٤)، و«بداية المجتهد» لابن رشد الحفيد^(٥) (ت ٥٩٥هـ).

(١) أصول التشريع: (ص ٩٤).

(٢) «بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم»: (٨٢/٢، ٨٣).

(٤) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي - ولد في شعبان سنة ٥٤١هـ بجماعيل [وجماعيل قرية من جبل نابلس من أرض فلسطين. انظر: «معجم البلدان»: (١٥٩/٢) - للإمام أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦هـ) - طبعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق / فريد عبدالعزيز الجندي]، وتوفي يوم الفطر سنة ٦٢٠هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٦٥/٢٢)، و«البداية والنهاية»: (١١٦/١٧)، و«شذرات الذهب»: (٨٨/٥).

(٥) هو الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي الفقيه المالكي المعروف بـ «ابن رشد الحفيد» [تفرقة بينه وبين جده شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (ت ٥٢٠هـ)] - ولد قبل موت جده بشهر =

ونحوها^(١).

الشرط التاسع: معرفة مسائل الإجماع^(٢): ولا سيما تلك المسائل التي لها تعلق بموضوع اجتهاده؛ حتى لا يفتي بخلاف ما وقع الإجماع عليه.

وعموماً فقلما يلتبس على مَنْ بلغ رتبة الاجتهاد ما وقع عليه الإجماع من المسائل، وإن كان ثمة اختلاف في مفهوم الإجماع عند الأصوليين، وإمكانية تحقيقه^(٣).

● المسألة السادسة فيما يتعلق بالاجتهاد: (نوعا الاجتهاد):

الاجتهاد الفردي، والاجتهاد الجماعي (الإجماع).

النوع الأول: الاجتهاد الفردي: وهو اجتهاد المسلم العاقل البالغ الذي تحققت فيه شروط الاجتهاد السابق تفصيلها قبل قليل، سواء أكان يجتهد لنفسه، أو لجماعته.

وهو - أيضاً - على حد تعبير الشيخ على حسب الله^(٤) «كل اجتهاد لم يثبت اتفاق المجتهدين فيه على رأى في المسألة، وهو الذي دل عليه إقرار الرسول ﷺ لمعاذ حين قال: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي وَلَا أَلَوْ»^(٥).

= سنة ٥٢٠هـ، وتوفي بمراكش سنة ٥٩٥هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٠٧/٢١)، و«الديباج المذهب»: (ص ٢٨٤).

(١) انظر: «بحوث إسلامية» للدكتور بلتاجي: (ص ٢٥٠).

(٢) انظر: «المستصفي»: (٣٨٤/٢)، و«روضة الناظر»: (٤٠٤/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٥١).

(٣) راجع في ذلك على سبيل المثال: «روضة الناظر» وشرحه «نزهة الخاطر»: (٣٣١/١) - (٣٣٥)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٥٦/١)، و«مختصر المنتهى»: (ص ١١٤)، و«كشف الأسرار»: (٢٧٧/٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٧٢، ٧٣)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ٢٨٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٩)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٤٨). وسيأتي الكلام عن الإجماع، وأهم ما يتعلق به (ص ٨٩).

(٤) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٥).

(٥) سبق الحديث مع تخريجه (ص ٦٥، وما بعدها).

ومن ذلك قولهم في قول الرجل لامرأته: «أنتِ على حرام»: إنه ظاهر، أو كلام، أو يمين...^(١).

ومما يتعلق بهذا النوع من الاجتهاد مسألتان هما:

● الأولى: تجزؤ الاجتهاد:

هذا الاجتهاد الفردي قد يتجزأ ومعنى تجزؤه: هو جريان الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض، أو اجتهاد في حكم دون حكم، ذلك أن المجتهد قد يحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون غيرها؛ فإذا حصل له ذلك هل له أن يجتهد في تلك المسألة التي جمع أطرافها، وما قيل فيها، أم لا بد أن يكون محصلاً لجميع ما يحتاجه في جميع المسائل من الأدلة؟ وهل له أن يفتي في النوع الذي اجتهد فيه أم لا؟

للعلماء في ذلك أقوال ثلاثة^(٢):

الأول: جواز التجزؤ، وإليه ذهب ابن حزم وأكثر الفقهاء والمتكلمين.
الثاني: عدم الجواز، وبه قالت طائفة، واختاره الشوكاني في «إرشاد الفحول».

الثالث: الجواز في الفرائض [أي علم الموارث] دون غيرها، وقد أشار إليه ابن القيم في «إعلام الموقعين».

(١) راجع المسألة بالتفصيل في: «إعلام الموقعين»: (٤/٦٥ وما بعدها) فقد ذكر فيها خمسة عشر قولاً.

(٢) انظر هذه الأقوال وخلاف الأصوليين فيها وأدلة كل فريق: «الإحكام» لابن حزم: (١٢٧/٥ وما بعدها)، و«المستصفى»: (٢/٣٨٩)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص٣٧٤)، و«المواقفات»: (٤/٥٧)، وما بعدها، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٢/٣٦٤)، و«إعلام الموقعين»: (٤/٢١٦)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢٥٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٠٣)، و«مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية»: (ص٢٨٢) - للأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الرحيم - طبعة دار النصر للتوزيع والنشر - القاهرة.

ولكل فريق أدلته، وأرجح قول الجمهور؛ لأنه ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا وقد غاب عنه من العلم كثير هو موجود عند غيره، فلو لم يُفتَ إلا مَنْ أحاط بجميع العلم لما حلَّ لأحد من الناس بعد رسول الله ﷺ أن يفتي أصلاً. وهذا لا يقوله مسلم، وهو إبطال للدين. وفي بعثة النبي ﷺ الأمراء إلى البلاد ليعلموا الناس القرآن وحكم الدين، ولم يكن أحد منهم يستوعب جميع ذلك لأنه قد كان تنزل بعدهم الآيات والأحكام؛ بياناً صحيحاً بأن العلماء وإن فاتهم كثير من العلم فإن لهم أن يفتوا ويقضوا بما عرفوا. فمن علم شيئاً من الدين علماً صحيحاً فله أن يفتي به، وعليه أن يطلب علم ما جهل مما سوى ذلك.

● الثانية: إذا اختلف المجتهدون فالحق عند الله واحد:

إذا بذل مجتهد أو اثنان أو أكثر قصارى جهدهم للكشف عن (حكم الله) في مسألة، فحسب كل واحد منهم ذلك.

فإن أصاب فيها ونعمت، وقد حاز الأجرين. وإن أخطأ فالحطأ محطوط عنه، ولم يحرم الثواب، وحاز الأجر الواحد ما دام لم يقصر في اجتهاده؛ للحديث: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ. وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أخطأ، فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

ولكن يبقى أن الحق عند الله عزَّ وجلَّ في المسألة المجتهد فيها واحد، على خلاف في ذلك بين الأصوليين؛ فقالت طائفة منهم المعتزلة: كل مجتهد مصيب، وهؤلاء يسمون بـ «المُصَوِّبَةِ»، وقالت أخرى: المصيب واحد وما عداه مخطئ مأجور على اجتهاده، مغفور له خطؤه، وهؤلاء يسمون بـ «المُخْطِئَةِ» وهم جمهور الفقهاء والأصوليين منذ عصر الصحابة - رضي الله عنهم -، وقال آخرون: كل مجتهد في الأصول مصيب، وقال بعضهم: كل مجتهد في الظنيات مصيب... إلى غير ذلك من الأقوال. والراجح من هذا الخلاف هو قول الجمهور وهو: أن الحق واحد عند الله،

(١) الحديث سبق تخريجه (ص ٦٩).

وإن لم يتعين لنا فهو عند الله متعين^(١).

النوع الثاني: الاجتهاد الجماعي^(٢): وهو كل اجتهاد اتفق المجتهدون فيه على رأي في المسألة، وهو المعبر عنه بـ «الإجماع».

ولعل مما يدل على هذا النوع: حديث علي^(٣) - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، الأمر ينزل بنا، لم ينزل فيه قرآن، ولم يمض فيه منك سنة؟ قال: «اجتمعوا له العالمين - أو قال العابدين - من المؤمنين، فاجملوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد»^(٤).

(١) انظر هذه المسألة بالتفصيل في: «الإحكام» للإمام ابن حزم: (٧٠/٥)، و«اللمع»: (ص ٣٥٩)، و«المستصفى»: (٤٠٨/٢)، وما بعدها، و«روضة الناظر»: (٤١٤/٢)، و«الإحكام» للأمدى: (١٨٨/٤)، وما بعدها، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٣٧٧)، و«المسودة»: (ص ٤٩٥)، و«البحر المحيط»: (٢٣٦/٦)، (٢٥٣)، و«مسلم الشبوت» وشرحه: (٣٧٦/٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٠٤)، و«مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية» للدكتور إبراهيم عبد الرحيم: (ص ٣٢٠ وما بعدها).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٦). وانظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»: (٢٣٢، ٢٣١/٤) - للإمام ابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣هـ) - طبعة مؤسسة قرطبة - القاهرة - بعناية جماعة من المحققين بدءاً من سنة ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

(٣) هو الصحابي الجليل أبو الحسن علي بن أبي طالب [عبد مناف] بن عبد المطلب [شعبة الحمد] القرشي الهاشمي البصري، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة، وأول الناس إسلاماً، فقد أسلم ابن عشر سنين، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين. قتل في الكوفة في رمضان سنة ٤٠هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (١٧/٣)، و«معرفة الصحابة»: (٢٧٦/١) - للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ومكتبة الحرمين بالرياض - بعناية الدكتور/محمد راضي بن حاج عثمان. و«أسد الغابة»: (٩١/٤).

(٤) الحديث أسنده الإمام ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»: (٥٩/٢) - من طريقين فيهما: إبراهيم ابن أبي الفياض البرقي، عن سليمان بن بزيغ. وضَّعه قائلاً: «هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد. ولا أصل له في حديث مالك عندهم، ولا في حديث غيره. وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيغ [بالأصل يذيع، والصواب ما ذكرناه كما في كتب التراجم] ليسا بالقويين، ولا ممن يحتج به، ولا يعول عليه». وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: (٨٠/٤، ٨١) في ترجمة سليمان بن =

ومن هذا الاجتهاد الجماعي؛ اتفاق الصحابة على ما ذهب إليه أبو بكر^(١) من قتال مانعي الزكاة بعد تبادل الرأي فيه^(٢).

ونلخص الكلام عن هذا الاجتهاد الجماعي في التالي:

أولاً: الإجماع لغة: هو الاتفاق والعزم على الشيء والتصميم عليه^(٣).

= بزيغ، ونقل كلام ابن عبد البر، ثم قال: «قلت: وقال الدارقطني في (غرائب مالك): لا يصح. تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض، عن سليمان، ومن دون مالك ضعيف. وساقه الخطيب في كتاب (الرواة) عن مالك، من طريق إبراهيم، عن سليمان، وقال: لا يثبت عن مالك والله أعلم».

وقد ضعفه ابن حزم أيضاً في «إحكام الأحكام»: (٢٧/٦).

قلت: الحديث ضعيف لضعف كثير من رواه، وإنما سبق للاستشهاد، كما فعله بعض العلماء ك: ابن عبد البر. وانظر مثله من الآثار: «سنن البيهقي»: (١١٠/١٠)، و«إعلام الموقعين»: (٨٤/١).

(١) هو الصحابي الجليل خليفة رسول الله ﷺ الصديق أبو بكر عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي - ولد بمكة بعد عام الفيل بستين وأربعة أشهر، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ١٣هـ.

انظر ترجمته: «معركة الصحابة»: (١٤٩/١)، و«أسد الغابة»: (٣٠٩/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٣١٥/٥).

(٢) أخرج ذلك جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (١٣١/٢)، رقم: ١٣٩٩، (١٤٠٠) - (٢٤) كتاب الزكاة - (١) باب وجوب الزكاة - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ لَمَّا تَوَقَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ [أَي تَوَلَّى] أَبُو بَكْرٍ - رضي الله عنه - وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ؛ فَقَالَ عُمَرُ - رضي الله عنه - : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِيزُوا أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ حَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَجَسَائَةِ عَلَى اللَّهِ؟» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا [وَالعناق: الأنثى من أولاد الميمزى إذا أنت عليها سنة. انظر: «اللسان»: (٢٧٥/١٠)] كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. قَالَ عُمَرُ - رضي الله عنه - : قَوْلُ اللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنه - فَعَرَفْتُ أَنَّ الْحَقَّ.

ومسلم: (٥١/١)، رقم: ٢٠ - (١) كتاب الإيمان - (٨) باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله... وقاتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام - بنحوه.

(٣) انظر: «لسان العرب»: (٥٧/٨)، (٥٨)، و«الترغفات»: (ص ٣٠)، و«المعجم الوسيط»: (١٣٥/١).

ثانياً: الإجماع اصطلاحاً: هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته، في عصر من الأعصار، على أمر من الأمور^(١).

هذا على أنه يقصد بمجتهدي الأمة هنا: أغليبتهم أو جمهورهم لا كلهم؛ إذ اتفاقهم جميعاً لا يسعف عليه الواقع: لاختلاف الأفهام، وتباين الأنظار.

ثالثاً: حجية الإجماع، وشروطه، ومستنده:

أ - حجية الإجماع: اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية، يجب العمل به على كل مسلم؛ خلافاً للشيعة، والخوارج، والنظام من المعتزلة كما حكاه الآمدي^(٢).

وقد استدل جمهور القائلين بالإجماع لإحجيتيه بأدلة من القرآن والسنة، وزاد بعضهم العقل^(٣).

ب - شروط الإجماع: لقد اشترط الأصوليون شروطاً للإجماع على خلاف فيما بينهم في بعضها كالتالي:

١ - أن يكون صادراً من جميع مجتهدي الأمة، في كل الأقطار الإسلامية، وعليه لو وجد فيهم مخالف أو أكثر؛ لانخرق الإجماع بذلك...

(١) «إرشاد الفحول»: (ص ٧١). وانظر: «روضة الناظر»: (٣٣١/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٥٤/١)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ١٠٧)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٢١١/٢)، و«أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص ٢٧١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٧)، ومقال لـ أ. د/محمد بلتاجي بعنوان: «تجديد أصول الفقه»: (ص ٧) - بمجلة «فكر وإبداع».

(٢) انظر: «الإحكام» للآمدي: (٢٥٧/١).

(٣) انظر مسألة حجية الإجماع، وأدلة القائلين به في: «الرسالة»: (ص ٤٧١ وما بعدها)، و«أصول البيهقي» وشرحه «كشف الأسرار»: (٢٣٦/٣)، و«المعتمد»: (٤/٢)، و«الإحكام» لابن حزم: (١٢٨/٤)، و«الروضة»: (٣٣٥/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٥٧/١)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ١٠٩)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٢١١/٢).

٢ - أن يدخل العوام فيه.

٣ - أن يكون فيه نص قطعي الدلالة والثبوت.

إلى غير ذلك من الشروط، وبعضها غير معتبر، ومردود عليه^(١).
هذا على أن هناك شروطاً أخرى أهم مما سبق لا بد من إضافتها، وهي:

١ - أن يكون له مستند من قياس أو نحوه من دلالة صريحة.

٢ - أن يكون العلماء المجمعون مختارين فيما صدر منهم^(٢).

٣ - أن يكون المجمعون هم أغلب علماء الأمة وجمهورهم، من جميع الأمصار.

ولا حرج بعد ذلك أن يخالف عدد من العلماء هذا الإجماع، ما دام أغلبيتهم قد اتفق؛ إذ اشتراط عدم المخالفة لون من الافتراض لا تشهد له نصوص الشرع^(٣).

٤ - أن يكون المجمعون من الفقهاء والأصوليين وغيرهم ممن تبنى المسألة المجمع عليها على علومهم. فلا يعتد - مثلاً - بخلاف النحوي أو المتكلم، إلا إذا كان الإجماع في مسألة تنبني على النحو أو الكلام؛ كما ذكر الإمام الغزالي وغيره^(٤).

(١) انظر هذه الشروط في: «الرسالة» (ص ٤٧١)، و«أصول البيهقي» وشرحه: (٢٤٣/٣)، و«الإحكام» لابن حزم: (١٢٨/٤ : ٢٣٥)، و«الفيء والمفتحة»: (١٥٤/١ : ١٧٤)، و«اللمع»: (ص ٢٥٦)، و«المستصفى»: (١/٣٢٥ : ٣٧٥)، و«روضة الناظر»: (١/٣٣١ - ٣٩٥)، و«الإحكام» للآمدي: (١/٢٥٣ - ٣٤٥)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ١١٧)، و«المسودة»: (ص ٣١٥)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٧١، ٧٢)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٧١ : ٢٨٧)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٧)، و«نحو منهج جديد...» لـ أ. د/محمد الدسوقي: (ص ١٤٠).

(٢) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٠).

(٣) انظر: «نحو منهج جديد...»: (ص ١٤٠).

(٤) انظر: «المستصفى»: (٣٤٣/١).

وأما أن يكون الإجماع على مستوى الأقطار الإسلامية، فإن هذا لن يتحقق إلا بإقامة مجمع فقهي إسلامي عالمي، يمثل بأعضائه المجمع الفقهي المحلية المتعددة في العالم الإسلامي كما ألمح إلى ذلك الدكتور محمد الدسوقي^(١).

ولا يتم هذا إلا عن طريق الحكومات، لا الأفراد، ويكون اجتماعه نصف سنوي، أو ربع سنوي، أو حسب ما يتفق عليه، يجتمع فيه العلماء من أنحاء الأرض، وتتوحد كلمتهم، ويجمعوا شمل الأمة على الصواب أو الأقرب إليه؛ فيما يعن لهم من مسائل.

ج - مستند الإجماع^(٢): اتفق الأصوليون على ضرورة أن يكون للإجماع مستند يستند إليه.

وخالف في ذلك طائفة من المتكلمين، فقالوا بجواز انعقاد الإجماع عن توفيق لا توقيف، وذلك بأن يوفقهم الله تعالى لاختيار الصواب من غير مستند^(٣).

وهذا ضعيف؛ لأن القول في دين الله لا يجوز بغير دليل، ولو انعقد إجماع بدون مستند؛ لاقتضى ذلك إثبات نوع بعد النبي ﷺ، وهذا باطل^(٤).

والمتفقون على ضرورة انعقاد الإجماع عن مستند، اختلفوا فيه على النحو التالي:

(١) انظر: «نحو منهج جديد...»: (ص ١٤٠).

(٢) انظر هذه المسألة: «الإحكام» لابن حزم: (١٢٩/٤)، و«اللمع»: (ص ٢٥٠)، و«المستصفى»: (٣٦٤/١)، و«الروضة»: (٣٨٥/١)، و«الإحكام» للآمدي: (١/٣٢٢) - (٣٢٩)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ١٢٠)، و«كشف الأسرار»: (٣/٢٦٣)، و«المسودة»: (ص ٣٣٠)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٧٩)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٨٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٢٢).

(٣) «الإحكام» للآمدي: (١/٣٢٢، ٣٢٣) بتصرف.

(٤) انظر: «المسودة»: (ص ٣٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٧٩).

١ - ذهب الظاهرية إلى ضرورة أن يكون هذا المستند هو صريح القرآن أو السنة.

٢ - وذهب الجمهور إلى جواز انعقاده عن الاجتهاد أو القياس. واستدلوا على ذلك بإجماعهم على تحريم شحم الخنزير قياساً على لحمه، وعلى إمامة أبي بكر قياساً على تقديمه في الصلاة... وبغير ذلك، كما نقله الآمدي وغيره.

ولعل الراجح هنا هو مذهب الجمهور؛ لأن الإجماع الذي مستنده القرآن أو السنة، ليس - على التحقيق - مصدراً مستقلاً من مصادر التشريع؛ لأنه لا ينشئ الأحكام، وإنما هو مصدر إضافي جاء للتأكيد على أن كافة المسلمين علموا بهذه الأحكام، وصدقوا بها، وصادقوا عليها. ويسمى هذا الإجماع «الإجماع الكافة» على ما سيأتي.

أما الإجماع الذي مستنده الاجتهاد أو القياس؛ فهو مصدر مستقل، منشئ للأحكام، ولا معنى لكون الإجماع مصدراً مستقلاً؛ ما لم يكن منتجاً للأحكام.

رابعاً: إمكانية انعقاد الإجماع، وإمكانية معرفته^(١):

يرى الجمهور إمكانية انعقاد الإجماع، وخالفهم في ذلك النظام، وبعض الشيعة.

والقول في هذه المسألة قول الجمهور، لا سيما إذا تحققت فيه الشروط السالفة، وفي هذه الآونة الأخيرة، بعد أن سهلت وسائل النقل والاتصال.

وأما إمكانية معرفته، ونشره، فهو أيسر من إمكانية انعقاده؛ خاصة بعد

(١) انظر هاتين المسألتين في: «روضة الناظر» وشرحه «نزعة الخاطر»: (٣٣١/١ - ٣٣٥)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٥٦/١)، و«مختصر المتنبى»: (ص ١١٤)، و«كشف الأسرار»: (٢٧٧/٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٧٢، ٧٣)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٨٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٩)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٤٨).

سهولة شبكات الاتصال العالمية، من الإنترنت وغيره. بل لقد احتج الإمام
الآمدي (ت ٦٣١هـ) على إمكانية ذلك في عصره، وقبله بأدلة عقلية؛ منها:
كون النصارى واليهود اتفقوا على إنكار بعثة النبي ﷺ.

هذا على أن إمكانية انعقاده، لا تكون ولا تتحقق إلا إذا تولت أمر
الإجماع الحكومات الإسلامية في العالم الإسلامي، وفكرة إقامة مجمع فقهي
إسلامي عالمي التي أُلْمِحَ إليها الدكتور الدسوقي قريباً؛ تُيسّر هذا الأمر،
وتدللّ صعوباته.

خامساً: أنواع الإجماع:

أ - أنواع الإجماع من حيث كيفية حصوله، وينقسم قسمين:

الأول: الإجماع الصريح^(١): وهو اتفاق مجتهدي العصر على حكم
واقعة؛ بإبداء كل منهم رأيه صراحة بفتوى أو قضاء.

ويسميه بعض الأصوليين أيضاً «الإجماع المقطوع»، أو «الإجماع
القطعي»، أو «الإجماع النطقي».

وهذا النوع من الإجماع حجة شرعية عند العلماء، وهو الإجماع
الحقيقي.

الثاني: الإجماع السكوتي^(٢): وهو إبداء بعض مجتهدي العصر رأيهم
صراحة في الواقعة بفتوى أو قضاء؛ وسكوت باقيهم عن إبداء رأيهم فيها
بموافقة أو مخالفة.

(١) انظر: «روضة الناظر» وشرحه «نزهة الخاطر»: (٣٨٦/١)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٥١).

(٢) انظر: «اللمع»: (ص ٢٥٣)، و«أصول السرخسي»: (٣١٤/١)، و«المستصفى»: (٣٥٨/١)، و«روضة الناظر»: (٣٨١/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٣١٢/١)، و«مسلم
الثبوت» وشرحه: (٢٣٢/٢، ٢٣٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٨٤)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٧٣)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٥١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٧).

ويسمى هذا «الإجماع» أيضاً: «الإجماع المظنون».

وذلك لأن الاحتجاج به ظني لا قطعي، كما نصَّ عليه الإمام الآمدي.

وهذا النوع من الإجماع مختلف في حجتيته؛ حتى عدَّ الإمام الشوكاني اثني عشر قولاً فيه؛ منها: كونه ليس بحجة؛ إذ لا ينسب لساكت قول إلا إذا دلت القرائن على أن الساكت سكت وهو راضٍ عن هذا الحكم. وبهذا الشرط يكون حجة.

وذهب أكثر علماء الحنفية إلى القول بحجتيته، وهو الأصح عندهم^(١).

والمختار هو القول بعدم حجتيته؛ لأن الساكت من المجتهدين تحيط بسكوته عدة ظروف، لا يمكن استقصاؤها، كما لا يمكن الجزم بأنه سكت موافقة ورضا بالرأي.

وقد ذكر الإمام الغزالي سبعة أسباب قد يسكت لأجلها المجتهد، وهو غير راض^(٢).

كما أن جوهر الإجماع قائم على النقاش العلمي والمحاورة، الذي ينتج من خلاله الحقائق التي تقود المجتمعين إلى رأي فيما يبحثون عنه، وهذا لا يتحقق من الساكت^(٣) إلا بشرطه السالف.

ومن العلماء من ذهب إلى كونه حجة وليس إجماعاً كما حكى الآمدي^(٤).

ب - أنواع الإجماع من حيث مجاله، وهو نوعان أيضاً:

-
- (١) انظر: «أصول السرخسي»: (٣١٤/١)، و«علم أصول الفقه»: (ص٥١)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١١٧).
 - (٢) انظر: «المستصفى»: (٣٥٩/١).
 - (٣) انظر: «نحو منهج جديد...»: (ص١٣٨).
 - (٤) انظر: «الإحكام» للآمدي: (٣١٢/١).

النوع الأول: إجماع الكافة (العامة)^(١): وهو ما أجمع عليه كافة المسلمين في عصورهم المتتابعة، منذ عصر النبي ﷺ إلى عصرنا الحاضر.

وهذا النوع من الإجماع مجاله كل معلوم من الدين بالضرورة.

مثاله: الإجماع على كون الصلوات الواجبة خمساً، وعلى عدد ركعات كل صلاة... وعلى كون الزنا والظلم من المحرمات، وكون الصدق والأمانة من الواجبات...

وما يماثل هذا مما أجمع عليه المسلمون في عصورهم المتتابعة، مما لا نجد مسلماً يجهله، أو يجهل كونه من أصول الإسلام.

وأدلة أحكام الأمثلة السابقة واردة في نصوص القرآن والسنة.

ولذا فهذا النوع من الإجماع ليس مصدراً من مصادر التشريع المستقلة؛ إذ لا ينشئ الأحكام، وإنما هو «مصدر إضافي» جاء للتأكيد على أن كافة المسلمين علموا بهذه الأحكام، وصدقوا بها، وصادقوا عليها.

ولا يجوز لأحد مخالفة هذا الإجماع، ومن جحد استتيب، فإن تاب إلا وقتل^(٢).

وذلك لأنه أنكر إجماعاً على معلوم من الدين بالضرورة.

النوع الثاني: إجماع الخاصة^(٣): وهو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته، في عصر من الأعصار، على أمر من الأمور. وقد سبقت تسميته بـ«الإجماع الصريح».

(١) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١٧٢/٤)، و«الفتاوى والمتفقه»: (١٧٢/١)، ومقال «حاجة العلوم الإسلامية إلى التجديد» لـ أ. د/محمد بلتاجي: (ص٧).

(٢) انظر هذه المسألة: «الفتاوى والمتفقه»: (١٧٢/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٣٤٤/١)، و«المسودة»: (ص٣٤٤)، و«أصول الفقه»: (ص٢٨٧)، و«نحو منهج جديد»: (ص١٣٨).

(٣) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١٧٤/٤)، و«الفتاوى والمتفقه»: (١٦٩/١)، و«نحو منهج جديد»: (ص١٣٨).

ومجال هذا الإجماع؛ ما لم يرد فيه نص صريح من كتاب أو سنة.

ومستنده الاجتهاد، أو القياس، أو نحوهما.

ومثاله: إجماعهم على أن الوطاء مفسد للحج^(١).

وهذا النوع من الإجماع، هو الإجماع الحقيقي، الذي ينشئ الأحكام.

ومنكر هذا النوع من الإجماع، ليس بكافر ولا فاسق^(٢).

ومن العلماء من لم يعتد بهذا النوع من الإجماع، إلا إجماع الصحابة فقط، أو إجماع الخلفاء منهم، ومنهم من اعتد بإجماع أهل المدينة كمالك، أو إجماع أهل الكوفة والبصرة، إلى غير ذلك، ومنهم من قال: ما لا يعرف فيه خلاف فهو إجماع.

ومنهم من أنكر حدوث الإجماع أصلاً، وبين أن قصارى ما يقال في نحوه: لم نعلم لهم مخالفاً في هذه المسألة... ونقلوا في ذلك قول الإمام أحمد: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»^(٣).

والقول المختار في الإجماع هو الإجماع الصريح إجماع الخاصة، الذي تحققت شروطه السالفة، والإجماع السكوتي بشرطه السالف أيضاً، وكذا إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

(١) انظر: «الفقيه والمتفقه»: (١٧٢/١).

(٢) انظر: «الفقيه والمتفقه»: (١٧٢/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٣٤٤/١)، و«المسودة»: (ص ٣٤٤)، و«أصول الفقه» للشيخ الخصري: (ص ٢٨٨).

(٣) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١٧٩/٤، ٢٠٢، ٢١٨)، و«المستصفي» (٣٤٦/١)، ٣٥١، ٣٥٢، و«روضة الناظر» وشرحه «نزهة الخاطر»: (٣٦٣/١، ٣٦٥، ٣٨٨)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٨٨/١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٥)، و«المسودة»: (ص ٣٣١)، و«مسلم الثبوت» وشرحه: (٢٢٠/٢، ٢٢٨، ٢٣٢).

المصطلح الرابع: التأويل^(١):

وهو صرف اللفظ إلى معنى يحتمله بدليل ظني، وبسبب يقتضي التأويل، والمراد باحتمال اللفظ للمعنى الذي يؤوّل به؛ احتمال المطلق التقيّد، واحتمال العام التخصيص، واحتمال المشترك أحد معنيه أو معانيه، واحتمال الحقيقة المجاز.

وإنما قيد دليل التأويل بالظني؛ لأنه لو كان قطعياً لكان تفسيراً. وأما السبب الذي يقتضي تأويل النص؛ فهو مخالفته لأصل عام، أو مخالفته لنص آخر؛ بحيث لا يتيسر العمل بالنصين إلا بعد التوفيق بينهما.

ومثال ذلك تأويل «الولي» في قوله عليه السلام: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَيَّامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٢) بـ «الولد» حتى لا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿أَلَا نُرِزُّ وَرِزًّا وَرَزَّ﴾ [أنزلنا] [النجم: ٣٨] لأن ولد الإنسان من سعيه، ولقوله عليه السلام - أيضاً -: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٣).

والتأويل هنا بقصر العام على بعض أنواعه.

ومن ذلك أيضاً تأويل النبي عليه السلام الخاص كما في حديث

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠٦، ٣٠٧). وانظر: «المستصفى»: (٤٩/٢)، و«التعريفات»: (ص ٧٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث عائشة - رضي الله عنها - بلفظه، منهم: البخاري: (٤٦/٣)، رقم: (١٩٥٢) - (٣) كتاب الصيام - (٤٢) باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ.

ومسلم: (٨٠٣/٢)، رقم: (١١٤٧) - (١٣) كتاب الصيام - (٢٧) باب قضاء الصيام عن الميت.

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم: مسلم: (١٢٥٥/٣)، رقم: (١٦٣١) - (٢٥) كتاب الوصية - (٣) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

سَعِيدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ^(١) قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا إِنْسَانٌ مُخْدَجٌ^(٢) ضَعِيفٌ، لَمْ يُرْعَ^(٣) أَهْلُ الدَّارِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَاءِ الدَّارِ يَخْبُثُ بِهَا^(٤)، وَكَانَ مُسْلِمًا، فَرَفَعَ شَأْنَهُ سَعْدٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حَدًّا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ ضَرَبْنَاهُ مِائَةً قَتَلْنَاهُ؟ قَالَ: «فَخَذُوا لَهُ عِشْكَالًا»^(٥) فِيهِ مِائَةُ شِفْرَاخٍ^(٦) اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً وَخَلُّوا سَبِيلَهُ^(٧).

(١) هو الصحابي الجليل سعيد ابن الصحابي الجليل سعد بن عبادة بن دُلَيْم بن حارثة الأنصاري الساعدي - وقد اختلف في صحته، والصواب أن لسعيد صحة كما جزم به ابن عبد البر، وابن الأثير، وحكاه الحافظ ابن حجر عن جماعة، وذكر أنه قول الجمهور. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣٨٩/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة: (١٩٠/٤)، رقم: (٣٢٢٥) - طبعة ١٤١١هـ، ١٩٩١م - مكتبة ابن تيمية - القاهرة. و«تهذيب التهذيب»: (٣٧/٤).

(٢) مُخْدَجٌ: ناقص الخلق. «النهاية»: (١٣/٢).

(٣) يُرْعَ: يفزع، من الرُّوع، وهو الفزع. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٢٦٣).

(٤) يَخْبُثُ بِهَا: أي يزني. «النهاية»: (٦/٢).

(٥) عِشْكَالًا: العِشْكَال: الملق من أعذاق النخل يكون فيه الرطب، وهو في النخل بمنزلة العنقود من الكرم [أي العنب]. يقال: عِشْكَالٌ وَعُشْكَوْلٌ، وإِشْكَالٌ وَأُشْكَوْلٌ. انظر: «النهاية»: (١٨٣/٣)، و«اللسان»: (١٠/١١).

(٦) شِفْرَاخٌ: هو الغُضُن الذي عليه السر. «النهاية»: (٥٠٠/٢).

(٧) هذا الحديث أخرجه جماعة من طرق كثيرة من حديث أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ موصولاً ومرسلاً، مختصراً ومطولاً.

والموصول: هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. «مقدمة ابن الصلاح»: (ص ٢١) - للإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) - طبعة مكتبة المتنبّي - القاهرة.

والمرسّل: هو حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كسعيد بن المسيب وأمثاله، إذا قال: قال رسول الله ﷺ. «مقدمة ابن الصلاح»: (ص ٢٥).

فمن رواه موصولاً من حديث أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ:

النسائي في «السنن الكبرى»: (٣١٣/٤)، رقم: (٧٣٠٩) - (٦٧) كتاب الرجم - (٣٩) ذكر الاختلاف على يعقوب بن عبد الله بن الأشج فيه - قال أخبرني محمد بن وهب، [قال] ثنا محمد بن سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن يَعْقُوبَ بْنِ =

= عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ - بنحوه. الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م - دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الدكتور/عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن.

وابن ماجه: (٨٥٩/٢)، رقم: (٢٥٧٤) - (٢٠) كتاب الحدود - (١٨) باب الكبير والمریض يجب علیه الحد - من طریق عَبْدُ اللَّهِ بْنِ نُعْمَانَ، والمحاربي [عبد الرحمن بن محمد بن زياد] كلاهما عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بِهِ.

وأحمد: (٢٢٢/٥)، رقم: (٢١٩٩٤) - من طریق يَغْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، [قال] حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَتْنِي ابْنُ إِسْحَاقَ بلفظه.

وممن رواه موصولاً أيضاً من حديث أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَقِيضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام: أَبُو داود: (٦١٥/٤)، رقم: (٤٤٧٢).

وممن رواه موصولاً أيضاً من حديث أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُثَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: الطبراني في «المعجم الكبير»: (٣٨/٦)، رقم: (٥٤٤٦)، والدارقطني في «السنن»: (١٠٠/٣).

وممن رواه مرسلًا النسائي في «السنن الكبرى» (٣١١/٤)، رقم: (٧٣٠٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٢/١)، رقم: (٦٦٤) - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة المعارف - الرياض - بتحقيق أ. د/ محمود الطحان. والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٣٠/٨). قلت: الحديث صحيح، ولا يضير مجيئه موصولاً، ومرسلًا، وقد صححه جماعة منهم:

الحافظ الهيثمي من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ موصولاً، ومن حديث أَبِي أُمَامَةَ مرسلًا. انظر «مجمع الزوائد»: (٢٥٢/٦).

والحافظ ابن حجر: حيث قال: «إسناده حسن». «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» (ص ٢٥٩) كتاب الحدود - للحافظ ابن حجر - طبعة بعناية الأستاذ/محمد حامد الفقي.

والإمام الصنعاني في كتابه: «سبل السلام شرح بلوغ المرام»: (١٣/٤) - للإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار الريان للتراث - القاهرة - بتحقيق الأستاذين/فؤاد أحمد زمزلي، وإبراهيم محمد الجمل.

وأما تضعيف الإمام البوصيري للحديث في «مصباح الزجاجة»: (٣١٣/٢) لأن مداره على محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد رواه بالنعنة؛ فيرده مجيئه من طرق أخرى موصولاً ومرسلًا فيما أشرنا إليه من مصادر غير طريق محمد بن إسحاق.

على أن محمد بن إسحاق على كل حال صدوق. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٧، رقم: ٥٧٢٥).

المصطلح الخامس: التخصيص:

وهو لغة: الأفراد، يقال: خَصَّصَهُ واختَصَّهُ: أفرد به دون غيره^(١).

واصطلاحاً: إخراج بعض ما تناوله الخطاب^(٢)، وقيل: إخراج بعض أفراد العام عن الإرادة منه^(٣) وقيل: هو أن يخص شخص أو أشخاص من سائر النوع^(٤).

مثاله: تخصيص النبي ﷺ بحل الزواج بأكثر من أربع نسوة^(٥).

= وقد أشار الشيخ الألباني إلى مثل هذه المخالفات في الحكم على الحديث، وذلك في مقدمة كتابه «ضعيف سنن ابن ماجه» حيث قال: «لقد قويت أحاديث كثيرة أسانيدھا في هذا الكتاب ضعيفة، وذلك لطرق أخرى، أو شواهد فيه، أو في غيره من كتب الحديث، فهي من النوع الذي يعبر عنه أهل الحديث بأنه (صحيح لغيره) أو (حسن لغيره). أذكر هذا لكي لا يسادر أحد إلى الانتقاد، ولا سيما إذا وجد حكمي مخالفاً لحكم الحافظ البوصيري في (زوائد ابن ماجه)، أو غيره في غيره».

انظر: «ضعيف سنن ابن ماجه»: (ص ٤٣) - طبعة ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م - المكتب الإسلامي - لبنان.

(١) «لسان العرب»: (٢٤/٧). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٢٣٨/١).

(٢) «المعتمد»: (٢٣٤/١).

(٣) «البحر المحيط»: (٢٤١/٣، ٢٤٢). وانظر: «الكافية في الجدل»: (ص ٥٠).

(٤) «الإحكام» لابن حزم: (٦٦/٤). وانظر: «مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٢٠٨)، و«كشف الأسرار»: (٣٠٦/١)، و«البحر المحيط»: (٢٤١/٣) وقد ساق الإمام الزركشي تعريفات أخرى للتخصيص، مع الاعتراضات عليها، والرد على هذه الاعتراضات أو على بعضها. و«التعريفات»: (ص ٧٥)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٤٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٨٢).

(٥) أخرج ذلك جماعة منهم:

البخاري: (٤٤/٧، رقم: ٥٢١٥) - (٦٧) كتاب النكاح - (١٠٢) باب من طاف على نسائه في غسل واحد - من طريق قتادة؛ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ يُشَعُّ نِسْوَةٌ.

ومسلم: (١٠٨٤/٢، رقم: ١٤٦٢) - (١٧) كتاب الرضاع - (١٣) باب القسم بين الزوجات وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها - من طريق ثابت، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِسْوَةٌ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي نِسْعٍ... مطولاً.

وتخصيص النبي ﷺ بهذا ليس وقفاً لنص القرآن الحاصر العدد في أربع ولا لبعض نصوص السنة القاضية بعدم الزيادة عليه كما سيأتي بالهامش؛ لأن هذا التخصيص من تشريعات الله تعالى، فله أن يخص بعض الأفراد بأحكام عن غيرهم لحكمة يعلمها هو، بدت لنا أو خفيت. وكذا بعض الأماكن، وبعض الأزمان.

ومثاله أيضاً: تخصيص بنى هاشم وبنى المطلب بتحريم الصدقة^(١).

أما غير النبي محمد ﷺ من أفراد أمته؛ فلا يحل له سوى أربع، لقوله تعالى: ﴿فَأَنكِسُوا مَا كَتَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَكَذَلِكَ يُرِيدُ﴾ [النساء: ٣]؛ ولما رواه جماعة منهم: أبو داود: (٦٧٧/٢، رقم: ٢٢٤١) - (٧) كتاب الطلاق - (٢٥) باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان - قال: حدثنا مسدد [قال] حدثنا هشيم /ح/ وحدثنا وهب بن بقية، [قال] أخبرنا هشيم، عن [محمد بن عبد الرحمن] ابن أبي ليلى، عن حُصَيْصَةَ بن الشَّمَزْدَل، عن الحارث بن قيس قال: أسلمتُ وعندي ثمانِ نِسْوَةٍ، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «اخْزُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». قال أبو داود: وحدثنا به أحمد بن إبراهيم، [قال] ثنا هشيم بهذا الحديث، فقال [قيس بن الحارث] مكان [الحارث بن قيس] قال أحمد بن إبراهيم: هذا الصواب. يعني: قيس بن الحارث.

وابن ماجه: (٦٢٨/١، رقم: ١٩٥٢) - (٩) كتاب النكاح - (٤٠) باب الرجل يُسَلِّمُ وعنده أكثر من أربع نسوة - قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدُّوزَقِيُّ، [قال] ثنا هشيم به.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا ابن أبي ليلى وحُصَيْصَةُ وهما مقبولان. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٤٩٣، رقم: ٦٠٨١، وص ١٨٣، رقم: ١٥٧١).

وقد رواه أبو داود وسكت عنه، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل»: (٢٩٥/٦، رقم: ١٨٨٥).

(١) أخرج ذلك جماعة منهم:

البخاري: (١٥٧/٢، رقم: ١٤٩١) - (٢٤) كتاب الزكاة - (٦٠) باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ - من طريق محمد بن زياد، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رضي الله عنهما - ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَكْفِ كَيْفَ» لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا شَعَرَتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟».

ومسلم: (٧٥١/٢)، رقم: (١٠٦٩) - (١٢) كتاب الزكاة - (٥٠) باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم - به.
وراجع المسألة في: «الإحكام» لابن حزم: (٦٦/٤).

المصطلح السادس: الاستثناء:

لغة: العطف والرد، من قولهم: ثنيت الشيء أثنيه ثنياً: إذا عطفته ورددته^(١).

واصطلاحاً: ما جاء بلفظ عام، ثم استثنى منه بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ^(٢).

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ خَفِظُونَ﴾ ⑤ إِلَّا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ⑥ [المؤمنون: ٥، ٦. المearج: ٢٩، ٣٠]^(٣).

ومثاله أيضاً: استثناء بيع السلم من بيع ما ليس عند الإنسان، دعت إليه الحاجة والمصلحة^(٤).

ويفرق الإمام الغزالي بين النسخ - وسيأتي الكلام عن النسخ بعد قليل - والاستثناء والتخصيص؛ فيقول: «النسخ رفع لما دخل تحت اللفظ، والاستثناء يدخل على الكلام، فيمنع أن يدخل تحت اللفظ ما كان يدخل لولاه، والتخصيص يبين كون اللفظ قاصراً عن البعض؛ فالنسخ قطع ورفع، والاستثناء رفع، والتخصيص بيان»^(٥).

والكلام في أنواع الاستثناء، وشروطه، وخلاف العلماء في هذه

(١) انظر: «المصباح المنير»: (٨٥/١)، و«البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٢٧٥/٣).

(٢) «الإحكام» لابن حزم: (١٦/٤). وانظر: «أصول السرخسي»: (٣٨/٢)،

و«المستصفى»: (١٧٩/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٣٠٨/٢)، و«روضة الناظر»:

(١٧٤/٢)، و«مختصر المتهى» وشرحه: (ص١١٢)، و«البحر المحيط»: (٢٧٥/٣).

(٣) «الإحكام» لابن حزم: (١٦/٤) بتصرف يسير.

(٤) سيأتي الكلام عن: «بيع السلم» بشيء من التفصيل (ص٣٠٣) عند دخول الوقف في المعاملات.

(٥) «المستصفى»: (١٨٠/٢).

الشروط وحجج كل منهم، وبعض مسائله؛ لا يتسع له المقام هنا، ومحلها كتب الأصول^(١).

المصطلح السابع: النسخ:

ومن معانيه في اللغة: التبديل، والرفع، والإزالة، والنقل، والإبطال، والتغيير^(٢).

واصطلاحاً: خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق^(٣).

فـ (الخطاب المانع) هو «الناسخ»، و(الخطاب السابق) هو «المنسوخ».

وبين الشيخ ابن بدران فوائد النسخ فيقول: «وللنسخ فائدتان؛ إحداهما: رعاية الأصلح للمكلفين تفضلاً من الله تعالى لا وجوباً. ثانيهما:

(١) انظر مثلاً: «أصول السرخسي»: (٣٩/٢ - ٥١)، و«المستصفى»: (١٨٠/٢ - ١٨٩)، و«الإحكام» للآمدني: (٣٠٩/٢ - ٣٣١)، و«روضة الناظر»: (١٧٤/٢ - ١٨٩)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٢١١ - ٢٢٣)، و«البحر المحيط»: (٢٧٥/٣ - ٣٢٦).

(٢) انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٦٥٦)، و«لسان العرب»: (٦١/٣)، و«القاموس المحيط»: (٢٨١/١) - للإمام محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٦هـ) - طبعة دار الجيل بيروت. و«البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٦٣/٤)، و«التعريفات»: (ص ٣٠٩).

(٣) «الإحكام» للآمدني: (١١٨/٣). وانظر: «الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل»: (ص ٢٠) - للإمام أبي القاسم هبة الله بن سلامة المقرئ (ت ٤١٠هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - المكتب الإسلامي - سوريا - بعناية الأستاذين/زهير الشاويش ومحمد كنعان. و«المعتمد»: (٣٦٤/١)، و«الإحكام» لابن حزم: (٦٦/٤)، و«أصول السرخسي»: (٥٥/٢)، و«المستصفى»: (٢٠٧/١)، و«البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٦٤/٤)، وقد ذكر الإمام الزركشي في: (٢٤٣/٣ - ٢٤٥) ثمانية عشر فرقاً بين التخصيص والنسخ. و«مسلم الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت»: (٥٣/٢)، و«المدخل» لابن بدران: (ص ٩٧)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٤٢، ١٤٣).

امتحان المكلفين بامثالهم الأوامر والنواهي خصوصاً في أمرهم بما كانوا منهين عنه، ونهيهم عما كانوا مأمورين به؛ فإن الانقياد له أدل على الإيمان والطاعة^(١).

وهذا النسخ ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والعقل^(٢).

ويؤكد ذلك الطبري^(٣) (ت ٣١٠هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ﴾ [البقرة: ١٠٦] قائلاً: «وغير مستحيل في فطرة ذي عقل صحيح، ولا بحجة خبر أن يُنسي الله نبيه بعض ما قد كان أنزله إليه. فإذا كان غير مستحيل من أحد هذين الوجهين؛ فغير جائز لقائل أن يقول: ذلك غير جائز.

أما قوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...﴾ [الإسراء: ٨٦] فإنه جل ثناؤه لم يخبر أنه لا يذهب بشيء منه، وإنما أخبر أنه لو شاء لذهب بجميعه؛ فلم يذهب به والحمد لله؛ بل إنما ذهب بما لا حاجة بهم إليه منه. وذلك أن ما نسخ منه فلا حاجة بالعباد إليه، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَسْخَ ۚ﴾ [١] إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۗ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] فأخبر أنه ينسى نبيه ما شاء، فالذي ذهب منه: الذي استثناء الله^(٤).

يتضح من كلام العلماء أن النسخ تبديل وتغيير في الأحكام بالنظر إلى

(١) «المدخل» للشيخ ابن بدران: (ص ٩٧). وانظر: «جامع البيان في تأويل القرآن»: (٥٢٥/١) الشهير بـ «تفسير الطبري» للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار الكتب العلمية - لبنان. و«النسخ والمنسوخ»: (ص ٢٨).

(٢) انظر: «المستصفى»: (٢١٣/١).

(٣) هو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري المؤرخ المفسر الفقيه المطلق المجتهد - ولد سنة ٢٢٤هـ، وتوفي آخر شوال ببغداد سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٦٧/١٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٢٠/٣)، و«طبقات المفسرين»: (١١٠/٢) - للإمام محمد بن علي شمس الدين الداودي المصري الشافعي (ت ٩٤٥هـ) - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

(٤) «تفسير الطبري»: (٥٢٥/١).

علمنا، وبيان لمدة الحكم بالنظر إلى علم الله تعالى^(١)، أو بيان انتهاء الحكم الشرعي، أو انتهاء العمل بهذا الحكم؛ إذ لم تعد هناك حاجة إليه.

ويقول أبو القاسم المقرئ^(٢) (ت ٤١٠هـ) مبيناً أحوال المنسوخ: «وَالْمَنْسُوخُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ: فَمِنْهُ مَا نُسِخَ خَطُّهُ وَحُكْمُهُ، وَمِنْهُ مَا نُسِخَ خَطُّهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ، وَمِنْهُ مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَبَقِيَ خَطُّهُ.

فَأَمَّا مَا نُسِخَ خَطُّهُ وَحُكْمُهُ؛ فَمِثْلُ مَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ نَعْلُهَا بِسُورَةِ التَّوْبَةِ، مَا أَحْفَظُ مِنْهَا غَيْرَ آيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادْبَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى لَهَا ثَالِثًا، وَلَوْ أَنَّ لَهُ ثَالِثًا لَابْتَغَى إِلَيْهِ رَابِعًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»^(٤)...

وأما ما نُسِخَ خَطُّهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ؛ فَمِثْلُ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ

(١) انظر: «التعريفات»: (ص ٣٠٩).

(٢) هو الإمام أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي البغدادي المقرئ - توفي بـ «بغداد» سنة ٤١٠هـ. انظر ترجمته: «تذكرة الحفاظ»: (١٠٥١/٣) - للإمام الذهبي - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. و«طبقات المفسرين» للإمام الداوودي: (٣٤٨/٢)، و«كشف الظنون»: (١٩٢٠/٢، ١٩٢١).

(٣) هو الصحابي الجليل أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي المدني، خادم رسول الله عليه السلام - ولد قبل الهجرة بعشر سنين، وقيل بتسع، وقيل بثمانين - وتوفي سنة ٩٣هـ على الأصح.

انظر ترجمته: «أمس الغابة»: (١٥١/١)، و«تهذيب الأسماء»: (١٢٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٩٥/٣).

(٤) لم أعر على مقدمة للنص بهذا اللفظ، وإنما هو عند جماعة بنحوها مختصراً، منهم: مسلم: (٧٢٥/٢، رقم: ١٠٤٨) - (١٢) كتاب الزكاة - (٣٩) باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - فَلَا أَذْرِي أَشْيَاءَ أَنْزَلَ أَمْ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُهُ - : «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ؛ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». هذا على أنه ورد بلفظ قريب جداً من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - عند جماعة منهم:

مسلم: (٧٢٦/٢، رقم: ١٠٥٠): الموضع السابق.

فإلغاء العمل بالنص: هو إبطال العمل به، ووقفه، وتعطيله، وتفريغه عن محتواه العلمي والتطبيقي.

وهذا إن كان من الله عزَّ وجلَّ فهو «النسخ»، وإن كان من الناس فهو «حرام»؛ لأنه تعدُّ وافتراء.

وهذا المعنى الاصطلاحي معنى معاصر، يسعى إليه طائفة من أدياء العلم أمثال الدكتور نصر حامد أبو زيد والدكتور محمد النويهي وحسين أحمد أمين وغيرهم.

وسياأتي من كلامهم ما يدل على ذلك إن تصريحاً وإن تلميحاً^(١).

ولم أعر على هذا المعنى ولا فحواه، في كتب الأصوليين القدامى.

وما وجدته من معنى تعطيل النص، وإبطاله عند بعض الأصوليين كالإمام الزركشي^(٢)، إنما هو تعطيل العمل بأحد معنيي اللفظ المشترك^(٣)، أو تأويل الظاهر تأويلاً يبطله ويعطله^(٤).

المصطلح التاسع: الاستحالة:

وهي تغيير طبائع الأشياء، وأوصافها، وانتقالها من حال إلى حال. وهي مصدر من الفعل: «استحال»^(٥).

وبناء على هذه الاستحالة في الأشياء تتغير الأحكام المتعلقة بها.

(١) سياأتي كلامهم مفرقاً، مع التعقيب على كثير منه ما بين: (ص ١٨٠) إلى (ص ٢١٥).
(٢) هو الإمام بدر الدين أبو عبد الله محمد عبد الله بن بهادر المصري الشافعي المعروف بـ «الزركشي» - ولد سنة ٧٤٥هـ، وتوفي في رجب سنة ٧٩٤هـ - انظر ترجمته: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١٢/١٣٤) - للإمام جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي الحنفي (ت ٨٧٤هـ) طبعة ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م - دار الكتب المصرية. و«طبقات المفسرين» للداوودي: (٢/١٦٢)، رقم: ٥٠٤، و«شذرات الذهب»: (٦/٣٣٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط»: (٢/١٣٣).

(٤) انظر: المصدر السابق: (٣/٤٤٧).

(٥) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٣/٤٨)، و«المصباح المنير»: (١/١٥٧).

مثالها: الخمر إذا استحالت خلأ بنفسها؛ فقد طهرت، فيحل حينئذ أكلها بالإجماع.

بل قد أجاز الحنفية، وابن حزم^(١) تخليها بطرح شيء فيها^(٢).

وأكل هذا الخل حينئذ ليس وفقاً لنصوص القرآن والسنة القاضية بحرمة الخمر؛ لأن هذه الخمر لم تعد خمراً باستحالتها خلأ.

ومثاله أيضاً: طهارة نحو الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رماداً؛ لأن الأعيان النجسة تطهر بالاستحالة. وذلك لأن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة، وتتفي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها، كما أن العصير الطاهر إذا صار خمراً يتنجس، وإذا صار خلأً يطهر، كما سبق.

فاستحالة الشيء يستتبعه زوال الوصف المرتب عليه، وعلى هذا يحكم

(١) هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري - ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ وتوفي آخر شعبان سنة ٤٥٦هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٨٤/١)، و«النجوم الزاهرة»: (٧٥/٥). و«شذرات الذهب»: (٢٩٩/٣).

(٢) انظر هذه المسألة في: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»، وشرحهما «فتح القدير»: (٣٩/٩) - «البداية» و«الهداية» كلاهما للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني الحنفي ت (٥٩٣هـ)، و«فتح القدير» للإمام كمال الدين المعروف بـ «ابن الهمام» الحنفي (ت ٨٦١هـ) - وقد طُبعت جميعاً مع حواش أخرى بـ دار الكتب العلمية - لبنان. و«بداية المجتهد»: (٥٥٤/١)، و«التاج والإكليل»: (٩٧/١) - للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المالكي الشهير بـ «المؤثق» (ت ٨٩٧هـ) - مطبوع مع «مواهب الجليل» شرح مختصر خليل - لأبي عبد الله محمد بن محمد المغربي المالكي المعروف بـ «الحطّاب» - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م - دار الفكر - لبنان. و«المهذب في أصول مذهب الشافعي» وشرحه «المجموع»: (٥٧٤/٢) - «المهذب» للإمام الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ)، وشرحه: «المجموع» للإمام النووي - طبعة دار الفكر - لبنان. و«مختصر الخرقى» وشرحه «المفني»: (٣١٩/٨)، وأثر ذهاب المحل في الحكم: (ص ٢١) - لـ أ. د/علي جمعة محمد - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الهداية - القاهرة. و«المحلى»: (١٢٤/١)، و«شرح معاني الآثار»: (٧/٣) - للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ) - الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ/محمد زهري النجار.

بطهارة صابون صنع من زيت نجس. وكذا بطهارة كوز أو قدر صنع من طين نجس بعد جعله في النار ما لم يظهر أثر النجاسة بعد الطبخ، كما يطهر التنور بالنار إذا تنجس حتى لا يتنجس الخبز، وكما يطهر جلد الميتة بالدباغ^(١).

فاستعمال هذه الأشياء التي كانت نجسة فطهرت بالاستحالة ليس وفقاً للنصوص القاضية بحرمة استعمال النجس؛ لأن هذا النجس لم يعد نجساً باستحالته.

المصطلح العاشر: ذهاب محل الحكم^(٢):

يلزم أولاً أن نعرّف بـ «الحكم»، ثم نبين بعد ذلك «محل الحكم»، ومعنى «ذهاب محل الحكم».

أولاً: تعريف الحكم: لغة: هو العلم، والفقه، والقضاء بالعدل، وأصله المنع^(٣).

أما تعريف الحكم اصطلاحاً: فهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء، أو التخيير، أو الوضع^(٤).

(١) «ملتقى الأبحر» مع شرحه «مجمع الأنهر»: (٣٢/١، ٦١، ٧٣٤/٢) بتصرف يسير - «ملتقى» للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن سليمان الحلبي الحنفي وقد أتم تبليض كتابه سنة ٩٢٣هـ، و«المجمع» للإمام عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بـ داماد أفندي - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان. وبدر المتقى شرح الملتقى: (٦١/١) - للإمام محمد علاء الدين، ولد قبل عام ١٠٥٠هـ - طبع على هامش «ملتقى الأبحر» وشرحه السابقين. وانظر: «كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي»: (١٣٤/١، ١٣٥) - للإمام ابن عبد البر المالكي - طبعة محققة الدكتور محمد بن محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني - ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. و«مغني المحتاج»: (٨٢/١، ٨٣)، و«المغني»: (٦٦/١، ٧٢)، و«المحلي»: (١١٨/١، ١٢٤، ١٢٨ وغيرها).

(٢) انظر: «أثر ذهاب المحل»: (ص ١٦).

(٣) انظر: «اللسان»: (١٤١/١٢)، و«المصباح المنير»: (١٤٥/١).

(٤) «مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٧٢). وانظر: «الإحكام» للأمدى: (١٣٥/١)، =

وقد نص صدر الشريعة^(١) (ت ٧٤٧هـ) على أنه ينبغي أن يقال: «بأفعال العباد»^(٢).

وقال الدكتور علي جمعة - بعد أن نقل قول صدر الشريعة -: «وغرضه من ذلك شمول التعريف لإتلاف الصبي والبهيمة الموجب للضمان»^(٣).

فالإقتضاء معناه: الطلب. وينقسم إلى طلب فعل، وطلب ترك. والتخيير معناه: الإباحة. والوضع معناه: جعل شيء سبباً لآخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه^(٤).

من خلال التعريف السابق لـ «الحكم» عند الأصوليين نتبين أنه متعلق بـ «فعل».

و«الفعل» يحتاج أبداً إلى «فاعل»، وقد يحتاج إلى «مفعول».

وهذا «الفاعل»، أو «المفعول»، أو هما معاً هو «محل الفعل».

و«المفعول» إما مفعول به، أو مفعول مطلق، أو مفعول له، أو مفعول فيه [وهو «الظرف» زماناً كان أو مكاناً]، أو مفعول معه.

فـ «المحل» إذن بعد هذا العرض: هو فاعل الفعل المطلوب تحقيقه

= «ومنهاج الأصول» مع شرحه: (ص ١٦)، و«التنقيح»: (٢٢/١)، و«البحر المحيط»:

(١١٧/١)، و«التعريفات»: (ص ١٢٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٦)، و«أصول الفقه»:

(ص ١٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٧٥).

(١) هو الإمام عبيد الله بن مسعود بن محمود بن عبيد الله صدر الشريعة الأنصاري المحبوبي الحنفي، توفي سنة ٧٤٧هـ. انظر ترجمته: «كشف الظنون»: (٤٩٦/١)، و«الفوائد البهية»: (ص ١٠٩).

(٢) «التنقيح»: (٢٤/١).

(٣) «أثر ذهاب المحل»: (ص ٧). وانظر: «البحر المحيط»: (١١٨/١).

(٤) انظر مثلاً: «نهاية السؤل»: (ص ١٧)، و«التعريفات»: (ص ٥٠)، و«إرشاد الفحول»:

(ص ٦)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٧٥).

من المكلف، أو مفعول الفعل، أو زمان الفعل، أو مكان الفعل، أو نحو ذلك.

وهذا المحل قد يكون شخصاً أو غيره، وقد يكون زماناً، وقد يكون مكاناً، وقد يكون هيئة، ونحو ذلك.

فإذا ذهب هذا المحل انتفى الحكم المتعلق به، وإذا عاد المحل عاد الحكم.

فمثال ذهاب المحل الذي هو الفاعل: ذهاب محل الخطاب الموجه إلى خليفة المسلمين بعد انهيار الخلافة؛ حيث لم يعد هناك خليفة بالمعنى المعهود عند المسلمين^(١).

ومثال ذهاب المحل الذي هو المفعول: فقد المكلف ذراعه - أو قدمه

(١) انظر: «أثر ذهاب المحل»: (ص ١٦، ٤١). ومن أمثال الخطاب الموجه إلى الخليفة بحسن القيام على الرعية والعدل بينها، ونحو ذلك، وإلى الرعية بالسمع له والطاعة في المعروف، وعدم الخروج عليه قوله عليه السلام: «الْأَيُّمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ. إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا وَلَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقًّا بِمِثْلِ ذَلِكَ: مَا إِنْ اسْتَرْجَمُوا قَرْجَمُوا، وَإِنْ عَاقَلُوا وَقُوا، وَإِنْ حَكَمُوا عَدَلُوا. فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

وهذا الحديث أخرجه بهذا اللفظ جماعة من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - منهم:

أحمد: (١٢٩/٣، رقم: ١٧٣١٥) - قال: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، [قال] حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ أَبِي الْأَسَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ وَهَبٍ الْجَزْرِيُّ قَالَ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَخَذْتُكَ حَدِيثًا مَا أَحَدُهُ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ، وَتَحَنَّنَ فِيهِ، فَقَالَ... فذكره.

والنسائي في «السنن الكبرى»: (٤٦٧/٣، رقم: ٥٩٤٢) - (٥١) كتاب القضاء - (١٣) الْأَيُّمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ - قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال ثنا شعبة به.

قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٩٧/٥): «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط أتم منهما، والبزار إلا أنه قال: الملك في قريش. ورجال أحمد ثقات».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد صححه من طريق أحمد الهيثمي كما سبق.

- المأمور بغسله في الوضوء؛ فيفقد هذا الذراع ذهب محل الحكم، وهو هنا وجوب الغسل^(١).

ومثال ذهاب المحل الذي هو زمان الفعل: خروج آخر وقت الوقوف بعرفة، وهو فجر يوم النحر^(٢).

فإذا حضر مَنْ أراد الحج بعد فجر يوم النحر ليقف بعرفة، لم يصح حَجُّه، لأن محل الوقوف بعرفة قد ذهب.

ومثال ذهاب المحل الذي هو مكان الفعل: زوال الكعبة المشرفة - حماها الله تعالى من كل سوء - فبزوالها يذهب محل أفعال العمرة وبعض أفعال الحج، ومثل ذلك ذهاب محل الوقوف، أو الميقات.

وبعد: فإذا ذهب محل الحكم تأثر الحكم بذلك:

فإذا كان المحل ذاهباً أبداً؛ انتفى الحكم المتعلق به وزال.

(١) انظر: «أثر ذهاب المحل»: (ص ١٦). وهذا الوجوب ثابت بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْفُتُوحُ إِذَا قُتِلُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الْكَافَّةِ فَأَغْلَبُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى السَّمَاوَاتِ وَامْشَوْا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْسِلْكُمْ إِلَى الْكَافَّةِ﴾ [المائدة: ٦].

(٢) ثبت ذلك بحديث رسول الله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ [أي ليلة المزدلفة] قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ... الحديث.

وقد أخرجه جماعة من حديث عبد الله بن يعمر الدبلي - رضي الله عنه - منهم:

أبو داود: (٤٨٥/٢، رقم: ١٩٤٩) - (٥) كتاب المناسك - (٦٩) باب مَنْ لم يدرك عرفة - قال: حدثنا محمد بن كثير، [قال] ثنا سفيان، [قال] حدثني بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي به مطولاً.

والترمذي: (٢٣٧/٣، رقم: ٨٨٩) - (٧) كتاب الحج - (٥٧) باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج - قال: حدثنا محمد بن بشار، [قال] حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالوا: حدثنا سفيان - واللفظ له. وقال: هذا أجود حديث رواه سفيان الثوري ...

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات؛ فقد سكت عنه أبو داود، وصححه الترمذي، وذكره ابن خزيمة في صحيحه: (٢٥٧/٤، رقم: ٢٨٢٢)، وكذا ابن حبان (موارد): (ص ٢٤٩، رقم: ١٠٠٩). وصححه الألباني في «الإرواء»: (٢٥٦/٤، رقم: ١٠٦٤، ١٠٦٧).

مثاله: فقد المكلف ذراعه المأمور بغسله في الوضوء، فإن حكم غسل هذا الذراع المفقود زال، وكذلك القصاص منه... ونحو هذا.

أما إذا لم يكن المحل ذاهباً أبداً، فإن الحكم المتعلق به يعود بعودته.

مثاله: عودة الخلافة في الأرض، فبعودتها يعود المحل، وهو الخطاب الموجه للخليفة بالقيام على أمر الرعية، وتجييش الجيوش، والذود عن الإسلام، وغير ذلك مما يناف به، وكذلك الخطاب الموجه للرعية بطاعة الخليفة، وعدم الاتيات عليه، ولا الخروج عن أمره، إلى غير ذلك^(١).

هذا على أن عوارض الأهلية بنوعيتها^(٢) تشبه في كثير من صورها ذهاب المحل؛ حيث إنها منعت المكلف من القيام بالتكليف الذي كلف به^(٣).

وأخيراً، فإن محل الحكم قد يضيق دون أن ينتفي أو يذهب بالكلية، وهو ما يُعبّر عنه بـ «ضيق المحل».

ومثاله: تَعَيُّنُ الواجبِ الكِفائي^(٤) إلى طائفة محتاج إليها لتحقيق الأفعال المأمورة بها.

(١) انظر: «أثر ذهاب المحل»: (ص ٤١).

(٢) عوارض الأهلية: هي أوصاف غير لازمة لمعنى الإنسانية، فتقوم بالإنسان فنسلبه كلّ أهليته - والأهلية هي: صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، ولصدور الأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً - أو بعضها، أو تُغيّر بعض أحكامها. وهي نوعان: عوارض سماوية: وهي الأوصاف التي تلحق المرء بدون اختياره وهي: [الصفر، والجنون، والعته، والنوم، والإغماء، والنسيان، والحيف، والنفاس، والموت]. وعوارض مكتسبة: وهي الأوصاف التي تلحق الإنسان بكسبه، وهي: [السفه، والسكر، والصفر، والخطأ، والهزل، والجهل، والإكراه]. انظر في ذلك مثلاً: «أصول البزدوي» وشرحه: (٢٦٢/٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٤٠٤ - ٤١٣).

(٣) انظر: «أثر ذهاب المحل»: (ص ٢٢).

(٤) الواجب ينقسم قسمين: واجب هيني: وهو ما يُطالب بأدائه كل المكلفين، وإذا فعله بعضهم لم يسقط الطلب عن الآخرين، كالصلاة. وواجب كفائي: وهو ما يُطالب =

فإذا لم تقم هذه الطائفة بهذا الواجب؛ تحول الواجب الكفائي إلى واجب عيني، ولا يكون ذلك من قبيل ذهاب الحكم بذهاب محله^(١).

المصطلح الحادي عشر من المصطلحات المهمة: فقد الشرط:

والشرط لغة: العلامة، ومنه أشرط الساعة^(٢).

واصطلاحاً: ما لا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده^(٣).

وهو على أربعة أقسام:

أولها: «عقلي: كالحياة للعلم فإنها شرط له؛ إذ لا يعقل عالم إلا وهو حي، ويسمى عقلياً؛ لأن العقل أدرك لزومه لمشروطه.

ثانيها: لغوي: كدخول الدار لوقوع الطلاق أو العتق المعلق عليه.

ثالثها: شرعي: كالطهارة للصلاة^(٤)، فإنه يلزم من انتفاء الطهارة انتفاء

= بأدائه مجموع المكلفين، وإذا فعله بعضهم سقط الطلب عن الباقي، وإذا لم يفعله أحد أثموا جميعاً، كالذي يجب للموتى من غسل وتكفين وصلاة ودفن...
والواجب الكفائي ينقلب عينياً إذا كان المطلب به واحداً. فإذا كان في البلد طبيب واحد كان إسعاف المرضى واجباً عينياً عليه. انظر في ذلك مثلاً: «مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٧٧)، وإرشاد الفحول: (ص ٦)، وأصول الفقه: (ص ٣٩)، وأصول التشريع الإسلامي: (ص ٣٨٤).

(١) «أثر ذهاب المحل»: (ص ٢٢) بتصرف. وانظر أيضاً: «علم أصول الفقه»: (ص ١٠٨)، وأصول التشريع الإسلامي: (ص ٣٨٤، ٣٨٥).

(٢) «المصباح المنير»: (٣٠٩/١)، و«البحر المحيط»: (٣٠٩/١)، و«التعريفات»: (ص ١٦٦).

(٣) «روضة الناظر»: (١٨٩/٢). وانظر: «المستقصى»: (١٨٨/٢)، و«الموافقات»: (١٨٤/١)، و«البحر المحيط»: (٣٠٩/١)، و«علم أصول الفقه»: (ص ١١٨).

(٤) يدل على ذلك ما أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (٢٩/٩)، رقم: (٦٩٥٤) - (٩٠) كتاب الحيل - (٢) باب في الصلاة - بلفظ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

صحة الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود صحة الصلاة لجواز انتفائها لانتفاء شرط آخر.

رابعها: العادي: كالغذاء للحيوان، والغالب منه أنه يلزم من انتفاء الغذاء انتفاء الحياة ومن وجوده وجودها^(١).

وهناك فرق بين ذهاب المحل وبين فقد الشرط؛ وذلك أن فقد الشروط أعم من ذهاب المحل.

فقد يكون الشرط ليس محلاً، فَمَنْ فقد الماء - مثلاً - والتراب معاً؛ فقد فَقَدَ شرطاً من شروط صحة الصلاة، وهو الطهارة، في حين أنه بالنسبة للصلاة لم يفقد محلاً؛ حيث أجاز له بعض العلماء الصلاة عند ذلك، وأسقطوا عنه الطهارة، وهي صلاة فاقد الطهورين^(٢).

وهذا من باب إسقاط الشرط لتعذره، وليس من باب عدم إيقاع الحكم بذهاب محله^(٣).



(١) «البحر المحيط»: (٣٠٩/١ - ٣١٠). وانظر أيضاً: «المستصفى»: (١٨٨/٢)، و«الروضة»: (١٩٠/٢).

(٢) انظر هذه المسألة مثلاً: «المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٠٦/١).

(٣) «أثر ذهاب المحل»: (ص ٢٠).

الفصل الثاني القرآن الكريم

وتحتة خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القرآن لغةً، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حجية القرآن، وخصائصه.

المبحث الثالث: ثبوت القرآن، وقراءاته.

المبحث الرابع: إعجاز القرآن، ووجوه إعجازه.

المبحث الخامس: دلالات القرآن على الأحكام.

المبحث الأول تعريف «القرآن» لغةً، واصطلاحاً

أولاً: القرآن لغة:

هو القراءة، وهي من الفعل (قَرَأَ) الذي يأتي بمعنى: الجمع والضم، يقال: قرأ الكتاب قراءة وقُرِئاً، وقرأ الشيء قُرْآنًا جمعه وضمه، ومنه سمي القرآن؛ لأنه يجمع السور ويضمها، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] أي قراءته^(١).

ثانياً: القرآن اصطلاحاً:

هو كلام الله المنزل على محمد المتلو المتواتر^(٢).

فالكلام جنس في التعريف، يشمل كل كلام، وإضافته إلى الله يخرج كلام غيره. والمنزل يخرج كلام الله الذي استأثر به سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ يَدَاكَ لَكُنْتِ رَءِي تَنْوِدَ الْبَحْرَ قُلْ أَنْ نَفْعَ كَلِمَتِي رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]. وتقييد المنزل بكونه على محمد ﷺ يخرج ما أنزل على الأنبياء قبله. والمتلو المتواتر يخرج قراءات الآحاد، والقراءات الشاذة^(٣)، والأحاديث القدسية^(٤). فإن هذه جميعاً لا يتعبد بتلاوتها، ولا يترتب على قراءتها ما يترتب على

(١) انظر: «النهاية»: (٣٠/٤)، و«مختار الصحاح»: (ص ٥٢٦).

(٢) «إرشاد الفحول»: (ص ٣٠). وانظر: «أصول السرخسي»: (٢٩١/١)، و«المستصفى»: (١٩٣/١)، و«الإحكام» للأمدى: (٢١١/١)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٩٧)، و«روضة الناظر»: (١٧٨/١). وقد ذكر الإمام الشوكاني له عدة تعريفات أخرى، مع بيان ما اعترض به على كل تعريف منها. ثم ذكر التعريف السالف.

(٣) هذه القراءات كلها المتواترة والآحاد والشاذة سيأتي بيانها قريباً (ص ١٢٢) في المطلب الثالث.

(٤) الأحاديث القدسية، أو الأحاديث الإلهية: هي إخبار الله تعالى نبيه عليه السلام معناها بالهام، أو بالنام، وهذا قد يكون بغير واسطة، وقد يكون بواسطة ملك، وهو الراجع.

قراءة المتواتر، كما لا تصح الصلاة بها^(١).

هذا وقد سَمَّى الله القرآن بأسماء كثيرة، منها:

«القرآن». فقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

و«الكتاب». فقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠].

و«الفرقان». فقال جل ثناؤه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقد غلب من أسمائه: القرآن والكتاب.

قال الدكتور محمد عبد الله دراز (ت ١٩٥٨م) في كتابه (النبأ العظيم): «روعي في تسميته (قرآنًا) كونه متلوًّا بالألسن، كما روعي في تسميته (كتابًا)؛ كونه مدوَّنًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه.

وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعاً^(٢).



= انظر: «فتح الباري»: (٣٣١/١١)، و«فيض القدير شرح الجامع الصغير»: (٤٩٨/٤).
للإمام محمد عبد الرؤوف شمس الدين المناوي (ت ١٠٢٩هـ - على خلاف - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ، ١٩٧٢م - دار المعرفة - لبنان. وكتاب «الجامع الصغير» - لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). وانظر أيضاً: «مباحث في علوم القرآن»: (ص ٢٥) - للأستاذ/مناع القطان - الطبعة الثامنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - مكتبة المعارف - الرياض.

(١) «مباحث في علوم القرآن»: (ص ٢١).

(٢) «النبأ العظيم»: (ص ١٢) - الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م - دار القلم - الكويت.

المبحث الثاني حجية القرآن، وخصائصه

أولاً: حجية القرآن:

القرآن هو المصدر الأول الرئيس، من مصادر التشريع الإسلامي، ولا خلاف بين المسلمين في أنه حجة على الناس.

وبرهان ذلك أنه من عند الله، وأنه نقل إليهم عن الله بطريق قطعي لا ريب في صحته. وأما برهان كونه من عند الله؛ فهو إعجازه الناس عن أن يأتوا بمثله^(١).

قال الإمام الآمدي: «اتفقوا على أن ما نقل إلينا من القرآن نقلاً متواتراً، وعلمنا أنه من القرآن؛ أنه حجة»^(٢).

هذا وقد أمر الله تعالى في كتابه العزيز بطاعته سبحانه في قريب من أربعين موضعاً، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]. إلى غير ذلك من الآيات، وهي كثيرة.

كما أمر سبحانه باتباع القرآن فقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

كل هذا يدل دلالة واضحة على كون القرآن حجة على كل مسلم ومسلمة، يجب عليه العمل بما فيه، وألا يحيد عنه قيداً أثملاً ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

(١) انظر: «إعجاز القرآن»: (٨/١ - ١١) - للإمام أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري المالكي الشهير بـ «ابن الباقلاني» الملقب بـ «سيف السنة» ت ٤٠٣ هـ - طبعة ١٩٧٣م - المكتبة الثقافية - لبنان. وهو مطبوع على هامش كتاب «الإتقان في علون القرآن» للإمام السيوطي.

(٢) «الإحكام» للآمدي: (٢١٢/١). وانظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٥).

ثانياً: خصائص القرآن^(١):

إن من أهم الخصائص التي انفرد بها القرآن عن كتب الرسل السابقة، وعن الأحاديث النبوية أو القدسية، ما يلي:

١ - أن ألفاظه ومعانيه من عند الله تعالى. وعليه فلا ينسب شيء منه لغير الله.

٢ - أنه مُتَحَدِّى به منذ نزوله، ولا يزال التحدي به قائماً؛ لأن معجزته خالدة إلى يوم القيامة، ورسالته عامة للثقلين جميعاً.

٣ - أن ألفاظه العربية؛ هي التي أنزلها الله تعالى على قلب رسوله عليه السلام.

٤ - أنه قطعي الثبوت؛ لأنه جميعاً منقول إلينا بالتواتر، أي بطريق النقل الذي يفيد العلم والقطع بصحة الرواية.

٥ - أن ترجمته ترجمة حرفية، أو ترجمة أي شيء منه إلى لغة أخرى؛ لا تعد قرآناً. وعليه فهي حرام.

مع جواز ترجمة معانيه الأصلية فقط بمقدار الضرورة في إبلاغ الدعوة إلى التوحيد، وبيان أركان العبادات، دون التعرض لما سوى ذلك. وعلى من أراد الزيادة تعلُّم لغة القرآن.

ومع جواز ترجمة تفسيره الذي توخى فيه أداء المعنى القريب الميسور الراجح.

٦ - أن قارئه يثاب بكل حرف منه بعشر حسنة.

٧ - أن القراءة في الصلاة [الفاتحة، وما بعدها] لا تتعين إلا به.



(١) انظر هذا الموضوع في: «إعجاز القرآن»: (٨/١ - ١١)، و«مباحث في علوم القرآن»: (ص ١٧، ١٨، ٢٦، ٣١٢ - ٣١٨).

المبحث الثالث ثبوت القرآن، وقرآته

أولاً: ثبوت القرآن.

القرآن قطعي الثبوت؛ لأنه أمر سمعي^(١) نقل إلينا بالتواتر جيلاً بعد جيل، فقد نقله بالكتابة والمشافهة في كل عصر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم؛ وذلك أن الله عز وجل نفسه تكفل بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

والتواتر من طرق اليقين، وبه يؤمن بكثير لم نره من وقائع، وبلاد، وملوك، وقواد، وغير ذلك^(٢).

ثانياً: قراءات القرآن:

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيْسَّرُ»^(٣).

(١) أمر سمعي: أي: لفظي مسموع، وفي عرف الفقهاء: هو الدليل الشرعي: الكتاب والسنة والإجماع والاستدلال. «البحر المحيط»: (٣٦/١) يتصرف. وانظر أيضاً: «المعتمد»: (٢٣٧/١)، و«مختصر المنتهى» وشرحه: (ص ٨)، و«إرشاد الفحول»: (٣٩٨/١).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٨).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (١٦٠/٣، رقم: ٢٤١٩) - (٤٤) كتاب الخصومات - (٤) باب كلام الخصوم بعضهم في بعض - واللفظ له. ومسلم: (٥٦٠/١، رقم: ٨١٨) - (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها - (٤٨) باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه - به. وهذه الأحرف السبعة يبينها ابن الجوزي في قوله: «قال الحافظ أبو عمرو الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ هاهنا يتوجه إلى وجهين: أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات... والوجه الثاني من معناها: أن يكون سمي القراءات أحرفاً على طريق السعة كمادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه، =

قال الإمام ابن الجزري^(١) (ت ٨٣٣هـ): «أركان القراءة الصحيحة: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة^(٢)»

= وما قاربه وجاوره...، ثم قال: «وأما المقصود بهذه السبعة؛ فقد اختلف العلماء في ذلك... وأكثر العلماء على أنها لغات، ثم اختلفوا في تعيينها. فقال أبو عبيد: قریش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن. وقال غيره: خمس لغات في أكناف هوازن: سعد، وثقيف، وكنانة، وهذيل، وقریش. ولغتان على ألسنة جميع العرب... «النشر في القراءات العشر»: (١/٧٣ - ٨٣) - للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - طبعة مكتبة القاهرة - القاهرة. وانظر أيضاً: «فتون الأفتان في عجائب علوم القرآن»: (ص ٤٣) - للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بـ «ابن الجوزي» (ت ٥٩٧هـ) - طبعة مكتبة ابن سينا - القاهرة - بتحقيق محمد إبراهيم سليم.

(١) هو الإمام أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشافعي المعروف بـ «ابن الجزري» - ولد بدمشق في رمضان سنة ٧٥١هـ، وتوفي بمدينة شيراز سنة ٨٣٣هـ.

انظر ترجمته: «كشف الظنون»: (٢/١٩٥٢)، و«شذرات الذهب»: (٧/٢٠٤).

(٢) الأئمة القراء السبعة هم حسب ترتيب وفياتهم:

١ - أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي - ولد سنة ٢١هـ على خلاف، وتوفي سنة ١١٨هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/٢٩٢).

٢ - أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله - ولد سنة ٤٥هـ - وتوفي سنة ١٢٠هـ، وهو من قراء مكة، وإليه انتهت رئاسة القراء. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١٨/٥).

٣ - أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي - توفي سنة ١٢٧هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/٢٥٦).

٤ - أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني، وقد اختلف في اسمه على أقوال: أشهرها: زبّان، وقيل: المريّان - ولد سنة ٦٨هـ على خلاف، وتوفي سنة ١٥٤هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/٤٠٧).

٥ - أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات - ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/٩٠).

أم عن العشرة^(١)...

ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة... هذا هو الصحيح... وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه^(٢).

ثم قال ابن الجزري: «ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] في البقرة بغير (واو). و﴿وَالزُّبُرُ وَالْكِتَابِ﴾ [فاطر: ٢٥] بزيادة (الباء) في الاسمين، ونحو ذلك؛ فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠] في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف المكي... إلى غير ذلك من مواضع... فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا بعد ذلك: ولو احتمالاً نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً؛ إذ بالأصل: إذا والصواب ما أثبتناه] موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو

= ٦ - نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، الأصهباني الأصل، وقد اختلف في كنيته ف قيل: أبو رويم، وقيل غير ذلك - توفي سنة ١٦٩هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٣٦/٧).

٧ - أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي، الملقب بـ «الكسائي» لكسائه أحرم فيه - توفي سنة ١٨٩هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣١/٩).

(١) الأئمة العشرة القراء هم السبعة السابقون، ومعه:

٨ - أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني - توفي سنة ١٢٧هـ على خلاف. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٨٧/٥).

٩ - أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري - توفي سنة ٢٠٥هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٦٩/١٠).

١٠ - أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي البزار - ولد سنة ١٥٠هـ - وتوفي سنة ٢٢٩هـ انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٧٦/١٠).

(٢) «النشر في القراءات العشر»: (٥٣/١، ٥٤). وانظر: «إرشاد الفحول»: (ص ٣٠، ٣١).

الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا وهو الموافقة احتمالاً... نحو:
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه كتب بغير ألف في جميع
المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]
وقراءة الألف محتملة تقديرًا كما كتب ﴿مَلِكِ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]
فتكون الألف حذفت اختصاراً^(١).

وبعد: فهذه هي قراءات القرآن - في عجلة -، وهذه هي الأركان التي
ذكرها العلماء كابن الجزري في الاعتداد بها.

* * *

المبحث الرابع إعجاز القرآن، ووجوه إعجازه

أولاً: إعجاز القرآن:

قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ
مَا يَنْفُلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَخِيًّا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو
أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ نَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

من هذا الحديث يتضح أن الله تعالى أيد أنبياءه ورسله بمعجزات تدلل
على صحة ما أتوا به حتى يؤمن الناس بالله تعالى وحده، ويلتزموا بما قرره
سبحانه من شرائع.

(١) «النشر في القراءات العشر»: (٥٥/١ - ٥٦).

(٢) الحديث أخرجه جماعة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (١١٣/٩)، رقم: (٧٢٧٣) - (٩٥) كتاب الاعتصام - (١) باب قول النبي ﷺ:
«بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ».

ومسلم: (١٣٤/١)، رقم: (١٥٢) - (١) كتاب الإيمان - (٧٠) باب وجوب الإيمان
برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته... - واللفظ له.

ولما كانت معجزة كل نبي من جنس ما برع فيه قومه^(١) فقد كان القرآن هو معجزة نبينا وسيدنا محمد ﷺ الأولى الرئيسة، فأعجزهم بفصاحة ألفاظه، وبلاغة أساليبه، وخفته على اللسان، وحسن وقعه في السمع، وأخذه بمجامع القلوب، وإخباره بأمور مغيبة: ماضية أو مستقبلية، واشتماله على أخلاق سامية فاضلة، وشريعة عادلة كاملة، صالحة لكل الناس في جميع البقاع والأجيال، ثم سلامته - على كل هذا - من التعارض والتناقض^(٢).

ثانياً: وجوه إعجاز القرآن:

إن وجوه إعجاز القرآن الكريم لم تصل العقول حتى الآن إلى حصرها.

وقد اختلف أهل العلم في وجه إعجازه، وذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة، كلُّها حكمةٌ وصوابٌ، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره^(٣).

يلخص لنا الشيخ عبد الوهاب خلاف هنا بعض هذه الوجوه فيقول: «إن القرآن الكريم لم يُعجز الناس من وجه واحد معين، وإنما أعجزهم من وجوه عدة، ومن نواح شتى تجمعت وتساندت فأعجزت الناس عن أن يعارضوه، ولم تصل العقول حتى الآن إلى حصر نواحي إعجازه... وأظهر ما وصلت إليه العقول من نواحي إعجازه بلاغة عباراته، واتساق أحكامه ومبادئه وآياته ونظرياته، وإخباره بالغيب عن ماض انطمست معالمه، ومستقبل لا يعلمه أحد، ودلالته على سنن كونية، وحقائق يكشف العلم براهينها وأدلتها.

هذه النواحي وغيرها مما لم تصل إليه عقول الناس تضافرت؛

(١) انظر: «الإتقان»: (١١٩/٢).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٧). وانظر: «الإتقان»: (١١٦/٢، ١١٧).

(٣) «الإتقان»: (١٢١/٢، ١٢٢).

فأعجزت الناس عن أن يعارضوه مع تحديهم بعبارات واخزة، ومع توافر دواعيهم إلى معارضته، ومع انتفاء ما يمنعهم منها^(١).

المبحث الخامس الأخير دلالات القرآن على الأحكام

أولاً: الدلالة لغة:

بكسر الدال وفتحها، هي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه^(٢).

ثانياً: دلالات القرآن:

هي مدى دلالة النص على الحكم، وقوتها، ووضوحها. فما كانت دلالته على حكمه واضحة لا تحتمل التأويل، فهو قطعي الدلالة.

وما كانت دلالته محتملة للتأويل، ودالة على أكثر من معنى، فهو ظني الدلالة^(٣).

فدلالات القرآن إذن على الأحكام دالتان:

(١) «نور من القرآن الكريم»: (ص٤٧) - للشيخ عبد الوهاب خلاف - طبعة ١٩٤٨ - دار الكتاب العربي. وانظر: «علم أصول الفقه»: (ص٢٧ وما بعدها)، و«علوم القرآن والتفسير»: (ص١٣٣) - ل. أ. د/عبد الله شحاتة - طبعة دار الاعتصام - القاهرة. و«هداية القرآن في الآفاق والأنفس»: (ص٨٩) - ل. أ. د/محمد إبراهيم شريف - طبعة ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م - مطبعة المدينة - القاهرة.

(٢) «المصباح المنير»: (١/١٣٩).

(٣) «المدخل للتشريع الإسلامي»: (ص٩٥) - للدكتور محمد فاروق النبهان - الطبعة الأولى ١٩٧٧ م - وكالة المطبوعات بالكويت، ودار القلم - لبنان.

دلالة قطعية: وذلك إذا كان النص القرآني واضحاً لا يحتمل إلا مدلولاً واحداً كدلالة كل عدد على مدلوله الخاص، ك: دلالة كل نص دل على فرض في الإرث مقرر، أو نصاب محدد، أو حد في العقوبة معين. كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

ودلالة ظنية: وذلك إذا كان النص القرآني محتملاً للتأويل لعدة معان. كدلالة «القرء» على الحيض، أو الطهر، في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْجِعُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. فيصح أن يراد بـ «القرء» هنا أحد المعنيين السابقين، فتكون دلالة على أحد منهما بعينه دلالة ظنية؛ ولهذا اختلف الفقهاء في أن عدة المطلقة: ثلاث حيضات، أو ثلاثة أطهار^(١).

ومن جهة أخرى قد تأتي الأحكام الشرعية في القرآن الكريم بطريقتين:

١ - أحكام مفصلة في الأمور التي لا تتغير من بيئة لبيئة ولا من زمان لزمان كال ميراث، والمحرمات من النساء والطلاق وكتابة الديون والحدود المقدرة...

٢ - أحكام مجملة فيما يختلف حسب ظروف الناس وبيئاتهم ك: نظام الحكم، وكيفية الشورى، والمعاملات، والعلاقات الدولية؛ فلم يفصل القرآن هذه الأمور ونحوها، وإنما تركها لظروف المسلمين في كل بلد، ووضع بعض الضوابط والقواعد العامة لهذه الأحكام مثل العدالة، والمعاملة بالمثل، ومقاصد الشريعة، ومصالح المسلمين... ونحو هذا^(٢).

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠)، و«أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ١٨٤)، وفي «أصول الفقه»: (ص ٣٤). وقد سبقت هذه المسألة في أول البحث (ص ٣١).

(٢) «مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية» للدكتور إبراهيم عبد الرحيم: (ص ١٠٣). وراجع أيضاً: «إغاثة اللفهان» (٣٤٦/١)، و«البحر المحيط»: (١٦٥/١ - ١٦٧)، و«علم أصول الفقه» للشيخ عبد الوهاب خلاف: (ص ٣٢ - ٣٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٩٥، ١٩٧ - ٢٠٣).

الفصل الثالث السنة النبوية

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف السنة لغةً، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حجية السنة.

المبحث الثالث: أقسام السنة.

المبحث الأول تعريف السنّة لغةً، واصطلاحاً

أولاً: السنّة لغة:

من معانيها: الطريقة أو النهج، أو السيرة: حسنة كانت أو قبيحة^(١).

ثانياً: السنّة اصطلاحاً:

لها إطلاقات عند علماء الشريعة، لا تكاد تخرج عن كونها: ما ورد عن رسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير؛ سواء أكان ذلك في مقام التشريع أو لم يكن^(٢).

وقد تطلق السنّة أيضاً، ويراد بها عمل الصحابة - رضي الله عنهم - كما قال الإمام الشاطبي: «سنّة الصحابة - رضي الله عنهم - سنّة يُعمل عليها ويُرجع إليها»^(٣).

فالسنة في اصطلاح الأصوليين: هي كل ما صدر عن النبي عليه السلام غير القرآن الكريم من قول، أو فعل، أو تقرير؛ مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي^(٤).

والسنّة في اصطلاح الفقهاء: تارة تطلق على ما يقابل الفرض، وتارة

(١) «لسان العرب»: (٢٢٥/١٣، ٢٢٦). وانظر أيضاً: «النهاية»: (٤٠٩/٢)، و«المصباح المنير»: (٢٩٢/١).

(٢) انظر في ذلك مثلاً: «الإحكام» لابن حزم: (٦/٢)، و«الإحكام» للآمدي: (٢٢٣/١)، و«الموافقات»: (٣٢/٤)، و«إرشاد الفحول»: (ص٣٣)، و«مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية» للدكتور إبراهيم عبد الرحيم: (ص١١٣ وما بعدها).

(٣) «الموافقات»: (٤٠/٤).

(٤) «توثيق السنة في القرن الثاني الهجري»: (ص١٧) - ل. أ. د/رفعت فوزي - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨١م - مكتبة الخانجي - القاهرة. و«أصول الحديث علومه ومصطلحه»: (ص١٩) - للدكتور/محمد عجاج الخطيب - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ، ١٩٧١م - دار الفكر - لبنان. وانظر أيضاً: «مدخل لعلوم الشريعة»: (ص١٤).

تطلق على ما ليس بواجب فتشمل المندوب والمستحب، وتارة تطلق على ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي ﷺ...

وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا^(١) وكقولهم كما حكى الشوكاني: فلان من أهل السنة^(٢).

والسنة في اصطلاح المحدثين: هي كل ما أُنثِر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صِفَة خُلِقِيَّة أو خُلُقِيَّة، أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وسواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا^(٣).

فهذه الإطلاقات عند علماء الشريعة، إنما نجمت عن اختلاف اختصاصهم وأغراضهم، وعن مدى اهتمام كل بما يبحث فيه^(٤).

المبحث الثاني حجية السنة^(٥)

أجمع المسلمون على أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فالقرآن مقدّم، وهي تالية له، وحجة على المسلمين كما بيّن ذلك الكتاب والسنة، ولا غناء لأحدهما عن الآخر.

(١) «مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية»: (ص ١١٦، ١١٧).

(٢) «إرشاد الفحول»: (ص ٣٣).

(٣) «أصول الحديث علومه ومصطلحه»: (ص ١٩).

(٤) انظر مثلاً: «مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية»: (ص ١١٧).

(٥) انظر في هذا الموضوع مثلاً: «مجموع الفتاوى»: (٢٦١/١٩) - للإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - طبعة المملكة العربية السعودية. و«الموافقات»: (٣/٤)، و«مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة»: (ص ٢) وما بعدها - للإمام السيوطي - طبع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية بالجزء الأول - الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ - المطبعة المنيرية. و«إرشاد الفحول»: (ص ٣٣).

يقول الشافعي مؤكداً هذه الحجية، وهذا التوافق والترابط بين القرآن والسنة: «ففرض الله على الناس اتباع وحيه، وسنن رسوله، فقال في كتابه: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله^(١).

وقال البريهاري الحنبلي^(٢) (ت ٣٢٩هـ) في كتابه (شرح السنة): «اعلم أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر»^(٣).

وقد ورد في غير ما نص من السنة؛ الأمر باتباعه ﷺ كقوله: «كُلْ أَمْنِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، إِلَّا مَنْ أْبَى» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أْبَى»^(٤).

ويبين السيوطي^(٥) (ت ٩١١هـ) كُفِّرَ من أنكر حجية السنة الصحيحة الثابتة في قوله: «فاعلموا - رحمكم الله - أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ

(١) «الرسالة»: (ص ٧٦).

(٢) هو الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن خلف الحنبلي البريهاري [نسبة إلى بريهار، وهي أدوية تُجلب من الهند] - توفي مُطَارَداً مستتراً في رجب سنة ٣٢٩هـ، وقيل: سنة ٣٢٨هـ، عن ٧٧ سنة.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٩٠/١٥)، و«المنهج الأحمد»: (٢١/٢).

(٣) «شرح السنة»: (ص ١٧) - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م - دار الآثار - القاهرة.

(٤) الحديث أخرجه جماعة، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (١١٤/٩)، رقم: (٧٢٨٠) - (٩٥) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - (٢) باب الافتداء بسنن الرسول ﷺ...

(٥) هو الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي - ولد بصعيد مصر في رجب سنة ٨٤٩هـ، وتوفي بالقاهرة في جمادى الأولى سنة ٩١١هـ. انظر ترجمته: «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»: (٣٣٥/١ - ٣٤٤) - للإمام السيوطي نفسه - الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بتحقيق الأستاذ/محمد أبو الفضل إبراهيم. و«شذرات الذهب»: (٥١/٨) - (٥٥).

قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول - حجة؛ كَفَر، وخرج عن دائرة الإسلام، وخُشِر مع اليهود والنصارى، أو مع مَنْ شاء الله من فرق الكفرة»^(١).

وقال الشوكاني أيضاً: «اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام... والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية [كذا] دينية، ولا يخالف في ذلك إلا مَنْ لا حظ له في دين الإسلام»^(٢).

المبحث الثالث أقسام السنة

للسنة تقسيمات كثيرة حسب عدة اعتبارات؛ هي على النحو التالي:

التقسيم الأول للسنة باعتبار ما ورد في القرآن:

السنة - كما سبق - هي الأصل الثاني من أصول الأحكام الشرعية^(٣)، فالقرآن مقدّم، وهي تالية له. وهذه منزلتها بالنسبة للقرآن. أما وجوه السنة بالنسبة للقرآن فثلاثة^(٤) هي:

(١) «مفتاح الجنة»: (ص ٢ وما بعدها).

(٢) «إرشاد الفحول»: (ص ٣٣).

(٣) «الشرعية»: أي المنسوبة إلى الشرع المبعوث به النبي ﷺ ك: الكتاب، والسنة، وغيرهما من الأدلة. انظر: «تاريخ التشريع»: (ص ٦) - ل. أ. د/عبدالفتاح حسينى الشيخ رئيس جامعة الأزهر الأسبق - الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م - دار الجيل للطباعة - القاهرة.

(٤) انظر: «الرسالة»: (ص ٩١ - ٩٢)، و«الموافقات»: (٨/٤ - ١٠)، و«أصول التشريع»: (ص ٤٥ - ٤٨).

الوجه الأول: سَنَّة مطابقة لما ورد في القرآن، ومؤكدة له؛ فيكون الحكم حينئذ مستمداً من مصدرين: القرآن [وهو مثبت]، والسنة [وهي مؤكدة].

من ذلك: الأحاديث الدالة على وجوب الصلاة... ومعاشرة الزوجة بالمعروف، وغير ذلك. والأحاديث الدالة على حرمة الشرك، وشهادة الزور، وغير ذلك.

مثاله: قوله ﷺ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ؛ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(١).

فهذا الحديث يطابق ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] ويؤكدده.

الوجه الثاني: سَنَّة مبينة لما في الكتاب. وهي المعنية بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

مثاله: بيان السنة عدد الصلوات المفروضة في اليوم واللييلة، وعدد ركعات كل صلاة، وما يجهر فيه بالقراءة وما يسر، وغير ذلك، بعد أن أجمل القرآن فرض الصلاة دون بيان عددها ولا عدد ركعات كل صلاة، وما يُجهرُ بالقراءة فيها، وما يُسرُّ، إلى غير ذلك.

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (٨٨٩/٢)، رقم: (١٢١٨) - (١٥) كتاب الحج - (١٩) باب حجة النبي ﷺ - وهو جزء من حديث طويل، رواه جابر بن عبد الله الأنصاري - رضي الله عنهما - في حجة الوداع.

عن أبي نضرة^(١): كنا عند عمران بن حصين^(٢) رضي الله عنه - فكاننا نتذاكر العلم. فقال رجل: لا تتحدثوا إلا بما في القرآن. فقال له عمران: «إِنَّكَ لَأَحْمَقُ. أوجدت في القرآن: صلوا الظهر أربع ركعات، والعصر أربعاً لا تجهروا بالقراءة في شيء منها. والمغرب ثلاثاً تجهروا بالقراءة في الركعتين منها. ولا تجهروا بالقراءة في ركعة. والعشاء أربع ركعات تجهروا بالقراءة في ركعتين منها ولا تجهروا بالقراءة في ركعتين. والفجر ركعتين تجهروا فيهما بالقراءة؟!»^(٣).

من هذا يتضح أن للسنة أثراً عظيماً في إظهار المراد من كتاب الله تعالى، وفي إزالة ما قد يقع في فهمه من خلاف أو شبهة.

(١) هو الإمام أبو نضرة المنذر بن مالك بن قُطَعة العبدي البصري - توفي سنة ١٠٨هـ، وقيل: ١٠٧هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٩/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٢/١٠).

(٢) هو الصحابي الجليل أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي - توفي سنة ٥٢هـ. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٢٨١/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٠٨/٢). (٣) هذا الأثر أخرجه جماعة منهم:

معمر بن راشد في: «الجامع» رواية عبد الرزاق عنه، وهو مطبوع في آخر جزءين من «المصنف» لعبد الرزاق: (٢٥٥/١١)، رقم: (٢٠٤٧٤) - عن علي بن زيد بن جُدعان، عن أبي نضرة أو غيره به - «الجامع» للإمام أبي عروة معمر بن راشد الأزدي البصري (ت ١٥٤هـ)، و«المصنف» للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني (ت ٢١١هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - المكتب الإسلامي. والبيهقي: في «السنن الكبرى»: (١٩٤/٢) - من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن أبي نضرة قال... فذكره، دون شك [أي لم يقل: أو غيره].

وابن عبد البر في كتابه: «جامع بيان العلم وفضله»: (١٩١/٢) - من طريق [عبدالله] ابن المبارك، عن معمر، عن علي، عن أبي نضرة [دون شك]، عن عمران بنحوه، وسيأتي لفظه.

قلت: الأثر صحيح المعنى، ولكنه ضعيف الإسناد؛ لضعف أبي الحسن علي بن زيد بن جُدعان (ت ١٣٠هـ)؛ فقد ضَعُفَ غير واحد.

انظر: «ميزان الاعتدال»: (١٢٧/٣) للإمام الذهبي - طبعة دار الفكر - لبنان - تحقيق الأستاذ/علي محمد الجاوي. و«تهذيب التهذيب»: (٣٣٢/٧).

وبيان الستة للكتاب على ثلاثة أضرب^(١) هي:

الضرب الأول: توضيح مجمله^(٢):

مثاله: أن الله تعالى أمر بالصلاة في الكتاب في مواضع كثيرة، ولم يبين في موضع منها مواقيتها وأركانها وعدد ركعاتها. فجاءت السنة فبينت ذلك:

فقال ﷺ: «... وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٣).

ونقل لنا الصحابة - رضي الله عنهم - كيفية صلاته ﷺ.

وهكذا بالنسبة للأحكام المجملة الأخرى ك: الزكاة، والحج، وغير ذلك.

الضرب الثاني: تقييد مطلقه^(٤):

مثاله: إطلاق الحكم الشرعي الذي يوجب قطع يد السارق؛ دون بيان مقدار ما يقطع فيه، ولا غيره مما يتعلق بهذا الحد.

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) انظر: «الموافقات»: (١١/٤).

(٢) سبق الكلام عن المجمل (ص ٣٠) عند الكلام عن مصطلح «النصر» من الباب الأول.

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٦٢/١)، رقم: (٦٣١) - (١٠) كتاب الأذان - (١٨) باب الأذان للمسافرين، إذا كانوا جماعة والإقامة... - وهو جزء من حديث مالك بن الحويرث - رضي الله عنه -

(٤) المطلق: هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه. وقيل نحو هذا. وفيه مسائل عديدة وتفصيل.

انظر مثلاً: «الإحكام» للأمدى: (٥/٣)، و«روضة الناظر»: (١٩١/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٦٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٦٣).

ثم جاءت السنة؛ فقيدت القطع: بأن يكون فيما بلغ ربع دينار^(١) فصاعداً.

فقال ﷺ: «لَا تَقْطَعْ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»^(٢).

وهكذا بالنسبة للأحكام المطلقة التي ورد الدليل بتقيدها.

الضرب الثالث: تخصيص عامه^(٣):

ويدل على تخصيص الأوامر العامة:

قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] مع خروج أهل الذمة عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ هذا مع أنه ليس كل سارق يقطع.

الوجه الثالث من وجوه السنة بالنسبة للقرآن: ستة منشئة للأحكام:

وهي المشتملة على حكم جديد، لم يتعرض له القرآن.

ومثال تلك الأحكام التي استقلت السنة بتشريعيها:

(١) الدينار يتراوح وزنه ما بين ٣,٥ جم من الذهب وبين ٣,٧٥ جم. انظر: «كيف تزكي أموالك»: (ص ٢٢) - للدكتور عبد الله محمد الطيار - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - دار الوطن - الرياض.

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - منهم: البخاري: (١٩٩/٨)، رقم: (٦٧٨٩) - (٨٦) كتاب الحدود - (١٣) باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي كم يقطع... ومسلم: (١٣١٢/٣)، رقم: (١٦٨٤) - (٢٩) كتاب الحدود - (١) باب حد السرقة ونصابها - واللفظ له.

(٣) العام: هو اللفظ الذي وضع للدلالة على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول والاستفراق.

«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٧١). وانظر: «اللمع»: (ص ٨٧)، و«روضة الناظر»: (١٢٠/٢)، و«التعريفات»: (ص ١٨٨)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١١٢). ويراد بتخصيص العام: إخراج بعض أفراد العام عن الإرادة منه. «البحر المحيط»: (٢٤٢/٣). وقد سبق الكلام عن التخصيص بشيء من التفصيل (ص ١٠١).

تحريم لبس الذهب والحريز على الرجال، وتحليلها للنساء^(١).

فالسنة هنا مستقلة بتشريع هذا الحكم الجديد^(٢).

ولا معنى لطاعة النبي ﷺ إذا لم نطعه فيما لم يرد به القرآن؛ إذ طاعته فيما ورد به القرآن إنما هي على التحقيق طاعة لله تعالى، فأين طاعته ﷺ إذن؟!

لا بد أن تكون طاعته متحققة فيما لم يرد فيه نص كتاب، حسب ما نصت عليه عبارة الإمام الشافعي وغيره.

يقول ابن القيم عن هذا الوجه الثالث: «ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم؛ لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه؛ لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]...» حتى قال: «فلو ساء لنا رد كل سنة زائدة كانت

(١) روى ذلك جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبو موسى الأشعري، وعقبة بن عامر، وغيرهم. ولعل أصحابها حديث عقبة بن عامر، وقد أخرجه جماعة منهم:

الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢٥١/٤) - قال: حدثنا ابن أبي داود، قال ثنا [سعيد] ابن أبي مريم، قال ثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني الحسن بن ثوبان وعمرو بن الحارث، عن هشام بن أبي رقية قال: سمعت [بالأصل: «سألت»، والصواب ما أثبتناه؛ للسياق، وكما في بقية التخریجات] مسلمة بن مخلد يقول لعقبة بن عامر: قُمْ، فحدث الناس بما سمعت من رسول الله ﷺ، يعني: فقام عقبة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَمَدِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا بَيْتَهُ مِنْ جَهَنَّمَ». وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحريز واللهب حرام على ذكور أمتي، جل لإناهم». والبيهقي: (٢٧٥/٣) - من طريق يعقوب بن سفيان، عن سعيد بن أبي مريم به.

وابن عبد البر في «المهيد»: (٣٣٧/٢٤) - من طريق إسحاق بن إبراهيم بن جابر، قال حدثنا سعيد بن أبي مريم به.

قلت: في أسانيد هذا الحديث مَنْ لم أشر له على ترجمة، ولكن ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «تلخيص الحبير»: (٥٤/١)، ثم قال: «إسناده حسن».

(٢) انظر: «إرشاد الفحول»: (ص ٣٣).

على نص القرآن؛ لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها، إلا سنة دل عليها القرآن^(١).

وأما ما يذكره أولئك الذين أشربوا في قلوبهم الطعن في السنة، والتشكيك فيها؛ من عرض السنة على القرآن فما وافقه قبلوه، وما لم يوافقه ردوه؛ فباطل.

يؤكد هذا البطلان ابن عبد البر^(٢) المالكي (ت ٤٦٣هـ) فيقول: «وقد أمر الله جل وعز بطاعته [أي بطاعة النبي ﷺ] واتباعه أمراً مطلقاً مجمللاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل [ما]^(٣) وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ. قال عبد الرحمن بن مهدي^(٤): الزنادقة^(٥) والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روي عنه ﷺ أنه قال: «ما آتاكم

(١) «إعلام الموقعين»: (٣٠٧/٢ - ٣٠٩).

(٢) هو الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي - ولد في ربيع الآخر سنة ٣٦٨هـ، وتوفي فيه سنة ٤٦٣هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٥٣/١٨)، و«الديباج المذهب»: (ص ٣٥٧)، و«شذرات الذهب»: (٣١٤/٣).

(٣) ما: ليست بالأصل، ولعل السياق يتطلبها.

(٤) هو الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري الناقد سيد الحفاظ - ولد سنة ١٣٥هـ، وتوفي بالبصرة في جمادى الآخرة سنة ١٩٨هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٩٢/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٧٩/٦).

(٥) الزنادقة: هم كل منكر لأصل من أصول العقيدة، أو على رأي يؤدي إلى ذلك، أو على بدعة في تفسير النصوص الشرعية، ومنهم من ينكرون وجود الله ويقولون بقدم العالم، وينكرون الحياة الأخرى وما فيها وينكرون النبوات. ومن العلماء من يجعل منهم: الجهمية، وبعض المعتزلة، وبعض الفرق الأخرى. ولعل عبد الرحمن بن مهدي يقصد هؤلاء. انظر: «الرد على الجهمية والزنادقة»: (ص ٤٩ - ٥٢) - للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - دار اللواء - الرياض - تحقيق الدكتور/عبد الرحمن عميرة. و«المقصد من الضلال»: (ص ١٠٥ - ١١١) - للإمام أبي حامد الغزالي - طبع ضمن أبحاث في التصوف، دراسات عن الإمام الغزالي بقلم الدكتور/عبد الحليم محمود - دار الكتب الحديثة - القاهرة. و«فتح الباري»: (٢٨٣/١٢) عند شرح حديث تحريق علي للزنادقة مختصراً. وسيأتي تاماً (ص ٣٠٩، وما بعدها).

عني فاغرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هدايتي الله^(١). وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه. وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك. قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله؛ لأننا لم نجد في كتاب الله: ألا يقبل

(١) الحديث لم أجده بهذا اللفظ، وهو بلفظ مقارب عند:

الطبراني في «المعجم الكبير»: (٣١٦/١٢، رقم: ١٣٢٢٤) - من طريق الزبير بن محمد بن الزبير الراوي، عن قتادة بن الفضيل، عن أبي حنيفة، عن الوضيين، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ مطولاً وفيه: «فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله».

وهذا الحديث وما قاربه من الألفاظ كالحديث الذي ذكره ابن عبد البر في المتن كما سبق؛ ضعفه جماعة منهم:

الإمام الشافعي حيث قال: «... ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر... وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء». «الرسالة»: (٢٢٣/١، ٢٢٤).

والإمام الخطابي قائلاً: «... حديث باطل لا أصل له. وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة. «معالم السنن»: (٢٩٩/٤).

والإمام البيهقي فقال: «والحديث الذي روى في عرض الحديث على القرآن؛ باطل، لا يصح...». «المدخل إلى دلائل النبوة»: (٢٧/١) - للإمام البيهقي - مطبوع مع الدلائل.

والإمام ابن عبد البر كما سبق في المتن.

والإمام ابن تيمية كما جاء في «مجموع الفتاوى»: (٣٨٢/١٨): «... هذا مروى؛ ولكنه ضعيف عن غير واحد من الأئمة كالشافعي وغيره».

والإمام العجلوني فقال: «هذا الحديث من أوضع الموضوعات...». «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»: (٥٦٩/٢) - للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ) - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - مؤسسة الرسالة - بتحقيق الأستاذ أحمد القلاش.

والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»: (٢٠٩/٣، رقم: ١٠٨٨) - طبعة المكتب الإسلامي.

من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله. بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسّي به والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال^(١) انتهى.

وأما ما يذكره هؤلاء أيضاً، ويستشهدون به، من الحديث الصحيح: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي، تَعْرِفُوهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ. وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي، تُنْكِرُوهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ، فَأَنَا أْبَعْدُكُمْ مِنْهُ»^(٢).

(١) «جامع بيان العلم»: (١٩١/٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أحمد في موضعين (٤٩٧/٣، رقم: ١٦٠٦٤)، و(٤٢٥/٥، رقم: ٢٣٦٦٩) - عن أبي عامر [عبيد بن أبي قرّة]، قال: ثنا سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد وعن أبي أسيد به - واللفظ له.

وابن حبان [موارد]: (ص ٥١، رقم: ٩٢) - عن أبي يعلى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا أبو عامر به تماماً.

وابن سعد في «الطبقات الكبير»: (٣٣٣/١) - عن عبد الله بن مسلمة، قال أخبرنا سليمان بن بلال به تماماً.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد صححه جماعة منهم:

الإمام ابن حبان حيث أورده في صحيحه في الموضع السابق.

والإمام ابن كثير في موضعين من تفسيره:

الأول: (٢٥٤/٢)، وقال: «رواه الإمام أحمد رضي الله عنه بإسناد جيد ولم يخرج به أحد من أصحاب الكتب».

والثاني: (٤٥٧/٢)، وقال: «إسناده صحيح». وتفسير القرآن العظيم المعروف بـ «تفسير ابن كثير» - للإمام ابن كثير - طبعة مكتبة دار التراث - القاهرة.

والإمام الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»: (١٥٠/١) فقال: «رواه أحمد، والبخاري ورجاله رجال الصحيح».

والشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: (٣٦٩/٢، رقم: ٧٣٢) - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م - المكتب الإسلامي.

فقال بعد سوقه من رواية ابن سعد في «الطبقات»: «وهذا سند حسن، وهو على شرط مسلم» ثم ساق له عدة روايات في كتب الحديث أجزاء، ومسانيد.

فإنهم لا يفقهون معناه. فالنبي ﷺ هنا يتحدث عن القلوب الواعية المتجردة لقبول الحق حيثما كان، القلوب التي أشربت حبَّ السنة والدفاع عنها، لا تلك القلوب التي إذا جاءها الحديث فيه إشكال لم تفقه عقولهم ردوه بعقولهم القاصرة دون أن يسألوا أهل الذكر من علماء الأمة المختصين بالسنة ودراساتها.

والعجب كل العجب أن أكثر هؤلاء الذين يردون أحاديث النبي ﷺ، لا صلة لهم بالعلم الشرعي؛ بل ربما حصَّل بعضهم بعض المعارف الدينية من هنا أو هناك، وأكثر هذه المعارف مشوبة بالهقد على الإسلام ونبيه ﷺ، من قراءات في كتب أعداء الإسلام الذين يتحدثون عن الإسلام - باسم الإسلام - أو مشوبة بالبدع، أو مشوبة بأحاديث ضعيفة أو موضوعة لاقت إعجاباً عندهم؛ إذ قد وافقت هواهم.

ولو أنهم رجعوا لضوابط هذا العلم - علم الحديث - وعرفوا أصوله، كما اجتهدوا في معرفة أصول الطب والفنون وغيرها، لقالوا غير ما قالوا.

وهؤلاء على جهلهم بأصول علم الحديث؛ يغضبون أشد الغضب، إذا أراد أحد أن يقحم نفسه في علم من العلوم الدنيوية دون أن يعرف أصوله.

فما بالهم قد تركوا هذا المنهج، عند التعرض للسنة؟!

أليس للعلم الشرعي رجاله، كما أن للطب وغيره رجاله؟!

ولنقرأ تعليق السيوطي على الحديث السالف: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ...» حيث يقول: «وعلى الأحوال كلها؛ حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه: قريب من العقول، موافق للأصول، لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وُضِعَ به رسول الله ﷺ من دينه، وما افترض على الناس من طاعته. ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال، واتباعه فيما حكم به. وكما هو جميل حسن من حيث الشرع؛ جميل في الأخلاق،

حسنٌ عند أولي الألباب. هذا هو المراد بما عسى يصح من ألفاظ هذه الأخبار^(١).

بهذا نتيقن أن النبي ﷺ إنما يتحدث عن القلوب العاقلة عن الله عز وجل، وعنه ﷺ؛ فأشربت حب سنته؛ فدافعت عنها، لا تلك القلوب المريضة.

التقسيم الثاني للسنة باعتبار عدد نقلتها.

تنقسم السنة باعتبار ذلك إلى نوعين:

النوع الأول: سنة متواترة:

أولاً: المتواتر لغة: من التَّوَاتُر: وهو التتابع، يقال: تواترت الأشياء: تتابعت^(٢).

ثانياً: المتواتر اصطلاحاً: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره^(٣).

وقيل: هو ما ينقله قوم لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب؛ لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم، عن قوم مثلهم، هكذا إلى أن يتصل برسول الله ﷺ، فيكون أوله كآخره، وأوسطه كطرفيه^(٤).

وقيل نحو ذلك مما مؤداه جميعاً واحد^(٥).

(١) «مفتاح الجنة»: (ص ١٨).

(٢) «المعجم الوسيط»: (١٠٠٩/٢)، وانظر: «لسان العرب»: (٢٧٥/٥)، و«المصباح المنير»: (٦٤٧/٢).

(٣) «تقريب النووي» مع شرحه: «تدريب الراوي»: (١٥٩/٢).

(٤) «أصول السرخسي»: (٢٩٤/١).

(٥) انظر في هذا وغيره من الكلام عن تعريف المتواتر وشروطه، وغير ذلك مما يتعلق به: «اللمع»: (ص ٢٠٨)، و«الإحكام» لابن حزم: (١٠٤/١)، و«المستصفى»: (٢٥١/١)، و«أصول البيهقي» مع شرحه: «كشف الأسرار»: (٣٧١/٢ - ٣٧٥). و«جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»: (١٢٠/١) - للإمام مجد الدين ابن الأثير - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م - دار الفكر - لبنان. و«روضة الناظر»: (٢٤٣/١)، =

وأكثر ذلك من السنن الفعلية، كالذي روي في كيفية الوضوء،
والصلاة، والصوم، والحج، وغير ذلك^(١).

ويسمى هذا النوع عند الإمام الشافعي بـ «علم العامة»، أو بـ «علم
الإحاطة»^(٢).

ويندر أن يكون هذا المتواتر من السنن القولية. وقد مثلوا^(٣) للمتواتر
من السنة القولية بقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ
النَّارِ»^(٤).

ثالثاً: حجية المتواتر:

المتواتر قطعي الثبوت عن النبي ﷺ، فيفيد لذلك علماً يقينياً. وعليه
فهو حجة يجب العمل به، ويكفر جاحده، إذ بجحوده يكون مكذباً
للنبي ﷺ^(٥).

= والإحكام، للآمدي: (٢٥/٢)، ومقدمة ابن الصلاح: (ص ١٣٥)، والتعريفات:
(ص ١٣٠، ١٣١)، وإرشاد الفحول: (ص ٤٦)، وأصول التشريع الإسلامي:
(ص ٥٠)، ودراسات في السنة: (ص ٨٨) - ل. أ. د/محمد بلتاجي - طبعة ١٤٠٦ هـ،
١٩٨٦ م - مكتبة الشباب - القاهرة. وثوثيق السنة: (ص ٧٨)، وأصول الحديث:
(ص ٣٠١)، والمحات في أصول الحديث: (ص ٨٨) - للدكتور/محمد أديب صالح -
الطبعة الخامسة ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٨ م - المكتب الإسلامي.
(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥٠). وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (٢٩٤/١).
(٢) انظر: «اختلاف الحديث» مطبوع ضمن كتاب «الأم»: (٥٢٦/٩)، وانظر أيضاً:
«الرسالة»: (ص ٣٥٧، ٤٧٨).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (ص ١٣٥).

(٤) الحديث رواه عدد غفير من الصحابة - رضي الله عنهم - بلغ عددهم سبعين نفساً، أو
يزيدون، وأخرجه عن كل نفس جماعة كثيرون أيضاً. فمثلاً أخرجه عن أبي هريرة -
رضي الله عنه - جماعة منهم:

البخاري: (٣٨/١، رقم: ١١٠) - (٣) كتاب العلم - (٣٨) باب إثم من كذب على
النبي ﷺ.

ومسلم: (١٠/١، رقم: ٣) - المقدمة - (٢) باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ.

(٥) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥٠). وانظر: «جامع بيان العلم»: (٣٣/٢)،
(٣٤)، وأصول السرخسي: (٣٠٣/١)، والمستصفي: (٢٥١/٢)، وإرشاد=

رابعاً: نوعا المتواتر^(١):

النوع الأول: المتواتر اللفظي: وهو ما رواه بلفظه جمع عن جمع بالصفة السابقة في تعريف المتواتر. ومثاله الحديث السابق: «مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّداً...».

النوع الثاني: المتواتر المعنوي: ما اتفق نقلته على معناه من غير مطابقة في اللفظ. ومثاله أحاديث الشفاعة، وأحاديث رفع اليدين عند الدعاء^(٢).

* النوع الثاني من أنواع الستة باعتبار عدد نقلتها: خبر الأحاد^(٣):

أولاً: أنواع أخبار الأحاد:

تنقسم أخبار الأحاد إلى ثلاثة أنواع: «خبر الواحد»، و«المستفيض»، و«المشهور».

= الفحول: (ص ٤٧)، و«ارد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» الشهير بـ «حاشية ابن عابدين»: (٢٢٣/٤) - للإمام محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الحنفي الشهير بـ ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار إحياء التراث العربي - لبنان. و«الدر» للإمام محمد علاء الدين بن علي الحنفي الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، و«التنوير» للإمام محمد بن عبدالله بن تمرناش شمس الدين الحنفي (ت ١٠٠٤هـ).

(١) انظر هذا الموضوع: «اللمع»: (ص ٢٠٨)، و«الفقيه والمتفقه»: (٩٥/١)، و«المسودة»: (ص ٢٣٥)، و«تدريب الراوي»: (١٦٢/٢).

(٢) ألف السيوطي رسالة جمع فيها أكثر من أربعين حديثاً في رفع اليدين عند الدعاء، وسماها: «فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين عند الدعاء» - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة المنار - الأردن.

(٣) انظر الكلام عن خبر الأحاد وما يتعلق به: «الإحكام»: (١٠٨/١) - لابن حزم، و«أصول الزيدوي» مع شرحه «كشف الأسرار»: (٣٦٨/٢)، و«المستصفى»: (٢٧٢/١)، و«جامع الأصول»: (١٢٤/١)، و«دروسة الناظر»: (٢٦٠/١)، و«الإحكام» للآمدي: (٤٧/٢)، و«الموافقات» (٧/٣)، و«التعريفات»: (ص ١٣١)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٤٨)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٣٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥١)، و«دراسات في السنة»: (ص ٨٩، ٩٢، ١٣٠، ١٤٤، ١٥٣)، و«توثيق السنة»: (ص ٨٨ وما بعدها)، و«أصول الحديث»: (ص ٣٠٢).

النوع الأول: «خبر الواحد»:

ويعرفه الإمام الغزالي قائلاً: «اعلم أنا نريد بخبر الواحد في هذا المقام: ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً فهو خبر الواحد»^(١).

وهو ما يسميه الإمام الشافعي أحياناً تسمية أخرى، وهي «خبر الخاصة»^(٢).

النوع الثاني من أخبار الأحاد: «المستفيض»:

قال الإمام الشوكاني: «المستفيض: وهو ما رواه ثلاثة فصاعداً، وقيل: ما زاد على الثلاثة»^(٣).

وبعض العلماء يجعله مع الذي بعده وهو «المشهور»، في مسمى واحد، فيسميه «المستفيض المشهور».

وسيتضح معناه أكثر عند الكلام عن النوع التالي، وهو «المشهور».

النوع الثالث من أخبار الأحاد: «المشهور»:

قال الشوكاني: «(المشهور): وهو ما اشتهر، ولو في القرن الثاني، أو الثالث إلى حد ينقله ثقات، لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، ولا يعتبر الشهرة بعد القرنين. هكذا قال الحنفية. فاعتبروا التواتر في بعض طبقاته، وهي الطبقة التي روته في القرن الثاني، أو الثالث فقط.

فبينه وبين (المستفيض) عموم وخصوص من وجه؛ لصدقهما على ما رواه الثلاثة فصاعداً، ولم يتواتر في القرن الأول، ثم تواتر في أحد القرنين المذكورين.

وانفراد (المستفيض) إذا لم ينته في أحدهما إلى التواتر.

(١) «المستفيض»: (٢٧٢/١). وانظر: «جامع الأصول»: (١٢٤/١).

(٢) «اختلاف الحديث»: (٥٢٦/٩). وانظر: «إرشاد الفحول»: (ص ٤٩).

(٣) «إرشاد الفحول»: (ص ٤٩). وانظر: «تدريب الراوي»: (١٧٣/٢).

وانفراد (المشهور) فيما رواه اثنان في القرن الأول، ثم تواتر في الثاني والثالث^(١) انتهى.

ومعنى تواتره في القرن الثاني والثالث، أي أن يرويه عن الصحابة من التابعين عدد يبلغ حد التواتر، وعن التابعين عدد يبلغ حد التواتر من تابعي التابعين.

وقد جعل جمهور الحنفية الحديث «المشهور» قسماً للمتواتر، أي نوعاً مستقلاً، وليس داخلاً في أخبار الآحاد، فهو عندهم يفيد علم الطمأنينة، وهو أدنى درجة من العلم اليقيني، وجعله الإمام الجصاص^(٢) (ت ٣٧٠هـ) قسماً منه^(٣).

ولذا فقد قبله الحنفية كما قبلوا المتواتر دون شروط، وكانوا يزيدون به على ما في القرآن، من ذلك قولهم بالمسح على الخفين؛ لشهرته واستفاضته، وهو زيادة على ما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ مَاءَمْنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]^(٤).

وقلماً يستعمل المحدثون اصطلاح «المستفيض»، بل «المشهور» أكثر تردداً في عباراتهم.

(١) «إرشاد الفحول»: (ص ٤٩). وانظر أيضاً: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»: (ص ٢٧) - للإمام ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م - الدار الثقافية للنشر - القاهرة - تحقيق الأستاذ/ عبد الكريم الفضيلي. و«التعريفات»: (ص ١٣١، ٢٧٧)، و«تدريب الراوي»: (١٥٧/٢)، و«أصول الحديث»: (ص ٣٦٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥٠)، و«دراسات في السنة»: (ص ٨٩)، و«توثيق السنة»: (ص ٧٩، ١١٧).

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن محمد البغدادي الرازي الحنفي المعروف بـ «الجصاص» - ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٣٧٠هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤٠/١٦)، و«الجواهر المضية»: (٢٢٠/١).

(٣) «أصول السرخسي»: (٣٠٢/١، ٣٠٣). وانظر أيضاً: «أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار»: (٣٦٨/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٤٩).

(٤) انظر: «المبسوط»: (٩٧/١ - ٩٨)، و«دراسات في السنة»: (ص ٩٠ - ٩٨).

هذا على أن «المشهور»، و«المستفيض» مع كثرة رواتهما؛ ليسا دائماً صحيحين، فمنهما: الصحيح، والحسن، والضعيف؛ تبعاً لحال رواته^(١).

والشهرة - كما يقول الإمام ابن كثير^(٢) - أمر نسبي، فقد يشتهر عند أهل الحديث، أو يتواتر ما ليس عند غيرهم^(٣).

فقد يشتهر الحديث عند أهل الحديث خاصة، وقد يشتهر عند أهل الحديث وعند العلماء وعند العوام جميعاً، وقد يشتهر عند الفقهاء، أو عند الأصوليين، أو عند النحاة، أو عند العامة خاصة^(٤).

ثانياً: إفادة أخبار الآحاد: العلم أو الظن:

لقد اختلف العلماء في ذلك على النحو التالي:

١ - ذهب الإمام أحمد، وبعض أهل الحديث، وداود الظاهري، وابن حزم، إلى أنها تفيد العلم، وتوجب العمل معاً؛ لأنه لا عمل من غير علم^(٥).

٢ - وذهب الحنفية، والشافعية، وجمهور المالكية، وغيرهم إلى أنها

(١) انظر: «المقدمة» لابن الصلاح: (ص ١٣٤)، و«تقريب النواوي» مع شرحه «تدريب الراوي»: (١٥٦/٢، ١٥٧)، و«اختصار علوم الحديث»: (ص ١٤٠) - للإمام ابن كثير - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - مكتبة دار التراث - القاهرة. و«أصول الحديث»: (ص ٣٦٤).

(٢) هو الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي - ولد بـ «مجنيدل»، وقيل: مجنّدل [قرية شرقي بصرى بدمشق] سنة ٧٠١هـ، وتوفي بدمشق في شعبان سنة ٧٧٤هـ. انظر ترجمته: «البداءة والنهاية»: (١٣/١، ٤٠/١٨)، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: (٣٩٩/١) - للإمام ابن حجر - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان. و«شذرات الذهب»: (٢٣١/٦).

(٣) «اختصار علوم الحديث»: (ص ١٣٩ - ١٤٠).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (ص ١٣٤ - ١٣٥)، و«اختصار علوم الحديث»: (ص ١٤٠)، و«تدريب الراوي»: (١٥٧/٢ - ١٥٨).

(٥) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١٠٨/١).

تفيد الظن، وتوجب العمل؛ إذ لا تلازم بين وجوب العمل، وإفادة علم اليقين؛ بل يكفي لوجوب العمل الظن الراجح.

ولعل هذا القول الثاني هو الراجح؛ حيث إنه حقاً قد يغلب الوهم والخطأ - ولا أقول الكذب - على الراوي^(١).

ثالثاً: حجية أخبار الآحاد:

جمهور العلماء - كما سبق - يوجبون العمل بأخبار الآحاد، وإن اختلفوا في إفادتها العلم أو عدم إفادتها، فهي عندهم حجة، وقد استدلوا على وجوب العمل بأخبار الآحاد بأدلة من القرآن، والسنة، والإجماع، والمعقول^(٢).

وقد أورد الإمام الشافعي - رحمه الله - أدلة كثيرة جداً على حجية أخبار الآحاد، ووجوب العمل بها.

ويؤكد ابن حزم في كلمة جامعة هذه الحجة قائلاً: «... خبر الواحد الثقة المسند أصل من أصول الدين، وليس سائر الأصول أولى بالقبول منه»^(٣).

رابعاً: منكرو أخبار الآحاد، وشبههم، والرد عليها:

هناك من خالف في حجية العمل بأخبار الآحاد، وعليه فلا يجب عندهم العمل بها. ومن هؤلاء: الخوارج، والرافضة.

وحجتهم في هذا الرد، أنها بما فيه من احتمال الخطأ والوهم

(١) انظر: «المبسوط»: (٨٠/٣)، و«المستصفى»: (٢٧٣/١).

(٢) انظر هذه الأدلة: «الرسالة»: (ص ٤٣٥ - ٤٣٧، ٤٤٧)، و«الإحكام»: (١٠٨/١) - لابن حزم، و«الفتاوى والمتفق»: (٩٦/١)، و«اللمع»: (ص ٢١١ - ٢١٥)، و«أصول البزدوي» وشرحه: (٣٧١/٢ - ٣٧٥)، و«المستصفى»: (٢٧٦/١، ٢٨٩)، و«روضة الناظر»: (٢٦٥/١ - ٢٦٨)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٤٩)، و«مفتاح الجنة»: (ص ٢٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥٢)، و«توثيق السنة»: (ص ٨٨).

(٣) «الإحكام» لابن حزم: (١١٧/١).

والكذب، لا تفيد علماً مقطوعاً به، ولا عمل إلا عن علم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولهذا لا تكون حجة في إثبات عقيدة، ولا في إيجاب عمل.

وينسب هذا الرأي أيضاً إلى الشريف المرتضى^(١) من الشيعة، فهو يقول: «لا بد في الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم... ولذلك أبطلنا العمل بأخبار الآحاد؛ لأنها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم؛ لأن راوي خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً»^(٢).

ويجيب عن هذه الشبهة الإمام الغزالي قائلاً: «ولا تمسك لهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وأن الخبر لو لم يفد العلم؛ لما جاز العمل به، لأن المراد بالآية: منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق.

وأما العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب، بدليل قاطع أوجب العمل عند ظن الصدق، والظن حاصل قطعاً، ووجوب العمل عنده معلوم قطعاً، كالحكم بشهادة اثنين، أو يمين المدعي^(٣) مع نكول^(٤) المدعى عليه^(٥)...

(١) هو الإمام أبو طالب علي بن حسين بن موسى القرشي العلوي الإمامي البغدادي المعروف بـ «الشريف المرتضى» - ولد المرتضى سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٦هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٨٨/١٧)، و«أعيان الشيعة»: (١٨٨/٤١) - للسيد محسن عبد الكريم الحسيني العاملي الشقراي المعروف بـ الأمين - الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ، ١٩٥٠م - دار الإنصاف - لبنان.

(٢) «أصول الفقه»: (٧٠/١) لـ محمد رضا المظفر - الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ، ١٩٧١م - دار النعمان - النجف [عن كتاب «توثيق السنة»: (ص ٩٠) - لـ أ. د/رفعت فوزي].

(٣) انظر تعريف المدعي والمدعى عليه: (ص ٢٩٠) عند مبحث: «مدى الوقف» من الباب الثالث.

(٤) نكول المدعى عليه: أي امتناع المدعى عليه من اليمين، وترك الإقدام عليها. من الفعل: «نكل»، يقال: نكل عن الأمر يَنْكُلُ، ونكل يَنْكُلُ، وإذا امتنع. انظر: «النهاية»: (١١٥/٥).

(٥) انظر: «المستصفى»: (٢٧٣/١).

إلى غير ذلك من الشبه التي عرضها الإمام الغزالي، ورد عليها^(١).

ويرد الشوكاني على هؤلاء في كلمة جامعة فيقول: «وعلى الجملة لم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به. ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم، وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد؛ وجد ذلك في غاية الكثرة، بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط^(٢). وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال؛ فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد، من ريبة في الصحة، أو تهمة للراوي، أو وجود معارض راجح، أو نحو ذلك»^(٣).

خامساً: شروط قبول أخبار الآحاد^(٤).

لقد اشترط العلماء الذين أوجبوا العمل بأخبار الآحاد شروطاً في رواته حتى تقبل رواياتهم.

وقد بين ذلك الإمام الشافعي في قوله: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه؛ لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث. حافظاً إذا حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدث

(١) انظر: «المستصفى»: (٢٨٥/١ - ٢٨٧). وانظر أيضاً: «الإحكام» لابن حزم: (١/١٠٩ - ١١٥).

(٢) بسيط: أي واسع، والمقصود: مصنف كبير طويل. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٥٢).

(٣) «إرشاد الفحول»: (ص ٤٩).

(٤) راجع هذه الشروط بالتفصيل في: «الرسالة»: (ص ٣٧٠ - ٣٧٢)، و«الفتاوى والمتفق»: (١/١٠٣)، و«المستصفى»: (١/٢٩٠)، و«روضة الناظر»: (١/٢٨١)، و«الإحكام» للأمامي: (٢/٨٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٥٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٥٧).

من كتابه، إذا شَرِكَ أَهْلَ الحفظ في حديث وافق حديثهم، برياً من أن يكون مدلساً: يحدث عن مَنْ لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافة عن النبي ﷺ].

ويكون هكذا مَنْ فوقه ممن حدثه حتى يُنتهى بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى مَنْ انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لِمَنْ حدثه، ومثبت على مَنْ حدث عنه، فلا يُستغنى في كل واحد منهم عما وصفت^(١).

فإذا تحققت هذه الشروط عُمل بأخبار الآحاد، ولم تعطل؛ لأن في تعطيلها تعطيلاً لكثير من الأحكام.

هذا علي أن أئمة الحنفية اشترطوا شروطاً أخرى في المروي: كأن لا يكون مخالفاً؛ لكتاب الله تعالى، أو لسنة مشهورة عن رسول الله ﷺ، وأن لا يكون شاذاً لم يشتهر فيما تعم به البلوى^(٢)، وغير ذلك^(٣).

وقد تعقب هذه الشروط وردّ عليها الإمام ابن حزم الظاهري، والإمام تقي الدين السبكي الشافعي^(٤) (ت ٧٥٦هـ) وغيرهما^(٥).

(١) «الرسالة»: (ص ٣٧٠ - ٣٧٢).

(٢) المقصود بـ «فيما تعم به البلوى» كما ذكر ابن بدران في «نزعة الخاطر العاطر»: (٣٢٧/١): «أي فيما يكثر التكليف به».

(٣) انظر: «أصول السرخسي»: (٣٧٨/١)، و«أصول البزدوي» وشرحه: «كشف الأسرار»: (٩/٣ - ٢٧)، و«التنقيح في أصول الفقه» ومعه شرحه «التوضيح» وشرحه «التلويح»: (١٧/٢ - ١٩)، ورسالة بعنوان: «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صنع الحديث فهو مذهبي» - للإمام علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) - وهذه الرسالة هي السادسة، من «مجموعة الرسائل المنيرية»: (١١٠/٢) - طبعة المطبعة المنيرية. ودراسات في السنة: (ص ٩٦ - ١٠٥).

(٤) هو الإمام تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي - ولد في صفر سنة ٦٨٣هـ، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ انظر ترجمته: «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٣٩/١٠)، و«شذرات الذهب»: (١٨٠/٦)، و«البدر الطالع»: (٤٦٧/١).

(٥) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١١٥/١ - ١١٨)، و(١٥١/٢، ١٥٢)، ورسالة «معنى»

سادساً: مجال العمل بأخبار الآحاد^(١):

بعد أن عرضنا لأنواع أخبار الآحاد، وأدلة وجوب العمل بها، وشروط قبولها وأمثلة منها؛ بقي أن نتعرض لمجال إعمالها على النحو التالي:

١ - ذهب الجمهور إلى أنه يجب العمل بأخبار الآحاد في الحدود، والكفارات، والاعتقادات، والعمليات، وغيرها من الشرائع. واستدلوا بأن الراوي عدل ضابط جازم روى رواية في حكم عملي فيقبل كما يقبل في غيره. كما أن خبر الواحد الثقة المسند أصل من أصول الدين، ليس سائر الأصول أولى بالقبول منه. ووافق الجمهور في ذلك بعض الحنفية، كـ: أبي يوسف، وأبي بكر الرازي الجصاص، وغيرهما^(٢).

٢ - خالف الجمهور في ذلك أكثر الحنفية، كـ: أبي الحسن الكرخي^(٣)، وأبي عبد الله البصري^(٤)، فأعملوا خير الواحد فيما دون الاعتقادات والحدود.

والراجح هو مذهب الجمهور؛ لأن «الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقبلون أخبار الآحاد في الجميع من غير فصل»^(٥) ولأن «خبر الواحد الثقة

= قول الإمام المطلبي: إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي: (١١٠/٢)، و«توثيق السنة»: (ص ٢٨٩ - ٣٦٧).

(١) راجع الموضوع في: «الإحكام» لابن حزم: (١١٥/١)، و«أصول البيهقي» وشرحه: «كشف الأسرار»: (٢٧/٣ - ٣٨)، و«الإحكام» للآمدي: (٦٥/٤، ٦٦)، و«المسودة»: (ص ٢٣٩، ٢٤٥)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٥٦)، و«أصول الفقه»: (ص ٢٤١)، و«دراسات في السنة»: (ص ١٠٩، ١١٠).

(٢) انظر: «كشف الأسرار»: (٢٨/٣).

(٣) هو الإمام أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال [بتشديد اللام الأولى] البغدادي الكرخي الحنفي - ولد سنة ٢٦٠هـ، وتوفي في شعبان سنة ٣٤٠هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٦/١٥)، و«الجواهر المضية»: (٤٩٣/٢).

(٤) هو الإمام أبو عبد الله الحسين بن علي البصري المعتزلي الحنفي - توفي في ذي الحجة عام ٣٦٩هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٤/١٦)، و«الجواهر المضية»: (٦٣/٤).

(٥) «كشف الأسرار»: (٢٧/٣).

المسند أصل من أصول الدين، وليس سائر الأصول أولى بالقبول منه^(١).

التقسيم الثالث للسنة باعتبار ورودها [ثبوتها]:

والسنة في هذا الجانب على نوعين^(٢):

النوع الأول: سنة قطعية الورد، وهي السنة المتواترة عن النبي ﷺ؛ وذلك لأن تواتر النقل يفيد الجزم والقطع بصحة الخبر.

ويلحق بالسنة المتواترة في قطعية الورد السنة المشهورة الصحيحة؛ لأنها قطعية الورد عن الصحابي أو الصحابة الذين تلقوها عن الرسول ﷺ لتواتر النقل عنهم، ولكنها ليست قطعية الورد عن الرسول ﷺ؛ لأن أول من تلقى عنه ليس جمع التواتر.

ولهذا جعل الحنفية السنة المشهورة في حكم السنة المتواترة، فخصصوا بها عام القرآن، وقيدوا بها مطلقه؛ لأنها مقطوع ورودها عن الصحابي. والصحابي حجة وثقة في نقله عن الرسول ﷺ.

فمن أجل هذا كانت مرتبة السنة المشهورة عند الحنفية بين التواتر وخبر الواحد^(٣).

النوع الثاني: سنة ظنية الورد؛ وهي سنة الآحاد.

وقد سبق عند الكلام عن أخبار الآحاد، أن جمعاً من العلماء رأوا أن خبر الواحد يفيد الظن لا العلم.

(١) «الإحكام» لابن حزم: (١١٧/١).

(٢) انظر هذا الموضوع: «الموافقات»: (٧/٣)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٤٢)، و«أصول الفقه» للخضري: (ص ٢٤٢) فقد ألمح إليها، و«أصول الفقه»: (ص ١٩٧) - للدكتور زكريا البرديسي.

(٣) انظر: «أصول السرخسي»: (٣٠٢/١، ٣٠٣)، و«أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار»: (٣٩٨/٢)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٤٩).

التقسيم الرابع للسنة باعتبار دلالتها على الأحكام:

والسنة في هذا الشأن كالقرآن؛ ومن ثم فهي تنقسم بهذا الاعتبار إلى نوعين^(١):

النوع الأول: سنة قطعية الدلالة؛ وهي التي لا يحتمل نصها تأويلاً.

ومثالها: قوله ﷺ: «فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ^(٢) مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ»^(٣).

لفظ: «خمس» هنا قطعي الدلالة؛ لأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً.

النوع الثاني: سنة ظنية الدلالة؛ وهي التي يحتمل لفظها تأويلاً^(٤).

(١) انظر هذا الموضوع: «المستقصى»: (٢/ ٢٨٤)، و«الموافقات»: (٢/ ٥٠، ٧/ ٣)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٤٢)، و«أصول الفقه»: (ص ١٩٦، ١٩٧) - ل. أ. د/ زكريا البرديسي.

(٢) قوله: «من الغنم» معناه: زكاتها - أي الإبل - من الغنم، و«من» للبيان لا للتبعض. قاله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٣/ ٣٧٤).

(٣) الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - مختصراً ومطولاً، منهم: أنس بن مالك، وابن عمر. وقد أخرج حديث أنس جماعة منهم:

البخاري: (١٤٦/ ٢)، رقم: (١٤٥٤) - (٢٤) كتاب الزكاة - (٣٨) باب زكاة الغنم - من حديث ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ؛ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ...» فذكره.

(٤) قال الإمام ابن نجيم الحنفي: «ومرادهم من ظني الدلالة مشتركها، كما صرح به الأصوليون...» «البحر الرائق»: (٢٠/ ١) - للإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر المصري الحنفي الشهير بـ «ابن نجيم» (ت ٩٧٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م - دار الكتب العلمية - لبنان - وهو شرح لكتاب «كنز الدقائق» للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) - ومعهما: «منحة الخالق على البحر الرائق» للإمام محمد أمين الشهير بـ ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ).

مثالها: قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي»^(١) فقولہ علیہ السلام:

(١) الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم: أبو موسى، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وغيرهم بهذا اللفظ، وبأطول منه، مرفوعاً وموقوفاً [والمرفوع: هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ خاصة. والموقوف: هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم.. «مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث»: (ص ٢٢)].

وبعض هذه الأحاديث لا يخلو من مقال، وبعضها له طرق صحيحة، ولعل أصحابها حديث أبي موسى، وقد أخرجه جماعة منهم:

أبو داود في «السنن»: (٥٦٨/٢، رقم: ٢٠٨٥) - (٦) كتاب النكاح - (٢٠) باب في الولي - من طريق يونس [بن أبي إسحاق] وإسرائيل [بن يونس]، عن أبي إسحاق [السيمي]، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

والترمذي في «السنن»: (٤٠٧/٣، رقم: ١١٠١) - (٩) كتاب النكاح - (١٤) باب ما جاء «لا نكاح إلا بولي» - من طرق عن أبي إسحاق به. ولم يتعبه ولكن حسنه من حديث عائشة.

وابن ماجه في «سننه»: (٦٠٥/١، رقم: ١٨٨١) - (٩) كتاب النكاح - (١٥) باب «لا نكاح إلا بولي» - من طريق أبي عوانة، عن أبي إسحاق به.

وابن حبان [موارد]: (٣٠٤/١، رقم: ١٢٤٣) - من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق به.

والحاكم: (١٧٠/٢) - بعدة أسانيد، ثم قال: «هذه الأسانيد كلها صحيحة».

وأسند من طريق علي بن المديني، ومن طريق البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل. وصححه الحاكم أيضاً، وأقره عليه اللهي.

وقال في نهاية الحديث: (١٧٢/٢): «قد استدللنا بالروايات الصحيحة وبأقوال أئمة العلم على صحة حديث أبي موسى بما فيه غنية لمن تأمله. وفي الباب عن: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل... وأكثرها صحيحة. وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ: عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش رضي الله عنهم أجمعين».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكوت عنه أبو داود، وصححه الترمذي، والحاكم كما سبق، وقد صححه أيضاً الإمام البخاري، كما في «خلاصة البدر المنير»: (١٨٧/٢) - للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن الملقن» الأنصاري (ت ٨٠٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - مكتبة الرشد - الرياض - بتحقيق الأستاذ حمدي السلفي. كما صححه أيضاً الشيخ الألباني في «الإرواء»: (٢٣٥/٦، رقم: ١٨٣٩).

«لا نكاح» يحتمل: أن لا نكاح صحيحاً. كما يحتمل: أن لا نكاح كاملاً^(١).

قلت: بالتأويل الأول أخذ الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة؛ وكذلك ابن حزم وغيرهم؛ فلا يصح النكاح عندهم إلا بمباشرة الولي^(٢).

وبالتأويل الثاني أخذ الحنفية، سوى أبي يوسف ومحمد بن الحسن^(٣) - رحمهما الله - فأجازوا للمرأة البالغة العاقلة الرشيدة أن تبشر عقد زواجها بنفسها؛ دون احتياج إلى مباشرة الولي^(٤).

التقسيم الخامس^(٥) للسنة باعتبار الالتزام بها:

والسنة تنقسم من حيث الالتزام بها أو عدمه إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: سنة يجب الالتزام بها، كما يجب الالتزام بالقرآن تماماً.

وهذه لا يسع أحداً ردها، وهي ما يمكن أن نسميها «سنة الدليل» أو «سنة دليلية» أي قام الدليل من السنة على الشرائع التي وردت بها أمراً أو نهياً.

فمثال الأمر: قوله عليه السلام: «أَطِيعُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ...»^(٦).

(١) انظر مثلاً: «معالم السنن»: (١٩٨/٣).

(٢) انظر: «المدونة الكبرى»: (١٦٥/٢)، و«المهذب»: (١٤٦/١٦)، و«المغني» لابن قدامة: (٤٤٨/٦ وما بعدها)، و«المحلى»: (٤٥١/٩).

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة وتلميذه - ولد بواسط ونشأ بالكوفة، وتوفي بـ «الري» سنة ١٨٩هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٣٤/٩)، و«الجواهر المضية»: (١٢٢/٣).

(٤) انظر: «بداية المبتدي» وشرحه، وشرحه «فتح القدير» (١٥٦/٣)، و«شرح معاني الآثار»: (٧/٣).

(٥) هذا التقسيم الخامس من صنع الباحث.

(٦) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (١٥٠/٧، رقم: ٥٦٤٩) - (٧٥) كتاب المرضى - (٤) باب وجوب عيادة المريض.

ومثال النهي: تحريم النبي ﷺ الذهب والحرير على الرجال^(١).

فالدليل على الأحكام السابقة سواء أكانت أمراً أو نهياً، وسواء أكانت في المعاملات أو الحدود، أو الاعتقادات، أو الكفارات أو غيرها؛ ورد في السنة دون القرآن.

وكثير من أحكام الشرع، ورد بهذه الصورة. وهذه هي السنة المنشئة التي أنت بأحكام جديدة زائدة على ما في كتاب الله تعالى، كما سبق في التقسيم الأول للسنة.

النوع الثاني: سنة لا يجب الالتزام بها، وهي قسمان:

القسم الأول: سنن عبادة: وهذه يستحب العمل بها. فَمَنْ فعلها استحق الثواب، وَمَنْ تركها لم يستوجب العقاب. وهي ما يمكن أن نسميها: «سنة الحكم» أي: حكم ما ورد تحتها من فضائل؛ هو الاستحباب، وليس الوجوب.

ومثالها: صلاة ركعتين قبل صلاة الصبح، وهما ركعتا الفجر [راتبة الصبح] لقوله ﷺ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٢).

القسم الثاني: سنن عادة: وهذه يستوي فيها الفعل والترك؛ لأنها في المباحات. فَمَنْ فعلها لا يؤجر ولا يَأْثَمُ، وَمَنْ تركها كذلك؛ بل قد يتعين تركها إن نجم عن الالتزام بها ضرر^(٣).

ومثالها: ما ورد عن النبي ﷺ بمقتضى الجبلة البشرية، والخبرة

(١) سبق تخريجه: (ص ١٣٨) عند الكلام عن بيان السنة للقرآن في التقسيم الأول.

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - منهم: مسلم: (٥٠١/١)، رقم: (٧٢٥) - (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها - (١٤) باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما، وتخفيفهما والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما.

(٣) انظر هذا الموضوع: «المسودة»: (ص ٦٦)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٤٣)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٧٧).

والتجربة في الشؤون الدنيوية. فما ورد عن النبي ﷺ فيها لم يكن باعتباره رسولاً مشرعاً، وإنما باعتباره ناصحاً مشيراً، أو قائداً عسكرياً، أو شافعاً، أو نحو ذلك مما مصدره إنسانيته ﷺ، وليس مصدره رسالته.

مثال ذلك: إشارته ﷺ على أهل المدينة بعدم تلقيح النخل، فلما عملوا بذلك فسد النخل، فقال ﷺ: «أَنْتُمْ أَغْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(١).

وفي رواية: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ؛ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ [كَذَا] فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»^(٢).

يقول النووي^(٣) (ت ٦٧٦هـ) مؤكداً ما سبق تعليقاً على الحديث السابق: «قال العلماء: قوله ﷺ: «من رأيي [كذا]» أي في أمر الدنيا ومعاشها لا على التشريع. فأما ما قاله باجتهاده ﷺ، ورآه شرعاً يجب العمل به، وليس إibar النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله... ورأيه ﷺ في أمور المعاش وظنه كغيره، فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في ذلك...»^(٤).

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (١٨٣٦/٤)، رقم: (٢٣٦٣) - (٤٣) كتاب الفضائل - (٣٨) باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي - من حديث عائشة وأنس - رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلْقِحُونَ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ». قَالَ: فَخَرَجَ شَيْصاً، فَمَرَّ بِهِمْ، فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟». قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ... فذكره.

[والشيص: التمر الذي لا يشتد نواه ويقوى، وقد لا يكون له نوى أصلاً]. انظر: «النهاية»: (٥١٨/٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (١٨٣٥/٤)، رقم: (٢٣٦٢) الكتاب والباب السابقين - عن رافع بن خديج. (٣) هو الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن يرمى النووي [نسبة إلى نوى قرية بدمشق] الدمشقي الشافعي - ولد بـ «نوى» في المحرم سنة ٦٣١هـ، وتوفي بها في رجب سنة ٦٧٦هـ.

انظر ترجمته: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٣٩٥/٨)، و«البداية والنهاية»: (٥٣٩/١٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم»: (١١٦/١٥).

النوع الثالث: سنة خاصة بالنبى ﷺ، وهي قسمان:

القسم الأول: سنة خاصة لا يجوز الالتزام بها، أي يحرم فعلها، وهي ما كان من خصوصيات النبى ﷺ، كحل الزواج من أكثر من أربع^(١).

القسم الثاني: سنة خاصة بالنبى عليه السلام يندب الالتزام بها، ولا يجب.

مثاله: التهجيد^(٢)، فهو عند المالكية والحنفية واجب في حق النبى ﷺ، سنة في حق الأمة^(٣).

وعند الشافعية والحنابلة: أنه كان واجباً فنسخ في حق الأمة، وكذا في حقه ﷺ على الأصح^(٤).

(١) وقد سبقت الأحاديث الدالة على ذلك (ص ١٠١) عند مصطلح التخصيص من الباب الأول.

(٢) التهجيد في اللغة معناه: السهر، وكذلك النوم ليلاً، فهو من الأضداد. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٦٩٠). وانظر أيضاً: «أحكام القرآن» للجصاص: (٣٢/٥)، و«المعجم الوسيط»: (٩٧٢/٢).

وقد اختلف في معناه في الشرع على ثلاثة أقوال هي: «الأول: أنه النوم، ثم الصلاة، ثم النوم، ثم الصلاة. الثاني: أنه الصلاة بعد النوم. الثالث: أنه بعد صلاة العشاء». «أحكام القرآن»: (١٢٢٣/٣) - للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي المالكي المعروف بـ «ابن العربي» (ت ٥٤٣هـ) - طبعة دار المعرفة - لبنان. وانظر أيضاً: «أحكام القرآن» للجصاص: (٣٢/٥)، و«المعجم» للنووي: (٤٣/٤، ٤٤).

(٣) انظر: «تفسير الطبري»: (١٣٠/٨)، و«تفسير القرطبي»: (٣١٥، ٣١٤/١٠)، و(٢٠٤/١٤)، و(٣٤/١٩، ٥٤)، و«فتح القدير» لابن الهمام: (٣٠٨/١)، و«مواهب الجليل»: (٣٩٣/٣، ٣٩٤)، و«الإحكام» لابن حزم: (٦٦/٤)، و«مراتب الإجماع»: (ص ٣٢) - لابن حزم - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. و«شرح صحيح مسلم»: (٢٦/٦)، و«شرح الزرقاني لموطأ مالك»: (٢٤٠/١) - للإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار المعرفة - لبنان.

(٤) انظر: «الأم»: (١٤٤/١)، و«المنهاج» للنووي، وشرحه «مغني المحتاج»: (١٢١/١)، (٢٢٨)، و«المبدع»: (٣٣٥/١) - للإمام برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤هـ) - طبعة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - المكتب الإسلامي.

الفصل الرابع المصلحة المرسلّة

وتحتّه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المصلحة، وأقسامها.

المبحث الثاني: حجية المصلحة، وشروط العمل
بها.

المبحث الثالث: مقاصد الشريعة، وعلاقة المصلحة
بها، وإمكانية تعارضهما.

المبحث الأول تعريف «المصلحة المرسلّة»، وأقسامها

أولاً: تعريف المصلحة المرسلّة:

لقد سبق الكلام عن «المناسب المرسل» عند ذكر أنواع الوصف المناسب وألقابه، وحكم العمل به، وأن هذا المرسل يسميه الأصوليون بـ «المصلحة المرسلّة»^(١).

وفي هذا المطلب وما يتلوه من مطالب، يتعرض البحث لهذا الأصل «المصلحة» بشيء من التفصيل.

فالمصلحة لغة: كالمنفعة وزناً ومعنى، فهي مصدر بمعنى الصلاح، كالمنفعة بمعنى النفع. وهي واحدة المصالح؛ فكل ما كان فيه نفع؛ سواء كان بالجلب والتحصيل أو بالدفع والالتقاء؛ فهو مصلحة^(٢).

والمصلحة اصطلاحاً: كما قال الإمام الغزالي: «المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم. فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة؛ فهو مصلحة. وكل ما يفوت هذه الأصول؛ فهو مفسدة، ودفعها مصلحة»^(٣).

ويوضح لنا الشيخ علي حسب الله المقصود بـ «الإرسال» فيقول:
«قد يراد به أن يوكل أمر تقدير المصلحة إلى العقول البشرية، دون التقيد باعتبار الشارع أو عدم اعتباره لها، وقد يراد به ألا يتقيد المجتهد في

(١) انظر (ص ٥٤) من الفصل الأول، من الباب الأول.

(٢) «المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي»: (ص ٢٧) - للدكتور مصطفى زيد - طبعة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م - دار الفكر العربي. وانظر أيضاً: «مختار الصحاح»: (ص ٣٦٧)، و«لسان العرب»: (٢/ ٥١٧)، و«المعجم الوسيط»: (١/ ٥٢٠).

(٣) «المستصفى»: (١/ ٤١٦، ٤١٧). وانظر أيضاً: «روضة الناظر»: (١/ ٤١٢)، و«مختصر ابن الحاجب»: (ص ٣٧٣)، و«الاعتصام»: (٢/ ١٣٧)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٤٢)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٢١)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٨٤).

حكمه على ما يستجد من الأحداث المختلفة بالقياس على أصل منصوص عليه، وإن تقيّد بالمصالح والأهداف التي رمى إليها الشارع^(١) انتهى.

أقول: أما المعنى الأول فليس مقصود العلماء من «الإرسال»؛ إذ يدخل فيه - بناء عليه - الهوى والشهوة والأغراض الشخصية، ومن ثم فهو معنى باطل مطّرح.

بل لعله ما عبّر عنه الإمام الغزالي بلفظ: «المصالح الغريبة»^(٢).
وأما المعنى الثاني فهو مقصودهم.

ثانياً: أقسام المصلحة:

يعرضها الغزالي قائلاً: «المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع ثلاثة أقسام: قسم شهد الشرع لاعتبارها، وقسم شهد لبطلانها، وقسم لم يشهد الشرع لا لبطلانها ولا لاعتبارها.

أما ما شهد الشرع لاعتبارها، فهي حجة...

ومثاله: حكمنا أن كل ما أسكر من مشروب أو مأكول يحرم؛ قياساً على الخمر؛ لأنها حرمت لحفظ العقل الذي هو مناط التكليف، فتحرّم الشرع الخمر دليل على ملاحظة هذه المصلحة.

القسم الثاني: ما شهد الشرع لبطلانها.

مثاله: قول بعض العلماء^(٣) لبعض الملوك^(٤) لما جامع في نهار رمضان: أن عليك صوم شهرين متتابعين^(٥) فلما أنكر عليه، حيث لم يأمره

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٧٠).

(٢) «المستصفى»: (٤٣٠/١).

(٣) هو الإمام أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي المالكي - ولد سنة ١٥٢هـ، وتوفي في رجب سنة ٢٣٤هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥١٩/١٠)، و«الديباج المذهب»: (ص ٣٥٠).

(٤) هو أمير الأندلس أبو المطرف عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك المرواني - توفي في ربيع الآخر سنة ٢٣٨هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٦٠/٨).

(٥) الشرع يشهد ببطلان صور هذا القسم من المصلحة، ففي هذه الصورة مثلاً جاء نص=

بإعتاق رقبة مع اتساع ماله، قال: لو أمرته بذلك لسهل عليه، واستحقر
إعتاق رقبة في جنب قضاء شهوته، فكانت المصلحة إيجاب الصوم لينزجر
به^(١).

فهذا قول باطل، ومخالفة لنص الكتاب بالمصلحة^(٢).

= الشارح أولاً بـ «الإعتاق»، فإن لم يجد؛ فبـ «الصيام»، فإن لم يستطع؛ فبـ «الإطعام»،
كما روى جماعة منهم:

البخاري: (٤١/٣)، رقم: (١٩٣٦) - (٣٠) كتاب الصوم - (٣٠) باب إذا جامع
في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر - عن أبي هريرة - رضي الله
عنه - قال: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ مَلَكَتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي، وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «أَهْلُ نَجْدٍ رَقَبَةٌ تُمْتَقُّهَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا.
قَالَ: فَمَكَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْقٍ فِيهَا تَمْرٌ -
وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ - قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا. قَالَ: «خُلْعًا فَتَصَدَّقَ بِهِ» فَقَالَ
الرَّجُلُ: أَعْلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْنِهَا - يُرِيدُ الْحَرَتَيْنِ
[يعني حرتي المدينة، والحرّة: الأرض ذات الحجارة السود «النهاية»: (٣٦٥/١)]
- أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي. فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ:
«أَطْعِمْنَاهُ أَهْلَكَ».

ومسلم: (٧٨١/٢)، رقم: (١١١١) - (١٣) كتاب الصيام - (١٤) باب تغليظ تحريم
الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها... -
بنحوه.

(١) انظر في هذه المسألة: «المبسوط»: (٧١/٣)، و«كتاب الكافي في فقه أهل المدينة
المالكي»: (٢٩٦/١) - للإمام ابن عبد البر - طبع محققه الدكتور/محمد ولد ماديك
الموريتاني سنة ١٣٩٢هـ، ١٩٧٩م - دار الهدى - مصر. و«الأم»: (١٣٤/٢)، و«منهاج
الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (٤٤٤/١)، و«المغني»: (١٢٧/٣)، و«كتاب
الفروع» لابن مفلح: (٨٦/٣)، و«المحلى»: (٢٠٢/٦).

(٢) «المستصفى»: (٤١٦/١). ولعل الصواب أن يقال: «ومخالفة للنص بالمصلحة» بدلاً
من: «ومخالفة لنص الكتاب بالمصلحة»؛ حيث إن الكتاب - القرآن - لم يتعرض لهذه
المسألة. فتكون كلمة النص أدق لشمولها القرآن والسنة، والنص هنا سُئِيَ، وليس
قرآنياً. وقد ألمحت إلى ذلك في (ص ٥٥)، بهامش (٣).

القسم الثالث: ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نصّ معينٌ وهذا في محل النظر^(١).

قول الغزالي: «وهذا في محل النظر» يقصد به هذا «القسم الثالث» الأخير من أقسام المصلحة الذي هو «المصلحة المرسلّة» التي نحن بصددّها، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بها، وهو ما نعرض له بشيء من التفصيل في المطلب التالي.

المبحث الثاني حجية المصلحة، وشروط العمل بها

أولاً: حجية المصلحة:

لقد اعتبر جمهور العلماء المصلحة أصلاً تشريعياً، واحتجوا بها؛ بل هي عند التحقيق في جميع المذاهب، سوى ما ذكره الشاطبي من رد القاضي الاحتجاج بها^(٢).

يلخص الدكتور مصطفى زيد آراء العلماء في حجيتها فيقول:

«من خلال العرض الموجز لموقف الأئمة الأربعة من اعتبار المصلحة أصلاً تشريعياً، يمكن أن نستخلص هذه الحقائق:

الحقيقة الأولى: أن المصلحة؛ مقصد للشارع، يتفق الأئمة جميعاً على تفريع الأحكام التي تكفله، وإن لم يعدها بعضهم ضمن الأصول المعتمدة في مذهبه؛ إما لأنه رآها داخلة في دليل آخر، وإما لأنه لم يكتب في أصول مذهبه.

(١) «المستصفى»: (٤١٤/١ - ٤١٦). وانظر أيضاً: «الاعتصام»: (١٣٦/٢ - ١٣٩).

(٢) انظر: «المستصفى»: (٤٣٠/١)، و«الاعتصام»: (١٣٥/٢)، و«البحر المحيط»:

(٧٧/٦)، و«إرشاد الفحول»: (ص ٢٤٢).

الحقيقة الثانية: أن الإمامين مالكا وأحمد يعدان المصلحة أصلاً مستقلاً
تبنى الأحكام عليه وحده، ولهذا قَيَّدوها بشروط رأوها ضرورية في هذا
المقام...

أما الشافعي فهو يعتبرها من (القياس) بمعناه الواسع.

وأما أبو حنيفة فيعتبرها نوعاً من أنواع (الاستحسان)^(١).

وقد ساق الإمام الشاطبي، والدكتور مصطفى زيد وغيرهما أمثلة كثيرة
عند الصحابة، وعند الأئمة الأربعة، تدلل على رعايتهم للمصلحة في بعض
فتاويهم.

وبين الشيخ عبد الوهاب خلاف - بعد أن ذكر أدلة المحتجين
بالمصلحة، وأدلة مخالفيهم - أهمية المصلحة، ويدفع عن قلوب العلماء
الخوف من العبث واتباع الهوى باسمها، فيقول: «والظاهر لي هو ترجيح
بناء التشريع على (المصلحة المرسلة)؛ لأنه إذا لم يفتح هذا الباب جمد
التشريع الإسلامي، ووقف عن مسيرة الأزمان والبيئات... ومن خاف من
العبث والظلم واتباع الهوى، باسم (المصلحة) المطلقة، يدفع خوفه بأن
(المصلحة) المطلقة لا يبنى عليها تشريع إلا إذا توافرت فيها الشروط الثلاثة
التي بينها وهي أن تكون: مصلحة عامة، حقيقية، لا تخالف نصاً شرعياً
ولا مبدأً شرعياً»^(٢).

ثانياً: شروط العمل بالمصلحة:

لقد اشترط لها العلماء شروطاً حاصلها أن تكون: ضرورية، حقيقة،
قطعية، عامة، لا تعارض نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً عاماً، غير مفوتة

(١) «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٦٠). وانظر أيضاً: «التنقيح في أصول الفقه»
ومعه شرحه «التوضيح» مع شرحهما «التلويح»: (١٥١/٢ - ١٥٢)، و«أصول التشريع
الإسلامي»: (ص ١٨١).

(٢) «علم أصول الفقه»: (ص ٨٨).

مصلحة أهمّ منها أو مساوية لها^(١).

وقد مثل الإمام الشاطبي للمصلحة التي تحققت فيها الشروط بعشرة أمثلة، منها المثال الرابع، وهو جواز ضرب المتهم؛ لتعذر استخلاص أموال الناس من أيدي السراق والغصاب بدونه^(٢).

كما قد مثل لها الإمام الغزالي بأمثلة منها مسألة التترس^(٣) وذكر أن ذلك التفات إلى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع.

ويتعرض المطلب التالي لـ «علاقة المصلحة بمقاصد الشريعة».



المبحث الثالث

مقاصد الشريعة، وعلاقة المصلحة بها، وإمكانية تعارضهما

أولاً: المقصود بـ «مقاصد الشريعة»:

إن مقاصد الشريعة التي وُضعت التكاليف الشرعية لحفظها لا تعدو - مهما تفرعت - ثلاثة أقسام: مقاصد ضرورية، وحاجية، وتحسينية. وقد بيّنها الشاطبي بقوله: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية.

(١) انظر: «المستصفى»: (٤٢١/١)، و«الاعتصام»: (١٥٥/٢ - ١٦٠)، و«علم أصول الفقه»: (ص ٨٦، ٨٧)، و«ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية»: (ص ٢٤٨) - للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م - مؤسسة الرسالة - سوريا. و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٨٣).

(٢) انظر: «الاعتصام»: (١٣٩/٢ - ١٥٥). وستأتي مسألة ضرب المتهم بالتفصيل (ص ٢٩٠).

(٣) راجع مسألة التترس (ص ٤٦٥) عند الضابط الثالث من ضوابط الوقف، من الباب الثالث.

فأما الضرورية: فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح على استقامة؛ بل على فساد وتهارج وفوت حياة. وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين ...

ومجموع الضروريات خمسة: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

وأما الحاجيات: فمعناها: أنها مُفْتَقَر إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تُراعَ دَخَلَ المكلفين على الجملة الحرجُ والمشقةُ، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.

وهي جارية في: العبادات، والعادات، والمعاملات، والجنائيات.

ففي العبادات ك: الرخص المخففة بالنسبة إلى لحوق المشقة بالمرض والسفر ...

وأما التحسينات: فمعناها: الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق. وهي جارية فيما^(١) جرت فيه الأوليان^(٢). ففي العبادات كإزالة النجاسة، وبالجملة الطهارات كلها، وستر العورة، وأخذ الزينة ... وفي العادات ك: آداب الأكل والشرب، ومجانبة المآكل النجاسات ...^(٣) انتهى.

وينضم إلى كل قسم من هذه الأقسام؛ ما هو مكمل له، فهو مندرج معه في الرتبة.

(١) بالأصل «فيم» والصواب ما أثبتناه بالالف؛ لأن ألف «ما» لا تحذف إلا إذا كانت «ما» استفهامية، و«ما» هنا موصولة.

(٢) أى في الضرورية والحاجية.

(٣) «الموافقات»: (٣/٢ - ٥). وانظر أيضاً: «مسلم الثبوت» وشرحه: (٢/٢٦٢)، وما بعدها.

وذلك في الضرورات مثل: حد قليل السكر بالنسبة لحفظ العقل.
وفي الحاجيات مثل: خيار البيع لحفظ المال، واعتبار الكفاء عند الزواج لحفظ النسب.

وفي التحسينات مثل: آداب الطهارة، ومندوبياتها، وترك إبطال الأعمال...^(١).

وإذا تعارضت هذه المقاصد، يقدّم الضروري على الحاجي، والحاجي على التحسيني.

وكل من هذه المقاصد الثلاثة؛ مقدّم على ما هو مكمل له عند تعارضه معه^(٢).

مثال ذلك: أن ستر العورة من محاسن الصلاة، ولكنه إذا استلزم ترك أصل الصلاة - وهي من الضروريات لحفظ الدين - وجب التجاوز عن شرط ستر العورة بالإجماع حتى لا تفوت الصلاة نفسها، وذلك في حق فاقد الثوب.

ثانياً: علاقة المصلحة بالمقاصد:

لقد سبق أن «المصلحة» تعني عند الغزالي «المحافظة على مقصود الشرع».

ويقول الشاطبي: «... حاصل المصالح المرسلّة يرجع إلى حفظ أمر ضروري، ورفع حرج لازم في الدين...»^(٣).

ومن كلام الإمام الشاطبي السابق عن مقاصد الشريعة؛ يتضح أن الشرائع - التكاليف الشرعية - يقصد بها تحقيق مصالح الخلق.

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٣٤، ٣٣٦)، و«ضوابط المصلحة»: (ص ٢١٩).

(٢) المصدرين السابقين.

(٣) «الاعتصام»: (١٦٠/٢). وانظر أيضاً: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٩).

وقد قال الشاطبي أيضاً: «المصالح المجتلبة شرعاً، والمفاسدة المستدفة؛ إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية»^(١) انتهى.

وما دامت المصلحة تتحقق فيها الشروط المقررة، فهي محافظة على مقصود الشرع؛ لأنها لا تكون حينئذ إلا تشريعاً، وما وضع التشريع إلا للحفاظ على مقاصد الشريعة ضرورية كانت أو حاجية أو تحسينية، وإلا للحفاظ كذلك على مكملات هذه المقاصد ومتمماتها.

وما لم تكن المصلحة محافظة على مقصود الشرع، فهي مصلحة وهمية، واهية ملغاة، قد وضع الشارع من الأحكام ما يدل على إهدارها. ولا تكون المصلحة ملغاة غالباً، إلا وهي مفتقدة لأي من شروطها السابقة.

ومن تلك المصالح المهددة الملغاة المعارضة لنصوص القرآن والسنة: مصلحة من ضاقت به سبل العيش؛ في الموت، وذلك لأن الله تعالى نهى عن قتل الإنسان نفسه فقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وكما زجر عنه أيضاً رسوله ﷺ بذكره ما توعد الله عز وجل به من قتل نفسه، فقال: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جُزْع فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده، فما رَقَا الدَّم حتى مات، قال الله تعالى: بِأَذْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَزَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»^(٢).

وبذا يتضح أن هذه المصلحة الموهومة خالفت نصوص الشارع

(١) «الموافقات»: (٢/٢٥).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث جندب بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (٢٠٨/٥)، رقم: (٣٤٦٣) - (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - (٥٠) باب ما ذكر عن بني إسرائيل - واللفظ له.

ومسلم: (١٠٧/١)، رقم (١١٣) - (١) كتاب الإيمان - (٤٧) باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار... - بنحوه.

الحكيم، ولذا كانت مهذرة... ومثلها كثير مما ذكره الأصوليون^(١). وهكذا كل مصلحة خالفت النصوص أو شرطاً من الشروط المقررة كانت مهذرة.

مما سبق تبين أن علاقة المصلحة بمقاصد الشريعة؛ علاقة طردية من وجه، وعلاقة عكسية من وجه آخر:

فـ «الطردية» تعني أنه كلما حققت المصلحة مقاصد الشريعة وحافظت عليها، كانت منها قريبة معتبرة.

و«العكسية» تعني أنه كلما أهدرت المصلحة مقاصد الشريعة، كانت عنها بعيدة واهية ملغاة.

ثالثاً: إمكانية تعارض المصلحة مع مقاصد الشريعة:

بناء على ما سبق لا يمكن أن تتعارض مصلحة مع مقصود الشريعة بحال فتكون معتبرة؛ وإن تعارضت أحياناً مع بعض نصوصها.

وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: «وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع؛ فلا وجه للخلاف في اتباعها؛ بل يجب القطع بكونها حجة؛ وحيث ذكرنا خلافاً، فذلك عند تعارض مصليحتين ومقصودين، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى، ولذلك قطعنا بكون (الإكراه) مباحاً لـ: كلمة الردة، وشرب الخمر^(٢)، وأكل مال الغير، وترك الصوم والصلاة؛ لأن الحذر من سفك الدم أشد من هذه الأمور، ولا يباح به الزنا والقتل؛ لأنه مثل محذور الإكراه^(٣)».

ونخلص من ذلك إلى أن الذي يمكن أن يظن فيه التعارض بين

(١) انظر هذا المثال، وغيره في: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٦٩).

(٢) سيأتي استدلاله على ضرورة عدم موافقة المكروه المكروه على شرب الخمر؛ لأن من شرب الخمر زنا وقتل (ص ٤٤٥)، وما بعدها) عند مسألة «ما يسقط من الحدود بالإكراه»، من الباب الثالث.

(٣) «المستصفى»: (١/٤٣٠).

المصلحة المشروعة وبين «النص» أو «الإجماع»... إنما هو في الحقيقة
تعارض بين مصلحتين ومقصودين معتبرين شرعاً، وحينئذ يقصد إلى الأرجح
منهما^(١).

هذا على أن هذه المعارضة إنما تكون في جزئيات يعد اعتبار
المصلحة فيها استثناء من قاعدة «النص» أو «القياس»، أو هي «تخصيص
عموم»^(٢).



(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٨٥، ١٨٦).

(٢) انظر: المصدر السابق: (ص ١٨٧ - ١٨٩).

الفصل الخامس
«العرف» وعلاقته بـ «المصلحة المرسلّة»

وتحت مبحثان:

المبحث الأول: تعريف العرف، وأنواعه،
وأحكامه.

المبحث الثاني: علاقة العرف بـ «المصلحة»، وقاعدة
«تغير الأحكام بتغير المكان والزمان».

المبحث الأول تعريف العرف، وأنواعه، وحكمه

وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العرف.

المطلب الثاني: أنواع العرف.

المطلب الثالث: حكم العمل بالعرف.

المطلب الأول تعريف العرف

العرف: هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول...

وكذا العادة: وهي ما استمر الناس عليه على حكم العقول، وعادوا إليه مرة بعد أخرى^(١).

وقيل: «العادة» ما اعتاده كل إنسان في خاصة نفسه، وعلى ما اعتادته الجماعة، وهو ما يسمى بـ «العرف».

ف «العرف» عادة الجماعة، وهو أخص من العادة^(٢).

قال الشيخ عبد الوهاب خلاف: «العرف ما تعارفه الناس، وساروا عليه: من قول، أو فعل، أو ترك. ويسمى العادة».

(١) «التعريفات»: (ص ١٩٣). وانظر أيضاً: «الأشياء والنظائر»: (ص ٩٣) للإمام ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) - طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان. وعلم أصول الفقه: (ص ٨٩)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٤٩).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٤٩).

وفي لسان الشرعيين لا فرق بين «العرف» و«العادة».

فـ «العرف» العملي: مثل تعارف الناس البيع بالتعاطي من غير صيغة لفظية^(١).

و«العرف» القولي: مثل تعارفهم إطلاق الولد على الذكر دون الأنثى، وتعارفهم على أن لا يطلقوا لفظ اللحم على السمك.

و«العرف» يتكون من تعارف الناس على اختلاف طبقاتهم: عامتهم، وخاصتهم؛ بخلاف الإجماع؛ فإنه يتكون من اتفاق المجتهدين خاصة، ولا دخل للعامة في تكوينه^(٢).

* * *

المطلب الثاني أنواع العرف

ينقسم العرف إلى عدة أقسام وأنواع باعتبارات مختلفة؛ فهو إما صحيح وإما فاسد، وإما قولي وإما فعلي، وإما عام وإما خاص... وبيان ذلك فيما يلي:

النوع الأول: «العرف الصحيح»: وهو الذي لا يخالف دليلاً شرعياً؛ فلا يُحل حراماً، ولا يحرم حلالاً، ولا يبطل واجباً. وينقسم قسمين:

القسم الأول: «العرف العام»: وهو الذي اتفق الناس على العمل به في جميع البقاع، في أي زمن من الأزمان، ك: تعارف الناس على «الاستصناع»^(٣)، وأن الطلاق يستعمل لفظه في حل رباط الزوجية.

(١) من غير صيغة لفظية: أي من غير إيجاب وقبول لفظيين.

فـ «الإيجاب» قول المشتري: اشتريت هذا منك بكذا، و«القبول» قول البائع: بعنك هذا بكذا.

(٢) «علم أصول الفقه»: (ص ٨٩).

(٣) الاستصناع استفعال من الصنع، وهو أحد أنواع البيوع، وهو: عقد على مبيع في=

وهذا «العرف العام» يختلف عن «الإجماع» كما سبق قريباً.

القسم الثاني: «العرف الخاص»: وهو الذي اتفق الناس على العمل به في بلد من البلدان، أو إقليم من الأقاليم، أو طائفة من الطوائف ك: تعارف أهل مصر مثلاً؛ على أن ما يقدمه الخاطب لخطيبته من حُلِيٍّ وثيابٍ هدية لا مهر^(١).

وهذا «العرف الصحيح» بقسميه - كما يقول الأستاذ علي حسب الله - تجب مراعاته في الإفتاء والقضاء؛ لأن المقصود من التشريع: إصلاح حال الناس، وإقامة العدل في يسر وسهولة. فإذا جرى الإفتاء أو القضاء على غير ما ألقوه؛ فأتت المصلحة، ووقعوا في ضيق وحرَج. وقد بنت الشريعة كثيراً من الأحكام على العرف^(٢) ومن ذلك: وجوب الدية على العاقلة^(٣)، وبناء

= الذمة. وقيل: هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل.

وصورته: أن يقول إنسان لصانع من خفاف أو صقار أو غيرهما: اعمل لي خفاً، أو آتية من أديم أو نحاس من عندك، بثمان كذا، ويبين نوع ما يعمل، وقدره، وصفته. فيقول الصانع: نعم.

والقياس أن لا يجوز ذلك؛ لأن المُسْتَضَعَّ فيه مبيعٌ، وهو معلوم، ويبيع المعلوم لا يجوز؛ لانهية ﷺ عن بيع ما ليس عند الإنسان... ولكن ترك القياس هنا لتعامل الناس في ذلك، فإنهم تعاملوه من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير نكير منكراً، وتعامل الناس من غير نكير؛ أصل من الأصول كبير... «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٢/٥) - للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني الشافعي الحنفي (ت ٥٨٧هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دُر الكُتُب العلمية - لبنان. وانظر أيضاً: «أصول السرخسي»: (١٩٢/٢)، و«المبسوط»: (١٣٨/١٢)، (٨٥/١٥).

(١) «أصول الفقه» للدكتور البرديسي: (ص ٣٣١) بتصرف. وانظر أيضاً: «الموافقات»: (٢٠٨/٢)، و«الأشباه والنظائر في الفروع» للإمام السيوطي: (ص ٦٥)، و«الأشباه والنظائر» للإمام ابن نجيم: (ص ١٠٣)، وقد ذكر الإمامان السيوطي وابن نجيم كثيراً من صور العرف الخاص والاختلاف في الاعتداد به.

(٢) أي العرف الصحيح الذي كان سائداً عند العرب قبل الإسلام.

(٣) العاقلة: هُم الْعَصِيَّة، وهم القرابة من قَبْلِ الْأَب الذين يُعْطَوْنَ دية قَتْلِ الْحَطَلِ، وهي صفة جماعة عاقلة... ومعرفة العاقلة أن يُنْظَر إلى إخوة الجاني من قَبْلِ الْأَب =

الإرث والولاية في الزواج على ما عرف من العصبية... وكذلك بنى الأئمة كثيراً من الأحكام على العرف^(١).

النوع الثاني: «العرف الفاسد»: وهو الذي يخالف دليلاً شرعياً فيُجِل حراماً، أو يحرم حلالاً، أو يُبطل واجباً، ك: تعارف الناس كثيراً من المنكرات في الموالد والمآتم، وتعارفهم أكل الربا، وعقود المقامرة، وكشف العورات، أو ما أشبه ذلك؛ مما يجب إلغاؤه وعدم الاعتداد به، وإلا زالت الشريعة، ودرست معالمها بمرور الزمان^(٢).

يقول الشاطبي عن العوائد الشرعية وهي التي أقرها الشارع أو نفاها: «... وما أشبه ذلك من العوائد الجارية في الناس: إما حسنة عند الناس، أو قبيحة؛ فإنها من جملة الأمور الداخلة تحت أحكام الشرع، فلا تبديل لها. وإن اختلفت آراء المكلفين فيها؛ فلا يصح أن ينقلب الحسن فيها قبيحاً، ولا القبيح حسناً حتى يقال مثلاً: إن قبول شهادة العبد لا تأباه محاسن العادات الآن فلنجزه، أو أن كشف العورة الآن ليس يعيب فلنجزه. أو غير ذلك؛ إذ لو صحّ مثل هذا؛ لكان نسخاً للأحكام المستقرة المستمرة. والنسخ بعد موت النبي ﷺ؛ باطل، فرفع العوائد الشرعية؛ باطل»^(٣).

وبعد، فمما يتعلق بالكلام عن العرف الفاسد، المسألة التالية:

تعارض العرف مع الشرع أو اللغة:

فأما الأول: وهو تعارض العرف مع الشرع، فنوعان:

= يُحْتَمَلُونَ مَا تَحْتَمِلُ الْعَائِلَةُ، فَإِنْ احْتَمَلُوهَا أَكْثَرُهَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رَفَعَتْ إِلَى بَنِي جَدِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رُفِعَتْ إِلَى بَنِي جَدِّ أَبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رُفِعَتْ إِلَى بَنِي جَدِّ أَبِي جَدِّهِ، ثُمَّ هَكَذَا لَا تَرْفَعُ عَنْ بَنِي أَبِي حَتَّى يَعْجِزُوا. «اللسان»: (٤٦٠/١١، ٤٦١).

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥٠).

(٢) انظر: «علم أصول الفقه»: (ص ٨٩)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥٠).

(٣) «الموافقات»: (١٩٧/٢).

النوع الأول: ما لا يتعلق بالشرع حكم، وحينئذ يقدم عرف الاستعمال على عرف الشرع، كما لو حلف إنسان لا يأكل لحماً؛ لم يحث بأكل السمك، وإن سماه الله لحماً في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤]...

وذلك لأن ذكر هذه الأسماء في الكتاب الكريم؛ لم يرد به إلزام الناس باستعمال هذه الألفاظ في تلك المعاني^(١).

النوع الثاني: ما تعلق بالشرع حكم، وحينئذ يقدم عرف الشرع على عرف الاستعمال، كما لو حلف إنسان لا يصلي؛ لم يحث بصلاة الجنازة؛ لأنها ليست بذات ركوع ولا سجود^(٢).

وأما الثاني: وهو تعارض العرف مع اللغة.

فقد اختلف العلماء فيما يعتبر منهما: العرف أم اللغة؟ على النحو التالي:

ذكر الإمام السيوطي الشافعي أن العرف مُحَكِّمٌ في التصرفات سيما في (الآيمان) حتى نقل عن الإمام الغزالي وغيره ما فحواه: إن عمت اللغة قدمت على العرف.

وقيل: إن كان العرف ليس له في اللغة وجه ألبتة؛ فالمعتبر اللغة، وإن كان له فيه استعمال؛ ففيه خلاف، وإن هجرت اللغة حتى صارت نُسِيًّا مَنِيئًا قُدِّمَ العرف.

ومن الفروع المخرجة على ذلك: حلف لا يسكن بيتاً، فإن كان بدوياً؛ حث بـ (المبنى) وغيره؛ لأنه قد تظاهر فيه العرف واللغة؛ لأن الكل

(١) انظر: «الأشياء والنظائر في الفروع» للإمام السيوطي: (ص ٦٥)، و«الأشياء والنظائر» للإمام لابن نجيم: (ص ٩٦)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥٠). وقد ذكروا أمثلة أخرى على ذلك.

(٢) انظر: «الأشياء والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٦٦)، و«الأشياء» لابن نجيم: (ص ٩٧). وقد ذكروا أمثلة أخرى.

يسمونه بيتاً. وإن كان من أهل القرى؛ فوجهان - بناءً على الأصل المذكور -: إن اعتبرنا العرف؛ لم يحث، والأصح الحث...^(١).

المطلب الثالث حكم العمل بالعرف

إذا كان العرف فاسداً؛ يحرم العمل به مطلقاً، وذلك لما فيه من مخالفة الشريعة من: تحليل الحرام، وتحريم الحلال... إلى آخر ما ذكر في العرف الفاسد.

وأما إذا كان العرف صحيحاً؛ فإنه يجب مراعاته في التشريع، وفي القضاء؛ بل على المجتهد مراعاته في اجتهاده؛ لأن ما تعارفه الناس مما لا يخالف الشرع، وما ساروا عليه من ذلك؛ صار من حاجاتهم ومتفقاً مع مصالحهم^(٢).

ولا أدل على اعتبار العرف في الأحكام؛ مما قام به الإمام الشافعي لما قدم مصر، من تغيير أكثر الأحكام التي كان قد ذهب إليها، وهو في بغداد، وذلك لتغير العرف، ولهذا صار له مذهبان: قديم، وجديد^(٣).

المبحث الثاني علاقة العرف بـ «المصلحة» وقاعدة «تغير الأحكام بتغير المكان والزمان»

يلمح الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى هذه العلاقة بقوله: «والأحكام

(١) «الأشياء» للسيوطي: (ص ٦٦). وانظر أيضاً: «الأشياء» لابن نجيم: (ص ٩٧).
(٢) انظر: «علم أصول الفقه»: (ص ٨٩)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥٠).
(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب»: (١/٦٦).

المبنية على العرف تتغير بتغيره زماناً ومكاناً؛ لأن الفرع يتغير بتغير أصله، ولهذا يقول الفقهاء في مثل هذا الاختلاف: إنه اختلاف عصر وزمان، لا اختلاف حجة وبرهان.

والعرف عند التحقيق ليس دليلاً شرعياً مستقلاً، وهو في الغالب من مراعاة المصلحة المرسله، وهو كما يراعى في تشريع الأحكام، يراعى في تفسير النصوص، فيخصص به العام، ويقيد به المطلق، وقد يترك «القياس» بـ «العرف»، ولهذا صحَّ عقد «الاستصناع» لجريان العرف به، وإن كان قياساً لا يصح؛ لأنه عقد على معدوم^(١).

وكذلك يلح الشيخ علي حسب الله إلى هذه العلاقة قائلاً: «الأحكام المبنية على العرف؛ تتغير بتغيره زماناً ومكاناً، ولا تخرج عن دائرة المباحات؛ لأنها لا تُجَلِّ حراماً، ولا تحرِّم حلالاً»^(٢).

قلت: وقد بَوَّبَ على ذلك ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» قائلاً: «فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد».

وقال أيضاً في كتابه «إغاثة اللهفان»: «الأحكام نوعان:

نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة، ولا الأمكنة، ولا اجتهد الأئمة كـ: وجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك.

فهذا لا يتطرق إليه تغير، ولا اجتهد يخالف ما وضع عليه.

والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً

(١) «علم أصول الفقه»: (ص ٦١). وانظر أيضاً: «الموافقات»: (١٩٨/٢)، و«إعلام الموقعين»: (٣/٣)، و«إغاثة اللهفان»: (٣٤٦/١)، و«أصول الفقه» للبخاري: (ص ١٨٤)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥١). وقد سبق بعض الكلام عن مسألة «الاستصناع» (ص ١٧٥).

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٣٥١).

وحالاً، كمقادير التعزيرات، وأجناسها، وصفاتها. فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة^(١).

وقال الإمام الشاطبي في العادات المتبدلة المتغيرة: «والمتبذلة؛ منها: ما يكون متبدلاً في العادة من حسن إلى قبح، وبالعكس مثل: كشف الرأس؛ فإنه يختلف بحسب البقاع في الواقع؛ فهو لذوي المروءات قبيح في (البلاد الشرقية)، وغير قبيح في (البلاد المغربية).

فالحكم الشرعي يختلف باختلاف ذلك: فيكون عند أهل المشرق قادحاً في العدالة، وعند أهل المغرب غير قادح^(٢).

يتضح مما سبق علاقة «العرف الصحيح» بـ «المصلحة المرسلّة»، وهو أن العرف عند التحقيق؛ ليس مصدرأً مستقلاً من مصادر التشريع، وإنما هو غالباً من رعاية المصالح المرسلّة.

كما تتضح أيضاً علاقة «العرف» الصحيح بقاعدة «تغير الأحكام بتغير المكان والزمان»، وأنها علاقة عكسية؛ حيث إن الأحكام المبنية على هذا «العرف» تتغير بتغير العرف زماناً ومكاناً.



(١) «إغاثة اللهفان»: (٣٤٦/١).

(٢) «الموافقات»: (١٩٨/٢).

الباب الثاني مفهوم الوقف، وحجيته، ومداه

وتحتة تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد: معنى الوقف، ومقصود البحث منه.

الفصل الأول: مفهوم الوقف قديماً.

الفصل الثاني: مفهوم الوقف حديثاً.

الفصل الثالث: حجية الوقف.

الفصل الرابع: مدى الوقف المشروع.



التمهيد معنى الوقف، ومقصود البحث منه

وتحت مبحثان:

المبحث الأول: معنى الوقف لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: مقصود البحث من مفهوم الوقف.

المبحث الأول معنى الوقف لغة واصطلاحاً

أولاً: الوقف لغة: هو الحَبْسُ^(١).

ثانياً: الوقف اصطلاحاً: له عدة معان حسب العلم الذي يتناوله، سواء أكان فقهاً، أو قراءات، أو أصولاً، على النحو التالي:

ففي اصطلاح الفقهاء: هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة^(٢).

(١) «اللسان»: (٣٥٩/٩)، و«التعريفات»: (ص٣٢٨).

(٢) «التعريفات» (ص٣٢٨)، وانظر أيضاً: «مغني المحتاج»: (٣٧٦/٢).

وفي اصطلاح القراء: هو «قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في روؤس الآي وأوسطها، ولا يتأني في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً»^(١).

وهو ينقسم إلى: اختياري، واضطراري، وتام، وكاف، وحسن، وقبيح^(٢).

وفي اصطلاح الأصوليين: ورد بمعنى «التوقف» عن القول بأحد قولين أو رأيين، أو العمل بأحدهما^(٣).

وما عند بعض الأصوليين كالإمام الزركشي من معنى تعطيل النص، وإبطاله؛ إنما هو تعطيل العمل بأحد معنيي اللفظ المشترك^(٤)، أو تأويل الظاهر تأويلاً يبطله ويعطله^(٥).

كما وجدت عند الإمام الأمدي كلاماً عن «التعطيل» وليس الوقف، وقصد بذلك إما: تعطيل العمل باللفظ، أو تعطيل دلالة اللفظ، أو تعطيل اللفظ عن الأعمال، أو نحو هذا، وذلك عند تناوله الصنف السابع من دلالات (القرآن والسنة)، وهو «المجمل»^(٦).

هذا ما ظهر لي عند الأصوليين حول معنى «الوقف»، ولم أعثر على عبارة «وقف العمل بالنصوص» لا باللفظ، ولا بالمعنى المتبادر إلى الذهن عند إطلاقها.

فما مقصود البحث إذن بهذه العبارة؟

يتولى المبحث التالي الإجابة عن هذا السؤال؛ فأقول:

(١) «الإتقان في علوم القرآن»: (٨٨/١). وانظر أيضاً: «الترميزات»: (ص ٣٢٨).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر»: (٣١٧/١) وما بعدها.

(٣) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (٩٧/٣)، و«المستقصى»: (١٢٦/١)، ٧٠/٢، ٧١، ١١٩، ١٢٠، (٤٤٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط»: (١٣٣/٢).

(٥) انظر: المصدر السابق: (٤٤٧/٣).

(٦) انظر: «الإحكام» للأمدي: (١٨/٣، ٢١، ٢٣).

المبحث الثاني مقصود البحث من مفهوم «الوقف»

الذى يقصده البحث من «الوقف» يختلف عما في المبحث السابق من معان لغوية، أو اصطلاحية؛ وذلك أن «الوقف» هنا نعني به «الوقف المؤقت»، أو «التعطيل المؤقت» للعمل ببعض نصوص القرآن والسنة. وهو مؤقت لعدم تحقق شروط العمل بالنص، وبوجود الموانع عن العمل.

وأما عن شروط العمل بالنص^(١) فتتلخص في التالي:

أولاً: شروط في النص:

بأن يكون صحيحاً، ثابتاً، وقت العمل به [أي غير منسوخ]، سارياً على المكان الذي يطبق فيه [أي أن تكون الدار التي تطبق فيه دار إسلام لا دار حرب. ولا تطبق الأحكام في دار الحرب إلا على مقيمين في دار الإسلام]، غير مُعَارَض بنص آخر أقوى منه، أو بنص مثله في القوة مع عدم إمكانية الجمع بينهما...

ثانياً: شروط في المعمول فيه النص:

تكاد تنحصر هذه الشروط في شرط واحد جامع، هو أن يكون محلاً للعمل فيه.

فمقطوع القدم مثلاً؛ ليس محلاً لعمل النص الشرعي الأمر بغسل القدم في الوضوء.

(١) انظر في ذلك مثلاً: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٩٩)، و«الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقلوناً بالقانون»: (ص ٦٣) - رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث/منصور محمد منصور الحفناوي - سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - بكلية الحقوق - جامعة الزقازيق. بإشراف الأستاذ الدكتور/محمد سلام مذكور. وهي برقم: ٨١١ بكلية دار العلوم العامرة. و«الإسلام» الأصل الثالث: (١٦٤/٣ - ١٦٦) للأستاذ سعيد حوى - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م - طبعة المؤلف.

وكذلك المجنون السارق، والصبي، والمكره على السرقة، والجاهل بما يوجب على مرتكبها من الحد؛ ليسوا جميعاً محلاً لعمل النص الشرعي القاضي بإقامة حد القطع على السارق؛ لفقدهم شروط إقامة الحد.

وأما عن موانع العمل بالنص؛ فهي عدم تحقق الشروط السالفة. وبعد، فتلك شروط العمل بالنص، وهذه موانع عمله. فإذا تحققت شروط العمل بالنص، وانتفت الموانع؛ أُعْمِلَ النص، ولم يُهْمَل؛ لأنه نص خالد دائم باق حتى يرث الله الأرض ومن عليها. فهذا مقصود البحث من مفهوم «الوقف».

وهذا المقصود يختلف تماماً عما زلَّ فيه بعض المثقفين المعاصرين ممن ظنوا أنفسهم من أهل الاجتهاد، من القول بـ «وقف العمل ببعض نصوص القرآن والسنة»، وهم يعنون بذلك تعطيل العمل بها، ومن ثم إلغائها نهائياً؛ لأنها - في نظرهم - لم تعد تصلح لما عليه الناس الآن في القرن العشرين...

من ذلك قولهم بمساواة الرجل بالمرأة في الميراث^(١) إلغاء لقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

وقولهم بضرورة إيجاد عقوبة للسرقة غير القطع^(٢) إلغاء لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، ولقوله عليه السلام: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَضَاعِدًا»^(٣).

أو نحو ذلك مما يقولون به ويطالبون مما سنعرض لبعضه. وسوف تتولى بقية المباحث - إن شاء الله - الحديث عن نوعي «الوقف» وعن ضوابط المشروع منه، وهو «الوقف المؤقت».

(١) راجع (ص ٢٤٠ - ٢٤١ وما بعدها) الآتية.

(٢) راجع (ص ٢٢٥) الآتية.

(٣) الحديث سبق تخريجه (ص ١٣٧) في مبحث السنة، من الباب الأول.

الفصل الأول مفهوم الوقف قديماً

وتحت سبعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم «الوقف» عند الصحابة.

المبحث الثاني: مفهوم «الوقف» عند الفقهاء.

المبحث الثالث: علاقة «الوقف» بـ «المصلحة المرسلة».

المبحث الرابع: علاقة «الوقف» بـ «ذهب المحل».

المبحث الخامس: علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط».

المبحث السادس: علاقة «الوقف» بـ «التأويل».

المبحث السابع: علاقة «الوقف» بـ «العرف»، و«قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان».

المبحث الأول مفهوم الوقف عند الصحابة

يحسن أن أقرر في البداية أن كثيراً ما يسبق العلمُ التقعيدَ له؛ فقد كانت العرب مثلاً ترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وغير ذلك مما اعتادته ألسنتهم، وكان سليقة عندهم، ولم يكونوا يعرفون عامل الرفع، ولا عامل النصب، ولا غير ذلك مما دخل بعدُ في مباحث علم النحو.

ثم قُعدَ لهذا العلم «النحو» بعد ذلك بقواعد كلية مضبوطة محررة، فقليل إن أول من تكلم فيه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وتلميذه أبو الأسود الدؤلي^(١) (ت ٦٩هـ)، ثم قُعد له بعد ذلك، وأُلف في قواعده المصنفات كـ «الكتاب» لسيبويه^(٢)، وغير ذلك.

وكذلك علم «أصول الفقه»، فقد كان النبي ﷺ وأصحابه يجتهدون ويقيسون، ويفتون في مسائل تدل دلالة واضحة على أنهم اعتمدوا على ما سمي بعد ذلك - بعد تقعيد علم الأصول^(٣) بـ «الاجتهاد»، أو «القياس»، أو «التخصيص»، أو «المصلحة المرسلة»، أو «ذهاب محل الحكم» أو غير ذلك.

(١) هو الإمام التابعي الجليل أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ويقال: الديلي. ولد أيام النبوة، وتوفي سنة ٦٩هـ على الصحيح. وقد اختلف في اسمه ونسبه كما ذكر القفطي في «إنباء الرواة على أنباء النحاة»: (١٣/١) - للإمام جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) - الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠هـ - دار الكتب المصرية. كما تعرض القفطي (٤/١) في فصل كامل لأول من وضع النحو، ذكر في أوله قصة لعلي بن أبي طالب مع أبي الأسود. انظر ترجمته أيضاً: «أسد الغابة»: (١٠٣/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨١/٤).

(٢) هو الإمام أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري النحوي الشهير بـ «سيبويه» - توفي سنة ١٨٠هـ، وقيل: سنة ١٨٨هـ، وقيل: عاش ٣٢ سنة، وقيل نحو ٤٠ سنة. انظر ترجمته: «إنباء الرواة»: (٣٤٦/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٥١/٨).

(٣) انظر في الكلام عن نشأة علم الأصول، وتقعيده: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٤).

ولقد اجتهد النبي ﷺ؛ فنهى عن إزعاج صيد مكة، وعن قطع شوكتها، ولذا لما عقب العباس بن عبد المطلب على هذا النهي بقوله: إلا الإذخر يا رسول الله؛ قال رسول الله ﷺ: «إلا الإذخر»^(١) وقد أقره الوحي بالسكوت عن ذلك.

وها هو أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - يأمر بجمع القرآن الكريم وتدوينه^(٢)؛ لأن المصلحة دعت إلى ذلك.

فقد أخذ أبو بكر هنا بـ «المصلحة المرسلّة» قبل أن يصطلح علماء الأصول عليها.

وها هو ذا عمر يوقف إقامة حد السرقة على السارق عام المجاعة^(٣)؛ إذ وجد أن المصلحة المرجوة من العقوبة لا تتحقق مع مجاعة تلجئ الناس إلى أكل الحرام، وتضطرهم إليه.

(١) سبق هذا الحديث (ص ٦٧) عند أدلة القائلين بالاجتهاد من الباب الأول.

(٢) سبق حديث جمع أبي بكر للقرآن (ص ٦٨) عند أدلة القائلين بالاجتهاد من الباب الأول.

(٣) ويقال له أيضاً: عام الرمادة. قال ابن كثير: «ثم دخلت سنة ثمانى عشرة... كان في هذه السنة طاعون عمواس، وعام الرمادة، فتفانى فيهما الناس. قلت: كان في عام الرمادة جَذْبٌ عَمَّ أَرْضَ الْحِجَازِ، وَجَاعُ النَّاسِ جَوْعاً شَدِيداً، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي «سيرة عمر»، وَسَمِعْتُ عَامَ الرَّمَادَةِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ اسْوَدَّتْ مِنْ قَلَّةِ الْمَطَرِ، حَتَّى عَادَ لَوْنُهَا شَبِيهاً بِالرَّمَادِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا كَانَتْ تَسْفَى الرِّيحُ تَرَاباً كَالرَّمَادِ. وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ سَمِيَتْ لِكُلِّ مَنُهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ أَجْدَبَ النَّاسَ [مَنْ الْجَدْبُ: وَهُوَ الْقَحْطُ]. يَقَالُ: أَقْحَطَ النَّاسَ إِذَا لَمْ يُمْطَرُوا. انظر: «النهاية»: (١٧/٤) في هذه السنة بأرض الحجاز، وجفلت [أسرعت. «مختار الصحاح»: (ص ١٠٦)] الأحياء إلى المدينة، ولم يبقَ عند أحد منهم زاد، فلجأوا إلى أمير المؤمنين، فأنفق فيهم من حواصل بيت المال مما فيه من الأطعمة والأموال، حتى أنفذه، وألزم نفسه أن لا يأكل سمناً ولا سميناً حتى يكشف ما بالناس، فكان في زمن الخصب يُسَّ له الخبز بالبن والسمن، ثم كان عام الرمادة يُسَّ له بالزيت والخل، وكان يستمرئ الزيت، وكان لا يشبع مع ذلك، فاسود لون عمر - رضي الله عنه - وتغير جسمه حتى كاد يُخشى عليه من الضعف، واستمر هذا الحال في الناس تسعة أشهر، ثم تحول الحال إلى الخصب والدعة». «البداية والنهاية»: (٦٨/١٠).

إذا تقرر ذلك، وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم أفتوا في قضايا اعتمدوا فيها على أشياء دخلت - فيما بعد - تحت مسائل علم أصول الفقه؛ علم أنهم أخذوا كذلك بما أسميناه في مبحث مستقل بـ«الوقف المؤقت» تحت ما سمي بعد ذلك بـ«المصلحة المرسلة»، أو«ذهاب محل الحكم»، أو«فقد الشرط»، أو نحو ذلك.

فمثال أخذهم بما سمي بعد ذلك بـ«المصلحة المرسلة» ما قام به أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - كما سبق - من جمع القرآن الكريم وتدوينه، وما فعل الصديق ذلك إلا من قبيل المصلحة^(١).

ومثال أخذهم بما اصطلح عليه الأصوليون بعد ذلك بـ«ذهاب الحكم لذهاب محله» ما قام به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من منع مَنْ كانت قلوبهم مؤلَّفة من السهم الذي قدر لهم؛ حيث لم يعد يوجد في عهده هذا الصنف^(٢).

ومثال أخذهم بما اصطلح عليه الأصوليون بعدُ بـ«سقوط الفعل لفقد شرطه» ما قام به عمر من إسقاط الحد عن المرأة الجاهلة التي زنت، وكانت تصرح به ولا تكتمه، وذلك لأن من شروط إقامة الحد العلم بتحريم ما يوجب على مرتكبه الحد^(٣).

وغير ذلك من الأمثلة التي تدل على «الوقف المؤقت» للعمل بالنص، والذي اصطلح عليه بعدُ باصطلاحات أصولية سبق بعضها.

يقول الشيخ علي حسب الله: «وقد جرى السلف من أصحاب رسول الله ﷺ على مراعاة مصالح الخلق والاكتفاء بالشواهد العامة من غير

(١) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ١٨).

(٢) ستأتي مسألة المؤلَّفة قلوبهم (ص ٣٥٣) عند الضابط الأول من ضوابط الوقف، من الباب الثالث.

(٣) سيأتي (ص ٤٢٩) شروط إقامة الحدود من الباب الثالث، وستأتي هذه الفصّة بتخريجها أيضاً عند ذكر هذا الشرط وهو العلم؛ والعمل عند فقده (ص ٤٦٢).

قياس على حوادث خاصة فيما لا يحصى من المسائل»^(١).

المبحث الثاني مفهوم الوقف عند الفقهاء

بيِّنَّا - في المبحث السابق - أن الصحابة - رضوان الله عليهم - أخذوا بما أسمىناه «الوقف المؤقت» تحت ما سمي بعد ذلك بـ «المصلحة المرسلة»، أو «ذهاب الحكم لذهاب محله»، أو «سقوط الفعل لفقد شرطه» أو غير ذلك مما اصطلح عليه الأصوليون بعد.

وفي هذا المبحث يتضح أيضاً أن الفقهاء أخذوا بما أسمىناه بـ «الوقف المؤقت» تحت مسمى «المصلحة المرسلة» أو نحوها مما سبق، ولم يتطرقوا للفظ «الوقف»؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: الوقف عند الحنفية:

يجد القارئ في كتب الحنفية أن «رعاية المصلحة» عند الإمام أبي حنيفة؛ هي أحد أنواع «الاستحسان» الذي كان يكثر منه، ويفسره بما يجعل «رعاية المصلحة» أحد أنواعه.

هذا على أن الاستحسان عند الحنفية - كما سبق^(٢) - هو أحد أنواع «القياس».

وقد أفتى أبو حنيفة بجواز إعطاء الصدقة لبنى هاشم، مع ما ورد في الحديث: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ^(٣) - رضي الله عنهما - تَمَرَةً مِنْ تَمَرِ

(١) انظر: «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٧٧)، و«المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٣١، ٣٢).

(٢) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٣٠).

(٣) هو الإمام السيد أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني =

الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَكْفُ كَيْفُ» لِيُطَرِّحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟»^(١).

وقد علل أبو حنيفة فتواه: بأنهم قد حرموا بعد وفاة النبي ﷺ نصيبهم من الخمس، المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ...﴾ [الأنفال: ٤١]، فرأى مصلحتهم في أن يحل لهم أخذ الزكاة والصدقة.

ولا شك أن هذه الفتوى قامت على رعاية المصلحة وحدها^(٢).

يقول الطحاوي الحنفي^(٣) (ت ٣٢١هـ): «فلما حرم على بني هاشم أخذ الصدقات المفروضات، حرم عليهم أخذ الصدقات غير المفروضات... وقد اختلف على أبي حنيفة - رحمه الله - في ذلك، فروى عنه أنه قال: لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم. وذهب في ذلك - عندنا - إلى أن الصدقات إنما كانت حُرمت عليهم من أجل ما جعل لهم في الخمس، من سهم ذي القربى؛ فلما انقطع ذلك عنهم، ورجع إلى غيرهم بموت رسول الله ﷺ؛ حلَّ لهم بذلك ما قد كان محرماً عليهم من أجل ما قد كان أحلَّ لهم»^(٤).

ويقول الدكتور مصطفى زيد: «والذي لا شك فيه أن بين الفتاوى التي

= ربحانة رسول الله ﷺ وسيطه، وسيد شباب أهل الجنة، أمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ - مولده في شعبان سنة ٣هـ، واختلف في وفاته ما بين ٤٩هـ: ٥١هـ - انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (١٠/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٤٥/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٩٥/٢).

(١) سبق الحديث (ص ١٠٢) السابقة.

(٢) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٤٥)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٧٨).

(٣) هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي - ولد سنة ٢٣٩هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧/١٥)، و«الجواهر المضية»: (٢٧١/١).

(٤) «شرح معاني الآثار»: (١١/٢).

رويت عن الإمام، وصاحبيه [يقصد أبا يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني]، وبعض المجتهدين من رجال مذهبه؛ فتاوى قامت على رعاية المصلحة وحدها...»^(١).

وقد سرد الدكتور مصطفى زيد بعض هذه الفتاوى عند الحنفية، وكان منها الفتوى بحل الصدقة على بني هاشم في الموضع السابق، وكذلك فتوى (تضمين الصانع)^(٢)، رعاية لمصلحة الناس؛ لقول علي - رضي الله عنه -: «لا يُضْلِحُ النَّاسَ إِلَّا ذَلِكَ»^(٣).

(١) «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٤٥ وما بعدها).

(٢) «المصدر السابق»: (ص ٣١).

(٣) هذا الأثر رواه جماعة منهم:

الشافعي في «الأم»: (١٦١/٧) - قال: يروى من وجه لا يُثَبِّتُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ضَمِنَ الْغَسَالَ وَالصَّبَاغَ، وَقَالَ: «لَا يُضْلِحُ النَّاسَ إِلَّا ذَلِكَ».

وابن أبي شيبة: (١٢٢/٥) - (١٥) كتاب البيوع والأقضية - (١٢٥) في القصار والصباغ وغيره - قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه، عن علي؛ أَنَّهُ كَانَ يَضْمَنُ الْقَصَّارَ وَالصَّوَّاعَ، وَقَالَ... فَذَكَرَهُ - لِلإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ت ٢٣٥هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - دار الفكر - لبنان - بعناية الأستاذ / سعيد محمد اللحام.

والبيهقي: (١٢٢/٦) - من طريق سليمان بن بلال، عن جعفر به.

قال ابن حزم في «المحلى»: (٢٠٢/٨) - «وَصَحَّحَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ... فَذَكَرَهُ». قلت: الحديث رجاله ثقات من طريق ابن أبي شيبة - كما ذكر ابن حزم - والبيهقي؛ ولكنه مرسل ضعيف؛ للانقطاع بين علي - رضي الله عنه - ومحمد والد جعفر؛ وهو مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

قال البيهقي في الموضع السابق: «حَدَّثَ جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، مَرْسُلاً».

قلت: الأثر مع كونه من الآثار الضعيفة الأسانيد إلا أنه صحيح المعنى.

وقد روي تضمين الصانع عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وعن جماعة من الفقهاء منهم: شريح القاضي، والحسن، والحكم بن عتيبة - وهو قول أبي حنيفة -، ومالك، والشافعي نفسه - في أحد قوليه - حيث جاء في «الأم»: (١٦١/٧): «وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَضْمِينِ الْقَصَّارِ شَرِيحٌ؛ فَضَمَّنَ قَصَّاراً احْتَرَقَ بَيْتُهُ، فَقَالَ: تُضْمَنُ بَيْتِي وَقَدْ احْتَرَقَ بَيْتِي؟ فَقَالَ شَرِيحٌ: أَرَأَيْتَ لَوْ احْتَرَقَ بَيْتُهُ كُنْتَ تَتْرَكَ لَهُ أَجْرَتَكَ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: أَخْبَرْنَا عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ بِهَذَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: وَلَا =

إلى غير ذلك من الأحكام التي روعيت فيها المصلحة وحدها دون نص؛ بل عورض النص في بعضها، كما عارض الإمام [أبو حنيفة] النصوص التي تنهى عن إضاعة المال^(١) عندما أفتى بحرق المتاع ولحوم الغنم؛ حتى لا تقع في أيدي الأعداء؛ «لأن المقصود كبت أعداء الله، وكسر شوكتهم، وبذلك [أي بالتحريق] يحصل ذلك [أي كبت الأعداء وكسرهم] فيفعلون ما يمكنهم من التحريق، وقطع الأشجار، وإفساد الزرع، هذا إذا لم يغلب على الظن أنهم مأخوذون بغير ذلك، فإن كان الظاهر أنهم مغلوبون وأن الفتح بادٍ؛ كره ذلك؛ لأنه إفساد في غير محل الحاجة وما أبيع إلا لها»^(٢).

= يجوز إذا صَمِنَ الصَّنَاعُ إلا هذا، وأن يُضْمَنَ كل مَنْ أخذ على شيء أجرًا. وروى ابن أبي شيبة - في الموضع السابق - ذلك عن جماعة منهم: مسروق، وإبراهيم النخعي، والحكم. وحكى الشافعي - في الموضع السابق - نحو ذلك عن ابن أبي ليلى، وأبي يوسف. وقد تعرض الإمام ابن حزم لآراء العلماء في هذه المسألة بالتفصيل في المحلى (٢٠١/٨ - ٢٠٣).

ولا يكاد يختلف العلماء في القول بالتضمن لا سيما إذا هلك متاع المستصمين بسبب إهمال الصنّاع وتقصيرهم، أو إذا ثبت تعديهم وجنایتهم. ولعل الحق في ذلك أن هؤلاء الصنّاع يضمنون ما أُلّف بما يمكن التحرز منه. أما ما أُلّف بما لا يمكن التحرز منه ك: الفرق الغالب، أو الحريق الغالب، أو العدو المكابر؛ فلا ضمان عليهم. وهو قول جماعة منهم: شريح القاضي، ومحمد بن سيرين، والحسن البصري، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وابن حزم، وغيرهم. وانظر هذه المسألة بالتفصيل: «المبسوط»: (١٥/ ٨٠ - ٨٣)، و«المدونة»: (٣٨٧/٣ - ٣٩٢)، و«الأم»: (١٦١/٧)، و«المغني»: (٥٢٤/٥ - ٥٢٩)، و«المحلى»: (٢٠١/٨ - ٢٠٣).

(١) من هذه النصوص حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ». وقد أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٥٢/٢، رقم: ١٤٧٧) - (٢٤) كتاب الزكاة - (٥٣) باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَتَلَوْتُكَ الْكَاسُ﴾ [البقرة: ٢٧٣]...

ومسلم: (١٣٤١/٣، رقم: ٥٩٣) - (٣٠) كتاب الأفضية - (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة...

(٢) «فتح القدير»: (١٩٧/٥ - ١٩٨).

وقد صرح متأخرو الحنفية بأن «المشقة والخرج إنما يعتبران في موضع لا نص فيه، وأما مع النص بخلافه فلا»^(١).

ثانياً: الوقف عند المالكية:

إن الناظر في كتب المالكية يجد أن رعاية المصلحة عند الإمام مالك - إمام دار الهجرة - أصل مستقل.

قال الإمام الشاطبي المالكي: «فإن القول بـ «المصالح المرسل» ليس متفقاً عليه؛ بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال: فذهب القاضي وطائفة من الأصوليين إلى رده، وأن المعنى لا يعتبر ما لم يستند إلى أصل. وذهب مالك إلى اعتبار ذلك، وبنى الأحكام عليه على الإطلاق...»^(٢).

وذكر الشاطبي بعد ذلك عدة أمثلة للدلالة على رعاية المصالح عند المالكية.

ومنها: «المثال الثامن: أنه يجوز قتل الجماعة بالواحد»^(٣) والمستند فيه (المصلحة المرسل)؛ إذ لا نص على عين المسألة، ولكنه منقول عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو مذهب مالك...»^(٤).

وقال الإمام الشاطبي بعد سرد شروط العمل بالمصالح: «فإذا ثبت أن

(١) «الأشباه والنظائر» لابن نجيم: (ص ٨٣).

(٢) «الاعتصام»: (٣٥١/٢).

(٣) ستأتي المسألة مفصلة (ص ٢٨٣) عند مطلب «أمثلة على الوقف في المعاملات»، من الباب الثالث.

(٤) «الاعتصام»: (١٥١/٢). وانظر أيضاً: «بلغة السالك لأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك»: (٣٥٧/٢) - للإمام أحمد بن محمد الصاوي المالكي ت ١٢٤١هـ، و«أقرب المسالك» للإمام أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الشهير بـ «الدردير» (ت ١٢٠١هـ)، وقد شرحه الدردير نفسه في كتاب سماه «الشرح الصغير» - جميعاً طبعة دار الفكر - لبنان. و«منهج عمر بن الخطاب في التشريع»: (ص ٣١٥) - لـ أ. د/محمد بلتاجي - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م - مكتبة الشباب - القاهرة.

المصالح المرسله ترجع: إما إلى حفظ ضروري من باب الوسائل، أو إلى التخفيف؛ فلا يمكن إحداث البدع من جهتها ولا الزيادة في المندوبات؛ لأن البدع من باب الوسائل؛ لأنها متعبد بها بالفرض، ولأنها زيادة في التكليف وهو مضاد للتخفيف.

فحصل من هذا كله أن لا تعلق للمبتدع بباب المصالح المرسله إلا القسم الملغى باتفاق العلماء وحسبك به متعلقاً. والله الموفق^(١).

ومن الأمثلة التي تدل - كذلك - على اعتبار المصالح المرسله عند المالكية: إجازة شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح، مع أن العدالة شرط فيها، ومن شروط العدالة البلوغ.

قال ابن رشد: «إجازة مالك لذلك هو من باب إجازته قياس المصلحة»^(٢).

ومنها كذلك فتواهم بسجن المتهم بالسرقة وضربه تعذيباً له حتى يقر؛ مراعاة لمصلحة أصحاب الأموال الذين لا يتمكنون من إقامة البينة على السارق، مع أن حديث: «واليمين على من أنكر»^(٣) عام كما هو واضح.

فهل يعني ذلك أن المالكية يقدمون رعاية المصلحة على النص؟

إن ابن العربي المالكي^(٤) (ت ٥٤٣هـ) يصرح بهذا، ولكنه يسميه «استحساناً»^(٥).

(١) «الاعتصام»: (١٦١/٢).

(٢) «بداية المجتهد»: (٥٦٨/٢).

(٣) ستأتي المسألة مع هذا الحديث (ص ٢٩٠) عند «أمثلة على الوقف في المعاملات» من الباب الثالث، مع بيان أن جواز الضرب رأي خاص بسحنون كاتب «المدونة» وبعض المالكية، وأنه نسب للإمام مالك خطأ.

(٤) هو الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي المالكي المعروف بـ «ابن العربي» - ولد سنة ٤٦٨هـ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ. انظر ترجمته: «الديباج المذهب»: (ص ٢٨١)، و«النجوم الزاهرة»: (٣٠٢/٥)، و«شذرات الذهب»: (١٤١/٤).

(٥) انظر: «الموافقات»: (١١٦/٤، ١١٧).

وهذا هو الذي يتفق ونظرة المالكية إلى الاستحسان والمصلحة^(١)،
فتسعة أعمار العلم الاستحسان كما يقول مالك^(٢).

ثالثاً: الوقف عند الشافعية:

إن رعاية المصلحة عند الشافعية معتبرة، وقد أخذ بها الإمام الشافعي،
وإن لم يسمها في كتابه «الرسالة» بذلك.

فعند الشافعية يجوز قطع الشوك من فروع شجر الحرم؛ لِمَا يصيب
الناس من أذاه، وقد قال عليه السلام في حرمة مكة: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا»^(٣)
أي: لَا يُقَطَّعُ شَوْكُهَا^(٤).

وما ذلك من الشافعي إلا من باب «رعاية المصلحة».

وقد جاء هذا الفعل من الشافعي قياساً منه للشوك على الفواستق
الخمسة التي دل الخبر على جواز قتلها^(٥).

وخبر النبي ﷺ هو: «خَمَسَ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا فَوَاسِقُ، تُقْتَلُ
فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَادَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ»^(٦).

والقياس عند الشافعي أصل من أصول مذهبه، والقياس عنده هو
«الاجتهاد»، فهما «اسمان لمعنى واحد»^(٧).

(١) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٥٣).

(٢) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (١٦/٦)، و«الموافقات»: (١١٨/٤).

(٣) سبق هذا الحديث بتخريجه تأملاً بهامش (٣) (ص ٦٧) عند أدلة القائلين بالاجتهاد من
الباب الأول.

(٤) انظر: «المهذب» وشرحه «المجموع»: (٤٤٧/٧، ٤٥١)، و«المنهاج» وشرحه «مغني
المحتاج»: (٥٢٨/١)، و«سبل السلام»: (٤٠٦/٢، رقم: ٦٩٠).

(٥) انظر: «المهذب» وشرحه «المجموع»: (٤٤٨/٧).

(٦) الحديث أخرجه جماعة من حديث عائشة - رضي الله عنها - منهم:

البخاري: (١٧/٣، رقم: ١٨٢٩) - (٢٨) كتاب جزاء الصيد - (٧) باب ما يقتل
المحرم من الدواب - به.

ومسلم: (٨٥٧/٢، رقم: ١١٩٨) - (١٥) كتاب الحج - (٩) باب ما يندب للمحرم
وغيره قتله من الدواب في الحل والحرام - واللفظ له.

(٧) «الرسالة»: (ص ٤٧٧).

ففتوى الشافعي السابقة صدرت رعاية للمصلحة، مع أن النص: «لا يُخْتَلَى شَوْكُهَا» صريح في خلافها.

وقد بيّن الدكتور مصطفى زيد أن رعاية المصالح من أصول التشريع في مذهب الشافعي، وإنما ينكرون الأهواء أو الشهوات والأغراض الشخصية التي في صورة مصالح، ويسمون بها «المصالح الغريبة»^(١).

فيقول الإمام الغزالي الشافعي مبيناً المصلحة التي ليس لها شاهد من الشرع ومُعَرِّفاً إياها:

«فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فُهِمَ من الكتاب والسنة والإجماع، وكانت من (المصالح الغريبة) التي لا تلائم تصرفات الشرع؛ فهي باطلة مُطَرَّحة، وَمَنْ صار إليها فقد شرع، كما أن مَنْ استحسن فقد شرع. وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي، عُلِمَ كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع؛ فليس خارجاً من هذه الأصول، لكنه لا يسمى قياساً، بل مصلحة مرسل»^(٢).

ويقول عز الدين بن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠هـ)^(٣): «وَمَنْ تَتَبَعَ مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد؛ حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك»، ويبين الإمام الأدلة ويذكر منها الاستدلالات المعتمدة^(٤).

(١) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٤٢).

(٢) «المستصفى»: (٤٣٠/١).

(٣) هو الإمام عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي الشافعي سلطان العلماء - ولد سنة ٥٧٧هـ أو ٥٧٨هـ، وتوفي بمصر في جمادى الأولى سنة ٦٦٠هـ.

انظر ترجمته: «البداءة والنهاية»: (٤٤١/١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢٠٩/٨).

(٤) «قواعد الأحكام» (١٦٠/٢) - للإمام عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) - طبعة دار المعرفة - لبنان.

ومن مجموع ما ذكره من استدلالات معتبرة ضمن الأصول المسلمة هنا نخرج بأن المصلحة المرسله التي ليس لنا استعمالها هي الهوى أو الغرض الشخصي.

وقد أفتى الشافعية في بعض الفروع مراعين المصلحة دون اعتماد على النص أو الإجماع أو القياس، بل دون موافقة لها أحياناً.

ويعرض السيوطي طرفاً من ذلك فيقول: «ويجوز إتلاف شجر الكفار ونباتهم لحاجة القتال والظفر بهم، وكذا الحيوان الذي يقاتلون عليه. ونبش الميت بعد دفنه للضرورة بـ: أن دفن بغير غسل، أو بغير [كذا] القبلة، أو في أرض أو ثوب مغصوب. وَغَضِبُ الخيط لخياطة جرح حيوان محترم^(١)»^(٢).

فتلك الفتاوى التي ذكرها السيوطي في النقل السابق، وغيره من أئمة الشافعية، تخالف نصوصاً من الشرع؛ فإتلاف الشجر والحيوان؛ مخالف للنص الشرعي الناهي عن إتلاف المال وإضاعته، وهو قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»^(٣).

ونبش الميت بعد دفنه مخالف للنص الشرعي الناهي عن نبش الموتى، لحديث عائشة^(٤) - رضي الله عنها - قالت: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) الحيوان المحترم: هو ما لا يؤمر بقتله. فأما المأمور بقتله فيمثل أمر الشرع في قتله. والمأمور بقتله ك: الكلب العقور، والفواشق الخمس المذكورات في الحديث [أي حديث عائشة - رضي الله عنها - السابق (ص ١٩٩)] وما في معناها. انظر: شرح صحيح مسلم: (٢٤١/١٤).

(٢) «الأشياء والنظائر في الفروع» للإمام السيوطي: (ص ٦٠). وانظر أيضاً: «الأم»: (٤٥٥/١)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (٣٣٦/١، ٢٢٦/٤).

(٣) سبق منه وتخريجه قريباً في هامش (ص ١٩٦) عند «الوقف عند الحنفية»، من هذا الباب.

(٤) هي الصحابية الجليلة المبرأة، إحدى أزواج النبي ﷺ أم المؤمنين أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق [عبد الله] بن أبي قحافة [عثمان بن عامر] القرشية التميمية رضي الله عنهم - توفيت في رمضان سنة ٥٧ هـ انظر ترجمتها: «أسد الغابة»: (١٨٨/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣٥/٢).

الْمُخْتَفِي وَالْمُخْتَفِيَّة^(١) قال مالك: يَعْنِي نَبَاشَ الْقُبُورِ.

لكن قال ابن عبد البر المالكي شارحاً الحديث: «لا أعلم خلافاً بين

(١) الحديث رواه جماعة من حديث عائشة - رضي الله عنها - موصولاً، ومن حديث عمرة بنت عبد الرحمن مرسلًا.

فممن رواه مرسلًا:

مالك في «الموطأ»: (٢٣٨/١) - (١٦) كتاب الجنائز - (١٥) باب ما جاء في الاختفاء - عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَمِعَهَا تَقُولُ... فذكرته. طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. بعناية الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي. والإمام مالك هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ).

والشافعي في «المسند»: (٥٠٩/٩) - آخر حديث في كتاب الجنائز والحدود - قال: أخبرنا مالك به.

والشافعي أيضاً في «الأم»: (٢٠٢/٦) - قال: أخبرنا مالك به.

وقال عقبه في الموضعين: «وقد رويت أحاديث مرسلة، عن النبي ﷺ في العقوبات وتوقيتها، تركناها لاتقطاعها».

والبيهقي: (٢٧٠/٨) - من طريق الشافعي، وقال: «هذا مرسل».

وممن رواه موصولاً:

البيهقي: (٢٧٠/٨) - من طريق يحيى بن صالح، [قال] ثنا مالك، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة به.

والبيهقي أيضاً في الموضع السابق من طريق أبي قتيبة، [قال] ثنا مالك... فذكره موصولاً.

وقال: «والصحيح مرسل».

وابن عبد البر في «التمهيد»: (١٣٩/١٣) - من طريق يحيى بن صالح الوحاظي به.

وقال: «رواية الوحاظي مشهورة عنه في توصيل هذا الحديث».

وابن عبد البر أيضاً في الموضع السابق - من طريق عبد الله بن عبد الوهاب، قال: سمعت مالك بن أنس... فذكره موصولاً.

قلت: الحديث بعد هذا الوصل صحيح، لاتصال إسناده، وثقة رواته.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣٨/١٣): «هذا التفسير - يقصد قول: يعني نباش القبور - في هذا الحديث من قول مالك. ولا أعلم أحداً خالفه في ذلك. وأصل الكلمة: الظهور، والكشف؛ لأن النباش يكشف الميت عن ثيابه ويظهره ويقلعها عنه. ومن هذا قول الله عز وجل في الساعة: ﴿أَكَادُ أَنْفُسِي﴾ [طه: ١٥] على قراءة من قرأ بفتح الهمزة [أخفيها]. قال أبو عبيدة: خفيت خيزتي: أخرجتها من الدار... اهـ

أهل العلم أن المقصود باللعن في هذا الحديث؛ هو النباش الذي يحفر على الميت فينبشه ويخرجه، ويجرده من ثيابه، ويأخذها. وأما من فعل ذلك بوليه من الموتى لعذر ما [كالأعذار السالفة عند الشافعية]، ووجه غير الوجه الذي ذكرنا فلا بأس بذلك...^(١).

وغضب الخيط مخالف للنص الشرعي الناهي عن السرقة؛ بطلبه سبحانه إقامة الحد على السَّارِق بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

وما قامت هذه الفتاوى كلها إلا على المصلحة ومراعاة الضرورة، وإن خالفت النصوص.

رابعاً: الوقف عند الحنبلة:

لقد كان الإمام أحمد ثاني الأئمة في الأخذ بـ «رعاية المصلحة» كما عند الإمام مالك، وهي أصل من أصول التشريع عند الحنبلة^(٢).

وقد عبّر عن ذلك ابن دقيق العيد^(٣) (ت ٧٠٢هـ) قائلاً: «نعم، الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، ويليهِ أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيح في الاستعمال لها على غيرهما»^(٤).

(١) «التمهيد»: (١٤٠/١٣).

(٢) انظر: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٥٣).

(٣) هو الإمام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي المالكي، ثم الشافعي المعروف بـ «ابن دقيق العيد» - ولد في شعبان سنة ٦٢٥هـ، وتوفي في صفر سنة ٧٠٢هـ. انظر ترجمته: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٢٠٧/٩)، و«الديباج المذهب»: (ص ٣٢٤)، و«البداية والنهاية»: (٣٠/١٨). وفي تحقيق كتاب «طبقات الشافعية» أن «سبب تسميته (دقيق العيد) أنه كان عليه يوم عيد طيلسان شديد البياض، فقال بعضهم: كأنه دقيق العيد؛ فلقب به». وعزاه لـ «الطالع السعيد» للإدفعي: (ص ٢٣٧) ولم أعر عليه فيه.

(٤) «البحر المحيط»: (٧٧/٦). وانظر أيضاً: «إرشاد الفحول»: (ص ٢٤٢).

ويقول ابن تيمية^(١) (ت ٧٢٨هـ): «وَمَنْ اسْتَقَرَّ الشَّرِيعَةُ فِي مَوَارِدِهَا وَمَصَادِرِهَا؛ وَجَدَهَا مَبْنِيَةً عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَيَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخَصَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]. فكل ما احتاج الناس إليه في معاشهم، ولم يكن سببه معصية - هي ترك واجب أو فعل مُحَرَّم -؛ لم يَحْرُمَ عليهم؛ لأنهم في معنى المضطر الذي ليس بباغ ولا عاد^(٢).

وقال الإمام ابن القيم: «... وتعليق العقود والفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروط، أمر قد يدعو إليه الضرورة أو الحاجة أو المصلحة؛ فلا يستغنى عنه المكلف»^(٣).

وقال أيضاً في موضع آخر: «... فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يحجده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق عثمان^(٤) المصاحف^(٥)؛

(١) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني الدمشقي المشهور بـ «ابن تيمية» - ولد بخران في ربيع الأول سنة ٦٦١هـ، وتوفي بقلعة دمشق بالقاعة التي كان محبوساً فيها سنة ٧٢٨هـ. انظر ترجمته: «البداية والنهاية»: (٢٩٥/١٨)، و«الدرر الكامنة»: (١٤٤/١).

(٢) «الفتاوى الكبرى»: (٣٢١/٣) - للإمام ابن تيمية - (ت ٧٢٨هـ) الطبعة الأولى ١٩٨٨م - دار الفد العربي - القاهرة. وانظر أيضاً: «المصلحة في التشريع»: (ص ٥٧).

(٣) «إعلام الموقعين»: (٣٨٧/٣).

(٤) هو الصحابي الجليل ذو النورين [لأنه لا يعلم أحد أغلق بابَه على ابنتي نبيِّ لله غيره، وهما ابنتا رسول الله محمد ﷺ: رقية، وأم كلثوم. كما ذكر أبو نعيم في ترجمته] أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أبي العاص صاحب الهجرتين وثالث الخلفاء الراشدين - قتل مظلوماً بداره بالمدينة، في ذي الحجة سنة ٣٦هـ، عن ٨٢ سنة، وقيل عن ٧٥ سنة، ودفن بالبقيع. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٥١/٣)، رقم: ٣٦، و«معرفة الصحابة»: (٢٣٥/١)، و«أسد الغابة»: (٥٨٤/٣).

(٥) قصة تحريق عثمان المصاحف، وجمعه المسلمين على مصحف واحد رواه جماعة منهم:

اليخاري: (٢٢٦/٦، رقم: ٤٩٨٧) - (٦٦) كتاب فضائل القرآن - (٣) باب جمع القرآن - عن ابن شهاب؛ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يُعَازِي أَهْلَ الشَّأَمِ فِي فَتْحِ إِدْرِيبِيَّةٍ وَأَفْزِيجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَلْفَزَ=

فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة . . . «^(١).

هذا وقد جاءت كثير من فتاوى الحنابلة بناءً على رعاية المصلحة.

فقد أفتى الإمام أحمد بتغليط عقوبة شارب الخمر في نهار رمضان، وذلك بحده، ثم تعزيره بعشرين سوطاً لفطره، وشناعة جرمه^(٢).

كما أباح أحمد تفضيل الأولاد في العطية إذا كان هناك ما يقتضي التفضيل ك: العمى، والاشتغال بالعلم، وكثرة العيال. أو يقتضي الحرمان ك: الفسق، والابتداع، والاستعانة بالمال على الفساد^(٣).

ومن فتاوى أصحاب أحمد التي روعيت فيها المصلحة: جواز إجبار المالك على أن يسكن في بيته من لا مأوى له إذا كان فيه فراغ يتسع له^(٤).

وقد عقد الإمام ابن القيم فصلاً كاملاً في كتابه «إعلام الموقعين» سرد تحته كثيراً من الفتاوى التي قامت على رعاية المصلحة، وسمى هذا الفصل

= حَذِيقَةُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حَذِيقَةُ عُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكَ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أُرِيَلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نُرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَتَسَخَّوْهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرُّهْطِ الْقُرَاشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَارْتَبِعُوا بِإِسَانٍ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِإِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا تَسَخَّوْا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ؛ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْبَى مُصْحَفٍ مِمَّا تَسَخَّوْا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ.

(١) «الطرق الحكمية»: (ص ١٣) - للإمام ابن القيم - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذ محمد حامد الفقي.

(٢) انظر: «المغني»: (٣٢٥/٨)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٨٠).

(٣) انظر: «المغني»: (٦١٩/٥).

(٤) انظر: «الطرق الحكمية»: (ص ٢٦٠). وانظر أيضاً: «المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص ٥٧).

«فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد»^(١).

وقد جعل تحت هذا الفصل فصولاً، وكان مما سرده من الفتاوى التي تراعى فيها المصلحة: فتوى إيقاع عمر الطلقات الثلاثة المجموعة (ثلاثاً)^(٢).

ثم قال بعد ذلك: «فصل: الحكمة في تغير الفتوى بتغير الأحوال: إذا عرف هذا فهذه المسألة مما تغيرت الفتوى فيها بحسب الأزمنة كما عرفت؛ لما رأته الصحابة من المصلحة؛ لأنهم رأوا مفسدة تتابع الناس في إيقاع الثلاث لا تندفع إلا بإمضائها عليهم، فرأوا مصلحة الإمضاء أقوى من مفسدة الوقوع»^(٣).

* * *

المبحث الثالث
علاقة «الوقف» بـ «المصلحة المرسلّة»

أتضح لنا - من المبحث السابق - أن المصلحة المرسلّة ما هي في كثير من صورها إلا «وقف مؤقت» للعمل بالنص.

فمثلاً التوقف عن قطع يد السارق عام المجاعة، وقف وتعطيل مؤقت، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ لأنه لا مصلحة من القطع في ظل هذه الظروف؛ لأن السرقة إنما كانت لحفظ الحياة، وحفظ الحياة مقدّم على حفظ المال. هذا مع أن الآية صريحة في الأمر بقطع يد السارق دون قيد.

(١) «إعلام الموقعين»: (٣/٣).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين»: (٢٠/٣). وستأتي هذه المسألة بالتفصيل (ص ٤٨٥) عند الضابط السابع من ضوابط الوقف، من الباب الثالث.

(٣) «إعلام الموقعين»: (٤١/٣).

وقد وقف العمل بالنص هنا للمصلحة؛ إذ مصلحة حفظ الحياة مقدّمة على مصلحة حفظ المال.

لكن لو أخضبت الأرض، وعمّ الخير فانتفت المجاعة؛ وجب أن نعود لإعمال النص؛ فنقطع يد السارق حينئذ.

ومثله إيقاع الطلقات الثلاث المجموعة ثلاثاً، وقف وتعطيل مؤقت، لقوله تعالى: ﴿أَطْلَقْ مَرَّتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقد وقف العمل بالنص هنا للمصلحة؛ إذ قد تتابع الناس في النطق بالطلاق الثلاث المجموع، واستهانوا به، مُضَيِّقِينَ على أنفسهم ما وسَّعه الله تعالى.

فإذا رجع الناس عن التتابع في النطق بالطلاق ثلاثاً، ولم يكثرُوا منه؛ وجب الرجوع إلى القول بإيقاعه طلقة واحدة^(١). وهكذا في كل نظير.

فالوقف في هذه الأمثلة وقف للمصلحة، وهذه هي العلاقة بينهما. وهذه العلاقة طردية بمعنى أنه كلما حقق «الوقف المؤقت» مصلحة معتبرة شرعاً عمل بالوقف، وما لا فلا.

المبحث الرابع علاقة «الوقف» بـ «ذهاب المحل»

لقد سبق بيان المقصود بالمحل، وذهابه في الباب الأول^(٢).

وفي هذا المبحث نبين العلاقة بين «الوقف» وبين «ذهاب المحل».

(١) انظر: «إعلام الموقعين»: (٤١/٣).

(٢) وذلك في المبحث الأول من الباب الأول (ص ١١٠) وما بعدها.

تقرر في الموضع المشار إليه أن: محل الحكم إذا ذهب أثر في الحكم.

والحكم مأخوذ - بطريق مباشر أو غير مباشر - من نص شرعي.

وهذا التأثير في الحكم قد يكون بـ «وقف الحكم وفقاً دائماً».

ومثاله: مَنْ قطعت رجلاه إلى كعبيه [أو إحداهما]، أو يدها إلى مرفقيه [أو إحداهما].

فإن حكم غسل هذه الأعضاء في الوضوء؛ هو الوجوب؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّرَابُ ۖ سَمَتْوًا إِذَا فُتِنَتْ إِلَىٰ الْأَكْلَةِ فَأَغْيِلُوا ۖ وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَىٰ الْمَرَافِقِ ۖ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْتُكُم إِلَىٰ الْكُمَيْمِ ۚ﴾ [المائدة: ٦].

وقد سقط هذا الحكم هنا بالكلية لذهاب محله؛ حيث إن المقطوع كان محلاً للحكم كغيره من أعضاء الوضوء، وقد ذهب.

وهنا قد أوقف الحكم لذهاب محله وفقاً دائماً، بالنسبة لهذا الشخص المقطوعة رجلاه إلى كعبيه، أو يدها إلى مرفقيه، أو إحداهما.

وقد يكون تأثير ذهاب المحل في الحكم بـ «وقف الحكم وفقاً مؤقتاً».

ومثاله: وَقَفَ صرف سهم (المؤلفة قلوبهم) من مصارف الزكاة الثمانية الثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَصَدَقَةُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ۖ﴾ [التوبة: ٦٠].

فقد وَقَفَ هذا السهم وفقاً مؤقتاً؛ لعدم وجود أصحابه في أثناء خلافة أبي بكر، وطوال خلافة عمر.

وذلك حين امتنع عمر - رضي الله عنه - من إعطاء عِيْنَةَ بن جِصْنٍ^(١) وغيره - ممن كان النبي عليه السلام يعطيهم، وكذلك أبو بكر من بعده - من

(١) هو الصحابي أبو مالك عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري - أسلم قبل الفتح، وشهد الفتح مسلماً، وكان من المؤلفة قلوبهم. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣٣١/٤).

هذا السهم؛ لأنه رأى أنه لا مؤلفة يؤمئذ بعد أن أعز الله الإسلام وأغناه، ووطد أركانه^(١).

ففي هذه الحالة ذهب محل الحكم..

فالحكم هو وجوب تقسيم مال الزكاة على بعض فئات المجتمع المنصوص عليهم في آية الصدقات، ومن هؤلاء الفئات (المؤلفة قلوبهم)، وهذه الفئات هي محل الحكم، فإذا ذهبت فئة منها، ولم تعد موجودة، ذهب الحكم بالنسبة لها، وإذا عادت عاد.

فحكم وجوب إعطاء المؤلفة هنا ذهب لذهابهم؛ ولكن إذا احتاج ولي الأمر إلى تأليف بعض القلوب على الإسلام: لدفع شرهم، أو لحماية ثغر من الثغور، أو نحو ذلك؛ في زمن من الأزمان؛ وجب أن يعاد العمل بالحكم فيصرف لهؤلاء سهمهم.

من هذين المثالين وغيرهما تتضح العلاقة بين «ذهاب محل الحكم» وبين «الوقف» وهو أن ذهاب محل الحكم قد يكون وقفاً دائماً، وقد يكون وقفاً مؤقتاً.

يقول الدكتور علي جمعة: «ومن الممكن ارتكاباً لأخف الضررين، أو لفقد الشروط، أو قيام الموانع، أو للعمل على تحقيق مقاصد الشريعة العليا؛ الوقوع مؤقتاً تحت مسألة تعطيل الشريعة من باب إيقاف العمل بالحكم، كما فعل عمر - رضي الله عنه - في عام الرمادة في تعطيل حد السرقة؛ لفقد الشرط. أو العفو عن الزانية لعدم العلم. فهذا يختلف عن منعه سهم (المؤلفة قلوبهم) والذي يعد من أثر ذهاب المحل في إيقاف الحكم، حيث ذهب المحل بالفعل؛ فلم يعد هناك مؤلفة قلوبهم، فإن عادوا فالحكم باقٍ إلى يوم القيامة»^(٢).



(١) ستأتي هذه المسألة بتفصيل أكثر (ص ٣٥٣) عند الضابط الأول، من الباب الثالث.

(٢) «أثر ذهاب المحل»: (ص ٢١، ٢٢).

المبحث الخامس علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط»

لقد سبق بيان المقصود بـ «الشرط» وفقده في الباب الأول^(١). وفي هذا المبحث نبين العلاقة بين «الوقف»، و«فقد الشرط». ولإيضاح العلاقة بينهما نضرب مثلاً لإقامة حد كحد الزنا. فإنه يشترط في المحدود - كما سيأتي^(٢) - البلوغ، والاختيار، والعقل، والعلم بتحريم ما يوجب على مرتكبه الحد. فإذا ارتكب أحد أفراد المجتمع حداً من الحدود، وفقد شرطاً من الشروط السابقة، سقط الحد عنه. فإذا ارتكب مجنون - مثلاً - حد الزنا، سقط الحد عنه؛ لأنه فقد العقل.

ومثاله: ما كان من المرأة المعتوهة التي ارتكبت حد الزنا في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأراد إقامة الحد عليها، فذكره علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بقوله: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقَلَ؟» قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَمَا بَالُ هَذِهِ تُرْجِمُ؟ قَالَ: لَا شَيْءَ. قَالَ: فَأَرْسِلْهَا. قَالَ: فَأَرْسَلَهَا. قَالَ: فَجَعَلَ يُكَبِّرُ^(٣).

(١) وذلك في المبحث الأول من الباب الأول (ص ١١٥ وما بعدها).

(٢) انظر: (ص ٤٢٩) عند الضابط الثاني، من الباب الثالث.

(٣) هذا الحديث ورد عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم: عائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب، وأبو قتادة الأنصاري، وأبو هريرة، وثوبان، وشداد بن أوس وغيرهم. لكن أصحابها إسناداً حديث علي، وعائشة. انظر: «نصب الراية»: (٤/١٦٤، ١٦٥)، و«مجمع الزوائد»: (٦/٢٥١).

أما حديث علي - رضي الله عنه - فأخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٤/٥٥٨؛ رقم: ٤٣٩٩) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٦) باب في المجنون =

= يسرق أو يصيب حداً - قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، [قال] حَدَّثَنَا جَرِيرٌ [بن حازم]، عَنِ الْأَعْمَشِ [سليمان بن مهران]، عَنْ أَبِي ظَلْبَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَنِّي عُمَرُ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ، فَاسْتَشَارَ فِيهَا أَنَسًا، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تُزْجَمَ، فَمَرَّ بِهَا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: مَجْنُونَةٌ بَنِي فَلَانٍ، زَنَتْ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تُزْجَمَ. قَالَ: فَقَالَ: ازْجِعُوا بِهَا، ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَا عَلِمْتَ... فذكره بلفظه.

وعند أبي داود أيضاً في الكتاب والباب السابقين برقم: (٤٤٠١) جاء الحديث مرفوعاً هكذا - قال: حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ، [قال] أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، [قال] أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حازم، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ [الأعمش] بلفظ: أَوْمًا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى قَلْبِهِ حَتَّى يَفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ؟» قَالَ: صَدَقَتْ. قَالَ: فَخَلَّى عَنْهَا سَبِيلَهَا. والنسائي في «السنن الكبرى»: (٣٢٣/٤)، رقم: (٧٣٤٣) - (٦٧) كتاب الرجم - (٥٠) المجنونة تصيب الحد - قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ مَرْفُوعاً.

وابن خزيمة: (٣٤٨/٤)، رقم: (٣٠٤٨) - كتاب المناسك - (٨٦٩) باب ذكر إسقاط فرض الحج عن الصبي قبل البلوغ، وعن المجنون حتى يفيق - قال: ثنا يونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن الحكم، قالا ثنا ابن وهب، [قال] أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ مَرْفُوعاً - «صحيح ابن خزيمة» - للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - المكتب الإسلامي.

والدارقطني: (١٣٨/٣) - قال: نا أبو بكر النيسابوري، [قال] نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، [قال] نا عبد الله بن وهب، [قال] أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ مَرْفُوعاً. والحاكم: (٥٩/٢) - من طريق ابن وهب، [قال] ثنا جرير بن حازم، عن سليمان بن مهران به مرفوعاً.

والحاكم أيضاً في (٣٨٩/٤) - من طريق جعفر بن عون، عن الأعمش به موقوفاً. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وأقره عليه الذهبي. قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، وقد سكت عنه أبو داود، وصححه ابن خزيمة، والحاكم، وأقره عليه الذهبي، وكذا الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٥/٢)، رقم: (٢٩٧).

وقال الألباني معقياً على تصحيح الحاكم والذهبي: «وهو كما قال، ولا يضره إيقاف من أوقفه لأمرين:

= الأول: أن من رفعه ثقة، والرفع زيادة فيه يجب قبولها.

هكذا رأينا عمر قد أرسل المعتوهة، ولم يقم عليها الحد؛ حيث إنها كانت غير عاقلة آن ارتكابها الحد.

يقول الخطابي^(١) (ت ٣٨٨هـ) معلقاً على هذا الحديث: «لم يأمر عمر - رضي الله عنه - برجم مجنونة مطبق عليها في الجنون [أي لا تفيق]، ولا يجوز أن يخفى هذا [عليه] ولا على أحد ممن بحضرته^(٢)، ولكن هذه امرأة كانت تُجَنُّ مرة وتفيق أخرى، فرأى عمر - رضي الله عنه - أن لا يُسقط عنها الحد لما يصيبها من الجنون؛ إذ كان الزنا في حال الإفاقة، ورأى علي - كرم الله وجهه - أن الجنون شبهة يدرأ بها الحد عمن يبتلى به، والحدود تدرأ بالشبهات، فلعلها قد أصابت ما أصابت وهي في بقية من بلائها، فوافق اجتهد عمر - رضي الله عنه - اجتهاده في ذلك، فدرأ عنها الحد، والله أعلم بالصواب»^(٣).

وبعد، ففي هذا المثال فُقِدَ شرط من شروط إقامة الحد، فلم يقم على صاحبه.

والمقرر أن حد الزنا هو «مائة جلدة» للبكر^(٤) ذكراً كان أو أنثى؛ بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

= الثاني: أن رواية الوقف في حكم الرفع لقول علي لعمر: أما علمت. وقول عمر: بلى. فذلك دليل على أن الحديث معروف عندهم.

وأما حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - فليس فيه قصة، وسيأتي تخريجه بالتفصيل (ص ٤٣٣) عند «الدليل على عدم مؤاخذه الصغير»، من الباب الثالث.

(١) هو الإمام أبو سليمان حمَّد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُسْتِيُّ الحَظَّابِيُّ الشافعي - ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٣٨٨هـ - بـ «بُست» [مدينة من بلاد فارس]. انظر ترجمته: «إنباه الرواة»: (١/١٢٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٣/١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢٨٧/٣).

(٢) بالنسخة: «يخفي هذا، ولا على أحد ممن بحضرته» بدون [عليه] الموضوعة بين معكوفتين، وقد أثبتنا لما يقتضيه سياق الكلام، وهي أيضاً مثبتة في تعليق المُحَقِّقَيْن، فلعلها من نسخة اعتمداها أو سقطت من النسخة التي بين أيدينا.

(٣) «معالم السنن»: (٣/٣١٠).

(٤) البكر هنا - ذكراً كان أو أنثى - هو المكلف [أي المسلم العاقل البالغ] الذي لم يسبق له الوطء بنكاح صحيح. انظر: «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي: (١١/١٩٠)، و«المصباح المنير»: (١/٥٩).

وَحَدُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَحْصَنِ^(١) وَهُوَ الثَّيْبُ، هُوَ «الرَّجْمُ بِالْحَجَارَةِ حَتَّى الْمَوْتِ» بِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^(٢)»:
الْبِكْرُ بِالْبَكْرِ^(٣) جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفْيِ سَنَةٍ. وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٤).

وفي حالة عدم إعمال هذا النص أو ذاك؛ إيقاف له، ولكنه إيقاف لفقد شرط تطبيقه كما مر بالمثال السابق.

فإذا توافرت الشروط عند مرتكبي الحد حُدُّوا وأُعملت النصوص أبداً.
كما حدَّ الرسول ﷺ حد الزنا ماعزاً^(٥).

(١) المحصن هنا - ذكراً كان أو أنثى -: هو المكلف الذي سبق له الوطء بنكاح صحيح.
انظر: «شرح صحيح مسلم»: (١٩٠/١١)، و«التعريفات» (ص ٢٧)، و«فتح القدير»:
(٢٢/٥).

(٢) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٨٨/١١، ١٨٩): «أما قوله ﷺ: «قد جعل الله لهن سبيلاً» فإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَنذِرْنَ فِي الثُّبُوتِ حَتَّى يَبْلُغْنَ الْوَرْدَ أَوْ يُحْمَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]. فبين النبي ﷺ أن هذا هو ذلك السبيل، واختلف العلماء في هذه الآية. فقيل: هي محكمة، وهذا الحديث مفسر لها. وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور. وقيل: إن آية النور في البكرين وهذه الآية في الثيبين».

(٣) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١٩٠/١١): «وأما قوله ﷺ: «البكر بالبكر... والثيب بالثيب» فليس هو على سبيل الاشتراط؛ بل حد البكر: الجلد والتغريب سواء زنى ب بكر أم بثيب. وحد الثيب: الرجم سواء زنى بثيب أم ببكر. فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب».

(٤) الحديث أخرجه جماعة من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - منهم:
مسلم: (١٣١٦/٣)، رقم: (١٦٩٠) - (٢٩) كتاب الحدود - (٣) باب حد الزنى.
(٥) هو الصحابي الثائب المطهر ماعز بن مالك الأسلمي الذي أتى النبي ﷺ فاعترف بالزنى، فرجمه - رضي الله عنه. انظر ترجمته: «الثقات»: (٤٠٤/٣) - للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي ت ٣٥٤هـ - طبعة دار الفكر - لبنان. و«أسد الغابة»:
(٨/٥).

وقد روى قصته جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم أبو هريرة، وقد أخرج حديثه جماعة منهم:
البيهقي: (٢٠٤/٨)، رقم: (٦٨١٥) - (٨٦) كتاب الحدود - (٢٢) باب لا يُرْجَمُ
المجنون والمجنونة - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، =

وكما حد المرأة الغامدية^(١) هذا الحد أيضاً.

وكما حدَّ المرأة المخزومية التي سرقت حد السرقة^(٢).

= وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى رَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَيْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْعَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ».

ومسلم: (١٣١٨/٣)، رقم: (١٦٩١) - (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنى - به.

هذه الرواية جاءت بلفظ: «أنتى رجل». وجاء في بعض الروايات: «جاء ماعز بن مالك».

قال ابن عبد البر في «التمهيد»: (١١٩/٢٣): «ولم تختلف ألفاظهم في أنه ماعز الأسلمي».

(١) الغامدية: قال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٦٣٤/٢): «المرأة الغامدية التي زنت اسمها: سبعة. وقيل: أبة. ذكرهما الخطيب».

وقد روى قصتها رضي الله عنها جماعة من حديث بريدة - رضي الله عنه - منهم:

مسلم: (١٣٢٣/٣)، رقم: (١٦٩٥) - (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنى - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ - بعد أن ذكر قصة ماعز بأطول من حديث أبي هريرة السابق - فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله إِنِّي قد زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي. وَإِنَّهُ رَدَّهَا. فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يا رسول الله لم تُرَدِّدْنِي؟ لعلك أن تُرَدِّدَنِي كما رددت ماعزاً، فوالله إِنِّي لَحُلِي. قال: «إِنَّمَا لَا، فافهمي حتى تُلِدِي» فلما ولدت أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ. قالت: هذا قد ولدته. قال: «انعمي فأرضعيه حتى تَطْعِمِيهِ». فلما طعمته أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبْزٍ. فقالت: هذا، يا نبي الله قد طعمته، وقد أكل الطعام. فدفع الصبي إلى رجلٍ من المسلمين. ثم أَمَرَ بِهَا فَخُوِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا. وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا.

(٢) حديث المرأة المخزومية رواه جماعة من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - منهم:

البخاري: (٢١٣/٤)، رقم: (٣٤٧٥) - (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - (٥٤) باب - عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ قُرَيْشاً أَمَمَهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يَكْلُمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، جَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقِمْ فِي حَدِّ مِنْ خُلُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَانْخَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ اللَّيْلِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ. وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ ابْنَةَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

وربما كان من ذلك إيقاف حد السرقة عام المجاعة؛ حيث إن السارق كانوا مكرهين على السرقة لحفظ حياتهم، والاختيار شرط من شروط إقامة الحد.

المبحث السادس علاقة «الوقف» بـ «التأويل»

رأينا من قبل أن التأويل: هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله بدليل ظني، وبسبب يقتضي التأويل. مع ذكر أمثلة على ذلك^(١).

وهنا نعرض للعلاقة بين «الوقف» و«التأويل»، ولإيضاح العلاقة بينهما نسوق المثال التالي:

المقرر - كما سبق قريباً - أن عقوبة الزنا في الإسلام للبكر هي «مائة جلدة».

فإذا علمنا بعد ذلك من سنة رسول الله ﷺ - كما سبق عند الكلام عن التأويل - أن الرسول ﷺ قال عن الرجل البكر الذي ارتكب حداً الزنا: «اضربوه حداً» قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أضعفُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ ضَرَبْتَاهُ مِائَةً قَتَلْتَاهُ؟ قَالَ: «فَحُلُّوا لَهُ عِشْكَالاً فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاحٍ فَاضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً وَخَلُّوا سَبِيلَهُ».

إذا علمنا ذلك اتضح أن النبي ﷺ تأول النص القرآني تأويلاً خاصاً

= ومسلم: (١٣١٥/٣، رقم: ١٦٨٨) - (٢٩) كتاب الحدود - (٢) باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود - عن عائشة - رضي الله عنها - به. وزاد: ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَطَعَتْ يَدَهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا بَعْدَ وَتَرَوُجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) (ص ٩٨) وما بعدها، عند الكلام عن التأويل في الباب الأول.

لصالح هذا الشيخ الزاني الذي لا يحتمل مائة ضربة، والتي لو ضُربَها لَقُتِلَ.
فلعل هذا المثال يوضح العلاقة بين «الوقف» و«التأويل»، وهو أن
تأويل النص قد يكون وفقاً مؤقتاً له؛ لعارض طارئ، فإذا زال هذا العارض
زال الوقف.

فالتأويل لذلك نوعٌ وقفٍ.

المبحث السابع علاقة «الوقف» بـ «العرف» وقاعدة «تغيير الأحكام بتغير الزمان والمكان»

سبق قول ابن القيم: «الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة
هو عليها... والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً
ومكاناً...»^(١).

ويتضح من كلامه أن بعض الأحكام يعتمدها التغيير بتغير الزمان أو
المكان؛ حسب ما يقتضيه تحقق المصلحة.
وأعراف الناس وعاداتهم الصالحة إنما تتبدل وتتغير بمرور الزمان
والمكان وتغيره.

وقد ذكر ابن القيم عدداً من الأمثلة التي تغيرت فيها الفتوى بتغير
الزمان والمكان والأعراف والعادات. فكان من ذلك قوله:

«لا يتعين في المَصْرَاة^(٢) ردُّ صاعٍ من تمرٍ... النبي ﷺ نص في

(١) راجع (ص ١٨٠ وما بعدها). وانظر: «إغاثة اللهفان»: (١/٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) المصراة: هي الناقة أو البقرة أو الشاة يُصْرَى اللبن في ضرعها: أي يُجَمَّع ويُخْبَس...
فإذا حلبها المشتري استغزرها... وإنما نهى عنه لأنه خداع وغش. «النهاية»: (٢٧/٣).
وانظر أيضاً: «مختار الصحاح»: (ص ٣٦٢)، و«المصباح المنير»: (١/٣٣٩).

المصرأة على رد صاع من تمر بدل اللبن^(١) فقيل: هذا حكم عام في جميع

(١) حديث المصرأة رواه جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة، وقد روى حديثه جماعة منهم:

البخاري: (٩٢/٣، رقم: ٢١٤٨) - (٣٤) كتاب البيوع - (٦٤) باب النهي للبائع أن لا يُحْمَلَ [كذا، وقيل: «لا» زائدة، وقيل: «أن» مفسرة، وما بعدها بيان للنهي، قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٤٢٣/٤)] الإبل والبقر والغنم... - بلفظ: «لَا تُصَرُّوا الإبلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ».

ومسلم: (١١٥٩/٣، رقم: ١٥٢٤) - (٢١) كتاب البيوع - (٧) باب حكم بيع المصرأة - بلفظ: «إِذَا مَا أَخَذَكُمْ اشْتَرَى لِفَحَةٍ مُصْرَاءَ أَوْ شَاءَ مُصْرَاءَ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْتَلِبَهَا: إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

وفي لفظ: «مَنْ اشْتَرَى شَاءَ مُصْرَاءَ؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا؛ رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ».

ومعنى «لفحة» أي: ناقة قريبة العهد بالولادة، نحو شهرين أو ثلاثة، يعني أنها ذات لبن. انظر: «شرح صحيح مسلم»: (١٦٦/١٠)، و«المصباح المنير»: (٥٥٧/٢). ومعنى «النظرين»: أي الأمرين أو الرأيين. انظر: «النهاية»: (٧٦/٥)، و«فتح الباري»: (٤٢٤/٤). ومعنى «لا سمرأة»: أي: لا حنطة [و«الحنطة» هي القمح، وكانت أفضل الطعام عندهم وأغلاء. انظر: «معالم السنن»: (٥١/٢)، و«النهاية»: (٣٩٩/٢)، و«فتح الباري»: (٤٣٦/٣). ومعنى نفيها، أي: لا يُلْزَمُ بِعَطِيَّةِ الحنطة؛ لأنها أغلى من التمر بالحجاز. انظر: «النهاية»: (٣٩٩/٢)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٦٦/١٠).

هذا وقد رد هذا الحديث وغيره مما في معناه جماعة منهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، فقالوا بنسخه، واختلفوا في النسخ، فقالوا: هو قول رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار حتى يفترقا» [رواه جماعة منهم:

البخاري: (٧٦/٣، رقم: ٢٠٧٩) - (٣٤) كتاب البيوع (١٩) باب إذا بين البيعان، ولم يكتما ونصحا - عن حكيم بن حزام - رضي الله عنه ..

ومسلم: (١١٦٤/٣، رقم: ١٥٣٢) - (٢١) كتاب البيوع (١١) باب الصدق في البيع والبيان].

قالوا: فلما قطع رسول الله ﷺ بالفرقة الخيار ثبت بذلك أنه لا خيار لأحد بعدها... وقد رد الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي هذا التأويل فقال: «وهذا التأويل عندي فاسد؛ لأن الخيار المجمعول في المصرأة إنما هو خيار العيب، وخيار العيب لا يقطعه الفرقة». «شرح معاني الآثار»: (١٩/٤).

وقال الإمام السرخسي: «... والتصرية ليست بعيب عندنا... وعن أبي يوسف في =

الأمصار، حتى في المضر الذي لم يسمع أهله بالتمر قط ولا رأوه؛ فيجب إخراج قيمة الصاع في موضع التمر، ولا يجزئهم إخراج صاع من قوتهم. وهذا قول أكثر الشافعية^(١) والحنابلة^(٢). وجعل هؤلاء التمر في المصرة كالتمر في زكاة التمر لا يجزئ سواء؛ فجعلوه تعبدًا، فعينوه اتباعاً للفظ النص.

وخالفهم آخرون، فقالوا: بل يخرج في كل موضع صاعاً من قوت ذلك البلد الغالب؛ فيخرج في البلاد التي قوتهم البر صاعاً من البر، وإن كان قوتهم الأرز فصاعاً من أرز، وإن كان الزبيب والتين عندهم كالتمر في موضعه أجزاً صاع منه.

وهذا هو الصحيح، وهو اختيار أبي المحاسن الروياني^(٣)، وبعض أصحاب أحمد، وهو الذي ذكره أصحاب مالك^(٤) قال القاضي أبو الوليد^(٥):

= الشاة المحفلة: أخذ بالحديث، وأقول يردها [أي يرد الشاة التي كانت مصرة، ومعها الصاع]، وفيما سوى ذلك أخذنا بالقياس ثم قال السرخسي: «وبعد ما صَحَّ الحديث فكل قياس متروك بمقابلته مع أن الحديث موافق للأصول؛ لأنه أثبت الخيار لغرور كان من البائع، والتدليس والغرور يثبت للمشتري حق الرجوع كما لو اشترى صُبْرَةً حنطة فوجد في وسطها دُكَّاناً [الدكان من معانيه: شيء يبني للجلوس عليه. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (١٢٨/٢)] أو اشترى قفة من الثمار فوجد في أسفلها حشيشاً». «المبسوط»: (٣٨/١٣، ٣٩).

(١) انظر: «المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (٦٤/٢).

(٢) انظر: «المغني»: (١٥١/٤)، و«الفروع»: (٩٣/٤، ٩٤).

(٣) هو الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري شيخ الشافعية في زمانه - ولد في آخر سنة ٤١٥هـ، وقتلته الإسماعيلية الملاحدة في المحرم سنة ٥٠١هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٦٠/١٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٩٣/٧).

(٤) انظر: «أقرب المسالك» وشرحه «الشرح الصغير» وشرحهما «بلغة السالك»: (٥٣/٢).

(٥) هو الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي الباجي المالكي - ولد سنة ٤٠٣هـ، وتوفي سنة ٤٧٤هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٣٥/١٨)، و«الديباح المذهب»: (ص ١٢٠).

روى ابن القاسم^(١) أن الصاع يكون من غالب قوت البلد... ولا ريب أن هذا أقرب إلى مقصود الشارع ومصلحة المتعاقدين من إيجاب قيمة صاع من التمر موضعه، والله أعلم.

وكذلك حكم ما نص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه، أو يكون أولى منها كنصه على الأحجار في الاستجمار^(٢). ومن المعلوم أن الخرق والقطن والصوف أولى منها بالجواز^(٣) انتهى.

يتضح من هذه الأمثلة؛ أن بعض الفقهاء لم يُوقفوا النص؛ وإنما

(١) هو الإمام أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري صاحب الإمام مالك - ولد سنة ١٣٢هـ، وتوفي في صفر سنة ١٩١هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٢٠/٩)، و«الديباج المذهب»: (ص ١٤٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٥٢/٦).

(٢) الاستجمار: الاستنجاء بالجمار، وهي الأحجار الصغار. انظر: «النهاية»: (٢٩٢/١). والنص على استعمال الأحجار في الاستنجاء ثابت من عدة أحاديث منها حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وقد أخرجه جماعة منهم: البخاري: (٥٠/١)، رقم: (١٥٥) - (٤) كتاب الوضوء - (٢٠) باب الاستنجاء بالحجارة - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَتِي، فَكَانَ لَا يَلْتَوُتُ، فَذَنُوتُ مِنْهُ فَقَالَ: «إِنِّي أَخْبَارُ أَسْتَنْفِضُ بِهَا [أَيِ اسْتَنْجِي بِهَا، وَهُوَ مِنْ نَفْضِ الثَّوْبِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْجِي يَنْفُضُ عَنْ نَفْسِهِ الْأَذَى بِالْحَجَرِ أَيْ يَزِيلُهُ، وَيَدْفَعُهُ. انظر: «النهاية»: (٩٦/٥)] - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِي بِمَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ» فَاتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِي، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتَيْتُهُ بِهِنَّ.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٣٠٨/١): «قوله: «ولا تأتني» كأنه ﷺ خشي أن يفهم أبو هريرة من قوله (استنجي) أن كل ما يزيل الأثر وينفي كاف، ولا اختصاص لذلك بالأحجار، فنبه باقتضاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواهما يجزئ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار - كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية - لم يكن لتخصيص هذين بالنهي معنى، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها».

(٣) «إعلام الموقعين»: (١٣/٣)، (١٤).

أوقفوا العمل بحرفيته؛ لأن لفظه الحرفي تناول أجناساً ربما وجدت في بلد
دون آخر، أو في زمن دون آخر؛ فجعلوها غيرها يقوم مقامها؛ تحقيقاً
للمصلحة التي تتفق وأعرافهم الصالحة.

وبهذا المثال تتضح العلاقة بين «الوقف» و«العرف»، وقاعدة «تغير
الأحكام بتغير الزمان والمكان»، وأن تغير الفتوى بناءً على العرف الصالح،
وهذه القاعدة ما هي إلا صورة من صور الوقف المؤقت للعمل بالنص.



الفصل الثاني مفهوم الوقف حديثاً

وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم «الوقف» عند المعاصرين.

المبحث الثاني: شبه القائلين بـ «الوقف الدائم».

المبحث الثالث: عدم تطرق القُدَامَى لفكرة «الوقف»
الدائم لا لفظاً ولا معنى.

المبحث الأول مفهوم «الوقف» عند المعاصرين

إن للوقف عند المعاصرين معنيين:

المعنى الأول: الوقف الدائم، أو الإلغاء التام، أو تعطيل النص عن العمل وتفريغه عن محتواه العلمي والتطبيقي.

والوقف بهذا المعنى فكرة مشوهة، ودعوى جوفاء مردودة على أصحابها، لا يحل لأحد الدعوة إليها؛ لأن هذا الوقف بهذا المعنى لا يملكه إلا الله عزَّ وجلَّ عن طريق النسخ.

وعليه يحرم القول به، بل يكفر القائل به؛ لأن فيه تعطيلاً لنصوص الشارع العليم الحكيم.

ومن هؤلاء الذين يقولون بهذا المعنى من «الوقف»: الدكتور محمد النويهي، والدكتور نصر حامد أبو زيد، والدكتور الزراعي فرج فودة، وحسين أحمد أمين، والدكتورة نوال السعداوي، وغيرهم ممن نظروا إلى النصوص الشرعية على أنها ليست ملزمة، ولا دائمة.

وهؤلاء لا يصرحون بلفظ «الوقف» ولكنهم يعبرون عنه بـ «مخالفة التشريع القرآني»، أو «إلغاء التشريع القرآني»، أو بالتساؤلات التي تحمل في طياتها عدم صلاحية التشريعات القديمة لدنيا الناس اليوم... ونحو هذا، وسوف أورد بعض ما عندهم من مؤلفاتهم^(١).

(١) وانظر مثلاً: «نحو ثورة في الفكر الديني»: (ص١٤٧، ١٤٨) للدكتور محمد النويهي - الطبعة الأولى ١٩٨٣م - دار الآداب. و«نقد الخطاب الديني»: (ص١٩٨، ١٩٩) - للدكتور نصر حامد أبو زيد - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - سينا للنشر. و«مفهوم النص»: (ص٢٧) - له أيضاً - طبعة ١٩٩٠م - الهيئة المصرية العامة للكتاب، و«التفكير في زمن التكفير»: (ص٢٢٦) - له أيضاً - الطبعة الأولى ١٩٩٥م - سينا للنشر. و«الإرهاب»: (ص٧) - للدكتور فرج علي فودة - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٢م. و«حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية»: (ص٢٢٤) - لحسين أحمد أمين =

يقول الدكتور محمد النويهي: «لقد تجرأ هذا الرجل [يقصد عمر الفاروق] الشجاع والمسلم الصادق الإسلام، على أن يحكم أحكاماً تخالف بدون شك حرف التشريع القرآني، لكن فهمه لروح الإسلام الحققة جعلته لا يجبن عن الحكم بها حين اعتقد أن الحاجة إليها ماسة، وأن تغير الظروف والأحوال لا يسمح بالتطبيق الحرفي للحكم القرآني.

ومن كل الأمثلة المتعددة أكتفي هنا بمثلين^(١): إسقاطه حد السرقة، في بعض الأحوال، ورفضه أن يعطي الأموال للمؤلفة قلوبهم...».

ثم تكلم بالتفصيل عن إسقاط عمر حد السرقة، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع المؤلفة قلوبهم، قائلاً:

«وأما المثل الثاني؛ فلعله أكبر ثورية، فإن القرآن يقرر للمؤلفة قلوبهم سهماً في الغنائم^(٢). لكن عمر الشجاع مرة أخرى فكر بعقله في حكمة هذا النصيب الذي قرره لهم القرآن في عهد الرسول ﷺ فأنتهى إلى أنه: إنما كان لازماً في مرحلة معينة حين كان الإسلام ما يزال مهدداً، لم يتم توطين وجوده وتدعيم سلطانه. ورأى أنه الآن في زمانه لم يعد يحتاج إلى أن يستميل شيوخ العرب وزعماء القبائل، ويدفع شرمهم بالعطايا والهدايا. فلما رأى هذا الرأي وجد في إيمانه الشجاعة الكافية لكي يلغي السهم الذي قرره لهم القرآن. فلما جاؤوا إليه يطالبونه به رفض أن يعطيهم إياه».

= الطبعة الثانية - مكتبة مدبولي ١٩٨٧م. و«الإسلام في عالم متغير»: (ص ٢٧٤، ٢٧٨) لحسين أحمد أمين - طبعة مكتبة مدبولي - القاهرة. «الوجه العاري للمرأة العربية»: (ص ١٣٠) - للدكتورة نوال السعداوي - الطبعة الأولى - ١٩٧٧م [بواسطة كتاب «المرأة ماذا بعد السقوط»: (ص ٦٤) - للأستاذة بدرية المزاز - الطبعة الثانية - مكتبة المنار الإسلامية - الكويت].

- (١) انظر هذين المثلين مع التكييف الفقهي لهما (ص ٣٥٣، ٤٤٨) من الباب الثالث.
 - (٢) هكذا فهم النويهي، أن هذا سهم من الغنائم!! وما فقه أنه مصرف من مصارف الزكاة المقررة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَغْنَمُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: ٦٠).
- وفهمه يدل على عدم تحريره، وعدم تثبته مما يتقده، بل وقلة فهمه، وأنه وأمثاله إنما يخطون خطاً عشوائياً.

ثم قال النووي بعد ذلك: «فأي شيء هذا إن لم يكن إلغاء لتشريع قرآني، حين اعتقد أن الظروف المتغيرة لم تعد تجيزه»^(١).

أيضاً قال الدكتور نصر حامد أبو زيد: «لقد كان عمر - ولسنا بحاجة للدفاع عنه - يعرف أن للأحكام عللاً، وهو ما صاغه الفقهاء فيما بعد من أن (الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً)، فإذا وجدت العلة طبق الحكم؛ ولأن علة المؤلف قلوبهم قد انتفت؛ فلا مناص من انتفاء الحكم معها. فهل يستطيع أحد أن يتهم عمر بن الخطاب أنه أنكر القرآن؟»^(٢)

بالنسبة لي، فإن المسائل التي تعرضت لها، وحوكمت بسببها هي مسائل اجتهادية، وفي الإسلام: من اجتهد فأخطأ فله أجر، ومن اجتهد فأصاب فله أجران^{(٣)(٤)}.

هكذا يقول نصر، وقد ذيل كلامه بحديث: «من اجتهد فأخطأ...». وهي - لعمرو الله - كلمة حق أريد بها باطل، وليت نصراً اطلع على أقوال العلماء في شرح الحديث!

يقول الإمام النووي في شرحه: «أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أقل للحكم... فأما من ليس بأهل للحكم؛ فلا يحل له الحكم. فإن حكم؛ فلا أجر له بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية، ليست صادرة عن أصل شرعي؛ فهو عاص في جميع أحكامه...»^(٥).

(١) «نحو ثورة في الفكر الديني»: (ص ١٤٣ - ١٤٥).

(٢) ونحن نسأل نصراً: هل أنكر عمر القرآن حتى يتهم بذلك؟ أما أن محل الحكم قد ذهب فانتفى الحكم؟ على ما سيأتي بالتفصيل (ص ٣٥٣) عند الضابط الأول من ضوابط الوقف من الباب الثالث.

(٣) سبق هذا الحديث (ص ٦٩) عند نوعي الاجتهاد، من الباب الأول.

(٤) نص نصر هذا نقل من جريدة العربي (عدد ١٩٩٥/٦/٢٦) عن كتاب «منهج عمر»: (ص ١٨٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم»: (١٢/١٣، ١٤). وانظر أيضاً: «فتح الباري»: (٣٣١/١٣).

وإذا تركنا النوبي ونصراً وذهبنا إلى آخر منهم، وجدنا الدكتور فرج علي فودة يتساءل: «ولماذا لا تتحرر المرأة من سيطرة حجاب الزي، وحجاب العقل»^(١).

هكذا يريد فرج من المرأة أن تتحرر من شرع الله تعالى المتمثل في حجابها، أي تترك شرع الله تعالى وتنحيه جانباً.

وما قول فرج هذا إلا مطالبة بوقف العمل بالنصوص القاضية بحجاب المرأة من مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَصْنَانِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِسَاءِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يُضْرِبْنَ بِأَزْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ السَّمِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [النور: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٠].

وغير ذلك من نصوص القرآن، ومثلها نصوص السنة الصحيحة الصريحة.

ومهما يكن من أمر، ففي كلام الرجل ما هو أفحش من هذا وأعظم. وغير هؤلاء كثير كثير... ومنهم كما سبق المستنير حسين أحمد أمين؛ حيث يدعو إلى إيجاد عقوبة للسرقة غير عقوبة القطع التي كانت في المجتمع البدوي أو الجاهلي؛ حيث لم تعد هذه العقوبة تتفق مع المجتمعات الجديدة؛ فيقول:

«من حق المجتمعات الأخرى والأجيال التالية أن تطور هذه الأحكام على هدى روح الإسلام ومقاصده بعيدة المدى...»

(١) «الإرهاب» للدكتور فرج فودة: (ص ٧).

إن من واجب المجتمع الإسلامي في صورته الجديدة، ومن حقه، أن يجد عقوبة لجريمة السرقة غير العقوبة التي قصد بها المجتمع البدوي أو الجاهلي^(١).

وأنا لا أدري هل أحتاج إلى تعليق أو تعقيب يبرز هذا الهراء وهذا الفكر المدمر لتشريعات إسلامية تولى الله سبحانه بيانها؟!

وكان حسناً هنا يرى أن حد القطع للشارق لم يعد يتفق الآن لا مكاناً ولا زماناً؛ في مجتمع متحضر كالقاهرة مثلاً في القرن العشرين!!

ثم راح حسين يصف القيود والشروط التي وضعها الفقهاء لإقامة حد السرقة بأنها تحايل على إسقاط الحد وسفسطة، هازئاً بهم، فقال:

«وأما موقف فقهاءنا وتحايلهم وسَفَسَطَتُهُمْ، فننحِّيه هازئين، وأما موقف الحنابلة وابن حزم وغيره من الظاهريين، فنرده أسفين، وأما ما نقبله وندعو إليه، فصياعة إسلامية للتطوير، صياغة من منطلق إسلامي تكون وسيلة للتقدم ولمواجهة احتياجات العصر لا عقبة في سبيلهما.

وإذا المبتورة سُئِلَتْ بأي شرع قُطِعَتْ؟^(٢)

أقول: أي صياغة إسلامية، وأي منطلق إسلامي ذلك التي يريده حسين لتقدم أمة الإسلام... بعد أن أنهى كلامه بتلك السؤاة التي يعارض بها القرآن!!؟

وإذا المبتورة سُئِلَتْ بأي شرع قُطِعَتْ؟

أجيبك يا حسين بأنها لن تُسأل أبداً، وبأنها قطعت بشرع الله تعالى المنزل في سورة المائدة: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) «حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية»: (ص ٢١٧).

(٢) المصدر السابق: (ص ٢٢٣).

وبقطع رسول الله ﷺ للمرأة المخزومية التي سرقت^(١)، ويقول عليه الصلاة والسلام: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»^(٢).

أجيبك بهذا إن كنت تؤمن بهذه النصوص، وتقدرها حق قدرها، وتقر بحجيتها!!

ثم يسترسل حسين بعد ذلك؛ حتى يقول: «فنهب الأموال العامة في يومنا هذا هو الجريمة الخطيرة ضخمة الآثار والعواقب التي تستوجب قطع اليد إن أصررتم عليه، لا سرقة جهاز تسجيل من سيارة»^(٣).

هكذا يتكلم حسين عن سرقة الأموال العامة، وكأن الإسلام وعلماءه يباركون سرقتها ويشجعون عليها بترك قطع يد ممارسيها.

وما يدري حسين أن هذه السرقة للأموال العامة في الإسلام، يعزر صاحبها تعزيراً ربما وصل إلى القتل. إذ يرى بعض العلماء كالإمام مالك أن التعزير لا حد لأكثره، ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود^(٤).

ولا أعقب على قوله: «إن أصررتم عليه».

ولكنني أختتم كلامه في النهاية بقوله: «وأسأل هؤلاء القوم في النهاية: هل يزيد تطبيق حد قطع يد السارق من فرص الكسب الشريف للمقطوعة يده، أم أنه يقللها؟ وهل يزيد من إقبال المستثمرين من شبابنا على الدين، أم ينفرهم منه؟...»^(٥).

(١) سبق حديثها (ص ٢١٤) عند مبحث علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط».

(٢) الحديث سبق تخريجه (ص ١٣٧) في مبحث السنة، من الباب الأول.

(٣) «حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية»: (ص ٢٢٣).

(٤) انظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير»: (٣٥٥/٤) - للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة شمس الدين الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) - طبعة دار الفكر - لبنان. وكتاب «الشرح الكبير» إنما هو للشيخ الدردير (ت ١٢٠١هـ). والأحكام السلطانية والولايات الدينية: (ص ٢٩٤) - للإمام أبي الحسن الماوردي الشافعي (ت ٤٥٠هـ) - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

(٥) «حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية»: (ص ٢٢٤).

أقول راداً على هذه الشُّبُهَة التي أوردها حسين يريد أن يخدع بها السذج :
 مَنْ قال لك أننا بقطعه نزيد من فرص العمل الشريف له، أو نقللها؟
 ثم أما تعلم أن في المجتمعات كلها مَنْ هو مقطوع اليدين، وليس
 اليد الواحدة، ومع ذلك له عمل منتج يتكف به ويتعفف عن سؤال الناس،
 ولم يَحُلْ عَجْزُهُ هذا بينه وبين الكسب الشريف المشروع. وفي المجتمعات
 مَنْ هو أعمى لا يبصر، ومع ذلك له عمل يدوي أيضاً وينتج كغيره من
 المبصرين. وقد رأيت أنا الباحث هذا بنفسه في شركة النصر لصناعة
 السيارات، وغيرها.

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ
 عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وأما المستنيرون من الشباب الذين تتحدث عنهم، فإن قبلوا شرع الله
 بذلك، وأقبلوا على الدين، فقد - والله - نجوا، وإلا فإن الله تعالى غني
 عنهم؛ عن قبولهم وإقبالهم.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ
 عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿وَمَنْ جَاهَدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ
 الْعَالَمِينَ﴾ [١] [العنكبوت: ٦].

وبعد، فهذا الذي أورده عند حسين إنما هو غيض من فيض، وقطرة
 من بحر؛ ناهيك عن اتهاماته لعلماء الإسلام بالتملق تارة، وضيق الأفق
 تارة، والجمود الفكري والسطحية تارات وتارات^(١).

وليس حسين بدعاً في هذا الأمر، وهو وصم العلماء بالجمود
 وخلافه، بل إن هذا الأمر قد بدأ مبكراً في الأزمنة الأخيرة على حد تعبير
 الأستاذ الشيخ مصطفى صبري (ت ١٩٥٤م) أحد كبار علماء الإسلام في
 الدولة العثمانية سابقاً؛ حيث يقول:

«وبالنظر إلى أن تعيب علماء الدين بتهمة الجمود حدث في الأزمنة
 الأخيرة التي حدث فيها الانهماك من متعلمي الشرق في تقليد الغربيين باسم

(١) المصدر السابق: (ص ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٥) وغيرها.

التجديد، وإلى أنه وجد فعلاً في الأمور التي أريد تقليدهم فيها ما يخالف صراحة النصوص الشرعية كالسفور ومنع تعدد الزوجات . . . فبالنظر إلى هذا، يعلم أن العلماء مهما لانوا والتزموا المرونة ما كانوا ليتخلصوا في نظر المجتدين من وصمة الجمود إلا بعد إباحة الخروج على أحكام الإسلام، وبالاختصار إلا بعد فصل الدين عن الحكومة»^(١).

وأسوأ من هذا اتهامه العلماء من الصحابة وغيرهم بأنهم يخترعون الأحاديث؛ فيقول^(٢): «كان أول ما بدأوا به في زمن الفتوحات أن اخترعوا حديثاً نسبوه إلى الرسول، هو: (لا تقطع الأيدي في الغزو)^(٣) . . .».

(١) «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين»: (٣٤٩/٤) - للشيخ مصطفى صبري - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.

(٢) «حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية»: (ص ٢١٨). وانظر فيه أيضاً: (ص ٢٩٦) اتهامه للعلماء بوضع أحاديث تنفر من الكلب، منها حديث: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ» وقد رواه البخاري في صحيحه: (١١٢/٧، رقم: ٥٤٨٠) - (٧٢) كتاب الذبائح والصيد. . . - (٦) باب مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ صَّيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما . . . وحديث: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَأَكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ» وقد رواه البخاري في صحيحه: (٢١٥/٧، رقم: ٥٩٤٩) - (٧٧) كتاب اللباس - (٨٨) - باب التصاوير - عن ابن عباس، عن أبي طلحة - رضي الله عنهم - .. إلى غير ذلك من نصوص السنة التي أنكروها زاعمين أنها منسوبة إلى النبي ﷺ؛ وما ذلك كله إلا لأنهم لم يتجردوا لقبولها ولا فهمها، بل واعتمدوا على عقولهم القاصرة وحكموها؛ فردوها.

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٦٣/٤، رقم: ٤٤٠٨) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٨) باب في الرجل يسرق في الغزو أيقطع - قال: حدثنا أحمد بن صالح، [قال] ثنا ابن وهب، [قال] أخبرني حيوة [بن شريح]، عن عياش بن عباس القتيبي، عن سُتَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ وَيزيد بن صبح الأصبحي، عن جنادة بن أبي أمية، قال: كنا مع بَشْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ، فَأَنَّى بَسَارِقُ يُقَالُ لَهُ يَضْدَرُّ قَدْ سَرَقَ بُخَيَّةً، فقال: قد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا تَقْطَعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ» وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقُطِعَتْ.

والترمذي: (٤٣/٤، رقم: ١٤٥٠) - (١٥) كتاب الحدود - (٢٠) باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو - قال: حدثنا قتيبة، [قال] حدثنا ابن لهيعة، عن عياش به. وقال: هذا حديث غريب [ومعنى (غريب) أي ما انفرد راوٍ بروايته. أو بزيادة في متنه أو إسناده. «تقريب التواوي»: (١٦٣/٢)].

ومن هؤلاء أيضاً الدكتورة نوال السعداوي التي تقول واصفة قوانين الزواج الإسلامية بأنها متخلفة: «من أهم المشاكل التي لا تزال تعترض المرأة العربية بالنسبة للعمل هي قوانين الزواج المتخلفة التي لا تزال تعطي الزوج حق منع زوجته من العمل أو السفر أو الخروج من البيت حينما تريد»^(١).

هكذا ترى نوال أن قوانين الزواج [الإسلامية] قوانين متخلفة؛ لأنها تعطي الزوج الحق في منع زوجته من العمل والسفر والخروج من المنزل إلا إذا أراد.

وأنا لا أدري أي زوج ذلك يكون في دنيا الناس الأسوياء الذي تريد نوال لبنات جنسها؟!

أزواج لا يمنع - ولا يحق له أن يمنع - امرأته من ممارسة ما تريد

= والنسائي: (٩١/٨)، رقم: (٤٩٧٩) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (١٦) باب القطع في السفر - قال: أخبرنا عمرو بن عثمان، قال: حدثني بقية، قال: حدثني نافع بن يزيد، قال: حدثني حيوة بن شريح، عن عياش به. وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٦/٢) بإسنادين، وقال: «ولا أرى بإسناد هذين بأساً» - للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت٣٦٥هـ - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - دار الفكر - لبنان.

وذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (٢٤٣/١)، رقم: (٦٣٩) في ترجمة بسر بن أرطاة، وقواه.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد سكت عنه أبو داود، ومشاه ابن عدي، وقواه الحافظ ابن حجر.

وأما دعوى ابن حزم في «المحلى»: (٣٧٠/١٠) - بأنه خير ساقط موضوع فدعوى عريضة يردها ما سبق من تصحيح العلماء السابقين ليأه، وقبول الفقهاء ليأه، واستدلالهم به كابين قدامة في «المغني»: (٤٧٤/٨) بل ويردها كذلك عدم تعرض ابن حزم له بأكثر من هذا، فلم يذكر له سنداً فيشرع في تهويله، بل أورد مثته مبتوراً عن سنده، وليس هذا منهج ابن حزم غالباً رحمه الله وغفر له.

(١) «الوجه العاري للمرأة العربية»: (ص١٣٠) [بواسطة كتاب «المرأة ماذا بعد السقوط»: (ص٦٤)].

داخل البيت وخارجه؛ حتى من معاشرة غيره جنسياً، حسب القوانين
الوضعية الفرنسية وغيرها!!؟

أزوج لا قوامة له!!؟

وكأنني بنوال ما تدري أن مُنزل تشريعات الزواج التي اعترضت عليها
هو الله تعالى أحكم الحاكمين!!؟

وأختم كلامي عن أولئك، وعن أباطليهم، بعد ردي على بعضها،
بقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَقْعُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ
الْعَلِيمُ﴾ [سبا: ٢٦]، ﴿وَسِعِلَهُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:
٢٢٧].

المعنى الثاني: الوقف المؤقت، وهو المعنى المشروع، وهو ما عبر
عنه فقهاء الإسلام قديماً بـ «المصلحة المرسلّة» أو غيرها مما سبق.

قال الشيخ على حسب الله: «إن الإسلام حين يواجه بتشريع واقع
الناس؛ لا يواجهه ليعترف به، ويلتمس له من شريعته سنداً يؤيده كما نرى
في محاولات بعض أدعياء العلم في زمننا؛ بل يواجهه ليطبق عليه أحكامه،
فيقر منه ما يوافق مبادئه، ويمنع منه ما انحرف عنها.

لقد أوشك العرف المتطور - فيما تعرضه الإذاعة والتلفزيون من
تمثيلات - أن يبيع للمرأة الاستمتاع بعشيقها، إذا وهنت عاطفة الحب بينها
وبين زوجها ومالت إلى غيره.

فهل يجب على أولي الرأي من رجال الشريعة أن يتطوروا مع هذا
العرف المتحلل، ويضعوا القوانين على أساس الاعتراف به!!؟
وهل يعد هذا تطوراً للشريعة أم هو هدم لها!!؟

إن كلمة التطور خدعة دسّها أعداء الإسلام في أفكار المسلمين للقضاء
على مبادئه، ويؤسفنا أن يتأثر بها بعض الناس، فتسمع منهم من يقول: (إن
شريعة الإسلام متطورة) ما هي بمتطورة، ولكنها تضع الحدود الصحيحة
للتطور الإنساني السليم.

وما زعموا أن عمر - رضي الله عنه - وضع من الأحكام ما يلائم عصره مع مخالفته لبعض النصوص الصريحة تَجَنُّ على عمر، ولا دليل فيه على ما ذهبوا إليه.

فإن الغاؤه سهم المؤلفه قلوبهم من الصدقات؛ لم يكن إهمالاً للنص كما قالوا؛ بل لأنه لم يجد مجالاً للعمل به، فقد عزَّ الإسلام، واستغنى بقوته وعزته عن استرضاء العُتاة، والاستعانة بالمخالفين، وأصبح إعطاء هؤلاء مذلة. ﴿وَلِلَّهِ الْبَزْزَةُ وَالرَّسُولُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

ولو أنه - رضي الله عنه - وجد مجالاً للعمل بالنص بعد هذا؛ ما توانى عن تطبيقه.

ولو كان الآن حياً لأعطى من هذا السهم كل من دخل في الإسلام من غير المسلمين، فانقطعت موارد رزقه أو مرتبه، ولم يجد ما يكفيه، أو أعطى غيره ممن يحتاج المسلمون إلى معونته في محتتهم...^(١).

ثم قال: «فما فعله عمر - رضي الله عنه - لم يكن في الواقع ناشئاً من تطور الأمة إلى حالة تستدعي وضع أحكام جديدة تلغي النصوص وتحل محلها.

بل نشأ من عدم تحقق شروط العمل بتلك النصوص.

أو هو من قبيل استثناء جزئيات من (النص العام) لمصلحة شرعية عارضة.

فهو داخل في حكم ما قدمنا من معارضة المصلحة المشروعة لـ (نص)، أو (قياس عام)^(٢).

وقال الدكتور محمد بلتاجي: «نعتقد أن عمر لم يخالف القرآن أو

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٩٨ - ١٩٩).

(٢) المصدر السابق: (ص ١٩٩).

الرسول ﷺ؛ لأنه لم يكن في خلافة أبي بكر أو عمر (مؤلفة) حتى يعطيهم.

تماماً كما يشرع القرآن الزكاة للفقراء والمساكين، ثم يمر عصر لا يكون فيه فقراء أو مساكين، فلا يوجد مَنْ يأخذ سهميهما في الزكاة، فيتوقف العمل بالنص القرآني فيهما حتى يوجد فقراء أو مساكين^(١).

وقال في موضع آخر: «والذي فعله عمر بن الخطاب ليس (إلغاء) للنص، ولا (وقفاً) للعمل به، إنما الأمر فَحَسَبَ أن مضمونه (لم يوجد) في المجتمع الإسلامي زمنه؛ فصرف سهمهم إلى بقية المستحقين الموجودين في المجتمع فعلاً».

وهل هناك من الناحية الواقعية الفعلية شيء آخر يمكن أن يقوم به عمر أو غيره عندما تنتفي حاجة المسلمين إلى تأليف القلوب فلا يوجد مؤلفة عنده؟! ^(٢).

وقال في موضع آخر أيضاً^(٣) عن حد السرقة: «فهذا الحد^(٤) ثابت بنصوص الكتاب والسنة، وعمل أبي بكر وعمر. إلا أن هناك بعض الروايات الأخرى المأثورة عن عمر في هذا الشأن:

فقد أوقف العمل بهذا الحد في عام المجاعة، فدرأ القطع عن السراق فيه، وقال: (لا أقطع في عام سَنة)^(٥).

(١) «منهج عمر»: (ص ١٧٠).

(٢) المصدر السابق: (ص ١٨٩).

(٣) «منهج عمر»: (ص ٢٧٥). وانظر أيضاً: «إعلام الموقعين»: (١٠/٣). وستأتي المسألة مفصلة (ص ٤٤٨) ضمن أمثلة على إسقاط الحدود بالإكراه في الضابط الثاني من ضوابط الوقف من الباب الثالث.

(٤) بالأصل: «فهذا الحديث» وهو خطأ مطبعي والصواب ما أثبتناه لدلالة السياق عليه.

(٥) لم أعر على هذا الأثر بهذا اللفظ. وقد روي مرفوعاً بلفظ: «لا قَطَعَ في زَمَنِ المجاعة».

أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد»: (٢٦١/٦) - قال: أخبرنا علي بن =

وأكد أستاذنا الدكتور بلتاجي هذا المعنى أيضاً - بعد التكييف الفقهي لمنع عمر الزواج بالكتابات - حين قال: «رأى عمر إذن أن التضحية ببعض الأهواء الفردية خير من تعرض المجتمع لمثل هذه الأخطار الكبيرة.

وهو هنا لم يبلغ النصوص، أو ينسخها؛ لكنه أوقف العمل بها فترة من الزمن، وفي حالات خاصة؛ تحقيقاً للمصلحة العامة. ومن ثم يزول هذا الإيقاف بزوال ظروفه، وما تزال للنصوص قدسيته على مر العصور.

ألا ترى أن للطبيب أن يمنع بعض الأطعمة المباحة عن مريض؛ لأن في تناولها أخطاراً يضحي إلى جانبها بالرغبة في الطعام؟

لكن هذا المنع مؤقت بالأحوال الصحية، وليس فيه تحريم هذه الأطعمة على الإطلاق، أو منع منها لذاتها^(١).

ولم يبتعد الدكتور علي جمعة عما سبق أن قرره كل من الشيخ علي حسب الله، والدكتور بلتاجي، وإن اختلف تكييفه الفقهي لما فعله عمر - رضي الله عنه -؛ ذلك أنه قال: «ومن الممكن ارتكاباً لأخف الضررين، أو

= محمد بن عبد الله المعدل، [قال] أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، [قال] أخبرنا زيد بن إسماعيل الصانغ، [قال] حدثنا أبي، [قال] حدثنا عبد القدوس، عن مكحول، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال... فذكره.

وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان»: (٣١٩/١) - قال: حدثنا محمد بن يوسف، [قال] ثنا زياد بن طلحة، عن مكحول بلفظ: «لَا قَطْعُ فِي رَمَنٍ مَجَاعَةٍ» - للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) - طبعة دار الكتاب العربي.

قلت: الأثر فيه من لم أشهر له على ترجمة، ك: علي بن محمد المعدل عند الخطيب، وزياد بن طلحة عند أبي نعيم. وأما إسماعيل الصفار في سند الخطيب، الذي جهَّله ابن حزم في «المحلى»: (٢٩٦/٩)؛ فهو ثقة نحوي مشهور، ترجم له الحافظ في «لسان الميزان»: (١٢٥/٢)، رقم: (١٣٥٧)، وتعقب تجهيل ابن حزم، ورده.

و«هَامِ سَتَةٍ»: أي عام جدد وقحط، أي لا نبات فيه ولا مطر. انظر: «النهاية»: (٤١٣/٢).

(١) «منهج عمر»: (ص ٣٤٤).

لفقد الشروط، أو قيام الموانع، أو للعمل على تحقيق مقاصد الشريعة العليا؛ الوقوع مؤقتاً تحت مسألة تعطيل الشريعة من باب إيقاف العمل بالحكم، كما فعل عمر - رضي الله عنه - في عام الرمادة في تعطيل حد السرقة؛ لفقد الشرط. أو العفو عن الزانية لعدم العلم.

فهذا يختلف عن منعه سهم (المؤلفة قلوبهم) والذي يعد من أثر ذهاب المحل في إيقاع الحكم، حيث ذهب المحل بالفعل؛ فلم يعد هناك مؤلفة قلوبهم، فإن عادوا فالحكم باق إلى يوم القيامة^(١).

* * *

المبحث الثاني شبهه القائلين بـ «الوقف الدائم»

إن أبرز الشُّبه^(٢) عند هؤلاء المعاصرين القائلين بـ «الوقف الدائم» شبهتان:

الشبهة الأولى: زعمهم أن ظروف العصر الحالي تختلف عن ظروف عصر تنزيل النصوص؛ وبناءً عليه تكون هذه النصوص وتلك التشريعات غير ملزمة.

يقول الدكتور النويهي: «هذا هو رأينا الذي نصرح به: أن كل ما في القرآن، وما في السنة - دَعَك من مذاهب الفقهاء - من تشريعات، لا تتناول

(١) «أثر ذهاب المحل»: (ص ٢١ - ٢٢).

(٢) الشُّبه: مفردُها الشبهة، وقد جاء في «لسان العرب»: (٥٠٤/١٣، ٥٠٥): «الشبهة الالتباس... وشبَّه عليه: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره... واشتبه الأمر إذا اختلط»، وجاء في المعجم الوجيز: «الشبهة الالتباس، وفي الشرع: ما التبس أمره فلا يدري أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل». «المعجم الوسيط»: (٤٧١/١). وسيأتي مزيد عن تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً (ص ٤٢٠) عند الضابط الثاني من ضوابط الوقف، من الباب الثالث.

العقيدة وما يتعلق بها من شعائر العبادة، بل تتناول أمور الدنيا ومعاملاتها وتنظيمها وعلاقاتها، كل هذه التشريعات جميعاً بلا استثناء واحد، ليست الآن ملزمة لنا في كل الأحوال، حتى ما كان منها في زمان الرسول ﷺ من بابي الفرض والتحريم؛ لم يعد الآن بالضرورة كذلك، بل لنا الحق في أن ننقله إلى بابي التذب والكراهة، إن لم ننقله إلى باب المباح وهو التخيير المطلق^(١).

وقال الدكتور نصر أبو زيد: «تحدث كثير من آيات القرآن عن الله بوصفه مَلِكاً (بكسر اللام) له عرش وكرسي وجنود، وتحدث عن القلم واللوح. وفي كثير من المرويات التي تنسب إلى النص الديني الثاني - الحديث النبوي - تفاصيل دقيقة عن القلم واللوح والكرسي والعرش، وكلها تساهم - إذا فهمت فهماً حرفياً - في تشكيل صورة أسطورية من عالم ما وراء عالمنا المادي المشاهد المحسوس، وهو ما يطلق عليه في الخطاب الديني اسم (عالم الملكوت والجبروت).

ولعل المعاصرين لمرحلة تكون النصوص - تنزيلها - كانوا يفهمون هذه النصوص فهماً حرفياً، ولعل الصور التي تطرحها النصوص كانت تنطلق من التصورات الثقافية للجماعة في تلك المرحلة. ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك، لكن من غير الطبيعي أن يصير الخطاب الديني في بعض اتجاهاته على تثبيت المعنى الديني عند العصر الأول رغم تجاوز الواقع والثقافة في حركتها لتلك التصورات ذات الطابع الأسطوري^(٢).

وبناء على ما سبق يرى الدكتور نصر: أن التطور التاريخي أسقط كثيراً من الدلالات القرآنية، ويجب على الفكر الديني مناقشتها بوضعها على حد تعبيره (شواهد تاريخية)، منها: (الجزية)، و(الرق)، والاعتقاد في: (السحر)، و(الحسد)، و(الجن)، و(الشياطين)^(٣).

ومما قاله نصر من هذه الترهات: «ومن مظاهر تثبيت المعنى الديني

(١) «نحو ثورة في الفكر الديني»: (ص ١٤٧ - ١٤٨).

(٢) «نقد الخطاب الديني»: (ص ١٩٨ - ١٩٩).

(٣) انظر: المصدر السابق: (ص ٢٠٤ : ٢٠٨).

الخطرة في الخطاب الديني المعاصر استدعاء كلمة (الربا) وهي كلمة تجاوزتها اللغة في الاستعمال لاختفاء الظاهرة التي تدل عليها في المعاملات الاقتصادية للدلالة على نمط من التعامل الاقتصادي يختلف في بنيته وفي مستوى تعقیده عن النمط الذي يدخل الربا في تركيبه...

إن استدعاء كلمة (الربا) للدلالة على ما يسمى في النظام الاقتصادي الحديث والمعقد باسم (الأرباح) أو (الفوائد)^(١) إنما هو بمثابة الإصرار على ارتداء الجلباب في وسائل المواصلات المزدحمة ذات الإيقاع السريع، والتعرض من ثم لخطر الوقوع تحت عجلات السيارات في الطريق العام.

وعلينا أن نلاحظ أن الأمرين - ارتداء الجلباب، واستدعاء كلمة الربا - يتمان باسم الصحوة الإسلامية^(٢) - إنه محاولة للإلباس الجديد والعصري ثياب القديم...^(٣).

(١) إن هذه (الأرباح) أو (الفوائد) التي يتحدث عنها نصر، لو تمت في صورة «مضاربة» بين البنوك الممولة وأصحاب المشروعات بـ «الاشتراك في المكسب والخسارة معاً» لم تكن حيتنربا. ولكن الذي يتم: هو إقراض البنوك أصحاب المشروعات، بـ «شرط أخذ فوائد محددة»، ودون النظر إلى المكسب والخسارة الناجمين عن هذه المشروعات. وهذا النوع من القرض محرم في الشريعة الإسلامية، بل وفي غيرها من الشرائع؛ لأنه قرض جرّ نفعا مشروطاً.

وقد قرر علماء الإسلام بالإجماع القاعدة الفقهية التالية: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعاً فَهُوَ رِبَا». وانظر هذه المسألة بأدلتها مثلاً: «المبسوط»: (٣٥/١٤)، و«بداية المبتدي» وشرحه «الهداية» وشرحه «فتح القدير»: (٣٥٥/٦)، و«بلغة السالك»: (٩٧/٢)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٩٩/٢)، و«المغني»: (٣٥٤/٤)، و«الفروع»: (٢٠٤/٤)، و«المحلى»: (٨٥/٨)، و«الإجماع»: (ص ٥٥) - للإمام ابن المنذر ت ٣١٨هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - دار الكتب العلمية - لبنان.

(٢) لقد جهل نصر؛ بل تجاهل، أن «الجلباب» ملبوس فئة كبيرة من المصريين من الرجال؛ سواء في ذلك المسلمون وغيرهم، وهو أكثر ملبوس المصريات المحتشمت، سواء في ذلك المسلمات وغيرهن. ولا يتم ذلك - كما زعم افتراء - باسم «الصحوة الإسلامية» المباركة، ولكنها العصبية العمياء لكل ما هو خارج عن حدود المألوف من الجديد العصري، والبغض الآثم لكل قديم؛ حتى لو كان مألوفاً مشروعاً.

(٣) «نقد الخطاب»: (ص ٢٠٨).

وما ذلك كله من نصر وأمثاله إلا التحامل على الإسلام والمسلمين
المتمسكين بشرع الله عزَّ وجلَّ وستة نبيه ﷺ.

ولم يقف هذا التحامل على علماء الإسلام المعاصرين لهم فحسب،
ولا على شباب الصحوة الإسلامية المباركة؛ بل تعدى ذلك إلى الصحابة
والعلماء العاملين القدامى؛ حيث يقول نصر:

«وقد سبق أن بيَّنا أن الأمويين هم الذين طرحوا مبدأ الاحتكام إلى
القرآن حين رفعوا المصاحف على أسنة السيوف، وخدعوا جماهير المؤمنين
الطيبين...»^(١).

هكذا يفترى نصر بقوله: «خدعوا»، يقصد الذين رفعوا المصاحف،
وهم من أصحاب رسول الله ﷺ!!

وقال أيضاً في موضع آخر: «ثم استأثرت إحدى الفرق باسم (أهل
السنة والجماعة) واحتكرته لنفسها بتأييد من سلطة الدولة بعد القضاء على
الاعتزال، وأصبحت هي الحكم والفيصل في قبول الروايات أو رفضها؛ بل
واكتسبت بحكم تأييدها للسلطة السياسية والتمتع بسياساتها؛ سلطة مرجعية
في كل ما يتعلق بشؤون الدين والعقيدة»^(٢).

إلى غير ذلك من ترهاته وانحرافاتة التي إن دلت على شيء؛ فإنما
تدل على عدم رضاه عن الله عزَّ وجلَّ مشرعاً، وعن القرآن دستوراً لحياة
المسلمين إلى أن تقوم الساعة، وعلى تحامله على كل ما يتصل بالإسلام
الصحيح من معان وشخصيات.

ولا عجب أن يقول نصر ذلك؛ فقد زعم في كتبه أن القرآن منتج

(١) المصدر السابق: (ص ٣٧).

(٢) المصدر نفسه: (ص ٩٧).

ثقافي؛ بقوله صراحة في أحد هذه الكتب: «إن النص في حقيقته وجوهه منتج ثقافي»^(١).

بل إن نصراً يركز على أن النصوص الدينية نصوص لغوية بشرية تاريخية... وهذا كفيلاً بأن يذهب بهيمتها، ويوهن حجتها إن لم يُود بها.

من ذلك قوله: «ولعلنا الآن أصبحنا في موقف يسمح لنا بالقول بأن النصوص الدينية نصوص لغوية، شأنها شأن أية نصوص أخرى في الثقافة...»

إن القول بلهية النصوص والإصرار على طبيعتها الإلهية تلك؛ يستلزم أن البشر عاجزين بمناهجهم عن فهمها ما لم تتدخل العناية الإلهية بوهب بعض البشر طاقات خاصة تمكنهم من الفهم...»^(٢).

ثم قال: «وإذا كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها للغة والثقافة في فترة تاريخية محددة، هي فترة تشكلها وإنتاجها، فهي بالضرورة نصوص تاريخية...»^(٣).

أما حسين أحمد أمين، فيقول: «يعيش مسلمو اليوم في مناخ حضاري يختلف اختلافاً عظيماً عن المناخ السائد وقت ظهور الإسلام. فهل بإمكان المفاهيم والقيم التي أفادت أهل القرن الأول الهجري أن تسهم في حل مشكلات القرن الخامس عشر؟»^(٤).

ثم راح يدعو إلى جماعة أو لجنة أو هيئة يشترك فيها المسلمون وغير المسلمين من علماء الدين والاقتصاد والسياسة والاجتماع ورجال الطب في مناقشة موضوعات شتى منها: «موضوع حصّة الأنثى من الميراث التي هي

(١) «مفهوم النص»: (ص ٢٧). وانظر أيضاً: «التفكير في زمن التكفير»: (ص ٢٢٦).

(٢) «نقد الخطاب»: (ص ١٩٦).

(٣) المصدر السابق: (ص ١٩٨).

(٤) «الإسلام في عالم متغير»: (ص ٢٧٤). وانظر أيضاً كلامه السابق (ص ٢٢٥، وما بعدها).

نصف حصة الذكر، وما إذا كان من المصلحة على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إعادة النظر فيها. وقد يطالب الأطباء بالإدلاء برأي الطب في تأثير الصوم على نمو الصبيان وصحة الشيوخ، ويطالب الاقتصاديون ببياناتهم عن حجم الإنتاج خلال شهر رمضان، وعلماء النفس والاجتماع برأيهم في عواقب حجاب المرأة...^(١).

هكذا يريد حسين لتشريعات الملك العلّام أن تعرض للمناقشة من جديد!!!

ولعل من تلك الأباطيل أيضاً ذلك الذي نادى به أحد من ظنوا أنفسهم حريصين على الدين وشرائعه وشعائره؛ حيث نادى بأن يكون الوقوف بعرفات - وهو ركن الحج الأعظم - في أيام أخرى مع يوم التاسع من ذي الحجة، بدلاً من أن يكون في اليوم التاسع فقط. وكذلك رمي الجمار، والطواف، وغيرها.

يتفوه بهذا اللواء المتقاعد محمد شبل في عمود (مجرد رأي) في جريدة الأهرام المصرية^(٢): «فما الذي جعل المسلمين يحصرون مناسك الحج في بضعة أيام؟

الذي حدث أن المسلمين دأبوا على إنجاز الحج في الفترة نفسها التي أنجز فيها الرسول ﷺ حجته الوحيدة، وكانت من ٤ إلى ١٠ ذي الحجة سنة ١٠ هجرية. وهو واحد من (الأشهر) التي نص عليها القرآن في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولم يحج الرسول ﷺ مرة ثانية في التوقيت نفسه حتى نتأكد من أنه أمر توقيفي موحى به.

والذين يعارضون هذا القول يقولون: إن الذي يتم على مدار أشهر الحج هو (الإحرام بالحج) وليس (الحج)، وهو قول لم يرد عليه دليل من الكتاب أو السنة. فلم نقرأ في القرآن تعبير: (الإحرام بالحج أشهر)، وإنما

(١) «الإسلام في عالم متغير»: (ص ٢٧٨).

(٢) عدد ١٩٩٩/٣/٢٨ م.

قرأنا: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾، ولا أتصور أن شخصاً يقوم بالإحرام بالحج بما يشتمل عليه من: التجرد من المخيط (لبس البشكير)، ومنع التطيب، ومنع الاتصال بزوجه، ويظل هكذا على مدى أشهر قبل أن يبدأ الحج.

أما بالنسبة لتوقيت الوقوف بعرفة فإن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»^(١) ولم يقل (إن عرفة يوم ٩ من ذي الحجة).

والرد على هذا الكلام من وجوه، على النحو الآتي:

أولاً: أن الحج لا ينتهي ١٠ من ذي الحجة كما زعم، ولكن ينتهي في ١٢ لمن تعجل رمي الجمرات، أو ١٣ لمن لم يتعجل، بل قد يمتد لأكثر من ذلك لمن تعذر عليه طواف الإفاضة كالحائض مثلاً، أو طواف الوداع لمن رآه واجباً.

وكل هذا الخلط من هؤلاء سببه قلة العلم، وانعدام التحري، وعدم الثبوت لما يتعرضون له بالنقد أو النقض.

ثانياً: أنه لم يتشكك أحد قبل شبل من السادة الفقهاء القدامى أو المحدثين المعتبرين في كون المناسك في أيام معلومة أمراً توقيفياً، ولو لم تكن كذلك لبيّنها الرسول ﷺ؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، كما هو مقرر عند أكثر الأصوليين^(٢).

ثالثاً: أما عن عدم تأكده من كون هذا الأمر توقيفياً، فنقول له: أما يكفيك فعلُ الرسول ﷺ؟! أم أنك لا تدري أن السنة ثلاثة أنواع منها: ما هو فعلي، ومنها ما هو تقريري، ومنها ما هو قولي؟

ثم أما أعلمَ الله تعالى نبيّه ﷺ أن الأمة ستكبر ويكثر عدد أفرادها، وبناءً عليه سيزداد عدد القادرين على أداء فريضة الحج؟!

(١) سبق تخريج هذا الحديث (ص ١١٣) عند الكلام عن ذهاب المَحَلِّ، في الباب الأول.

(٢) انظر في هذه المسألة مثلاً: «المعتمد»: (٣١٥/١)، و«اللمع»: (ص ١٥٩)، و«المسودة»: (ص ١٨١)، و«كشف الأسرار»: (١٠٨/٣)، و«الموافقات»: (١٩٩/٣)، و«إرشاد الفحول»: (ص ١٧٣).

ثم أما يعلم الله أن هذا سيحدث؟!

فلذا كان الله تعالى يعلم ذلك، وكذا رسوله ﷺ؛ فلم لم تجعل مناسك الحج في أيام أخرى مع المنصوص عليه في القرآن والسنة؟! مع ما تقرر أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؟

ليعلم كل مسلم سوي، مستقيم الاعتقاد، راض بالله تعالى مشرعاً حكيماً، وبمحمد ﷺ نبياً رسولاً خاتماً؛ أن الله تعالى أراد اجتماع الناس في هذا اليوم العاشر يوم عرفة؛ لحكمة؛ بل لحكم لا يعلمها إلا الله تعالى؛ لعل منها: اجتماع المسلمين على اختلاف ألوانهم وألستهم في هذا الوقت المحدد، الذي هو بمثابة مؤتمر سنوي يلتقي فيه المسلمون، فينشأ الحب بينهم والتعاون.

رابعاً: لم يقل أحد أنه يجب على الحاج أن يستمر على ذلك أشهراً؛ إذ قد يحرم الحاج قبل عرفة بأيام؛ بل قد يحرم يوم عرفة نفسه. وقد يحرم في أول هذه الأشهر، كل حسب ظروفه. والمقصود هو أن أول هذه الأشهر هو مبتدأ الحج.

ثم إن الإحرام ثلاثة أنواع هي: تمتع، وإفراد، وقران .

أما التمتع: وهو أفضلها عند أكثر الفقهاء؛ فهو أن يحرم بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج.

وصورته: أن يحرم بالعمرة من الميقات المكاني الخاص بكل بلد، في أشهر الحج، ثم يذهب إلى مكة فيؤدي العمرة، ثم يتحلل منها، ثم يظل بمكة ممارساً حياته الطبيعية من: لبس المخيط، ووضع الطيب، ومعاشرة زوجته، وغيره مما كان محظوراً عليه أثناء الإحرام. ويستمر على ذلك إلى يوم التروية - وهو الثامن من ذي الحجة - وهو الأفضل، أو يوم عرفة.

ثم يحرم بالحج يوم التروية، أو يوم عرفة، ويظل بإحرامه هذا مع الحذر من ارتكاب محظورات الإحرام، إلى أن: يرمي جمرة العقبة يوم

النحر - وهو اليوم العاشر من ذي الحجة - ثم يحلق [أو يقصر] أو ينحر [إن كان مُهْدِيًا] فإذا فعل ذلك حلَّ له كل شيء مما كان محظوراً عليه؛ إلا معاشرته زوجته، ويسمى هذا «التحلل الأصغر». فإذا طاف طواف الإفاضة حلَّ له كل شيء حتى معاشرته زوجته، ويسمى هذا «التحلل الأكبر»، ومقابل هذا التمتع يذبح هدياً إن كان مستطيعاً، وإلا صام عشرة أيام: ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع.

وأما الأفراد: أي أفراد الحج؛ فهو أن يحرم بالحج في أشهره من الميقات المكاني الخاص بكل بلد، في أول هذه الشهور، أو وسطها، أو في آخرها حسب ظروفه. على أن لا يرتكب شيئاً من محظورات الإحرام بعد الإحرام، ويستمر هكذا حتى يتحلل التحلل الأصغر كما سبق، ثم الأكبر. وهذا النوع من الإحرام لا هدى فيه، ولا صوم.

وأما القِران: فهو أن يدخل أعمال الحج في العمرة، فيكفي لهما: إحرام واحد، وطواف واحد، وسمى واحد، وحلق واحد. وهذا النوع لا بد له من هدي أيضاً على تفصيل أكثر في كتب الفقه^(١).

وأسوأ من هذا الذي هَدَى به شبل، ما بعث به المدعو سعد خاطر، في الجريدة نفسها يوم ١٩٩٩/٤/٢٩م يقول: «أتى الزمان الذي زاد فيه عدد القادرين وعدد المتقدمين لأداء الفريضة، ومهما فعلنا في توسعة المكان وتيسير الفريضة؛ فلن يتبقى لنا سوى الزمان».

فماذا نجيب الحق عندما يسألنا يوم القيامة: لماذا ضيقتكم على أنفسكم وعندكم المتسع من الزمان؟^(٢).

(١) انظر هذه المسائل بالتفصيل في: «المبسوط»: (٢٥/٤)، و«الكافي» لابن عبد البر: (٣٣١/١)، و«المهذب» وشرحه «المجموع»: (١٥٢/٧)، و«المغني»: (٢٧٦/٣)، و«المحلى»: (٩٩/٧).

(٢) وأنا أقول لهذا السائل: هذا افتيات منك على الحق تبارك وتعالى، وادعاء للغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله سبحانه! إذ ما أدراك أن الله سألنا عن هذا الذي افترته؟! ثم إنه تكذيب للنبي ﷺ القائل: «الْحَيُّ عَرَفَهُ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةً جَنَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ =

هذا وقد توالى الردود على هذه الترهات، وكان منها رد فضيلة المفتي الدكتور نصر فريد واصل - نفع الله به - في ١٣/٤/١٩٩٩م، فكان مما قال:

«خامساً: لو تركت هذه الشعيرة لأهواء المسلمين وروغبتهم كما ينادي صاحب الرسالة (م. رأى ٣/٢٨)؛ لخرجت عما فعله الرسول ﷺ] وحدده بقوله وفعله، وهي الالتزام بأيام معينة وأوقات محددة؛ ولصار هناك أكثر من وقفة لعرفات، وأكثر من وقت لجميع الشعائر، بل أكثر من هذا ربما ينادي بعض الناس بأن يكون هناك أكثر من مكان لرمي الجمار تلافياً للزحام، وتصبح شعائر الدين ملكاً للأهواء واجتهاد الناس وعرضة للتبديل والتغيير، وضاعت الحكمة الربانية من أداء الحج في زمن معين يجتمع فيه المسلمون في مكان واحد ولباس واحد طمعاً في رحمته».

ولكن يلاحظ أن هذه الرسالة السابقة منشورة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩٩م؛ ولكن لم يرد عليها إلا بعد أسبوعين من نشرها، ولا ندري لم هذا الإهمال والتواني في نشر الرد؟!

لقد كان الواجب على القائمين على هذه الجريدة عامة - وعلى هذا العمود منها خاصة - ونحن في بلد الإسلام والعلم والعلماء، كان الواجب عليهم ألا ينشروا هذا الهراء أصلاً لعدم إثارة الاضطراب عند عقول عوام المسلمين وأنصاف مثقفهم.

وإن كانوا لا بد فاعلين؛ فكان لا أقل من نشر الرد بجوار الرسالة، أو

= فَقَدْ أَذَرَكَ الْحَجَّ... فهذا نص صريح على انتهاء وقت الوقوف بعرفة، وفحواه: أن من أتى بعد طلوع فجر يوم النحر لم يدرك الحج. فهل تريد أيها السائل من المسلمين أن يخالفوا هذا النص وأمثاله؛ لسقم فهمك أنت، وقلة علمك، وانعدام تجردك لقبول شرع العليم الحكيم؟! فيهلكوا بهذه المخالفة؟! فلتب إلى الله يا سعد من هذا الهديان، أنت ومن لفك لك، قبل أن يأتي يوم لا توبة فيه!

حتى اليوم التالي؛ لئلا يترك هذا القول الشاذ الصادر عن جهال بالدين يفرخ ثم يرعرع.

وبعد: فهذه هي الشبهة الأولى، وكأن أصحابها أعلم بعباد الله وظروفهم من الله خالقهم، وحاشا لله تعالى فهو القائل: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

أما الشبهة الثانية: فهي أنهم - حسب زعمهم - يجتهدون كما كان عمر - رضي الله عنه - يجتهد، وأنه باجتهاده ألغى سهم المؤلفة قلوبهم من أسهم الزكاة، الوارد في آية سورة التوبة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ...﴾ [التوبة: ٦٠].

وباجتهاده أيضاً أسقط حد السرقة عام الرمادة، وغير ذلك.

وقد طرَحَ على نصر سؤال في جريدة العربي - عدد ١٩٩٥/١٠ - نصه:

«يقال إنك خالفت القرآن عندما دعوت إلى مساواة المرأة بالرجل، مع أن هناك حالات في القرآن ترث المرأة ضعف الرجل، وفي حالات أخرى ترث المرأة مثل الرجل. فلماذا هذا الخلاف مع القرآن؟».

فأجاب راداً على السؤال: «لا يوجد خلاف مع القرآن، يوجد اجتهاد في فهم القرآن، فهناك فرق بين الخلاف مع القرآن والاجتهاد.

فأنا اجتهادي في مسألة الميراث قريب جداً من اجتهاد عمر بن الخطاب، من القاعدة الفقهية التي تقول: (إن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً).

وعملت هنا دراسة لما يسمى الاستنباط التاريخي والاجتماعي لحالة المرأة قبل الإسلام، دراسة مستفيضة جداً، وتبين لي أن المرأة قبل الإسلام كانت لا ترث شيئاً، وليس لها حيشة، وليس لها كينونة، بل كانت شيئاً من الأشياء، ويستطيع الرجل أن يكفي عليها الرءاء فيحجزها إلى أبد الأبد.

إذن، القرآن عندما أعطى المرأة النصف كانت لا تأخذ شيئاً قبل هذا، وهذا النصف يعد حداً أدنى ليس أعلى.

إذن أنا مجتهد.

لماذا؟ والمرأة أصبحت عنصراً نشطاً في كافة النواحي الاجتماعية، فالدكتورة ابتهاج مثلي تماماً أستاذة جامعية، ومتساوية معي في كل شيء ولم تعد المرأة يعولها أبوها. وهنا ما يسمى بالمقصد العام، نجد أن القرآن حريص جداً على مساواة الرجل بالمرأة.

فهنا الذي حدث هو اجتهاد في فهم بعض الأحكام في نطاق المقاصد الكلية للشريعة التي هي مقصد أساس فيها المساواة.

هذا الاجتهاد قد يكون صواباً، وقد يكون خطأ، فيحتمل النقاش.

ولكن مَنْ لا عقل له؛ مَنْ يريد أن يقف عند المعاني الحرفية دون فهم.

فنحن إذا وقفنا عند المعاني الحرفية؛ سوف نجد مشاكل لا حد لها.

مثلاً: القرآن يقول: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وهذا نص قرآني.

إذن، هنا لا يجب أن تأكل معها...؟

والرد على بعض ما قال نصر من وجوه كالتالي:

أولاً: نسأل الدكتور نصراً هنا: ما العلة التي دار معها الحكم في مسألة تسوية المرأة بالرجل في الميراث وجوداً وعدماً؟

هل العلة - كما فهم من كلامه بعد ذلك - هي كون المرأة تقوم بأعمال علمية واجتماعية وثقافية، وتكسب كالرجال تماماً؟...

وإذا كان هذا يحدث في بعض طوائف النساء في مكان ما، فهل يحدث في كل مكان؟!

فهل ما ينطبق على زوجته ابتهاج - التي ضربها مثلاً - ينطبق على غيرها من ربّات البيوت، وغيرهن من الأمّيات؟! وهل هذا ينطبق على نساء مصر خاصة؟! أم تطالب بهذه المساواة في كل أنحاء الأرض؟!

وهل لو تحقق مطلوبك؛ سوف تطالب بجعل نفقات البيوت والأبناء مناصفة بين النساء والرجال؟! أم أن ذلك سوف يطبّق على طائفة دون أخرى؟ أم على قطر دون آخر؟! ...

لو أنصفت في الإجابة على كل هذه التساؤلات، سوف تجد أن هذه العلة علة واهية، ومناسب ملغى.

وليت نصراً يدرس الأصول دراسة مستفيضة، ويفهمها كما فهمها الأصوليون الأوائل والأواخر! مع التجرد التام من الهوى في فهم النصوص وإعمالها!

ثانياً: قلت: لم تعد المرأة يعولها أبوها؛ فمن إذن الذي كان يعولها وإخوانها وأخواتها حتى أتموا تعليمهم الجامعي أو ما دونه؟! ومن ذا الذي سيعول ابنة أخيها وإخوانها وأخواتها أيضاً حتى يتموا تعليمهم؟! هل الأم الأثني، أم الأب الذكر؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!!!

ثالثاً: يا دكتور نصر ما علاقة قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ بالاكل مع الأم أو الشرب؟!

ومن هذا الذي لا عقل له؛ ليقف عند المعاني الحرفية بهذه الصورة دون اعتبار للسوابق واللواحق الموثرة في المعنى؟! ...

ليست الآية التي قبلها ناهية عن التزوج مما نكح الآباء: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ عَنْهُ غَافِلِينَ﴾ [النساء: ٢٢].

وألست هذه الآية وإردة في معرض الكلام عن النكاح والمحرّمات فيه
استتماماً لمعاني سابقتها؟! فتكون الأمهات ممن يحرم على الأبناء التزوج
بهن!!

يا نصر، لا علاقة بين هذا وذاك، وإنما هو خبط عشواء!!...
رابعاً وأخيراً: ها هو ذا نصر - وأمثاله - يريد أن يجعل نفسه كعمر،
فيجتهد مثله.

ولا عجب أن يقول نصر ذلك؛ فلقد قال صنوه النويهي من قبل: «أَوْ
هُمْ يَدْعُونَ أَنْ مَا يَجُوزُ لِلْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، أَوْ لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَفْعَلُوهُ لَا يَجُوزُ
لغيرهم. لكننا نرفض هذه المواريات^(١) التي يلجأون إليها، ونرفض قصر
هذا الحق على الخلفاء الراشدين، أو الصحابة وحدهم»^(٢).

هكذا يريدون أن يطاولوا الأكابر من العلماء، بل الصحابة العاملين
الأجلاء.

ولقد تعرض الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) من قبل لعرض أمثال تلك
التخرصات، من أمثال أولئك الزاعمين الاجتهاد، وابتدأ ذلك بقوله: «ومنها
تَخَرُّصُهُمْ^(٣) عَلَى الْكَلَامِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الْعَرَبِيَّةِ، مَعَ الْعِزْوِ^(٤) عَنْ عِلْمِ

(١) لعله يقصد بهذه «المواريات» - وما أقل حياته إذن!! وما أجراه على العلماء!! - ما
ذكره الفقهاء قديماً وحديثاً من كون عمر أسقط حد السرقة في ظروف خاصة، لفقد
شرط من شروط إقامة الحد، أو لوجود شبهة درى الحد بها. فدرء الحد عند
النويهي لهذه الظروف «مواريات».

هكذا استحال الحق باطلاً وباطلاً حقاً عند معتلي الأذواق قاصري الفهم.

وما أحلم الرب سبحانه على أصحاب هذا القيل!!... ولكن صدق الله إذ يقول:
﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الشَّكِّ مِمَّا قِيلَ لَهُ الْوَحْيُ فَقُلْ إِنِّي خَشِيتُ الْمَوْتَ أَنِّي تُدْرِكُنِي الْوَعْدُ﴾ [مريم: ٧٥].

(٢) انظر كلام النويهي: «منهج عمر»: (ص ١٧٦).

(٣) تخرصهم: كذبهم، وأصل التخرص: الكذب، والتنظي فيما لا تستيقنه. انظر:
«اللسان»: (٢١/٧)، و«المعجم الوسيط»: (٢٢٧/١).

(٤) العيزو: الخلو. قال ابن سيده: ورجلٌ عِزْوٌ من الأثر: لا يَهْتَمُّ به. «اللسان»:
(٤٨/١٥). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٥٩٧/٢).

العربية الذي يُفهم به عن الله ورسوله؛ فيفتاتون على الشريعة بما فهموا،
ويدينون به، ويخالفون الراسخين في العلم؛ وإنما دخلوا في ذلك من جهة
تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد، والاستنباط،
وليسوا كذلك»^(١).

ونسي نصر وأشباهه - بل تناسوا - أن البون بينهم وبين عمر وسائر
الصحابة بون شاسع!!

وَمَنْ نَصَرَ وَالنَّوْبِي وَأَمَثَلَهُمَا حَتَّى يَطَاوِلُوا عَمْرَ الْفَارُوقِ؟!

عمر الذي شهد له النبي ﷺ بالعبقرية، حيث قال عنه: «لَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا
فِي النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّةً»^(٢).

عمر الذي قال عنه النبي عليه السلام: «لَقَدْ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ
بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجَالٌ يَكْلُمُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْ أُمَّتِي
مِنْهُمْ أَحَدٌ فَعَمْرُ»^(٣).

عمر الذي قال: «وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ
اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلْتُ: «وَأَجِدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»

(١) «الاعتصام»: (٢٩٢/١).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - منهم:
البخاري: (٢٥٠/٤)، رقم: (٣٦٣٣) - (٦١) كتاب المناقب - (٢٥) باب علامات النبوة
- واللفظ له.

ومسلم: (١٨٦٢/٤)، رقم: (٢٣٩٣) - (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (٢) باب من
فضائل عمر - رضي الله تعالى عنه - به. و«عبقرياً»: نسبة إلى عَبْقَرٍ [وهي قرية يسكنها
الجن فيما يزعمون، فكلما رأوا شيئاً فائقاً غريباً يصعب عمله ويدق، أو عظيماً في
نفسه، نسبوه إليها] وعبقري القوم: سيدهم وكبيرهم وقويهم. انظر: «النهاية»:
(١٧٣/٣). و«يفري فريئة»: يعمل عمله. ويقطع قطعه. انظر: «النهاية»: (٤٤٢/٣).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:
البخاري: (١٥٠/٥)، رقم: (٣٦٨٩) - (٦٢) كتاب فضائل الصحابة - (٦) باب مناقب
عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي - رضي الله عنه - .

[البقرة: ١٢٥]. وَآيَةُ الْحِجَابِ^(١)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يَكْلُمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ. فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ. وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَيْبَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ^(٢) أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ. فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ^(٣)،^(٤).

لقد كانت هذه الموافقات القرآنية التي أشار إليها عمر بحق إرهاباً بالأعمال والتنظيمات العظيمة التي تمت بعد ذلك في عهده، فكانت شهادة سابقة في عالم الغيب لعمر، وعقليته التشريعية لا تعدلها شهادة.

(١) آية الحجاب هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبَاتٍ لِيُدْخِلَ عَلَيْكُمْ إِنْ دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِن طَعِمْتُمْ فَلْيَمْسِكُوا وَلَا تَسْتَفِينِ يَدِيَكُمْ إِنَّ إِلَاحَكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَفِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَفِي مِنَ الْعَمَى وَإِنَّا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَى تَخْرُجْنَ مِنْ دَوْلَةِ حِجَابٍ ذَلِكَكُمْ أَطْهَرُ لِقَائِكُمْ وَقُلُوبُهُنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَدْنِهِ أَبَدًا إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ عَنِ اللَّهِ عَظِيمًا ۝﴾ [الأحزاب: ٥٣]. انظر: «صحيح البخاري»: (١٤٨/٦)، رقم: ٤٧٩١، ٤٧٩٢. - (٦٥) كتاب التفسير - (٣٣) سورة الأحزاب - (٨) باب ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ...﴾ - من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) كذا بالأصل يُبَدِّلُهُ بالتشديد. وهي قراءة أبي جعفر المدني، كما نص عليه الدكتور/محمد سالم محيسن، في كتابه «التذكرة في القراءات الثلاث المتواترة وتوجيهها من طريق الدرة»: (٣١٢/٢) - طبعة ١٩٧٨م - مكتبة القاهرة - القاهرة. وانظر أيضاً: «تفسير القرطبي»: (١٨٤/١٨).

(٣) لآية هي قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ يَتَّبِعُونَ غَيْرَكُمْ سَبِيحَاتٍ تَحِفُّنَّ بِاللَّحَىٰ وَإِذَا كُنَّ عَلَيْكُمْ فَذُرُونَهُنَّ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَعْلَمُ أَسْرَارُ﴾ [التحريم: ٥].

(٤) الحديث رواه جماعة من الصحابة مطولاً ومختصراً، مع اختلاف في هذه الثلاث، منهم أنس، وابن عمر - رضي الله عنهم -.

وقد أخرج حديث أنس - رضي الله عنه - جماعة منهم:

البخاري: (١١١/١)، رقم: ٤٠٢. - (٨) كتاب الصلاة - (٣٢) باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصل إلى غير القبلة - وهذا اللفظ له.

وأخرج حديث ابن عمر جماعة منهم:

مسلم: (١٨٦٥/٤)، رقم: ٢٣٩٩. - (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (٢) باب من فضائل عمر - رضي الله تعالى عنه - بلفظ: «وَأَقْبَتَ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ: فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي الْحِجَابِ، وَفِي أَسَارَى بَنِي إِسْرَءِيلَ».

لا عجب - إذن - أن يكون لعمر ذلك. وتلك المناقب التي ذكرناها قليل من كثير.

فما لنا نرى أمثال نصر بعد ذلك يريدون مطاولة عمر، وبلوغ شأوه في اجتهاداته؟! أتريدون يا هؤلاء أن تطاولوا رجلاً كان الشيطان يَفَرُّقُ منه، فإذا لقيه في طريق سلك طريقاً غير طريقه؟!

لقد قال له ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فُجَا إِلَّا سَلَكَ فُجَاً غَيْرَ فُجَاكَ»^(١).

هذا هو عمر الفاروق الذي يريد نصر وأشباهه أن يجعلوا أنفسهم صنواناً له يَفَرُّقُ منه الشيطان ويفر.

أما هم فما نرى الشيطان إلا قد عشن في قلوبهم ورؤوسهم وفرخ. ثم ليعلم هؤلاء أن مبدأ عمر - رضي الله عنه - وغيره من أصحاب النبي - ﷺ - هو طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ، وعدم الحيد عن ذلك قيد أنملة.

يروى لنا الطبري ما يؤكد ذلك فيقول: «قال قاتل: يا أمير المؤمنين لو تركت في بيوت الأموال عُدَّةً لِكَوْنِ إِنْ كَانَ. فقال: «كلمة ألقاها الشيطان على فيك، وقاني الله شرّها، وهي فتنة لمن بعدي، بل أعد لهم ما أمرنا الله ورسوله: طاعة الله ورسوله، فهما عُدَّتُنَا التي بها أفضينا إلى ما ترون، فإذا كان هذا المال ثمن دين أحديكم هلكتم»^(٢).

(١) الحديث أخرجه جماعة من حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - منهم: البخاري: (١٥٣/٤)، رقم: (٣٢٩٤) - (٥٩) كتاب بدء الخلق - (١١) باب صفة إبليس وجنوده - به.

ومسلم: (١٨٦٣/٤)، رقم: (٢٣٩٦) - (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (٢) باب من فضائل عمر - رضي الله تعالى عنه - به.

(٢) انظر: «تاريخ الأمم والملوك»: (١٦٣/٤) - تحت عنوان «ذكر فرض العطاء وعمل الديوان» - بدون سند - للإمام الطبري (ت ٣١٠هـ) - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان.

ويقول الدكتور محمد بلتاجي: «والمتتبع لأحداث التاريخ في الدولة الإسلامية بعد عمر، يستطيع أن يرى - في وضوح كامل - أن هذه الدولة بلغت من الحضارة والرفي والإنسانية والتقدم الحقيقي بمقدار ما التزمت به من تطبيق التشريع الإسلامي، وأنها بعدت عن هذه الغايات الإنسانية العالية بمقدار ابتعادها عن هذا التشريع، وانصرافها عن روحه وجوهره... وهي حقيقة ليست قاصرة على عصر دون عصر. ولعلها^(١) مستمرة إن شاء الله.

وبهذا فقد صدق عمر حين قال: إن طاعة الله ورسوله هي عدة المسلمين الحقيقية التي بها - وليس بغيرها - يفضون إلى النصر والمجد وتحقيق المعجزات. وكان من حق عمر أن يقول هذا؛ فقد حقق تطبيقه لهذا المبدأ للناس في عهده سعادةً وأمنًا واستقراراً وعدالةً واكتفاءً، يعتقد كل الباحثين المنصفين أنها لم تُنَحْ للناس في غير عهده، على اختلاف عصور الناس ونظمهم، وبدون استثناء^(٢).

وقال الأستاذ عباس محمود العقاد: «ولنا أن نفسر العبقرية بمعناها الذي يفهمه الأقدمون، أو بمعناها الذي نفهمه نحن المحدثين، فكلا المعنيين مستقيم في وصف عمر بن الخطاب... أتراها على كلا المعنيين شيئاً غير التفرد والسبق والابتكار؟... كلاً ما للعبقرية مدلول يخرج عن صفة من هذه الصفات... ومن يكتب تاريخ عمر فقد يجد في النهاية أنه يكتب تاريخاً لأول من صنع كذا، وأول من أوصى بكذا... وتلك هي العبقرية التي لا يفري فريها أحد^(٣).

وقال أيضاً في موضع آخر بعد عرضه للمبادئ الإسلامية في عدة فصول: «تبدو هذه المبادئ التي مرت بنا في الفصول المتقدمة كأنها مطالب مثالية، يعز اللحاق بها في الحياة العملية، ولكنها وجدت أناساً آمنوا بها،

(١) هكذا وقع بالأصل، ولعل الأصوب أن يقال: «ولكنها» والله أعلم.

(٢) «منهج عمر»: (ص ٦٠٣).

(٣) «عبقرية عمر»: (ص ٢٣) - تحت عنوان «عبقري» - للأستاذ عباس العقاد - طبعة منشورات المكتبة العصرية - لبنان.

وأخلصوا لها، فجعلوها واقعاً لا يستغربه مَنْ يبصره، ويسمعه، وقد كان غريباً على من يسمعون به، وهو مجرد أفكار وآمال.

ومنذ قرت دعوة الإسلام تعامل الناس بهذه المبادئ، واصطلحوا عليها، ولكن عهداً من العهود المتقدمة في صدر الإسلام كان على التخصيص مرجع الأمثلة المتلاحقة التي ارتفع بها الواقع، التقى حتى بخواطر الأفكار، وسوانح الأحلام.

وذلك هو عهد الفاروق.

فلم يكن أكثر من وقائع عصره من القضايا المثالية التي تحسب إلى اليوم من نوادر الدنيا بأسرها، لا من نوادر الجزيرة العربية وحدها^(١).

ونقول هنا للدكتور نصر بعد هذا العرض:

هذا طرف من مبادئ عمر، ومناقبه، وقدراته، وصفاته التي بهرت العقول، وأتعبت مَنْ بعده في تحصيلها، أو شيء منها.

فإن أردتم أن تكونوا - حقاً - كعمر، فدونكم! دونكم هذه الصفات! وغيرها... من تحصيل شروط الاجتهاد التي تحققت لعمر الفاروق!!

دونكموها!... حققوها!... وحصلوها!!

ثم بعد ذلك إذا تشابهت ظروف عصركم مع ما كانت عليه أيام عمر؛ فاجتهدوا كما اجتهد عمر الموصوف والمعروف بما قد أوقفتم عليه!!

وليعلم كل مسلم؛ أن أصحاب النبي ﷺ - ومنهم عمر رضي الله عنهم - كانوا أشد الناس تحريماً للإفتاء، والحكم بما يخالف النصوص الشرعية؛ بل كانوا من أشد الناس إسقاطاً للاجتهاد والتقليد عند ظهور النص الجلي؛ إذ لا حكم عندهم بما يخالف النصوص.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ

(١) «الديمقراطية في الإسلام»: (ص ٩٩) - تحت عنوان «في التجربة والتطبيق» - للأستاذ العقاد - طبعة ١٩٩٥م - نهضة مصر - القاهرة.

لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿١٦﴾ [الاحزاب: ١٣٦].

وكيف لا يكون أصحاب محمد ﷺ هكذا، وقد كان هذا شأن نبيهم؟

روى ابنُ عَبَّاسٍ ^(١) أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ ^(٢) قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ ^(٣)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ. فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ وَالْأُحْدُ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْآثِمِينَ﴾ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الْمَنْطِقِينَ﴾ [النور: ٦ - ١٩]. فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ، فَشَهِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوها، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ ^(٤).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاثٌ، وَتَكَصَّتْ؛ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ. ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَنْصَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ

(١) هو الصحابي الجليل أبو العباس عبد الله بن الصحابي الجليل عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي المكي، ابن عم الرسول عليه السلام - ولد بشعب بني هاشم قبل عام الهجرة بثلاث سنين - وتوفي سنة ٦٨ هـ. وقيل غير ذلك. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٢٠/٦)، و«أسد الغابة»: (٢٩٠/٣).

(٢) هو الصحابي الجليل هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأوسي الأنصاري البصري الأحمدي، أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فتاب الله عليهم. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٤٠٦/٥).

(٣) هو شريك بن عبيدة بن مُعْتَبٍ البلوي، وسحماء أمه. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٥٢٢/٢).

(٤) هذا الذي نزل في شأن هلال وامراته، وأجراه رسول الله ﷺ يسمى اللعان، وهو: «شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن، قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها». «التعريفات»: (ص ٢٤٦). ويكون إذا رمى الرجل امرأته بالزنا دون بينة. وانظر مثلاً: «المغني»: (٣٩٠/٧) وما بعدها.

بِهِ أَحْمَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ خَذَلَجٌ^(١) السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(٢).

يقول ابن القيم شارحاً قول النبي ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى... إلخ:

«يريد - والله ورسوله أعلم - ب (كتاب الله) قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهَا غَتَا الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٨]. ويريد ب (الشأن) - والله أعلم - أنه كان يحدها لمشابهة ولدها للرجل الذي رُمِيَ بِهِ، ولكن كتاب الله فَصَلَ الحكومةَ، وأسقط كل قول وراءه، ولم يبق للاجتهاد بعده موقع»^(٣).

فهذا شأن النبي عليه السلام، وهو القدوة، وكانت صحابته - رضي الله عنهم - من بعده كذلك وقافين عند حدود كتاب الله تعالى وستة رسوله ﷺ.

ولطالما رجع عمر عن رأيه إذا بان له حكم رسول الله ﷺ فيه.

فها هو ذا عمر يخفى عليه توريث المرأة من دية زوجها؛ فيَقُولُ: «الدِّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا شَيْئاً» حَتَّى قَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ^(٤): «كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْرَثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ^(٥) مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا. فَرَجَعَ عُمَرُ»^(٦).

(١) سَابِغُ الْأَلْيَتَيْنِ: تَامَهُمَا وَعَظِيمُهُمَا. وَخَذَلَجُ السَّاقَيْنِ: عَظِيمُهُمَا. انظر: «النهاية»:
(١٤/٢، ٣٣٨/٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٢٦/٦)، رقم: (٤٧٤٧) - (٦٥) كتاب التفسير - (٢٤) سورة النور - (٣) باب ﴿وَيَذَرُهَا غَتَا الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ﴾ [النور: ٨].

(٣) [إعلام الموقعين]: (٢٨١/٢).

(٤) هو الصحابي الجليل أبو سعيد الضحَّاك بن سفيان بن عوف العامري الكلابي. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٤٧/٣).

(٥) هو صحابي جليل قُتِلَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ خطأ.

انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (١١٩/١)، و«تهذيب الأسماء واللغات»: (١٢٣/١).

(٦) حديث توريث امرأة أشيم الضبابي من دية، رواه جماعة منهم:

بل لم يكن أصحاب النبي ﷺ - ومنهم عمر - يتركون فعلاً كانوا يفعلونه في عهده ﷺ، حتى وإن كانت الحكمة منه مؤقتة بوقتها.

فها هو ذا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما روى ابن أبي شيبه^(١) - رمل ما بين الحجر إلى الحجر^(٢)، وقال [كما روى

= أبو داود: (٣٣٩/٣، رقم: ٢٩٢٧) - (١٣) كتاب الفرائض - (١٨) باب في المرأة تراث من دية زوجها - قال: حدثنا أحمد بن صالح، [قال] حدثنا سفيان [ابن عيينة]، عن الزهري، عن سعيد [ابن المسيب] قال: كان عمر بن الخطاب يقول... فذكره بلفظه.

والترمذي: (٣٧١/٤، رقم: ٢١١٠) - (٣٠) كتاب الفرائض - (١٨) باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها - قال: حدثنا قتيبة وأحمد بن منيع وغير واحد قالوا: حدثنا سفيان به. وقال: حسن صحيح.

والنسائي في «السنن الكبرى»: (٧٨/٤، رقم: ٦٣٦٣) - (٥٣) كتاب الفرائض - (٢٠) توريث المرأة من دية زوجها - قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا سفيان به.

وابن ماجه: (٨٨٣/٢، رقم: ٢٦٤٢) - (٢١) كتاب الديات - (١٢) باب الميراث من الدية - قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، [قال] ثنا سفيان به.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكت عنه أبو داود، وصححه الترمذي كما سبق، كما نقل الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٥٢/٤) تصحيحه عن عبد الحق الأشيلي في أحكامه.

وأما إعلال ابن القطان للمحدث بالإرسال؛ لكون ابن المسيب لم يسمع من عمر، كما حكاه الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٥٢/٤)، وكذا الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٢٧٠/٨، رقم: ٢٦٤٩) فيرده قول السخاوي: «... سماعه من عمر مختلف فيه؛ ولكن ممن جزم بسماعه منه: الإمام أحمد، وأيده شيخنا [لعله يقصد الحافظ ابن حجر] برواية صحيحة، لا مطمئن فيها، مُصَرَّحٌ بِسَمَاعِ سَعِيدٍ مِنْهُ. انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للمراقي»: (١٥٥/٣) - عند معرفة التابعين - للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (ت ٩٠٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م - مكتبة نزار - السعودية - بعناية الأستاذ/ رضوان جامع رضوان.

(١) هو الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبه إبراهيم العباسي مولاهم الكوفي - توفي في المحرم سنة ٢٣٥هـ - انظر ترجمته: «التاريخ الصغير»: (٣٦٥/٢) - للإمام البخاري - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م - مكتبة دار التراث - القاهرة - بتحقيق الأستاذ/ محمود إبراهيم زايد. و«سير أعلام النبلاء»: (١٢٣/١١).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبه»: (٤٤٦/٤) - (١٢) كتاب الحج - (٣٤٧) مَنْ كَانَ يَرْمِلُ مِنْ =

البيهقي^(١): «فيم الرَّمْلَانُ الآنَ والكَشْفُ عن المَنَاقِبِ، وقد أَطَّأَ^(٢) اللَّهُ الإسلامَ، ونفى الكفرَ وأهله؟ ومع ذلك لا نترك شيئاً كنا نَصْنَعُهُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

وقد كان الرمل والسعي من النبي عليه السلام وأصحابه ليُروا المشركين قوتهم.

قال ابنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَمَلَ بِالنَّبِيتِ لِيُريَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ»^(٤).

= الحجر إلى الحجر - قال: حدثنا يحيى بن يمان، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة؛ أن عمر... به.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

(١) هو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي الشافعي - ولد في شعبان سنة ٢٨٢هـ، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٦٣/١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٨/٤).

(٢) أَطَّأَ: تَبَيَّنَ، وَأَرَسَى. والهمزة فيه بدل من واو «وُطَّأَ». «النهاية»: (٥٣/١).

(٣) «سنن البيهقي الكبرى»: (٧٩/٥) - قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، [قال] حدثني محمد بن صالح بن هاني، [قال] ثنا أبو سعيد الحسن بن عبد الصمد، [قال] ثنا يحيى بن يحيى، [قال] أنبأ محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول... فذكره.

قلت: الأثر رجاله موثقون؛ إلا أن في إسناده أبا سعيد الحسن بن عبد الصمد ابن أخي عمر بن عبد الله بن رزين القهنتزي، ذكره غير واحد عرضاً؛ لكن لم أجد من تعرض له بترجمة، أو جرح، أو تعديل.

انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤١١/٢١) - للإمام المزني (ت ٧٤٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - مؤسسة الرسالة - لبنان - بتحقيق د/ بشار عواد معروف. و«تهذيب التهذيب»: (٤١١/٧).

(٤) الأثر أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٩٥/٢)، رقم: (١٦٤٩) - (٢٥) كتاب الحج - (٨٠) باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة.

ومسلم: (٩٢٣/٢)، رقم: (١٢٦٦) - (١٥) كتاب الحج - (٣٩) باب استحباب الرمل... واللفظ له.

وليت نصراً اكتفى بما نقلناه عنه آنفاً، ولكنه قال بعد ذلك مسفراً عن فكرته المشوهة كما أسفر عنها من قبل النويهي، من كون النصوص الشرعية ليست ملزمة ولا دائمة، فقال: «إن عمر بن الخطاب لم يتعامل مع النص كسلطة دائمة عندما وضعه في سياق»^(١).

هكذا يزعم نصر - كما زعم صنوه النويهي من قبل - أن تشريعات القرآن والنص عامة قرآناً أو سنة؛ ليست ملزمة لا لعمر ولا لغيره من المسلمين، بعد عصر الرسول ﷺ، وليست سلطتها دائمة.

ولا أدل على فكرة نصر هذه من كونه يريد أن يجعل ميراث المرأة كميراث الرجل تماماً، وليس على النصف منه، مخالفاً بذلك؛ بل ملغياً التشريع الخالد في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] زاعماً أن نساء عصره - ويضرب مثلاً بامرأته الدكتورة الجامعية ابتهاج - قد أخذن فرصة الرجل في التعليم والوظائف والثقافة والفضل.

وقد سبق طرف من كلامه في ذلك في أول هذه الشبهة الثانية. ومن كلامه في ذلك أيضاً قوله: «الموقف العام للإسلام من المرأة، في سياق لم يكن فيه حدود للزواج، فحددها في أربعة. وفي سياق لم يكن فيه ميراث أعطاها النصف».

فالقرآن والإسلام مع المرأة وليس ضدها^(٢)، سمح لها أن تخرج

= وفي لفظ عند مسلم: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ، وَقَدْ وَهَنْتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَفْدِمُ عَلَيْكُمْ غَدَاً قَوْمٌ قَدْ وَهَنْتَهُمُ الْحُمَى، وَلَقُوا بِئْسَ شِدَّةً. فَجَلَسُوا وَمَا يَلْبِي الْجَنْجَرُ. وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَنْمُسُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جِلْدَهُمْ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنْتَهُمْ! هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا!

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَمْ يَنْتَهَ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِيقَاءَ عَلَيْهِمْ.

- (١) «منهج عمر»: (ص ١٨٥) نقلاً عن (جريدة العربي) عدد ١٩٩٥/٦/٢٦ م.
(٢) إنا نسأل نصراً: مَنْ زعم أن القرآن والإسلام كانا يوماً ضد المرأة، حتى تاتي وتدفع هذه الفرية؟! هذه الفرية!؟

وتسافر^(١)، وتعمل بل وتحارب... الآن السياق اختلف والمجتمع اختلف، أنا مثلاً أستاذ بالجامعة، وابتهاج زوجتي أستاذة في الجامعة، أناقش طلبية الدكتوراه، وهي كذلك. إذن هل هناك وجه للأفضلية بيني وبينها؟ والسياق كما أقول اختلف الآن وتطور الوعي، وحين نقول: إذا كان القرآن والإسلام قد أعطاهما النصف في سياق لم تكن تحصل فيه على شيء، فهل لو جاء مجتهد اليوم، وقال: نُزِّل الحكم على الوقائع، ونعطيها مثل الرجل؛ يكون قد خالف القرآن^(٢).

نقول: نعم، مَنْ يقل مثل هذا الهذلي فقد خالف القرآن، بل هزئ به وهدم تشريعه، وألغاه، وفرَّغه عن محتواه العلمي والتطبيقي.

ألم يعلم الله عزَّ وجلَّ أن عصراً كمصر نصر ونسائه آت؟!

ألم يكن الله تعالى قادراً على أن يُنزل نصّاً يتفق وكل العصور؟!

نصّاً يُنزل على كل حادثة تعتور المجتمع المسلم في تطوره المستمر؛ ليكفيها تعديل نصر وأمثاله واجتهادهم...!!؟

ثم ألا يعلم هؤلاء أن منزل القرآن هو أحكم الحاكمين، هو الله رب العالمين، الذي يعلم السر وأخفى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝﴾ [الملك: ١٤].

(١) سفر المرأة الذي زعم نصر أن الإسلام أعطاه للمرأة مشروط بأن يكون في وجود محرم، أو رفقة مأمونة، وبإذن زوجها - حتى إن كان هذا السفر لواجب كالجمع عند بعض الفقهاء - لقوله ﷺ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ تَزَوُّجُ بِإِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مُسِيرَةً يَوْمَ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ». الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم أم المؤمنين عائشة، ومن أخرجه حديثها:

البخاري: (٥٤/٢)، رقم: (١٠٨٨) - (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (٤) باب في كم يقصر الصلاة؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلة سفرًا... - بلفظه. وانظر هذه المسألة مثلاً: «المفني»: (٢٣٦/٣)، وما بعدها، و(٥٣٤/٧) وغير ذلك من المواضع.

(٢) «منهج عمر»: (ص ١٩٠) نقلًا عن (جريدة العربي) عدد ١٩٩٥/٦/٢٦ م.

سبحانه سبحانه العالم القادر الحكيم القائل: ﴿الرَّ كَتَبْتُ أَتَمَكْتُ مَائِنْتُمْ
ثُمَّ قُتِلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝﴾ [هود: ٤١].

﴿وَأَنَّهُ لَكَتَبْتُ عَزِيزٌ ۝﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنَزِيلٌ
مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢].

وإنا لَنَذَكُرْ هؤلاء بقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ
لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وإنا لسائلون نصرأ - أخيراً -: إذا كانت امرأتك ابتهاال سترث - بناءً
على ما تنادي به - مثل ما سترث أنت، ومثل ما سيرث أخوها؛ فهل ستقوم
هي بعد ذلك بالنفقة على بيتكما وأولادكما بدلاً منك؟!

إني وإياك وكل رجل مسلم - بل وغير مسلم - مطالب بأن ينفق على
بيته.

إذن لدى الرجل من الأعباء والتبعات أضعاف أضعاف ما على
المرأة... أي امرأة.

فهل من العدل والإنصاف أن ترث مثله؟!

يقول الدكتور محمد بلتاجي: «وإذا كان الدكتور نصر أبو زيد قد
ضرب المثل به وبزوجته؛ فأقول له: إن ابنتي درست دراساتها العليا مثل
ابني تماماً، ومع هذا فلإنها سترث راضية - إن شاء الله - نصف ما يرث،
وعليه من التبعات التالية أكثر من ضعفي ما عليها بكثير، ولا يمكن فهم
تشريعات الميراث إلا بوضعها في (نظام النفقات)، و(النظام الاجتماعي)
الإسلامي بعامه»^(١).

أقول: وهب أنه وجدت امرأة تنفق على بيتها وأبنائها لظروف خاصة:
من موت زوج، أو مرضه، أو إفلاسه، أو فقره... أو نحو ذلك؛ أصبح
أن تخالف النصوص الشرعية وتلغى من أجل حالة أو حالات معدودة ليست
هي الأعم الأغلب؟!

(١) «منهج عمر»: (ص ١٩٤).

لا يصح أن تخالف النصوص لذلك؛ لأن الحكم للغالب، والنادر لا حكم له.

لقد أراد نصر وأشباهه إلغاء النص القرآني والتشريع الرباني، لعدم فهمهم لدقائقه، بشبههم هذه، ولكن هيهات هيهات لما يريدون !!...

يقول الإمام ابن القيم: «وهذه الدقائق ونحوها مما يختص الله سبحانه بفهمه من يشاء، فمن وصل إليها؛ فليحمد الله. ومن لم يصل إليها؛ فليسلم لأحكام الحاكمين وأعلم العالمين، وليعلم أن شريعته فوق عقول العقلاء ووفق فطر الألباء:

وقل للعيون الرّمْد لا تتقدمي إلى الشمس واستغشي ظلام الليالي
وسامخ ولا تنكر عليها وخلّها وإن أنكرت حقاً فقلّ خلّ ذا ليّا»^(١)

وبعد: فقد تصدى علماء الإسلام المعاصرون للرد على أباطيل نصر هذه وشبهاته تلك وغيرها، والرد على النويهي وحسين وغيرهم، أمثال الشيخ مصطفى صبري، والدكتور محمد بلتاجي، والدكتور رفعت فوزي، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور إسماعيل سالم، والدكتور موسى شاهين لاشين، والدكتور أحمد عبد الرحمن الشرقاوي، والدكتور أحمد علي طه ريان، وغيرهم؛ فجزى الله الجميع خيراً على ما دافعوا عن دينه، ودّبّوا عنه شبهات المشككين وأباطيل المعترضين^(٢).

(١) «إعلام الموقعين»: (٩٤/٢).

(٢) انظر مثلاً: «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين» - للشيخ مصطفى صبري - وهو أربع مجلدات من القطع المتوسط - وهو يرد في الكتاب كله على أمثال النويهي ونصر حامد أبو زيد وحسين أحمد أمين؛ فيرد على هليي هيد الرزاق بك لما أودعه في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» من فصل الدين عن الدولة، وغير ذلك، ويرد على فريد وجدي الذي يخول لحكومات المسلمين أن تضع من القوانين ما شاءت، ولا يرى فيما فعله مصطفى كمال أتاتورك منافاة لدين الإسلام، كما ينكر البعث بعد الموت... انظر على سبيل المثال: «موقف العقل...»: (٣٤٧/٤)، وما بعدها، و٣٥٨ وما بعدها، و١٣٤ وما بعدها، ويرد على محمد حسين هيكل باشا من خلال كتابه «حياة محمد» إنكاره لمعجزات النبي ﷺ غير القرآن. انظر: «موقف العقل...» =

ولقد كان من جراء هذه الانحرافات والترهات؛ أن عرضت كثير من أعمال نصر هذه، ودرست، ثم نقدت وأبين عورها وانحرافها؛ حتى رفع الأمر إلى القضاء فحكم برده في محكمة الاستئناف في ١٤/٦/١٩٩٥م^(١).

وبعد، فلا تكاد شبه القائلين بالوقف الدائم تخرج عن هاتين الشبهتين السابقتين.

ولكن يبقى أن أذكر أن ذلك كله ما هو إلا من تيار الشكوك التي صدرها الغرب المسيحي من ناحية، واللاديني من ناحية أخرى، إلى عالمنا الإسلامي عامة والشرقي منه خاصة.

بيد أن الرد على أمثال هؤلاء يستغرق جهداً ووقتاً لا يقوى عليه باحث واحد، بل يحتاج إلى فريق عمل كامل يتصدى لهم؛ لأنهم جيش من الكثرة بمكان.

= (٤٣/٤ - ١٣٩)، ويرد على عشرات غيرهم وغيرهم قديماً وحديثاً من خلال كتبهم ومقالاتهم في صفحات الجرائد كالأهرام وغيرها، والمجلات كـ «مجلة المنار»، و«مجلة الأزهر»، و«نور الإسلام» وغيرها... وانظر كذلك: «منهج عمر» للدكتور بلتاجي في مواضع كثيرة سبق بعضها في الصفحات السابقة، و«نقض كتاب نصر أبو زيد ودحض شبهاته» للدكتور رفعت فوزي - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - مكتبة الخانجي، والكتاب المقصود هو «الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية» وقد رد الدكتور رفعت فيه زعمه بأن الشافعي هو الذي أسس السنة والإجماع، بل والتمسك بالكتاب الكريم لخدمة السلطة القرشية التي بسطت هيمنتها في اجتماع السقيفة عندما اختير أبو بكر رضي الله عنه؛ ولذا فقد آن له أن يتحرر من كل النصوص كي ينطلق العقل العربي الذي كبّله تلك النصوص. وكتاب «أساطير المعاصرين» - للدكتور أحمد عبد الرحمن الشرقاوي - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - بيت الحكمة للدراسات والنشر. وكتاب «وهكذا تهدم معالم الإسلام» نقض علمي لكتاب حسين أحمد أمين «الاجتهاد حق هو أم واجب؟» - للدكتور أحمد علي طه ريان - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م - دار الإعلام العربي - القاهرة.

(١) انظر: «منهج عمر»: (ص ١٨٣).

المبحث الثالث

عدم تطرق القدامى لهذا «الوقف» الدائم لا لفظاً ولا معنى

لم أقف على كلام للقدامى من علمائنا - في التفسير أو الفقه أو السياسة الشرعية أو غير ذلك - تطرقوا فيه لهذا النوع من «الوقف الدائم» الذي فحواه تعطيل النصوص وتفريغها عن محتواها العلمي والتطبيقي، لا من حيث اللفظ وهو مادة: «وق ف»، ولا من حيث المعنى.

هذا على أنني قد اهتمت إلى كلام أحد علماء القرن الثامن الهجري، وهو نجم الدين الطوفي^(١) (ت ٧١٦هـ) الذي تعرض فيه لما يشبه «وقف العمل بالنص» وذلك عندما قدم رعاية المصلحة على النصوص والإجماع إذا تعارضت معهما.

فقال الطوفي - بعد أن سرد أدلة الشرع التي بلغت عنده تسعة عشر^(٢)، منها المصالح المرسله والنص والإجماع -:

(١) هو نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الحنبلي الظاهري الرافضي - ولد بقرية «طوفا» سنة بضع وسبعين وستمائة، وقيل: سنة ٦٥٧هـ، وتوفي في بلد الخليل عليه السلام في رجب سنة ٧١٦هـ وقد صرح الطوفي نفسه بتعدد المذهب السابق في قوله:

أَشْعَرِيٌّ حَنْبَلِيٌّ ظَاهِرِيٌّ رَافِضِيٌّ هَذِهِ إِخْدَى الْجَبَرِ
انظر ترجمته: «ذيل طبقات الحنابلة»: (٣٦٦/٢ - ٣٧٧) - للإمام الحافظ ابن رجب ت (٧٩٥هـ) - طبعة دار المعرفة - لبنان. وهو ذيل على «طبقات الحنابلة» للإمام أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢١هـ). و«الدور الكامنة»: (١٥٤/٢)، و«أعيان الشيعة»: (٢٣٠/٣٥).

(٢) انظر هذه الأدلة: «ملحق رسالة: المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي» للدكتور مصطفى زيد - وهذا الملحق عبارة عن جزء من مخطوط لنجم الدين الطوفي، شرح فيه حديث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وهو ضمن مخطوطة باسم «الأربعون النووية» شرحها كلها فيها.

وهذه الأدلة هي: «الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وإجماع أهل المدينة، والقياس، وقول الصحابي، والمصلحة المرسله، والاستصحاب، والبراءة الأصلية، والعوائد، والاستقراء، وسد الذرائع، والاستدلال، والاستحسان، والأخذ بالأخف، والعصمة، وإجماع أهل الكوفة، وإجماع العترة، وإجماع الخلفاء الأربعة».

«وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها: النص والإجماع.

ثم هما: إما أن يوافقا رعاية المصلحة، أو يخالفها.

فإن وافقاها فيها ونعمت ولا نزاع؛ إذ قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم، وهي: النص، والإجماع، ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

(١) الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - مختصراً ومطولاً، مسنداً ومرسلاً، منهم: عبادة بن الصامت، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهم. ولكن لا يخلو طريق منها من ضعف، وإن كان هذا الضعف في بعضها سيراً؛ لكن إذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها.

ولعل أحسنها حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - وقد أخرجه جماعة منهم: الدارقطني: (٢٢٨/٤)، (٧٧/٣) - ولكن في الموضوع الثاني بزيادة: «مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ» - قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، [قال] حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ [الدوري]، [قال] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، [قال] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ [الدَّرَاوَرْدِيُّ]، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهِ.

والحاكم: (٥٧/٢، ٥٨) - قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، [قال] حدثنا العباس بن محمد الدوري - بنحو اللفظ الثاني عند الدارقطني.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وأقره عليه الذهبي في التلخيص.

وقد أورده النووي في «الأربعون» من حديث أبي سعيد الخدري، برقم: (٣٢)، وقال: «حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً. ورواه مالك في الموطأ مرسلاً: عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضاً» هكذا قال النووي.

ولكن ابن ماجه رواه في: (٧٨٤/٢)، رقم: (٢٣٤١) - (١٣) كتاب الأحكام - (١٧) - باب مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بَجَارِهِ - من حديث ابن عباس، وليس من حديث أبي سعيد الخدري.

وحديث ابن عباس رواه جمع من الأئمة ك: أحمد، وأبي يعلى، والطبراني في مواضع، وغيرهم.

وقد ذكر كثيراً من طرق هذا الحديث عن ابن عباس وغيره؛ جمع من الأئمة منهم:

الإمام الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٨٤/٤ - ٣٨٦).

والإمام المناوي في «فيض القدير»: (٤٣٢/٦).

وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما، بطريق «التخصيص» و«البيان» لهما، لا بطريق الافتيات عليهما والتعطيل لهما، كما تقدم السنة على القرآن بطريق البيان^(١).

هكذا يقرر الطوفي فيما سبق أن النص والإجماع أقوى الأدلة التسعة عشر؛ لكن سرعان ما عاد فرجح رعاية المصلحة عليهما، وجعلها أقوى من ظاهرهما، فقال:

«إن رعاية المصلحة أقوى من الإجماع، ويلزم من ذلك أنها أقوى أدلة الشرع؛ لأن الأقوى من الأقوى أقوى»^(٢).

من خلال النقلين السابقين نبين التناقض الذي وقع فيه الطوفي.

فبأي قولٍ الطوفي نأخذ بالسابق أم باللاحق؟!

وهذا التناقض واحدة مما يدل على بطلان دعواه: تقديم المصلحة على النص.

وأما الثانية؛ فهي أنه عندما تناول شرح حديث «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» قال: «ثم المعنى: لا لحوق ضرر شرعاً إلا بموجب خاص مخصص»^(٣).

= والعلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في «التعليق المغني على الدارقطني»: (٧٧/٣، ٢٢٨/٤) - وقد طبع كتابه على هامش سنن الدارقطني.

والشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٤٠٨/٣ - ٤١٣، رقم: ٨٩٦).

قلت: ومن مجموع هذه الطرق تقوى الحديث، فحسنه النووي، وصححه الحاكم وأقره اللبكي، وغيرهم.

فقال الإمام المناوي في: «فيض القدير»: (٤٣٧/٦): «قال العلالي: للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به». وقال الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٤١٣/٣): «فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت المشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفردة؛ فإن كثيراً منها لم يشند ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها، وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله».

(١) انظر: «ملحق رسالة المصلحة»: (ص ١٧).

(٢) المصدر السابق: (ص ١٨).

(٣) المصدر نفسه: (ص ١٥).

ثم عاد مؤكداً هذا الكلام فقال: «إن النص والإجماع: إما أن لا يقتضيا ضرراً، ولا مفسدة بالكلية، أو يقتضيا ذلك.

فإن لم يقتضيا شيئاً من ذلك؛ فهما موافقان لرعاية المصلحة.

وإن اقتضيا ضرراً فلما أن يكون الضرر مجموع مدلوليهما أو بعضه.

فإن كان مجموع مدلوليهما، فلا بد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وذلك كـ: الحدود، والعقوبات على الجنایات.

وإن كان الضرر بعض مدلوليهما؛ فإن اقتضاه دليل خاص اتبع الدليل، وإن لم يقتضه دليل خاص وجب تخصيصها بقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» جمعاً بين الأدلة^(١).

قال الدكتور البوطي - بعد أن أورد النقول السابقة -: «فماذا عسى أن يكون الموجب الخاص المخصص في كلامه الأول، أو الدليل الخاص المقتضي للضرر في كلامه الثاني غير نص الكتاب أو السنة أو الإجماع المترتب على أحدهما؟

وما دام كذلك فكيف المصلحة مع ذلك أقوى اعتباراً من النص والإجماع؟!...

إما أن المصلحة أقوى اعتباراً من النص والإجماع كما يقول؛ فلا معنى إذن لتحكم أحدهما في استثناء بعض صور المصالح عن الاعتبار، سواء أكان الضرر كل مدلوله أو بعض مدلوله، وسواء أكد هذا البعض دليل خاص آخر أم لا، لا فرق بين كل هذه التنويعات المتكلفة ما دام أصل دلالتها آتياً من النص أو الإجماع، وما دامت المصلحة في ذاتها أقوى منهما في ذاتهما.

وإما أن النص والإجماع أقوى اعتباراً من محض ما يسمى مصلحة،

(١) المصدر نفسه: (ص ١٧، ١٨).

وعلى ذلك يأتي الموجب الخاص فيخصص عموم حديث «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» كما قال، فما معنى التفريق إذن بين نصي كان الضرر كل مدلوله، ونص آخر كان الضرر بعض مدلوله، ما دام الدال على كل نصاً، وما دام النص أقوى من المصلحة المتهمة؟ وما معنى القول بترجيح هذا المتهوم على النصوص والإجماع؟

فهاتان صورتان من التناقض الصارخ في كلامه كافيان لإسبال حجاب الإهمال على مجموع أدلته وبراهينه التي ساقها إلى دعواه.

ومع ذلك فلنناقش أدلته، وإن كانت واضحة البطلان؛ خشية أن يُفتن بها الذين يتلمسون السبيل في هذه الأيام إلى مثل دعواه^(١).

ثم راح الدكتور البوطي يناقش هذه الأدلة التي ساقها الطوفي على دعواه مناقشة علمية هادئة استغرقت ما يزيد على أربع صفحات^(٢).

ويتضح لنا بالجملة أن قول الطوفي بتقديم رعاية المصلحة على النص والإجماع؛ يشبه قول بعض المعاصرين، أمثال نصر حامد وغيره، بـ «الوقف الدائم» وهي دعوى باطلة مردودة.

والذي يتضح مما سبق أن مثل هذه الدعاوى الباطلة الضالة الهدامة لا تصدر إلا عن منحرفي الفكر والاعتقاد؛ وبخاصة فيما يطلق عليهم اليوم مفكرون معاصرون؛ فقد تبين لنا من قبل انحراف نصر أبو زيد وأشباهه من المعاصرين، انحرافهم عن الاعتقاد السوي في كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ للناس كافة؛ فراحوا يزعمون أن القرآن خاطب في كثير من

(١) «ضوابط المصلحة»: (ص ١٨٣).

(٢) انظر: المصدر السابق: (ص ١٨٣ - ١٨٧). ومن تعرض أيضاً لعرض شبه الطوفي، ورد عليها: الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه «أصول الفقه الإسلامي»: (٢/ ٨٠٣ - ٨٠٦، ٨١٦ - ٨٢٧) - طبعة معادة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - دار الفكر المعاصر - لبنان - ودار الفكر - سوريا.

ثم قال في نهاية ذلك: (٢/ ٢٢٧): «هذه شبه الطوفي الثلاث في دعواه وجوب تقديم رعاية المصلحة على النص والإجماع، وهي كلها كما بينا واهية زائفة».

موضوعاته عقول المنزل عليهم آنذاك، ولم تعد هذه الموضوعات صالحة لخطاب عقول اليوم؛ من حيث الكلام عن الجن والملائكة والسحر والحسد، وغير ذلك مما نقلته عنهم في الصفحات السابقة.

وأما الطوفي؛ فقد ذكر كثير ممن ترجم له: انحرافه الفكري والعقدي، وتخبّطه، وسوء فهمه يقول الحافظ ابن رجب^(١) (ت ٧٩٥هـ): «واختصر كثيراً من كتب الأصول، ومن كتب الحديث أيضاً، ولكن لم يكن له فيه يد. ففي كلامه تخبيط كثير... وكان مع ذلك كله شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة...»

وقال تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي^(٢) في حق الطوفي: كان قليل النقل والحفظ، وخصوصاً للنحو على مشاركة فيه، واشتهر عنه الرفض، والوقوع في أبي بكر، وابنته عائشة - رضي الله عنها - وفي غيرهما من جملة الصحابة - رضي الله عنهم^(٣).

(١) هو الإمام زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي الشهير بـ «ابن رجب» - ولد في ربيع بـ «بغداد» سنة ٧٣٦هـ، وتوفي في رمضان [وقيل رجب] سنة ٧٩٥هـ.

انظر ترجمته: «الدور الكامنة»: (٣٢١/٢)، و«شذرات الذهب»: (٣٣٩/٦).

(٢) هو الإمام تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي الحنفي - ولد بالقاهرة في ذي الحجة سنة ٦٨٢هـ، وتوفي في رمضان سنة ٧٤٩هـ.

انظر ترجمته: «الجواهر المضية»: (١٩٢/١)، و«الدور الكامنة»: (١٧٤/١).

(٣) «ذيل طبقات الحنابلة»: (٣٦٨/٢، ٣٦٩). وانظر أيضاً كلام ابن العماد عنه في «شذرات الذهب»: (٣٩/٦) حيث قال بعد أن ذكر حياته العلمية ومعارفه: «وكان مع ذلك كله شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة؛ حتى إنه قال عن نفسه: أَشَمَرِيٌّ حَنْبَلِيٌّ ظَاهِرِيٌّ رَافِضِيٌّ هَذِهِ إِخْدَى الْعِبَرِ ووجد له في الرفض قصائد، ويلوح بها في كثير من تصانيفه». ثم ذكر كلام تاج الدين أحمد بن مكتوم عنه.

وقال الحافظ ابن رجب أيضاً في «ذيل طبقات الحنابلة»: (٣٦٨/٢): «ومن دسائسه الخيثة أنه قال في «شرح الأربعين» للنووي: اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص. وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب؛ وذلك أن الصحابة استأذنه في تدوين السنة، فمنهم من ذلك، وقال: لا =

= أكتب مع القرآن غيره. مع علمه أن النبي ﷺ قال: «اكتُبُوا لأبي شاة خطبة الوداع» [سبقت هذه القصة في حديث أبي هريرة (ص ٦٧) من حديث طويل]، وقال: (قَبِلُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ) [روى هذا اللفظ مرفوعاً عن عبد الله عمرو بن العاص، وموقوفاً عن عمر بن الخطاب، وعن أنس أيضاً. انظر: «مصنف ابن أبي شيبة»: (٢٢٩/٦) - (٢١) كتاب الأدب - (١٧٣) من رخص في كتاب العلم - عن عمر موقوفاً. و«المعجم الكبير»: (٢٤٦/١) عن أنس موقوفاً. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٥٢/١): «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح». وتفسير القرطبي: (٢٠٦/١) - عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً. لكن قال المناوي في «فيض القدير»: (٥٣١/٤): «أورده ابن الجوزي من طرق وقال لا يصح»].

قالوا: فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي ﷺ؛ لانضبطت السنة، فلم يبق بين آخر الأمة وبين النبي ﷺ في كل حديث إلا الصحابي الذي دونت روايته؛ لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم، كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما. فانظر إلى هذا الكلام المخبيث المتضمن: أن أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - هو الذي أضل الأمة؛ قصداً منه وتعمداً، ولقد كذب في ذلك وفجر. ثم إن تدوين السنة أكثر ما يفيد صحتها وتواترها، وقد صحت بحمد الله تعالى، وحصل العلم بكثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها - أو أكثرها - لأهل الحديث العارفين به من طرق كثيرة؛ دون من أعمى الله بصيرته لاشتغاله عنها بشبه أهل البدع والضلال. والاختلاف لم يقع لعدم تواترها؛ بل وقع من تفاوت فهم معانيها، وهذا موجود سواء دونت وتواترت أم لا.

وفي كلامه إشارة إلى أن حقها اختلط بباطلها، ولم يتميز، وهو جهل عظيم.

الفصل الثالث حجية «الوقف»

وتحت مبحثان:

المبحث الأول: «الوقف المؤقت» له حجية بشروط.

المبحث الثاني: «الوقف الدائم» وهو الإلغاء والتعطيل،
لا حجية له، بل هو محرّم. يكفر القائل به.

المبحث الأول «الوقف المؤقت، له حجية بشروط»

«الوقف المؤقت» الذي يزول بزوال أسبابه ودواعيه، كأن يكون لـ (فقد الشروط) أو لـ (ذهاب المحل) أو نحو ذلك مما ذكر سابقاً، وبيّنت العلاقة بينه وبين الوقف المؤقت؛ له حجية، ويكتسب حجيته من حجية ما بينه وبين غيره من علاقة.

فحجية (الوقف المؤقت) هي حجية (المصلحة المرسلّة)، هي حجية اعتبار (فقد الشرط)، هي حجية اعتبار (ذهاب المحل)؛ لأن الوقف المؤقت ما هو إلا لهذه الأشياء أو نحوها^(١).

أما عن شروط «الوقف المؤقت» فتكاد تنحصر في شرط أساس، وهو:

عدم تحقق شروط إعمال النص؛ سواء أكان هذا العدم في النص أو في المعمول فيه النص كما سبق أيضاً^(٢).

أما ما عدا هذا النوع من الوقف؛ فهو باطل لا حجية له؛ إذ ما هو إلا تعطيل وإلغاء للنصوص، ولسوف يتناول المبحث التالي الكلام عنه.



(١) انظر مثلاً: «المستصفى»: (٤٣٠/١، ١٨٨/٢)، و«روضة الناظر»: (١٨٩/٢)، و«التنقيح في أصول الفقه» ومعه شرحه «التوضيح» مع شرحهما «التلويح»: (١٥١/٢ - ١٥٢)، و«الموافقات»: (١٨٤/١)، و«الاعتصام»: (١٣٥/٢)، و«البحر المحيط»: (٣٠٩/١)، و«إرشاد الفحول»: (ص٢٤٢)، و«المصلحة في التشريع الإسلامي»: (ص٦٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص١٨١)، و«علم أصول الفقه» للشيخ الخضري: (ص٨٨، ١١٨)، و«أثر ذهاب المحل»: (ص١٦، ٢٢، ٤١).

(٢) انظر: (ص١٨٧) عند مبحث «مقصود البحث من مفهوم الوقف».

المبحث الثاني «الوقف الدائم، لا حجية له، بل يحرم القول به»

إذا كان المقصود بـ «الوقف» هو تلك الفكرة المشوهة التي تفضي إلى إلغاء النص أبداً، وتعطيله، وتفريغه عن محتواه العلمي والتطبيقي؛ فهو إذن «الوقف الدائم»، وهو دعوى جوفاء، وعمل محرّم غير مشروع بحال من الأحوال، يكفر فاعله، ويحكم برده عن الإسلام^(١).

كمَن يريد - مثلاً - أن يساوي ميراث المرأة بميراث الرجل، أو نحو ذلك، بحجة تغير الظروف والأحوال عما كانت عليه من قبل - كما طالب به الدكتور نصر أبو زيد، وصنّوه الدكتور محمد التويهي، وأشباههما -

وقد حكم فعلاً بردة الدكتور نصر، وكفره، وخروجه عن الإسلام بسبب هذه الترهات وأشباهها.

حكم برده بقرار محكمة الاستئناف، وحكمها الشهير في ١٤/٦/١٩٩٥م^(٢).

كما صودر كتابه «مفهوم النص» من قبل؛ لما بتّ فيه من سموم، ولما أودعه من ضلالات وأباطيل.

وكيف لا يكفر أمثال هؤلاء، وهم بفعلهم هذا يهتمون الرب تبارك وتعالى بعدم الحكمة، وعدم القدرة على إنزال نص محكم يواكب ظروف كل عصر يُعمل به فيه؟!!

وكان هذا القرآن في نظرهم ليس تنزيلاً من حكيم عليم، يعلم السر وأخفى.

(١) راجع ما يكون به المرأة مرتدّاً: (ص ٣٨٩) وما بعدها عند الكلام عن جريمة الردة في الباب الثالث.

(٢) انظر: «منهج عمر»: (ص ١٨٣).

كل هذه الأمور - وغيرها كثير - أودت بأصحاب تلك الأفكار المشوهة، والألاعب الكاذبة، وأوردتهم موارد الردى والهلاك.

وكيف يصنع هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)؟!... وبقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبا: ٢٨)؟!... وبقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِّلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: ١)؟!...

أم كيف يصنعون بأحاديث النبي ﷺ التي تنص على كونه جاء للناس عامة؟! كقوله ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُغَطَّهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأَجِلْتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُئِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»^(١).

وفي لفظ مسلم^(٢): «وَبُئِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ».

يقول النووي شارحاً الحديث: «قيل: المراد بالأحمر: البيض من العجم وغيرهم، وبالأسود: العرب؛ لغلبة السمرة فيهم، وغيرهم من السودان. وقيل المراد بالأسود: السودان، وبالأحمر: مَنْ عداهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمر: الإنس، والأسود: الجن. والجميع صحيح، فقد بُعث إلى جميعهم»^(٣).

(١) الحديث أخرجه جماعة من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - منهم: البخاري: (١١٩/١)، رقم: (٤٣٨) - (٨) كتاب الصلاة - (٥٦) باب قول النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» - واللفظ له.

ومسلم: (٣٧٠/١، ٣٧١، رقم: ٥٢١) - (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة.
(٢) هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري [نسبة إلى بني قشير قبيلة من العرب معروفة] النيسابوري صاحب الصحيح - قيل إنه ولد سنة ٢٠٤هـ - وتوفي بـ «نيسابور» في رجب سنة ٢٦١هـ انظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: (١/٣٣٧)، وتهذيب الأسماء واللغات: (٨٩/٢)، وسير أعلام النبلاء: (٥٥٧/١٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم»: (٥/٥).

وقال الإمام قتادة بن دعامة السدوسي^(١) (ت ١١٨هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ قال: «أرسل الله تعالى محمداً ﷺ إلى العرب والعجم، فأكرمهم على الله تعالى أطوعهم لله عز وجل»^(٢).

كيف يصنع هؤلاء بمثل هذه النصوص؟!

أيضربون بها عرض الحائط؟!

أم هل يظن هؤلاء أن قوله تعالى: ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾، و﴿كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وغيرهما... إنما هو لعرب عصر التنزيل فحسب الذين خطبوا بالوحي، وجاء لهم خاصة^(٣)؟!

كَبُرَتْ فِكْرَةً تَخْرُجُ مِنْ رُؤُوسِهِمْ، إِنْ يَعْتَقِدُونَ إِلَّا زُورًا وَبَاطِلًا.

وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْكَافِرُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

يقول الدكتور محمد بلتاجي: «لكن الدكتور نصر اعتبر النص القرآني (حلقة منتهية) في سلك التطور البشري نحو التقدم والإنسانية والمساواة والعدل، هو أفضل في هذا السياق من الحقبة الجاهلية، لكنه إذا قيس بسياق عصرنا وظروفه؛ فهو مرحلة (تاريخية) منتهية لم تعد تلائم هذا العصر وظروفه.

وإذا طَبَّقْنَا ما يدعو إليه الدكتور نصر من التسوية بين الرجل والمرأة في الميراث؛ فقد انتهت كل مصداقية عملية، وكل معنى تطبيقي للآية القرآنية... إلى غير عودة؛ لأن البشرية تسير في طريق التقدم والرفي جيلاً بعد جيل، ولا تعود إلى الوراء أبداً، ومن ثم لن تعود مرة أخرى إلى

(١) هو الإمام أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري المفسر المحدث - ولد سنة ٦٠هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٥٧/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٥١/٨).

(٢) «تفسير ابن كثير»: (٥٣٨/٣).

(٣) «منهج عمر»: (ص ١٩٣).

ظروف عصر تنزيل القرآن (بعد عصر جاهلي) ليكون النص القرآني صالحاً وقتها للتطبيق على المجتمع، كيف وحركة التاريخ والتقدم في اتجاه دائم إلى الأمام لا عودة فيه إلى الخلف! ومن ثم فقد انتهى النص القرآني - عملاً وتطبيقاً وواقعاً - إلى الأبد^(١).

ونقول: أم ما درى هؤلاء أن صنيعهم هذا؛ هو الإلحاد بعينه في آيات الله تعالى؛ الذي ذم الله تعالى أصحابه، ونعى عليهم كفرهم وضلالهم قائلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]!

قال الإمام القرطبي: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ أي: يميلون عن الحق في أدلتنا. والإلحاد: الميل والعدول... يقال: ألحد في دين الله، أي: حاد عنه وعدل... وقال ابن عباس: هو تبديل الكلام، ووضعه في غير موضعه...»

وقال السُّدي^(٢): يعاندون ويشاقون^(٣) انتهى.

ألا فليتَّب هؤلاء عن قائلهم، فهي - والله - قالة كفر وسوء وهوى.

قالة لو اتُّبعت؛ لضلَّ الناسُ الطريقَ، وانحرفوا عن الإسلام.

يقول الشيخ علي حسب الله: «قرر الإسلام مبدأ الإرث، ووضع نظامه، فإذا قيل بإسقاط الورثة الشرعيين، ودفع أموال الموتى إلى غيرهم؛ فذلك خروج على أحكام الإسلام، ونقض لقواعده، وغيرُ هذا - مما يدور على الألسنة في هذه الأيام - كثير، كحرمان الزوج حق تطليق امرأته وحق طاعتها، ومنع تعدد الأزواج^(٤)، ونحو ذلك.

(١) المصدر السابق: (ص ١٩٢).

(٢) هو الإمام أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الحجازي الكوفي السُّدي - توفي سنة ١٢٧هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥/٢٦٤)، و«طبقات المفسرين» للداودي: (١/١١٠).

(٣) «تفسير القرطبي»: (٣٥٠/١٥).

(٤) تعدد الأزواج: (الأزواج) مفردهما: (زوج) الذي يطلق على الرجل والمرأة، ويقصد الشيخ تعدد النساء الحلال. قال تعالى لآدم: ﴿كُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، =

ومن هذا نرى أن فتح الباب لتقديم المصلحة على النص على مصراعيه بدعوى التطور يؤدي إلى قيام مجتمع: يبيح شرب الخمر، وكشف العورات، والفتور في رمضان. ويُسقط حق الملكية والتوارث. ويمنع الطلاق، وتعدد الأزواج؛ ليقم مقام ذلك نظاماً يرتضيه بعض مفكريه. فهل يكون مثل هذا المجتمع مجتمعاً إسلامياً؟ أم يكون مجتمعاً أسلم زمامه للهوى؛ فضل الطريق، وانحرف عن الإسلام؟^(١).

ويقول الدكتور محمد بلتاجي: «ليست (نظرية) نصر أبو زيد مقتصرة على مسألة الميراث؛ بل تتعدى ذلك إلى كافة التشريعات القرآنية التي جاءت في سياق تاريخي معين، مرحلة سبقتها مراحل، ولحققتها مراحل عديدة في سلك التطور البشري العمراني نحو التقدم والعدل والإنسانية، وقد تجاوزها السياق وتجاوزتها الظروف الآن، ومن ثم فقد انتهت كل مصداقية عملية وكل معنى تطبيقي لكافة التشريعات القرآنية.

ولا أدري: على أي نحو يكون وجوده بعد ذلك في دنيا المسلمين؟

ربما يصلح أن يعلق في الصدور والسيارات للبركة!

أو ربما كان نصاً فولكلورياً يتحدث عن (الماضي الجميل)، ويستثير بعض المشاعر الرومانتيكية في قلوب بعض المؤمنين به وببركته!

لكنه لن يكون شيئاً ما مطلقاً في واقع الناس الذي سيتباعد عنه جيلاً بعد جيل!^(٢).

ثم يقول: «ولعل مما يكمل الصورة عن (فكر نصر أبي^(٣) زيد) ما

= وقال في قصة زيد بن حارثة: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» [الأحزاب: ٣٧]. ويقال للمرأة الحليلة: زوجة بالتاء. وهو ضعيف؛ إذ استعمال القرآن بدون التاء. انظر مثلاً: «مختار الصحاح»: (ص ٢٧٨). لكن في أحكام الموارث لا بد من كتابتها بالتاء (زوجة) حتى لا تختلط بالرجل في القسمة.

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) «منهج عمر»: (ص ١٩٢).

(٣) هكذا بالكتاب (أبي)، ولكن أستاذنا الدكتور من قبل كان يُلزمها الواو (أبو) على الحكاية في جميع الأحوال الإعرابية. وهو ما التزمته.

عرضنا لإبطاله تفصيلاً من كلامه الذي نسب فيه إلى القرآن الكريم أنه تضمن التصورات الباطلة، والأساطير التي كانت شائعة بين الناس وقت نزوله، وقد عدّ من ذلك آيات القرآن التي تتكلم عن الله بوصفه مَلِكاً (بكسر اللام) له عرش، وكُرسي، وجنود، وتحدث عن القلم، واللوح، والسحر... إلى آخر ما يسميه هو (تصورات أسطورية)؛ وهو جوهر عقائد المسلمين^(١).

وأقول هنا بعد هذا كله: أيشك عاقل في كفر مَنْ يهذي هذا الهذيان، وفي رده، وخروجه عن الإسلام...؟!!

وقد تحدث الشاطبي عن بعض طرق الاستدلال عند أمثال هؤلاء، فذكر منها: «ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدّعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان... وما أشبه ذلك من الأحاديث المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - وحاشهم - وفيمن اتفق الأئمة على عدالتهم وإمامتهم^(٢).



(١) «منهج عمر»: (ص ١٩٤).

(٢) «الاعتصام»: (١/٢٨٥).

الفصل الرابع مدى «الوقف» المشروع

وتحت مبحثان:

المبحث الأول: الوقف في «المعاملات» بمقاصدها
المختلفة، والتمثيل له.

المبحث الثاني: الوقف لـ «السياسة الشرعية»، والتمثيل
له.

* * *

المبحث الأول الوقف في المعاملات بمقاصدها المختلفة، مع التمثيل له

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بـ «المعاملات»، ومقاصدها.

المطلب الثاني: أمثلة على الوقف في «المعاملات».

المطلب الأول المقصود بـ «المعاملات»، ومقاصدها

أولاً: المقصود بـ «المعاملات»:

يبينها الشاطبي بقوله: «والمعاملات ما كان راجعاً إلى مصلحة الإنسان مع غيره، كانتقال الأملاك بـ: عوض، أو بغير عوض. بـ: العقد على الرقاب، أو المنافع، أو الأبدان».

وقال من قبل في الموضع نفسه: «والعادات راجعة إلى: حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضاً، كتناول المأكولات، والمشروبات، والملبوسات، والمسكونات، وما أشبه ذلك».

والمعاملات راجعة إلى: حفظ النسل والمال من جانب الوجود. وإلى حفظ النفس والعقل أيضاً؛ لكن بواسطة العادات»^(١).

وقد مثل للمعاملات بـ: القراض، والمساقاة، والسلم...^(٢).

وفَصَّل ذلك الشيخ عبد الوهاب خلاف قائلاً: «وأحكام المعاملات من عقود، وتصرفات، وعقوبات، وجنايات، وغيرها مما عدا العبادات، ومما

(١) «الموافقات»: (٤/٢).

(٢) المصدر السابق: (٥/٢).

يقصد به تنظيم علاقة المكلفين ببعضهم ببعض، سواء أكانوا: أفراداً، أم أمماً، أم جماعات.

فأحكام ما عدا العبادات؛ تسمى في الاصطلاح الشرعي أحكام المعاملات.

وأما في اصطلاح العصر الحديث؛ فقد تنوعت أحكام المعاملات بحسب ما تتعلق به، وما يقصد بها، إلى الأنواع الآتية:

١ - أحكام الأحوال الشخصية: وهي التي تتعلق بالأسرة من بدء تكونها.

ويقصد بها تنظيم علاقة: الزوجين والأقارب بعضهم ببعض.

٢ - والأحكام المدنية: وهي التي تتعلق بـ: معاملات الأفراد، ومبادلاتهم من: بيع، وإجارة، ورهن، وكفالة، وشركة، ومداينة، ووفاء بالالتزام.

ويقصد بها: تنظيم علاقات الأفراد المالية، وحفظ حق كل ذي حق.

٣ - والأحكام الجنائية: وهي التي تتعلق بما يصدر عن المكلف من جرائم، وما يستحقه عليها من عقوبة.

ويقصد بها حفظ: حياة الناس، وأموالهم، وأعراضهم، وحقوقهم. وتحديد علاقة المجني عليه بـ (الجاني) وبـ (الامة).

٤ - وأحكام المرافعات: وهي التي تتعلق بـ: القضاء، والشهادة، واليمين.

ويقصد بها تنظيم الإجراءات؛ لتحقيق العدل بين الناس.

٥ - والأحكام الدستورية: وهي التي تتعلق بـ: نظام الحكم، وأصوله. ويقصد بها: تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم، وتقدير ما للأفراد والجماعات من حقوق.

٦ - والأحكام الدولية: وهي التي تتعلق بـ: معاملة الدولة الإسلامية لغيرها من الدول، وبمعاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية.

ويقصد بها: تحديد علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم، وفي الحرب. وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم في بلاد الدول الإسلامية.

٧ - والأحكام الاقتصادية والمالية: وهي التي تتعلق بـ: حق السائل والمحروم في مال الغني. وتنظيم الموارد والمصارف.

ويقصد بها: تنظيم العلاقات المالية: بين الأغنياء والفقراء، وبين الدولة والأفراد.

ومن استقرأ آيات الأحكام في القرآن يتبين أن أحكامه تفصيلية في العبادات، وما يلحق بها من الأحوال الشخصية، والمواريث؛ لأن أكثر أحكام هذا النوع تعبدية، ولا مجال للعقل فيه، ولا بتطور البيئات.

وأما فيما عدا العبادات، والأحوال الشخصية من: الأحكام المدنية، والجنائية، والدستورية، والدولية، والاقتصادية؛ فأحكامه فيها قواعد عامة ومبادئ أساسية، ولم يتعرض فيها لتفصيلات جزئية إلا في النادر؛ لأن هذه الأحكام تتطور بتطور البيئات والمصالح، فاقصر القرآن فيها على القواعد العامة والمبادئ الأساسية؛ ليكون لالة الأمر في كل عصر في سعة من أن يُفَصِّلُوا قوانينهم فيها حسب مصالحهم في حدود أسس القرآن، من غير اصطدام بحكم جزئي فيه^(١).

ثانياً: المقصود بمقاصد المعاملات:

يُعْنَى به كونُ المعاملاتِ داخلَةً في المصالح الضرورية، أو الحاجة.

فمثال دخول الوقف في المصالح الضرورية فيما يتعلق بالمعاملات: قتل الجماعة بالواحد؛ حفاظاً على دماء الناس. وضربُ المتهمين المعروفين

(١) «علم أصول الفقه»: (ص ٣٢ - ٣٤).

بالفجور حتى يعترفوا؛ حفاظاً على أموال الناس ووصولاً لاسترجاعها.

ومثال دخول الوقف في المصالح الحاجية فيما يتعلق بالمعاملات: بيع السلم، وهو «بيع المحاويج» التي تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين. وسوف أعرض في المطلب التالي لهذه الأمثلة جميعاً بالتفصيل فأقول:

المطلب الثاني أمثلة على الوقف في المعاملات

أولاً: دخول الوقف في المعاملات فيما يتعلق بالمصالح الضرورية:

بَيِّنَا - في المطلب السابق - أن المعاملات راجعة إلى حفظ: النسل، والمال، والنفس، والعقل.

وحفظ هذه الأشياء من المصالح الضرورية، ودخول الوقف فيها، أو في بعضها، إنما هو للمصلحة المعتبرة شرعاً.

مثاله: قتل الجماعة بالواحد؛ مع نصّ القرآن على أن النفس تُقتل بالنفس في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالْيَدُ بِالْيَدِ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ...﴾ الآية [المائدة: ٤٥].

وهذه الآية، وإن كانت مما كُتِبَ على اليهود، إلا أنها مما أُقِرَّ في شريعتنا؛ حيث جاءت نصوص قرآنية أخرى تؤكد ذلك وتقرره، وكذا نصوص من السنة.

وما أقرته شريعتنا مما كان في الشرائع السابقة؛ هو شرع لنا^(١).

(١) انظر مثلاً: «أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار»: (٣٩٢/٢)، و«المستصفى»: (٢٩٠/١).

فأما نصوص القرآن الأخرى فكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ...﴾ الآية [البقرة: 178].

قال القرطبي في تفسيره^(١): «قوله تعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ...﴾ الآية اختلف في تأويلها؛ فقالت طائفة: جاءت الآية مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه؛ فبينت حكم الحر إذا قتل حراً، والعبد إذا قتل عبداً، والأنثى إذا قتلت أنثى، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر؛ فالآية محكمة وفيها إجمال يبينه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْفُسٌ بِالْأَنْفُسِ﴾، ويئنه النبي ﷺ بسببه لما قتل اليهودي بالمرأة^(٢)...».

وأما نصوص السنة فمنها العملية كحديث قتل النبي ﷺ اليهودي بالمرأة السابق. ومنها القولية كقوله ﷺ: «لَا يَجْلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الرَّائِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الَّذِينَ تَارَكَ الْجَمَاعَةَ»^(٣).

(١) تفسير القرطبي: (٢/٢٥٠).

(٢) حديث قتل اليهودي بالمرأة أخرجه جماعة منهم.

البخاري: (٣/١٥٩)، رقم: (٢٤١٣) - (٤٤) كتاب الخصومات - (٤) باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة، والخصومة بين المسلم واليهودي - عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ. قِيلَ: مَنْ قَتَلَ هَذَا بِكَ؟ أَفَلَانَ؟ أَفَلَانَ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْتَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَّ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ.

ومسلم: (٣/١٣٠)، رقم: (١٦٧٢) - (٢٨) كتاب القسامة - (٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمقتلات، وقتل الرجل بالمرأة - به. ومعنى: «رَضَّ»: أي رماها بحجر فأصاب رأسها، فسقطت على حجر آخر. انظر: «فتح الباري»: (١٢/٢٠٧).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (٩/٦)، رقم: (٦٨٧٨) - (٨٧) كتاب الديات - (٦) باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَذَىٰ بِالأَذَىٰ وَالْأُذُنُ بِالأُذُنِ وَالْيَسْرَ بِالْيَسْرِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّر بِحَكْمِ رَبِّمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] - واللفظ له.

وبناء على هذه النصوص اختلف الفقهاء في حكم جماعة اشتركوا في
إزهاق نفس واحدة: هل يقتلون بها جميعاً؟ أم يقتل واحد؟ أم لا يقتلون
وعليهم الدية؟ أم ماذا؟

فذهب جماعة منهم الزهري^(١)، وداود الظاهري، وابن المنذر^(٢)،
وهو رواية عن أحمد، إلى أنهم لا يقتلون به، وتعجب عليهم الدية .

حتى قال ابن المنذر: «لا حجة مع من أوجب قتل جماعة بواحد»^(٣).

- وروي عن معاذ بن جبل، والزهري أيضاً، وغيرهما: أنه يقتل
منهم واحد، ويؤخذ من الباقي حصصهم من الدية؛ لأن كل واحد منهم
مكافئ له؛ فلا تستوفى أبدال بمبدل واحد، كما لا تجب ديات لمقتول
واحد، ولأن الله تعالى قال: ﴿لَكُمْ بِالْحَيِّ﴾، وقال: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ
الْتَفْسَ بِالْتَفْسِ﴾ فمقتضاه أنه لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة^(٤).

- وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب، وعلي،
وابن عباس، وهو مذهب أصحاب الرأي، ومالك، والشافعي، وأبي ثور،
وهو اختيار الحنابلة؛ إلى أنهم يقتلون به، وعند بعض الفقهاء يقتلون به

= ومسلم: (١٣٠٢/٣)، رقم: (١٦٧٦) - (٢٨) كتاب القسامة - (٦) باب ما يباح به دم
المسلم - به.

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن مسلم ... بن شهاب ... بن زهرة القرشي الزهري
المدني - واختلف في مولده ما بين سنة ٥٠هـ إلى ٥٦هـ، وكذا في وفاته ما بين
١٢٣هـ إلى ١٢٥هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٢٦/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٤٥/٩).

(٢) هو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه الشافعي المعروف بـ
«ابن المنذر» - ولد في حدود موت الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٤٠هـ) - وتوفي بمكة
سنة ٣١٨هـ وهو الصواب، وقيل قبل ذلك. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»:
(٤٩٠/١٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٠٢/٣).

(٣) «المغني»: (٦٧١/٧). وانظر أيضاً: «تفسير القرطبي»: (٢٥٦/٢).

(٤) انظر الأقوال السابقة كلها: «المغني»: (٦٧١/٧).

بشرط إذا كان كل واحد منهم لو انفرد بفعله وجب عليه القصاص^(١).

ومما استدل به الجمهور أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَقْرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ. وَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ تَمَالَأَ^(٢) عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا»^(٣).

(١) انظر هذه المسألة بالتفصيل في: «تفسير القرطبي»: (٢/٢٥٥)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (١/١٦٩، ١٧٢)، و«أحكام القرآن» للإمام ابن العربي: (١/٦٥، ٦٦)، و«المبسوط»: (٢٦/١٢٨)، و«الهداية مع شرحها البداية» مع تكملة شرح فتح القدير للإمام قاضي زاده (ت ٩٨٨هـ)، مع «الغاية شرح الهداية» للإمام البابر (ت ٧٨٦هـ): (٩/١٧٧ - ١٧٩)، و«بداية المجتهد»: (٢/٤٨٩)، و«الاعتصام»: (٢/١٥١)، و«أقرب المسالك» وشرحه، وشرحهما «بلغة السلك»: (٢/٣٥٧، ٣٨١)، و«الأم»: (٦/٣٤)، و«الإقناع» لابن المنذر: (ص ١٨٤)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (٤/٢٠)، و«المغني»: (٧/٦٧١)، و«الفروع»: (٥/٦٢٧)، و«المحلى»: (١٠/٥١٢).

(٢) تمالأ: أي تساعد وتعاون وتوافق. انظر: «النهاية»: (٤/٣٥٣)، و«فتح الباري»: (١٢/٢٣٧).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مالك: (٢/٨٧) - (٤٣) كتاب العقول - (١٩) باب ما جاء في الغيلة والسحر - عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ أن عمر بن الخطاب... فذكره بلفظه. والشافعي في: «الأم»: (٦/٣٤) - عن شيخه مالك، عن يحيى بن سعيد به. وعبد الرزاق: (٩/٤٧٦، رقم: ١٨٠٧٥) - كتاب العقول - باب النفر يقتلون الرجل - عن الثوري [سفيان بن سعيد]، عن يحيى بن سعيد به. وقد روى عبد الرزاق القصة كاملة من طرق فيها انقطاع. وابن أبي شيبة: (٦/٣٩١) - كتاب الديات - (١٤٥) الرجل يقتل النفر - قال: حدثنا عبد الله بن نعيم، عن يحيى بن سعيد به.

وفي: (٦/٣٩٢) - الكتاب والباب السابقين - قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا [عبيد الله بن عمر] العُمَرِيُّ، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن عمر بن الخطاب قتل سبعة من أهل صنعاء برجل، وقال: «لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ».

والبخاري: (٩/١٠، رقم: ٦٨٩٦) - (٨٧) كتاب الديات - (٢١) باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب أو يقتل منهم كلهم - قال: «وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عُمَرَ (عمر العمري)، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أَنَّ غُلَامًا قَتَلَ غِيلَةً؛ فَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ».

ويرى الجصاص الحنفي أن مثل هذا الاتفاق على قتل الجماعة بالواحد يكون إجماعاً، حيث يقول: «قد ثَبَّتَ عن عمر بن الخطاب قتلُ جماعةٍ رجالٍ بالمرأة الواحدة من غير خلاف ظهر من أحد من نظرائه، مع استفاضة ذلك وشهرته عنه، ومثله يكون إجماعاً»^(١).

وأما المالكية فيرون أن قتل الجماعة بالواحد مستنده المصلحة؛ إذ لا نص على عين المسألة، ولكنه منقول عن عمر بن الخطاب.

= ومعنى «غَيْلَة» أي في حُفْيَةٍ واغْتِيَالٍ. وهو أن يُخْدَع ويُقْتَل في موضع لا يراه أحد. انظر: «النهاية»: (٤٠٣/٣).

قلت: قول البخاري: «وقال لي ابن بشار»؛ محمول على الاتصال؛ لأن ابن بشار - واسمه محمد، ويعرف ببندار - من شيوخ البخاري، الذين سمع منهم وحديث عنهم بالشيء الكثير، فإذا قال: «وقال لي ابن بشار»؛ فهو محمول على الاتصال، وليس معلقاً.

ولكن لما كان في هذه المسألة خلاف بين المحدثين؛ لم أصدر لفظ البخاري ولا روايته.

انظر: «المقدمة» لابن الصلاح: (ص ٣١، ٣٢)، وشرحها: «التقييد والإيضاح»: (ص ٩١) - للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الشافعي ت ٨٠٦هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - مكتبة ابن تيمية - القاهرة. و«نصب الراية»: (٣٥٣/٤). وانظر أيضاً: «إرواء الغليل»: (٢٦٠/٧).

وقال الحافظ في «الفتح»: (٢٣٧/١٢) تعقيباً على رواية البخاري السابقة: «وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد، وقد أخرجه ابن أبي شيبه: عن عبد الله بن نمير، عن يحيى القطان، ومن وجه آخر عن نافع [بالأصل: عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع. بدون واو قبل عبارة: (من وجه آخر). والصواب وجود هذه الواو؛ فتكون كما أثبتناها؛ لأنهما روايتان عند ابن أبي شيبه كما سبق: رواية للقطان، وأخرى لنافع]... وأخرجه الموطأ بسند آخر... ورواية نافع أوصل وأوضح».

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات في الطريقتين جميعاً، فقد صححه الحافظ من طريق نافع.

وإن كان سماع سعيد بن المسيب، وروايته عن عمر أمراً فيه خلاف؛ فالصواب أن سماعه صحيح وروايته ثابتة. انظر مثلاً: «التمهيد»: (٨٣/٢٣)، و«فتح المغيث» للإمام السخاوي: (١٥٥/٣).

وقد صحح الحديث أيضاً الشيخ الألباني في «الإرواء»: (٢٥٩/٧)، رقم: (٢٢٠١).

(١) «أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (١٧٢/١).

ووجه هذه المصلحة أن القتل معصوم، وقد قتل عمداً، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص، وإلى اتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل إذا علم القتل أنه لا قصاص فيه. وقتلهم فيه حفظ مقاصد الشرع في حقن الدماء^(١).

يقول ابن رشد الحفيد المالكي: «فعمدة مَنْ قتل بالواحد الجماعة النظرُ إلى المصلحة، فإنه مفهوم أن القتل إنما شرع لنفي القتل كما نبّه عليه الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَكُونُ الْآلِيبُ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وإذا كان ذلك كذلك فلو لم تقتل الجماعة بالواحد لتذرع الناس إلى القتل بأن يتعمدوا قتل الواحد بالجماعة»^(٢).

ويقول الدكتور بلتاجي مقررّاً وجه هذه المصلحة عند المالكية، ومبيّناً أن في قتل الجماعة بالواحد مراعاة لفكرة التعدي والجور في العقوبات الإسلامية:

«النصوص الإسلامية كلها تُرَاعي في العقوبات فكرة التعدي والجور، دون أن تنظر إلى محل التعدي من حيث انفراده أو تعدده؛ فإذا اشترك عشرة رجال في الزنا بامرأة واحدة فهم زناة، تماماً كما لو زنى كل منهم بامرأة معينة... وعلى هذا يعتبر ما فعله عمر، ووافقه عليه الصحابة، مما يسميه الجصاص إجماعاً، اتباعاً منه لما روعي في العقوبات الإسلامية من فكرة التعدي، دون نظر منه إلى ما قد يفهمه بعض مَنْ يتمسكون بحرفية الألفاظ، وبخاصة إذا كان فهمهم مؤدياً إلى إهدار دماء المعتدّي عليهم، والإضرار بالمصالح العامة...»^(٣).

(١) انظر: «الاعتصام»: (١٥٢، ١٥١/٢).

(٢) «بداية المجتهد»: (٤٨٩/٢).

(٣) «منهج عمر»: (ص ٣١٦ - ٣١٧)، وانظر أيضاً: «تاريخ التشريع الإسلامي»: (ص ١٣٢، ١٣٣) - ل. أ. د/عبد الفتاح حسيني الشيخ.

هذا، وأرى أن جريمة اشترك فيها جماعة؛ معناه أنه لا يمكن أن يقوم أحدهم بمفرده بها - أو يكاد - وبناءً عليه فهم قد تواطؤوا جميعاً على القيام بها، وتساعدوا، وتعاونوا؛ وعليه فهم جميعاً مُجَرَّمُونَ، بل هم بمثابة وحدة واحدة قامت بعمل واحد، وعليه تجب عقوبتهم بما حده الشارع الحكيم، سواء أكانت هذه الجريمة جريمة قتل، أو زنى، أو سرقة، أو غيرها.

وأستأنس هنا بقوله ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمٍ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ»^(١).

(١) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة معاً - رضي الله عنهما - منهم:

الترمذي: (١٠/٤)، رقم: (١٣٩٨) - (١٤) كتاب الديات - (٨) باب الحكم في الدماء - قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، [قال] حَدَّثَنَا الْقُضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ يَزِيدَ [بن أبان] الرَقَاشِيِّ، [قال] حَدَّثَنَا أَبُو الْحَكَمِ التَّبَجَلِيُّ [عبد الرحمن بن أبي نُعْمٍ] قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ... فذكره. وقال: هذا حديث غريب.

وذكره المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٤/٣٣٠، رقم: ٣٥٢٩) - كتاب الحدود وغيرها - الترهيب من قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق - للإمام زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ) - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان - بتحقيق الأستاذ/محمد محيي الدين عبد الحميد. وقال المنذري: رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

هكذا زاد الإمام المنذري: حسن. فلمل هذا من نسخة اعتمدها - والله أعلم - .
والحديث قد صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (٥/٥٨)، رقم: (٥١٢٣) - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - المكتب الإسلامي.

كما قد ساقه الإمام القرطبي في تفسيره: (٢/٢٥٥) لتقوية رأي المالكية في وجوب قتل الجماعة بالواحد.

وأخرجه أيضاً جماعة من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي بكر، كل وحده. ولا تخلو رواية منها من مقال. انظر مثلاً: «المستدرک»: (٤/٣٥٢)، و«المعجم الكبير»: (١٢/١٠٣)، رقم: (١٢٦٨١)، و«المعجم الأوسط»: (٢/٢٤٨)، رقم: (١٤٤٣)، و(١٠/١١٢)، رقم: (٩٢٣٨)، و«المعجم الصغير»: (١/٢٢١)، رقم: (٥٥٦) - للإمام الطبراني - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت. و«سنن البيهقي»: (٨/٢٢)، و«مجمع الزوائد»: (٩٧/٧).

وبعد، ففي هذه المسألة نرى أن اجتهاد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيره ممن وافقه من الصحابة، ومن التابعين من بعدهم، قد أدى إلى القول بقتل الجماعة بالواحد؛ رغم أنه قد يخالف لفظ آية: ﴿وَكَيْفَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، وكذلك قد يخالف ظاهر لفظ حديث: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثِّبُ الرَّائِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ»^(١).

وهذا نوع من وقف العمل بحرفية النص، أدى إليه الاجتهاد في فهمه، وحق لمثل عمر أن يجتهد؛ حيث قد استوفى شروط الاجتهاد.

مثال آخر: في الوقف في المعاملات فيما يتعلق بالمصالح الضرورية:

وهو جواز ضرب المتهم حتى يعترف؛ مع أن ذلك يخالف قول رسول الله ﷺ: «لَوْ يُغَطَّى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٢)،^(٣).

= قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا يزيد الرقاشي، فمن رجال الترمذي وابن ماجه، وروى له البخاري في الأدب المفرد، وهو وإن كان أكثر العلماء على تضعيفه إلا أن ابن عدي مشاهير برواية الثقات عنه. انظر: «الكامل»: (٢٥٧/٧ - ٢٥٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٩/١١).

(١) سبق تخريجه أول المسألة (ص ٢٨٤).

(٢) الْمُدَّعِي، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ. قال ابن حجر في: «الفتح»: (٣٣٤/٥): «واختلفت الفقهاء

في تعريف المدعي والمدعى عليه. والمشهور فيه تعريفان:

الأول: المدعي مَنْ يَخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ، والمدعى عليه بخلافه.

والثاني: المدعي مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَّ وَسْكَوَتَهُ. والمدعى عليه: مَنْ لَا يُخَلِّي إِذَا سَكَتَ،

والأول أشهر، والثاني أسلم».

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - منهم:

البخاري: (٤٣/٦)، رقم: (٤٥٥٢) - (٦٥) كتاب التفسير - (٣) سورة آل عمران - (٣)

باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْوِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا يَخْلُقُ لَهُمْ...﴾ بنحوه

مفرقاً مطولاً، وفيه قصة.

ومسلم: (١٣٣٦/٣)، رقم: (١٧١١) - (٣٠) كتاب الأفضية - (١) باب اليمين على

المدعى عليه - بلفظه.

وعند البيهقي: (٢٥٢/١٠) بنحوه وآخره: «وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ

=

أَتَكَرَّ.

يشرح النووي القاعدة الفقهية العظيمة التي احتواها هذا الحديث، فيقول:

«وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بيّنة^(١)، أو تصديق المدعى عليه. فإن طلب يمين المدعى عليه؛ فله ذلك. وقد بيّن ﷺ الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو كان أعطي بمجرد دعواه؛ لادعى قوم دماء قوم وأموالهم، واستبيح، ولا يمكن المدعى عليه أن يصون ماله ودمه، وأما المدعى فيمكنه صيانتها بالبيّنة^(٢)».

كما يخالف جواز ضرب المتهم أيضاً قوله ﷺ للرجل الذي لم يرضَ من خصمه باليمين: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»^(٣).

= ولفظ البيهقي كما يتضح؛ فيه زيادة. وقد حسن الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٣٣٤/٥) إسناده رواية البيهقي قائلًا: «وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وإسنادهما حسن».

وقد صحح الشيخ الألباني أيضاً رواية البيهقي في «إرواء الغليل»: (٢٦٦/٨)، رقم: (٢٦٤١).

(١) البيّنة: قال الإمام ابن القيم: «البيّنة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة؛ اسم لكل ما يبين الحق؛ فهي أعم من البيّنة في اصطلاح الفقهاء؛ حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين».

«إعلام الموقعين»: (٩٠/١). وانظر أيضاً: «التوقيف على مهمات التعاريف»: (ص ١٥٤) - للإمام المناوي - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - عالم الكتب - القاهرة - بتحقيق الدكتور/عبد الحميد صالح حمدان.

(٢) «شرح صحيح مسلم»: (٣/١٢).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (١٢٤/١)، رقم: (١٣٩) - (١) كتاب الإيمان - (٦١) باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار - عن وائل بن حنجر قال: جاء رجل من حضرموت، ورجل من كثنة، إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأبي. فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَرْضُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَمْ يَبْتَعْ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَمْ يَمِئْتَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالَى عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. فَقَالَ: «لَيْسَ»

ويخالف أيضاً ما جاء في حديث أبي داود^(١) وغيره، أن قوماً من الكَلَّاعِيَّينَ^(٢) سُرِقَ لَهُمْ مَتَاعٌ فَأَتَتْهُمُوا أَنَسًا مِنَ الْحَاكَةِ^(٣) فَأَتَوْا الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ^(٤) صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَبَسَهُمْ أَيَّامًا، ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمْ، فَأَتَوْا الثُّعْمَانَ، فَقَالُوا: خَلَّيْتَ سَبِيلَهُمْ بِغَيْرِ ضَرْبٍ، وَلَا امْتِحَانٍ. فَقَالَ الثُّعْمَانُ: مَا شِئْتُمْ: إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ، فَإِنْ خَرَجَ مَتَاعُكُمْ فَذَاكَ، وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ مِثْلَ مَا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِهِمْ. فَقَالُوا: هَذَا حُكْمُكَ؟ فَقَالَ: هَذَا حُكْمُ اللَّهِ، وَحُكْمُ رَسُولِهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّمَا أَرَاهَهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ. أَنَّى: لَا يَجِبُ الضَّرْبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِغْتِرَافِ^(٥).

= لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ، فَأَنْطَلَقَ لِيَخْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ: «أَمَا لَيْنَ خَلْفَ عَلَيَّ نَالِهِ لِيَأْكُلَهُ غُلَامًا لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ غَنَةٌ مُغْرَضٌ».

(١) هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني شيخ السنة ومحدث البصرة - ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي بـ بغداد في شوال سنة ٢٧٥هـ. انظر ترجمته: «تاريخ بغداد»: (٥٥/٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٠٣/١٣)، و«تهذيب التهذيب»: (١٦٩/٤).

(٢) الكَلَّاعِيَّينَ: نسبة إلى ذي كَلَّاع، بفتح كاف وخفة لام، قبيلة من اليمن. «حاشية السندي» مطبوعة مع «سنن النسائي الصغرى»: (٩٦/٨).

(٣) حَاكَةٌ: جمع حَاكٍ، أي نايِج، اسم فاعل من الفعل: حَاكَ. يقال: حَاكَ الثوبَ يَحْكُوهُ حَوْكًا وَحِيَاكًا وَحِيَاكَةً: نسجه. انظر: «اللسان»: (٤١٨/١٠)، و«المعجم الوسيط»: (٢٠٨/١).

(٤) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله الثعمان بن بشير بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الأمير العالم، له ولأبيه صحبة - ولد سنة ٢هـ، وقتل في قرية «بُيْرِينَ» من قرى حمص بالشام سنة ٦٤هـ.

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٦٣/٥، ١٧٦/٨)، و«أسد الغابة»: (٣٢٦/٥).

(٥) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٤٤/٤، رقم: ٤٣٨٢) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٠) باب في الامتحان بالضرب - قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، [قال] حَدَّثَنَا بِقِيَّةٌ، [قال] حَدَّثَنَا صَفْوَانٌ، [قال] حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَاذِيُّ؛ أَنَّ قَوْمًا... فذكروه، وسكت عنه. والنسائي: (٦٦/٨، رقم: ٤٨٧٤) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (٢) باب امتحان =

قال الإمام السندي^(١): «(أخذت من ظهوركم): أي قصاصاً، ونقل عن أبي داود في بعض نسخ (السنن) أنه قال: إنما أُرهبهم بهذا القول: أي لا أحب [كذا بالحاء] الضرب إلا بعد الاعتراف. قلت: كنى به أنه لا يحل ضربهم، فإنه لو جاز؛ لجاز ضربكم أيضاً قصاصاً - والله أعلم -»^(٢).

إلى غير ذلك من النصوص، وكلها مؤكدة وقاضية بأنه ليس للمُدَّعي (المتهم) على المُدَّعى عليه (المتهم) إلا اليمين، وليس له أن يطالب بضربه.

وليس الأمر كما ذكر الدكتور البوطي في «ضوابط المصلحة» من أن ضرب المتهم له مستند من السنة^(٣)، وأن هذا المستند هو ما ذكره ابن القيم في «الطرق الحكمية»^(٤) من حديث ابن عمر^(٥) أن رسول الله ﷺ قَاتَلَ أَهْلَ

= السارق بالضرب والحبس - قال: أخبرنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، [قَالَ] حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون، وقد رواه أبو داود وسكت عنه.

وإن كان في إسناده بقية بن الوليد؛ وهو صدوق؛ معروف بالتدليس، ولكنه صرح بالتحديث في الروايات السابقة عند أبي داود والنسائي؛ فانتفت شبهة التدليس. وخاصة إذا حَدَّثَ عن المعروفين الثقات أمثال صفوان بن عمرو بن هَرَمِ السَّكْسَكِيِّ، كما صرح بذلك يحيى بن معين، فيما نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٧٣/١)، رقم: ٨٧٨. وبقيّة قد حَدَّثَ في هذا الحديث عن صفوان بن عمرو.

(١) هو الإمام نور الدين أبو الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي السندي المدني الحنفي - توفي بالمدينة في شوال سنة ١١٣٨هـ. انظر ترجمته: «هدية العارفين»: (٣١٨/٢)، و«إيضاح المكنون»: (١٤٠/١)، (٢٠٤).

(٢) «حاشية السندي» على «سنن النسائي الصغرى»: (٦٦/٨).

(٣) انظر: «ضوابط المصلحة»: (ص ١٦٩، ٢٩٦).

(٤) «الطرق الحكمية»: (ص ٨ - ٩).

(٥) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المكي ثم المدني - أسلم صغيراً، وهاجر مع أبيه ولم يحتلم بعد، وأول غزواته الخندق - وتوفي آخر ٧٣هـ عن ٨٧ سنة.

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (١٣٣/٤)، و«أسد الغابة»: (٣٤٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٠٣/٣).

خبيرَ حتى ألجأهم إلى قَصْرِهم. فَعَلَبَ على الزرع والأرض والنخل. فصالحوه على أن يُجَلَّوْا^(١) منها، ولهم ما حملت ركائبهم، ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء^(٢) وشرَطَ عليهم: «أن لا يَكْتُمُوا، ولا يُغَيَّبُوا شيئاً. فإن فعلوا فلا ذِمَّةَ لهم ولا عهد». فغيبوا مَسْكَ^(٣) فيه مالٌ وحُلِيٌّ لحَيٍّ بن أَخْطَب، كان احتمله معه إلى خبير حين أُجْلِيَت النضير. فقال رسول الله ﷺ لعمِّ حَيٍّ بن أَخْطَب: «ما فعلَ مَسْكَ حَيٍّ الذي جاء به من النضير؟» قال: أذهبتُه النفقات والحروب، قال: «العهدُ قَرِيبٌ، والمالُ أكثرُ من ذلك» فدفعه رسولُ الله ﷺ إلى الزبير^(٤)، فمَسَّه بعذاب. وقد كان قبل ذلك دخل خربة، فقال: قد رأيتُ حَيًّا يطوفُ في خربة هاهنا. فذهبوا فطافوا، فوجدوا المَسْكَ في الخربة، فقتَلَ رسولُ الله ﷺ ابني أبي الحُقَيْق - وأحدهما زوجُ

(١) بالنسخة المعتمدة: «يجعلوا» وهو خطأ، والصواب: «يُجَلَّوْا» كما أثبتناه من كتب التخريج كصحيح ابن حبان، وسنن البيهقي. ومعنى «يُجَلَّوْا»: يُخْرِجُوا. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ١٠٨).

(٢) الصفراء والبيضاء: الذهب والفضة. كما نص عليه ابن الأثير في: «النهاية»: (٣٧/٣).

(٣) مَسْكَ: المَسْكَ: هو الجُلْد. ولعله يشبه كيساً كبيراً من الجلد. انظر: «النهاية»: (٣٣١/٤).

قال الإمام الخطابي: «مَسْكَ حَيٍّ بن أَخْطَب، ذخيرةٌ من صامتٍ [أي: ذهب وفضة خالصة] وحلي كانت له، وكانت تدعى مَسْكَ الحَمَل، ذكروا أنها قومت عشرة آلاف دينار، فكانت لا تُزَف امرأة إلا استعاروا لها ذلك الحلي، وكان شازطهم رسولُ الله ﷺ على أن لا يكتُموا شيئاً من الصفراء والبيضاء، فكتُموا، ونقضوا العهد، وظهر عليهم رسول الله ﷺ فكان من أمره فيهم ما كان». «معالم السنن»: (٣٠/٣). وانظر أيضاً: «النهاية»: (٣٣١/٤).

(٤) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد القرشي البدري، حواري الرسول عليه السلام وابن عمته صفية، وأحد المشهود لهم بالجنة - قتل غدرًا في رجب سنة ٣٦ هـ بـ «وادي السباع» على سبعة فراسخ من البصرة. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٢٤٩/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤١/١). والفروخ، ثلاثة أميال، والميل ١٨٤٨ مترًا، فيساوي إذن ٥٥٤٤ مترًا. انظر: «الفقه الإسلامي وأدلته»: (٧٠/١).

صفية^(١) - بالنكث^(٢) الذي نكثوا^(٣).

(١) صفية هي بنت حبي بن أخطب بن سفيّة، سببت يوم خيبر، فصارت إلى دحية الكلبي - رضي الله عنه - ثم إلى النبي ﷺ، فأعتقها بعد أن كانت سُرّيّة عنده، ثم تزوجها إكراماً لها ولإسلامها، فصارت من أمهات المؤمنين - رضي الله عنها - . انظر ترجمتها: «أسد الغابة»: (١٦٩/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٣١/٢).

(٢) النكث: نقض العهد ونبذّه. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٦٧٨)، و«المصباح المنير»: (٦٢٤/٢).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٤٠٨/٣، رقم: ٣٠٠٦) - (١٤) كتاب الخراج والإمارة والفيء - (٢٤) باب في حكم أرض خيبر - قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الرُّزَّاقِ، [قال] حَدَّثَنَا أَبِي، [قال] حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ - أَخْبَيْهُ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَنحوه، دون ذكر قصة تعذيب الزبير لعم حبي، مع زيادة قصيرة في آخره.

وابن حبان (موارد): (ص ٤١٢، رقم: ١٦٩٧) - قال: أخبرنا خالد بن النضر بن عمر القرشي المعدل أبو يزيد بالبصرة، [قال] حدثنا عبد الواحد بن غياث، [قال] حدثنا حماد بن سلمة بتمامه، مع زيادة طويلة في آخره.

والبيهقي: (١٣٧/٩) - من طريق عبد الواحد بن غياث بتمامه، مع الزيادة نفسها التي عند ابن حبان.

قلت: الحديث حسن: متصل الإسناد، ورجاله موثقون، وقد رواه أبو داود وسكت عنه، وأورده ابن حبان في صحيحه. كما أن أصله عند البخاري كما سيأتي.

وقد تعرض لذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٥٤٨/٧) فقال: «أخرجه البيهقي بإسناد رجاله ثقات».

والحديث ذكره الإمام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ت ٦٥٢هـ - مع الزيادة الطويلة، في كتابه «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار»:

(٥١/٨) - وقال: «رواه البخاري» - طبعة مكتبة الإيمان - القاهرة - وقد شرحه الإمام الشوكاني في كتاب سماه: «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار».

تنبيه: ليس عند البخاري منه إلا قصة لابن عمر، وإجلاء عمر ليهود خيبر في الزبادات المشار إليها.

انظر: «صحيح البخاري»: (٢٥٢/٣، رقم: ٢٧٣٠) - (٥٤) كتاب الشروط - (١٤) باب إذا اشترط في المزارعة: «إذا شئت أخرجتك» - من طريق مالك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: لَمَّا قَدَعَ [مَنْ قَدَعَ]: وهو زوال مفاصل اليدين والرجلين عن أماكنهما. انظر: «النهاية»: (٤٢٠/٣)، و«فتح الباري»: (٣٨٦/٥) أَفْلُ حَبِيبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَامَ عُمَرُ خَطِيباً، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودٍ=

ففي هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد الحال والأمارات الظاهرة، وعقوبة أهل التهم، وجواز الصلح على الشرط، وانتفاض العهد إذا خالفوا ما شرط عليهم...

وفي بعض طرق هذه القصة «أنَّ ابنَ عَمِّ كنانةً اعترفَ بالمالِ حين دفعه رسولُ الله ﷺ إلى الزبير، فعذبه»^(١) اهـ كلام ابن القيم.

أقول ليس الأمر كما ذكر الدكتور البوطي؛ لأن القصة لا تنتهض للاحتجاج بها على جواز ضرب المتهم.

وذلك أن هذا الذي ضُربَ لم يكن مُتَّهَمًا؛ بل كان معاهدًا نقض عهده بنقض ما شرط عليه - وهو عدم كتمان شيء - مع قيام القرائن على هذا النقض.

فالذي سَوَّغَ ضربه هو كتمانُه لما شرطَ عليه ألا يكتمه، وليس لاتهامه بذلك، فالإتهام أمر مظنون، ولم يكن كذلك، بل كان كتمانُه للمال أمراً مستيقناً للقرائن^(٢) الدالة على ذلك؛ فالضرب لم يكن لاستخراج الاعتراف بالكتمان؛ وإنما كان للإعلام عن مكان المكتوم المغيب.

= خَبَّرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُفِرْكُمْ مَا أَفْرَكُمُ اللَّهُ». وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ فَمُعِدِّي عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَمُعِدَّتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُوُّنَا وَتُهَمُّنَا، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَخُو بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا؟ وَقَدْ أَفْرَقْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَعَامَلْنَا عَلَى الْأَمْوَالِ، وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَطَلَنْتُ أَنِّي نَبِيْتُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَبِيرٍ تَغْلُو بِكَ قُلُوبُكَ، لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ؟» فَقَالَ: كَأَنَّهُ هَذِهِ هَزْبِلَةٌ [تصغير الهزل، وهو ضد الجد. انظر: «فتح الباري»: (٣٨٧/٥)] مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ. قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ. فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيَمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَبِلَالًا وَغُرُوضًا، مِنْ: أَقْنَابٍ، وَجِبَالٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) لم أعر على هذا اللفظ بعد جهد، والرواية التي قبلها نفي بالمقصود.

(٢) القرائن: هي شواهد الحال والأمارات والعلامات الظاهرة. «الطرق الحكيمية»: (ص ٨، ٩٨ - ١٠٠). وانظر أيضاً: «الكليات» (ص ٧٣٤) - للإمام أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي الحسيني الحنفي (ت ١٠٩٤هـ) - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - مؤسسة الرسالة. بتحقيق الدكتور/عدنان درويش، ومحمد المصري.

ويؤكد ابن القيم أهمية الحكم بالقرائن والأمارات والتعويل عليها فيقول: «وكثير من القرائن والأمارات أقوى من التَّكْوِيلِ»^(١)، والحسُّ شاهدٌ بذلك. فكيف يسوغ تعطيل شهادتها؟ ومن ذلك: أن النبي ﷺ أمر الزبير أن يقرر عم حبي بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي غيبه، وادعى نفاذه. فقال له: (العَهْدُ قَرِيبٌ، والمالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ).

فهاتان قرينتان في غاية القوة: كثرة المال، وقصر المدة التي ينفق كله فيها»^(٢).

إذن، فالنبي ﷺ عندما أمر بتعذيب عم حبي بن أخطب؛ إنما فعله مع ناقض للعهد بعدم إيفائه بالامتناع من الدلالة على المال، وليس مع متهم من قِيلَ خَصْمِهِ، فليس في القصة مدعٍ ومدعى عليه، وكان سبيله ﷺ لذلك هو الحكم بالقرائن.

يؤكد ما ذكرناه من أن التعذيب لم يكن لمتهم، وإنما كان لناقض للعهد قول جماعة من العلماء منهم:

مجد الدين ابن تيمية^(٣)، حيث قال بعد ذكر هذا الحديث: «وفيه من الفقه... أن معاقبة مَنْ يكتُم مَالاً جائزة»^(٤).

هكذا قال، ولم يقل: معاقبة مَنْ يتهم بكتمان مال؛ فانتبه.

(١) النكول: أي نكول المدعى عليه: أي امتناعه من اليمين، وترك الإقدام عليها. من الفعل «نكل»، يقال: نكل عن الأمر يُنْكَلُ، وَنَكلٌ يُنْكَلُ: إذا امتنع. ونكل عن اليمين: جبن عنه ونكص. انظر: «النهاية»: (١١٥/٥)، و«المعجم الوسيط»:

(٩٥٣/٢).

(٢) «الطرق الحكمية»: (ص٧).

(٣) هو الإمام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر الحراني الحنبلي المعروف بـ «ابن تيمية» - ولد سنة ٥٩٠هـ تقريباً، وتوفي بـ «حران» سنة ٦٥٢هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٩١/٢٣)، و«شذرات الذهب»: (٢٥٧/٥).

(٤) «متقى الأخبار» مع شرحه «نيل الأوطار»: (٥٢/٨).

وتقي الدين ابن تيمية، حيث يقول معقّباً على الحديث السابق: «وهذا الرجل كان ذميّاً، والذمي لا تحل عقوبته إلا بحق، وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك، يعاقب على ترك الواجب»^(١) هكذا قال: من دلالة واجبة... إلخ.

وقال في موضع آخر: «... وإن امتنع من الدلالة على مال ومن الإيفاء ضُربَ حتى يؤدي الحق أو يُمكن من أدائه»^(٢).

والشربيني^(٣) (ت ٩٧٧هـ) الشافعي حيث قال عند شرح قول النووي: (ولا يصح إقرار مكره): «وصورة إقراره أن يضرب ليقر، فلو ضرب ليصدق في القضية فأقر حال الضرب أو بعده لزمه ما أقر به؛ لأنه ليس مكرهاً، إذ المكره من أكره على شيء واحد، وهذا إنما ضرب ليصدق»^(٤).

والشوكاني حيث يعلق على بعض ألفاظ الحديث قائلاً: «قوله: فمسه يعذاب» فيه دليل على جواز تعذيب من امتنع من تسليم شيء يلزمه تسليمه وأنكر وجوده؛ إذا غلب في ظن الإمام كذبه، وذلك نوع من السياسة الشرعية»^(٥) هكذا قال: شيء يلزمه، ولم يقل: شيء منهم يأخذه.

ومما سبق يتأكد أن ضرب المتهمين ليس له مستند يعتمد عليه من النصوص الصريحة؛ بل معارضٌ للنصوص كلها كنص: «وَلَيْكُنَّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»، وكنص: «وَلَيْكُنَّ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

(١) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»: (ص ٦٦) - للإمام ابن تيمية - طبعة دار الإيمان - الإسكندرية - تحقيق الأستاذ علي بن محمد المغربي.

(٢) المصدر السابق: (ص ٦٤).

(٣) هو الإمام محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان شمس الدين الفقيه الشافعي المعروف بـ «الخطيب الشربيني». توفي في شوال بدمشق سنة ٩٧٧هـ انظر ترجمته: «شذرات الذهب»: (٢٥٣/٦)، و«هذية العارفين»: (٢٥٠/٢).

(٤) «المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (٢٤٠/٢).

(٥) «نيل الأوطار»: (٥٣/٨)، رسياً في الكلام عن هذه السياسة في المبحث التالي (ص ٣٠٧) وما بعدها.

وبناء على ما سبق ذهب الشافعية وأكثر الفقهاء من الحنفية والحنابلة، إلى عدم جواز ضرب المتهم.

وذهب المالكية وبعض الفقهاء من الحنفية والحنابلة، إلى جواز ضرب المتهم للمصلحة^(١).

يقول السرخسي الحنفي^(٢) (ت ٤٨٣ هـ) حاكياً موقفاً طريفاً يقوِّي قول القائلين بالضرب: «وبعض المتأخرين من مشايخنا - رحمهم الله تعالى - أفتوا بصحة إقرار السارق بالسرقة مع الإكراه؛ لأن الظاهر أن السارق لا يقرون في زماننا طائعين^(٣) - وسئل الحسن بن زياد^(٤) - رحمه الله تعالى -: أيجز ضرب السارق حتى يقر؟ فقال: ما لم يقطع اللحم ولا يتبين العظم. وأفتى مرة بجواز ضربه ثم ندم، واتبع السائل إلى باب الأمير؛ فوجده قد ضرب السارق وأقر بالمال، وجاء به، فقال: ما رأيت جوراً أشبه بالحق من هذا»^(٥).

والذي يتضح من خلال كتب المالكية أن مالكا لم يكن يجيز ضرب

(١) انظر هذا الخلاف الفقهي في المسألة: «المبسوط»: (١٨٤/٩)، و«المدونة»: (٢٩٣/٦)، و«الاعتصام»: (١٤٥/٢)، و«الأم»: (٢٧٠/٣)، و«مغني المحتاج»: (٢٤٠/٢)، و«المغني»: (٢٢٥/٩)، وقد فصل ابن القيم الحكم في هذه المسألة تفصيلاً جيداً في: «الطرق الحكيمة»: (ص ١٠١ - ١٠٥).

(٢) هو شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي - توفي سنة ٤٨٣ هـ.

انظر ترجمته: «الجواهر المضية»: (٧٨/٣)، و«كشف الظنون»: (١١٢/١).

(٣) هذا كلام الإمام السرخسي، وهذا حال السراق في زمانه، وهو من أعلام القرن الخامس الهجري وعلمائه! فما بالنا بسراق القرن الخامس عشر الآن، الذين لا يقرون - أو يكادون - إلا بعد الضرب!

(٤) هو الإمام أبو علي الحسن بن زياد الأنصاري مولا هم صاحب أبي حنيفة - توفي سنة ٢٠٤ هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٤٣/٩)، و«الجواهر المضية»: (٥٦/٢).

(٥) «المبسوط»: (١٨٤/٩).

المتهمين، وإن أجاز سجنهم^(١)، وإنما كان ذلك رأياً خاصاً بسجنون^(٢) المالكي، ولكن لما كانت المدونة من رواية سجنون، عن ابن القاسم، عن مالك؛ ظنه الناس من قول مالك^(٣).

يقول الشاطبي المالكي مؤكداً ما سبق من رأي المالكية في هذه المسألة، ومبيناً وجه المصلحة في ضرب المتهمين: «إن العلماء اختلفوا في الضرب بالتهمة. وذهب مالك إلى جواز السجن في التهمة، وإن كان السجن نوعاً من العذاب، ونص أصحابه على جواز الضرب، وهو عند الشيوخ من قبيل تضمين الصناعات^(٤)، فإنه لو لم يكن الضرب والسجن بالتهمة؛ لتعذر استخلاص الأموال من أيدي السراق والغصاب؛ إذ قد يتعذر إقامة البينة، فكانت المصلحة في التعذيب وسيلة إلى التحصيل بالتعيين والإقرار.

فإن قيل: هذا فتح باب التعذيب البريء.

قيل: ففي الإعراض عنه إبطال استرجاع الأموال.

بل الإضراب عن التعذيب أشد ضرراً؛ إذ لا يعذب أحد لمجرد الدعوى، بل مع اقتران قرينة تحيك في النفس، وتؤثر في القلب نوعاً من الظن، فالتعذيب في الغالب لا يصادف البريء، وإن أمكن مصادفته فتغتفر، كما اغتفر في تضمين الصناعات.

فإن قيل: لا فائدة في الضرب، وهو لو أقر لم يقبل إقراره في تلك الحال.

(١) انظر مثلاً: «المدونة»: (٢٩٣/٦)، و«الاعتصام»: (١٤٥/٢).

(٢) هو الإمام أبو سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي الحمصي القيرواني المالكي الملقب بـ «سجنون» - توفي في رجب سنة ٢٤٠هـ، وله ثمانون سنة. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦٣/١٢)، و«الديباج المذهب»: (ص ١٦٠). وفي «الديباج» أنه سمي سجنون باسم طائر حديد لحدته في المسائل.

(٣) انظر: «ضوابط المصلحة»: (ص ٢٩٤).

(٤) سبقت مسألة «تضمين الصناعات»: (ص ١٩٥) عند «مفهوم الوقف عند الصحابة» من الباب الثاني.

فالجواب: إن له فائدتين:

إحدهما: أن يُعَيَّنَ المتاع؛ فتشهد عليه البيعة لربه، وهي فائدة ظاهرة.
والثانية: أن غيره قد يزدجر؛ حتى لا يكثُر الإقدام. فتقل أنواع هذا الفساد^(١).

وبعد: فلعله من خلال العرض الأنف لبعض أقوال الفقهاء تكون قد استبانت آراؤهم في مسألة ضرب المتهمين.

ومهما يكن من أمر؛ فإن ضرب المتهم - الآن خاصة - أصبح أمراً مستساغاً؛ بل لا بد منه؛ لتعذر استخلاص أموال الناس من أيدي السراق والغصاب بدونه، وذلك للمصلحة الخاصة التي تؤول إلى المصلحة العامة.

هذا على أن الضرب ليس لكل أحد، وإنما يكون لمن كان معروفاً بالفجور، كـ: السرقة، وقطع الطريق دون القتل، ونحو ذلك^(٢).

أما أهل الفضل من العلماء والصلحاء والشرفاء؛ فلا ينبغي أن يفعل هذا معهم بحال، بل ليس للمدعى عليهم سوى اليمين حسب الأصل.

بل قد ذهب فقهاء المالكية، وفقهاء المدينة السبعة^(٣)، وهو مروي عن

(١) «الاعتصام»: (١٤٥/٢).

(٢) انظر: «الطرق الحكيمة»: (ص ١٠١ - ١٠٥).

(٣) فقهاء المدينة السبعة، جمعهم قول الشاعر، كما ذكر النووي في «تهذيب الأسماء»: (١٧٢/١).

أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَنْمَةٍ فَتَسْمَتُهُ ضَيْزَى عَنْ الْحَقِّ خَارِجَةٌ
فَحَنُكُمُ عُبَيْدُ اللَّهِ عُرُوهُ قَاسِمٌ سَعِيدٌ أَبُو بَكْرٍ سَلِيمَانُ خَارِجَةٌ
١ - فعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود؛ هو أبو عبد الله الهذلي - ولد في خلافة عمر أو بُعِثَها، وتوفي سنة ٩٨هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٣١٢/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٧٥/٤).

٢ - وعروة بن الزبير بن العوام؛ هو أبو عبد الله - ولد في آخر خلافة عمر، وتوفي سنة ٩٣هـ، عن سبع وستين سنة. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٣٣١/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٢١/٤).

٣ - والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق؛ هو أبو محمد - ولد في خلافة الإمام =

علي بن أبي طالب، وعمر بن عبد العزيز^(١)، وغيرهم، إلى أنه لا يُحَلَّفُ أهل الفضل؛ إمعاناً منهم في صيانتهم، إلا عند تيقن المخالطة بين المدعي والمدعى عليه؛ لثلا يبتذل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد؛ فاشتربت الخلطة؛ دفعاً لهذه المفسدة^(٢)؛ إذ «لو مُكِّن كل مدَّع أن يُحَلَّف المدعى عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة إلى امتحان أهل

= علي، واختلف في وفاته، فقبل ١٠٥هـ، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٥٥/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٣/٥).

٤ - وسعيد بن المسيَّب بن حزن؛ هو أبو محمد القرشي المخزومي - ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وقيل لأربع - وتوفي سنة ٩٤هـ، وهو الأصح. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٢١٩/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢١٧/٤).

٥ - وأبو بكر؛ هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - توفي سنة ٩٤هـ، وقيل: ٩٥هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤١٦/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٥/٩).

٦ - وسليمان؛ هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى أم المؤمنين ميمونة - ولد في خلافة عثمان، وتوفي سنة ١٠٧هـ، وهو الأصح. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (٢٣٤/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٤٤/٤).

٧ - وخارجة بن زيد بن ثابت أبو زيد الأنصاري - توفي سنة ٩٩هـ، وقيل: ١٠٠هـ.

انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء»: (١٧٢/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٣٧/٤).

(١) هو الخليفة الراشد أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الحافظ المجتهد - ولد سنة ٦١هـ، وتوفي في رجب سنة ١٠١هـ. وله تسع وثلاثون سنة ونصف.

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٢٤/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١١٤/٥).

(٢) انظر: «المدونة»: (٤٧٨/٥ - ٤٧٩ - ٢٩٦/٦)، و«شرح صحيح مسلم»: (٣/١٢)، و«الطرق الحكيمة»: (ص ٩٠). ورد جمهور الفقهاء هذا القيد وهو المخالطة، ودليلهم حديث الباب: «ولكنَّ اليمين على المدعى عليه»، وعدم وجود أصل لاشتراط هذه الخلطة في كتاب أو سنة أو إجماع. انظر: «فتح القدير»: (٤٢٣/٦)، و«الأم»: (٣٢٣/٦)، و«مغني المحتاج»: (٤٤٦/٤)، و«شرح صحيح مسلم»: (٣/١٢)، و«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد»: (١١/ ٢٢٨ وما بعدها) - للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي المعروف بالمرداوي ت ٨٨٥هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - بتحقيق الأستاذ/محمد حامد الفقي.

المروءات، وذوي الأقدار والأخطار، والديانات؛ لَمَن يريد التشفّي منهم؛ لأنه لا يجدُ أقربَ ولا أخفَّ كلفةً من أن يقدّم الواحدُ منهم مَن يعاديه من أهل الدين والفضل؛ إلى مجلس الحاكم؛ ليدعي عليه ما يعلم أنه لا ينهض به، أو لا يعترف؛ ليتشفّى منه بتذله، وأن يراه الناس بصورة مَن أقدم على اليمين عند الحاكم. ومَن يريد أن يأخذ مَن أحد من هؤلاء شيئاً على طريق الظلم والعدوان وجد إليه سبيلاً؛ لعله أن يفتدى به يمينه منه؛ لئلا ينقص قدره في أعين الناس، وكلا الأمرين موجود في الناس اليوم... أو يدعي رجل معروف بالفجور وأذى الناس على رجل مشهور بالديانة والصلاح أنه ثقب بيته، وسرق متاعه؛ فتسمع دعواه، ويستحلف له؛ فإن نكل قضى عليه... ونحو ذلك من الدعاوى التي يشهد الناس بفطرتهم وعقولهم أنها من أعظم الباطل، فهذه لا تسمع، ولا يحلف فيها المدعى عليه، ويعزز المدعي تعزير أمثاله.

وهذا الذي تقتضيه الشريعة التي مبناها على الصدق والعدل، كما قال تعالى: ﴿وَقَمَّتْ كَيْسَتْ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥] فالشريعة المنزلة من عند الله لا تصدق كاذباً، ولا تنصر ظالماً^(١).

ثانياً: دخول «الوقف» في المعاملات فيما يتعلق بالمصالح الحاجية:

مثال ذلك: «بيع السلف» ويسمى «بيع السلم» أيضاً.

والسَّلَمُ: لغة التقديم.

وشرعاً: عقد يُوجِبُ الملكَ للبائع في الثمنِ عاجلاً، وللمشتري في المُثَمَّنِ آجلاً. فالمبيعُ يسمى مُسَلِّماً فيه، والثمنُ يسمى رأسَ المالِ، والبائعُ يسمى مسلماً إليه، والمشتري يسمى ربَّ السَّلَمِ^(٢).

(١) «الطرق الحكمية»: (ص ٩٠ - ٩٢).

(٢) «التعريفات»: (ص ١٦٠). وانظر أيضاً: «المبسوط»: (١٢/١٢٤)، و«بلغة السالك»:

(٨٧/٢)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٠٢/٢)، و«شرح صحيح مسلم»:

(٤١/١١)، و«النهاية»: (٣٩٠/٢).

وقد ثبتت مشروعية هذا البيع بالكتاب والسنة والإجماع^(١).

فأما الكتاب؛ فقد ثبتت مشروعيته لهذا البيع بقول ابن عباس - رضي الله عنه -:

أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَأَذِنَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (٢) [البقرة: ٢٨٢].

وأما السنة؛ فقد ثبتت مشروعيتها بعدة نصوص منها: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي كَيْلٍ مَغْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَغْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَغْلُومٍ»^(٣).

وأما الإجماع؛ فقد حكاه جماعة منهم: الإمام ابن المنذر قاتلاً: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّلَامَ جَائِزٌ...»^(٤).

(١) انظر مسألة: «بيع السلم» ومشروعيتها بالتفصيل في: «المبسوط»: (١٢/١٢٤)، و«بلغة السالك»: (٨٧/٢)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٠٢/٢)، و«المغني»: (٣٠٤/٤)، و«المحلى»: (١٠٥/٩)، و«حلائق الأزهار» وشرحه «السييل الجرار»: (١٥٩/٣).

(٢) الأثر أخرجه جماعة منهم:

الشافعي في «المستند» مطبوع مع «الأم»: (٤١٤/٩) - قال: أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن ابن عباس... فذكره.
وفي «الأم»: (١١٣/٣) - قال: أخبرنا سفيان به.

وعبد الرزاق: (٥/٨)، رقم: (١٤٠٦٤) - قال: أخبرنا معمر، عن قتادة به.
وابن أبي شيبة: (٢٧٧/٥) - (١٥) كتاب البيوع والأقضية - (٣٢٦) باب السلف في الطعام والتمر - قال: حدثنا وكيع، قال حدثنا هشام، عن قتادة به.
والحاكم: (٢٨٦/٢) - من طريق سفيان، عن أيوب، عن قتادة به. وصححه، ووافقه الذهبي.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين، أو أحدهما، وقد صححه الإمام الحاكم - كما سلف - ووافقه الذهبي. وكذا الألباني أيضاً في «إرواء الغليل»: (٢١٣/٥)، رقم: (١٣٦٩).

(٣) سبق هذا الحديث بتخرجه (ص ٦١) عند تعريف الاستحسان، من الباب الأول.

(٤) «الإجماع»: (ص ٥٤). وانظر أيضاً: «شرح صحيح مسلم»: (٤١/١١).

ومع هذه الأدلة الشرعية المشتملة على جواز السلم؛ فقد يبدو أنه بيع مخالف لنصوص أخرى عن النبي ﷺ منها:

حديث حكيم بن حزام، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِينِي الرَّجُلُ، فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي، أَفَأَتْبَاعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١).

وحديث: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(٢).

(١) سبق الحديث بتخرجه (ص ٦٠) عند تعريف الاستحسان، من الباب الأول.

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو دلود: (٣/ ٧٦٩، رقم: ٣٥٠٤) - (١٧) أول كتاب البيوع - (٧٠) باب في الرجل يبيع ما ليس عنده - قال: حدثنا زهير بن حرب، [قال] ثنا إسماعيل [ابن إبراهيم]، عن أيوب، [قال] حدثني عمرو بن شعيب، [قال] حدثني أبي، عن أبيه، حتى ذكر عبد الله بن عمرو - واللفظ له.

والترمذي: (٣/ ٥٣٥، رقم: ١٢٣٤) - (١٢) كتاب البيوع - (١٩) باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك - قال: حدثنا أحمد بن منيع، [قال] حدثنا إسماعيل بن إبراهيم [هو ابن علي]، [قال] حدثنا أيوب به. وقال: حديث حسن صحيح.

والنسائي: (٧/ ٢٨٨، رقم: ٤٦١١) - (٤٤) كتاب البيوع - (٦٠) بيع ما ليس عند البائع - قال: أخبرنا عمرو بن علي وحديد بن مسعدة، عن يزيد، قال: حدثنا أيوب به مختصراً.

وابن ماجه: (٢/ ٧٣٧، رقم: ٢١٨٨) - (١٢) كتاب التجارات - (٢٠) باب النهي عن بيع ما ليس عندك... - قال: حدثنا أزهر بن مروان، قال ثنا حماد بن زيد، [قال] ثنا أيوب به مختصراً.

وأيضاً قال: حدثنا أبو كريب، [قال] ثنا إسماعيل بن علي، [قال] ثنا أيوب به مختصراً.

والحاكم: (١٧/٢) - من طرق عن أيوب بلفظه. وصححه، وأقره اللهمي.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد سكت عنه أبو داود وصححه الترمذي، والحاكم، والذهبي، وابن حزم في «المحلى»: (٥٢٠/٨)، وحسنه الألباني في «الإرواء»: (١٤٨/٥)، رقم: ١٣٠٦.

وقد قصر الحديث عن رتبة الصحة، للخلاف القائم بين المحدثين حول الاحتجاج =

والحقيقة أنه لا مخالفة بين النصوص القاضية بمشروعية السلم، وبين النصوص التي تنهى عن بيع ما ليس عند الإنسان؛ لأن بيع السلف استثناء من هذه الأخيرة، أو هو تخصيص بيع السلف من هذا البيع المحظور؛ دعت إليه الحاجة والمصلحة.

وفي ذلك يقول القرطبي: «والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق، مستثنى من نهيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك. وأرخص في السلم؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة؛ كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها^(١) يُثَبِّتَهُ عَلَيْهَا فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية.

وقد سماه الفقهاء «بيع المحاييج» فإن جاز حالاً؛ بطلت هذه الحكمة، وارتفعت هذه المصلحة، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة، والله أعلم^(٢) انتهى.

أمر آخر وهو أن المقصود من نهى رسول الله ﷺ لحكيم وغيره؛ إنما هو نهى عن أن يبيع ما لا قدرة له على تسليمه؛ لأن ما لا قدرة له على تسليمه ليس عنده حقيقة فيكون يبعه غرراً ومغامرة.

= بسند عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. فجمهور المحدثين على الاحتجاج به، وبعضهم لا يرى الاحتجاج به كابن عدي وابن حبان. انظر هذه المسألة بالتفصيل: «تقريب النواوي» وشرحه «تدريب الراوي»: (٢/٢٢٥).

وقد شرح الترمذي هذا الحديث فقال: «قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا مَعْنَى نَهْيِ عَنْ سَلْفٍ وَبَيْعٍ؟ قَالَ: أَنْ يَكُونَ يَفْرَضُهُ قَرْضًا، ثُمَّ يَبِيعُهُ عَلَيْهِ بَيْعًا يَزْدَادُ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُسَلِّفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَيَقُولُ: إِنْ لَمْ يَنْتَهَ عِنْدَكَ، فَهُوَ بَيْعٌ عَلَيْكَ... قُلْتُ لِأَحْمَدَ: وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَمْ تَضْمَنْ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ عِنْدِي إِلَّا فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ تَقْبِضْ... قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَالَ: أَيْمُكَ هَذَا الثَّوبُ، وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ، وَقَضَاؤُهُ؛ فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ. وَإِذَا قَالَ: أَيْمُكَ، وَعَلَيَّ خِيَاطَتُهُ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ. أَوْ قَالَ: أَيْمُكَ، وَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَاحِدٌ...».

(١) إبانها: أوانها ووقت حصادها. انظر: «المصباح المنير»: (١/١).

(٢) «تفسير القرطبي»: (٣/٣٧٩).

أما بيع الموصوف المضمون في الذمة مع غلبة الظن بإمكان توفيته في وقته؛ فليس داخلاً في النهي الوارد في حديث حكيم بن حزام، والله أعلم^(١).

يقول ابن حزم - معلقاً على حديث حكيم بن حزام -: «إنما هو نهى عن بيع ما ليس في ملكك، كما في الخبر نصاً، وإلا فكل ما يملكه المرء؛ فهو عنده ولو أنه بالهند...».

ثم ساق حديث: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ...» وصححه، ثم قال: «وليس في هذا الخبر إلا الذي في حديث حكيم بن حزام من النهي عن بيع ما ليس لك فقط»^(٢).

المبحث الثاني الوقف لـ «السياسة الشرعية» والتمثيل له

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: المقصود «بالسياسة الشرعية».

المطلب الثاني: أمثلة على الوقف لـ «السياسة الشرعية».

المطلب الأول المقصود بـ «السياسة الشرعية»

أولاً: السياسة لغة: هي تدبير الأمور، والقيام عليها بما يصلحها.

(١) «فقه السنة» بتصرف يسير: (٢٤٩/٣) - للأستاذ الشيخ سيد سابق - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الفتح للإعلام العربي - القاهرة.

(٢) «المحلى»: (٥١٩/٨ - ٥٢٠). وانظر أيضاً: «إعلام الموقعين»: (١٩/٢ - ٢٠).

وفي الحديث: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ»^(١) أي: تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية^(٢).

ثانياً: السياسة اصطلاحاً: هي تدبير أمور الدولة.

وقيل: هي علم، أو فن حكم الدولة. وقيل غير ذلك^(٣).

ثالثاً: السياسة شرعاً: هي ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضغه الرسول ﷺ، ولا نَزَلَ به وَحْيٌ^(٤).

وقيل: هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يَرِدْ بذلك الفعل دليلٌ جزئي^(٥) وقيل نحو ذلك^(٦).

وهي من الأنبياء على الخاصة والعامة، في ظاهرهم وباطنهم.

ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير.

-
- (١) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:
البخاري: (٢٠٦/٤)، رقم: (٣٤٥٥) - (٦٠) كتاب الأنبياء - (٥٠) باب ما ذكر عن بني إسرائيل.
- ومسلم: (١٤٧١/٣)، رقم: (١٨٤٢) - (٣٣) كتاب الإمارة - (١٠) باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء...
- (٢) انظر: «النهاية»: (٤٢١/٢)، و«المصباح المنير»: (٢٩٥/١)، و«لسان العرب»: (١٠٨/٦).
- (٣) انظر: «قاموس المصطلحات السياسية»: (ص ٢٦٧)، و«مبادئ علم السياسة»: (ص ١٥). [عن كتاب «فقه السياسة الشرعية» - للدكتور خالد علي عتير - طبعة المؤلف الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م - الرياض].
- (٤) هذا التعريف للإمام ابن عقيل ت ٥١٣ هـ، نقله عنه ابن القيم في: «الطرق الحكمية»: (ص ١٣).
- (٥) هذا التعريف من «البحر الرائق»: (١٨/٥). وقد صدر بـ: «وظاهر كلامهم» - يقصد الفقهاء - ...
- (٦) انظر: «الكليات»: (ص ٥١٠).

ومن العلماء ورثة الأنبياء على الخاصة في باطنهم لا غير^(١).

وقيل: هي رعاية شؤون الأمة في الداخل والخارج، بما لا يخالف الشريعة الإسلامية^(٢).

فالسياسة الشرعية - إذن - لا تقف على ما نطق به الشارع، وإنما يشترط لها أن لا تخالف نصوص القرآن والسنة، وإجماع الأمة، وقواعد الشريعة وأصولها العامة^(٣).

وقد رد الإمام ابن عقيل الحنبلي^(٤) على مَنْ زعم أنه «لا سياسة إلا ما وافق الشرع» بعد تعريفه للسياسة - كما نقله ابن القيم سابقاً - قائلاً:

«فإن أردتَ بقولك: (إلا ما وافق الشرع) أي: لم يحالف ما نطق به الشرع؛ فصحيح. وإن أردتَ: لا سياسة إلا ما نطق به الشرع؛ فغلط، وتغليط للصحابة. فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجعده عالمٌ بالسنن. ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف، فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة^(٥)، وتحريق علي رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد؛ فقال:

لما رأيتُ الأمرَ أمراً منكراً أججتُ ناري ودعوتُ قنبراً^(٦)

(١) انظر: «بدر المتقى شرح الملتقى»: (٥٩٠/١)، و«الكليات»: (ص ٥١٠).

(٢) «فقه السياسة الشرعية»: (ص ٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو الإمام أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي - ولد سنة ٤٢١هـ، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥١٣هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤٣٣/١٩)، و«المنهج الأحمد»: (٢١٥/٢)، و«النجوم الزاهرة»: (٢١٩/٥)، و«شذرات الذهب»: (٣٥/٤).

(٥) وردت قصة تحريق المصاحف (ص ٢٠٤) عند مفهوم الوقف عند الحنابلة من الباب الثاني.

(٦) قنبر - يفتح القاف والباء -: هو خادم علي بن أبي طالب، ومولاه، روى عن علي.

انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (٦٠/٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٣٩٢/٣)، رقم: (٦٩٠٥).

وقصة تحريق أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - للزنادقة، وهم الذين ادّعوا، =

ونفي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - النصر بن حجاج^(١).

= الوهيت؛ رواها جماعة منهم البخاري مختصراً، كما سيأتي (ص ٣٩١)، وكذا ابن عبد البر في «التمهيد»: (٣١٧/٥).

وأتم رواية لها عند ابن حجر في «فتح الباري»: (٢٨٢/١٢) - من طريق عيد الله بن شريك العامري، عن أبيه قال: قِيلَ لِعَلِيٍّ: إِنَّ هُنَا قَوْمًا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَدْعُونَ أَنْكَ رَبِّهِمْ، فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: وَتِلْكَ مَا تَقُولُونَ؟ قَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا وَخَالِقُنَا وَرَازِقُنَا. فَقَالَ: وَتِلْكَ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِثْلَكُمْ، أَكُلُ الطَّعَامَ كَمَا تَأْكُلُونَ، وَأَشْرَبُ كَمَا تَشْرَبُونَ، إِنْ أَطَعْتُ اللَّهَ أَتَانِي إِنْ شَاءَ، وَإِنْ عَصَيْتُهُ خَشِيتُ أَنْ يُعَذِّبَنِي. فَاتَّقُوا اللَّهَ وَارْجِعُوا. فَأَبَوْا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ غَدَوْا عَلَيْهِ فَجَاءَ قَتْبَرٌ، فَقَالَ: قَدْ - وَاللَّهِ - رَجَعُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ الْكَلَامَ، فَقَالَ: أَذْجَلُهُمْ. فَقَالُوا كَذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ الثَّلَاثُ، قَالَ: لَنْ قَلْتُمْ ذَلِكَ لِأَقْتَلَكُمْ بِأَخْبَثِ قَتْلَةٍ، فَأَبَوْا إِلَّا ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا قَتْبَرُ اتْنِي بِعَلَّةٍ مَعَهُمْ مَرُورُهُمْ، فَخَذَّ لَهُمْ أَخْذُودًا بَيْنَ بَابِ الْمَسْجِدِ وَالْقَصْرِ. وَقَالَ: اخْفِرُوا، فَأَبْعِدُوا فِي الْأَرْضِ، وَجَاءَ بِالْخَطْبِ، فَطَرَحَهُ بِالنَّارِ فِي الْأَخْدُودِ، وَقَالَ: إِنِّي طَارِحُكُمْ فِيهَا أَوْ تَرْجِعُوا، فَأَبَوْا أَنْ يَرْجِعُوا، فَقَذَفَ بِهِمْ فِيهَا حَتَّى إِذَا احْتَرَقُوا قَالَ: إِنِّي إِذَا رَأَيْتُ أَمْرًا مَنَكراً أَوْقَدْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَتْبَرًا.

ثم قال الحافظ ابن حجر: «وهذا سند حسن».

(١) هو نصر بن حجاج بن عِلَاطِ السُّلَمِيِّ الْبَهْزِيِّ، أبوه حجاج الصحابي الجليل شهد مع النبي ﷺ خيبر. انظر ترجمته «أسد الغابة»: (٤٥٦/١)، و«الإصابة في تمييز الصحابة»: (٤٨٥/٦) رقم: (٨٨٤٥) للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - دار الجيل بيروت تحقيق/علي محمد البجاوي.

وقصته مع عمر - رضي الله عنه - رواها جماعة منهم:

ابن سعد في «الطبقات»: (٢٦٥/٣) - قال: أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: أخبرنا داود بن أبي الفرات، قال: أخبرنا عبد الله بن بريدة الأسلمي قال: بينما عمر بن الخطاب يُعَسِّرُ [أي: يطوف بالليل، يحرس الناس، ويكشف أهل الريبة. «النهاية»: (٢٣٦/٣)] ذات ليلة إذا امرأة تقول:

هل من سبيلٍ إلى خميرٍ قَأْشَرْتَهَا أم هل سبيلٌ إلى نصرٍ بنِ حجاج؟ فلما أصبح سأل عنه، فإذا هو من بني سُلَيْمٍ، فأرسل إليه، فأتاه فإذا هو من أحسن الناس شعراً، وأصحبهم وجهاً، فأمره عمر أن يُعَلِّمَ [أي يجز ويستأصل. «النهاية»: (١٣٩/٣)] شعره ففعل، فخرجت جبهته فازداد حسناً، فأمره عمر أن يعتم ففعل، فازداد حسناً، فقال عمر: لا والذي نفسي بيده لا تجامعني بأرض أنا بها، فأمر له بما يصلحه، وسَيَّرَهُ إلى البصرة.

قلت: القصة صحيحة؛ إسناده متصل، ورجالها ثقات.

قال ابن حجر في ترجمة نصر في الموضع السابق: «وقد أخرج ابن سعد، والخراطي بسند صحيح، عن عبد الله بن بريدة» ثم ساق القصة.

وقال ابن القيم أيضاً في (إعلام الموقعين): «ولا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشرعية الكاملة؛ بل هي جزء من أجزائها، وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى. وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع...».

ثم أخذ يسرد أمثلة أخرى على تصرفات اعتمدت على هذه السياسة الشرعية، عن النبي ﷺ، وعمر بن الخطاب، والصدّيق أبي بكر، وعلي بن أبي طالب، وعثمان - رضي الله عنهم - وغيرهم من الصحابة.

ثم قال: «إلى أضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها»^(١).

وقال الإمام المقرئزي^(٢) (ت ٨٤٥هـ): «والسياسة نوعان: سياسة عادلة تُخرج الحق من الظالم الفاجر؛ فهي من الشريعة؛ عَلِمَهَا مَنْ عَلِمَهَا وَجَهِلَهَا مِنْ جَهِلَهَا. وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة»^(٣)، والنوع الآخر: سياسة ظالمة، فالشريعة تحرمها»^(٤).

(١) «إعلام الموقعين»: (٣٧٣/٤ - ٣٧٤).

(٢) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر البلعي الأصل المصري الحنفي الشافعي الظاهري الشهير بـ «المقرئزي»، وهي نسبة لحارة في «بعلبك» تعرف بـ «حارة المقارزة» - ولد بعد سنة ٧٦٠هـ، وتوفي في رمضان بالقاهرة سنة ٨٤٥هـ. انظر ترجمته: «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»: (٢١/٢) - للإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة. و«كشف الظنون»: (٧١٦/١). وكتابه بعنوان: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار».

(٣) مما صنف في السياسة الشرعية قديماً: «السياسة الشرعية» للإمام ابن تيمية، وهو مطبوع، و«الطرق الحكمية» للإمام ابن القيم. ومما صنف حديثاً: «السياسة الشرعية» لـ أ. د. عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق، و«السياسة الشرعية» للشيخ عبد الوهاب خلاف، و«المدخل إلى السياسة الشرعية» للأستاذ عبد العال عطوة، و«فقه السياسة الشرعية» للدكتور خالد علي عنبر.

(٤) «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» المعروف بـ «الخطط المقرئزية»: (٢٢٠/٢) - ذكر أحكام السياسة - للإمام المقرئزي - طبعة مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.

وذكر الأستاذ عبد العال أحمد عطوة^(١) أن السياسة الشرعية لا تقف عند بابي الحدود والتعزيرات - كما قيدت بذلك في بعض التعاريف - وإنما تتعدى ذلك إلى ما هو أوسع وأرحب؛ فاستعملت في: النظم المالية، والأحوال الشخصية، والقضاء والتنفيذ، والإدارة، ونظام الحكم. وغير ذلك مما لم يرد فيه دليل تفصيلي خاص؛ ويكون في تطبيقه والعمل به مصلحة عامة للأمة تجعل حال المجتمع فيها أقرب إلى الصلاح وأبعد من الفساد.

فمن السياسة في النظم المالية ما فرضه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من ضريبة الخراج على الأراضي الزراعية التي فتحت عنوة، بدلاً من تقسيمها بين الغانمين الذي يدعو إليه ظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ...﴾ [الأنفال: ٤١]؛ بعد أن وافقه مستشاروه من كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار على رأيه في عدم تقسيم الأراضي^(٢).

وذلك؛ ليكون هذا الخراج مورداً دورياً للدولة، يُؤدَّى كل عام إلى بيت المال، للإتفاق منه على المصالح العامة للدولة كالدفاع، والطرق... والمستشفيات، ونحوها.

وقد فعل عمر ذلك لأنه رأى هذا الأمر وهو التقسيم أو عدمه مبني على المصلحة التي يراها الإمام.

وسنده في ذلك فعل الرسول ﷺ في فتح خيبر، وفتح مكة.

ودلّل على دخول السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية بإمضاء عمر (الطلاق المجموع ثلاثاً) ثلاثاً^(٣).

(١) انظر: «المدخل إلى السياسة الشرعية»: (ص ٣٢ - ٣٣) - للأستاذ عبد العال أحمد عطوة، وهو رئيس أسبق لقسم السياسة الشرعية بـ «المعهد العالي للقضاء» بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - جامعة الإمام.

(٢) ستأتي المسألة بالتفصيل: (ص ٤٧٤).

(٣) ستأتي المسألة بالتفصيل: (ص ٤٨٥).

ودلّل على دخولها في القضاء بالاعتماد على القرائن في الحكم الذي يحقق العدالة. واستخدام القاضي الحيل التي يستعين بها على استخراج الحق.

وقد فعل الخلفاء وغيرهم ذلك من غير تكبر.

ودلّل على دخولها في التنفيذ بفعل على والزبير - رضي الله عنهما - مع المرأة التي حملت كتاب حاطب بن أبي بلتعة^(١) إلى المشركين بمكة، ولم يُخطئهما النبي عليه السلام^(٢).

(١) هو الصحابي الجليل أبو محمد حاطب بن عمرو [أبي بلتعة] بن عمير اللخمي المكي، شهد بدرًا والحديبية، وشهد الله تعالى له بالإيمان في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عَبْدًا وَعَدُوًّا أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] - توفي بالمدينة سنة ٣٠هـ، عن ٦٥ سنة، وصلى عليه عثمان - رضي الله عنهما - .

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (١٠٦/٣)، و«أسد الغابة»: (٤٣١/١).

(٢) أخرج قصة حاطب - رضي الله عنه - جماعة منهم:

البخاري: (٩٩/٥)، رقم: (٣٩٨٣) - (٦٤) كتاب المغازي - (٩) باب فضل من شهد بدرًا - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَا مَرْثَدٍ، وَالزُّبَيْرُ، وَكُلُّنَا قَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ [مكان بين مكة والمدينة بقرى المدينة. «فتح الباري»: (٣٢٠/١٢)] فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ». فَأَذَرَكُنَا نَسِيرٌ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا خَيْثٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: الْكِتَابُ. فَقَالَتْ: مَا مَعَنَا كِتَابٌ. فَأَتَيْنَاهَا، فَالْتَمَسْنَا؛ فَلَمْ نَرِ كِتَابًا، فَقُلْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ، أَوْ لَتُجَرِّدَنَّكَ. فَلَمَّا رَأَتْ الْجِدَّ أَهَوَتْ إِلَى حُجْرَتِهَا [الحُجْرَةُ: معقد الإزار والسراويل. «فتح الباري»: (٢٢١/٦)]، وَهِيَ مُحْتَجِرَةٌ بِكِسَاءٍ، فَأَخْرَجَتْهُ، فَأَنْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُقَّةٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ حَاطِبٌ: وَاللَّهِ مَا بِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ، وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا». فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُقَّةٍ. فَقَالَ: «الَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟». فَقَالَ: «لَعَلَّ اللَّهَ أطلعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَّهْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ، أَوْ فَقَدْ هَفَرْتُ لَكُمْ. فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرُ، وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

ومسلم: (١٩٤٢/٤)، رقم: (٢٤٩٤) - (٤٤) كتاب فضائل الصحابة - (٣٦) باب من فضائل أهل بدر - به.

ودلّل على دخولها في الإدارة بإنشاء عمر الدواوين، وإنشاء أبي بكر ولاية العهد.

وذكر الأستاذ عبد العال أيضاً^(١) أن الفقهاء يستعملون كلمة السياسة في مجال الأحكام التي من شأنها ألا تبقى على وجه واحد؛ بل تختلف باختلاف العصور، وتتغير بتغير الأحوال، وتتبدل بتبدل المصالح والأعراف، وهذه الأحكام نوعان:

النوع الأول: أحكام تكون ثابتة من أول الأمر بعرف، أو مصلحة مرسلّة، أو غيرهما، مما ليس نصّاً أو إجماعاً. ثم يتغير ما بني عليه الحكم بأن يتغير العرف، أو تتبدل المصلحة تبعاً لتغير الأزمنة والأمكنة والمجتمعات؛ فيتغير الحكم تبعاً لذلك...

ومثل لذلك بتعدد المصاحف في صدر الإسلام؛ فقد كان جائزاً لكل من يريد من الصحابة أن يكتب مصحفاً أن يكتب بالحرف الذي سمعه به، فلما انتفت المصلحة في ذلك، بسبب الاختلاف في القراءة أمر عثمان - رضي الله عنه - بحرقها، وعدم تعددها، وجمع الناس على مصحف واحد^(٢).

النوع الثاني: أحكام تكون ثابتة في أول نشأتها بنص جاء موافقاً لعرف موجود وقت نزول التشريع، أو معللاً بعلّة غائية، أو مؤقتاً بوقت، أو مقيداً بحال من الأحوال، أو مرتبطاً بمصلحة معينة، ثم يتغير العرف، أو تزول العلة، أو ينتهي الوقت الذي وقت فيه الحكم، أو تتغير الحال التي قيد بها الحكم، أو تنتفي المصلحة المعينة التي ربط الحكم بها.

(١) «المدخل إلى السياسة الشرعية»: (ص ٤٤ - ٤٥). وانظر أيضاً: «الطرق الحكمية»: (ص ١٨).

(٢) وردت قصة تحريق المصاحف (ص ٢٠٤) عند مفهوم الوقف عند الحنابلة، من الباب الثاني.

وعندئذ يتغير الحكم تبعاً لذلك كله، كما تقضي بذلك القواعد العامة في الشريعة... ثم ذكر أمثلة لبعض ذلك^(١).

ومن هذه الأمثلة: مسألة منع إعطاء «المؤلفة قلوبهم» سهمهم من الزكاة لعدم الحاجة إليهم، وهي مثال على ما كان من الأحكام ثابتاً معللاً بعلّة ثم زالت^(٢).

ومنها: مسألة جواز إمساك الإبل الضالة، مع أن ذلك الجواز يتعارض مع الحديث الذي رواه البخاري^(٣) ومسلم وغيرهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَغَضِبَ حَتَّى اخْمَرَتْ وَجَنَّتَاهُ - أَوْ قَالَ اخْمَرَ وَجْهَهُ - فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرَاهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ»^(٤).

ففي هذا الحديث المنع من إمساك ضالة الإبل؛ لأنه لا يخاف عليها من الموت جوعاً وعطشاً؛ إذ معها (سقاؤها) أي أجوافها التي فيها سقياها؛

(١) المصدر السابق: (ص ٤٧ - ٥١). وانظر أيضاً: «إغاثة اللهفان» (٣٤٦/١)، و«الطرق الحكيمة»: (ص ١٦ - ١٨).

(٢) ستأتي مسألة «المؤلفة قلوبهم» بالتفصيل (ص ٣٥٣) من هذا البحث.

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري، صاحب «الجامع الصحيح» - ولد في شوال سنة ١٩٤هـ، وتوفي ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ، بـ «حَرْثُوك» قرية تبعد عن سمرقند بفرسخين. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (٦٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٩١/١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٧/٩).

(٤) «صحيح البخاري»: (٣٤/١)، رقم: (٩١) - (٣) كتاب العلم - (٢٨) باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ - رضي الله عنه - واللفظ له، وأوله: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «أَرُفَ وَكَأَهَا أَوْ قَالَ وَهَاءَهَا وَهَفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟... فذكره.

و«صحيح مسلم»: (١٣٤٦/٣)، رقم: (١٧٢٢) - (٣١) كتاب اللقطة - بنحوه.

لأنها تشرب فتكتفي به أياماً، ومعها (حذاؤها) أي أخفافها، فتقوى على السير وقطع المفاوز أياماً؛ ولأنها تحمي نفسها من الذئاب وغيرها من صغار السباع. وعليه فلا حاجة لالتقاطها لحفظها لصاحبها.

وكان هذا الحكم - وهو منع التقاطها - مع الأسباب السابقة، متفقاً مع مراقبة الناس ربهم وضماثرهم؛ فكانوا لا يعتدون على أموال غيرهم.

فلما تغيرت الحال فرقت ضماثر الناس وقلّ الوازع الديني عندهم، فامتدت أيديهم إليها بأخذها والاستيلاء عليها، تغير الحكم، فأمر عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الشرطة بإمساكها وتعريفها إلى أن يحضر ربها فيأخذها، أو تباع ويحفظ ثمنها في بيت المال إلى أن يظهر صاحبها، كما يدل لذلك ما رواه مالك في الموطأ أنه سمع ابن شهاب يقول: كانت ضَوَالُ الإبل في زمان عمر بن الخطاب إِبِلًا مُؤَبَّلَةً تَنَاتُجُ^(١) لَا يَمَسُّهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَانُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، أُمِرَ بِتَعْرِيفِهَا، ثُمَّ تُبَاعُ، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنُهَا^(٢).

وكان هذا المثال من الأستاذ عطوة على ما كان من الأحكام ثابتاً مقيداً بحال من الأحوال، ثم تغير حكمه^(٣).

ومنها: مسألة عدم تقسيم عمر - رضي الله عنه - الأراضي المفتوحة

(١) مؤبلة: كمعظمة، هي في الأصل المجمولة للقبية كما قال الجوهري وغيره، فهو تشبيه بليغ بحذف الأداة، أي كالمؤبلة المقتناة في عدم تعرض أحد إليها واجتزائها بالكلأ كما أوضحه بقوله: تناتج بحذف إحدى التاءين، أي تتناجج بعضها بعضاً كالمقتناة لا يمسكها أحد للنهي عن التقاطها. «شرح الزرقاني»: (٥٥/٤).

(٢) «موطأ مالك»: (٧٥٩/٢) - (٣٦) كتاب الأقضية - (٤٠) باب القضاء في الضوال. و«سنن البيهقي الكبرى»: (١٩١/٦) - من طريق مالك بنحوه.

قلت: الأثر ضعيف للانقطاع بين ابن شهاب - وهو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري - وبين عمر. فلم يرو عن عمر شيئاً ولا رآه، وفي سماعه من ابنه عبد الله بن عمر ورويته خلاف؛ حتى قيل إنه لم يسمع منه ولم يره. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٥٠/٩).

(٣) انظر هذه المسألة في «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»: (٣٠٥/٣)، و«المحلى»: (٢٧٠/٨ - ٢٧٢)، و«نيل الأوطار»: (٣٤٤/٥ - ٣٤٥).

عنوة على الغانمين، وجعلها مورداً دائماً من موارد الدولة^(١) وهي مثال على ما كان من الأحكام ثابتاً مرتبطاً بمصلحة معينة، ثم انتفت المصلحة التي ربط الحكم بها.

المطلب الثاني أمثلة على «الوقف» للسياسة الشرعية

المثال الأول: نصوص السنة القولية والفعلية تدل على أن السِّلْب^(٢) للقاتل.

ومن هذه النصوص حديث أبي قتادة^(٣) - رضي الله عنه - مطولاً، وفيه قول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ^(٤) فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٥).

(١) ستأتي مسألة «تقسيم الأراضي» بالتفصيل (ص ٤٧٤) من هذا البحث.
(٢) السِّلْبُ: هو ما يأخذه أحد المتقاتلين في الحرب من الآخر مما يكون عليه ومعه من سلاح وثياب ودابة وغيرها. وهو قتلٌ بمعنى مفعول أي مسلوب. «النهاية»: (٣٨٧/٢) بتصرف. وانظر أيضاً: «الكتاب» المشهور بـ «مختصر القدوري» (١٣١/٤) - للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي ت (٤٢٨هـ) طبعة مكتبة القدسي - القاهرة - بتحقيق الأستاذين/محمود أمين النواوي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. وقال الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري»: (٢٨٥/٦): «السِّلْبُ... هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره عند الجمهور. وعن أحمد: لا تدخل الدابة. وعن الشافعي: يختص بأداة الحرب».

(٣) هو الصحابي الجليل أبو قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري السلمي الأُخْدِيُّ فارس رسول الله ﷺ - توفي بالمدينة سنة ٥٤هـ.

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٧٨/٤، ١٣٨/٨)، و«أسد الغابة»: (٢٥٠/٦).

(٤) بيته: البيته هنا الشاهد، ولو واحداً. وقيل: الشاهد وجود السلب، فإنه بمنزلة الشاهد على أنه قتله.

«فتح الباري»: (٢٨٧/٦).

(٥) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١١٢/٤، رقم: ٣١٤٢) - (٥٧) كتاب فرض الخمس - (١٨) باب مَنْ لِم يَخْمُسُ الأسلاب.

ومنها أن رسول الله ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ، وَلَمْ يُخَمِّسْ^(١)
السَّلْبُ^(٢).

= ومسلم: (١٣٧٠/٣)، رقم: (١٧٥١) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتيل.

(١) يخمس: التخميس جعل الأسلاب خمسة أخماس هكذا: خُمُسُ منها للمذكورين في آية الأنفال: ﴿وَأَقْلَمُوا لَنَا عَنْتُمْ مِمَّنْ شَقُوا فَإِنَّ هُوَ خُمْسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْفَرَخَ وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينِ وَآلِ بْنِ الْكَتِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ ۖ﴾. والأربعة الأخماس الباقية للغانمين. وهذا حكم الغنيمة.

وتخميس السلب معناه: تطبيق حكم الغنيمة عليه. انظر: «تفسير القرطبي»: (٧/٨). والغنيمة هي: «اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة، وقهر الكفرة على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى، وحكمه أن يخمس، وسائر للغانمين خاصة». «التعريفات»: (ص ٢٠٩). وانظر أيضاً: «النهاية»: (٣/٣٩٨)، و«المصباح المنير»: (٤٥٥/٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

سعيد بن منصور في «السنن»: (٢٦١/٢)، رقم: (٢٦٩٨) - باب النفل والسلب في الغزو والجهاد - قال: نا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى... فذكره - الطبعة الأولى ١٤٥٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذ/حبيب الرحمن الأعظمي.

وأبو داود: (١٦٥/٣)، رقم: (٢٧٢١) - (٩) كتاب الجهاد - (١٤٩) باب في السلب لا يخمس - قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِهِ.

والبيهقي: (٣١٠/٦) - من طريق أبي داود به.

قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد: (٢٤٨/٢٣): «أحسن شيء في هذا مما يحتج به مرفوعاً... ثم ساق الحديث بسنده إلى أبي داود.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا إسماعيل بن عياش، وهو صدوق من رجال السنن. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ١٠٩، رقم: ٤٧٣). وقد سكت عنه أبو داود، وذكر ابن عبد البر - كما سبق - أنه من أحسن ما يحتج به. وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (٥٥/٥)، رقم: (١٢٢٣).

كما أن أصله عند مسلم مطولاً: (١٣٧٣/٣)، رقم: (١٧٥٣) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتيل - وفيه قصة لعوف بن مالك الأشجعي مع خالد بن الوليد. وسيأتي لفظها بتمامه (ص ٣٢٣) أثناء هذا المطلب.

إلى غير ذلك من النصوص عند أئمة الحديث، وشرّاحه^(١).

تدل هذه النصوص جميعاً على أن مَنْ قتل قتيلاً في الحرب فله سلبه، دون التطرق إلى كون هذا السلب قليل القيمة أو عظيمها، ودون استثناء السلب العظيم^(٢).

ومع هذه النصوص الصحيحة الصريحة نرى الخليفة عمر يطبق حكم الغنيمة على السلب العظيم القيمة فيخمسها؛ تقدماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ولعل مما ساعده على ما ذهب إليه أن ما ورد في النصوص السابقة وغيرها من الأسلاب كان قليل القيمة أو متوسطها.

ويروي قصة عمر في ذلك أنس بن مالك، حيث قال: كان السِّلْبُ لَا يُخَمَّسُ، فَكَانَ أَوَّلُ سَلْبٍ خُمِّسَ فِي الْإِسْلَامِ سَلْبُ الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ^(٣)، وَكَانَ حَمَلٌ عَلَى مَرْزُبَانَ^(٤) الزَّارَةَ^(٥) فَطَعَنَهُ بِالرُّمْحِ حَتَّى دَقَّ قَرْنُوسَ

(١) انظر مثلاً: «الأم»: (١٨٣/٤)، ومصنف عبد الرزاق: (٢٣٤/٥ - ٢٣٧)، و«الأموال»: (ص ٣١٩) - باب نفل السلب وهو الذي لا خمس فيه - للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذ / محمد خليل هراس. ومصنف ابن أبي شيبة: (٦٤٨/٧) - (٦٥٠) - (٣٢) كتاب الجهاد - (٩٣) من جعل السلب للقاتل. و«شرح معاني الآثار»: (٢٢٥/٣) - كتاب السير - باب الرجل يقتل قتيلاً في دار الحرب. والبيهقي: (٣٠٥/٦) - (٣٠٩)، و«التمهيد»: (٢٤٨/٢٣)، و«فتح الباري»: (٢٨٥/٦).

(٢) انظر: «الأم»: (١٨٦/٤).

(٣) هو الصحابي الجليل البراء بن مالك بن النضر الأنصاري النجاري، شقيق الصحابي الجليل أنس بن مالك خادم النبي عليه السلام، كان شجاعاً في الحرب له نكابة، استشهد يوم فتح تُسْتَر [من بلاد فارس] سنة ٢٠هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٣٢٩/٤، ١٦/٩)، و«أسد الغابة»: (٢٠٦/١).

(٤) المَرْزُبَان: الرئيس المُقَدَّم. وأهل اللغة يضمون ميمه. «النهاية»: (٢٩٢/٢).

(٥) الزَّارَةُ: قال ابن الأثير: «ومنه قصة فتح العراق، وذكر مرزبان «الزَّارَةُ»... سميت بها لزيتر الأسد فيها». انظر: «النهاية»: (٢٩٢/٢). وقال ياقوت الحموي: «عين الزارة بالبحرين معروفة. والزارة قرية كبيرة بها، ومنها مرزبان الزارة». «معجم البلدان»: (١٤١/٣).

السَّرج^(١)، ثم نَزَلَ إِلَيْهِ فَقَطَعَ مِنْطَقَتَهُ^(٢) وَسِوَارِيهِ^(٣).

قال: فلما قدمنا المدينة صَلَّى عمرُ بْنُ الخطابِ صلاةَ العَدَاةِ، ثم أَنانا فقال: السَّلامُ عَلَيْكُمْ، أَنتُمْ أَبُو طَلْحَةَ^(٤)؟ فقال: نعم، فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فقال عمرُ: إِنَّا كُنَّا لَا نُحْمَسُ السَّلْبَ، وَإِنْ سَلَبَ الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ مَالاً، وَإِنِّي خَاسِمُهُ، فدعا الْمُقَوِّمِينَ فَقَوَّمُوا ثَلَاثِينَ أَلْفًا. فَأَخَذَ مِنْهَا سِتَّةَ أَلْفٍ^(٥).

(١) دَقِ قَرْبُوسُ السَّرج: لعل معناه: طعنه طعنة اخترقت جسده، حتى وصلت إلى أربطة سرج فرسه. وانظر: «اللسان»: (١٧٢/٦).

(٢) مِنْطَقَتُهُ: الْجَنْطَقَةُ: شيء يشد به الوسط. انظر: «النهاية»: (٧٥/٥)، و«اللسان»: (٣٥٤/١٠).

(٣) سِوَارِيهِ: مثني. مفردة: سِوَارٍ. وهو ما يلبس حول الْوَقَصَمِ، والمعصم مقدم الساعد. انظر: «اللسان»: (٣٨٧/٤)، و«المصباح المنير»: (٤١٤/٢).

(٤) هو الصحابي الجليل أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود الخزرجي البديري - توفي سنة ٥١هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٤٦٧/٣)، رقم: (١٩٩)، و«أسد الغابة»: (١٨١/٦).

(٥) الحديث أخرجه جماعة منهم:

عبد الرزاق: (٢٣٣/٥، رقم: ٩٤٦٨) - عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: بارز البراء بن مالك مرزبان الزارة... فذكره بنحوه مختصراً، دون ذكر أنس.

وابن أبي شيبة: (٦٤٩/٧) - (٣٢) كتاب الجهاد - (٩٣) من جمل السلب للقاتل -

قال: حدثنا عدي بن يونس، عن ابن عون وهشام، عن ابن سيرين، عن أنس بنحوه. وقال أيضاً: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس بلفظه تماماً.

وأبو حبيب في «الأموال»: (ص ٣٢٠، رقم: ٧٨١) - قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا ابن عون ويونس وهشام، عن ابن سيرين فقط بنحوه مختصراً، وسيأتي لفظه في المتن. ولم يصرح أبو حبيب بقيمة السلب في هذه الرواية، وإنما صرح بها في رواية بعدها مستقلة مختصرة برقم: (٧٨٣)، وسيأتي في المتن أيضاً.

وصعيد بن منصور في «السنن»: (٣٠٩/٢، رقم: ٢٧٠٨) - كتاب الجهاد - باب ما يخمس في النفل - قال: نا هشيم، قال أنا ابن عون ويونس وهشام، عن ابن سيرين أن البراء... فذكره بنحوه مختصراً.

والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢٢٩/٣) - من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس بنحوه.

= والبيهقي: (٣١٠/٦) - من طريق ابن المبارك، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس بلفظ مقارب.

وذكره الشافعي في «الأم»: (١٨٥/٤، ١٨٦) قائلاً: «ولا يخمس السلب، فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن الخطاب قال: إنا كنا لا نخمس الأسلاب، وأن سلب البراء قد بلغ شيئاً كثيراً ولا أراني إلا خامسه. قال: فخمسه» ثم قال: «وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر؛ ليست من روايتنا، وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها: أخبرنا ابن عيينة، عن الأسود بن قيس، عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال: بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته، فبلغ سلته اثني عشر ألفاً فغلبني سعد بن أبي وقاص. قال الشافعي: واثني [كذا] عشر ألفاً كثير».

وقد ساق الإمام البيهقي كلام الإمام الشافعي كاملاً (٣١١/٦) إلا إنه قال: «شُبِّرَ بن علقمة» بدل «بشر بن علقمة» ولعله [أي شُبِّرَ] الصواب كما في «القاموس المحيط»: (٥٦/٢). ثم قال البيهقي: «وروى فيه عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ثم ساق بسنده؛ أن أبا بكر نفل خالد بن الوليد سلبَ هرمز لما قتله خالد بالمبارزة، وقد بلغت قُلُوسُهُ هرمز مائة ألف درهم. قال: وكانت الفرس إذا شرفوا فيهم الرجل جعلوا قلنسوته مائة ألف درهم».

والدرهم يتراوح وزنه ما بين ٢,٣ جم من الفضة، وبين ٢,٥ جم. انظر: «كيف تزكي أموالك»: (ص ٢٢).

وقد تعقب ابن التركماني كلام البيهقي بما فيه كلام الشافعي، مصححاً رواية ابن أبي شيبة بطريقها قائلاً:

«الرواية بالتخميس عن عمر صحيحة، وإن لم تكن من رواية الشافعي. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريقين صحيحين، وأخرجها أيضاً غيره. والرواية عن سعد ليست بمخالفة لذلك في المعنى بل موافقة. ودلت الروايتان على أن الأمر في ذلك مفوض إلى رأي الإمام، فرأى عمر المصلحة في التخميس، ورأى سعد المصلحة في تنفيل ذلك لشبرمة [هكذا وقع، والصواب شبر كما سبق] وقد ذكر صاحب التمهيد قضية شبرمة ثم قال: وهذا يدل على أن أمر السلب إلى الأمير، ولو كان [أي السلب] للقاتل قضاء من النبي ﷺ؛ ما احتاج الأمراء أن يضيفوا ذلك إلى أنفسهم باجتهادهم ولأخذ القاتل بدون أمرهم».

انظر: «الجواهر النقي في الرد على البيهقي» [هكذا سقى حاجي خليفة الكتاب في «كشف الظنون»: (١٠٠٧/٢)] - وهو مطبوع مع «السنن الكبرى» للإمام البيهقي: (٣١١/٦) - للإمام علاء الدين علي بن عثمان المعروف بـ «ابن التركماني» الحنفي (ت ٧٤٥هـ).

وانظر قول ابن عبد البر في «التمهيد»: (٢٥٦/٢٣ - ٢٥٨) وسيأتي قريباً (ص ٣٢٥). =

وفي لفظ أبي عبيد^(١) في «الأموال»: «عن ابن سيرين قال: بَارَزَ البراءُ بنُ مالكٍ مَرْزُبَانَ الزارةِ، فَطَعَنَهُ، فَدَقَّ صُلْبَهُ، وَصَرَعهَ، ثُمَّ نَزَلَ إليه وَقَطَعَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ وَيَلْمَقًا^(٢) مِنْ دِيبَاجٍ، وَمِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَجَوْهَرٌ. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلْبَ، وَإِنَّ سَلْبَ الْبِرَاءِ بَلَغَ مَا لَا فَنَاءَ خَامِسُهُ. قَالَ: فَكَانَ أَوَّلَ سَلْبٍ خُمُسَ فِي الْإِسْلَامِ.

وفي لفظ آخر مختصراً «أَنْ سَلَبَ الْبِرَاءُ بَلَغَ ثَلَاثَيْنِ أَلْفًا».

من هذا الحديث بالفاظه يتضح أن عمر - رضي الله عنه - كان يطبق حكم الغنيمة على السلب العظيم القيمة؛ لأنه رأى المصلحة في ذلك بصفته إماماً خليفة للمسلمين، وأن هذا الأمر [أمر السلب] موكل إلى الإمام.

ولم يكن عمر - رضي الله عنه - يدعاً فيما ذهب إليه من ذلك؛ لأن هذا الذي ذهب إليه هو مذهب بعض الصحابة كابن عباس، وخالد بن الوليد^(٣).

= قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. ولا يضره إرسال من أرسله عن ابن سيرين، فقد وصله آخرون عن أنس، ك: ابن أبي شيبة، والطحاوي وغيرهما. وقد سبق تصحيح ابن الترمذي لطريقي ابن أبي شيبة قريباً.

كما صححه أيضاً الشيخ الألباني في «الإرواء»: (٥٧/٥)، رقم: (١٢٢٤).

(١) هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الرومي - ولد سنة ١٥٧هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤هـ انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢٥٧/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٢٠/١٠).

(٢) يَلْمَقًا: اليلمق: القباء، فارسي مُعَرَّب. جمعه يلامق. انظر: «اللسان»: (٣٨٧/١٠). والقباء: ثوب يلبس فوق الثياب، من لباس المعجم معروف، والجمع أقبية. انظر: «هدي الساري مقدمة فتح الباري»: (ص ١٧٨) - للإمام ابن حجر - وهو الجزء قبل الأول من «فتح الباري». و«المعجم الوسيط»: (٧١٣/٢).

(٣) هو الصحابي الجليل سيف الله أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي - توفي بـ «حمص» سنة ٢١هـ انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٢٦/٥)، (٣٩٨/٩)، و«أسد الغابة»: (١٠٩/٢).

فأما ابن عباس؛ فقد روى عنه مالك في «الموطأ» أنه قال: «الْقَرْسُ مِنَ الثَّقَلِ، وَالسَّلْبُ مِنَ الثَّقَلِ...»^(١).

ويتضح من حديث ابن عباس أنه كان يرى السلب من الغنيمة؛ دون النظر إلى كونه كبيراً أو صغيراً.

وأما خالد بن الوليد؛ فقد روى قصته في ذلك عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ^(٢) قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَنْمِيزَ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ؛ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِيَخَالِدٍ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ: اسْتَكْبَرْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اذْفَعْهُ إِلَيْهِ». فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتُ لَكَ مَا

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مالك: (٤٥٥/٢) - (٢١) كتاب الجهاد - (١٠) باب ما جاء في السلب في النفل - عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد؛ أنه قال: سمعت رجلاً يسأل عبد الله بن عباس عن الأنفال؟ فقال ابن عباس... فذكره مطولاً.
وأبو حبيد في «الأموال»: (ص ٣١٥) - كتاب الخمس - من عدة طرق، عن ابن شهاب.

وابن أبي شيبه: (٦٥٠/٧) - (٣٢) كتاب الجهاد - (٩٣) من جعل السلب للقاتل - قال: حدثنا الضحاك بن مخلد، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب بلفظ: «لا سلب إلا من النفل، وفي النفل الخمس».

والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢٣٠/٣) - من طريق الأوزاعي، عن ابن شهاب بلفظ: «السلب من النفل، وفي النفل الخمس»، ويلفظ مالك أيضاً، من طريقه مقتصراً على العبارة الأولى.

وذكره الشافعي في «الأم»: (١٨٥/٤) - بصيغة التمرض - حيث البناء للمجهول أو لما لم يسم فاعله [وسوف يأتي الكلام عن هذا المصطلح (ص ٥٢٨)] - كأنه يضعفه، قائلاً: وذكر عن ابن عباس أنه قال: «السلب من الغنيمة، وفيه الخمس».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين. والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٣/٨).

(٢) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن [وقيل غير ذلك] عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني، أول مشاهد خيبر - توفي سنة ٧٣هـ انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣١٢/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٨٧/٢).

ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتُغْضِبَ فَقَالَ: «لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ، لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا، فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَيَّنَ سَفِيهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا فَشَرَعَتْ فِيهِ فَشَرِبَتْ صَفْوَهُ وَتَرَكَتْ كَذْرَهُ؛ فَصَفْوُهُ لَكُمْ، وَكَذْرُهُ عَلَيْهِمْ»^(١).

وفي رواية أخرى: «قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى؛ وَلَكِنِّي اسْتَكْثَرْتُهُ»^(٢).

قال الخطابي بعد ذكر حديث خالد هذا: «وفي الحديث من الفقه أن الفَرَسَ من السَّلْبِ، وأن السلب ما كان قليلاً أو كثيراً؛ فإنه للقاتل لا يخمس، ألا ترى أنه أمر خالداً برده عليه مع استكثاره إياه، وإنما كان رده إلى خالد بعد الأمر الأول بإعطائه القاتل نوعاً من التكبر على عوف»^(٣)، وردعاً له، وزجراً؛ لئلا يتجرأ الناس على الأئمة، ولئلا يتسرعوا إلى الواقعة فيهم. وكان خالد مجتهداً في صنيعه ذلك؛ إذ كان قد استكثر السلب، فأمضى له رسول الله ﷺ اجتهاده؛ لِمَا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلُحَةِ الْعَامَةِ بعد أن كان خطأه في رأيه الأول. والأمر الخاص مغمور بالعام، واليسير من

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: (٦٥/١٢): «(فصفوه لكم): يعني الرعية، (وكذره عليهم): يعني على الأمراء... ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور؛ فتصلهم أعطياتهم بغير نكد، وتبتلى الولاة: بمقاساة الأمور، وجمع الأموال على وجوهها، وصرفها في وجوهها، وحفظ الرعية والشفقة عليهم، والذب عنهم وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع عِلْقَةٌ [كذا، ومعناها: شيء]. انظر: «القاموس المحيط»: (٢٧٦/٣)، أو عَثَبٌ في بعض ذلك؛ توجه على الأمراء دون الناس» اهـ.

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (١٣٧٣/٣، ١٣٧٤، رقم: ١٧٥٣) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتيل.

(٣) بالأصل «معروف» وهو خطأ، والصواب: «عوف» كما أثبتناه - والله أعلم -؛ لأن القصة كانت بين عوف وخالد، وكما فهم من تعليق النبي ﷺ على موقف عوف.

الضرر محتمل للكثير من النفع والصلاح»^(١).

ويؤكد ابن عبد البر ما قاله الخطابي، فيقول بعد إيراد حديث خالد: «وهذا الحديث يدل على ما ذكرنا: أن السلب إنما يكون للقاتل؛ إذا أمضى ذلك الإمام، ورآه، وأداه اجتهاده إليه، وهذا كله يدل على صحة ما ذهب إليه مالك في هذا الباب، والله أعلم...» ثم قال: «لو كان السلب للقاتل قضاء من النبي؛ ما احتاج الأمراء إلى أن يضيفوا ذلك إلى أنفسهم باجتهادهم، ولأخذ القاتل دون أمرهم»^(٢).

وبعد، فنحن إذاً أمام نوعين من النصوص:

النصوص المصرح فيها بأن السلب للقاتل أبداً دون النظر إلى كون السلب كبيراً أو صغيراً.

والنصوص الأخرى عن عمر، وابن عباس، وخالد بن الوليد، التي ذهبوا فيها إلى أن السلب العظيم القيمة حكمه حكم الغنيمة؛ فيخمس، عدا ابن عباس، فعنده أنه من الغنيمة دون استثناء الكبير؛ ولذا فقد اختلف العلماء في مسألة تخميس السلب على النحو التالي^(٣):

١ - ذهب الشافعية والحنابلة وابن المنذر وابن جرير إلى القول بأن القاتل يستحق السلب في جميع الحروب؛ سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) أو لم يقل ذلك؛ لأن حديث أبي قتادة [وهو مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ] كان فتوى من النبي ﷺ، وإخباراً عن الحكم الشرعي. وقد روي هذا القول عن سعد بن أبي وقاص أيضاً.

(١) «معالم السنن»: (٣٠٤/٢).

(٢) «التمهيد»: (٢٥٦/٢٣ - ٢٥٨).

(٣) انظر الخلاف الفقهي في هذه المسألة في: «مختصر القدوري»: (١٣٠/٤)، و«المبسوط»: (٤٧/١٠ - ٤٩)، و«الموطأ»: (٤٥٥/٢)، و«بداية المجتهد»: (٤٥٩/١) - (٤٦٢)، و«الأم»: (١٨٣/٤ - ١٨٥)، و«المغني»: (٣٨٦/٨ - ٣٩٤)، و«شرح معاني الآثار»: (٢٢٧/٣ - ٢٢٨)، و«التمهيد»: (٢٤٥/٢٣ - ٢٤٧)، و«شرح صحيح مسلم»: (٥٨/١٢)، و«فتح الباري»: (٢٨٥/٦).

٢ - وذهب الحنفية والمالكية إلى أن القاتل لا يستحق سلب القتل؛ إلا إن شرط له الإمام ذلك. وعن مالك يخير الإمام بين أن يعطي القاتل السلب أو يخمسه، وذلك على وجه الاجتهاد.

٣ - وعن إسحاق^(١): إذا كثرت الأسلاب خُمست، وهو فعل عمر، وخالد بن الوليد، وقول ابن عباس. وقال مكحول^(٢) والأوزاعي^(٣) والثوري^(٤) يخمس مطلقاً؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقد حكى عن الشافعي أيضاً...

ساق الإمام السرخسي الحنفي حديث عمر وتخميسه سلب المرزبان، وحديث غيره، وفي معرض استدلاله على قول الحنفية بالتخميس بحديث الرجل الذي جاء من بلقين^(٥) إلى رسول الله ﷺ فقال: لِمَنِ الْمَغْنَمُ؟ قال:

(١) هو الإمام الكبير أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المَرْوَزِي الحنظلي المعروف بـ «ابن زَاهَوِيَّة» فقيه خراسان، المحدث، أحد شيوخ البخاري ومسلم، وأحد أئمة الفقهاء المجتهدين، وهو من أقران الشافعي وغيره، وصاحب أحمد بن حنبل - ولد سنة ١٦٦هـ، وقيل: ١٦٦هـ، وتوفي سنة ٢٣٧هـ، وقيل: ٢٣٨هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٥٨/١١)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٨٣/٢).

(٢) هو الإمام أبو عبد الله مكحول بن زيد - ويقال ابن أبي مسلم - بن شاذل بن سند الفقيه الدمشقي الهذلي مولاهم - وقد توفي في دمشق، ولكن اختلف في سنة وفاته ما بين ١١٢هـ: ١١٨هـ.

(٣) هو الإمام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الشامي الأوزاعي [نسبة إلى الأوزاع، وهو موضع نزل فيه بريض دمشق] - ولد بـ «بعلبك» سنة ٨٨هـ، وتوفي بـ «بيروت» في صفر سنة ١٥٧هـ.

انظر ترجمته: «التاريخ الصغير»: (١٢٤/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠٧/٧).

انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (١١٣/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥٥/٥).

(٤) هو الإمام أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي الثوري [نسبة إلى ثور بن عبد مائة...، وقيل: من ثور همدان، والصحيح الأول، كما ذكر الحافظ ابن حجر] - ولد سنة ٩٧هـ، وتوفي بـ «البصرة» سنة ١٦١هـ على الصحيح. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٩/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (١١١/٤).

(٥) بلقين: «يقال لبني القَيْن من بني أسد: بلقين، كما قالوا بَلْعَرث وبلْعَجِيم، وهو من شواذ التخفيف، وإذا نسبت إليهم قلت: قَيْنِي، ولا تقل: بلْقَيْنِي». لسان العرب: (٣٥٢/١٣).

«لِلَّهِ سَهْمٌ، ولهؤلاءِ أربعةُ أنسهم» فقال: هل أحدٌ أحقُّ بشيءٍ من غيره؟ قال: «لا. حتى لو رُميت بِسَهْمٍ فِي جَنْبِكَ فَاسْتَخْرَجْتَهُ لَمْ تَكُنْ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ»^(١).

قال: «فإذا تبين وجوب الخمس فيه [يقصد السلب] ثبت أن الباقي منه مقسوم بين الغانمين، وما نقل من قوله: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا؛ فَلَهُ سَلْبُهُ) كان على سبيل التفتيل منه؛ لا على وجه نصب الشرع. وإنما يكون ذلك نصب الشرع إذا قاله في المدينة في مسجده. ولم ينقل أنه قال ذلك إلا يوم بدر عند القتال للحاجة إلى التحريض، وقد كانوا أدلة يوم حنين حين ولّوا منهزمين للحاجة إلى التحريض، فعرفنا أنه قال ذلك على سبيل

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

ابن أبي شيبة: (٦٧٨/٧) - (٣٢) كتاب الجهاد - (١٢٤) في الغنيمة كيف يقسم؟ - قال: حدثنا وكيع، [قال] ثنا كَهْمَس [ابن الحسن التميمي] عن عبد الله بن شقيق المقلبي قال: قام رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أخبرني عن الغنيمة. فقال: «لِلَّهِ سَهْمٌ، ولهؤلاءِ أربعة» قال: قلت: فهل أحدٌ أحقُّ بها من أحدٍ؟ قال: فقال: «إِنْ رُمِيت بِسَهْمٍ فِي جَنْبِكَ فَلَسْتَ بِأَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ».

والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٢٢٩/٣) - قال: حدثنا محمد بن خزيمة [المصري]، قال: ثنا يوسف بن عدي، قال: ثنا عبد الله بن المبارك، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل من بَلْقَيْن قال: أتيتُ النبي ﷺ وهو بوادي القرى، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ لِمَنِ الْمَقْتُلُ؟ قال... فذكره بنحوه. والبيهقي: (٣٣٦/٦) - من طرق، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل من بَلْقَيْن قال: أتيتُ النبي ﷺ وهو بوادي القرى... بنحوه.

وأبو يعلى كما عناه له الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٤٨/١) قائلًا: «رواه أبو يعلى، وإسناده صحيح».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا محمد بن خزيمة [المصري]، وهو شيخ الطحاوي، مشهور، ثقة، كما قال الذهبي في «الميزان»: (٥٣٧/٣)، رقم: (٧٤٨٦).

ورواية ابن أبي شيبة في إسنادهما ما يُشعر بالإرسال، حيث قال عبد الله بن شقيق: قام رجل، ولم يقل: عن رجل. ولكن في الروايات الأخرى: عن عبد الله بن شقيق، عن رجل من بَلْقَيْن، كما عند الطحاوي والبيهقي وغيرهما. وهذا يزيل شبهة الإرسال. ولا يغير جهالة الرجل السائل؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

التفيل لا على وجه نصب الشرع^(١).

وأعتقد أنه بعد هذا العرض لآراء الفقهاء وبعض نصوصهم في مسألة السلب يمكن القول بأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما طبق حكم الغنيمة على السلب العظيم القيمة لم يعطل النص النبوي القاضي بأن السلب للقاتل دون استثناء السلب الكبير، ولم يوقفه، وإنما رأى أن أمر السلب موكل إلى الإمام، يرى فيه ما يراه محققاً للمصلحة العامة؛ وقد سبق كلام الأئمة: الخطابي، وابن عبد البر، والسرخسي، وابن التركماني^(٢) - كما بآخر هامش تخريج حديث المرزبان - وغيرهم في ذلك.

وقد كيّف الدكتور بلتاجي فعل عمر هذا تكييفاً فقهياً بديعاً؛ فقال: «لقد كان عمر - كما سبق - ملتزماً بتنفيذ ما يراه محققاً للمصلحة العامة، كما كان ملتزماً بنصوص السنة. ومما لا شك فيه أنه رأى تحقيق المصلحة في تطبيق حكم الغنيمة على السلب وتخمينه؛ حين بلغ ثمنه ثمانين^(٣) ألف درهم. وفيما يتصل بنصوص السنة في السلب؛ فإنه يبدو - من عمل عمر وقوله - أنه كان يرى أن بعض المسائل الفرعية التي تستتبعها أحكام القتال، مما لم ينص عليه في القرآن كالسلب؛ كان حكمها إلى ولي الأمر ليمضي فيها ما يراه مصلحة عامة.

ومن ثم رأى أن الرسول ﷺ كان يعطي السلب للمقاتل وحده؛ حين كانت قيمته شيئاً يسيراً، لا يؤثر في قيمة الغنيمة كمجموع يقسم أربعة أخماسه على جميع المقاتلين.

(١) «المبسوط»: (٤٧/١٠ - ٤٩).

(٢) هو الإمام علاء الدين أبو الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني الحنفي الشهير بـ «ابن التركماني» - ولد سنة ٦٨٣هـ، وتوفي في شهر المحرم بالقاهرة سنة ٧٥٠هـ - انظر ترجمته: «الجواهر المضية»: (٥٨١/٢)، و«النجوم الزاهرة»: (٢٤٦/١٠).

(٣) هكذا ذكره أستاذنا الدكتور، ولعله من نسخة اعتمدها، وإلا فكل الروايات في كتب التخريج التي بين يدي مما اعتمدت عليه في تخريج حديث عمر ذكرت أنه بلغ ثلاثين ألف درهم فقط.

أما وقد بلغ سلب البراء وحده ثمانين ألفاً؛ فقد رأى عمر أنه خرج عن مفهوم السلب الذي يخص به القاتل؛ ليدخل تحت مفهوم الغنيمة التي يقسم أربعة أخماسها بين المقاتلين.

فعمر نظر إلى تشريع الرسول في السلب على أنه كان اختياراً منه فيما رآه محققاً للمصلحة في عهده، أما اختيار عمر تخميس السلب العظيم في خلافته فإنما كان اختياراً منه أيضاً لما رآه مصلحة عامة.

وذلك كله بناءً على أن السلب من الأمور الفرعية التي ليس فيها تشريع خالد في مر العصور واختلاف الظروف، وإنما يختار فيها ولي الأمر ما يحقق المصلحة العامة.

وربما كان من الأسباب التي دفعت عمر إلى هذا، خوفه من أن يستشري نأب هذا السلب العظيم القيمة بين المقاتلين، فيتعرض بعضهم لمبارزة أو قتال مَنْ يظنون أن معه مالاً كثيراً، ويُعرضون عن غيره، رجاء السلب الكبير.

وقد كان عمر حريصاً على أن يُخلص القتال لوجه الله، وفي سبيله أولاً، وقبل كل شيء. ولم يكن عمر يريد أن تتحول المطامع المادية - وهي جزء من طبيعة البشر - إلى محور للقتال، وهدف أساسي فيه؛ ومن ثم رأى أن يطبق على السلب الكبير القيمة حكم الغنيمة التي لا تخص أحداً بعينه^(١).

ولعل الدكتور بلتاجي في عبارته الأخيرة هذه قد التفت إلى قول الإمام الجويني^(٢) (ت ٤٧٨هـ): «والمغانم في وضع الشرع ليست مقصودة، فإن

(١) «منهج عمر»: (ص ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٢) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي - ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٤٧٨هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤٦٨/٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٦٥/٥).

وقد ذكر العلامة عبد الحي اللكنوي في «الفوائد البهية»: (ص ٢٤٥) أن لقب «إمام الحرمين» لقب لإمامين كبيرين حنفي وشافعي. فالحنفي: أبو المظفر يوسف القاضي الجرجاني، والشافعي هو أبو المعالي عبد الملك.

الغرض بالتجرد للجهاد إعلاء كلمة الله وحيطة الملة. والمغانم ليست معمودة مقصودة؛ إذ لا يليق بمحاسن الشريعة أن نجعل بذل المَهْج، والتغريب بالأرواح إلى تحصيل المغانم ذريعة. فإذا لا تقوم المملكة بتوقع الاغتنام...^(١).

ثم يقرر الدكتور بلتاجي في نهاية المسألة أنه «كان من حق عمر أن يفعل ما يراه محققاً للمصلحة العامة، فيما رأى أن لولي الأمر فيه النظر والرأي من أحكام تتغير فيها المصلحة بتغير الظروف والزمان والمكان»^(٢).

لعله قد تبين لنا جميعاً من خلال هذا العرض الأخير الأسباب التي دفعت الخليفة عمر - رضي الله عنه - إلى تخميس السلب الكبير، وأنه لم يكن بذلك مخالفاً نصوص الكتاب والسنة، ولا موقفاً إياها عن العمل، ولا معطلها؛ خاصة وأن هذه النصوص جاءت أثناء القتال في غزوة بدر الكبرى، أو في غزوة حنين - كما نصّ عليه الإمام مالك^(٣) - وذلك للتحريض والتشجيع، وعلى سبيل التنفيل، لا على سبيل نصب الشرع، كما عبّر عنه الإمام السرخسي في النقل السابق عنه.

الفرق بين السلب قديماً وحديثاً:

كان ما سبق من كلام في مسألة السلب إنما يتعلق بمفهومه قديماً، أما مفهومه الحديث فيختلف تماماً؛ وذلك أن السلب قديماً كان للقاتل على التفصيل السابق؛ وذلك أن المقاتل كان يتولى تجهيز نفسه للقتال غالباً؛ فيشتري دابة يقاتل عليها، ويشتري سلاحه الذي يدفع به صولة عدوه، إلى غير ذلك مما كان يتعلق بالمقاتل الفرد.

(١) «غياث الأمم في التياث الظلم»: (ص ٢٠٧) - للإمام الجويني - طبعة دار الدعوة - الإسكندرية - تحقيق الدكتورين/مصطفى حلمي، وفؤاد عبد المنعم أحمد. وانظر أيضاً: «بداية المجتهد»: (١/٤٦٠).

(٢) «منهج عمر»: (ص ٢٣٠).

(٣) انظر: «الموطأ»: (٢/٤٥٥).

ولذلك ناسب أن يكون مستحقاً لسلب مقتوله، مع ما كان يقسم للمجاهدين من غنائم، ويفرض لهم ولأسرهم من أعطيات، ويُجرى عليهم من رواتب.

أما ما ينجم عن هزيمة العدو - حديثاً - من بنادق، ورشاشات، ودبابات، وطائرات، وغيرها من أداة الحرب الحديثة، على يد أفراد من الجيش، أو فرقة من فرقته، وربما على يد فرد واحد أحياناً؛ فلا يأخذ المقاتل منه شيئاً.

وذلك أن المقاتل الحديث لا يجهز نفسه؛ بل يتولى الجيش إعداد ما يناسبه من ملابس وسلاح، كما تصرف له أعلى الرواتب إن كان من القوى الأساسية الدائمة، أو الرواتب الرمزية إن كان من القوى الاحتياطية المؤقتة.

المثال الثاني من أمثلة «الوقف» للسياسة الشرعية:

نصوص السنة تدل على حرمة التسعير^(١) بالنسبة للبائعين والمنتجين. ومن هذه النصوص حديث أنس: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ؛ فَسَعَّرَ لَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»^(٢).

(١) التسعير: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كلٌّ من ولي من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة. «نيل الأوطار»: (٢٢٠/٥)، وهو مصدر الفعل: سَعَّرَ، ومنه قولهم: سَعَّرْتُ الشيءَ تسعيراً جعلتُ له سعراً معلوماً ينتهي إليه. «المصباح المنير»: (٢٧٧/١). انظر أيضاً: «النهاية»: (٣٦٨/٢)، و«فيض القدير»: (٢٦٥/٢).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث أنس - رضي الله عنه - منهم: أبو داود: (٧٣١/٣، رقم: ٣٤٥١) - (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٥١) باب في التسعير - قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، [قال] ثنا عفان، [قال] ثنا حماد بن سلمة، [قال] أخبرنا ثابت، عن أنس. وقتادة وحמיד، عن أنس بلفظه. والترمذي: (٦٠٥/٣، رقم: ١٣١٤) - (١٢) كتاب البيوع - (٧٣) باب ما جاء في التسعير - قال: حدثنا محمد بن بشار، [قال] حدثنا الحجاج بن منهال، [قال] حدثنا حماد بن سلمة به. وقال: حديث حسن صحيح.

ومنها حديث أبي سعيد^(١) قال فيه: غَلَا السَّغْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: لَوْ قَوْمَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَفَارِقَكُمْ وَلَا يَطْلُبَنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهُ»^(٢).

قال الإمام الشوكاني بعد أن خرَّج حديث أنس الأول: «وقد استدل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير وأنه مظلمة. ووجهه أن الناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من

= وابن ماجه: (٧٤١/٢)، رقم: (٢٢٠٠) - (١٢) كتاب التجارات - (٢٧) باب مَنْ كره أن يسرَّ - وقال: حدثنا محمد بن المثنى، [قال] ثنا حجاج، [قال] ثنا حماد بن سلمة به.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، وقد سكت عنه أبو داود، وصححه الترمذي، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (١٥/٣): «وإسناده على شرط مسلم».

(١) هو الصحابي الجليل أبو سعيد سعد بن الصحابي الجليل مالك بن سنان الخدري الأنصاري - توفي سنة ٧٤ هـ انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣٦٥/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٦٨/٣).

(٢) الحديث أخرجه جماعة مختصراً ومطولاً منهم: ابن ماجه: (٧٤٢/٢)، رقم: (٢٢٠١) - (١٢) كتاب التجارات - (٢٧) باب مَنْ كره أن يسرَّ - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ، [قال] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، [قال] حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بلفظه.

قال الحافظ البوصيري في «مصابح الزجاجة»: (١٧٤/٢)، رقم: (٢٢٠١): «هذا إسناده فيه سعيد، هو ابن أبي عروبة، اختلط بآخره، لكن عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي روى عنه قبل الاختلاط، ومحمد بن زياد، هو ابن عبيد الله الزياتي. قال الذهبي: روى له البخاري مقروناً بغيره، وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، انتهى. ولم أرَ لغيره من الأئمة فيه كلاماً، لا يجرح ولا يوثق، وباقى رجال الإسناد ثقات. رواه ابن حبان في صحيحه... وله شاهد من حديث أنس...».

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما عدا محمد بن زياد فهو صدوق يخطئ روى له البخاري مقروناً بغيره [انظر: «تهذيب التهذيب»: (١٦٨/٩)، و«تقريب التهذيب»: (ص ٤٧٨)، رقم: (٥٨٨٧)]. وهذا ما نزل بالحديث عن درجة الصحيح. وقد تكلم عنه الإمام البوصيري فيما سبق بما يُشعر بتحسينه، كما حسَّنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: (١٦/٣).

نظرة في مصلحة البائع بتوفير الثمن. وإذا تقابل الأمران؛ وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم.

والزام صاحب السلعة أن يبيع ما لا يرضى؛ منافٍ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِمَكَرٍ عَنْ رَأْسٍ﴾ [النساء: ٢٩] وإلى هذا ذهب الجمهور، وروي عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير، وأحاديث الباب ترد عليه. وظاهر الحديث أنه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص، ولا فرق بين المجلوب^(١) وغيره، وإلى ذلك مال الجمهور...^(٢).

هذا على أن المفهوم من منطوق هذه الأحاديث أن التسعير حرام؛ إذا أدى إلى ظلم الناس، وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم.

أما إذا ساء استخدام البائعين والمنتجين لهذا الأمر المباح الموسع به عليهم - وهو حرية التسعير - فراحوا يستغلون حاجة الناس برفع أسعار سلعهم فوق ثمن المثل:

فحينئذٍ على ولي الأمر أن يتدخل لحفظ مصلحة الجماعة؛ فيسعر السلع التي تستغل أو تحتكر، بأن يجبرهم على عدم البيع بأكثر من ثمن المثل، دون أن يحدد لهم حداً لا يتجاوزونه - كما هو قول الجمهور كما ذكر الإمام ابن تيمية رحمه الله^(٣) -.

وحينئذٍ يكون وقف العمل بالنصوص السالفة المانعة من التسعير وفقاً للمصلحة.

فإذا صَلَحَ أربابُ السلع، ولم يعودوا لاستغلال حاجة الناس برفع

(١) المجلوب: هو أي سلعة يؤتى بها من بلد لبيعها في بلد آخر. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٢٨٢/١)، و«المصباح المنير»: (١٠٤/١).

(٢) «نيل الأوطار»: (٢٢٠/٥).

(٣) انظر: «الحسبة في الإسلام»: (ص ٢٢) - للإمام ابن تيمية - طبعة ١٣٨٧هـ - المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة. و«الطرق الحكيمة»: (ص ٢٥٧).

السلع عليهم؛ ترك السعر حُرّاً تبعاً لأصل المسألة الذي صرحت به النصوص، وهو عدم التسعير.

ولا شك أن فعل ذلك سياسة شرعية حسب تعريفاتها السابقة.

ويعرض ابن القيم لبيان نوعي التسعير وحكم كل منهما فيقول:

«وأما التسعير: فمنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل جائز؛ فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم، فهو حرام. وإذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل، فهو جائز؛ بل واجب.

فأما القسم الأول: فمثل ما روى أنس قال: غَلَا السُّعْرُ... [ثم ذكر الحديث، ثم قال]: «فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر: إما لقلة الشيء، وإما لكثرة الخلق؛ فهذا إلى الله.

فلزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق.

وأما الثاني: فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها، مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة. فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به»^(١).

وبعد، فتكاد تتفق أقوال الفقهاء على جواز التسعير إذا تعدى أرباب السلع القيمة تعدياً فاحشاً، وباعوا بأكثر من ثمن المثل، وعجز ولي الأمر عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، بعد مشورة أهل الرأي والنظر من كبار أهل السوق، وذلك على سبيل المصلحة^(٢).

(١) «الطرق الحكيمة»: (ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٢) انظر أقوال الفقهاء في هذه المسألة: «بدائع الصنائع»: (١٢٩/٥)، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»: (٢٨/٦) - للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ت ٧٤٣هـ - الطبعة الثانية - دار الكتاب الإسلامي، و«التاج والإكليل»: (٣٨٠/٤)، و«مغني المحتاج»: (٣٨/٢)، و«المغني»: (٢٣٩/٤ - ٢٤٠).

يقول ابن تيمية فيما يشبه الرد على من منع التسعير مطلقاً، وهم بعض الحنابلة^(١): «ومن منع التسعير مطلقاً محتجاً بقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ...» [ثم ذكر الحديث]؛ فقد غلط. فإن هذه قضية معينة ليست لفظاً عاماً، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع يجب عليه، أو عمل يجب عليه، أو طَلَبَ في ذلك أكثرَ من عوض المثل...» إلى أن قال: «وإذا كانت حاجة الناس تندفع إذا عملوا ما يكفي الناس؛ بحيث يشتري إذ ذاك بالثمن المعروف، لم يحتاج إلى تسعير. وإما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بتسعير العادل، سَعَّرَ عليهم تسعير عدل، لا وكس ولا شطط»^(٢).

لعله قد اتضح من خلال آراء الفقهاء وبعض أقوالهم أن التسعير إذا تضمن العدل بين الناس، وكان لدفع الظلم والاحتكار والقضاء على استغلال البائعين والمنتجين، يكون جائزاً باتفاق، بل قد يكون واجباً كما نصَّ عليه ابن القيم، وكما يجب المصير إليه.

قال الدكتور محمد بلتاجي معقّباً على حديث أنس السابق في أول المسألة:

«وهذا يعني أن الرسول رأى - رغم ارتفاع الأسعار في وقت ما - أن ارتفاعها طبيعي يرجع إلى الظروف الاقتصادية العامة، وليس ناشئاً عن احتكار طبقة معينة من الناس للسلع؛ لأنه نهى عن الاحتكار^(٣)، وأدخله ضمن الإلحاد في الحرم^(٤).

(١) «المغني»: (٢٣٩/٤ - ٢٤٠).

(٢) «الحبة في الإسلام»: (ص ٢٣، ٢٨ - ٢٩).

(٣) الاحتكار: حبس الطعام للغلاء. «التعريفات»: (ص ٢٦)، وانظر أيضاً: «المصباح»: (١٤٥/١).

(٤) لعل الدكتور بلتاجي يقصد حديث: «اِخْتِكَارُ الطَّعَامِ بِمَكَّةَ إِلْحَادٌ». وقد رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - مرفوعاً وموقوفاً [والموقوف هنا في حكم المرفوع لأنه مما لا مجال للرأي فيه]، فيمن رواه يعلى بن أمية، وابن عمر وغيرهما. ولعل أحسنها حديث ابن عمر، وقد أخرجه جماعة منهم: الطبراني في: «المعجم الأوسط»: (٢٨٩/٢ - ٢٩٠، رقم: ١٥٠٨) - قال: حدثنا =

أما حين رفض التدخل في الأسعار فقد كان هذا منه تقديراً للظروف الاقتصادية العامة في هذا الوقت. ولهذا قال: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ» أي: الله قادر على أن يغير هذه الأوضاع بما يكفل رخص الأسعار بطريقة طبيعية، وكلامه بعد هذا يدل على أن في محاولة التدخل في الأسعار ظلماً للمتجدين والبائعين.

ولا شك أن جبر المنتج أو التاجر على أن يبيع بخسارة أو بمكسب أقل من ضروراته، ظلم له، يؤدي إلى كساد الإنتاج وتوقف حركة البيع والشراء. وهذا يضر بالمصلحة الخاصة والعامة معاً.

أما متى يجب التسعير؟ فذلك عند محاولة الاحتكار واستغلال حاجة الناس إلى السلعة لجني ربح أكبر... فهنا يجب التدخل في الأسعار، وإجبار المحتكرين والمستغلين، وحملهم على ما يحقق مصالح الجماعة، ويحفظ لهم نسبة معينة من الربح تكفي لضروراتهم، وتساهي جهد عملهم^(١).

= أحمد [بن محمد بن صدقة]، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا أبو عاصم [الضحاك بن مخلد]، قال: حدثنا عبد الله بن المؤمل، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محيص، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر... مرفوعاً. والبيهقي في: «شعب الإيمان»: (٥٢٧/٧، رقم: ١١٢٢١) - قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ [الحاكم]، وأبو محمد بن أبي حامد المقرئ، قالوا: ثنا أبو العباس، [قال] ثنا محمد بن سنان [القزاز]، [قال] ثنا أبو عاصم؛ أن ابن عمر طلب رجلاً، فسأل عنه، فقال: ذهب ليشتري طعاماً. فقال: للبيت أو للبيع؟ فقالوا: للبيع. فقال: أخبروه أنني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول... فذكره - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الأستاذ / أبو هاجر سعيد زغلول.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٠١/٤): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه جماعة».

قلت: في الحديث من لم أهد إلى معرفته، ك عبد الله المحدث عن أبي عاصم عند الطبراني. ولكن على قول الهيثمي يكون الحديث حسناً للاختلاف في توثيق عبد الله بن المؤمل. والله أعلم.

(١) «منهج عمر»: (ص ٢٥٩).

هذا على أن الذي ذكره العلماء من التسعير عند الحاجة إنما هو عند محاولة البيع بأكثر من ثمن المثل.

أما لو أراد بائع أو منتج أن يعرض سلعته بأقل من ثمن المثل، فقد اختلف الفقهاء في هذا؛ فجوزوه جماعة ومنعه آخرون.

١ - قَمَنْ أَجَازُوهُ - وهم الشافعية^(١) وبعض أصحاب أحمد، كما نص عليه الإمام ابن تيمية^(٢) - استدلوا بما رواه الشافعي، عن عمر؛ أنه مرَّ بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غِرَارَتَانِ^(٣) فيهما زبيب، فسأله عن سِغَرِهِمَا فَسَعَّرَ لَهُ مُدَّيْنِ^(٤) يَدْرَهُم، فقال عمر: لقد حَدَثْتُ^(٥) بَعِيرٌ مُقْبِلَةٌ من الطائف تَحْمِلُ زَبِيْبًا وهم يَغْتَبِرُونَ^(٦) سِغْرَكَ؛ فإِذَا أَنْ تَرْفَعَ السَّغَرَ، وَإِذَا أَنْ تُدْخِلَ زَبِيْبَكَ الْبَيْتَ؛ فَتَبْتَغِهِ كَيْفَ شِئْتَ.

فلما رَجَعَ عمرُ حَاسَبَ نَفْسَهُ، ثم أتى حاطباً في داره، فقال له: إِنَّ الذي قُلْتُ لَكَ ليس بَعَزِيْمَةً^(٧) مني ولا قضاء؛ إِنَّمَا هو شيءٌ أَرَدْتُ به الخَيْرَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ، فحيثُ شِئْتُ فَبِعْ، وكيف شِئْتُ فَبِعْ^(٨).

(١) انظر: «مختصر المزني على الأم»: (١٠٢/٩).

(٢) «الحسبة»: (ص ٢٠ - ٢٢). وانظر أيضاً: «المغني»: (٢٣٩/٤ - ٢٤١).

(٣) غِرَارَتَانِ: مثني، مفردة: غِرْلَةٌ: وهي وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه الكمك والقديد والقمح ونحوها. انظر: «النهاية»: (٢٠١/٥)، و«لسان العرب»: (١٨/٥)، و«المعجم الوسيط»: (٦٤٨/٢).

(٤) مُدَّيْنِ: مثني (مُدٌّ) وهو ربع الصاع؛ وهو عند الجمهور ما يزن ٥١٠ جراماً، وعند الحنفية ٨١٢،٥ جراماً، وقيل غير ذلك. انظر: «مختار الصحاح»: (٥٦٦/٢)، و«الفتح الإسلامي وأدلته»: (٧٥/١).

(٥) حَدَثْتُ: وَجِدْتُ وجاءت، من الحدوث، وهو كَوْنُ الشيء بعد أن لم يكن. «مختار الصحاح»: (ص ١٢٥). وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (٢٤/١).

(٦) يعتبرون سمرَكَ: يعتلُون به ويعتمدون عليه، من «الاعتبار»، وهو الاعتداد بالشيء في ترتب الحكم عليه. وهذا من معاني الاعتبار. «المصباح المنير»: (٣٩٠/٢).

(٧) عزيمة: أي: فريضة. «المصباح المنير»: (٤٠٨/٢).

(٨) «مختصر المزني على الأم»: (١٠٢/٩) - كتاب البيع - باب التسعير - قال الشافعي:

أخبرنا الدراوردي، عن داود بن صالح التمار، عن القاسم بن محمد، عن عمر به. =

٢ - وَمَنْ مَنَعُوهُ - وَهُمْ الْمَالِكِيَّةُ^(١) - اسْتَدْلُوا بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، وَهُوَ يَبِيعُ زَبِيحًا لَهُ بِالسُّوقِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تُرْفَعَ مِنْ سَوْقَاتَا^(٢).

قال الإمام الشافعي بعد سَوْقٍ حديث حاطب بتمامه، راداً قول المالكية واستدلالهم:

«وهذا الحديث مستقصى ليس بخلاف لما روى مالك، ولكنه روى بعض الحديث، أو رواه مَنْ روى عنه [أي عن مالك مختصراً]، وهذا [أي مَنْ رواه بتمامه] أتى بأول الحديث وآخره، وبه أقول؛ لأن الناس مسيطرون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم؛ إلا في المواضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها»^(٣).

= قلت: الأثر ضعيف؛ للانقطاع بين القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وبين عمر بن الخطاب، فقد ولد القاسم في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، وتربى في حجر عمته أم المؤمنين عائشة.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٣/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٣٣/٨).

(١) انظر: «المنتقى» شرح الموطأ: (١٧/٥) - للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي المالكي ت ٤٧٤هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - دار الكتاب الإسلامي - بيروت.

(٢) الأثر أخرجه جماعة منهم:

مالك: (٦٥١/٢) - (٣١) كتاب البيوع - (٢٤) باب الحُكْرَةِ والتربص - عن يونس بن يوسف، عن سعيد بن المسيب؛ أن عمر بن الخطاب مر... الحديث.

وعبد الرزاق: (٢٠٧/٨)، رقم: (١٤٩٠٥) - قال: أخبرنا مالك به.

والبيهقي: (٢٩/٦) - من طريق مالك به. ثم قال: فهذا مختصر، وتمامه فيما روى الشافعي عن الدراوردي [ثم ساق حديث الشافعي كما سبق بسنده ولفظه].

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجالها ثقات، رجال الصحيحين أو أحدهما.

ولا يعل الحديث بدعوى الانقطاع بين سعيد بن المسيب وعمر؛ لأن سماع سعيد من عمر؛ قد جزم به الإمام أحمد وغيره. انظر: «فتح المغيب»: (١٥٥/٣).

(٣) «مختصر المزني على الأم»: (١٠٢/٩).

والراجح عندي في هذه المسألة الأخيرة هو ما ذهب إليه عمر الفاروق أخيراً، وهو قول الشافعي ومَن وافقه، وهو السماح بالبيع - لَمَن أراد البيع - بأقل من ثمن المثل، للأسباب التالية:

أولاً: أن من باع بأقل من ثمن المثل لا بد وأنه قد ربح من بيعه، إلا إذا تبين أنه يريد الإضرار بالسوق دون التفات إلى الربح، ولا أظنه؛ لأنه إن احتمل هذا يوماً أو أياماً فإنه لا يحتمله دائماً.

ثانياً: أن في هذا البيع نوعاً من المنافسة المؤدية إلى تنشيط حركة السوق، وفي ذلك مصلحة للجميع.

ثالثاً: أنه قد يكون في ذلك قضاء على بعض مظاهر الجشع عند بعض التجار.

رابعاً: أن فيه تخفيفاً على بعض الناس من المشتريين؛ إذ لا شك أن رخص الأسعار - بحيث لا يضر بالآخرين جداً - فيه من التخفيف والتيسير ما فيه.

خامساً: أن المنع من هذا البيع؛ يعني كساد المحال التي تتبع القطاعي ب: سعر الجملة، أو بسعر نصف الجملة، وهي الآن منتشرة وكثيرة. وفي ذلك من تعطيل حركة البيع، وعدم تنشيط التجارة، ما يضر بفئات من المجتمع، إن لم يكن بالمجتمع كله.

سادساً: أن هذا البيع قد يضطر إليه بعض التجار؛ لحاجته إلى السيولة المالية؛ لشراء سلع أخرى حاجة الناس إليها أمس.

إلى غير ذلك من الأسباب.

يقول أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي في كلمة جامعة: «... ولاشك أن حاطباً كان يربح في ثمنه الذي يعرضه، فمثل هذا التنافس [أي بين حاطب، وبين مَن يبيعون سلعهم بأكثر منه] في مصلحة المجموع؛ لأنه يؤدي إلى خفض نسبة الربح، ورخص الأسعار. فليس لولي الأمر إذن أن يتدخل؛ لأنه لا يفعل ذلك إلا حين يقتضي الأمر حفظ مصلحة الجماعة،

وذلك حين تعرض السلعة بأكثر من ثمن المثل؛ استغلالاً لحاجة الناس، واحتكاراً لها. ومن هنا رأى عمر - في آخر الأمر - أن عرض السلعة بأقل من ثمن المثل ليس من المواضع التي ينبغي على ولي الأمر أن يتدخل فيها^(١).



(١) منهج عمر: (ص ٢٦٠).

الباب الثالث ضوابط الوقف الشرعية، وشروط الواقفين

وتحتة فصلان:

الفصل الأول: ضوابط «الوقف» الشرعية مع التمثيل.

الفصل الثاني: الموقوفون، وشروطهم.

الفصل الأول

ضوابط «الوقف» الشرعية مع التمثيل

وتحتته تمهيد وثمانية مباحث:

التمهيد: تعريف الضابط، والقاعدة، والنظرية، مع بيان الفرق بينها.

المبحث الأول: الضابط الأول: إذا ذهب محل تطبيق النص.

المبحث الثاني: الضابط الثاني: إذا أوجب النص حدًا فاعترضته شبهة درئ الحد بها.

المبحث الثالث: الضابط الثالث: إذا تعارضت مصلحة ضرورية مع تطبيق النص قدمت المصلحة الضرورية.

المبحث الرابع: الضابط الرابع: إذا تعارضت مصلحة راجحة مع تطبيق النص المتضمن حدًا قدمت المصلحة الراجحة.

المبحث الخامس: الضابط الخامس: إذا تعارضت مصلحة خاصة منصوص عليها مع مصلحة عامة قدمت المصلحة العامة.

المبحث السادس: الضابط السادس: إذا اقتضت المصلحة
الأخذ بفعل من أفعال الرسول عليه السلام، أو تقريراته، دون
غيره أخذ به.

المبحث السابع: الضابط السابع: إذا وُسِّع على الناس
بالنصوص فضيَّقوها أو أفرطوا فيها مستهينين بها فحينئذ يؤاخذون
بالتضييق.

المبحث الثامن: الضابط الثامن: إذا تضمن النص أجناساً لا
توجد في زمن من الأزمان أو مكانٍ من الأماكن فحينئذ يقوم
مقامها غيرها للضرورة .



التمهيد
تعريف الضابط، والقاعدة، والنظرية،
مع بيان الفرق بينها

وتحت ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الضابط لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف القاعدة لغةً واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين
القاعدة والضابط .

المطلب الثالث: تعريف النظرية لغةً واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين
النظرية والقاعدة.

المطلب الأول
تعريف الضابط لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف الضابط لغةً: الضابط: اسم فاعل من الفعل: (ضَبَطَ
يَضْبِطُ) بكسر العين (الباء) في المضارع وضمها. وجمعه ضوابط. ومصدره:
الضَبْطُ: وهو الحَزْمُ، وَلُزُومُ الشيء وَحَبْسُهُ. وضبط الشيء حَفَظَهُ بالحزم

حفظاً بليغاً، ورجل ضابط أي حازم، قويٌّ على عمله^(١).

ثانياً: تعريف الضابط اصطلاحاً: يعبر عنه الإمام تاج الدين السبكي^(٢)
(ت ٧٧١هـ) قائلاً:

«والغالبُ فيما اخْتَصَّ ببابٍ، وقَصِدَ به تَنْظُمُ صُورٍ مُتَشَابِهَةٍ، أَنْ يُسَمَّى ضابطاً»^(٣).

وقال الإمام السيوطي: «القاعدة: تجمع فروعاً من أبواب شتى.
والضابط: يجمع فروع باب واحد...»^(٤).

وقيل: الضابط معناه: القاعدة الكلية، وجمعه ضوابط، ويراد به هنا
القيود التي تحدد نطاق الموضوع^(٥).

وقيل: الضابط ما يحجز الشيء عن الالتباس بغيره^(٦).

(١) انظر: «النهاية»: (٧٢/٣)، و«اللسان»: (٣٤٠/٧)، و«المعجم الوسيط»: (٥٣٣/١).

(٢) هو الإمام تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الشافعي السبكي -
ولد بـ«القاهرة» سنة ٧٢٧هـ، وتوفي بـ«دمشق» في ذي الحجة سنة ٧٧١هـ.
انظر ترجمته: «النجوم الزاهرة»: (١٠٨/١١)، و«الدرر الكامنة»: (٤٢٥/٢).

(٣) «مقدمة الأشباه والنظائر» - مخطوط - للإمام تاج الدين السبكي - بواسطة كتاب
«القواعد الفقهية: مفهوماتها، ونشأتها، وتطورها، ودراسة مؤلفاتها»: (ص ٤٦) -
للدكتور/علي أحمد الندوي - الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م - دار القلم - سوريا.
وقد ذكر المؤلف عدة مصادر في هذا الباب. لأن كتابه في الأصل رسالة ماجستير من
كلية الشريعة جامعة أم القرى، كما أفاده أ. د/أحمد يوسف سليمان في كتابه «الفقه
الإسلامي»: (ص ٢٨١، ٢٨٢) - طبعة ١٩٩٠م - دار الثقافة - القاهرة.

(٤) «الأشباه والنظائر في النحو»: (٩/١) - للإمام السيوطي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ،
١٩٨٤م - دار الكتب العلمية - لبنان. وانظر أيضاً: «الأشباه والنظائر»: (ص ١٦٦) -
للإمام ابن نجيم. و«الكليات»: (ص ٧٢٨). و«غمر عيون البصائر شرح كتاب الأشباه
والنظائر»: (٥/٢) - للإمام أبي العباس أحمد بن محمد الحنفي الحموي ت ١٠٩٨هـ -
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان. و«الفقه الإسلامي»:
(ص ٢٨٢)، و«القواعد الفقهية»: (٤٦: ٥٢).

(٥) «الفقه الإسلامي وأدلته»: (٥٩/٩) - عند ذكر أنواع الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر
المذاهب.

(٦) «ضوابط المصلحة»: (ص ١٠٩). وقد ذكر الدكتور البوطي هذا التعريف بالهامش عندما =

وقد مثل الإمام السيوطي للضوابط بأمثلة كثيرة عدت منها في باب الطهارة ما يقرب من أربعين، منها^(١): «لا تُبْطَلُ الطهارة طهارةً إلا في المُسْتَحَاضَةِ^(٢)، والسَّائِسِ^(٣)».

وقال في باب الوضوء: «ليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يُسْتَحَبُّ تقديمُ الأيمنِ منهما إلا الأذنين؛ فإنه يُسْتَحَبُّ مسحُهما دفعةً^(٤)».

هذا على أنه قد يُطْلَقُ أحياناً على «الضابط» «قاعدة» كما في باب الزكاة حيث قال:

«قاعدة: من لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ، ومن لا فلا...»^(٥).

وبعد هذا العرض يتضح أن «الضابط» قد يطلق عليه «قاعدة» كما

= كان يعمل سبب تسميته كتابه «ضوابط المصلحة» فقال: «آثرت استعمال كلمة «ضوابط» على «الشروط»؛ إذ الضابط هو ما يحجز الشيء عن الالتباس بغيره، أما الشرط ففيه - كما هو معروف - معنى الاستثناء، فهو يوهم أن ما لم تتوافر فيه الشروط خارج عن الاعتبار، مع دخوله في أصل المصلحة...» اهـ.

هكذا قال الدكتور البوطي، مع أنه عند ذكر الضابط الثاني؛ عبّر عنه بلفظ «الشرط»؛ فكان مما قال: «الدليل على صحة هذا الضابط»، وعندما شرع في بيان هذا الدليل قال: «إن جملة ما يدل على هذا الشرط دليلان: عقلي ونقلي...» «ضوابط المصلحة»: (ص ١١٨).

وهذا الصنيع من الدكتور يدل على إمكانية استعمال أحدهما: «الضابط»، و«الشرط» موضع الآخر أحياناً.

- (١) «الأشباه والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٢٣٤ - ٢٤٥).
- (٢) المستحاضة: هي مَنْ استمر بها الدم بعد أيام حيضها. من الفعل: اسْتَحِضَّتْ المرأة، فهي مستحاضة، مبنياً للمفعول. انظر: «مختار الصحاح»: (ص ١٦٥)، و«المصباح المنير»: (١/١٥٩).
- (٣) السلس: الذي لا يستمسك بوله. وهو صفة مشبهة من الفعل سَلَسَ يَسْلَسُ: أي سهل ولان. ومعناه: استرسل بولُه، ولم يستميكه. انظر: «المصباح المنير»: (١/٢٨٥)، و«المعجم الوسيط»: (١/٤٣٢).
- (٤) «الأشباه والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٢٤٥).
- (٥) المصدر نفسه: (ص ٢٥١).

اتضح مما سبق عند الإمام السيوطي، وكما ذكر الدكتور الزحيلي.

ولذا نجد أن إطلاق «القاعدة» على «الضابط» أمر شائع مطرد في المصادر الفقهية، وكتب القواعد المتقدمة، كما مثلنا عند الإمام السيوطي.

ومثال ذلك أيضاً ما جاء في «القواعد الحنبلية» للحافظ ابن رجب تحت عنوان: «القاعدة: شعُرُ الحيوانِ في حُكْمِ الْمُتَفَصِّلِ عنه لا في حُكْمِ الْمُتَفَصِّلِ»^(١).

وقد يقصد بالضابط أيضاً «الشرط» كما عبّر عنه الدكتور البوطي، وقد سبق بيانه في الهامش قبل قليل.

وفي هذا البحث «الضوابط الشرعية لوقف العمل بنصوص القرآن والسنة» يأتي الضابط بمعنى الشرط، كقولي:

الضابط الأول: إذا ذهب محل تطبيق النص [وُوقِفَ العملُ بالنص].

وعبارة [وُوقِفَ العملُ بالنص] هي جواب الشرط. وأنا أحذفها لدلالة السياق عليها.

الضابط الثاني: إذا أوجب النص حداً فاعترضته شبهة درئ الحد بها [وُوقِفَ العملُ بالنص].

وهكذا في بقية الضوابط التي سنتحدث عنها بالتفصيل بعد هذا التمهيد.



(١) انظر: «القواعد الحنبلية»: (ص ٤) - للحافظ ابن رجب - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة والرياض.

المطلب الثاني تعريف القاعدة؛ لغة، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين القاعدة والضابط

أولاً: تعريف القاعدة لغة: هي الأساس، والأصل لما فوقها. وقواعد البيت: أساسه^(١).

ثانياً: تعريف القاعدة اصطلاحاً: لها تعريفات عديدة، ولا يكاد يخلو واحد منها من اعتراضات ينتهي أكثرها إلى كونها «قاعدة كلية».

ومنها تعريف الإمام السيوطي:

«القاعدة: تجمع فروعاً من أبواب شتى. والضابط: يجمع فروع باب واحد. وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا...»^(٢).

ولعل من أوفق التعريفات لها تعريف أستاذنا الدكتور أحمد يوسف سليمان، وهي أنها «حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة».

ثم يشرح الدكتور القاعدة قائلاً:

«فقولنا: حكم: جنس في التعريف يشمل كل حكم».

(١) انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٥٤٤)، و«المصباح المنير»: (٢/٥١٠)، و«اللسان»: (٣/٣٦١).

(٢) «الأشباه والنظائر في النحو»: (١/٩) - للإمام السيوطي. وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (٢/٥١٠)، و«التلويح على التوضيح»: (١/٣٥)، و«التعريفات»: (ص ٢١٩)، و«الأشباه والنظائر» للإمام ابن نجيم: (ص ١٦٦)، و«غمر عيون البصائر»: (١/٥١)، و«الكليات»: (ص ٧٢٨)، و«الفقه الإسلامي»: (ص ٢٧٩)، و«القواعد الفقهية»: (ص ٣٩).

وأغلب: قيد في التعريف خرج به ما كانت القاعدة فيه تتضمن حكماً كلياً بحيث لا يشذ عنها شيء من الجزئيات.

يتعرف منه: أي يستفاد منه بعد إعمال الفكر. وهذا يدل على أن القاعدة الفقهية تحتاج إلى إعمال فكر.

حكم الجزئيات الفقهية: قيد خرج به ما عدا القواعد الفقهية والأصولية؛ لأن غيرهما لا يفهم منه حكم فقهي.

مباشرة: قيد أخير لإخراج القواعد الأصولية؛ لأنه لا يفهم منها الحكم مباشرة بل بواسطة، فمثلاً في قاعدة (الضرر يزال) يفهم منها مباشرة وجوب إزالة الضرر. ولكن الحكم الأصولي في القاعدة الأصولية يفهم من الدليل مثل وجوب الصلاة، لا يفهم مباشرة من القاعدة الأصولية (الأمر للوجوب) مباشرة؛ إنما تقول: قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٠. والنساء: ٧٧ وغيرهما من السور] والأمر للوجوب؛ إذن فالصلاة واجبة^(١).

ومثال هذه القواعد: «الأمور بمقاصدها»^(٢)، «اليقين لا يُزَالُ بالشك»^(٣).

وبعض القواعد الفقهية يندرج تحتها قواعد أخرى، فمثلاً قاعدة «اليقين لا يُزَالُ بالشك» يندرج تحتها قواعد أخرى منها: «الأصل بقاء ما كان على ما كان»^(٤).

(١) «الفقه الإسلامي»: (ص ٢٨١ - ٢٨٢).

(٢) «الأشياء والنظائر في الفروع»: (ص ٦) - للسيوطي. وقد ذكر الأدلة على هذه القاعدة من نصوص السنة. وانظر أيضاً: «الأشياء والنظائر» لابن نجيم: (ص ٢٧).

(٣) انظر هذه القاعدة والأدلة عليها من نصوص السنة: «الأشياء والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٣٧)، و«الأشياء والنظائر» لابن نجيم: (ص ٥٦).

(٤) «الأشياء والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٣٩).

ثالثاً: الفرق بين القاعدة والضابط:

مما سبق يتضح الفرق بين القواعد الفقهية والضوابط الفقهية، وهو أن:

القواعد أعم من الضوابط، وأشمل من حيث جمع الفروع وشمول المعاني؛ لأن القاعدة تشمل أبواباً كثيرة من أبواب الفقه، أما الضابط فيختص باب واحد.

وقد سبق تعريف قول السيوطي للقاعدة أنها: «تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط: يجمع فروع باب واحد».

هذا على أنه قد تطلق «القاعدة» على «الضابط» كثيراً في المصادر الفقهية، وكتب القواعد المتقدمة، كما يطلق «الضابط» على «القاعدة» أيضاً، كما سبق بيانه والتمثيل له عند الكلام عن الضابط.



المطلب الثالث

تعريف النظرية لغة، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين النظرية والقاعدة

أولاً: تعريف النظرية لغة: مشتقة من النَّظَر، وهي نسبة إليه. والنَّظَرُ في اللغة: الْفِكْرُ فِي الشَّيْءِ تَقَدُّرُهُ وَتَقْيُّسُهُ^(١).

والنظري: هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب، كتصور النفس والعقل، والتصديق بأن العالم حادث^(٢).

ثانياً: تعريف النظرية في الاصطلاح العلمي: هي فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض، ويردها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتماً

(١) «القاموس المحيط»: (١٥٠/٢).

(٢) «القواعد الفقهية» هامش: (ص ٦٢).

أحكاماً وقواعد^(١).

ثالثاً: تعريف النظرية في اصطلاح الفقهاء المعاصرين: لها تعريفات عديدة متقاربة، منها: هي «موضوعات فقهية أو موضوع يشتمل على مسائل فقهية أو قضايا فقهية. حقيقتها: أركان وشروط وأحكام، تقوم بين كل منها صلة فقهية، تجمعها وحدة موضوعية تحكم هذه العناصر جميعاً»^(٢).

هذا على أن دراسة الفقه الإسلامي في نطاق «النظريات الفقهية العامة» أمرٌ مستحدث من حيث التنظير، استخلصه العلماء المعاصرون الذين جمعوا بين دراسة «الفقه الإسلامي» ودراسة «القانون الوضعي» خلال موازنتهم بين الفقه والقانون، ويؤيِّبوا المباحث الفقهية على هذا النمط الجديد، وأفردوا المؤلفات على هذا النحو^(٣).

ومن هذه النظريات «نظرية المقاصد»، و«نظرية العقد»، و«نظرية الملكية».

رابعاً: الفرق بين النظرية والقاعدة:

مما سبق من تعريفات يتضح الفرق بين النظرية الفقهية والقاعدة الفقهية، من وجهين:

«الأول: القاعدة تتضمن حكماً ينتقل مباشرة إلى الفروع، بينما النظرية مشتملة على أحكام عامة، لا على حكم أغلبي أو كلي.

الثاني: القاعدة لا تشتمل على أركان وشروط، بينما النظرية تقوم على أركان وشروط؛ فمثلاً «نظرية المقاصد» لا تشتمل على حكم كلي ينتقل إلى فروع؛ بينما قاعدة «الأمور بمقاصدها» تشتمل على حكم ينتقل إلى فروع

(١) «المعجم الفلسفي»: (ص ٢٠٣) - تأليف لجنة من العلماء - طبعة بيروت [بواسطة كتاب «القواعد الفقهية»: (ص ٦٢)].

(٢) «القواعد الفقهية»: (ص ٦٣). وانظر أيضاً: «الفقه الإسلامي»: (ص ٢٨٣)، و«الفقه الإسلامي وأدلته»: (٧/٤).

(٣) انظر: «الفقه الإسلامي»: (ص ٢٨٣)، و«القواعد الفقهية»: (ص ٦٣).

كثيرة بلغت ثلاثة أرباع الفقه^(١).

كما أن القواعد الفقهية بمثابة ضوابط بالنسبة إلى تلك النظريات، أو هي قواعد خاصة بالنسبة للقواعد العامة الكبرى.

وقد ترد قاعدة بين القواعد الفقهية ضابطاً خاصاً لناحية من نواحي تلك النظريات... فقاعدة «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني» مثلاً، ليست سوى ضابط في ناحية مخصوصة من أصل «نظرية العقد»، وهكذا سواها من القواعد^(٢).

فالنظرية إذن بناء عام لقضايا ذات مفهوم واسع مشترك، أما القاعدة فهي ضابط أو معيار من ناحية مخصوصة من نواحي النظرية العامة^(٣).

المبحث الأول الضابط الأول إذا ذهب محل تطبيق النص

هذا هو الضابط الأول من ضوابط الوقف الشرعية للعمل بالنصوص، ومن أمثلته الشهيرة:

منع عمر - رضي الله عنه - سهم «المؤلفة قلوبهم» من الزكاة؛ حيث إنه لم يجد - حسب فهمه في زمنه - مَنْ ينطبق عليهم النص، مع إقرار الصحابة له.

وقبل البحث في المسألة، يحسن أن نحرّر محل النزاع أولاً، وهم «المؤلفة قلوبهم» فقد عرّفهم الإمام القرطبي بقوله: «هم قوم كانوا في صدر

(١) «الفقه الإسلامي»: (ص ٢٨٣). وانظر أيضاً: «القواعد الفقهية»: (ص ٦٢ - ٦٦).

(٢) انظر: «القواعد الفقهية»: (ص ٦٤).

(٣) انظر: «الفقه الإسلامي وأدلته»: (٧/٤).

الإسلام ممن يظهر الإسلام، يتألفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم. قال الزهري: المؤلفة من أسلم من زفر، أو نصراني؛ وإن كان غنياً. وقال بعض المتأخرين: اختلف في صفتهم؛ فقيل: هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان. وقيل: هم قوم أسلموا في الظاهر ولم تستيقن قلوبهم فيعطون؛ ليتمكن الإسلام في صدورهم. وقيل: هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع يعطون؛ ليتألفوا أتباعهم على الإسلام...

وهذه الأقوال متقاربة، والقصد بجميعها الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه حقيقة إلا بالعطاء؛ فكأنه ضرب من الجهاد^(١).

ولولي الأمر - في أي زمان أو مكان - إذا لم يجد من ينطبق عليهم بعض قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوجُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَدَرِمْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ١٥﴾ [التوبة: ٦٠] صَرَفَ سَهْمِهِمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

فإذا لم يجد - مثلاً - غارمين قد أرهقتهم الديون، أو عبيداً أرقاء، أو إماء ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ فإن سهمهم يُصرف - بناء على ذلك - إلى بقية الأصناف الثمانية التي هي مصارف الزكاة.

ولا يعني فعله هذا أنه قد ألغى النص القرآني، أو أوقف العمل به نهائياً.

وذلك لأن هذا الوقف منه وقف مؤقت؛ إذ وجود أصحاب هذين السهمين، أو وجود مستحقيه، أو عدم وجودهما؛ تحدده أوضاع المجتمع الإسلامي^(٢).

وهذا ما فعله عمر - رضي الله عنه - تماماً، حين منع سهم المؤلفة

(١) «تفسير القرطبي»: (١٦٦/٨). وانظر أيضاً: «المغني»: (٤٢٧/٦)، و«فقه السنة» للشيخ سيد سابق: (٤٢٤/٢) وما بعدها.

(٢) راجع مثلاً: «منهج عمر»: (ص ١٧٩، ١٨٨).

قلوبهم، وهو أحد الأسهم المنصوص عليها في آية التوبة، وكان ذلك في خلافة الصديق أبي بكر، واستمر على ذلك في خلافته هو، ولم ينكر أحد من أصحابه عليه ذلك.

وقد فعل عمر ذلك؛ لأنه رأى أنه لا مؤلفة يومئذ؛ بعد أن أعزَّ الله الإسلام، وأغنائه، ووطد أركانه.

يروي لنا ذلك الخطيب البغدادي^(١)، عن عبيدة^(٢)، قال: جاء عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس^(٣) إلى أبي بكر فقالا: يا خليفة رسول الله إنَّ عندنا أرضاً سَبَّخَةً^(٤) ليس فيها كَلأٌ، ولا منفعة؛ فإنَّ رأيتَ أنْ تُقَطِّعَناها لعلنا نحرثُها ونزرعُها؛ فلعلَّ الله ينفعَ بها بعدَ اليوم. قال: فأقطعهما إِيَّاهَا، وكتب لهما كتاباً وأشهدَ، وعمرُ ليس في القوم؛ فأنطلقا إلى عمرَ لِيشْهَدَا، فوجداه قائماً يَهْتَأُ^(٥) عيراً له، فقالا: إنَّ أبا بكرَ قد أشهدَكَ على ما في هذا الكتاب، أفنقرأُ عليك أو تقرأُ؟ قال: أنا على الحال التي تَرَيَانِي، فإنَّ شئتُما فاقْرَأَا،

(١) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - ولد سنة ٣٩٢هـ، وتوفي سنة ٤٦٣هـ وسمي الخطيب؛ لأنه كان يخطب بـدُرْزِيجان [قرية كبيرة تحت بغداد على دجلة بالجانب الغربي منها «معجم البلدان»: (٥٦٧/٢)]. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٠/١٨)، و«البداية والنهاية»: (٢٧/١٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢٩/٤).

(٢) هو التابعي الجليل أبو عمرو الكوفي عبيدة بن عمرو السُّلَماني المرادي، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين، ولم يلقه، وفي وفاته أقوال أصحابها في سنة ٧٢ هـ انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٥٥٢/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٠/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٨٤/٧).

(٣) هو الصحابي الجليل الأقرع بن حابس بن عيَّال، شهد فتح مكة وحنيناً وغيرهما، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام - انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (١٦٣/٦)، رقم: (١١٤٥)، و«أسد الغابة»: (١٢٨/١).

(٤) سَبَّخَةٌ: أرضٌ تغلُّوها المُلُوحَة، ولا تكادُ تُنْبِتُ إلا بعضَ الشجر. «النهاية»: (٣٣٣/٢).
(٥) يَهْتَأُ: يطلي بعميره بالقطران. من قولهم: هَتَأَتِ الْبَيْعِيرُ أَهْنَتُوهُ إِذَا طَلَّتِيته بِالْهِنَاءِ، وهو القَطْرَان.

«النهاية»: (٢٧٦/٥). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٩٩٦/٢).

وإن شئتما فانتظرا حتى أفرغ فأقرأ. قالوا: بل نقرؤه، فقرأ، فلما سمع ما في الكتاب؛ تناوله من أيديهما، ثم ثقل فيه فمحاها، فتذمرا، وقالوا مقالة سيئة، فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَأَلَّفُكُمَا وَالْإِسْلَامُ يَوْمئِذٍ ذَلِيلٌ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ، فَاذْهَبَا فَاجْهَدَا جِهْدَكُمَا، لَا أَرعى اللَّهَ عَلَيْكُمَا إِنْ رَعَيْتُمَا. قال: فَأَقْبِلَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَهُمَا مُتَذَمَّرَانِ، فَقَالَا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أَنْتَ الْخَلِيفَةُ أَمْ عَمْرٌ؟ فقال: بَلْ هُوَ، لَوْ كَانَ شَاءَ^(١).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: (٣٠٥/٢، رقم: ١٦٨٣) - قال: نا يعقوب [بن سفيان]، قال: نا هارون بن إسحاق الهمداني، قال: نا المحاربي [عبد الرحمن بن محمد]، عن الحجاج بن دينار الواسطي، عن ابن سيرين، عن عبيدة به - للخطيب البغدادي - الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - مؤسسة الرسالة - بتحقيق الدكتور/محمد عجاج الخطيب.

والأثر أخرجه أيضاً جماعة مختصراً ومطولاً منهم:

البخاري مختصراً في «التاريخ الصغير»: (٥٦/١) - قال: حدثني محمد بن العلاء، [قال] ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن الحجاج بن دينار، عن [حجاج] ابن أبي عثمان الصواف، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني؛ أن عبيدة بن حصن، والأقرع بن حابس، استقطعا أبا بكر أرضاً، فقال عمر: إنما كان النبي ﷺ يُولَّفُكُمَا عَلَى الْإِسْلَامِ؛ فَأَمَّا الْآنَ فَاجْهَدَا جُهْدَكُمَا، وَقَدْ دَخَلَ عَيْنَتُهُ بَنُ حَصْنِ الْغَزَاوِيِّ عَلَى عَمْرٍ فِي خِلَافَتِهِ.

وقد صحح الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (٩٢/١) رواية البخاري هذه قائلاً: «وروى البخاري في تاريخه الصغير، ويعقوب بن سفيان بإسناد صحيح من طريق محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو السلماني [فذكره، وزاد: وقطع الكتاب. ثم قال] قال علي بن المديني في العلل: هذا منقطع؛ لأن عبيدة لم يدرك القصة، ولا روى عن عمر أنه سمعه منه. قال: ولا يروى عن عمر بأحسن من هذا الإسناد» اهـ. والبيهقي: (٢٠/٧) - من طريق أبي يوسف يعقوب بن سفيان بإسناد الخطيب بنحوه مختصراً.

قلت: الأثر صحيح مطولاً ومختصراً؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

وأما قول الإمام ابن المديني [الذي نقله عنه الحافظ ابن حجر]: «هذا منقطع... إلخ»؛ فقيه لإعاده؛ لأن عبيدة السلماني جاهلي أسلم في اليمن وصلّى قبل وفاة النبي ﷺ بستين، وقت فتح مكة، فكاد أن يكون صحابياً؛ لكن النبي ﷺ قد مات وعبيدة في طريقه إليه. فإمكانية حضوره هذه القصة متحققة، وهو ثقة فاضل، وقد =

وقال ابن الهمام الحنفي^(١) (ت ٨٦١هـ): «الدفع للمؤلفة هو العلة للإعزاز؛ إذ يفعل الدفع ليحصل الإعزاز، فإنما انتهى ترتب الحكم الذي هو الإعزاز على الدفع الذي هو العلة. وعن هذا قيل: عدم الدفع الآن للمؤلفة؛ تقرير لما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام لا نسخ؛ لأن الواجب كان الإعزاز وكان بالدفع، والآن هو في عدم الدفع»^(٢).

وقد عبّر البهاري الحنفي^(٣) (ت ١١١٩هـ) عن فعل عمر هذا بأنه «من قبيل انتهاء الحكم لانتفاء العلة»^(٤).

وريتساءل ابن رشد المالكي قائلاً: «فهل المؤلفة قلوبهم حقهم باق إلى اليوم أم لا؟ فقال مالك: لا مؤلفة اليوم. وقال الشافعي وأبو حنيفة: بل حق المؤلفة باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك، وهم الذين يتألفهم الإمام على الإسلام.

وسبب اختلافهم: هل ذلك خاص بالنبي ﷺ، أو عام له ولسائر الأمة؟ والأظهر أنه عام. وهل يجوز ذلك للإمام في كل أحواله؟ أو في حال دون حال؟ أعني في حال الضعف لا في حال القوة. ولذلك قال

= صرح مَنْ ترجم له بسماعه من كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم.

انظر: «تاريخ الثقات»: (ص ٣٢٥، رقم: ١٠٩٣)، و«تاريخ بغداد»: (١١٧/١١).

وقد وقع في سند البيهقي والخطيب: حجاج بن دينار، عن ابن سيرين بدون واسطة، وجعل البخاري بينهما حجاجاً الصواف. ولا ضير في ذلك، إذ إمكانية رواية حجاج بن دينار، عن ابن سيرين بدون واسطة، متحققة على شرط مسلم، وهو المعاصرة، وإمكانية اللقاء.

(١) هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين السكندري السيواسي [نسبة إلى سيواس، من بلاد الروم، وكان أبوه قاضياً بها] المعروف بـ «ابن الهمام» الحنفي - ولد بالإسكندرية سنة ٧٨٨هـ، وتوفي في رمضان سنة ٨٦١هـ. انظر ترجمته: «الضوء اللامع»: (١٢٧/٨)، و«الفوائد البهية»: (ص ١٨٠).

(٢) «فتح القدير»: (٢٠١/٢). وانظر أيضاً: «أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (٣٢٥/٤).

(٣) هو الإمام محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي - توفي سنة ١١١٩هـ. انظر ترجمته في: «معجم المؤلفين»: (١٧٩/٨)، و«هدية العارفين»: (٥/٦).

(٤) «مسلم الثبوت»: (٨٤/٢).

مالك: لا حاجة إلى المؤلفة الآن لقوة الإسلام. وهذا كما قلنا التفات منه إلى المصالح»^(١).

ويرى الشافعي نفسه أن يعطى من سهم (المؤلفة قلوبهم) إن نزلت بالمسلمين نازلة، وإلا فلا، فيقول: «فإن لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر، مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها، لم أر أن يعطى أحد منهم سهم المؤلفة قلوبهم، ورأيت أن يرد سهمهم على السُّهُمَان معه، وذلك أنه لم يبلغني أن عمر ولا عثمان ولا علياً أعطوا أحداً تألفاً على الإسلام. وقد أعزَّ الله - وله الحمد - الإسلام عن أن يتألف الرجال عليه»^(٢).

وينه ابن قدامة الحنبلي على أن سهمهم لم يسقط سقوطاً أبدياً؛ وإنما هو مرتبط بالاستغناء عنهم، وعدم الحاجة إليهم؛ فإن احتيج إليهم أعطوا، وإن لم يحتج إليهم لم يعطوا؛ فيقول: «فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم، وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم، فمتى دعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا، فكذلك جميع الأصناف، إذا عدم منهم صنف في بعض الزمان، سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة، فإذا وجد عاد حكمه، كذا هنا»^(٣).

وهذا ما رآه الطبري أيضاً حيث يقول: «وكذلك (المؤلفة قلوبهم) يعطون ذلك، وإن كانوا أغنياء؛ استصلاحاً بإعطائهموه أمر الإسلام، وطلب تقويته وتأييده. وقد أعطى النبي ﷺ مَنْ أعطى من (المؤلفة قلوبهم) بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا الإسلام وعزَّ أهله، فلا حجة لمحتج بأن يقول: لا يتألف اليوم على الإسلام أحدٌ لا تمتنع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم. وقد أعطى النبي ﷺ مَنْ أعطى منهم في الحال التي وصفت»^(٤).

(١) «بداية المجتهد»: (٣٢٢/١ - ٣٢٣).

(٢) «الأم»: (١١٢/٢).

(٣) «المغني»: (٦٦٦/٢). وأيضاً: (٤٢٧/٦).

(٤) «تفسير الطبري»: (٤٠٠/٦).

ولم تبعد الظاهرية عن قول الفقهاء السابقين؛ حيث يرى ابن حزم أن «أمر المؤلف إلى الإمام، لا إلى غيره»^(١).

وهذا يعني أن ولي الأمر إذا رأى المصلحة في إعطائهم أعطاهم، وإن رآها في عدم إعطائهم لم يعطهم.

لعله قد اتضح من خلال النصوص السابقة أقوال العلماء في مسألة إعطاء (المؤلفة قلوبهم) سهمهم من الزكاة، وهو أنهم يعطوا عند الحاجة إليهم فقط أتى وجدوا، ومتى وجدوا؛ أيًا كانت هذه الحاجة، ما دامت لصالح الإسلام والمسلمين.

وأما ما حكاه المرغيناني الحنفي من انعقاد الإجماع على قول عمر بسقوط سهمهم؛ لأن الله تعالى أعز الإسلام، وأغنى عنهم في عهده^(٢)؛ فمشروط بالاستغناء عنهم، وهذا يعني كما سبق أنهم إذا احتيج إليهم أعطوا، ولم يسقط سهمهم.

ومما يدل على ذلك، وهو بقاء حق (المؤلفة قلوبهم) عند الحاجة إليهم، ما رواه ابن سعد^(٣) عن عمر بن عبد العزيز؛ أنه أعطى بِطَرِيقًا^(٤) ألف دينارٍ استألفه على الإسلام^(٥).

(١) «المحلى»: (١٤٥/٦).

(٢) «الهداية» وشرحه «بداية المبتدي»: (٢٠٠/٢ - ٢٠١).

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولا هم البصري - ولد بعد الستين ومائة، وتوفي بـ «بغداد» في جمادى الأولى سنة ٢٣٠ هـ انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦٦٤/١٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١٨٢/٩)، و«شذرات الذهب»: (٦٩/٢).

(٤) البَطْرِيقُ: القائد من الروم، وهو معرب، والجمع البَطَارِقَةُ. «مختار الصحاح»: (٥٦/١). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٦١/١).

(٥) «الطبقات الكبير»: (٣٤٤/٧) - قال أخبرنا محمد بن عمر [الواقدي]، قال: حدثنا ابن أبي سبرة، عن رجل أخيره، عن عمر بن عبد العزيز أنه أعطى... فذكره.

يقول الدكتور محمد بلتاجي في كلمة جامعة ملخصاً ما سبق وجامعاً شتاته: «نريد أن نخلص [من]»^(١) هذا كله إلى أن المسلمين في خلافة أبي بكر وخلافة عمر كانوا من العزة والكثرة بحيث لم يحتاجوا إلى التأليف، ومن ثم لم يكن في عهدهم (مؤلفة)، ولم تنسخ الآية أو السنة، بل هما باقيتان؛ حتى يوجد (المؤلفة)، فيطبق الحكم»^(٢).

لعل فيما سبق دليلاً كافياً لرد زعم النويهي^(٣) وأمثاله من كون عمر أغنى النص القرآني؛ حين منع سهم المؤلفة قلوبهم.

ومن أمثلة هذا الضابط أيضاً: عدم القطع أو الجلد أو الرجم أو القتل؛ لعدم وجود: سراق، أو شاربي خمر، أو زناة، أو قتلة. أي لانعدام مَنْ يطبق عليهم النص القاضي بهذه العقوبات المقررة لتلك الجرائم.

فهب أننا نعيش في مجتمع سَلِمَ من الرذائل؛ فامتنتع الجرائم^(٤) والموبقات من: السرقة، وشرب الخمر، والزنا، والقتل، واللواط ونحوها؛ فلم يوجد مَنْ يقترب هذه الموبقات؛ وبناءً عليه لم يطبق ولي الأمر هذه العقوبات.

= قلت: الأثر ضعيف الاستناد؛ فـ «محمد بن عمر» الواقدي متفق على ضعفه، كما أن في الأثر رجلاً مجهولاً.

وفي الموضع السابق نفسه من الطبقات، قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني سَجَلُ بن محمد، عن عيسى بن أبي عطاء - رجل من أهل الشام كان على ديوان أهل المدينة - عن عمر بن عبد العزيز؛ أنه ربما أعطى المال مَنْ يستألف على الإسلام.

قلت: وفي الأثر أيضاً الواقدي، وهو ضعيف أيضاً؛ لكن قال الذهبي في ترجمته في «السير»: (٤٥٤/٩): «... وجمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين؛ فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم. حدث عنه محمد بن سعد كاتبه...».

(١) الحرف «من» ليس بالكتاب، ولعل الصواب إثباته.

(٢) «منهج عمر»: (ص ١٧٤).

(٣) هذا الزعم سبق بيانه (ص ٢٢٣) عند مفهوم الوقف عند المعاصرين، من الباب الثاني.

(٤) الجرائم: جمع جريمة. وسيأتي بيانها مفصلاً (ص ٤٢٠) عند تعريف الشبهة عند الضابط الثاني.

فهل حينئذ يكون ولي الأمر قد ألغى النصوص الموجبة لهذه العقوبات، أو عطلها؛ وهو لم يجد مَنْ يطبقها عليهم؟!

والإجابة: لا، لم يبلغ ولي الأمر هذه العقوبات المنصوص عليها في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ، ولم يعطلها؛ لأنه لم يجد أحداً يطبقها عليه.

ويتساءل الشيخ علي حسب الله مثل هذا التساؤل قائلاً: «وإذا امتنع الناس عن الجرائم التي توجب الحدود، فلم يقم الحاكم حداً؛ فهل يقال إنه ألغى النصوص التي توجب إقامتها؟!»^(١).

ومثاله أيضاً: مَنْ قطعت قدماءه إلى كعبيه أو إحداهما، فليس عليه غُسل قدميه في الطهارة؛ إذ قد ذهب محل الغسل، وهو القدمان إلى الكعبين. وهكذا في كل نظير^(٢).

فإن الأمثلة السابقة كلها لم تطبّق فيها النصوص الشرعية؛ لأنه قد ذهب محل تطبيقها: فلم يوجد مَنْ تطبّق عليه.



المبحث الثاني

الضابط الثاني

إذا أوجب النص حداً فاعترضته شبهة درى الحد بها

وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «الحد» و«التعزير» لغة واصطلاحاً، وخصائص كل، مع بيان الفرق بينهما.

(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١٩٩).

(٢) انظر أمثلة أخرى لذلك: (ص ١١٢) وما بعدما عند الكلام عن ذهاب المحل من الباب الأول.

المطلب الثاني: أنواع الحدود، وأقسامها.

المطلب الثالث: تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الرابع: أنواع الشبه.

المطلب الخامس: الدليل على إسقاط الحدود بالشبه.

المطلب السادس: من الشبه الدارئة لإقامة الحدود مع التمثيل لها.



المطلب الأول

**تعريف «الحد» و«التعزير» لغةً واصطلاحاً،
وخصائص كل، مع بيان الفرق بينهما**

أولاً: الحد لغة: هو المنع، والفَضْل بين الشَّيْئَيْنِ، والحدود هي محارم الله وعقوباته التي قرن بها بالذنوب، فكأنَّ حُدُودَ الشَّرْعِ فَصَلَتْ بين الحلال والحرام^(١).

وحده أقام عليه الحدَّ... وإنما سمي حدًّا لأنه يمنع عن المعاودة^(٢).

ثانياً: الحد اصطلاحاً: هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى^(٣) وحدود الله تعالى ما حدّه بأوامره ونواهيه^(٤). ومن الحدود قطع يد السارق، ورجم الزاني المحصن، وجلد الزاني غير المحصن...

ثالثاً: التعزير لغة: هو المنع والرد. وأصله من العَزَرَ، وهو المنع^(٥).

(١) «النهاية»: (٣٥٢/١). وانظر أيضاً: «التعريفات»: (ص ١١٣).

(٢) «مختار الصحاح»: (ص ١٢٦).

(٣) «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»: (٣/٥). وانظر أيضاً: «التعريفات»: (ص ١١٣).

(٤) «المعجم الوسيط»: (١/١٦٠ - ١٦١).

(٥) انظر: «المصباح المنير»: (٤٠٧/٢)، و«التعريفات»: (ص ٨٥).

رابعاً: التعزير اصطلاحاً: «المقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها»^(١).

ومن أمثلة التعزير: «وطء الشريك الجارية المشتركة، أو أمته المزوجة، أو جارية ابنه، أو وطء امرأته في دبرها أو حيضها، أو وطء أجنبية دون الفرج، أو سرقة ما دون النصاب، أو من غير حرز، والنهب، أو الغصب، أو الاختلاس، أو الجناية على إنسان بما لا يوجب حداً ولا قصاصاً ولا دية، أو شتمه بما ليس بقذف. ونحو ذلك يسمى تعزيراً؛ لأنه منع من الجناية»^(٢).

من خلال ما سبق من تعريف تبينت بعض الفروق بين الحدود والتعزير، وبذكر أهم خصائص الحدود والتعزير تتضح هذه الفروق أكثر، فنقول:

أما أهم خصائص الحدود فكالآتي:

- ١ - أنها عقوبة مقدرة، أي محددة، وهذا يعني أنها توقيفية فلا يزداد عليها ولا ينقص منها؛ إلا من قبل الشارع وهو الله تعالى أو رسوله ﷺ.
- ٢ - أنها لا يجوز العفو عنها إلا في بعضها كالقتل العمد إذا عفا أولياء المقتول، ولا الشفاعة فيها.
- ٣ - أن ما حدث عنها من التلف يكون هدرًا [أي لا قصاص فيه ولا دية]^(٣).
- ٤ - أنها تقام على جميع المكلفين الشريف منهم والوضيع بهيئة واحدة ذكوراً وإناثاً؛ فالسارق الشريف تقطع يده، وكذا السارق الوضيع... وهكذا.

(١) «المغني»: (٣٢٤/٨). وانظر أيضاً مثلاً: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»: (١١٢/٥)، و«النهاية»: (٢٢٨/٣)، و«الأحكام السلطانية»: (ص ٢٩٣)، و«المصباح المنير»: (٤٠٧/٢)، و«التعريفات»: (ص ٨٥).

(٢) «المغني»: (٣٢٤/٨).

(٣) «النهاية»: (٢٥٠/٥). وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (٦٣٥/٢)، و«المعجم الوسيط»: (٩٧٦/٢).

وأما أهم خصائص التعزير فهي:

- ١ - أنه عقوبة غير مقدرة.
 - ٢ - أنه يجوز العفو عنه، وتسوغ الشفاعة فيه.
 - ٣ - أن ما حدث عنه من التلف يوجب الضمان.
 - ٤ - أنه يختلف باختلاف حال الذنب المستوجب له، وحال فاعله؛ فقد يكون بالهجر، أي بالإعراض عنه، أو التعنيف بزواج الكلام، أو الامتهان، أو الضرب، أو الحبس، أو النفي... أو نحو هذا^(١).
- وقد اختلف الفقهاء في أكثر ما ينتهي إليه التعزير، وقد حكى الإمام الماوردي^(٢) (ت ٤٥٠هـ) طرفاً من ذلك فقال: «وقد اختلف في أكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير، فظاهر مذهب الشافعي أن أكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطاً لينقص عن أقل الحدود في الخمر، فلا يبلغ بالحر أربعين وبالعبد عشرين، وقال أبو حنيفة: أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً في الحر والعبد، وقال أبو يوسف: أكثره خمسة وسبعون. وقال مالك: لا حد لأكثره، ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود»^(٣).



- (١) انظر خصائص الحدود والتعزير والفروق بينهما بشيء من التفصيل: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»: (١١٢/٥ وما بعدها)، و«المدونة»: (٢١٦/٦)، و«بلغة السالك»: (٤٠٧/٢)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٩١/٤ - ١٩٢)، و«المغني»: (٣٢٦/٨ - ٣٢٧)، و«المحلى»: (٤٠٤/١١ - ٤٠٦)، و«الأحكام السلطانية»: (ص ٢٩٣ - ٢٩٦)، و«السياسة الشرعية» لابن تيمية: (ص ١٥٠ - ١٥٣).
- (٢) هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي - توفي في ربيع الأول سنة ٤٥٠هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦٤/١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢٦٧/٥).
- (٣) «الأحكام السلطانية»: (ص ٢٩٤). وانظر أيضاً: «المبسوط»: (٣٥/٢٤ - ٣٦)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير»: (٣٥٥/٤)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٩٣/٤)، و«المغني»: (٣٢٤/٨ وما بعدها)، و«المحلى»: (٤٠١/١١ - ٤٠٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥٦٧/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (١٣٧) في التعزير كم هو وكم يبلغ به؟

المطلب الثاني انواع الحدود، واقسامها

أولاً: أنواع الحدود:

تتنوع الحدود بحسب تعلقها بالله تعالى أو بالآدميين إلى نوعين كما قال الإمام الشافعي:

«الحد حدان: حد لله تبارك وتعالى لما أراد من تنكيل من غشيه عنه، وما أراد من تطهيره به، أو غير ذلك مما هو أعلم به، وليس للآدميين في هذا حق. وحد أوجب به الله تعالى على من أتاه من الآدميين فذلك إليهم. ولهما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل. فأما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه؛ فقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إلى قوله: ﴿رَجِيمٌ﴾^(١) [المائدة: ٣٣، ٣٤]. فأخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد؛ إلا أن يتوبوا من قبل أن يُقَدَّرَ عليهم... فأما حدود الآدميين من القذف وغيره؛ فتقام أبداً لا تسقط»^(٢).

يتضح من كلام الإمام الشافعي أن من الحدود التي تتعلق بالله تعالى حد الحرابة، ومثله حد الردة، وحد شرب المسكر، ونحوها.

وأن من الحدود التي تتعلق بالآدميين حد القذف، ومثله حد القتل، وحد السرقة، ونحوها.

هذا على أن الحدود كلها - على التحقيق - لله تعالى، ولكثير منها تعلقاً بالآدميين.

فمثلاً حد الشرب، وإن كان حداً خالصاً لله تعالى؛ إلا أن له تعلقاً

(١) الآيتان هما: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وَتَسَوَّوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَن تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُلُوبُ أَمْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾.

(٢) (الأم: ٩٩/٧ - ١٠١).

بالآدميين؛ لأن الإنسان إذا سكر قد يقتل، ويزني، ويسرق، ويقذف، ويفعل غير ذلك من الجرائم^(١).

ثانياً: أقسام الحدود:

تنقسم الحدود إلى أربعة أو خمسة على التفصيل التالي:

قال ابن حزم: «الحدود كلها أربعة أقسام لا خامس لها. إمّا: إِمَاتَةٌ بَصَلْبٍ أو بَقْتَلٍ بِسَيْفٍ، أو بِرَجْمٍ بِالْحِجَارَةِ، وما جرى مجراها. وإما نَفْيٌ. وإما قَطْعٌ. وإما جَلْدٌ»^(٢).

وإذا كان ابن حزم قد جعل الحدود هنا أربعة، فيمكن جعلها خمسة؛ حيث يُعَدُّ حد الرجم مستقلاً كما سيأتي، وهو الذي جعله ابن حزم من حد الإماتة.

ونحاول - في الصفحات التالية - أن نقدم مزيداً من الدراسة لهذه الحدود بالقدر الذي يفيدنا في تقرير متى يدرأ الحد بشبهة، ونحو هذا مما تقتضيه طبيعة الدراسة في موضوع (وقف العمل بالنص) بضوابط معينة، حتى لا يسيء أحد الظن بما نقول أو نرجح.

الحد الأول: حد الرُّجْم:

الرُّجْم: هو الرمي بالحجارة حتى الموت، وأصله من الرَّجَم، وهو الحجارة^(٣).

ويقام هذا الحد على مرتكبي جريمة الزنا^(٤) إذا وقعت من شخص مُخَصَّن [أي سبق له الوطء بنكاح صحيح] عاقل، بالغ، مختار، عالم بحرمة

(١) انظر: «المحلى»: (٣٥٦/١٠).

(٢) المصدر السابق: (١٦٠/١١).

(٣) انظر: «مختار الصحاح»: (ص ٩٩)، و«اللسان»: (٢٢٧/١٢)، و«المصباح المنير»: (٢٢١/١).

(٤) الزنا: هو إدخال رأس الذكر بِفَرْجٍ مُحَرَّمٍ لعينه، خالٍ عن شبهة، مشتهى. «المنهاج»، وشرحه «مغني المحتاج»: (٤٣/٤) بتصرف. وانظر أيضاً: «التعريفات»: (ص ١٥٣).

ما يوجب على مرتكبه الحد، حُرٌّ^(١).

ومن أدلة هذا الحد الآية المنسوخ خطها الباقي حكمها: (الشَّيْخُ
وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَهُ^(٢) نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٣)).

(١) انظر: «التعريفات» (ص ٢٧)، و«فتح القدير»: (٢٢/٥).

(٢) أَلْبَتَهُ: بالهمز ويدونه. وأكثر استعماله بدون الهمز هكذا: «الْبَتَةُ». وأصله من البت، وهو القطع المُتَأَصِّل. ويقال: بَتَّةٌ وَالْبَتَّةُ. ويستعمل اللفظ لكل أمر لا رجعة فيه. انظر: «النهاية»: (٩٢/١)، و«مختار الصحاح»: (ص ٣٩)، و«اللسان»: (٦/٢).

(٣) تسمى هذه الآية آية الرجم، وقد روى كونها آية جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم: أَبِي بَن كَعْبٍ، وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَخَالَةُ أَبِي أَمَامَةَ أَسْعَدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُتَيْفٍ.

فأما حديث أَبِي بَن كَعْبٍ فَأُخْرِجَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ:

النسائي في «السنن الكبرى»: (٢٧١/٤، رقم: ٧١٥٠) - (٦٧) كتاب الرجم - (٣) نسخ الجلد عن الثيب - قال: أخبرني معاوية بن صالح الأشعري، قال ثنا منصور - وهو ابن أبي مزاحم - قال ثنا أبو حفص، عن منصور، عن عاصم [بن بهذلة]، عن ذر [بن حبيش] قال: قال أبي بن كعب: كَمْ تَعْدُونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً؟ قُلْنَا: ثَلَاثَةٌ وَسِمِينَ؛ فَقَالَ أَبِي: كَانَتْ لَتَغْدِلُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ كَانَ فِيهَا آيَةُ الرِّجْمِ: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَهُ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

وعبد الله بن أحمد بن حنبل في «زوائد مسند أحمد»: (١٣٢/٥، رقم: ٢١٢٦٥) - قال: ثنا خلف بن هشام، [قال] ثنا حماد بن زيد، عن عاصم بن بهذلة به. والطبائسي في «المسند»: (ص ٧٣، رقم: ٥٤٠) - قال: حدثنا ابن فضالة، عن عاصم به. وفي أخرى: فرقع فيما رفع - للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الفارسي الطبائسي البصري ت ٢٠٣هـ - الطبعة الأولى دار المعرفة - لبنان. وابن حبان (موارد الظمان): (ص ٤٣٥، رقم: ١٧٥٦) - من طريق عاصم به، وفيه زيادة.

والحاكم: (٤١٥/٢) - (٣٤) تفسير سورة الأحزاب - من طريق عاصم به.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وأقره عليه الإمام الذهبي.

قلت: حديث أَبِي حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَإِنْ كَانَ مَدَارُهُ عَلَى عَاصِمِ بْنِ بَهْذَلَةَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَعْبٍ، فَعَاصِمٌ وَثِقَةٌ جَمَاعَةٌ كَالْإِمَامِ الْعَجَلِيِّ وَابْنِ مَعِينٍ وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ وَابْنِ شَاهِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام». «تقريب التهذيب»: (ص ٢٨٥، رقم:

٣٠٥٤). وانظر أيضاً: «تاريخ الثقات»: (ص ٢٣٩، رقم: ٧٣٦) - للإمام أبي الحسن =

= أحمد بن عبد الله بن صالح المجلي (ت ٢٦١هـ) - طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م - دار الكتب العلمية - لبنان - بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي ت (٨٠٧هـ)، وتضمنات الحافظ ابن حجر. بتحقيق الدكتور/عبد المعطي قلعجي. و«تاريخ أسماء الثقات»: (ص ١٥٠، رقم: ٨٣٠) - للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ «ابن شاهين» (ت ٣٨٥هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - الدار السلفية - الكويت. و«تهذيب التهذيب»: (٣٨/٥).

وقد صحح حديث أبي جماعة منهم ابن حبان، والحاكم، والذهبي كما سبق، وابن حزم؛ حيث قال بعد ذكره في: «المحلى»: (٢٣٥/١١): «هذا إسناده صحيح كالشمس لا مغمض فيه». والحافظ ابن حجر حيث قال عنه وعن غيره في: «فتح الباري»: (٦٨٢/٨). . . . ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة، من ذكر أشياء نزلت من القرآن، فتسخت تلاوتها، وبقي حكمها، أو لم يبق. مثل: حديث عمر (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، وحديث أنس في قصة القراء الذين قُتلوا في بئر معونة، قال: فأنزل الله فيهم قرأنا: (بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا) . . . وكلها أحاديث صحيحة.

وأما حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأخرجه جماعة منهم: النسائي في «السنن الكبرى»: (٢٧٣/٤، رقم: ٧١٥٦) - (٦٧) كتاب الرجم (٣) باب نسخ الجلد عن الثيب - قال: أخبرنا محمد بن منصور المكي، قال: ثنا سفيان [بن عيينة]، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: سمعتُ عمر يقول: قد خشيتُ أن يطولَ بالناسِ زمانٌ حتى يقولَ قاتلٌ: ما نجدُ الرجمَ في كتابِ الله؛ فيُضِلُّوا بتركِ فريضةِ أنزلها اللهُ؛ ألا وإنَّ الرجمَ حقٌّ على مَنْ زنا؛ إذا أحصن، وكانت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف. وقد قرأناها: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) وقد رجم رسولُ الله ﷺ، ورجمنا بعده.

وابن ماجه: (٨٥٣/٢، رقم: ٢٥٥٣) - (٢٠) كتاب الحدود (٩) باب الرجم - قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح، قالا: ثنا سفيان بن عيينة به. ومالك في «الموطأ»: (٨٢٤/٢) - (٤١) كتاب الحدود (١) باب ما جاء في الرجم - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَمَّا صَدَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ وَبَى أَنْخَ بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ كَوَّمَ كَوْمَةً بِطَحَاءَ ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاءَهُ وَاسْتَلْقَى، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: . . . بنحوه.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: قَوْلُهُ: (الشيخ والشيخة) يَعْنِي: الثَّيْبَ وَالثَّيْبَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ.

وابن الضريس في «فضائل القرآن» كما عناه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (١٢/١) =

قلت: حديث عمر حديث صحيح بجميع طرقه؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وأصل الحديث في الصحيحين، وسيأتي بمتن الصفحة التالية بنحو هذا اللفظ. وقد صحح الحديث المحافظ ابن حجر كما سبق في النقل السابق، عند حديث أبي بن كعب.

وأما حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه - فأخرجه جماعة منهم: النسائي في «السنن الكبرى»: (٢٧٠/٤)، رقم: (٧١٤٥) - (٦٧) كتاب الرجم - (٣) نسخ الجلد عن الثيب - قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال: ثنا محمد [بن] بشار غُنْدَرٍ، قال: ثنا شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن كثير بن الصلت، قال: قال زيد بن ثابت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ». قال عمرُ: لما أُنْزِلَتْ آيَةُ رسولِ الله ﷺ؛ فقلتُ له: أكتبُها. قال شعبة كأنه كره ذلك [في الأصل: كما ذكره ذلك، والصواب ما أثبتناه كما عند الحاكم]. فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا لم يُحصن جُلِدَ، وإن الشاب إذا زنى وقد أحصن رُجِمَ؟ والدارمي: (٦٢١/٢)، رقم: (٢٢٣٧) - (١٣) كتاب الحدود - (١٦) باب في حد المحصنين بالزنا - من طريق شعبة به مختصراً - للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ت ٢٥٥هـ - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م - دار القلم - سوريا، بتحقيق الدكتور/مصطفى ديب البقا...

والحاكم: (٣٦٠/٤) - من طريق شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن كثير بن الصلت قال: كان [عمرو] ابنُ العاصِ وزيدُ بنُ ثابتَ يكتبان المصاحفَ؛ فَمَرَّ عَلَى هذه الآية، فقال زيدُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ». فقال عمر: ولما نزلت آيَةُ النبي ﷺ فقلتُ: أكتبُها؟ فكانه كره ذلك. فقال له عمرو: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن؛ جُلِدَ وَرُجِمَ؟ وإذا لم يُحصن جُلِدَ؟ وأن الثيب إذا زنى وقد أحصن رُجِمَ؟

وقال: اهنا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأقره عليه الذهبي.

قلت: حديث زيد حديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد صححه الحاكم والذهبي كما سبق.

وأما حديث خالة أبي أمانة أسعد بن سهل بن حنيف - رضي الله عنها - فأخرجه جماعة منهم:

النسائي في «السنن الكبرى»: (٢٧٠/٤)، رقم: (٧١٤٦) - (٦٧) كتاب الرجم (٣) نسخ الجلد عن الثيب - قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح في حديثه، عن ابن وهب [بالأصل وهبة، وهو خطأ، والتصويب من تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف]: =

قال الإمام مالك: قوله: الشيخ والشيخة، يعني: الثيب والثيبة^(١).

ومن الأدلة أيضاً حديث أبي هريرة^(٢) رضي الله عنه - قال: أتى رجُلٌ رسولَ الله ﷺ، وهو في المسجد، فتأذاه، فقال: يا رسولَ الله إني زَنَيْتُ. فأعرضَ عنه، حتَّى ردَّدَ عليه أزعَ مرَّاتٍ، فلمَّا شهدَ على نفسه أزعَ شهادَاتٍ؛ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَخَصَّنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(٣).

= (١١١/١٣)، رقم: (١٨٣٦٥)، قال أخبرنا الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة [أسعد] بن سهل؛ أن خالته أخبرته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ بِمَا قَضَيْتَا مِنَ اللَّذَّةِ».

والحاكم: (٣٥٩/٤) - من طريق ابن وهب به. وصححه، وأقره عليه الذهبي. والطبراني: (٣٥٠/٢٤)، رقم: (٨٦٧) - من طريق الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال بنحوه.

وقد ذكر الحديث الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (٤٥/١٣) - وأفاد أن خالة أبي أمامة، هي المعجاء الأنصارية.

قلت: حديث المعجاء حديث حسن؛ إسناده متصل، ورجالها ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما؛ سوى مروان بن عثمان الزرقى ضقه أبو حاتم، وثقه ابن حبان، لكن يشهد له الأحاديث السابقة وكلها صحيحة.

انظر: «الثقات»: (٤٢٣/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٩٥/١٠).

وقد أورد الحديث عامة الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: (٩٧٢/٦)، رقم: (٢٩١٣).

(١) «الموطأ»: (٨٢٤/٢) - وهذا الشرح مذكور في آخر حديث عمر بن الخطاب الذي سبق تخريجه.

(٢) هو الصحابي الجليل راوية الإسلام أبو هريرة الدوسي اليماني الإمام الفقيه الحافظ المجتهد مسند الحفاظ الأثبات، اختلف في اسمه على أقوال جمعة؛ أرجحها: عبد الرحمن بن صخر. روى عن النبي ﷺ كماً وفيراً، وعن جماعة من الصحابة، وروى عنه خلق كثير لا يحصون. وقد اختلف في سنة وفاته أيضاً، ما بين سنة ٥٧هـ: ٦٠هـ. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣١٨/٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٧٨/٢).

(٣) سبق هذا الحديث بتخريجه (ص ٢١٣ - ٢١٤) عند مبحث علاقة «الوقف» به «فقد الشرط»، من الباب الثاني.

ومن الأدلة أيضاً حديث عمر: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا. رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: (أَنْ لَا تَزْعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كَفَرَ بِكُمْ أَنْ تَزْعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ)، أَوْ (إِنَّ كُفْرًا بِكُمْ أَنْ تَزْعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ)^(١).

ومن الأدلة أيضاً الإجماع، وقد حكاه ابن المنذر فقال: «وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج تزويجاً صحيحاً، ووطئها في الفرج؛ أنه محصن يجب عليه^(٢) الرجم إذا زنا»^(٣).

وحكاه أيضاً النووي، ثم قال: «ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة، إلا ما حكى القاضي عياض^(٤)، وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة

(١) حديث الفاروق عمر - رضي الله عنه - سبق قريباً بنحو هذا اللفظ، وفيه التصريح بلفظ آية الرجم التي ألمح إليها في هذا الحديث. أما هذا اللفظ فأخرجه جماعة منهم:

البخاري: (٨/ ٢٠٨، رقم: ٦٨٣٠) - (٨٦) كتاب الحدود - (٣١) باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت - واللفظ له من حديث طويل.

ومسلم: (٣/ ١٣١٧، رقم: ١٦٩١) - (٢٩) كتاب الحدود - (٤) باب رجم الثيب في الزنى - حتى لفظ: «الاعتراف».

(٢) بالنسخة: «عليهما»، ولعل الصواب: «عليه» كما أثبتناه؛ لأن الكلام عن الحر منفرداً.

(٣) «الإجماع»: (ص ٦٩). وانظر أيضاً: «مراتب الإجماع»: (ص ١٢٩).

(٤) هو الإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض قاضي «سبتة» [مدينة معروفة بالمغرب] وغيرها، الأندلسي الأصل، السبتي المولد، المالكي - ولد بـ «سبتة» سنة ٤٧٦هـ، وتوفي بـ «مراكش» سنة ٥٤٤هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٢١٢)، و«الديباج المذهب»: (ص ١٦٨).

كالنظام^(١) وأصحابه؛ فإنهم لم يقولوا بالرجم^(٢).

هل يجمع بين الجلد والرجم؟

اختلف الفقهاء في ذلك، فذهب الجمهور، وهم أصحاب الرأي، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وغيرهم كالأوزاعي، وأبي ثور إلى أنه لا يجمع بينهما.

وذهب بعض الصحابة والفقهاء كعلي بن أبي طالب، وإسحاق بن راهويه، وداود، وأهل الظاهر، وبعض أصحاب الشافعي؛ إلى القول بالجمع^(٣).

وحجة الجمهور: أن النبي ﷺ اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة، منها قصة ماعز، وقصة المرأة الغامدية^(٤)... وأن حديث الجمع بين الجلد والرجم كان في أول الأمر، ثم انتسخ^(٥).

وقد كان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ، ويروونه الناسخ المحكم^(٦).

(١) راجع ترجمة النظام لتقف على ما كان عليه من خلل في الاعتقاد (ص ٤٨) عند حجية الإجماع، من الباب الأول.

(٢) «شرح صحيح مسلم»: (١٨٨/١١).

(٣) انظر هذه المسألة: «تفسير القرطبي»: (٩٢/٥)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (٩٧، ٩٥/٥)، و«المبسوط»: (٣٧/٩)، و«بداية المجتهد»: (٥٣١/٢)، و«المهذب» مع شرحه «المجموع»: (٧/٢٠)، و«المغني»: (١٥٧/٨، ١٦٠)، و«المحلى»: (١٨٧/١١)، ٢٥٩، ٢٦٤)، و«حداائق الأزهار» وشرحه «السييل الجرار»: (٣٢٦/٤)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٨٨/١١).

(٤) سبقت قصة ماعز، وقصة الغامدية (ص ٢١٣ - ٢١٤) عند علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط»، من الباب الثاني.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم»: (١٨٨/١١). وقد سبق حديث الجمع بين الجلد والرجم (ص ١٧١، ١٧٢) السابقة عند علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط».

(٦) «صحيح مسلم» (٧٨٥/٢) - (١٣) كتاب العيام - (١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمساافر...

وأرى أن قول الجمهور في رجم الزاني المحصن فقط دون الجلد؛ هو الذي يجب المصير إليه؛ حيث لم يجمع رسول الله ﷺ على ما عز وغيره ممن رجمهم في عهده بين الجلد والرجم، ولعل هذا مما يؤكد أيضاً نسخ حديث الجمع بين الرجم والجلد.

لا رجم على العبيد والإماء:

إن العبد أحصن، أو لم يحصن، وكذلك الأمة إذا زنيا؛ فلا رجم عليهما، وإنما عليهما فقط خمسون جلدة، وهذا قول أكثر الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة.

ومن الفقهاء من خالف فقال: يحد العبد المحصن كما يحد الحر، أي بالرجم^(١).

ومما استدل به على جلد الأرقاء خمسين جلدة فقط محصنين كانوا أو غير محصنين:

قوله تعالى في حق الإماء: ﴿إِنْ آتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

وقول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ؛ فَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ؛ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا؛ فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنِقَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»^(٢).

(١) انظر هذه المسائل في: «تفسير القرطبي»: (١٥٠/٥)، (١٦٥/١٢)، (١٦٦)، والمبسوط: (١٢٤/٥)، (٤٥/٩)، وبداية المجتهد: (٥٣٣/٢)، والمهذب: مع شرحه «المجموع»: (٩/٢٠)، و«مغني المحتاج»: (١٤٩/٤)، و«المغني»: (١٧٤/٨)، و«المحلى»: (٢٣١/١١)، و«حدايق الأزهار» وشرحه «السيول الجرار»: (٣٢٢/٤).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم: مسلم: (١٣٣٠/٣)، رقم: (١٧٠٥) - (٢٩) كتاب الحدود - (٧) باب تأخير الحد عن النفساء.

وفي رواية: قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَمَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ رَنْتَ لِأَجْلِهَا الْحَدَّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهَا فِي دِمَائِهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «إِذَا تَعَالَتْ^(١) مِنْ نَفْسِهَا فَأَجْلِدْهَا خَمْسِينَ»^(٢).

وقد حكى ابن رشد الإجماع على أن الأمة إذا تزوجت وزنت؛ أن حدها خمسون جلدة، وأن العلماء قاسوا العبد على الأمة في ذلك^(٣).

وقد علل النيسابوري^(٤) (ت ٧٢٨هـ) تنصيف العقوبة على الأرقاء قائلاً: «والسبب أن الحرية توسع طريق الحلال؛ لأن الرقيق يحتاج في النكاح إلى إذن السيد، ولا يجوز له أن ينكح إلا امرأتين، وجناية من ارتكب الحرام مع اتساع طريق الحلال أغلظ»^(٥).

(١) تعالت: ارتفع دمه، وطهرت، وحلّ وطؤها. ويجوز أن يكون من قولهم: تعلّى الرجل من علته إذا برأ. أي: خرجت من نفاسها وسليمت. انظر: «النهاية»: (٢٩٣/٣)، و«اللسان»: (٤٧٢/١١).

(٢) هذه الرواية في «مسند أحمد»: (١٣٦/١، رقم: ١١٤٦) - من زوائد عبد الله بن أحمد قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو وَكَيْعٍ الْجَرَّاحُ بْنُ مَلِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثُّعْلُبِيِّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ [ميسرة بن يعقوب]، عَنْ عَلِيٍّ بِهِ.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد نزل عن رتبة الصحيح؛ لأن فيه عبدَ الأعلى الثُّعْلُبِيِّ، مختلف فيه، فضعفه الكثرون؛ لا سيما رواياته عن محمد بن الحنفية، وحسن له الترمذي، وصحح الطبري حديثه في الكسوف، ومشاء الدارقطني، وصحح له الحاكم. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٩٤/٦). وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: (ص ٣٣١، رقم: ٣٧٣١): «صدوق بهم». وقد ضعف هذا الحديث لأجل الثعلبي الشيخ أحمد شاكر في شرحه وتحقيقه «المسند»: (٢٦٥/٢)، رقم: ١١٤٢ وتضعيفه مردود بما ذكرنا.

(٣) «بداية المجتهد»: (٥٣٣/٢).

(٤) هو الإمام حسين بن محمد بن حسين نظام الدين القمي النيسابوري المعروف بنظام الأعرج - توفي سنة ٧٢٨هـ. انظر ترجمته: «كشف الظنون»: (١١٩٥/٢).

(٥) «غرائب القرآن و رغائب الفرقان»: (٢٤٢٩/٣) سورة النور - آية (١، ٢) - للإمام النيسابوري - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - دار الصفوة - الغردقة، والقاهرة. وانظر أيضاً: «إعلام الموقعين»: (١٢٨/٢).

واختلف في نفي العبد والأمة، فقيل: لا نفي عليهما؛ لأن الجمع بين الجلد والتغريب كان في الابتداء، ثم انتسخ بنزول سورة النور، ومثل العبد في ذلك الحر، وقيل: بنفي العبد ستة أشهر^(١).

والصواب عدم نفي العبد، والمرأة مطلقاً؛ حرّة غير محصنة كانت أو أمة.

ويعلل السرخسي الحكم بعدم نفي المرأة قائلاً: «تبقى المرأة محفوظة بالحافظ والاستحياء، وذلك ينعدم بالتغريب، فيكون تعريضاً لها للإقدام على هذه الفاحشة برفع المانع... لأن ما ينشأ عن الصحبة والمؤانسة يكون مكتوماً، وما ينشأ عن المواقعة يكون ظاهراً، فإن في هذا قطعاً^(٢) لسبب ما ينشأ عن المحادثة، وهو مكتوم؛ ففيه تعريض للزنا بطريق الوقاحة، وهو أفحش^(٣)».

ويؤكد النووي هذا التعليل بقوله: «لأنها عورة، وفي نفيها تضييع لها، وتعريض لها للفتنة، ولهذا نهيت عن المسافرة إلا مع محرم^(٤)».

الحد الثاني: حد الجلد:

ويقام هذا الحد على مرتكبي أي من الجرائم التالية:

الجريمة الأولى: جريمة الزنا؛ إذا وقعت من شخص غير مُحصّن [أي لم يسبق له الوطء بنكاح صحيح] عاقل، بالغ، مختار، عالم بحرمه ما يوجب على مرتكبه الحد، حُرّاً كان أو عبداً.

ومن أدلة هذا الحد، وهو الجلد - بالنسبة للزناة غير المحصنين - قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

(١) انظر: «المبسوط»: (٤٥/٩)، و«المغني»: (١٧٤/٨)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٨٩/١١).

(٢) في النسخة: «قطع» والصواب ما أثبتناه «قطعاً» مفتوحاً؛ لأن اللفظ في موضع نصب اسم إن مؤخر.

(٣) «المبسوط»: (٤٥/٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم»: (١٨٩/١١).

ومن الأدلة أيضاً قوله ﷺ: «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ: جَلْدُ مِائَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ. وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ: جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ»^(١).

ومن الأدلة أيضاً الإجماع. كما حكاه ابن حزم^(٢).

وقدر الجلد بالنسبة للحر والحرّة «مائة جلدة»؛ كما هو واضح من الأدلة السالفة.

وأما قدره بالنسبة للعبد والأمة فـ «خمسون جلدة» كما سبق عند حد الرجم.

هل يجمع بين الجلد والنفي؟

ذهب الجمهور مالك والشافعي وأحمد وغيرهم كعطاء وأبي ثور إلى الجمع بينهما للحديث السابق وغيره؛ لأن النفي حد كما صرح به ابن حزم^(٣).

وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وغيرهما إلى ترك النفي^(٤).

وقد صرح السرخسي أن الجمع بين الجلد والنفي كان في ابتداء الأمر، ثم انتسخ مطلقاً بنزول سورة النور^(٥).

(١) سبق الحديث مع التعليق عليه (ص ٢١٣) عند علاقة الوقف بـ «فقد الشرط» من الباب الثاني.

(٢) «المحلى»: (٢٣١/١١). وانظر أيضاً: «مراتب الإجماع»: (ص ١٢٩)، و«الإجماع» لابن المنذر: (ص ٦٩).

(٣) انظر: «المحلى»: (١٨١/١١).

(٤) انظر في هذه المسألة: «تفسير القرطبي»: (٩٢/٥)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (٩٥/٥)، و«المبسوط»: (٤٥/٩)، و«بداية المجتهد»: (٥٣٢/٢)، و«المهذب» مع شرحه «المجموع»: (٩/٢٠)، و«المغني»: (١٦٦/٨)، و«المحلى»: (١٨٣/١١)، و«حداائق الأزهار» وشرحه «السييل الجرار»: (٣٢٦/٤)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٨٩/١١).

(٥) انظر «المبسوط»: (٤٥/٩).

وقد سبق أن الصواب هو عدم نفي المرأة مطلقاً؛ لما في ذلك من تعريضها للفتنة.

الجريمة الثانية: جريمة شرب المُسكر، وهو الخمر أو غيره مما أسكر كثيره^(١).

ويقام حد الجلد على شارب المسكر بلا عذر ولا ضرورة؛ إذا كان مسلماً، عاقلاً، بالغاً، عالماً بحرمة ما يوجب على مرتكبه الحد، حُرّاً كان أو عبداً^(٢).

كم حد شارب المسكر؟

حدّه عند جمهور الفقهاء: أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي - في قول - وأحمد - في رواية - ثمانون جلدة للحر والحرّة، وأربعون للعبد والأمة.

والقول الآخر عند الشافعي وهو المشهور الصحيح عند الشافعية، وأحمد في الرواية الأخرى: حدّه أربعون للحر، وعشرون للعبد؛ فإن رأى الإمام أن يبلغ بحد الحر ثمانين ويحد العبد أربعين جاز^(٣).

وحكّى الأربعين للأحرار، والعشرين للعبيد؛ الإمام ابن حزم عن جمع من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة، ونَصَرَهُ^(٤).

ومن أدلة حد شرب المسكر؛ حديث أنس - رضي الله عنه - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أتى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِعِزْدَتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ. قَالَ:

(١) انظر مثلاً: «تفسير القرطبي»: (٥٦/٣)، و«المهذب» وشرحه «المجموع»: (١١٢/٢٠).

(٢) انظر مثلاً: «أقرب المسالك» وشرحه مع شرحهما «بلغة السالك»: (٤٠٦/٢).

(٣) انظر المسألة بالتفصيل في: «بداية المبتدي» وشرحه «فتح القدير»: (٨٣/٥)، و«أقرب المسالك» وشرحه مع شرحهما «بلغة السالك»: (٤٠٦/٢)، و«المهذب» وشرحه «المجموع»: (١١٢/٢٠)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٣٠٤/٨)، و«فتح الباري»: (٧٤/١٢).

(٤) انظر: «المحلى»: (٣٦٥/١١).

وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ؛ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(١) أَخَفَّ
الْحُدُودَ ثَمَانِينَ. فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ^(٢).

ومن الأدلة كذلك حديث علي - رضي الله عنه - قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ
أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ^(٣).

ومن الأدلة أيضاً الإجماع كما حكاه الشوكاني عن جماعة قائلين:

«والأحاديث المذكورة في الباب فيها دليل على مشروعية حد الشرب،
وقد ادعى القاضي عياض الإجماع على ذلك. وقال في البحر^(٤) مسألة: ولا
ينقص حده عن الأربعين إجماعاً، وذكر أن الخلاف إنما هو في الزيادة على
الأربعين»^(٥).

ولا يُقْتَلُ شاربُ المُسْكِرِ بالإجماع؛ مهما تكرر منه الشرب.

قال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا على أنَّ السكرانَ في المرة الرابعة

(١) هو الصحابي الجليل أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي البصري
أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الست أهل الشورى، وأحد السابقين إلى الإسلام
- ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، وتوفي بالمدينة سنة ٣٢هـ. انظر ترجمته: «الطبقات
الكبرى»: (١١٥/٣)، و«أسد الغابة»: (٤٨٠/٣).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (٣/ ١٣٣٠، رقم: ١٧٠٦) - (٢٩) كتاب الحدود (٨) باب حد الخمر.
قوله «أخفَّ»: بنصب أخفَّ، وهو منصوب بفعل محذوف. كما قاله النووي في «شرح
صحيح مسلم»: (٢١٥/١١).

قلت: لعل هذا الفعل المحذوف هو: «أرى»؛ فيكون الكلام: أرى أخفَّ الحدود
ثمانين.

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (٣/ ١٣٣١، رقم: ١٧٠٧) الكتاب والباب السابقين.

(٤) يقصد بالبحر هنا: «البحر الزخار» وهو كتاب مطبوع في الفقه الزيدي خاصة، والفقه
المقارن عامة - ويقصد بالقاتل: صاحب البحر، وهو الإمام أحمد بن يحيى بن
المرتضى الزيدي اليماني، المولود في رجب سنة ٧٧٥ هـ، والمتوفى سنة ٨٤٠ هـ.
انظر ترجمته: «البدر الطالع»: (١٢٢/١).

(٥) «نيل الأوطار»: (١٤٢/٧).

لا يجبُ عليه القتلُ؛ إلا شاذًّا من الناس لا يعد خلافاً^(١).

وذلك لأن ما ورد من الأحاديث في قتله في المرة الرابعة أو الخامسة؛ منسوخ كما نص عليه غير واحد من الأئمة منهم: الشافعي^(٢)، والترمذي^(٣) نقلاً عن البخاري كما سيأتي قريباً.
قلت: وممن خالف في ذلك فقال بقتل السكران بعد المرة الرابعة؛ بعضُ أهل الظاهر كابن حزم، وقد أطال في الرد على دعوى النسخ بما لا طائل وراءه^(٤).

ومن الأحاديث التي جاء فيها قتل السكران حديثُ معاويةَ بنِ أبي سُفْيَانَ^(٥) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ؛ فَاجْلِدُوهُمْ. ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا؛ فَاجْلِدُوهُمْ. ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا؛ فَاجْلِدُوهُمْ. ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا؛ فَاقْتُلُوهُمْ»^(٦).

-
- (١) «الإجماع»: (ص ٧١). وممن خالف في ذلك بعض أهل الظاهر كما سيأتي.
- (٢) انظر: «الأم»: (١٩٩/٦)، فقد قال الشافعي بعد أن ساق حديث قبيصة بن ذؤيب بنحو حديث جابر الآتي بعد: «والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته».
- (٣) هو الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب السنن، وهو المسمى بـ «الجامع الصحيح» - ولد في حدود سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٧٩هـ.
- انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٠/١٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٨٧/٩).
- (٤) انظر هذا بالتفصيل في «المحلى»: (٣٦٥/١١): (٣٧٠).
- (٥) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن معاوية بن [أبي سفيان] صخر بن حرب القرشي الأموي المكي - توفي في رجب سنة ٦٠هـ عن سبع وسبعين سنة.
- انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٢٠٩/٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات»: (١٠٢/٢).
- (٦) الحديث أخرجه جماعة منهم:
- أبو داود: (٦٢٣/٤، رقم: ٤٤٨٢) - (٣٢) كتاب الحدود - (٣٧) باب إذا تتابع في شرب الخمر - قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، [قال] حَدَّثَنَا أَبَانُ، عَنْ عَاصِمٍ [ابن بهذلة]، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بِلَفْظِهِ.
- والترمذي: (٣٩/٤، رقم: ١٤٤٤) - (١٥) كتاب الحدود - (١٥) باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه - قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، [قال] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ بِنَحْوِهِ مُخْتَصِراً بِلَفْظِهِ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ».

قال الإمام الخطابي شارحاً الحديث: «قد يراد الأمر بالوعيد، ولا يراد به وقوع الفعل، وإنما يقصد به الردع والتحذير... وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة^(١) واجباً، ثم نسخ لحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل^(٢)».

وقال الإمام الترمذي معقّباً على هذه الرواية: «سَمِعْتُ مُحَمَّدًا [يعني محمد بن إسماعيل البخاري] يَقُولُ... وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ».

ثم ساق الإمام الترمذي الحديث الناسخ، وهو حديث جَابِرِ بْنِ

= والنسائي في «السنن الكبرى»: (٢٥٥/٣، رقم: ٥٢٩٧) - (٤٢) كتاب الحد في الخمر - (٦) الحكم فيمن يتتابع في شرب الخمر - قال: أخبرنا عمرو بن زرارة، [قال] أنا محمد بن حميد، قال: ثنا سفيان، عن عاصم بن أبي النجود: بلفظ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلِلُوهُ، فَإِنْ هَادَ فَأَجْلِلُوهُ، فَإِنْ هَادَ فَأَجْلِلُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَضْرِبُوا حُقَّةً».

وابن ماجه: (٢/ ٨٥٩، رقم: ٢٥٧٣) - (٢٠) كتاب الحدود - (١٧) باب من شرب الخمر مراراً - قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، [قال] حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، [قال] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ بَلَفَظَ أَبِي دَاوُدَ؛ إِلَّا إِنَّهُ قَالَ: «إِذَا» بَدَلُ: «إِنْ» فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ.

وابن حبان (موارد الظلمآن): (ص ٣٦٤، رقم: ١٥١٩) - من طريق هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، وبلفظه.

والحاكم: (٣٧٢/٤) - من طريق سعيد به. وسكت عنه. وتعقبه الإمام الذهبي قائلاً: «قلت: صحيح».

قلت: وقع في سند نسخة «المستدرک»: «سعيد بن عاصم بن بهذلة»، وهو تصحيف، والصواب: «سعيد عن عاصم» والتصويب من تعقيب الإمام الذهبي، والسند السابق، وكذا كتب التراجم والجرح والتعديل.

قلت: الحديث صحيح: إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد سكت عنه أبو داود، وصححه ابن حبان، والذهبي.

(١) قوله: «في الخامسة»؛ لأن بعض الروايات كما عند أبي داود: (٦٢٣/٤، رقم: ٤٨٣) فيها: الخامسة.

(٢) «معالم السنن»: (٣٣٩/٣).

عَبْدُ اللَّهِ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: ثُمَّ أَنَبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الرَّابِعَةِ، فَضْرَبَهُ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ^(٢).

(١) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله جابر بن الصحابي الجليل عبد الله بن حرام الأنصاري، مفتي المدينة في زمانه - توفي سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذلك، عن ٩٤ سنة. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣٠٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨٩/٣).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

النسائي في «السنن الكبرى»: (٢٥٧/٣)، رقم: (٥٣٠٢) - (٤٢) كتاب الحد في الخمر - (٧) نسخ القتل - قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد بن إبراهيم بن سعد، قال: ثنا عمي [يعقوب بن إبراهيم]، قال ثنا شريك [بن عبد الله بن أبي شريك النخعي]، عن محمد بن إسحاق [بن يسار إمام المغازي]، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن نبي الله ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الرَّجُلُ؛ فَاجْلِدُوهُ. فَإِنْ عَادَ؛ فَاجْلِدُوهُ. فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ؛ فَاقْتُلُوهُ» فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِمَّنْ فَلَمْ يَقْتُلْهُ.

وحدث عن محمد بن موسى الخرسني، قال ثنا زياد [بن عبد الله بن الطفيل البكائي]، قال: حدثني محمد بن إسحاق بنحوه، وفي آخره: فضرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعْمًا أَرْبَعَ مَرَاتٍ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْحَدَّ قَدْ وَقَعَ، وَأَنَّ الْقَتْلَ قَدْ رُفِعَ.

والبزار كما ذكر الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٢٧٨/٦) - قال: «وعن جابر بن عبد الله؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: فَأَتَى بِالتَّيْمَانِ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ. فَكَانَ ذَلِكَ نَاسِخًا لِلْقَتْلِ - قلت: رواه الترمذي غير قولي: فكان ناسخاً للقتل، وتسمية التَّيْمَانِ - رواه البزار».

وذكره الترمذي مُعْلَقًا: (٣٩/٤)، رقم: (١٤٤٤) - (١٥) كتاب الحدود - (١٥) باب ما جاء: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ - قائلًا: هكذا روى محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

والمُعْلَقُ: هو الحديث الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر... مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا. قال ابن عباس كذا... وما أشبه ذلك من العبارات. «المقدمة» لابن الصلاح، وشرحها «التقييد والإيضاح»: (ص ٣٢).

وذكر الحديث الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٨٠/١٢)، وعزه للترمذي تعليقاً، ولغيره، وسكت عنه.

قلت: حديث النسائي الأول حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. ولم يصل إلى رتبة الصحة؛ لكون شريك ومحمد بن إسحاق صدوقين، مع كثرة الخطأ عند الأول، والتدليس عند الثاني. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٢٢٦، رقم: ٢٧٨٧)، و(ص ٤٦٧، رقم: ٥٧٢٥).

ومع كون قتل شارب المسكر في الرابعة أو الخامسة منسوخاً عند أكثر العلماء؛ فتمّة مَنْ يرى أنه يُقتل تعزيراً إذا رأى الإمام ذلك، ويكون من باب السياسة الشرعية.

وقد حكى ذلك ابن تيمية في قوله: «والقتل عند أكثر العلماء منسوخ، وقيل هو محكم، يقال: هو تعزير يفعلُه الإمام عند الحاجة»^(١).

وقد حكى جماعة منهم ابن حزم، وابن حجر^(٢)، والشوكاني، عن بعض أهل العلم: أن الخمر لا حد فيها، وإنما فيها التعزير.

فقال الشوكاني: «وحكى ابن المنذر والطبري وغيرهما عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها، وإنما فيها التعزير. واستدلوا بالأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وعن الصحابة من الضرب بالجريد والنعال والثياب»^(٣)...

وأخرج أبو داود والنسائي^(٤) بسند قوي عن ابن عباس؛ أن

(١) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»: (ص ١٤٠).

(٢) هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد المسقلاني الأصل المصري المنشأ والمولد الشافعي الشهير بـ «ابن حجر» وهو لقب لبعض آبائه - ولد بمصر في شعبان سنة ٧٧٣هـ، وتوفي بها في أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ. انظر ترجمته: «شذرات الذهب»: (٧/٢٧٠)، و«البدر الطالع»: (١/٨٧).

(٣) من ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قَالَ: «اضْرِبُوهُ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِمَّا ضَارِبُ يَدَيْهِ، وَالضَّارِبُ يَنْقُلُوهُ، وَالضَّارِبُ يَنْزِيهِهِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ. قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعَيِّثُوا هَلِيهِ الشَّيْطَانُ».

وقد أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٩٦/٨)، رقم: (٦٧٧٧) - (٨٦) كتاب الحدود - (٤) باب الضرب بالجريد والنعال.

(٤) هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي - ولد بـ «نَسَا» [مدينة بخرسان من بلاد فارس] سنة ٢١٥هـ، وتوفي في صفر بـ «الرملة» بفلسطين سنة ٣٠٣هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٢٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (١٤/٣).

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يُؤثّر في الخمر حدًّا^(١).

وبما سيأتي في باب (مَنْ وَجَدَ مِنْهُ سُكْرًا أَوْ رَيْحًا).

وأجيب بأنه قد انعقد إجماع الصحابة على جلد الشارب، واختلافهم في العدد إنما هو بعد الاتفاق على ثبوت مطلق الجلد، وسيأتي في الباب المشار إليه الجواب عن بعض ما تمسكوا به^(٢).

قلت: مما تمسك به مَنْ قال: لا حد في الخمر وإنما فيها التعزير؛ حديث أبي هريرة، وحديث ابن عباس السابق وغيرهما، وقد أجاب عنها ونحوها القرطبي كما حكى ابن حجر قائلًا:

«وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه: لم يكن أولاً في شرب الخمر حد، وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس، ثم شرع فيه

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٦١٩/٤)، رقم: (٤٤٧٦) - كتاب الحدود - (٣٦) باب الحد في الخمر - قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَهَذَا حَدِيثُهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ [الضحاك بن مخلد]، عَنْ [عبد الملك] ابن جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَّانَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَثْمِرْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَ يَبِيْلُ فِي الْفَجِّ، فَأَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بَدَارَ الْعَبَّاسِ؛ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ، فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَصَحَّحَ، وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا؟» وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ بِشَيْءٍ.

والنسائي في: «السنن الكبرى»: (٢٥٤/٣)، رقم: (٥٢٩٠) - (٤٤) كتاب الحد في الخمر - (٣) إقامة الحد على مَنْ شرب الخمر على التأويل - قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ بِهِ.

والحاكم: (٣٧٣/٤) - من طريق أبي عاصم به.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأقره عليه الذهبي.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين، سوى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَّانَةَ، وهو صدوق من رجال أبي داود. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٤٩٨، رقم: ٦١٦٠).

والحديث سكت عنه أبو داود، وصححه الحاكم والذهبي، وقواه الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٧٤/١٢).

(٢) «نيل الأوطار»: (١٤٢/٧).

التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها، ثم شرع الحد، ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً، مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ؛ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومَن وافقه الزيادة على الأربعين: إما حداً بطريق الاستنباط، وإما تعزيراً^(١).

وأجاب عنها الشوكاني أيضاً، فقال: «وأجيب عن هذا بأنه قد وقع الإجماع من الصحابة على وجوبه. وحديث ابن عباس المذكور قد قيل إنه كان قبل أن يشرع الجلد، ثم شرع الجلد. والأولى أن يقال: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إنما لم يقم على ذلك الرجل الحد لكونه لم يقر لديه، ولا قامت عليه بذلك الشهادة عنده»^(٢).

الجريمة الثالثة: جريمة القذف: أي رمي العاقل البالغ المختار العالم بما يوجب الحد النفس العفيفة المسلمة الحرة العاقلة البالغة بزنا أو لواط^(٣).

ومن أدلة هذا الحد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَةٍ شُهَدَاءُ فَرِيضَتُهُنَّ ثَلَاثِينَ جَلْدَهُ﴾ [النور: ٤].

يلعل القرطبي ذكر المحصنات في هذه الآية خاصة، ويبين أن الرجال داخلون فيها فيقول: «ذكر الله تعالى في الآية النساء من حيث هن أهم، ورميهن بالفاحشة أشنع وأنكى للنفوس. وقذف الرجال داخل في حكم الآية بالمعنى وإجماع الأمة على ذلك...» ثم قال: «والمحصنات العفاف في هذا الموضع»^(٤).

ومن أدلة هذا الحد أيضاً حديث ابن عباس؛ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ

(١) «فتح الباري»: (٧٤/١٢).

(٢) «نيل الأوطار»: (١٤٩/٧).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٧٧/١٢)، و«المغني»: (٢١٥/٨)، و«فيض القدير»: (١٥٣/١).

(٤) «تفسير القرطبي»: (١٧٧/١٢).

أَمَرَاتُهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى أَمْرَاتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَتَزَلَ جَبْرِيلُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْزَوْجَ﴾... الحديث^(١).

وكذلك الإجماع كما حكاه جماعة منهم ابن قدامة^(٢).

وشرائط الإحصان الذي يجب الحد بقذف صاحبه عند العلماء خمسة، هي: العقل، والحرية، والإسلام، والعفة عن الزنا، وأن يكون كبيراً يجامع مثله.

وروي عن داود الظاهري أنه أوجب الحد على قاذف العبد.

وأما اشتراط البلوغ فقد اختلف العلماء فيه؛ فاشتراطه الشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي؛ لأنه أحد شرطي التكليف فأشبهه العقل؛ ولأن زنا الصبي لا يوجب حداً؛ فلا يجب الحد بالقذف به كزنا المجنون. وعن أحمد فيه روايتان.

ولم يشترطه مالك وإسحاق؛ لأنه حر عاقل عفيف، يتعبر بهذا القول الممكن صدقه فأشبهه الكبير. وأدناه: أن يكون للغلام عشر سنوات، وللجارية تسع.

وحُدُّ القاذف إن كان حراً - مع العقل والبلوغ والاختيار - ثمانون جلدة بالإجماع.

وحُدُّه إن كان عبداً أو أمةً - مع العقل والبلوغ والاختيار - أربعون

(١) سبق الحديث (ص ٢٥٤) عند الشبهة الثانية من شبه الواقفين وفقاً دائماً، من الباب الثاني.

(٢) «المغني»: (٢١٦/٨). وانظر أيضاً: «مراتب الإجماع»: (ص ١٣٤)، و«نيل الأوطار»: (٢٨٥/٦).

جلدة عند الأئمة الأربعة وغيرهم؛ بل قد حكى الإمام ابن حزم الإجماع عليه^(١).

ومن قذف الأرقاء أو قذف غير المسلمين، أدب، ولم يحد بالإجماع^(٢).

وقد خالف أهل الظاهر؛ فقالوا بوجوب الحد على قاذفيهما^(٣).

وإذا قذف غير المسلم المسلم الحرّ أو المسلمة الحرة جلد القاذف ثمانين إذا كان حرّاً، وأربعين إذا كان عبداً بالإجماع^(٤).

وإذا قذف الرجل زوجته البالغة الحرة المسلمة، ولم يأت بالبينة؛ لزمه الحد إن لم يلتعن، مسلماً كان أو كافراً، حرّاً كان أو عبداً، على خلاف في بعض ذلك^(٥).

وذهبت الحنفية إلى أنه يُحبس حتى يلاعن؛ لأن الحد عندهم منسوخ بالملاعنة^(٦).

الحد الثالث: حد القتل:

ويقام هذا الحد على مرتكبي أي من الجرائم التالية:

- (١) انظر هذه المسائل كلها في: «تفسير القرطبي»: (١٧٩/١٢)، و«غرائب القرآن»: (٢٤٣٦/٣) - سورة النور آية (٤، ٥)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (١١٤/٥)، و«بداية المبتدي» مع «فتح القدير»: (٨٩/٥ - ٩١)، و«أقرب المسالك» وشرحه مع شرحهما «بلغة السالك»: (٣٩٤/٢، ٣٩٥)، و«مغني المحتاج»: (١٥٦/٤)، و«المغني»: (٢١٥/٨، ٢١٨)، و«المحلى»: (٢٧١/١١)، و«مراتب الإجماع»: (ص ١٣٤).
- (٢) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٧٩/١٢)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٢٢٧/٨)، و«الإجماع»: (ص ٧٠).
- (٣) انظر: «المحلى»: (٢٧١/١١).
- (٤) انظر: «الإجماع»: (ص ٧٠)، و«تفسير القرطبي»: (١٧٩/١٢)، و«غرائب القرآن»: (٢٤٣٦/٣) - سورة النور، الآيتان: ٤، ٥.
- (٥) انظر مثلاً: «مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٣٩٢/٧).
- (٦) انظر: «المبسوط»: (٣٩/٧).

الجريمة الأولى: جريمة القتل العمد: وهي قتلُ العاقل البالغ معصومَ الدم المسلم الحرَّ، ذكراً كان أو أنثى، بغير حقٍّ عمدًا؛ إلا أن يكون القاتل أباً للمقتول وإن سفل، أو أمًّا؛ فلا يقتل به.

ويقتل العبدُ غيرُ المسلم بالعبد المسلم، وغيرُ المسلم بغير المسلم عبداً كان أو حرًّا، وغيرُ المسلم الحرَّ بالعبد المسلم، ولا يقتل العبدُ المسلم بغير المسلم الحرَّ، وسواء كان القاتل أوالمقتول في ذلك جميعاً مريضاً أو سليماً^(١).

والعمد هو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً سواء كان: بآلة جارحة أو مُثْقَلَةً، أو بِسُمٍّ، أو بِإِجَاعَةٍ، أو إعطاش، أو إغراق، أو خنق، أو شق، أو سحر، أو نحو ذلك^(٢).

ومن أدلة هذا الحد على هذه الجريمة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ مَنُ أَقْتَلَ مَثْرُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى...﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقوله جل ذكره: ﴿وَكَبَيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة: ٤٥].

(١) هذا الذي ذكرته في وصف المقتول هو قول أكثر أهل العلم، وبعضه قد حكي فيه الإجماع.

وانظر هذا مفروقاً بالتفصيل مثلاً في: «تفسير القرطبي»: (٢/٢٥٠: ٢٥٦)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (١/١٨٠ - ١٨١)، و«المبسوط»: (١٢٩/٢٦)، و«أقرب المسالك» وشرحه مع شرحهما «بلغة السالك»: (٢/٣٥٣)، وما بعدها، و«بداية المجتهد»: (٢/٤٨٧)، و«المنهاج» مع شرحه: «مغني المحتاج»: (٤/١٦)، وما بعدها، و«المغني»: (٧/٦٥٢، ٦٥٨، ٦٦٤، ٦٦٦)، و«المحلى»: (١٠/٣٤٧)، و«الإجماع»: (ص ٧٠ - ٧٢، أرقام: ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٦٤)، و«مراتب الإجماع»: (ص ١٣٨)، و«نيل الأوطار»: (١٦٧).

(٢) انظر مثلاً: «المنهاج» مع شرحه «مغني المحتاج»: (٤/٣)، وما بعدها، و«المغني»: (٦٣٧/٧).

وقوله ﷺ: «لَا يَجْلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الرَّائِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ الثَّارِكِ الْجَمَاعَةِ»^(١).

وكذلك الإجماع كما حكاه ابن قدامة^(٢).

هذا على أن أولياء القتل عمداً لهم أن يعفوا عن القاتل، فيقبلوا الدية.

لما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كانت في بني إسرائيل قصاص، ولم تكن فيهم الدية. فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] إلى هذه الآية: ﴿فَمَنْ عَفَى لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾. قال ابن عباس: فالعفو أن يقبل الدية في العمد. قال: ﴿فَأَيُّهَا بِالْمَعْرُوفِ﴾ أن يطلب بمعروف، ويؤدّي بإحسان^(٣).

الجريمة الثانية: جريمة الحرابة: وهي إشهار السلاح، وقطع السبيل؛ لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل؛ تحذية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون.

ويدخل في مفهوم الحرابة العصابات المختلفة كعصابات القتل، وعصابات خطف الأطفال، وعصابات اللصوص للسطو على البيوت والبنوك، وعصابات خطف البنات والعداري للفجور بهن، وعصابات اغتيال الحكام؛ ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن. وغيرها من العصابات التي تزعزع الأمن وتخالف تعاليم الإسلام^(٤).

(١) سبق الحديث (ص ٢٨٤) عند مطلب أمثلة على الوقف في المعاملات، من الباب الثاني.

(٢) «المغني»: (٦٤٧/٧).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (٧/٩، رقم: ٦٨٨١) - (٨٧) كتاب الديات - (٨) باب من أقاد بالحجر.

(٤) «فقه السنة»: (٥٥٧/٢). وانظر أيضاً: «بداية المجتهد»: (٥٥٧/٢)، و«مغني المحتاج»: (١٨٠/٤).

ومن أدلة حد القتل على هذه الجريمة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

هذا على أن حد القتل، إنما هو لمن قُتل أثناء محاربته كما ذهب إليه الجمهور: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد وغيرهم من العلماء^(١).

التفصيل في أحكام الحاربة:

ذهب مالك؛ إلى أنه إن أخذ المال ولم يقتل؛ خيّر الإمام في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف. وإن أخاف السبيل فقط؛ فالإمام عنده مخير في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه. ومعنى التخيير عنده أن الأمر راجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام، فإن كان المحارب ممن له الرأي والتدبير، فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه؛ لأن القطع لا يرفع ضرره. وإن كان لا رأي له وإنما هو ذو قوة وبأس، قطعه من خلاف. وإن كان ليس فيه شيء من هاتين الصفتين أخذ بأيسر ذلك فيه، وهو الضرب والنفي^(٢).

الجريمة الثالثة: جريمة الردة: وهي ترك المسلم العاقل البالغ دين الإسلام باختياره دون إكراه من أحد؛ بنية، أو قول، أو فعلٍ مكفّر.

ويعرف النووي الردة فيقول: «هي قطع الإسلام بنية، أو قول كفر، أو فعل؛ سواء قاله: استهزاء، أو عناداً، أو اعتقاداً. فمن نفى الصانع، أو الرسل، أو كذب رسولاً، أو حلّل محرّماً بالإجماع كالزنا وعكسه، أو نفى وجوب مجمع عليه أو عكسه، أو عزم على الكفر غداً أو تردد فيه؛ كفر.

(١) انظر: «مختصر القُدوري»: (٢١٠/٣ - ٢١٢)، و«الأم»: (٢١٢/٦، ٢١٣)، و«المغني»: (٢٩٠/٨، ٢٩٢ - ٢٩٣).

(٢) انظر: «بداية المجتهد»: (٥٥٨/٢، ٥٥٩)، و«المحلى»: (٣٠٨/١١ وما بعدها).

والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحاً بالدين، أو جحوداً له كالقاء مصحف بقاذورة، وسجود لصنم، أو شمس^(١).

ويفضل الشيخ سيد سابق الأمور التي تجعل المسلم مرتداً خارجاً عن الإسلام فيقول: «إن المسلم لا يعتبر خارجاً عن [بالأصل: على، والصواب ما أثبتناه] الإسلام، ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر، واطمأن قلبه به، ودخل فيه بالفعل؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]. ويقول الرسول ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)^(٢).

ولما كان ما في القلب غيباً من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله؛ كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تحتل التأويل... ومن الأمثلة الدالة على الكفر:

إنكار ما علم من الدين بالضرورة . مثل: إنكار وحدة الله وخلقه للعالم، وإنكار وجود الملائكة، وإنكار نبوة محمد ﷺ وأن القرآن وحي من الله، وإنكار البعث والجزاء، وإنكار فرضية الصلاة والزكاة والصيام والحج.

استباحة محرم أجمع المسلمون على تحريمه، ك: استباحة الخمر، والزنا، والربا، وأكل الخنزير، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم.

تحريم ما أجمع المسلمون على حله، كتحريم الطيبات.

سب النبي ﷺ، أو الاستهزاء به، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله.

(١) «المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (٤/ ١٣٣ - ١٣٦). وانظر أيضاً: «أقرب المسالك» وشرحه «بلغة السالك»: (٢/ ٣٨٥)، و«فقه السنة»: (٢/ ٥٤٦ - ٥٤٧).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - منهم: البيهقاري: (٢/ ١)، رقم: (١) - (١) كتاب بدء الوحي - (١) باب كيف كان بدء الوحي... واللفظ له.

ومسلم: (٣/ ١٥١٥)، رقم: (١٩٠٧) - (٣٣) كتاب الإمارة - (٤٥) باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال.

سب الدين، والطعن في الكتاب والسنة، وترك الحكم بهما [جحدوا وإنكاراً ورغبة عنهما]^(١)، وتفضيل القوانين الوضعية عليهما.

ادعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه.

إلقاء المصحف في القاذورات، وكذا كتب الحديث؛ استهانة بها، واستخفافاً بما جاء فيها.

الاستخفاف بـ: اسم من أسماء الله، أو أمر من أوامره، أو نهي من نواهيه، أو وعد من وعوده؛ إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف أحكامه، ولا يعلم حدوده؛ فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر.

وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها، ولكن لا يعلمها إلا الخاصة؛ فإن منكرها لا يكفر؛ بل يكون معذوراً بجهله بها؛ لعدم استفادة علمها في العامة؛ كـ: تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وأن القاتل عمداً لا يرث، وأن للجدّة السدس، ونحو ذلك^(٢).

ومن أدلة حد القتل على جريمة الردة قوله ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ؛ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّائِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ الثَّارِكِ الْجَمَاعَةِ»^(٣).

وقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٤).

(١) ما بين المعكوفتين زيادة مني، حيث إن الحكم بالكفر أو الردة على من ترك الحكم بغير ما أنزل الله أمر فيه تفصيل. انظر مثلاً: «الحكم بغير ما أنزل الله، وأصول التكفير» (ص ٦١) وما بعدها - للدكتور/ خالد علي عنبر - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - توزيع مكتبة العلم - جدة.

(٢) «فقه السنة»: (٥٤٦/٢ - ٥٤٧).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٨٤) عند مطلب أمثلة على الوقف في المعاملات، من الباب الثاني.

(٤) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - منهم:

البخاري: (١٨/٩)، رقم: (٦٩٢٢) - (٨٨) كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم - (٢) باب حكم المرتد والمردة واستتابتهم - عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: أَنَبِي عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِرِزَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعْلَبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... فذكره. =

وكذلك الإجماع كما حكاه ابن المنذر^(١).

اختلاف الفقهاء في حكم استتابة المرتد، ومدتها، ودرئها للحد:

اختلف العلماء في استتابة المرتد أهـي واجبة أم مستحبة؟ وفي مدة هذه الاستتابة؟ وهل توبته تدرأ عنه القتل أم لا؟

فذهب الجمهور: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم؛ إلى أن استتابة المرتد واجبة؛ فيستتاب؛ فإن تاب لم يقتل بالإجماع؛ إلا الحسن البصري^(٢) فقال: يقتل وإن تاب^(٣).

وذهب أبو يوسف وأهل الظاهر؛ إلى أنه لا يستتاب، ولو تاب نفعته توبته عند الله تعالى، ولا يسقط قتله؛ لقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ»... وأما مدتها، فقليل: في الحال، كما في قول للشافعي. وقيل: ثلاثة أيام، وهو قول الجمهور، وقيل: شهر، حكى عن علي - رضي الله عنه -.

ارتداد المرأة المسلمة ماذا يوجب؟

اختلف الفقهاء في قتل المرأة إذا ارتدت فاستتيبت فلم تتب؛ فقال الجمهور: تقتل.

وقال أبو حنيفة: لا تقتل، ولكن تُحبس حتى تسلم، وذلك لما روى

= وابن ماجه: (٨٤٨/٢)، رقم: (٢٥٣٥) - (٢٠) كتاب الحدود - (٢) باب المرتد عن دينه - بلفظه فقط.

(١) «الإجماع»: (ص٧٦)، وانظر أيضاً: «شرح صحيح مسلم»: (٢٠٨/١٢)، و«المغني»: (١٢٣/٨).

(٢) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار مولى زيد بن ثابت الأنصاري البصري - ولد لستين بقينا من خلافة عمر - وتوفي في رجب سنة ١١٠هـ. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (١٦١/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٦٣/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٦٣/٢).

(٣) انظر: «نواذر الفقهاء»: (ص١٧٣) - للإمام محمد بن الحسن التميمي الجوهري، من علماء القرن الرابع الهجري - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار القلم - سوريا - تحقيق د/ محمد فضل عبدالعزيز المراد.

ابن عمر رضي الله عنهما، قال: وَجِدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَعَاذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(١).

وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تبأشر القتال ولا القتل، وذلك في حال الحرب، وكان سبب النهي عن قتلهم ما سبق من رؤية النبي ﷺ المرأة المقتولة^(٢).

وأرى الراجح في هذه المسائل السابقة كلها هو قول الجمهور، وهو أن استتابة المرتد واجبة، وأنها تدرأ عنه القتل، والمرأة في ذلك كالرجل تماماً، فَتُقْتَلُ بارتدادها؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل تماماً^(٣).

وقد ترجح ذلك عندي؛ لحديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادَّعُهُ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَادَّعُهَا فَإِنْ عَادَتْ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهَا»^(٤).

(١) الحديث الوارد في ذلك رواه جماعة منهم:

البخاري: (٧٤/٤)، رقم: ٣٠١٥ - (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (١٤٨) باب قتل النساء في الحرب - واللفظ له.

ومسلم: (١٣٦٤/٣)، رقم: ١٧٤٤ - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب - به.

(٢) انظر: «فتح الباري»: (١٢/٢٨٤)، و«فقه السنة»: (٥٤٩/٢).

(٣) انظر الخلاف في هذه المسائل كلها: استتابة المرتد، وملتها، ودرء الحد عنه بالتوبة، وقتل المرتدة، في: «مختصر القلوري»: (١٤٨/٤، ١٤٩)، و«بداية المجتهد»: (٥٦٣/٢)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٣٩/٤ - ١٤٠)، و«مختصر الخرق» مع شرحه «المغني»: (١٢٣/٨)، و«المحلى»: (٢٩٨/٧، ١٨٨/١١)، و«فقه السنة»: (٥٤٩/٢، ٥٥٠ - ٥٥٢).

(٤) هذا الحديث ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (١٢/٢٨٤)، وقال: «سند حسن».

ولم أجده بهذا اللفظ في كتب السنة، ولكنني وجدت نحوه عن معاذ عند الطبراني في المعجم الكبير: (٥٣/٧٠ - ٥٤) - وفي إسناده الفزاري، وهو محمد بن عبيد الله =

قال ابن حجر عقب هذا الحديث: «وهو نص في موضع النزاع، فيجب المصير إليه، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها: الزنا، والسرقه، وشرب، الخمر، والقذف. ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت، فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء، فكذلك يستثنى قتل المرتدة».

وقال ابن المنذر: «دخل في قول رسول الله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ» الرجال والنساء»^(١).

الجريمة الرابعة: جريمة اللواط: وهو وطء الذكر الذكر.

دل عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١]، وقوله: ﴿تَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْمَلَكَيْنِ ۖ﴾ [الشعراء: ١٦٥].

وهذه الجريمة من أكبر الجرائم، وهي من الفواحش المفسدة للخلق والفسطرة والدين والدين؛ وقد عاقب الله عليها بأقسى عقوبة؛ فحسف بأصحابها - وهم قوم النبي لوط عليه السلام - الأرض، وأمطر عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القذرة.

وما عوقبت أمة قبلهم ولا بعدهم بمثل ما عوقبوا به، وجعل سبحانه ذلك قرآناً يتلى ليكون درساً وعبرة.

فكان مما قال سبحانه في ذلك: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ النِّحْسَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمَلَكَيْنِ ۖ﴾ [٨٥] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [٨١] وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا

= المزرمي، وهو متروك. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٤٩٤، رقم: ٦١٠٨). وذكره الحافظ الهشمي في «مجمع الزوائد»: (٢٦٣/٦) وقال: «رواه الطبراني وفيه راو لم يسم، قال مكحول عن ابن أبي طلحة اليعمرى وبقية رجاله ثقات». وذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق أن أبا بكر قتل في خلافته امرأة ارتدت. وعزاه للدارقطني من وجه حسن، ولكني لم أعثر عليه عند الدارقطني.

(١) «الإقناع»: (ص ٣١٢) - كتاب المرتد - ذكر ارتداد المرأة المسلمة.

أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴿٨٧﴾ فَأَجْبَيْنَهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَانَهُمَا كَانَتْ
مِنَ الْقَدِيرِينَ ﴿٨٨﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا قَانظَرًا كَيْفَ كَانَتْ عَذَابُهُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٨٩﴾
[الأعراف: ٨٠ - ٨٤].

ويقام حد القتل على الفاعل [الأعلى اللاتط] العاقل المختار العالم
بالحرمة، وعلى المفعول به [الأسفل الملووط به] البالغ العاقل المختار العالم
بالحرمة.

ومن أدلة هذا الحد على هذه الجريمة قوله ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ
عَمَلَ قَوْمٍ لَوْ طُفِئُوا فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»^(١).

- (١) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - منهم:
- أبو داود: (٦٠٧/٤، رقم: ٤٤٦٢) - (٣٢) كتاب الحدود - (٢٩) باب فيمن عمل
عمل قوم لوط - قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الثَّقَلِيُّ، [قال] حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ [ابن عبيد الدراوردي] عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.
- والترمذي: (٤٧/٤، رقم: ١٤٥٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (٢٤) باب ما جاء في حد
اللولطي - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِ، [قال] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ.
ولم يتعقبه.
- وابن ماجه: (٨٥٦/٢، رقم: ٢٥٦١) - (٢٠) كتاب الحدود - (١٢) باب مَنْ عمل
عمل قوم لوط - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ.
- وأحمد: (٣٠٠/١، رقم: ٢٧٣٥) - قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَائِعِيُّ [منصور بن
سلمة]، قَالَ: أَتَيْنَا عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مُحَمَّدٍ بَلْفِظِهِ.
- والحاكم: (٣٥٥/٤) - من طريق سليمان بن بلال، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ
ابن عباس بِهِ.
- وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وأقره عليه الذهبي.
- والبيهقي: (٢٣٢/٨) - من طريق أبي الجماهر [محمد بن عثمان التتوخى]، عن
عبد العزيز بنحوه.
- قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما.
وقد سكت عنه أبو داود، وصححه الحاكم، وأقره عليه الذهبي. كما صححه أيضاً
الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه «المسند»: (٢٥٨/٤، رقم: ٢٧٣٢)، وكذلك الشيخ
الألباني في «إرواء الغليل»: (١٦/٨، رقم: ٢٣٥٠).

ومن الأدلة على هذا الحد أيضاً حديث أبي نضرة قال: سئل ابن عباس: ما حدُّ اللوطي؟ قال: يُنْظَرُ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرْيَةِ فَيُرْمَى بِهِ مُنْكَسَأً، ثُمَّ يَتَّبَعُ بِالْحِجَارَةِ^(١).

وكذلك إجماع الصحابة كما حكاه ابن قدامة قائلًا: «ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في صفته»^(٢).

والقول بقتل اللواط - بكرةً أكان أم ثيباً - هو قول جمهور العلماء من التابعين: مالك في المشهور عنه، والمشهور من قول أبي الشافعي، وأحد قول أبي أحمد [والقول الآخر للثلاثة هو: قتله إن كان محصناً، وإن كان غير محصن فتأديبه وحبسه عند مالك والشافعي، وجلده عند أحمد]، وهو قول: الزهري، وأبي حبيب^(٣) وربيعه^(٤)، وإسحاق، وقتادة، والأوزاعي، وأبي

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

ابن أبي شيبة: (٤٩٤/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (٤٢) في اللوطي حد كحد الزاني - قال: حدثنا غسان بن مضر، عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة به. والبيهقي: (٢٣٢/٨) - من طريق يحيى بن معين، عن غسان به - وفيه: «يتبع الحجارة» بدون باء.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر، وصححه في «الدرية»: (١٠٣/٢) قائلًا: «وأما التنكيس؛ فروى ابن أبي شيبة، والبيهقي بإسناد صحيح... فساقه». قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين أو أحدهما، عدا غسان بن مضر، وهو ثقة من رجال النسائي. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٤٤٢، رقم: ٥٣٦٠).

(٢) «المغني»: (١٨٧/٨). وانظر أيضاً: «نيل الأوطار»: (١١٧/٧).

(٣) هو الإمام أبو حبيب حبان بن هلال الباهلي البصري - توفي به «البصرة» في رمضان سنة ٢٠٦ هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٩/١٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١٧٠/٢).

(٤) هو الإمام أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولا هم مفتي المدينة المشهور به: «ربيعة الرأي» لكونه كان يتقن الرأي أكثر من الحديث - توفي به «المدينة» وقيل به «الأنبار» سنة ١٣٦ هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٥٠٩/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨٩/٦).

يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبي ثور، وغيرهم^(١).

وخالف في ذلك: الْحَكَمُ^(٢)، وأبو حنيفة، وابن حزم؛ فلم يروا قتله^(٣).

ولم يعتبر الفقهاء خلافهم؛ لأن «قول مَنْ أسقط الحد عنه يخالف النص والإجماع»^(٤).

وقد نصر ابن حزم قوله، وشغب على ما سواه، ثم قال: «... فواجب أن يضرب التعزير الذي حده رسول الله ﷺ في ذلك، لا أكثر، ويكف ضرره عن الناس فقط. كما روينا من طريق البخاري... عن ابن عباس، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرْجِلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ [عمر] فَلَانًا^(٥) وأما السجن؛ فلقول الله تعالى: ﴿وَمَعَاوَنًا عَلَى آلِيهِ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢٤]^(٦).

هكذا رأينا ابن حزم استدل على القول بتعزير اللوطي بالنفي والحبس،

(١) انظر: «تفسير القرطبي»: (٢٣٤/٧)، و«الموطأ»: (٨٢٥/٢)، و«الأم»: (٢٩٠/٨)، ٢٩١، و«مغني المحتاج»: (١٤٤/٤)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (١٨٧/٨، ٢٩٠)، و«نيل الأوطار»: (١١٧/٧).

(٢) هو الإمام أبو محمد الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم الكوفي الفقيه - ولد نحو سنة ٤٦هـ، وتوفي سنة ١١٥هـ انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٤٥٠/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٠٨/٥).

(٣) انظر: «مختصر القدوري»: (١٩١/٣، ١٩٢)، و«مراتب الإجماع»: (ص ١٣١)، و«المحلى»: (٣٨٠/١١).

(٤) «المغني»: (١٨٧/٨).

(٥) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (٢١٢/٨)، رقم: (٦٨٣٤) - (٨٦) كتاب الحدود - (٣٣) باب نفي أهل المعاصي والمختلين - به. وفيه: وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا. وقد أفاد الحافظ في «الفتح»: (١٦٥/١٢) أن لفظ «عمر» سقط من رواية غير أبي ذر [وهو أحد رواة صحيح البخاري].

(٦) انظر: «المحلى»: (٣٨٠ - ٣٨٠/١١).

باجتهاده في تفسير معنى الآية والحديث، وبقياس اللوطي على المخنث [وهو من منكري القياس كما هو مشهور عنه]^(١) وتَرَكَ صريح القرآن والسنة - بتأويل رده العلماء^(٢) - كما ترك إجماع الصحابة الذين لم يعرف لهم مخالف في ذلك، بدعوى أنه لا إجماع على ذلك^(٣).

هذا على أن ابن الهمام الحنفي قد نصَّ على أن فاعل اللواط لو اعتادها قُتِلَ سياسةً فقال: «ولو اعتاد اللواط قتله الإمام محصناً كان أو غير محصن سياسة»^(٤).

الحد الرابع: حد القطع:

ويقام هذا الحد على مرتكبي جريمة السرقة بالإجماع، وعلى جاحد العارية^(٥) على خلاف سيأتي.

أولاً: معنى السرقة لغة: هو أخذ الشيء من الغير على وجه الخُفْيَةِ^(٦).

ثانياً: معنى السرقة اصطلاحاً: أخذ مكلف نصاباً فأكثر من مال محترم^(٧) لغيره بلا شبهة قوية خُفْيَةٍ بإخراجه من حرز^(٨) غير مأذون فيه،

(١) انظر: «الإحكام» لابن حزم: (٥٣/٧).

(٢) راجع: «المحلى»: (٣٨٤/١١)، ورد القرطبي غير المباشر في تفسيره: (٢٣٤/٧، ٢٣٥).

(٣) انظر: «مراتب الإجماع»: (ص ١٣١).

(٤) انظر: «فتح القدير»: (٤٣/٥).

(٥) جاحد العارية: هو الذي يستعير الشيء، ثم لا يرده؛ منكراً له. وسيأتي (ص ٤٠٨) تعريف العارية بالتفصيل في المتن، عند التعرض لبعض أحكامها.

(٦) «التعريفات»: (ص ١٥٦). وانظر أيضاً: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»، وشرحهما «فتح القدير»: (١٢٠/٥)، و«مغني المحتاج»: (١٥٨/٤)، و«المغني»: (٢٤٠/٨)، و«فتح الباري»: (١٠٠/١٢).

(٧) المال المحترم: هو مال المسلم، ومال الحربي الداخل بأمان... وأما المال غير المحترم: فهو مال الحربي، والعبد في حال قطعه الطريق، والمال المحرم المجمع على تحريمه. انظر: «التعريفات»: (ص ٢٠٨)، و«الإنصاف» للمرداوي: (٢١٦/٦).

(٨) الحرز: الموضع الحصين. يقال: هذا حرزٌ خَرِيْزٌ... نقول: هو في حرزٍ لا يُوصَلْ =

وإن لم يخرج هو، أو حرّاً لا يميز لصغر أو جنون^(١).

وقيل: أخذ العاقل البالغ عشرة دراهم أو مقدارها خفية عمن هو متصد للحفظ مما لا يتسارع إليه الفساد من المال المتمول للغير من حرز بلا شبهة^(٢).

وقيل: أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ [أي حارس] بلا شبهة^(٣).

ويتضح من هذه التعريفات جميعاً أن السرقة التي تستوجب حد القطع؛ لا بد أن تتحقق فيها شروط ستة هي:

الأول: أن يكون الآخذ مكلفاً، أي عاقلاً بالغاً، ويضاف إليها مختاراً [أي غير مكره، ومثل المكره المضطر اضطراراً شديداً كالجائع] عالماً بحرمة السرقة وعدم جواز أخذ مال الغير.

الثاني: أن يكون المأخوذ قد بلغ نصاباً فأكثر.

الثالث: أخذ مال محترم للغير، أو أخذ حرّاً غير مميز [القطع بأخذ الحرّ غير المميز قول جماعة منهم مالك وأصحابه، دون الأئمة الأربعة]^(٤)، أو أخذ شيء لا يتسارع إليه الفساد.

= إليه. يقال: أخَرَزْتُ الشيء أَخْرَازُهُ إِخْرَازاً: إذا حفظته وضممته إليّ وصُنِّتَهُ عن الأخذ. انظر: «اللسان»: (٣٣٣/٥)، و«المصباح المنير»: (١٢٩/١)، و«المعجم الوسيط»: (١٦٦/١). وهذا الحرز نوهان: حرز بالمكان كالبيت والصندوق والدكان. وحرز بالحافظ، أي الحارس، كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاع فهو محرز به. «بداية المتدي» وشرحه مع شرحهما: (١٤٤/٥ - ١٤٥). وانظر أيضاً: «بلغة السالك»: (٤٠١/٢)، و«الأم»: (٢٠٦/٦)، و«مغني المحتاج»: (١٧١/٤ - ١٧٢)، و«المغني»: (٢٥١/٨).

(١) «أقرب المسالك» وشرحه «الشرح الصغير»: (٣٩٦/٢).

(٢) «بداية المتدي» وشرحه: (١٢٠/٥).

(٣) «التمريقات»: (ص ١٥٦).

(٤) «أقرب المسالك» وشرحه «الشرح الصغير»: (٣٩٦/٢). وانظر أيضاً: «المغني»: (١٤٤/٨).

الرابع: أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستار.
الخامس: أن يكون المال في حرز غير مأذون فيه، ويشترط إخراجه منه.

السادس: أن لا يكون الأخذ بشبهة.

فلو لم تتحقق هذه الأمور الستة لم نقم حد السرقة؛ كأن كان الأخذ صبيهاً، أو المال المأخوذ لم يبلغ نصاباً، أو كان غير محترم كمال الحربي غير المعاهد، أو غير مملوك لأحد، أو كان الأخذ على جهة المجاهرة، أو كان المال في غير حرز كسرقة مال قد دفن في صحراء، أو كان المأخوذ مما يتسارع إليه الفساد كالفاكهة الرطبة، أو كان للأخذ فيه شبهة كالأخذ من بيت المال مثلاً، فللأخذ فيه شبهة الاستحقاق... وهكذا.

هذا على أن بعض من لم تتحقق فيه شروط إقامة حد السرقة يضمن من ماله ما أتلفه كالصبي والمجنون، أو يعزر كالنباش أو المختلس، كما سيأتي بشيء من التفصيل^(١).

ثالثاً: أدلة حد القطع على السرقة:

من هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ أَمْرِ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

ومنها قطع رسول الله ﷺ للمرأة المخزومية التي سرقت^(٢).

ومنها قوله عليه السلام: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ قَصَاعِدًا»^(٣).

وكذلك الإجماع كما حكاه ابن المنذر، وغيره^(٤).

(١) راجع: (ص ٤٠٤)، وما بعدها من هذا البحث. وكذلك (ص ٣٣). فقد سبق هنا الإشارة إلى حكم النباش.

(٢) سبق حديثها (ص ٢١٤) عند مبحث علاقة «الوقف» بـ «قصد الشرط».

(٣) الحديث سبق تخريجه (ص ١٣٧) في مبحث السنة، من الباب الأول.

(٤) انظر: «الإجماع»: (ص ٦٧)، و«المغني»: (٨/ ٢٤٠).

رابعاً: ما يقطع من السارق:

أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى، ولا خلاف بين العلماء في ذلك^(١).

خامساً: اختلاف العلماء فيما يقطع من السارق عند تكرار السرقة:

قال الجمهور: تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق فاليد اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى. واحتجوا بآية المحاربة^(٢) وبفعل الصحابة، وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة... ثم إن سرق في الخامسة عزر وسجن.

وقال أبو مصعب الزهري^(٣) المدني صاحب مالك: يقتل في الخامسة؛ وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال: جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: «اقْتُلُوهُ». فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ. فقال: «اقْطَعُوهُ». ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ» - فذكر مثله الى أن قال - فَأُتِيَ بِهِ الْخَامِسَةَ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». قَالَ جَابِرٌ: فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ، وَرَمَيْنَاهُ فِي بَيْرٍ^(٤).

(١) انظر في هذه المسألة: «بداية المبتدي» وشرحه، وشرحهما «فتح القدير»: (١٥٢/٥)، و«أقرب المسالك» وشرحه، مع شرحهما «بلغة السالك»: (٣٩٧/٢)، و«التمهيد»: (٣٨٢/١٤)، و«الأم»: (٢٠٩/٦)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٧٧/٤)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٢٥٩/٨)، و«المحلى»: (٣٥٤/١١) - (٣٥٧)، و«فتح الباري»: (١٠٠/١٢).

(٢) آية المحاربة هي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

(٣) هو الإمام أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث القرشي الزهري المدني، لازم مالكاً، وتفقه به، وسمع منه «الموطأ» - ولد سنة ١٥٠هـ، ومات سنة ٢٤١هـ، وقيل: سنة ٢٤٢هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤٣٦/١١)، و«الديباج المذهب»: (ص ٣٠).

(٤) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٦٥/٤)، رقم: (٤٤١٠) - (٣٢) كتاب الحدود - (٢٠) باب [فى] السارق يسرق مراراً - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَفِيٍّ الْهَلَالِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ قَابِطِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، عَنْ =

= جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ - وفيه: قَالَ جَابِرٌ: فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ؛ فَفَقَّئْنَا، ثُمَّ اجْتَرَزْنَا، فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بَيْتٍ، وَزَمَيْنَا عَلَيْهِ الْجَحَاةَ.

والنسائي: (٩٠/٨، رقم: ٤٩٧٨) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (١٥) باب قطع اليدين والرجلين من السارق - قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ بِهِ.

وقد ضعف هذا الحديث غير واحد، منهم النسائي في «السنن الكبرى»: (٣٤٨/٤)، والإمام الخطابي في «معالم السنن»: (٣١٣/٣)، والإمام ابن عبد البر قائلًا: «حديث القتل في الخامسة منكر» كما في «فتح الباري»: (١٠٢/١٢). وقد حاول تصحيحه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٨٦/٨ - ٨٩) من طريقين عند «الدراقطني» في «السنن»: (١٨٠/٣، ١٨١)، ولكن لا تخلو مفرداتهما أيضاً من ضعف، وبشاهد مرسل عند البيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٧٣/٨).

قلت: الحديث ضعيف. فيه مصعب بن ثابت متفق على ضعفه. حتى تردد فيه ابن حبان فذكره في «الثقات»: (٤٧٨/٧)، وقال في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٢٩/٣): «منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانية حديثه» - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - دار الوعي - سوريا - بتحقيق الأستاذ/محمود إبراهيم زايد. انظر: «تهذيب التهذيب»: (١٥٨/١٠).

لكن للمحدث شاهد حسن من حديث العارث بن حاطب - رضي الله عنه - رواه جماعة منهم:

النسائي: (٨٩/٨، رقم: ٤٩٧٧) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (١٤) باب قطع الرجل من السارق بعد اليد - قال: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمٍ الْمَصَاحِفِيُّ الْبَلْخِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَتَيْنَا يُونُسَ [بن سعد]، عَنِ الْعَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِلْعَصٍ، فَقَالَ: «افْتُلُّوهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ، فَقَالَ: «افْتُلُّوهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ. قَالَ: «افْطَمُّوا يَدَهُ». قَالَ: ثُمَّ سَرَقَ فْقُطِعَتْ رِجْلُهُ، ثُمَّ سَرَقَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَتَّى قُطِعَتْ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا، ثُمَّ سَرَقَ أَيْضاً الْخَامِيسَةَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ بِهَذَا جِنٍّ قَالَ: «افْتُلُّوهُ». ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى فَيْيَ بْنِ قُرَيْشٍ؛ لِيَقْتُلُوهُ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ - وَكَانَ يُحِبُّ الْإِمَارَةَ - فَقَالَ: أَمْرُونِي عَلَيْكُمْ. فَأَمَرُوهُ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ إِذَا ضَرَبَ ضَرْبَهُ حَتَّى قَتَلُوهُ.

والحاكم: (٣٨٢/٤) - من طريق عفان بن مسلم، [قال] ثنا حماد بن سلمة بنحوه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتعبه الذهبي فقال: «بل منكر».

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون. وقد استشهد به الحافظ في «الفتح»: (١٠٢/١٢).

وقد قال بعض أهل العلم كالشافعي: إن هذا منسوخ. وقال بعضهم: هو خاص بالرجل المذكور؛ فكأن النبي ﷺ اطلع على أنه واجب القتل، ولذلك أمر بقتله من أول مرة. ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض.

ونقل عن أبي بكر وعمر قطع اليد بعد اليد، ثم الرجل بعد الرجل، ولا يصح.

وقال النخعي^(١) والشعبي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وغيرهم: تُقَطَّعُ الرجلُ اليسرى بعد اليميني [أي: بعد اليد اليميني] ثم لا قطع، واحتجوا لذلك بما رواه النخعي قال: كانوا يقولون: لا يُتْرَكُ ابْنُ آدَمَ مثْلَ البهيمة ليس له يدٌ يأكلُ بها ويستنجي بها^(٢)، وبما رواه عبد الرحمن بن عائد^(٣) أنَّ عمرَ أراد أن يَقَطَّعَ في الثالثة، فقال له عليٌّ: اضْرِبْهُ واحْبِسْهُ، ففَعَلَ^(٤).

(١) هو الإمام أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي البجلي الكوفي، فقيه العراق - توفي سنة ٩٦ هـ، وقد عاش ما بين ٤٩ سنة إلى ٦٠ سنة على خلاف. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (١٠٤/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٢٠/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١٧٧/١).

(٢) «مصنف عبد الرزاق»: (١٨٦/١٠)، رقم: (١٨٧٦٥) - عن معمر، عن منصور، عن إبراهيم به.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل ورجاله رجال الصحيحين. وقد صححه الحافظ في «الفتح»: (١٠٢/١٢).

(٣) هو الإمام أبو عبد الله عبد الرحمن بن عائد الأزدي الشمالي الحمصي اختلف في صحبته، والصواب أنه لا صحبة له. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٤٦٤/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٨٧/٤).

(٤) «مصنف عبد الرزاق»: (١٨٦/١٠)، رقم: (١٨٧٦٦) - عن إسرائيل بن يونس، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عائد الأزدي، عن عمر؛ أنه أتى برجل قد سَرَقَ يقال له سدوم فَقَطَّعَهُ، ثم أتى به الثانية فَقَطَّعَهُ، ثم أتى به الثالثة، فأراد أن يَقَطَّعَهُ، فقال له عليٌّ: لا تفعل، إنما عليه يدٌ ورجلٌ، ولكن احْبِسْهُ.

قلت: الأثر حسن؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، وقد حسنه الحافظ في: «الفتح»: (١٠٢/١٢). وقد قصر عن الصحة لكون سماك صدوقاً. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٢٥٥، رقم: ٢٦٢٤).

وقال عطاء^(١) وأهل الظاهر: لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية^(٢).

وقد ... أجمعوا أن السارق إذا سرق مرات إذا قدم إلى الحاكم في آخر السرقات؛ أن قطع يده يجزئ عن ذلك كله^(٣).

ونصَّ بعض الحنفية على أن للإمام أن يقتل السارق سياسة لسعيه في الأرض بالفساد^(٤).

سادساً: القطع في السرقة فقط بالإجماع، دون ما سواها من: الاختلاس^(٥)، والانتهاب^(٦)،

(١) هو الإمام أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكي مفتي الحرم - ولد لعامين خَلَوْا من خلافة عثمان، وتوفي سنة ١١٤ هـ، أو ١١٥ هـ - انظر ترجمته: «التاريخ الصغير»: (٢٧٧/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٧٨/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (١٩٩/٧).

(٢) انظر هذه الأقوال: «بداية المبتدي» وشرحه، وشرحهما «فتح القدير»: (١٥٤/٥)، (١٥٥)، و«الأم»: (٢٠٩/٦)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٧٨/٤)، و«أقرب المسالك» وشرحه، مع شرحهما «بلغة السالك»: (٣٩٧/٢)، و«التمهيد»: (٣٨٢/١٤)، و«مختصر الخرقى» وشرحه: «المغني»: (٢٦٤/٩)، و«المحلى»: (٣٥٤/١١ - ٣٥٧)، و«فتح الباري»: (١٠٠/١٢).

(٣) «الإجماع» لابن المنذر: (ص ٦٨).

(٤) «درر الحكام في شرح غرر الأحكام»: (٨١/٢) - للإمام القاضي محمد بن قراموز الحنفي الشهير بـ «مُتْلَا خُشْرُو» ت ٨٨٥ هـ - دار إحياء الكتب العربية.

(٥) الاختلاس: من الخَلَس، وهو الأخذ في نُهْزَةٍ [فرصة] ومُخَاتَلَةٍ [خفية، وغفلة عن أعين الناس وأسماعهم]. «اللسان»: (٦٥/٦، ١٩٩/١١). وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (١٧٧/١)، و«المعجم الوسيط»: (٢٤٩/١). والاختلاس في الشرع: أن يستغل صاحب المال فيخطفه. «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير»: (٣٤٣/٤). واسم الفاعل منه المختلس، قال الشربيني في تعريفه: «هو من يعتمد الهرب من غير غلبة مع معانة المالك». «مغني المحتاج»: (١٧١/٤).

وانظر أقوال الفقهاء في عدم قطع المختلس: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية» وشرحهما «فتح القدير»: (١٣٦/٥)، و«المدونة»: (٨٠/٦)، و«بداية المجتهد»: (٥٤٦/٢)، و«الأم»: (٢١١/٦)، و«مغني المحتاج»: (١٧١/٤)، و«المغني»: (٢٤٠/٨)، و«المحلى»: (٣٢٦/١١).

(٦) الانتهاب: هو الغلبة على المال والقهر. «المصباح المنير»: (٦٢٧/٢). واسم الفاعل =

والغصب^(١)، والخيانة^(٢)، والنش^(٣).

= منه: المنتهب، قال الشربيني في تعريفه: «هو من يأخذ عياناً ويعتمد على القوة والغلبة». «مغنى المحتاج»: (١٧١/٤). وقال المناوي: «التهبة: أخذ المال بالغارة، يعني أن يأخذ كل واحد من الجيش ما وجد من الغنيمة من الكفار؛ بل يلزمهم جمع الغنيمة عند الإمام ليقسم بينهم بحكم الشرع». «فيض القدير»: (٣٢٥/٦). وانظر أيضاً: «هدي الساري»: (ص ٢١٠).

وانظر أقوال الفقهاء في عدم قطع المنتهب «فتح القدير»: (١٣٦/٥)، و«مغنى المحتاج»: (١٧١/٤)، و«المغني»: (٢٤٠/٨).

(١) الغصب: لغة: أخذ الشيء ظلماً، مالاً كان أو غيره. واصطلاحاً: أخذ مال متقوم محترم بلا إذن مالكة، بلا خفية. فالغصب لا يتحقق في الميتة؛ لأنها ليست بمال، وكذا في الحر، ولا في خمر المسلم؛ لأنها ليست بمتقومة، ولا في مال الحربي؛ لأنه ليس بمحترم. «التعريفات»: (ص ٢٠٨). وانظر أيضاً: «المبسوط»: (٤٩/١١). وقال الفيومي: «الغاصب من أخذ جهازاً معتمداً على قوته». «المصباح المنير»: (١٨٤/١).

وانظر أقوال الفقهاء في عدم قطع الغاصب: «المبسوط»: (٤٩/١١)، و«بداية المجتهد»: (٥٤٦/٢ - ٥٤٧)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٨٠/١١)، و«فتح الباري»: (١٠٠/١٢).

(٢) الخيانة: مصدر من الفعل خان، يقال: خان الشيء خَوْنًا وخيانة: نقصه، والأمانة لم يؤدها. والخائن هو الذي خان ما جُعِلَ عليه أميناً. انظر: «المصباح المنير»: (١٨٤/١)، و«المعجم الوسيط»: (٢٦٣/١).

وقال ابن الهمام الحنفي: «أن يؤتمن على شيء بطريق العارية أو الوديعة فيأخذه ويذعي ضياعه، أو ينكر أنه كان عنده وديعة أو عارية. وعَلَّله بقصور الحرز لأنه قد كان في يد الخائن وحرزه لا حرز المالك على الخلوص، وذلك لأن حرزه وإن كان حرزاً لمالك فإنه أحرزه بإيداعه عنده لكنه حرز مأذون للسلار في دخوله». «فتح القدير»: (١٣٦/٥).

وانظر أقوال الفقهاء في عدم قطع الخائن: «بداية المبتدي» وشرحه مع شرحهما «فتح القدير»: (١٣٦/٥)، و«بداية المجتهد»: (٥٤٦/٢)، و«الأم»: (٢١٠/٦)، و«مغنى المحتاج»: (١٧١/٤)، و«المغني»: (٢٤٠/٨).

(٣) النَّش: من الفعل نَبَشَ الشيء يَنْبِشُهُ نَبْشاً، أي: استخرجه من الأرض بعد الدَّفْنِ، وَنَبَشَ الموتى: استخراجهن. والنَّبَاشُ: هو الذي يسرق أكفان الموتى بعد الدفن. والنَّبَاشَة: حرفة نبش القبور. انظر: «فتح القدير» لابن الهمام: (١٣٧/٥)، و«لسان العرب»: (٣٥٠/٦)، و«المصباح المنير»: (٥٩٠/٢)، و«المعجم الوسيط»: (٨٩٧/٢). وقد اختلف الفقهاء في قطع النباش على ما سبق تفصيله (ص ٣٣) من الباب الأول.

قال النبي ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ وَلَا خَائِنٍ قَطْعٌ»^(١).

(١) الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - مختصراً ومطولاً، منهم: أنس، وجابر، وعبد الرحمن بن عوف.

أما حديث أنس - رضي الله عنه - فرواه:

الطبراني في «المعجم الأوسط»: (١٦٢/١)، رقم: (٥٠٩) - عن أحمد بن القاسم بن مساور قال: حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، قال: أُملي على عبد الله بن وهب من حفظه، عن يونس، عن الزهري، عن أنس بن مالك؛ أن النبي قال... فذكره - واللفظ له.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين، عدا أحمد بن القاسم بن مساور [أبي جعفر الحافظ البغدادي الجوهري]، وهو ثقة. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٥٢/١٣). وقد أشار إليه الحافظ في التلخيص: (٧٣/٤)، وسكت عنه.

وأما حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - فرواه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٥١/٤)، رقم: (٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٣) باب القطع في الخلسة والخيانة - قال: حَدَّثَنَا نصر بن علي، [قال] أخبرنا محمد بن بكر، [قال] حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ جَابِرٌ بنحوه، مرفقاً على عدة روايات.

والترمذي: (٤٢/٤)، رقم: (١٤٤٨) - (١٥) كتاب الحدود - (١٨) باب ما جاء في الخائن والمختلس والمتَّهَب - قال: حَدَّثَنَا علي بن خَشْرَم، قال: حَدَّثَنَا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير بنحوه. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والنسائي في «السنن الكبرى»: (٣٤٧/٤)، رقم: (٧٤٦٣) - (٦٩) كتاب قطع السارق - (٢٣) ما لا قطع فيه - قال: أَخْبَرَنَا محمد بن حاتم، قال أنا سويد [بن نصر]، قال: أنا عبد الله [بن المبارك]، عن ابن جريج قال: أَخْبَرَنِي أبو الزبير، عن جابر بنحوه. ثم قال: ما عمل [بالأصل: ما حمل، والصواب ما عمل كما أثبتناه] شيئاً ابن جريج، لم يسمعه من أبي الزبير عندنا، والله أعلم.

وابن ماجه: (٨٦٤/٢)، رقم: (٢٥٩١) - (٢٠) كتاب الحدود - (٢٦) باب الخائن والمتَّهَب والمختلس - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، [قال] أَبُو عَاصِمٍ [هو النبيل، واسمه الضحاك بن مخلد]، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بنحوه.

والدارمي: (٦١٧/٢)، رقم: (٢٢٢٤) - (١٣) كتاب الحدود - (٨) باب ما لا يقطع من السراق - قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ أنا أبو الزُّبَيْرِ به.

وعبد الرزاق في المصنف: (٢٠٦/١٠)، رقم: (١٨٨٤٤) - عن ابن جريج، قال: قال لي أبو الزبير... فذكره مختصراً.

= وقد أعلَّ حديث جابر هذا أبو داود في الموضع السابق؛ بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، ويَلْتَفِتْ هذا أيضاً عن أحمد بن حنبل. وكذلك أبو حاتم، وأبو زرعة الرازي، كما رواه ابن أبي حاتم عنهما في «العلل». انظر: «علل ابن أبي حاتم»: (٤٥٠/١)، رقم: (١٣٥٣) - للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ) - طبعة ١٤٠٥هـ - دار المعرفة - بيروت - تحقيق الأستاذ/محب الدين الخطيب.

والعلة أن ابن جريج لم يصرح بالتحديث، حيث رواه معنعناً، وقد عرف بالتدليس، ولا تقبل عننة المدلس.

انظر مثلاً: «التقييد والإيضاح»: (ص ٩٩).

قلت: قد انتفت شبهة التدليس بتصريح ابن جريج بالتحديث، عن أبي الزبير كما سبق في رواية النسائي والدارمي وعبد الرزاق.

وبذلك يتضح أن قول الإمام النسائي عقب روايته السابقة: «ما عمل شيئاً ابن جريج» مردود؛ لأن أبا عاصم النبيل [في سند الدارمي]، وعبد الرزاق، قد تابعا ابن المبارك في التصريح بتحديث ابن جريج عن أبي الزبير.

وبعد انتفاء هذه الشبهة؛ ثبت أن الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد صححه الترمذي كما سبق، وأورده ابن حبان في صحيحه [موارد]: (ص ٣٦٠ - ٣٦١)، رقم: (١٥٠٢، ١٥٠٣).

وقال الزيلعي في «نصب الراية»: (٣/٣٦٤): «وأيضاً فنصحح الترمذي له يدل على أنه تحقق إيصاله».

وانظر: «إرواء الغليل»: (٨/٦٤ - ٦٥، رقم: ٢٤٠٣).

وأما حديث عبد الرحمن بن عوف فرواه:

ابن ماجه: (٨٦٤/٢)، رقم: (٢٥٩٢) - (٢٠) كتاب الحدود - (٢٦) باب الخائن والمتنبه والمختلس - قال: حدثنا محمد بن يحيى، [قال] ثنا محمد بن عاصم بن جعفر المصري، [قال] ثنا المفصل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه مختصراً بلفظ: «ليس على المختلس قَطْعٌ».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، وقد صححه الإمام البوصيري في «مصباح الزجاجة»: (٢/٣١٩)، رقم: (٩١٧): قائلًا: «هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات».

وصححه كذلك الحافظ ابن حجر في: «التلخيص الحبير»: (٧٣/٤، ٧٤).

بعد هذا العرض كله اتضح أن حديث الباب صحيح؛ سواء كان من حديث أنس، أو جابر، أو ابن عوف.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن لا قطع على المختلس، وانفرد إياس بن معاوية^(١)، فقال: أقطعه. وأجمعوا أن لا قطع على الخائن»^(٢).

ويذكر النووي العلل في قطع السارق دون غيره قائلاً: «صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة: كالاختلاس، والانتهاب، والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البيئة عليه بخلاف السرقة؛ فإنه تندر إقامة البيئة عليها؛ فعظم أمرها واشتدت عقوبتها؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها»^(٣).

هذا على أن هؤلاء وإن لم يحدوا؛ فإنهم يعززون؛ لما رواه عبد الرزاق^(٤)، عن معمر، عن قتادة قال: لا قَطْعَ على الْمُخْتَلِسِ، ولكن يُسَجَّنُ وَيُعَاقَبُ^(٥).

سابعاً: اختلاف الفقهاء في قطع جاحد العارية.

أما العارية: فهي ما يستعيره الإنسان من غيره؛ لينتفع به، دون مقابل^(٦).

(١) هو الإمام أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة المزني قاضي البصرة - توفي سنة ١٧٢هـ - انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال»: (٢٨٣/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥٥/٥).

(٢) «الإجماع»: (ص ٦٨، رقم: ٦١٨، ٦١٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم»: (١٨٠/١١). وانظر أيضاً: «فتح الباري»: (١٠٠/١٢).

(٤) هو الإمام أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع اليماني الصنعاني - توفي في شوال سنة ٢١١هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٥٦٣/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٣١٠/٦).

(٥) «مصنف عبد الرزاق»: (٢٠٩/١٠).

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، رجال الصحيحين.

(٦) «التعريفات»: (ص ١٨٨). والعارية: مأخوذة من عار الشيء يعير: إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للغلام الخفيف: عَيَّار، وهي منسوبة إلى العارة بمعنى الإعارة. وقيل: هي منسوبة إلى العار؛ لأن طلبها عار وعيب. وقيل: هي مشتقة من التعاور من قولهم: اعتوروا الشيء وتعاوروه وتموروه: إذا تداولوه بينهم. «المطلع على أبواب المقنع»: (٢٧٢/١) - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ) - طبعة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتب الإسلامي.

وأما جحدھا: فهو أن يستعيرھا، ثم لا يردھا؛ منكراً لها.

وجحدھا حرام، وجأحدھا آثم.

قال النبي ﷺ: «العَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ»^(١).

= والعارية نوعان: حقيقية، ومجازية. فـ «الحقيقية»: إعارة الأعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها: كالشوب، والدواء، والعبد، والذابة. و«المجازية»: إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك، كالدرهم، والدنانير، والمكيل، والموزون، والمعدود، والمتقارب؛ فيكون إعارة صورة، فرضاً معنى.

«أنيس الفقهاء»: (٢٥١/١) - للإمام قاسم بن عبد الله بن خير الدين القنوي الحنفي (٩٧٨هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - مؤسسة الكتب العلمية - لبنان - بتحقيق الدكتور / أحمد عبد الرزاق الكبيسي. وقال الإمام ابن رشد: «وأما العارية؛ فتكون في الدور والأرضين والحيوان، وجميع ما يعرف بعينه، إذا كانت منفعة مباحة الاستعمال. ولذلك لا تجوز إباحة الجوازي للاستمتاع، ويكره للاستخدام إلا أن تكون ذا [كذا، ولعل الصواب: ذات] محرم». «بداية المجتهد»: (٣٨٢/٢).

(١) هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - مختصراً، ومطولاً: منهم أبو أمامة الباهلي، وأنس بن مالك.

أما حديث أبي أمامة؛ فقد رواه جماعة منهم:

أبو داود: (٨٢٤/٣، رقم: ٣٥٦٥) - (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٩٠) باب في تضمين العارية - قال: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، [قال] حدثنا [إسماعيل] ابن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة مطولاً. والترمذي: (٥٦٥/٣، رقم: ١٢٦٥) - (١٢) كتاب البيوع - (٣٩) باب ما جاء في أن العارية مؤداة.

وفي: (٣٧٦/٤، رقم: ٢١٢٠) - (٣١) كتاب الوصايا - (٥) باب ما جاء لا وصية لوارث - قال: حدثنا هناد، وعلي بن حجر قال: حدثنا إسماعيل بن عياش به مختصراً في الموضع الأول، ومطولاً في الموضع الثاني. قال الترمذي في الموضع الأول: حديث حسن قريب، وفي الموضع الثاني قال: حديث حسن صحيح.

وابن ماجه: (٨٠١/٢، رقم: ٢٣٩٨) - (١٥) كتاب الصدقات - (٥) باب العارية - قال: حدثنا هشام بن عمار، [قال] ثنا إسماعيل بن عياش به مختصراً.

وابن حبان (موارد الظمان): (ص ٢٨٥، رقم: ١١٧٤) - قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، قال: حدثنا الهيثم بن خارجة، [قال] حدثنا الجراح بن مليح البهراني، [قال] حدثنا حاتم بن حريث الطائي، قال سمعت أبا أمامة به مطولاً. =

وقد اختلف الفقهاء في قطع جاحد العارية:

١ - فذهب الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية إلى عدم القطع^(١).

واستدلوا على ذلك بحديث جابر السابق: «لَيْسَ عَلَى مُتْنَبِّ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا خَائِنٍ قَطْعٌ».

وبعرض ابن الهمام الحنفي أدلة القائلين بعدم القطع، ويرد على مخالفينهم، فيقول: «وقد حُكِيَ الإجماعُ على هذه الجملة [يقصد حديث جابر]؛ لكن مذهب إسحاق بن راهويه، ورواية عن أحمد في جاحد العارية؛ أنه يقطع؛ لما في الصحيحين من حديث عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ امرأةَ كانت تَسْتَعِيرُ المَتَاعَ، وَتَجَحِّدُهُ؛ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِهَا^(٢)».

= قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكت عنه أبو داود، وصححه الترمذي، وأورده ابن حبان في صحيحه.

وأما حديث أنس بن مالك؛ فقد رواه جماعة منهم:

ابن ماجه: (٨٠٢/٢)، رقم: (٢٣٩٩) - (١٥) كتاب الصدقات - (٥) باب العارية - قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ، قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بلفظ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ، وَالْمِنْعَةُ مُرْدُوذَةٌ».

والمنعة؛ منحة اللبن: أن يُعطى المرء ناقةً أو شاةً ينتفع بلبنها ويعيدها، وكذلك إذا أعطيها ليتفع بوبرها وصوفها زماناً ثم يردها. «النهاية»: (٣٦٤/٤).

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة»: (٢٤٠/٢)، رقم: (٨٤١) - «هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات».

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

(١) انظر أقوال الجمهور بالتفصيل في: «فتح القدير»: (١٣٦/٥)، و«الموطأ»: (٨٤١/٢)، و«مغني المحتاج»: (١٧١/٤)، و«المغني»: (٢٤٠/٨)، و«نصب الرابة»: (٣٦٥/٣).

(٢) هذا اللفظ رواه جماعة [ليس البخاري منهم] من حديث عائشة، ومن حديث عبد الله بن عمر.

فأما حديث عائشة - رضي الله عنها - فرواه جماعة منهم:

مسلم: (١٣١٦/٣)، رقم: (١٦٨٨) - (٢٩) كتاب الحدود - (٢) باب قطع السارق =

= الشریف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود - قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، [قال] أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [قال] أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْرُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ، وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا. فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ؛ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.

أما حديث الليث: (١٣١٥/٣) - فعنه، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ قُرَيْشًا أَمَعَهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقِ فِي خُذْ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَذَّ. وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

وأما حديث يونس: (١٣١٥/٣): فعن عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب بنحو حديث الليث، وفي آخره: ثم أمر بتلك المرأة التي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا.

وليس في حديث الليث، ويونس [هنا] ذكر جحد العارية.

وأبو داود: (٥٣٨/٤)، رقم: (٤٣٧٤) - (٣٢) كتاب الحدود - (٤) باب في الحد يشفع فيه - من طريق معمر بنحوه دون ذكر إتيان أهلها رسول الله ﷺ. ثم أحال بقية اللفظ على حديث الليث قبله، كما صنع مسلم عند رواية معمر. ثم قال: فقطع النبي ﷺ يدها.

وأحمد: (١٦٢/٦)، رقم: (٢٥٣٥١) - من طريق معمر بنحوه مطولاً.

أما البخاري فلم يروه من حديث معمر، وإنما رواه من حديث الليث، ويونس، وغيرهما. وليس في رواياتهم: أنها كانت تستعير المتاع وتجحده.

انظر: «صحيح البخاري»: (٢١٣/٤)، رقم: (٣٤٧٥) - (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء - (٥٤) باب حدثنا أبو اليمان... - من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة.

و: (١٩٢/٥)، رقم: (٤٣٠٤) - (٦٤) كتاب المغازي - (٥٣) باب... - من طريق عبد الله [بن المبارك]، عن يونس، عن ابن شهاب به.

و: (٢٩/٥)، رقم: (٣٧٣٣) - (٦٢) كتاب فضائل الصحابة - (١٨) باب ذكر أسامة بن زيد - من طريق أيوب بن موسى، عن الزهري مختصراً، بنحو حديث الليث ويونس.

قلت: رواية معمر عند مسلم وأبي داود وأحمد وغيرهم؛ لا يضيرها مخالفة من خالفه؛ وذلك للآتي:

أولاً: لأن معمرأ لم يتفرد برواية العارية، بل تابعه عليها يونس [كما عند أبي داود، =

= من طريق أبي صالح، عن الليث، عنه، وأيوب بن موسى، وشعيب بن أبي حمزة
[كما عند النسائي] كالآتي:

أبو داود: (٥٥٦/٤)، رقم: (٤٣٩٦) - كتاب الحدود - (١٥) باب في القطع في العارية إذا جحدت - قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَارِسٍ، [قال] حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: كَانَ عَزْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً - تَغْنِي حُلِيًّا - عَلَى أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُعْرِفُونَ، وَلَا تُعْرِفُ هِيَ، فَبَاعَتْهُ، فَأَخَذْتُ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا، وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ».

والنسائي: (٧٢/٨)، رقم: (٤٨٩٤) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (٦) ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر الزهري في المخزومية التي سرت - من طريق شُعْبَانَ قَالَ: كَانَتْ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ مَتَاعًا، وَتَجْعَلُهُ، فَرُفِعَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَلَّمَ فِيهَا، فَقَالَ: «لَوْ كَانَتْ قَاطِمَةً لَقَطَعْتُ يَدَهَا» قِيلَ لِسُعْبَانَ: مَنْ ذَكَرَهُ؟ قَالَ: أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَزْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي: (٧٣/٨)، رقم: (٤٨٩٨) - من طريق بشر بن شعيب، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَزْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً عَلَى أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُعْرِفُونَ، وَهِيَ لَا تُعْرِفُ حُلِيًّا؛ فَبَاعَتْهُ، وَأَخَذْتُ ثَمَنَهُ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَ أَهْلُهَا إِلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ... الحديث مطولاً بنحو حديث الليث ويونس.

قال الإمام ابن حجر: «وجزم جماعة بأن معمرًا تفرد عن الزهري بقوله: استعارت وجحدت؛ وليس كذلك؛ بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث، عن الليث عنه». «فتح الباري»: (٩٢/١٢).

بعد هذا العرض تبين رد دعوى البيهقي بكون معمر قد تفرد برواية العارية، وذلك في قوله في «السنن الكبرى» (٢٨١/٨): «وأما رواية معمر عن الزهري؛ فهي منفردة، والعدد أولى بالحفظ من الواحد».

ثانياً: لأن معمرًا وشعبيًا؛ حفظا ما لم يحفظ غيرهما كالليث ويونس. ومعمر وشعيب ليسا دونهما في الحفظ. انظر: «المحلى»: (٣٦٠/١١)، و«نصب الراية»: (٣٦٥/٣). وفيما سبق عند أبي داود من طريق أبي صالح، عن الليث، عن يونس. وعند النسائي من طريق أيوب بن موسى ذَكَرُ الْجَحْدِ. وهم جميعاً يروونه عن الزهري. فظهر بذلك اضطرابهم، وبذا ترجح رواية معمر، وشعيب الذين رووا الجحد على رواية سواهم.

وقد ذكر ابن حزم في «المحلى»: (٣٦٠/١١) اضطراب الليث ويونس؛ فلعله يقصد هذا الاضطراب. وهب أنهم لم يضطربوا في ذلك، وأنهم سمعوا الأمرين معاً؛ فحيث

وجماهير العلماء أخذوا بهذا الحديث، وأجابوا عن حديث عائشة بأن القطع كان عن سرقة صدرت منها بعد أن كانت أيضاً متصفة مشهورة بجحد العارية، فعرفت عائشة بوصفها المشهور. فالمعنى: امرأة كان وصفها جحد العارية سرت فأمر بقطعها؛ بدليل أن في قصتها أن أسامة بن زيد^(١) شفع فيها... الحديث^(٢)، إلى أن قال: فقام عليه الصلاة والسلام خطيباً، فقال: «إِنَّمَا هَٰلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ بِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ»، وهذا بناء على أنها حادثة واحدة لامرأة

= تكون روايتهم موافقة لرواية معمر وشعيب، وحينئذ تقدم رواية معمر - ومن وافقه - التي فيها القطع للجحد، على رواية من سواهم.

وأما حديث ابن عمر - رضي الله عنه - فرواه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٥٥/٤)، رقم: (٤٣٩٥) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٥) باب في القطع في العارية إذا جحدت - قال حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَمَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [قال] أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ مَخْلَدٌ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ؛ أَنَّ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ؛ فَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا فُقِطَتْ يَدَاهَا.

والنسائي: (٧٠/٨)، رقم: (٤٨٨٧) - (٤٦) كتاب قطع السارق - (٥) باب ما يكون حرزاً وما لا يكون - قال: أَخْبَرَنَا محمود بن غيلان، قال حَدَّثَنَا عبد الرزاق بنحوه.

وأحمد: (١٥١/٢)، رقم: (٦٣٨٨) - قال: حَدَّثَنَا عبد الرزاق بنحوه.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

وقال الألباني: «هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين. وله شاهد من حديث عائشة...» ثم ساق تخريجات حديث عائشة، من طريق معمر [ومن تابعه]، عن الزهري. «إرواء الغليل»: (٦٥/٨)، رقم: (٢٤٠٥).

وهذا الحديث يؤكد أيضاً أن القطع للجحد، لم يتفرد به معمر ومن تابعه [كما سبق] في حديث أم المؤمنين.

(١) هو الصحابي الجليل أبو زيد أسامة بن زيد بن حارثة... بن امرئ القيس جب رسول الله ﷺ وابن حبه - توفي في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم - .

انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٧١/١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٩٦/٢).

(٢) الحديث، مفعول به لفعل محذوف تقديره: اقرأ. وهذا الحديث سبق بألفاظه في أول حديث عائشة.

واحدة؛ لأن الأصل عدم التعدد، وللجمع بين الحديثين خصوصاً، وقد تلقت الأمة الحديث الآخر [يقصد حديث جابر السابق قبل ثمانين صفحات] بالقبول والعمل به.

فلو فرض أنها لم تسرق على ما أخرجه أبو داود^(١)... كان^(٢) حديث جابر مقدماً، ويحمل القطع بجحد العارية على النسخ.

وكذا لو حمل على أنهما واقعتان، وأنه عليه الصلاة والسلام قطع امرأة بجحد المتاع، وأخرى بالسرقة، يحمل على نسخ القطع بالعارية بما قلنا^(٣).

وبعد، فقد وقفنا على عرض ابن الهمام الحنفي لتأويل الجمهور للروايات التي فيها الجحد بأن القطع كان للسرقة، لا للجحد، وإنما ذكرت المرأة بصفة من صفاتها المشهورة؛ وذلك كله ليؤيد الرأي القائل بعدم قطع جاحد العارية، ويقويه.

فماذا عن القول الآخر في قطع جاحد العارية؟

٢ - ذهب أحمد في الرواية الأخرى - وهي المشهورة عنه - وابن حزم، وابن القيم، وغيرهم، إلى قطع جاحد العارية، وهو الأرجح لقوة أدلته كما سنرى^(٤).

وقد استدلوا بحديث عائشة برواية معمر وغيره، عند مسلم وغيره،

(١) ثم ساق لفظ حديث عائشة عند أبي داود كما بهامش الصفحة السابقة.

(٢) هذه الجملة: «كان...» هي جواب لو في قوله المتقدم: «فلو فرض أنها لم تسرق».

(٣) «فتح القدير»: (١٣٦/٥).

(٤) انظر هذه الأقوال بالتفصيل: «المحلى»: (٣٥٨/١١ - ٣٦٢)، و«المغني»: (٢٤٠/٨)، (٢٤١)، و«الإنصاف» للمرداوي: (٢٥٣/١٠)، و«حاشية ابن القيم على سنن أبي داود» مطبوعة مع «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي، و«الحاشية في الصلب الثالث من الكتاب»: (٢٢/١٢ - ٢٤) - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م - دار الكتب العلمية - لبنان. و«نيل الأوطار»: (١٣٣، ١٣٢/٧).

وبرواية شعيب^(١) عند النسائي، وبرواية يونس^(٢) من طريق أبي صالح^(٣)،
عن الليث عند أبي داود، وقد سبقت جميعاً.

واستدلوا كذلك بحديث ابن عمر، وقد سبق^(٤).

يلخص ابن حزم - بعد أن ذكر أدلة القائلين السابقة وغيرها بعدم القطع
- أدلة القائلين بالقطع قائلاً: «هذا كل ما شغبوا به، قد نقصناه، وكل ذلك
لا حجة لهم في شيء منه على ما نبين - إن شاء الله تعالى - فنقول وبالله
تعالى التوفيق [ثم ذكر كلام المخالفين في اختلاف الرواية عن الزهري في
كون القطع للسرقة أو للجحد، وبين أنه لا متعلق لهم به على نحو ما
ذكرناه في الهامش، ثم قال]: إن رواية مَنْ روى أنها استعارت فأمر
رسول الله ﷺ بقطع يدها، ورواية مَنْ روى أنها سرقت فأمر رسول الله ﷺ
بقطع يدها صحيحتان^(٥) لا مغمز فيهما؛ لأن كليهما من رواية الثقات التي
تقوم بها الحجة في الدين... إن في هاتين الروایتين اللتين: إحداهما:

(١) هو الإمام أبو بشر شعيب بن أبي حمزة دينار الأموي مولا هم الحمصي - توفي سنة
١٦٢هـ، وقيل: ١٦٣هـ. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٨٧/٧)، و«تهذيب
التهذيب»: (٣٥١/٤).

(٢) هو الإمام أبو يزيد يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي المحدث - قيل: توفي بصعيد
مصر سنة ١٥٢هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٢٩٧/٦)،
و«تهذيب التهذيب»: (٤٥٠/١١).

(٣) هو الإمام أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد الجهني مولا هم المصري كاتب
الليث بن سعد - ولد سنة ١٣٧هـ، وتوفي يوم عاشوراء سنة ٢٢٣هـ. انظر ترجمته:
«سير أعلام النبلاء»: (٤٠٥/١٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٥٦/٥)، و«شذرات
الذهب»: (٥١/٢).

(٤) حديث ابن عمر هو المذكور في آخر هامش حديث عائشة السابق.

(٥) بالأصل: [صحيحان] بدون تاء، والصواب ما أثبتناه؛ لأن اللفظ خبر عن مبتدأ
مؤنث، وهو: رواية مَنْ روى أنها استعارت، وعطف عليها: رواية مَنْ روى أنها
سرقت. والمبتدأ، وإن كان مؤنثاً مجازياً؛ إلا أن الإخبار عنه يجب أن يكون مطابقاً
في اللفظ. انظر مثلاً: «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن: (٥٨٧/٤) - الطبعة الثامنة
- دار المعارف - القاهرة.

استعارت المتاع، فجحدت، فأمر رسول الله ﷺ بقطعها. وفي الأخرى: أنها سرقت، فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها؛ لا يخلو من: أن يكونا في قصتين اثنتين، في امرأتين متغايرتين، أو يكونا في قصة واحدة في امرأة واحدة. فإن كانت في قصتين، وفي امرأتين، فقد انقطع الهمدُر^(١) وبطل الشغب جملة.

ويكون الكلام في شفاعة أسامة فيهما جميعاً على ما قد ذكرنا من البيان، من أنه شفع في السرقة فنهى، ثم شفع في المستعيرة وهو لا يعلم أن حد ذلك أيضاً القطع. على أننا لو شئنا القطع بأنهما^(٢) امرأتان متغايرتان وقصيتان اثنتان، لكان لنا متعلق بخلاف دعاويهم المجردة... ثم ساق بسنده إلى عبد الرزاق ما دلل به على أنهما امرأتان متغايرتان وقصيتان اثنتان، ثم قال: «هيك أنها امرأة واحدة، وقصة واحدة؛ فلا حجة فيها؛ لأن ذكر السرقة إنما هو من لفظ بعض الرواة لا من لفظ النبي ﷺ، وكذلك ذكر الاستعارة. وإنما لفظ النبي ﷺ: «لو كانت فاطمة بنت محمد سرقت لقطعناها» فهذا يخرج على وجهين، يعني ذكر السرقة:

أحدهما: أن يكون الراوي يرى أن الاستعارة سرقة، فيخبر عنها بلفظ السرقة.

والوجه الآخر هو: أن الاستعارة ثم الجحد: سرقة صحيحة، لا مجازاً؛ لأن المستعير إذا أتى على لسان غيره؛ فإنه مُسْتَخْفٍ بأخذ ما أخذ من مال غيره، يورى بالاستعارة لنفسه، أو لغيره، ثم يملكه مستتراً مختفياً، فهذه هي السرقة نفسها دون تكلف؛ فكان هذا اللفظ خارجاً عما ذكرنا أحسن خروج، وكان لفظ مَنْ روى العارية لا يحتمل وجهاً آخر أصلاً.

(١) الهمدُر: الكلام الذي لا يُعْبَأُ به... والهمدُر: الهمدان. انظر: «اللسان»: (٢٥٩/٥).
(٢) وقع بالنسخة: «فإنهما» بالفاء، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه؛ لأن متعلق المصدر - وهو القطع - لو كان اللفظ هكذا: «فإنهما» يكون غير موجود، ولو فرضنا حذفه؛ لكان السياق أيضاً غير صحيح؛ لأن جواب لو هو: «لكان لنا متعلق».

ثم قال: «فَنُقْطِعْ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ الْجَاهِدَ كَمَا تُقْطَعُ مِنَ السَّارِقِ»^(١).

وقال ابن القيم - بعد ذكر حديث المخزومية راداً لتعليل الجمهور لرواية مَنْ روى الجحد فيه، وتأويلهم -: «وهذا الحديث قد ذهب إليه الإمام أحمد وإسحاق. وأعلّ بعض الناس الحديث بـ: أن معمرأ تفرّد من بين سائر الرواة بذكر العارية في هذا الحديث، وأن الليث ويونس وأيوب بن موسى روه عن الزهري، وقالوا: سرت، ومعمر لا يقاومهم. قالوا: ولو ثبت، فذكر وصف العارية؛ إنما هو للتعريف المجرد، لا أنه سبب القطع. فأما تعليله بما ذكر فباطل [ثم ذكر نحو ما ذكرناه في الهامش، ثم ساق حديث ابن عمر، ثم قال] وهو يبطل قول مَنْ قال: إن ذكر هذا الوصف للتعريف المجرد [ثم ساق رواية أيوب بن موسى، وشعيب بن أبي حمزة عند النسائي، وغيرهما، ثم قال] فقد صحّ الحديث، ولله الحمد، ولا تنافي بين ذكر جحد العارية وبين السرقة؛ فإن ذلك داخل في اسم السرقة، فإن هؤلاء الذين قالوا: إنها جحدت العارية، وذكروا أن قطعها لهذا السبب، قالوا: إنها سرت، فأطلقوا على ذلك اسم السرقة.

فثبت لغة أن فاعل ذلك سارق، وثبت شرعاً أن حده قطع اليد. وهذه الطريقة أولى من سلوك طريقة القياس في اللغة؛ فيثبت كون الخائن سارقاً لغة، قياساً على السارق، ثم يثبت الحكم فيه. وعلى ما ذكرناه يكون تناول اسم السارق للجاحد لغة؛ بدليل تسمية الصحابة له سارقاً، ونظير هذا سواء ما تقدم من تسمية نبيذ التمر وغيره خمراً لغة لا قياساً، وكذلك تسمية النباش سارقاً.

وأما قولهم: إن ذكر جحد العارية للتعريف لا أنه المؤثر، فكلام في غاية الفساد، لو صحّ مثله - وحاشى وكلا - لذهب من أيدينا عامة الأحكام المترتبة على الأوصاف، وهذه طريقة لا يرتضيها أئمة العلم، ولا يردون بمثلها السنن، وإنما يسلكها بعض المقلدين من الأتباع.

(١) «المحلى»: (١١/٣٥٨ - ٣٦٢).

ولو ثبت أن جاحد العارية لا يسمى سارقاً؛ لكان قطعه بهذا الحديث جارياً على وفق القياس؛ فإن ضرره مثل ضرر السارق أو أكثر؛ إذ يمكن الاحتراز من السارق بالإحراز والحفظ. وأما العارية فالحاجة الشديدة التي تبلغ الضرورة ماسة إليها، وحاجة الناس فيما بينهم إليها من أشد الحاجات، ولهذا ذهب من ذهب من العلماء إلى وجوبها، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين، وأحد القولين في مذهب أحمد.

فترتيب القطع على جاحدها: طريق إلى حفظ أموال الناس، وتزكُّ الباب هذا المعروف مفتوحاً. وأما إذا علم أن الجاحد لا يقطع؛ فإنه يفضي إلى سد باب العارية في الغالب.

وسر المسألة: أن السارق إنما قطع دون المنتهب والمختلس؛ لأنه لا يمكن التحرز منه بخلاف المنتهب والمختلس؛ فإنه إنما يفعل ذلك عند عدم احتراز المالك.

وقد ذكرنا أن العارية فيما بين الناس، أمر تدعو إليه الحاجة، فلا يمكن سده والاحتراز منه، فكان قطع اليد في جنايته؛ كقطعها في جناية السرقة، وبالله التوفيق^(١).

الحد الخامس: حد النفي:

ويقام هذا الحد على مرتكب أي من الجرائم التالية:

من لم يقتل ولم يسرق ممن قطع الطريق، على خلاف وتفصيل سبق في جريمة الحراة.

وعلى الزاني الحر غير المحصن مع الجلد، على خلاف وتفصيل، سبق بعضه في جريمة الزنا من غير المحصنين.

(١) «حاشية ابن القيم على سنن أبي داود»: (٢٢/١٢ - ٢٤). وانظر أيضاً: «نيل الأوطار»: (١٣٢/٧، ١٣٣).

وعلى اللوطي، كما رأى ابن حزم، وقد سبق تفصيله في جريمة اللواط.

وأما دليل هذا الحد على الجريمتين الأوليين؛ فقد سبق عند الكلام عنهما.

وأما دليل ابن حزم على هذا الحد على اللوطي؛ فهو قياسه اللوطي على المخنث؛ وقد نفى النبي عليه السلام بعض المخنثين، وعمر - رضي الله عنه - من بعده.

وقد سبق بعض كلامه في ذلك، والرد عليه في جريمة اللواط. وبعد، فهذه هي الحدود، وهذه جرائمها، وقد ذكرت بعض ما يتعلق بها من مسائل، وإلا فهناك مسائل كثيرة سوى ما ذكرت تتعلق بكل حد، وكل جريمة.

فمثلاً في جريمة السرقة لم أذكر مسألة: فيم يقطع في السرقة؟ ومسألة: من يقطع فيها؟ ومسألة: بم تثبت السرقة؟... وغير ذلك من المسائل العديدة التي تستغرق عشرات الصفحات.

ومثلاً في جريمة الزنا لم أذكر مسألة: بم يثبت الزنا؟ وأن ذلك قد يكون بالبينة، أو بالإقرار، أو بالشهادة... وغير ذلك من المسائل. كما أنه لم أذكر في كل حد ما يسقطه من الشبه، أو غيرها.

ولو ذكرت كل ذلك؛ لطال البحث أكثر من ذلك، ولخرجت عن الموضوع إلى ما يعاب عليّ وعليه.

ولذا فقد اجتزأت بما ذكرت من المسائل، التي رأيت - حسب علمي المحدود القليل - أنه لا غناء عن ذكرها.

فلنتقل بعد ذلك إلى بيان الشبهات التي تدرأ بها الحدود؛ حتى يكون لوقف العمل بالنص في أبواب الحدود مسوغ مشروع، وبالله التوفيق.



المطلب الثالث

تعريف الشبهة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الشبهة لغة: هي الإلتباس. وأمور مُشْتَبِهَةٌ ومُشَبَّهَةٌ: مُشْكِلَةٌ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضاً. وجمعُ الشُّبْهَةِ: شُبَّةٌ وشبهات، ويقال: اشتبهت الأمور وتشابهت: أي التبست؛ فلم تتميز ولم تظهر... وسميت شبهة لأنها تشبه الحق^(١).

ثانياً: تعريف الشبهة اصطلاحاً: هي ما يشبه الثابت، وليس بثابت^(٢)، وقيل: هو ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً^(٣).

وعرّفها الدكتور الحفناوي بأنها «ما يعترى أحد أركان الجريمة»^(٤)،

(١) انظر: «اللسان»: (٥٠٤/١٣)، و«المصباح المنير»: (٣٠٤/١).

(٢) «فتح القدير»: (٣٢/٥).

(٣) «التعريفات»: (ص ١٦٥). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٤٧١/١).

(٤) الجريمة، والجُزْم: لغة: اسمان من الفعل جَزَمَ، الذي مصدره: جَزَماً. والجُزْم: الذنب، والتعدي.

انظر: «المصباح المنير»: (٩٧/١)، و«لسان العرب»: (٩١/١٢).

والجريمة اصطلاحاً: محظور شرعي زجر الله عنه بحد أو تعزير. أو هي: فعل أو ترك نصّت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه. «الإسلام» الأصل الثالث: (١٦٣/٣) - للأستاذ سعيد حوى - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م - طبعة المؤلف. وأركان الجريمة ثلاثة:

* الركن الأول [الشرعي]: وهو النص الذي يحرم السلوك - إيجاباً أو سلباً - ويضع عقاباً عليه.

أو: هو ورود نص يحرم فعلاً ما من الأفعال ويعاقب على إتيانه. «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ٦٠). وانظر أيضاً: «الإسلام» الأصل الثالث: (١٦٤/٣).

وعلى هذا إذا لم يرد نص يحرم السلوك، فهو سلوك مباح طالما لم يترتب عليه مضارة؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة. ولا بد من توفر سمات معينة في النص الشرعي: من كونه:

١ - نافذاً وقت وقوع الجريمة [أي غير منسوخ بنص آخر].

٢ - سارياً على مكان وقوعها [أي أن تكون الدار دار إسلام لا دار حرب. ولا تطبّق

الأحكام في دار الحرب إلا على مقيمين في دار الإسلام].

أو دليل إثباتها^(١) من خلل يدرأ عقوبتها الحدية^(٢).

المطلب الرابع أنواع الشبه

للفقهاء في تقسيم الشبه وتسميتها اصطلاحات؛ فالحنفية مثلاً يقسمونها إلى:

شبهة في الفعل:

وتسمى شبهة اشتباه وشبهة مشابهة، أي شبهة من اشتبه عليه الحل

= ٣ - مُلزماً للشخص الذي وقعت منه

٤ - أن لا يكون هناك أي من أسباب التبرير، أو الإباحة لهذا الفعل [ويدخل في أسباب التبرير أو الإباحة: الدفاع الشرعي، والتأديب، والتطبيب، والألعاب الرياضية، وإهدار الأشخاص كالحربي، والمرتد، والمحارب، والباغي و...]. وتفصيل ذلك كله في كتب الفقه. انظر: «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ٦٣)، و«الإسلام» لسعيد حوى: (١٦٤/٣ : ١٧٩).

* الركن الثاني [المادي]: وهو مظهر الجريمة المجسد الناتج عما دار في فؤاد مرتكب الجريمة قبل وقوعها وقيامه بسلوك تسبب في وقوع الجريمة وتحققها. انظر: «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ٨٦)، و«الإسلام» لسعيد حوى: (١٧٩/٣).

* الركن الثالث [الأدبي المعنوي]: وهو ما يقوم به الجاني من تفكير وتدبير وإعداد نفس بإرادة وإدراك معتبرين شرعاً، مع علمه بما سيترتب على سلوكه من نتائج ومسيبات، أو هو بعبارة أخرى: أن يكون الجاني مكلفاً أي مسؤولاً عن الجريمة. انظر: «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ٥٩)، و«الإسلام» لسعيد حوى: (١٨٣/٣).

(١) أدلة الإثبات ك: الإقرار، أو الشهادة، أو البينة؛ فمثال الخلل [الشبه] الذي في الإقرار: كأن يرجع فيه، أو يكون غير مفصل، أو عن إكراه... أو غير ذلك. ومثال الخلل [الشبه] الذي في الشهادة: كأن تكون غير مكتملة العدد، أو لم تنفق أقوالهم، وأوصافهم للواقعة... أو غير ذلك. انظر: «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ١٨٢). وانظر أيضاً: «المغني»: (١٩٣/٨ - ٢٠٠).

(٢) «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية»: (ص ١٨٠).

والحرمة، ولا دليل في السمع يفيد الحل؛ بل ظن غير الدليل دليلاً، كمن يظن أن جارية زوجته تحل له؛ لظنه أنه استخدام، واستخدامها حلال له. فلا بد من الظن، وإلا فلا شبهة أصلاً؛ لفرض أن لا دليل أصلاً لتثبت الشبهة في نفس الأمر، فلو لم يكن ظنه الحل ثابتاً؛ لم تكن شبهة أصلاً.

وشبهة في المحل:

وتسمى شبهة حكمية وشبهة ملك. أي الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل، وتحقق بقيام الدليل النافي للحرمة في ذاته، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(١) سواء ظن الحل أو علم الحرمة؛ لأن الشبهة بثبوت الدليل قائمة في نفس الأمر علمها أحد أو لم يعلمها^(٢).

وشبهة في العقد^(٣):

فلا حد إذا وطئ محرمة بعد العقد عليها، وإن كان عالماً بالحرمة، فلا حد على مَنْ وطئ امرأة تزوجها بلا شهود، أو بغير إذن مولاه أو مولاها^(٤).

(١) الحديث أخرجه جمع من الصحابة - رضي الله عنهم - مختصراً ومطولاً، منهم جابر بن عبد الله، وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

ابن ماجه: (٧٦٩/٢)، رقم: (٢٢٩١) - (١٢) كتاب التجارات - (٦٤) باب ما للرجل من مال ولده - قال: حدثنا هشام بن عمار، [قال] ثنا عيسى بن يونس، [قال] ثنا يوسف بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله؛ أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال... فذكره.

وقد صحح الحديث البوصيري في «مصباح الزجاجة»: (٣٧/٣) قائلاً: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري»، وقال الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٣٧/٣): «قال ابن القطان: إسناده صحيح، وقال المنذري: رجاله ثقات». وقال الحافظ ابن حجر في الدراية: (١٠٢/٢): «رجالهم ثقات». وصححه كذلك الشيخ الألباني في: «إرواء الغليل»: (٣٢٣/٣)، رقم: (٨٣٨).

قلت: الحديث كما قالوا صحيح؛ إسناده متصل، ورجالهم ثقات.

(٢) «بداية المبتدي» مع شرحه «فتح القدير»: (٣٢/٥)، (٣٣) بتصرف.

(٣) «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»: (١٧٥/٣)، (١٧٦) بتصرف.

(٤) «الأشياء والنظائر» لابن نجيم: (ص ١٢٨) بتصرف.

وأما الشافعية فقد قسموها تقسيماً يزيد على تقسيم الحنفية فهي عندهم كما يقول السيوطي: «الشبهة تُسقط الحد» سواء كانت: في الفاعل: كَمَن وطئ امرأة ظنها حليلته. أو في المحل: بأن يكون للواطئ فيها ملك أو شبهة كالأمة المشتركة، والمكاتب، وأمة ولده، ومملوكته المحرم. أو في الطريق: بأن يكون حلالاً عند قوم حراماً عند آخرين: كنكاح المتعة، والنكاح بلا ولي، أو بلا شهود، وكل نكاح مختلف فيه، وشرب الخمر للتداوى؛ وإن كان الأصح تحريمه لشبهة الخلاف^(١) وكذا يسقط الحد بقذف من شهد أربعة بزناها، وأربع أنها عذراء لاحتمال صدق بينة الزنا وأنها عذراء لم تزل بكارتها بالزنا، ويسقط عنها الحد لشبهة الشهادة بالبكارة.

ولا قطع بسرقة مال أصله وفرعه، وسيده وأصل سيده وفرعه؛ لشبهة استحقاق البقعة. وسرقة ما ظنه ملكه أو ملك أبيه أو ابنه. ولو ادعى كون المسروق ملكه؛ سقط القطع عنه للشبهة^(٢)، وهو اللص الظريف. ونظيره أن يزني بمن لا تعرف أنها زوجته؛ فيدعي أنها زوجته، فلا يحد^(٣).

وقد زاد الجرجاني الحنفي^(٤) (ت ٨١٦هـ): «شبهة العمد في القتل: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا بما أجري مجرى السلاح. وهذا عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعندهما [أبي يوسف، ومحمد بن الحسن]: إذا ضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد. وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً كالسوط والعصا الصغير والحجر الصغير»^(٥).

(١) شبهة الخلاف: أي الخلاف بين الفقهاء في كون شيء ما جائزاً أو غير جائز.

قال المناوي: «الاختلاف شبهة تُدرأ بها الحدود». «فيض القدير»: (١٨٩/٢).

(٢) أي شبهة الملك. انظر: «الترغفات»: (ص ١٦٥).

(٣) «الأشباه والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ٨٤ - ٨٥).

(٤) هو الإمام السيد الشريف أبو الحسين علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي - ولد سنة ٧٤٠هـ بـ «جرجان»، وتوفي بـ «شيراز» [وكلاهما من بلاد فارس] في ربيع الآخر سنة ٨١٦هـ.

انظر ترجمته: «البدر الطالع»: (٤٨٨/١)، و«الفوائد البهية»: (ص ١٢٥).

(٥) «الترغفات»: (١٦٥/١).

وفي المغني لابن قدامة جاءت الشبهة بمعنى وجود المبيع ولو صورة^(١)، مع تعرضه لـ «شبهة الملك» مراراً^(٢).

وقد تعرض سحنون، وابن رشد المالكيان أيضاً، لشبهة الملك^(٣).

ومما سبق من كلام الفقهاء اتضح لي أن الشبه التي تسقط بها الحدود كثيرة، وليست فقط ما تعرض الفقهاء لتسميته فيما سبق.

فقد ذكروا: شبهة الفعل [أو شبهة الاشتباه، أو شبهة المشابهة]، والمحل [أو شبهة الملك، أو الشبهة الحكمية، أو شبهة الدليل]^(٤)، والعقد، والفاعل، والطريق [أو الجهة]، والخلاف، والشهادة.

وقد رأيت ابن رشد تعرض لما أسماه: شبهة الاختلاط، وشبهة المال، في قوله: «ومنها: أحد الزوجين يسرق من مال الآخر. فقال مالك: إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه فالقطع على من سرق من مال صاحبه. وقال الشافعي: الاحتياط أن لا قطع على أحد الزوجين لشبهة الاختلاط وشبهة المال. وقد روي عنه مثل قول مالك»^(٥).

كما تعرض أيضاً لما يمكن تسميته شبهة التبعيض؛ حيث قال: «وقال أبو حنيفة: إذا اشترك من يجب عليه القصاص [كالعاقل، البالغ، المختار،

(١) انظر: «المغني»: (١٨٢/٨).

(٢) انظر: «المغني»: (٥٧٧/٣) و(٢٦٦/٥).

(٣) انظر: «المدونة الكبرى»: (٢٤٨/٣)، و«بداية المجتهد»: (٥٥٢/٢).

(٤) أطلق الدكتور الحفناوي على شبهة المحل، والعقد، والجهة: «شبهة الدليل» قائلاً: «ولقد أطلقت على هذه الشبهات شبهة الدليل؛ لأن الخلاف في ذلك مرجعه أن كل صاحب رأي استدل بدليل، ورجحه، واعتمد عليه في ما ذهب إليه؛ لهذا أثرت تسميتها بشبهة الدليل». «الشبهات وأثرها»: (ص ٢٢٤).

(٥) «بداية المجتهد»: (٥٥٣/٢).

العالم بالتحريم مثلاً] مع مَنْ لا يجب عليه القصاص [كالمجنون والصبي مثلاً] فلا قصاص على واحد منهما، وعليهما الدية. وعمدة الحنفية أن هذه شبهة، فإن القتل لا يتبعض^(١).

كما تعرض ابن قدامة أيضاً لما يمكن تسميته: شبهة إمكانية الملك؛ حيث قال: «وإن فجر بأمة ثم قتلها فعليه الحد وقيمتها. وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور. وقال أبو يوسف: إذا وجبت عليه قيمتها أسقطت الحد عنه؛ لأنه يملكها بغرامته لها؛ فيكون ذلك شبهة في سقوط الحد»^(٢).

وذكر الفقهاء كذلك أن الصغر شبهة تسقط الحد، وكذلك الإكراه، وكذلك الجنون، وكذلك الجهل لمن نشأ في بادية بعيدة عن العلم الشرعي.

وسوف يأتي تفصيل ذلك عند أمثلة من الشبه الدائرة للحد في المطلب بعد الآتي.

كما ذكروا أن فقد شرط من شروط الإقرار، أو الشهادة؛ شبهة في قبول الإقرار والشهادة. إلى غير ذلك مما يطول ذكره جداً.

هذا على أنه قد يندرج تحت الشبهة الواحدة مسميات أخرى متعددة. فنجد مثلاً شبهة الملك يندرج تحتها: شبهة الاختلاط، وشبهة المال [كاختلاط مال الزوج بمال الزوجة، أو مال الشريك بمال شريكه]، وشبهة استحقاق البقعة^(٣).



(١) المصدر السابق: (٤٨٥/٢). وانظر أيضاً «مختصر القدوري»: (٢١٢/٣).

(٢) «المغني»: (١٨٠/٨).

(٣) «الأشباه والنظائر في الفروع» للسيوطي: (ص ١٦٥)، وانظر: «بداية المجتهد»: (٥٥٣/٢).

المطلب الخامس الدليل على إسقاط الحدود بالشبهة

إن من أصح ما استُدل به على إسقاط الحدود بالشبهات؛ أثر عبد الله بن مسعود^(١) موقوفاً: «اذرؤوا الجلدَ والقتلَ عن المسلمينَ ما استطعتم»^(٢).
وكذلك أثر عمر بن الخطاب موقوفاً: «لَئِنْ أُعْطِلَ الحدودَ بِالشُّبُهَاتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُقِيمَهَا بِالشُّبُهَاتِ»^(٣).

(١) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي المكي - توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ، أو أول سنة ٣٣هـ انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٣/٣٨٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٦١/١).

(٢) الأثر أخرجه جماعة منهم:

ابن أبي شيبة: (٥١٥/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (٧١) في درء الحدود بالشبهات - عن وكيع، عن سفيان، عن عاصم [بن أبي النجود]، عن أبي وائل [شقيق بن سلمة]، عن عبد الله به.

والبيهقي: (٢٣٨/٨) - من طريق وكيع به.

وقال في: (١٢٣/٩) - بعدما ذكر روايات أخرى مرفوعة، عن عائشة وغيرها؛ لكن لا تخلو رواية منها من مقال - : «وأصح الروايات فيه عن الصحابة: رواية عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود من قوله».

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

وقد حسنه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»: (٢٦/٨).

(٣) الأثر أخرجه جماعة منهم:

ابن أبي شيبة: (٥١٤/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (٧١) في درء الحدود بالشبهات - عن هشيم، عن منصور، عن الحارث، عن إبراهيم [النخعي]، عن عمر [موقوفاً].

قلت: الأثر رجال إسناده ثقات؛ لكنه منقطع بين إبراهيم، وعمر.

لكن قال الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٦٣/٤): «ورواه أبو محمد بن حزم في كتاب (الإيصال)، من حديث عمر موقوفاً عليه بإسناد صحيح».

قلت: وفي الباب عن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وعلى بن أبي طالب - رضي الله عنهم - مرفوعاً [وفي بعض الروايات موقوفاً]؛ لكن لا تخلو رواية منها من مقال؛ إلا ما سبق ذكره عن عمر موقوفاً.

انظر: «سنن البيهقي»: (١٢٣/٩)، و«تلخيص الحبير»: (٦٣/٤)، و«إرواء الغليل»:

(٣٤٣/٧ - ٣٤٥، رقم: ٢٣١٦، ٢٥/٨ - ٢٦، رقم: ٢٣٥٥، ٢٣٥٦).

وقال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا على أن درء الحدود بالشبهات»^(١).

وقال الإمام ابن عبد البر، وابن رشد، وابن قدامة، وابن كثير وغيرهم: «الحدود تُدرأ بالشبهات»^(٢).

هذا ولم يعتبر الإمام ابن حزم الشبهات مُسقطاً للحدود؛ لأن ما ورد من الآثار دالاً على اعتبارها لم يصح عنده. هذا من وجه.

ومن وجوه آخر لأن استعمال هذه الألفاظ الضعيفة يؤدي إلى إبطال الحدود جملة على كل حال... لأن كل أحد يستطيع أن يدرك كل حد يأتيه فلا يقيمه، ولأن هذه الشبهات غير مُبيّنة فليس لأحد أن يقول في شيء يريد أن يسقط به حدّاً: هذا شبهة، إلا كان لغيره أن يقول: ليس بشبهة، ولا كان لأحد أن يقول في شيء لا يريد أن يسقط به حدّاً: ليس هذا شبهة، إلا كان لغيره أن يقول: بل هو شبهة^(٣).

والرد على كلام الإمام ابن حزم من وجوه كالتالي:

الوجه الأول: أن الآثار الواردة في اعتبار الشبهات مُسقطاً للحدود

= وقال الإمام ابن الدّيّع: «حديث: «اذرؤوا الحدود بالشُّبُهَات» له طرق كلها ضعيفة. لكن روى ابن أبي شيبة من حديث إبراهيم النخعي، عن عمر قال - وذكر الأثر السابق - وكذا أخرجه ابن حزم في كتاب (الإيصال) [بالأصل: الاتصال، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه كما عند الذهبي في ترجمة الإمام ابن حزم في «سير أعلام النبلاء»: (١٩٣/١٨)، والحافظ ابن حجر كما مر في التلخيص] له بسند صحيح» اهـ. «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»: (ص ٢٩، رقم: ٥١) - للإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الشافعي المعروف بـ «ابن الديبع» [ومعناه الأبيض بلغة السودان، وهو لقب لجده الأعلى علي بن يوسف] (ت ٩٤٤هـ) - طبعة مكتبة ابن سينا - القاهرة - بدراسة وتحقيق/محمد عثمان الخشت.

(١) «الإجماع»: (ص ٦٩).

(٢) «التمهيد»: (٢٤٢/٤)، و«بداية المجتهد»: (٣٣٠/٢)، و«المغني»: (١٧١/٤)، و«تفسير ابن كثير»: (٥٧/٢). وانظر أيضاً: «إحكام الأحكام»: (٦٥/٤) - للأمامي، و«شرح صحيح مسلم»: (١٩٢/١١)، و«نيل الأوطار»: (٢٧٢/٧).

(٣) «المحلى»: (١٥٣/١١).

ليست كلها ضعيفة، والذي ذكره ابن حزم منها ليس فيه أثر ابن مسعود الموقوف الذي صححته من الطريق التي سقناها.

هذا وقد حسن بعض الأئمة حديث: «اذرؤوا الحدود بالشبهات»^(١). وعلى التسليم بعدم صحة أي أثر منها؛ فقد سبق كلام ابن المنذر في إجماع العلماء على أن الحدود تُدرأ بالشبهات. وقد ذكرنا قريباً قول ابن عبد البر، وابن رشد، وابن قدامة، وابن كثير وغيرهم: «الحدود تدرأ بالشبهات».

الوجه الثاني: أن قول ابن حزم أن استعمال هذه الألفاظ يؤدي إلى إبطال الحدود جملة على كل حال، لم يقل به أحد غيره ممن يعتد بقوله، لا قبله، ولا بعده.

بل في عدم استعمال هذه الألفاظ؛ إقامة لكل حد على كل أحد مهما أحاط بالحد من ظروف [شبهات]؛ فيقام الحد على المجنون والصبي والجاهل والمكره... وهذا لم يقل به أحد ولا ابن حزم نفسه.

الوجه الثالث: أنه ليس كل أحد يستطيع أن يدرأ كل حد يأتيه فلا يقيمه؛ لأن ذلك موكول إلى القاضي خاصة، وليس كل أحد يقضي بين الناس، بل لا بد للقاضي من مؤهلات وشروط تمكنه من ذلك كالعلم والعدالة والفطنة وغيرها مما سيأتي مفصلاً^(٢).

(١) قال الإمام الزرقاني في «مختصر المقاصد الحسنة»: (ص ٧١، رقم: ٤٢): «اذرؤوا الحدود بالشبهات»: صحيح موقوفاً، وحسن لغيره مرفوعاً - للإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتب المصري الحديث، ومكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - بتحقيق د/ محمد بن لطفي الصباغ. «والحسن لغيره»: هو أن يكون في إسناده مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتُضد بمتابع أو شاهد؛ فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاقد الذي عضده فاحتمل لوجود العاقد». «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث»: (ص ١٠٢) - للشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي ت ١٩١٤م - دار إحياء الكتب العربية. وانظر أيضاً: «المقدمة» لابن الصلاح: (ص ١٥ - ١٦).

(٢) راجع (ص ٥١٧).

الوجه الرابع: أن كون هذه الشبهات غير مبينة في حديث صريح أو أثر واضح لا يعني ردها؛ لأن تأويلها أو توضيحها وظيفه علمائنا المجتهدين، وقد أدوا ما عليهم والله الحمد.

وقد ردّ الدكتور الحفناوي في رسالته على الإمام ابن حزم ردّاً موفقاً^(١).

المطلب السادس

من الشبّه الدارئة لإقامة الحدود، مع التمثيل لها
وأكتفي هنا بذكر أربع شبه؛ وهي شروط إقامة الحد؛ وهي:

الشبهة الأولى: فقّد الشرط الأول: وهو البلوغ؛ فلا حد على صبي.
الشبهة الثانية: فقّد الشرط الثاني: وهو الاختيار؛ فلا حد على مُكْرَه.
الشبهة الثالثة: فقّد الشرط الثالث: وهو العقل؛ فلا حد على مجنون.
الشبهة الرابعة: فقّد الشرط الرابع: وهو العلم بتحريم ما يوجب على فاعله الحد؛ فلا حد على جاهل بذلك.

الشبهة الأولى

فقّد الشرط الأول: وهو البلوغ؛ فلا حد على صبي

أولاً: تعريف البلوغ لغة: هو الوصول، والانتهاء^(٢).
ثانياً: البلوغ اصطلاحاً: الإدراك، وانتهاء حد الصغر^(٣).

(١) انظر: «الشبهات وأثرها»: (ص ٢٠٣ - ٢١٥).

(٢) انظر: «اللسان»: (٤١٩/٨)، و«حاشية ابن عابدين»: (٩٧/٥).

(٣) انظر: «المصباح المنير»: (٦١/١)، و«حاشية ابن عابدين»: (٩٧/٥).

وقيل: قوة تحدث للصبي ينتقل بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية^(١).

ثالثاً: ما يعرف به البلوغ: يعرف البلوغ في الذكر والأنثى بأحد الأشياء التالية^(٢):

١ - السن: وهو بلوغ خمس عشرة سنة، وهو قول أبي يوسف، ومحمد، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، وهو الراجح؛ لحديث ابن عمر قال: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً؛ فَلَمْ يُجْزَنِي. وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً؛ فَأَجَّازَنِي^(٣).

وعند أبي حنيفة في الذكر روايتان؛ إحداهما: سبع عشرة، والثانية: ثمانى عشرة [وهما قولني أصحاب مالك]، وفي الأنثى: سبع عشرة بكل حال.

٢ - خروج المني: من القُبُل، والمني هو الماء الدافق الذي يُخلق منه الولد، فكيفما خرج في يقظة، أو منام، بجماع أو احتلام، حصل به البلوغ بالاجماع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَذِفُوا﴾ [النور:

(١) «بلغة السالك»: (٤٨/١).

(٢) انظر هذه المسألة بالتفصيل في: «المغني»: (٥٠٨/٤). وانظر أيضاً: «البحر الرائق»: (٩٦/٣)، و«حاشية ابن عابدين»: (٩٧/٥، ١١٣)، و«الشرح الصغير على أقرب المسالك»: (٤٠٤/٣)، و«الأم»: (٣٧١/٤، ٣٧٢)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٦٦/٢، ١٦٧)، و«معالم السنن»: (٣١٠/٣)، و«فتح الباري»: (٣٢٨/٥).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (٢٣٢/٣، رقم: ٢٦٦٤) - (٥٢) كتاب الشهادات - (١٨) باب بلوغ الصبيان وشهادتهم...

ومسلم: (١٤٩٠/٣، رقم: ١٨٦٨) - (٣٣) كتاب الإمامة - (٢٣) باب بيان سن البلوغ - واللفظ له.

[٥٩]، وقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ... وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ ...»^(١).

٣ - إنبات العانة: والعانة هي الشعر الخشن حول ذكر الرجل أو فرج المرأة الذي استحق أخذه، ويعرف به البلوغ في قول مالك والشافعي في أحد قوليه، وأحمد. وهو الأرجح؛ لقول عَطِيَّةُ الْقُرْظِيُّ^(٢) - رضي الله عنه -: كُنْتُ مِنْ سَنِي بَنِي قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ: فَمَنْ أَتَيْتَ الشَّعَرَ قَتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُبَيِّثْ لَمْ يُقْتَلْ. فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُبَيِّثْ^(٣).

(١) سبق هذا الحديث بتمامه وتخريجه (هامش ص ٢١١) عند علاقة الوقف بـ فقد الشرط، من الباب الثاني.

(٢) هو الصحابي الجليل عطية القرظي، رأى الرسول عليه السلام، وسمع منه، ولا يعرف له نسب.

انظر ترجمته: «الشقات»: (٣٠٨/٣)، و«أسد الغابة»: (٤٦/٤)، رقم: (٣٦٩٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٢٩/٧).

(٣) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٦١/٤)، رقم: (٤٤٠٥) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٧) باب في الغلام يصيب الحد - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، [قال] أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، [قال] أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، [قال] حَدَّثَنِي عَطِيَّةُ الْقُرْظِيُّ بلفظه.

وقال أيضاً: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، [قال] حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: فَكَشَفُوا عَانَتِي فَوَجَدُوهَا لَمْ تَبَيِّثْ فَجَعَلُونِي مِنَ السَّيِّئِ.

والترمذي: (١٢٣/٤)، رقم: (١٥٨٤) - (٢٢) كتاب السير - (٢٩) باب ما جاء في النزول على الحكم - قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، [قال] حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بَنحوه. وقال: خَلِيفَةُ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

والنسائي: (١٥٥/٦)، رقم: (٣٤٣٠) - (٢٧) كتاب الطلاق - (٢٠) باب متى يقع طلاق الصبي - قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصَوِّرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بَنحوه.

وابن ماجه: (٨٤٩/٢)، رقم: (٢٥٤١) - (٢٠) كتاب الحدود - (٤) باب مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الحد - قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بَنحوه.

وأحمد: (٣٨٣/٤)، رقم: (١٩٤٤٠) - قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ بَنحوه.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكنت عنه أبو داود، وصححه الترمذي كما سبق.

وذهب الشافعي في القول الآخر؛ إلى أن الإنبات بلوغ في حق
المشركين^(١).

وذهب أبو حنيفة؛ إلى أنه لا اعتبار به؛ لأنه نبات شعر، فأشبهه نبات
شعر سائر البدن.

٤، ٥ - الحيض والحمل: ويختصان بالأنثى، بالإجماع.

أما الحيض؛ فلقول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا
بِخِمَارٍ»^(٢).

وأما الحمل؛ فلأن الله تعالى أجرى العادة أن الولد لا يخلق إلا من
ماء الرجل وماء المرأة. قال الله تعالى: ﴿فَنَظَرُ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ خُلِقَ مِنْ

(١) انظر: «الأم»: (٣٧٢/٤).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - منهم:
أبو داود: (٤٢١/١)، رقم: (٦٤١) - (٢) كتاب الصلاة - (٨٥) باب المرأة تصلي بغير
خمار - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، [قال] حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ، [قال] حَدَّثَنَا
حَمَّادٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ به.

والترمذي: (٢١٥/٢)، رقم: (٣٧٧) - (٢) أبواب الصلاة - (١٦٠) باب ما جاء: «لَا
تُقْبَلُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِخِمَارٍ» - قال: حَدَّثَنَا هَمَّادٌ، [قال] حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ حَمَّادٍ به.
وقال: حديث عائشة حديث حسن.

وقال أيضاً: وقوله: «الحائض» يعني: المرأة البالغة، يعني إذا حاضت.
وابن ماجه: (٢١٥/١)، رقم: (٦٥٥) - (١) كتاب الطهارة وسننها - (١٣٢) باب إذا
حاضت الجارية لا تصلي إلا بخمار - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، [قال] حَدَّثَنَا أَبُو
الْوَلِيدِ، وَأَبُو الثَّعْمَانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ به.

وابن خزيمة: (٣٨٠/١)، رقم: (٧٧٥) - باب نفي قبول صلاة الحرة المدركة بغير خمار
- من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك، والحجاج، عن حماد بنحوه.
والحاكم: (٢٥١/١) - من طريق حجاج بن المنهال، عن حماد بلفظ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ
حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وأقره عليه الإمام الذهبي.
قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكنت عنه أبو داود،
وحسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة والحاكم والذهبي. وكذلك الألباني في «إرواء
الغليل»: (٢١٤/١)، رقم: (١٩٦).

مَلَوْ دَافِعٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾ [الطارق: ٥ - ٧] فمتى حملت المرأة؛ حكم ببلوغها في الوقت الذي حملت فيه.

أما الخنثى^(١) المشكل؛ فإذا خرج المني من ذكره؛ فهو علم على بلوغه، وكونه رجلاً، وإن خرج من فرجه أو حاض؛ فهو علم على بلوغه وكونه امرأة.

رابعاً: الدليل على عدم مؤاخذه الصغير: من الأدلة على ذلك حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغِيْلَ أَوْ يَفِيْقَ»^(٢).

(١) الخُنْثَى: هو الذي لا يَخْلُصُ لِذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى، أي له ما للرجال والنساء جميعاً، والجمع: خَنَائِي، مثل الحَبَالَى، وجَنَات. «اللسان»: (١٤٥/٢).

(٢) سبق نحو هذا اللفظ من حديث علي - رضي الله عنه - وفيه قصة (ص ٢١٠) عند مبحث علاقة «الوقف» بفقد الشرط، من الباب الثاني.

وأما هذا اللفظ فمن حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وقد أخرجه جماعة منهم:

أبو داود: (٥٥٨/٤، رقم: ٤٣٩٨) - (٣٢) كتاب الحدود - (١٦) باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً - قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، [قال] حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، [قال] أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادِ [هو ابن أبي سليمان] عَنْ إِبْرَاهِيمَ [النخعي] عَنْ الْأَسْوَدِ [ابن يزيد بن قيس] عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ... بنحوه.

والنسائي: (١٥٦/٦، رقم: ٣٤٣٢) - (٢٧) كتاب الطلاق - (٢١) باب مَنْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ مِنَ الْأَزْوَاجِ - قال: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بلفظه.

وابن ماجه: (٦٥٨/١، رقم: ٢٠٤١) - (١٠) كتاب الطلاق - (١٥) باب طلاق المعتوه والصغير والنائم - من طريقَي يزيد بن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، كليهما عن حماد به.

وابن حبان: «موارد الظمان»: (٣٥٩/١، رقم: ١٤٩٦) - من طريق شيبان بن فروخ، عن حماد بنحوه.

والحاكم: (٥٩/٢) - من طريق حماد بنحوه.

وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وأقره عليه الذهبي.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد سكت عنه أبو داود، وصححه ابن حبان والحاكم، والألباني في «إرواء الغليل»: (٤/٢)، رقم ٢٩٧.

ومنها كذلك: ما رواه ابن أبي شيبة، عن أنس؛ أنَّ أبا بكر أتى بـغلام قد سَرَقَ، فلم يتبين احتلامه، فشبره فنقص أنملة، فتركه فلم يقطعه^(١).

وعن قتادة؛ أن عمر بن عبدالعزيز والحسن كانا لا يقيمان على الغلام حداً حتى يحتلم^(٢).

وعن الزهري قال: ليس على الجارية حد حتى تحيض، أو تحيض لذاتها^{(٣)(٤)}.

هذا على أن الصبي، وإن لم يحدَّ إن أصاب حداً؛ إلا أن على عاقلته الدية إن قتل عمداً، وفي ماله الكفارة إن قتل خطأ، وكذلك عليه من ماله ضمان ما أتلفه من مال الغير^(٥).



-
- (١) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٧١/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (١٠) في الغلام يسرق أو يأتي حداً - قال حدثنا مروان بن معاوية، عن حميد، عن أنس به.
قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين.
- (٢) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٧٢/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (١٠) في الغلام يسرق أو يأتي حداً - قال: حدثنا ابن مهدي، عن همام، عن قتادة به.
قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين.
- (٣) لذاتها: أترابها وقريناتها في السن. انظر: «النهاية»: (٢٤٦/٤)، و«اللسان»: (٣٠٦/٢).
- (٤) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٧٢/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (١١) ما جاء في الجارية تصيب حداً - قال: حدثنا عبد الأعلى ومعمّر، عن الزهري به.
قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين.
- (٥) انظر هذه المسائل بالتفصيل في: «المبسوط»: (١٨٥/٢٦)، و«المدونة الكبرى»: (٤٤٣/٦)، و«الأم»: (٤٣/٦)، و«المغني»: (٩٤/٨، ٢٩٧/٩)، وانظر بعض الآثار في ذلك: «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٠٣/٦) - (٢٢) كتاب الديات - (١٥٨) العصبي والرجل يجتمعان في قتل.

الشبهة الثانية

فَقَدْ الشَّرْطُ الثَّانِي: وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ؛ فَلَا حَدَّ عَلَى مُكْرَهٍ

أولاً: الإكراه لغة: هو المشقة والشدة والضيق والقهر والظلم.

والإكراه من معاني التَّلَجُّة. يقال: أَلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ: اضْطَرَّه إِلَيْهِ^(١)، كما يقال: أَكْرَهْتَهُ عَلَى الْأَمْرِ إِكْرَاهًا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ قَهْرًا^(٢).

ثانياً: الإكراه اصطلاحاً: هو: أَنْ يَصِيرَ الرَّجُلُ فِي يَدَيْ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْهُ مِنْ: سُلْطَانٍ، أَوْ لَصٍّ، أَوْ مُتَغَلِّبٍ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ^(٣).

وقيل: هو اسم لفعل يفعله المرء بغيره؛ فينتفي به رضاه، أو يفسد به اختياره من غير أَنْ تَنَعَّدَ بِهِ الْأَهْلِيَّةُ فِي حَقِّ الْمَكْرَهِ، أَوْ يَسْقُطَ عَنْهُ الْخُطَابُ خُطَابَ الشَّارِعِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ...^(٤).

وقيل: هو حمل الغير على ما يكرهه: بالوعيد، والإلزام، والإجبار على ما يكره الإنسان طبعاً [كأكل المستقذرات] أو شرعاً [كفعل المحظورات المحرمات]؛ فيقدم على عدم الرضا ليرفع ما هو أضر^(٥).

ثالثاً: الدليل على عدم المؤاخاة بالإكراه:

استدل العلماء على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وبقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ كَتَبْنَا مِنْهُمْ نِقْتَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]^(٦).

(١) انظر: «اللسان»: (٣٤٢/٧)، و(١٥٢/١).

(٢) «المصباح المنير»: (٥٣٢/٢).

(٣) «الأم»: (٢٧٠/٣).

(٤) «المبسوط»: (٣٨/٢٤).

(٥) «التعريفات»: (ص ٥٠).

(٦) انظر: «المبسوط»: (٤٥/٢٤)، و«المدونة الكبرى»: (٣١٦/٢)، و«الإقناع»:

(ص ٣١٣).

قال ابن عباس: ﴿لَا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾ التقاة^(١) التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، فلا ييسط يده فيقتل، ولا إلى إثم، فإنه لا عذر له^(٢). واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي: الْخَطَأَ، وَالْثَنِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٣).

وبما روي أن عماراً^(٤) أخذه المشركون فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه، ثم أتى النبي ﷺ وهو يبكي فأخبره، فقال له النبي ﷺ: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ»^(٥).

(١) التقاة: اسم مصدر كالإتقاء والتقوى، يقال: تَوَقَّيْتُ وَاتَّقَيْتُ الشَّيْءَ وَتَقَيَّتُهُ اتَّقِيهِ وَاتَّقِيهِ تَقَى وَتَقَيَّةً وَتَقَاءً: حَزِيظُهُ. انظر: «لسان العرب»: (٤٠٢/١٥) وما بعدها، و«المصباح المنير»: (٦٦٩/٢). ويقال لها أيضاً: التَّقِيَّةُ: وهي أن يقي [الإنسان] نفسه من العقوبة بما يظهره، وإن كان يضمّر خلافه. «المبسوط»: (٤٥/٢٤).

(٢) الأثر أخرجه جماعة منهم: ابن أبي شيبة: (٦٤٣/٧) - (٣٢) كتاب الجهاد - (٨٥) ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي أيجيئونهم أم لا؟ ويكرهون عليه؟ - عن سفيان [الثوري]، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن عباس بنحوه مختصراً. والطبري في: «التفسير»: (٢٢٨/٣)، رقم: (٦٨٢٤) - من طريق سفيان، عن ابن جريج، عن حدثه، عن ابن عباس بنحوه. والحاكم: (٢٩١/٢) - من طريق سفيان بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس بلفظه.

وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأقره عليه الذهبي. قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين. وقد وقع في سند ابن أبي شيبة: ابن جريج، عن رجل. وفي سند الطبري: ابن جريج عن حدثه. ولا يضر ذلك فقد وقع في سند الحاكم التصريح بكون المحدث عنه هو: عطاء [بن أبي رباح].

(٣) سبق هذا الحديث (ص ٣٩) من الباب الأول.

(٤) هو الصحابي الجليل أبو اليقظان عمار بن ياسر بن عامر العُزَني العنسي المكي أحد السابقين الأولين، والأعيان البدرين - كان في سن النبي ﷺ، وقد استشهد في ربيع الأول، أو الآخر سنة ٣٧هـ. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (١٢٩/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٠٦/١).

(٥) الحديث أخرجه جماعة منهم: ابن سعد في «الطبقات»: (٢٣٠/٣) - عن عبد الله بن جعفر الرقي، قال: أخبرنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، =

قال ابن قدامة: «وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ، فَأَتَى بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ لَمْ يَصِرْ كَافِرًا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: هُوَ كَافِرٌ فِي الظَّاهِرِ، تَبَيَّنَ مِنْهُ أَمْرُهُ، وَلَا يَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ إِنْ مَاتَ، وَلَا يَغْسَلُ، وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ مُسْلِمٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ نَظَرَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، فَأَشْبَهَ الْمُخْتَارَ. وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وَرَوَى أَنَّ عِمَارًا [ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ عِمَارِ السَّابِقِ]»^(١).

= قال: أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ، فَلَمْ يَتْرَكُوهُ؛ حَتَّى نَالَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ. فَلَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا وَرَاءُكَ؟» قَالَ: «شَرٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا تُرَكُّتُ حَتَّى يَلُتَ مِنْكَ، وَذَكَرْتُ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ. قَالَ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟» قَالَ: «مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ. قَالَ: «فَإِنْ عَادُوا فَعُدَّ».

وفي لفظ آخر، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن عون، عن محمد [يعني ابن سيرين]؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ عِمَارًا، وَهُوَ يَبْكِي، فَجَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ عَيْنَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَخَذَكَ الْكُفَارُ فَنَطَوَكَ فِي الْمَاءِ، فَقُلْتَ: كَذَا وَكَذَا؟ فَإِنْ عَادُوا فَقُلْ ذَاكَ لَهُمْ». وَالحاكم: (٣٥٧/٢) - من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه قال: أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ... فَذَكَرَهُ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ. وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ اللَّحْمِيُّ.

والبيهقي: (٢٠٨ / ٨) - عن شيخه الحاكم.

وأورده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (٣٢٧/١٢): من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ... فَذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ مُرْسَلٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ، وَقَبْلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعَنْهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَزَادَ فِي السَّنَدِ فَقَالَ: عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمَارٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا».

قلت: الحديث صحيح المعنى لشهرته وتناقل العلماء له، واستشهادهم به؛ ولكنه ضعيف الإسناد؛ للانقطاع بين أبي عبيدة وجده عمار، وكذا للانقطاع بين محمد بن عمار، وأبيه عمار؛ كما عند الحاكم والبيهقي.

وكذلك للانقطاع بين ابن سيرين وبين النبي ﷺ في لفظ ابن سعد الثاني.

وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح: (٣٢٧/١٢) عدة مراسيل نحو هذا، ثم قال: «وهذه المراسيل تقوي بعضها بعضاً».

(١) «المغني»: (١٤٥/٨). وانظر أيضاً: «المبسوط»: (٤٣/٢٤)، و«المدونة»: (٣١٦/٢)،

و«الأم»: (٢٧٠/٣)، و«الإقناع» للإمام ابن المنذر: (ص ٣١٣).

رابعاً: وسائل الإكراه: منها: القيد، والضرب الشديد، والسجن الطويل، والإجاعة، والإعطاش، والخنق، وعصر الساق وما أشبهه، والوعيد، والتخويف، والتهديد بما يُلْحَقُ به ضرر، والاستخفاف بمن يغض منه ذلك من ذوي الأقدار، وأخذ المال، أو إفساده، أو النفي بالتفريق بين المكره وبين أهله. وذلك كله فيما يتوجه الى الإنسان في خاصة نفسه، أو في مسلم غيره^(١).

روى عبد الرزاق وغيره، عن شريح^(٢) قال: «الْقَيْدُ كُرَّةٌ، وَالْوَعِيدُ كُرَّةٌ، وَالسَّجْنُ كُرَّةٌ، وَالضَّرْبُ كُرَّةٌ»^(٣).

وعن عمر بن الخطاب قال: «لَيْسَ الرَّجُلُ أَمِينًا عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَجَعَّتْهُ، أَوْ أَوْثَقَّتْهُ، أَوْ ضَرَبَتْهُ»^(٤).

(١) انظر هذه الوسائل مثلاً: «المبسوط»: (٣٩/٢٤)، و«المدونة»: (٢٠٩/٣، ٢٩٣/٦)، و«المهذب» مع شرحه «المجموع»: (٦٥/١٧)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغنى»: (١١٩/٧)، و«المحلى»: (٣٣٠/٨)، و«فتح الباري»: (٣٢٧/١٢).

(٢) هو الإمام الجليل أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي القاضي - قيل له صحبة - ولم يصح - توفي سنة ٧٨هـ، وقيل: ٨٠هـ - عن مائة وعشر سنين، أو مائة وثمانين سنين.

انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٥١٧/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠٠/٤).

(٣) «مصنف عبد الرزاق»: (١٩٣/١٠، رقم: ١٨٧٩١) - عن الثوري، عن عبد الرحمن بن عبد الله [المسعودي]، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن شريح به.

وفي: (٤١١/٦، رقم: ١١٤٢٣) - بالسند نفسه - دون ذكر الضرب.

و«مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٨٩/٦) - قال: حدثنا وكيع، عن المسعودي به - دون ذكر الضرب.

و«سنن البيهقي الكبرى»: (٣٥٩/٧) - من طريق سعيد بن منصور، [قال] نا هشيم، [قال] نا المسعودي به.

قلت: الأثر حسن، إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين، سوى المسعودي، وهو صدوق من رجال الأريعة. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص٣٤٤، رقم: ٣٩١٩).

(٤) «مصنف عبد الرزاق»: (٤١١/٦، رقم: ١١٤٢٤)، و(١٠٠/١٩٣، رقم: ١٨٧٩٢) - عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن علي بن حنظلة، عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب... فذكره.

وقد قسم العلماء الإكراه بحسب الوسائل المستخدمة قسمين: ملجئ، وغير ملجئ.

أما الملجئ فيكون بقُوَت النفس أو العضو، وهذا معدم للرضا، ومفسد للاختيار^(١).

وأما غير الملجئ فيكون بحبس أو قيد أو ضرب، وهذا معدم للرضا غير مفسد للاختيار^(٢).

ويفصل السرخسي مسألة الإكراه، فيقول: «في الإكراه يعتبر معنى في المكره، ومعنى في المكره، ومعنى فيما أكره عليه، ومعنى فيما أكره به: فالمعتبر في المكره تمكنه من إيقاع ما هدده به؛ فإنه إن لم يكن متمكناً من ذلك فأكراهه هذيان. وفي المكره المعتبر أن يصير خائفاً على نفسه من جهة المكره في إيقاع ما هدده به عاجلاً؛ لأنه لا يصير ملجأً محمولاً طبعاً إلا بذلك. وفيما أكره به بأن يكون متلفاً، أو مزمناً، أو متلفاً عضواً، أو موجباً عما ينعدم الرضا باعتباره. وفيما أكره عليه أن يكون المكره ممتنعاً منه قبل الإكراه: إما لحقه، أو لحق آدمي آخر، أو لحق الشرع؛ وبحسب اختلاف

= «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٨٩/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (٣٤) في الامتحان في الحدود - قال: حدثنا حفص، عن الشيباني بلفظ: «ليس الرجل بأمين على نفسه إن: أجهته، أو أخفته، أو خبته».

«سنن البيهقي»: (٣٥٨/٩) - من طرق، عن الشيباني بنحوه. قلت: الأثر رجاله ثقات، غير علي بن حنظلة فلم أشر على ترجمته، ولا على كلام في تعديله أو تجريحه.

ولكن الحافظ ابن حجر عزا الأثر في «فتح الباري»: (٣١٤/١٢): لعبد بن حميد بلفظ: «ليس الرجل بأمين على نفسه إذا: سُجن، أو أوثق، أو عذب». فقال: «أخرج عبد بن حميد بسند صحيح، عن عمر قال... فذكره».

فلعل كلام الحافظ يتنهض لتصحيح أصل الأثر.

(١) وقع بالنسخة التي بين يدي: «اللاختبار» بالباء، في هذا الموضع والذي بعده، وهو خطأ، وما أثبتناه الصواب؛ للسياق، ولأنه هكذا في الشروح بالياء.

(٢) «التقيح» لصدر الشريعة: (٤١٤/٢).

هذه الأحوال يختلف الحكم»^(١).

وقد زاد الشيرازي^(٢) الشافعي عند شروط الاعتداد بالإكراه النفي؛ فقال: «وأما النفي؛ فإن كان فيه تفريق بينه وبين الأهل فهو إكراه، وإن لم يكن فيه تفريق بينه وبين الأهل ففيه وجهان:

أحدهما: أنه إكراه؛ لأنه جعل النفي عقوبة كالحد، ولأنه تلحقه الوحشة بمفارقة الوطن.

والثاني: ليس بإكراه لتساوي البلاد في حقه»^(٣).

والذي أراه هو الوجه الثاني، وهو أن الإكراه بالنفي في حالة عدم التفريق بين المكره وبين أهله؛ لا يعتد به، وإن لحقته الوحشة بمفارقة الوطن؛ بل وإن تعطلت مصالحه ومعاشه؛ لأن الله تعالى قد وسّع له في الأرض، وتكفّل برزقه ما دام ساعياً؛ إلا أن يكون شيخاً كبيراً أو امرأة ضعيفة لا حيلة لهم ولا بصر بمعرفة ما هم منفيون إليه من الأرض.

وأستأنس هنا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أُنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ جِلَّةً وَلَا يَتَنَدُّونَ سَبِيلًا ۝ فَأُولَئِكَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يَعْذَرَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ۝﴾ [النساء: ٩٧ - ٩٩].

حيث يقول الطبري - عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ -: «يقول: فتخرجوا من أرضكم ودوركم، وتفارقوا من يمنعكم بها من الإيمان بالله واتباع رسوله إلى الأرض التي يمنعكم أهلها من سلطان

(١) «المبسوط»: (٣٩/٢٤).

(٢) هو الإمام جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي - ولد سنة ٣٩٣ هـ، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٤٧٦ هـ. انظر ترجمته: «تهذيب الأسماء واللغات»: (١٧٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٥٢/١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٢١٥/٤).

(٣) «المهذب» مع شرحه المجموع: (٦٥/١٧).

أهل الشرك بالله؛ فتوحدوا الله فيها، وتعبدوه وتبعوا نبيه... ثم استثنى جل ثناؤه المستضعفين الذين استضعفهم المشركون ﴿يَتَرَكُ الْإِنَّمَاءَ وَالنِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ﴾ وهم العجزة عن الهجرة: بالعسرة، وقلة الحيلة، وسوء البصر والمعرفة بالطريق؛ من أرضهم أرض الشرك إلى أرض الإسلام؛ من القوم الذين أخبر جل ثناؤه أن مأواهم جهنم^(١) انتهى.

والإكراه فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه أو في غيره سواء في إسقاط الحدود، وهذا قول الجمهور، وهو الراجح؛ لأنهم إن كانوا رعيته فهو مسؤول عنهم؛ لقوله ﷺ: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(٢) ومسؤوليته كما هي بجلب الخير لهم؛ فهي كذلك بدفع الشر عنهم. وإن لم يكونوا رعيته فهم إخوانه المسلمون المأمور بعدم تسليمهم لعدوهم؛ لقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ...»^(٣).
وخالف في ذلك الإمام أبو حنيفة فرأى أن الحدود عندئذ تسقط فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره^(٤).

(١) «تفسير الطبري»: (٢٣٤/٤).

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - منهم: البخاري: (٦/٢)، رقم: (٨٩٣) - (١١) كتاب الجمعة - (١١) باب الجمعة في القرى والمدن.

ومسلم: (١٤٥٩/٣)، رقم: (١٨٢٩) - (٣٣) كتاب الإمارة - (٥) باب الإمام العادل - واللفظ له، وبقية: «فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاهِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَغْلِيهَا وَوَلَدَيْهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - منهم: البخاري: (٢٨/٩)، رقم: (٦٩٥١) - (٨٩) كتاب الإكراه - (٧) باب يمين الرجل لصاحبه... إلخ.

ومسلم: (١٩٩٦/٤)، رقم: (٢٥٨٠) - (٤٥) كتاب البر والصلة والآداب - (١٥) باب تحريم الظلم.

(٤) انظر: «المبسوط»: (٣٩/٢٤)، و«المغني»: (١٢٠/٧)، و«صحيح البخاري»: الموضوع السابق قبل رقم: (٦٩٥١)، وفتح الباري: (٣٣٩/١٢).

خامساً: نوعا المكره عليه: يتنوع المكره عليه الإنسان إلى نوعين:

قول أو كلام: كالكفر، وقذف المحصنات، والإقرار، والنكاح،
والإنكاح، والرجعة، والطلاق، والبيع، والابتیاع، والنذر، والأيمان،
والعتق، والهبة...

وفعل: كأكل الخنزير والميتة، وشرب الخمر، والقتل، والجراح،
والزنى، والضرب، وإفساد المال... أو غيرها من المحرمات.

وللفقهاء قولان في الرخصة فيهما:

الأول: الرخصة في القول والفعل جميعاً، وهو قول الجمهور.

واستثنى الجمهور من الأفعال - كما حكى ابن حزم وابن حجر - القتل
والجراح؛ بل قد نقل ابن حجر الإجماع عن الشيرازي في كون المكره على
القتل مأمور باجتنابه والدفع عن نفسه، فقال: «... قال الشيخ أبو إسحاق
الشيرازي: انعقد الإجماع على أن المكره على القتل مأمور باجتناب القتل
والدفع عن نفسه، وأنه يَأْثَمُ إن قتل مَنْ أكره على قتله...»^(١).

والثاني: الرخصة في القول دون الفعل، وهو قول الحسن،
والأوزاعي، وسحنون المالكي. وهو الظاهر من قول ابن حزم على تفصيل،
وقد تعدد قول ابن حزم في الزنى. وقد رد هذا القول الثاني القرطبي^(٢).

ونرى أيضاً أن القول الأول، وهو الرخصة في القول والفعل جميعاً،
باستثناء القتل والجراح - وهو قول الجمهور - هو القول الراجح؛ وذلك لأن
قوله ﷺ: «وما استُكْرِهُوا عليه» عامٌ يشمل الفعل والقول جميعاً.

واستثناء الجمهور القتل والجراح من الفعل؛ لأنه لا يحل لمسلم أن

(١) «فتح الباري»: (٣٢٦/١٢).

(٢) «تفسير القرطبي»: (١٩٠/١٠)، (١٩١). وانظر أيضاً: «المبسوط»: (١٣٨/٢٤)،
والأم: (٢٧٠/٣)، والفروع: (٦٣٢/٥)، والمحلى: (٣٢٩/٨ - ٣٣١)، وفتح
الباري: (٣٢٦/١٢).

يفدي نفسه بغيره، كما أن حياة القاتل ليست أولى من حياة المقتول، ولا أعلى منها.

وسوف يأتي اختياري أيضاً استثناء شرب المسكر من الفعل قريباً في (سابعاً).

سادساً: شروط الاعتداد بالإكراه:

(أ) شرط في المكره: وهو التمكن من إيقاع ما هدد به.

(ب) شرط في المكره: وهو الخوف على نفسه أو ذويه أو مسلم غيره، من جهة المكره في إيقاع ما هدد به عاجلاً.

(ج) شرط فيما أكره به: وهو أن يكون متلفاً نفساً أو عضواً، أو موجباً عما ينعدم الرضا باعتباره...

(د) شرط فيما أكره عليه: وهو أن يكون ممتنعاً منه قبل الإكراه؛ إما لحق نفسه كطلاق امرأته أو قتل نفسه. وإما لحق آدمي آخر كسرقة ماله أو قذفه. وإما لحق الشرع كشرب المسكر أو الكفر^(١).

سابعاً: ما يسقط من الحدود بالإكراه:

لقد سبق في مسألة نوعي الإكراه قريباً بيان أقوال الفقهاء في الرخصة في الإكراه، وقد رجحت قول الجمهور، وهو الرخصة في الإكراه على القول والفعل جميعاً باستثناء القتل والجراح؛ وذلك لأنه لا يحل للمكره على القتل أن يستبقي روحه ويؤثرها على روح من هو مثله في الحرمة.

ولقد سبق قبل ست صفحات قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُ تَغْنً﴾: التكاثر باللسان والقلب مطمئن بالإيمان؛ فلا ييسر يده فيقتل، ولا إلى إثم، فإنه لا عذر له.

وقال السرخسي: «... إذا أكره على قتل مسلم ليس له أن يقتله؛

(١) «المبسوط»: (٣٩/٢٤) بتصرف. وانظر أيضاً: «المهذب» وشرحه: (٦٥/١٧)، و«المغني»: (١٢٠/٧).

لما فيه من طاعة المخلوق في معصية الخالق، وإيثار روحه على روح مَنْ هو مثله في الحرمة، وذلك لا يجوز^(١).

وقد حكى القرطبي، والقاضي عياض، والشيرازي وغيرهم، إجماع العلماء على أن مَنْ أكره على قتل غيره؛ أنه لا يجوز له الإقدام على قتله، ولا انتهاك حرمة بجلده أو غيره، ويصبر على البلاء الذي نزل به، ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره^(٢).

خلاف الفقهاء في وجوب القصاص على المكره والمكره:

لو قُتل المكره وجب القصاص عليه وعلى المكره جميعاً، وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك والإمام أحمد، وهو أحد قولَي الإمام الشافعي، وهذا هو الراجح؛ لأن المكره تسبب في قتل مَنْ قتله المكره؛ ولأن المكره قَتَلَ عمداً ظلماً لاستبقاء نفسه^(٣).

وذهب الإمامان أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إلى أنه يجب القصاص على المكره دون المباشر [أي المكره].

وذهب الإمام أبو يوسف إلى أنه لا يجب على واحد منهما؛ لأن المكره لم يباشر القتل، فهو كحافر البئر، والمكره ملجأ فأشبهه المرمي به على إنسان^(٤).

وذهب الإمام الشافعي إلى أنه يجب على المكره، وفي المكره قولان: أحدهما: أن عليه القود^(٥) لأنه ليس له أن يقتل أحداً ظلماً.

(١) «المبسوط»: (٤٥/٢٤).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٩١/١٠)، و«شرح صحيح مسلم»: (١٢/١٨)، و«فتح الباري»: (٣٢٦/١٢).

(٣) انظر: «بداية المجتهد»: (٤٨٥/٢)، و«المغني»: (٦٤٥/٧).

(٤) انظر: «المبسوط»: (٤٥/٢٤).

(٥) «القود»: القصاص، وقَتْلُ الْقَاتِلِ بَدَلُ الْقَتِيلِ. وقد أَقْدَنَهُ به أُفَيْدُهُ إِقَادَةً.. فَأَمَّا قَادَ الْبَعِيرِ وَاقْتَادَهُ فَيَمْنَعُنِي جَرَّهُ خَلْفَهُ. «النهاية»: (١١٩/٤). وقال ابن حجر في «هدي الساري»: (ص ١٨٦): «القود قتل القاتل بَمَنْ قتله، وأصله أنهم كانوا يدفعون القاتل لولي المقتول فيقوده بحبل».

والآخر: لا قود عليه للشبهة، وعليه نصف الدية والكفارة^(١).

وبناء على الخلاف السابق في القصاص من القاتل المكره والمكره؛ كان الخلاف في الدية إذا شاءها ورثة المقتول:

فذهب الجمهور: المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الدية تجب عليهما^(٢).

وذهب الحنفية إلى أنه لا دية على المكره؛ لأن الإنسان مجبول على حب الحياة، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالإقدام على القتل، فيفسد اختياره بهذا الطريق، ثم يصير محمولاً على هذا الفعل، وإذا فسد اختياره التحق بالآلة التي لا اختيار لها، فيكون الفعل منسوباً إلى مَنْ فسد اختياره وحمله على هذا الفعل لا على الآلة^(٣).

والراجع في هذه المسألة أن الدية عليهما جميعاً كما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة؛ لأنهما شريكان؛ فيجب القصاص عليهما جميعاً، فوجبت الدية عليهما كالشريكين بالفعل^(٤).

هذا ما استثناء الفقهاء من الإكراه في الأفعال، وهو القتل.

لكنني أرى أن الإكراه على شرب الخمر - أو غيرها من المسكرات - مستثنى أيضاً؛ وعليه ينبغي أن يمتنع عنه المكره؛ وذلك لأن الخمر أم الخبائث، ولا يأمن إن شربها أن يأمره المكره بعد شربها بالقتل، وهو سكران فلا يمتنع.

فإذا أمن المكره على شرب الخمر ألا يأمره المكره بعد شربه بقتل، ولا يرغبه فيه بغير أمر؛ رخص له في الشرب.

(١) انظر: «الأم»: (٦١/٦).

(٢) انظر: «أقرب المسالك» وشرحه، وشرحهما «بلغة السلك»: (٣٥٧/٢، ٣٥٨)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٠/٤)، و«المغني»: (٦٤٥/٧).

(٣) «المبسوط»: (٧٣/٢٤، ٧٤).

(٤) انظر: «المغني»: (٦٤٥/٧).

وإني لأستأنس فيما ذهبت إليه بما روى النسائي وغيره، عن عثمان - رضي الله عنه - قال: «اجْتَنِبُوا الْخَمْرَ فَإِنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ، إِنَّهُ كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ خَلَا قَبْلَكُمْ تَعَبَدَ؛ فَعَلِقَتْهُ امْرَأَةٌ عَوِيَّةً، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ جَارِيَتَهَا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّا نَدْعُوكَ لِلشَّهَادَةِ، فَاذْطَلِقْ مَعَ جَارِيَتِنَا، فَطَفِقَتْ كُلَّمَا دَخَلَ بَاباً أَغْلَقَتْهُ دُونَهُ؛ حَتَّى أَقْضَى إِلَى امْرَأَةٍ وَضِيئَةٍ عِنْدَهَا غُلَامٌ وَبَاطِلِيَّةٌ^(١) خَمْرٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا دَعَوْتُكَ لِلشَّهَادَةِ، وَلَكِنْ دَعَوْتُكَ: لِتَقَعَ عَلَيَّ، أَوْ تَشْرَبَ مِنْ هَذِهِ الْخَمْرَةِ كَأْساً، أَوْ تَقْتُلَ هَذَا الْغُلَامَ. قَالَ: فَاسْقِينِي مِنْ هَذَا الْخَمْرِ كَأْساً، فَسَقَتْهُ كَأْساً، قَالَ: زِيدُونِي، فَلَمْ يَرَمْ^(٢) حَتَّى وَقَعَ عَلَيْهَا، وَقَتَلَ النَّفْسَ. فَاجْتَنِبُوا الْخَمْرَ؛ فَإِنَّهُ وَاللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ وَإِذْمَانُ الْخَمْرِ؛ إِلَّا لَيُوشِكُ أَنْ يُخْرِجَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ»^(٣).

(١) باطية: الباطلية: إناء. قيل هو معرب. «اللسان»: (٧٤/١٤).

(٢) فلم يرم: أي: فلم يبرح من مكانه، ولم يتركه، من الفعل: رَمَ يَرِم: إذا بَرَحَ وَزَالَ من مكانه، وأكثر ما يُسْتَعْمَلُ فِي الثَّقْي. «النهاية»: (٢٩٠/٢).

(٣) الحديث أخرجه جماعة موقوفاً ومرفوعاً من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - منهم:

النسائي: (٣١٥/٨، رقم: ٥٦٦٦) - (٥١) كتاب الأشربة - (٤٤) باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر من ترك الصلوات، ومن قتل النفس التي حَرَّمَ اللهُ، ومن وقوع على المحارم - قال: أَخْبَرَنَا سُؤَيْدٌ، قَالَ: أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ [بن المبارك]، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ [محمد بن مسلم بن شهاب]، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ... فَذَكَرَهُ مَوْقُوفاً.

وعبد الرزاق: (٢٣٦/٩، رقم: ١٧٠٦٠) - عن معمر، عن الزهري بنحوه موقوفاً.

والبيهقي: (٢٨٧/٨) - من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب بنحوه موقوفاً.

وأخرجه ابن حبان (موارد الظلمات): (ص: ٣٣٣، رقم: ١٣٧٥) - من طريق عمر بن سعيد، عن الزهري مرفوعاً بنحوه.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، والموقوف - وهو المشهور والصواب هنا - في حكم المرفوع؛ لأن مثل هذا لا يقال من جهة الرأي. وقد أورده ابن حبان في صحيحه. كما صحح إسناده الإمام ابن كثير في تفسيره: (٩٧/٢)، وذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٣٧/١٠) وسكت عنه، بعد أن حكى تصحيح ابن حبان له. ونص الإمام الدارقطني على أن الموقوف هو الصواب.

ورواه ابن أبي شيبة مختصراً بلفظ: هي مجمع الخبائث - أو أم الخبائث - ثم أنشأ يحدث عن بني إسرائيل، فقال: إن رجلاً خَيْرَ بين أن يقتل صبيّاً، أو يمحو كتاباً^(١)، أو يشرب خمرّاً، فاختر الخمر؛ فما برح حتى فعلهن كلهن^(٢).

قال النووي: «وأما الخمر فإنها أم الخبائث وجالبة لأنواع من الشر في الحال والمآل»^(٣).

وقال ابن رجب: «فإن من سكر اختل عقله، فربما تسلط على أذى الناس في أنفسهم وأموالهم، وربما بلغ إلى القتل، وهي أم الخبائث، فمن شربها؛ قتل النفس، وزنى، وربما كفر. وقد روي هذا المعنى عن عثمان وغيره، وروي مرفوعاً أيضاً»^(٤).

وخلاصة هذه المسألة أن جميع الحدود تسقط بالإكراه على الأقوال والأفعال [على تفصيل وخلاف عند الفقهاء، والراجح من ذلك ما اخترته، وهو سقوطها] ما عدا القتل على التفصيل السابق، وكذا شرب الخمر لما يترتب على شربها من مفسد كما رأينا.

= انظر: «عمل الدارقطني»: (٤١/٣)، رقم: (٢٧٤) - للإمام الدارقطني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار طيبة - الرياض - تحقيق وتخريج الدكتور/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

(١) يمحو كتاباً: لعل معناها: يذهب بأثر حق مثبت لآخرين في هذا الكتاب - والله أعلم - ويمحو: من محاشي الشيء يَمْحُوهُ، وَيَمْحَاهُ مَحْوًاً وَمَحْياً: أَذَقَبَ أَثَرَهُ. «اللسان»: (٢٧١/١٥).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٥٠٩/٥) - (١٧) كتاب الأشربة - (٢٢) في الخمر وما جاء فيها - عن غندر [محمد بن جعفر]، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم [ابن عبد الرحمن بن عوف]، عن أبيه إبراهيم أنه سمع عثمان - رضي الله عنه - يخطب، فذكر الخمر، فقال: «هي مجمع ...» فذكره موقوفاً مختصراً كما بالمتن. قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين.

(٣) «شرح صحيح مسلم»: (٢١٢/٢).

(٤) «جامع العلوم والحكم»: (ص: ٤١٩).

ثامناً: أمثلة على إسقاط الحدود بالإكراه:

المثال الأول: هو ما حدث مع عمار بن ياسر - رضي الله عنه - حين أكره على قول الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، فدرئ عنه حد الردة - وهو القتل - وقد سبق حديثه بألفاظه في (ثالثاً) عند الدليل على عدم المؤاخذاة بالإكراه.

المثال الثاني: اضطرار غلمان حاطب عام المجاعة أن يسرقوا ليأكلوا، وقد حلّ الجوع في هذا المثال، وهو المكروه المعنوي؛ محل المكروه الحسي؛ فدرئ حد السرقة عنهم - وهو القطع - لهذه الشبهة.

وقد روى هذه القصة عبد الرزاق - وغيره - عن عروة: أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب^(١) أخبره، عن أبيه^(٢) قال: توفي حاطب وترك أعبداً منهم من يمنعه من ستة آلاف، يعملون في مال الحاطب يشمران، فأرسل إليّ عمر ذات يوم ظهراً وهم عنده، فقال: هؤلاء أعبدك سرقوا، وقد وجب عليهم ما وجب على السارق، وانتحروا ناقةً لرجل من مؤمنة، اعترفوا بها، ومعهم الممزي، فأمر عمر أن تقطع أيديهم، ثم أرسل وراءه فردّه، ثم قال لعبد الرحمن بن حاطب: وأما والله لولا أني أظن أنكم تستعملونهم وتجنّبونهم، حتى لو أن أحدهم يجد ما حرّم الله عليه لأكله لقطعت أيديهم، ولكن والله إذ تركتكم لأعزمتك غرامة توجعك، ثم قال للممزي: كم ثمنها؟ قال: كنت أمنعها من أربع مئة. قال: أعطه ثمان مئة^(٣).

(١) هو يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب اللخمي - ولد في خلافة عثمان - رضي الله عنهما - توفي بالمدينة سنة ١٠٤هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٢٤٧/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٤٩/١١).

(٢) هو أبو يحيى عبد الرحمن بن حاطب اللخمي المدني، قيل له رؤية - وتوفي بالمدينة سنة ٦٨هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٦٨/٧، رقم: ١٤٦٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١٥٨/٦).

(٣) «مصنف عبد الرزاق»: (٢٣٨/١٠، رقم: ١٨٩٧٧) - عن ابن جريج، قال: حدثني هشام بن عروة، عن عروة؛ أن يحيى... به.

ومالك: (٧٤٨/٢) - (٣٦) كتاب الأقضية - (٢٨) باب القضاء في الضوّاري والحرّيسة =

وفي لفظ آخر عند عبد الرزاق في الموضع السابق وإسناده أيضاً: عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب؛ أَنَّ غُلَمَةً لأبيه عبد الرحمن بن حاطب سَرَقُوا بَعِيْرًا فَاتَّخَرُوهُ، فَوَجَدَ عِنْدَهُمْ جِلْدَهُ وَرَأْسَهُ، فَرَفَعَ أَمْرَهُمْ إِلَى عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ بِقَطْعِهِمْ، فَمَكْثُوا سَاعَةً، وَمَا نَرَى إِلَّا أَنَّ قَدْ فُرِغَ مِنْ قَطْعِهِمْ. ثُمَّ قَالَ عَمَرُ: عَلَيَّ بِهِمْ. ثُمَّ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكَ تَسْتَعْمِلُهُمْ، ثُمَّ تُجِيعُهُمْ وَتُسِيءُ إِلَيْهِمْ؛ حَتَّى لَوْ وَجَدُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ لَحَلَّ لَهُمْ. ثُمَّ قَالَ لَصَاحِبِ الْبَعِيرِ: كَمْ كُنْتَ تُعْطِي لِبَعِيرِكَ؟ قَالَ: أَرْبَعُ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ. قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: قُمْ فَأَغْرِمْ لَهُمْ ثَمَانِ مِثَّةٍ.

وبعد: فقد رأينا عمر - رضي الله عنه - اعتبر حالة الضرورة عام المجاعة، التي أجبرت المحتاج على السرقة ليأكل، اعتبرها شبهة تدرأ القطع عنه؛ فلم يقطعه.

وفي المغني لابن قدامة: «قال أحمد: لا قطع في المجاعة. يعني: أن المحتاج إذا سرق ما يأكله، فلا قطع عليه؛ لأنه كالمضطر...»^(١).

ويفصل ابن حزم في المسألة فيقول: «مَنْ سَرَقَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِ: فَإِنْ أَخَذَ مَقْدَارَ مَا يَغِيثُ بِهِ نَفْسَهُ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ

= - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ؛ أَنَّ زَوْجًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً... بنحوه.

والشافعي في «المسند»: (٤٥٤/٩)، وفي «الأم»: (٣٩٤/٧) - رواه في الموضعين عن شيخه مالك به. وقال في «الأم»: «فهذا حديث ثابت عن عمر يقضي به بالمدينة بين المهاجرين والأنصار».

والبيهقي: (٢٧٨/٨) - من طريق هشام بإسناد مالك نحوه.

قلت: الأثر بإسناد عبد الرزاق صحيح؛ رجاله رجال الصحيحين أو أحدهما؛ سوى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، وهو ثقة روى له البخاري في التعليق. وعند غير عبد الرزاق منقطع؛ حيث لم يدرك يحيى جده حاطباً إلا صغيراً، فقد ولد في خلافة عثمان، أي ما بين سنة ٢٤هـ: ٣٦هـ، وقد توفي جده حاطب سنة ٣٦هـ. وراجع ترجمة عثمان وحاطب - رضي الله عنهما - (ص ٢٠٤، ٢١٣).

(١) «المغني»: (٢٧٨/٨).

إلا شيئاً واحداً، فيه^(١) فضل كثير؛ كثوب واحد، أو لؤلؤة، أو بعير، أو نحو ذلك؛ فأخذه كذلك؛ فلا شيء عليه أيضاً؛ لأنه يرد فضله لمن فضل عنه؛ لأنه لم يقدر على فضل قوته منه. فلو قدر على مقدار قوته يبلغه إلى مكان المعاش، فأخذ أكثر من ذلك، وهو ممكن لا يأخذه؛ فعليه القطع؛ لأنه سرق ذلك عن غير ضرورة...»^(٢).

ويؤكد ابن القيم أن عدم القطع في المجاعة هو محض القياس ومقتضى قواعد الشرع، فيقول: «وقد وافق أحمد على سقوط القطع في المجاعة الأوزاعي، وهذا محض القياس، ومقتضى قواعد الشرع. فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة؛ فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعو إلى ما يسد به رمقه. ويجب على صاحب المال بذل ذلك له إما بد: الثمن، أو مجاناً، على الخلاف في ذلك. والصحيح بذله مجاناً؛ لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك، والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج. وهي شبهة قوية تدرك القطع عن المحتاج، وهي أقوى بكثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء، بل إذا وازنت بين هذه الشبهة وبين ما يذكرونه، ظهر لك التفاوت! فأين شبهة كون المسروق مما يسرع إليه الفساد؟! وكون أصله على الإباحة كالماء؟! وشبهة القطع به مرة؟! وشبهة دعوى ملكه بلا بينة؟!... وغير ذلك من الشبه الضعيفة جداً إلى هذه الشبهة القوية؟!... وعام المجاعة يكثر فيه المحاويع والمضطرون، ولا يتميز المستغني منهم والسارق لغير حاجة من غيره؛ فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه، فدرى.

نعم... إذا بان أن السارق لا حاجة به، وهو مستغن عن السرقة، قطع»^(٣).

(١) بالنسخة التي عندي: «فيه»، والصواب ما أثبتناه: «فيه» بفاء واحدة؛ لأن جواب إن في قوله: «فإن لم يجد» هو قوله: «فلا شيء عليه أيضاً» فتكون الفاء الثانية في «فيه» لا موضع لها؛ لأن شبه الجملة «فيه» في محل نصب نعت ثان لـ «شيئاً»، وهو ما يقتضيه سياق الكلام.

(٢) «المحلى»: (٣٤٣/١).

(٣) «إعلام الموقعين»: (١٢/٣، ١٣).

قلت: وهذا ما حدث بالفعل، فقد رجع المسلمون إلى القطع بعد انتهاء المجاعة بلا خلاف.

قال الشيخ علي حسب الله: «ومنع - يقصد عمر - إقامة حد السرقة عام المجاعة؛ لم يكن إلغاء للنص؛ بل لأنه لم يجد السارق الذي يستحق القطع بسبب المجاعة التي قد تلجئ الناس إلى أكل الحرام. وقد علم أن الرسول ﷺ قال: (ادْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ). ولهذا رجع المسلمون إلى تطبيق النص بعد انتهاء المجاعة»^(١).

وبعد: فلم يكُ عمر يمتنع عن إقامة حد السرقة فقط في المجاعة، بل لقد روى ابن أبي شيبة أن عمر - رضي الله عنه - كان لا يجيز النكاح في عام سَنَةٍ، يعني عام مجاعة^(٢)، إذ لَعَلَّ الصُّيْقَ يَحْمِلُهُمْ عَلَى أَنْ يُنْكِحُوا غَيْرَ الْأَكْفَاءِ^(٣).

المثال الثالث: إكراه على الزنا بالإعطاش، أو بدونه:

روى عبد الرزاق؛ أن عمرَ بْنَ الخطابِ أُتِيَ بامرأةٍ لَقِيَهَا رَاعٌ بِفَلَاةٍ^(٤) من الأرض، وهي عَطَشَى، فَاسْتَسْقَتْهُ، فَأَبَى أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا أَنْ تَتَرَكَهُ فَيَقَعَ بها، فَنَاشَدَتْهُ بِاللَّهِ، فَأَبَى. فَلَمَّا بَلَغَتْ جَهْدَهَا أَمَكَّتْهُ، فَذَرَأَ عَنْهَا عَمْرُ الْحَدِّ بالضرورة^(٥).

(١) «أصول التشريع الإسلامي» (ص ١٩٩).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٤٤٩/٣) - (١٠) كتاب النكاح - (٢٣٥) ما قالوا في النكاح في عام من الجذب - قال: نا حفص [بن غياث] عن محمد بن قيس [الأسدي الوالبي] عن حبيب [بن صهبان] قال: كان عمر لا يجيز... فذكره.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات رجال الصحيحين أو أحدهما، سوى حبيب، وهو ثقة روى له البخاري في «الأدب المفرد». انظر: «الشقات»: (١٣٨/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١٨٧/٢).

(٣) «النهاية» لابن الأثير: (٤١٤/٢).

(٤) فلاة: الفلاة: الصحراء التي لا ماء فيها، ولا يُهْتَدَى لِطُرُقِهَا. انظر: «اللسان»: (٦٤٨/١٢).

(٥) «مصنف عبد الرزاق»: (٧/ ٤٠٧، رقم: ١٣٦٥٤) - عن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب؛ أن عمر به.

وروى أبو داود وغيره؛ أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ فَتَلْقَاهَا رَجُلٌ فَتَجَلَّلَهَا^(١) فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَصَاحَتْ، وَأَنْطَلَقَ، فَمَرَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، وَمَرَّتْ عِصَابَتُهُ مِنَ الْمَهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَأَنْطَلَقُوا فَأَخَذُوا [الرَّجُلَ] الَّذِي ظَنَنْتُ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَوْهَا بِهِ، فَقَالَتْ: نَعَمْ هُوَ هَذَا، فَأَتَوْا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ، قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا، فَقَالَ لَهَا: «اذْهَبِي فَقَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَكَ»، وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا [قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْنِي الرَّجُلَ الْمَأْخُودَ] وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «ارْجُمُوهُ»، فَقَالَ [أَيُّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ]: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقَبِلَ مِنْهُمْ»^(٢).

= قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وسماع ابن المسيب من عمر صحيح، كما قررناه في غير موضع في هذا البحث. وانظر: «فتح المغيث»: (١٥٥/٣).

(١) فتجَلَّلَهَا: أي علاها، وغطاها، فتغشاها. وهو كناية عن الجماع. انظر: «اللسان»: (١١٩/١١، ١٢٧/١٥).

(٢) «سنن أبي داود»: (٥٤١/٤، رقم: ٤٣٧٩) - (٣٢) كتاب الحدود - (٧) باب في صاحب الحد يحن فيقر - قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَارِسٍ، [قال] حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ [محمد بن يوسف بن واقد]، [قال] حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ [بن يونس بن أبي إسحاق]، [قال] حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ... ومن طريق إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن أبيه؛ أن امرأة... الحديث.

و«سنن الترمذي»: (٤٥/٤، رقم: ١٤٥٤) - (٢١) كتاب الحدود - (٢٢) باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكِنَانِيُّ، [قال] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ [الفريابي] به.

وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

والنسائي في «السنن الكبرى»: (٣١٣/٤، رقم: ٧٣١١) - (٦٧) كتاب الرجم - (٣٩) ذكر الاختلاف على يعقوب بن الأشج فيه - قال: أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد الحارثي، قال: ثنا عمرو بن حماد بن طلحة هو القناد، عن أسباط بن نصر، عن سماك بنحوه.

=

قال الترمذي بعد حديث مختصر كالذي سبق: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ أن ليس على المستكرهه حد»^(١).

ويؤكد ابن القيم على سقوط الحد عن المستكرهه، فيقول: «والعمل على هذا، لو اضطرت المرأة إلى طعام أو شراب عند رجل، فمنعها إلا بنفسها، وخافت الهلاك، فمكته من نفسها: فلا حد عليها. فإن قيل: فهل يجوز لها في هذه الحالة أن تمكن من نفسها، أم يجب عليها أن تصبر ولو ماتت؟ قلت: هذه حكمها حكم المكروهة على الزنا، التي يقال لها: إن مكنت من نفسك وإلا قتلتك. والمكروهة لا حد عليها. ولها أن تفتدي من القتل بذلك. ولو صبرت لكان أفضل لها. ولا يجب عليها أن تمكن من نفسها، كما لا يجب على المكروهة على الكفر أن يتلفظ به. وإن صبر حتى قتل لم يكن آثماً، فالمكروهة على الفاحشة أولى»^(٢).

= وأحمد: (٣٩٩/٦)، رقم: (٢٧٣٠٧) - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سَمَّاكِ بِهِ.

قلت: وقع عند أبي داود والترمذي التصريح برجم المعترف. وعند غيرهما التصريح بعدم الرجم.

قلت: الحديث صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات، أكثرهم من رجال الصحيحين أو أحدهما.

وقد رجح الشيخ الألباني رواية عدم الرجم في تحقيقه «مشكاة المصابيح»: (٦٠٠٢/٢) - للإمام محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي الذي كان حياً سنة ٧٣٧هـ - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي.

وقال الإمام ابن القيم في «الطرق الحكيمة»: (ص ٥٩): «هذا الحديث إسناده على شرط مسلم. ولعله تركه لهذا الاضطراب الذي وقع في متنه. والحديث يدور على سمالك... وهذا الاضطراب: إما من سمالك - وهو الظاهر - وإما ممن هو دونه. والأشبه أنه لم يرحمه... ورواته حفظوا: أن رسول الله ﷺ سئل رجمه فأبى، وقال: «لا». والذي قال: (إنه أمر برجمه) إما أن يكون جرى على المعتاد، وإما أن يكون اشتبه عليه أمره برجم الذي جاؤوا به أولاً، فوهم، وقال: إنه أمر برجم المعترف».

(١) سنن الترمذي: (٤٥/٤).

(٢) «الطرق الحكيمة»: (ص ٥٤).

الشبهة الثالثة

فَقَدْ الشَّرْطُ الثَّالِثُ: وَهُوَ الْعَقْلُ؛ فَلَا حَدَّ عَلَى مَجْنُونٍ

أولاً: الجنون لغة: هو الستر، وهو مصدر: جَنَّ الشيءَ يَجْنُهُ جَنًّا: سَتَرَهُ... وَأَجْنَهُ: سَتَرَهُ... وَجَنَّ الرجلُ جُنُوناً، وَأَجْنَهُ اللَّهُ، فهو مجنون^(١).

ثانياً: الجنون اصطلاحاً: هو اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحية، المدركة للعواقب؛ بأن لا يظهر آثارها ويتعطل أفعالها: إما لنقصان جُبل عليه دماغه في أصل الخلقة، وإما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة، وإما لاستيلاء الشيطان عليه وإلقاء الخيالات الفاسدة إليه؛ بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سبباً^(٢).

ثالثاً: أقسام الجنون:

ينقسم الجنون إلى قسمين:

الأول: جنون مُطْبِق [أو ملازم ممتد]: وهو الذي لا يفيق صاحبه غالباً.

والثاني: جنون غير مُطْبِق [أو غير ممتد]: وهو الذي يجن صاحبه أحياناً، ويفيق أحياناً. يجن فترات من العام، ويفيق فترات، كأن يجن في رأس كل هلال ثلاثة أيام أو يومين^(٣).

ويقال للمجنون: مدهوش، ومعتوه، وغير ذلك^(٤).

(١) «اللسان»: (٩٢/١٣)، (٩٥).

(٢) «شرح التلويح»: (٣٤٨/٢). وانظر أيضاً: «التعريفات»: (ص ١٠٧)، و«المغني»: (٢٧٧/٧).

(٣) انظر: «فتح القدير»: (٣٤٣/٥)، و«حاشية ابن عابدين»: (٥١٦/١)، و«المدونة»: (٣٩٩/٦)، و«الأم»: (٤٠٦/٥)، و«المغني»: (٣٨/٧)، و«التعريفات»: (ص ١٠٧).

(٤) «المنهوش»: من النَّهَشِ: وهو ذهابُ العقل من اللَّغْلِ [والذهل: النسيان، والغفلة الشديدة؛ للانشغال بشيء ما. انظر: «اللسان»: (٢٥٩/١١)]، وَالْوَلَةُ: الحزن، وقيل: هو ذهاب العقل والتخير من شدة الوجد أو الحزن أو الخوف. وَالْوَلَةُ: ذهاب=

رابعاً: الدليل على عدم مؤاخذه المجنون:

مما استدل به العلماء على عدم مؤاخذه المجنون حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى رَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ؛ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

وفي لفظ: حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: «أَيْشَتَكِي؟ أَمْ بِهِ جُنَّةٌ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَّحِيحٌ^(١).

قال الإمام ابن عبد البر معلقاً: «وفيه أيضاً دليل على أن المجنون لا يلزمه حد»^(٢).

= العقل لِفَقْدَانِ الْحَبِيبِ. انظر: «اللسان»: (٥٦١/١٣)، وقيل من الفزع ونحوه. وفعله: دَهَشَ دَهْشًا، فهو دَهِشٌ. ودُهَشَ، فهو مَذْهُوشٌ. «اللسان»: (٣٠٣/٦). والدُهَشَ نوع من الجنون. «منحة الخالق على البحر الرائق»: (٤٣٥/٣). والمعمتوه: من عته، والتَّعْتَهُ: التَّجَثُّثُ... وقيل: التَّعْتَهُ الدَّهْشُ، وقد عَتِيَ الرَّجُلُ عَتًى وَعَتَاهَا وَعَتَاهَا. والمَمْتَوْه: المَذْهُوشُ من غير مَسِّ جُنُونٍ. والمَمْتَوْه والمَخْفُوقُ: المجنون، وقيل: المَمْتَوْه الناقص العقل. ورجل مُعْتَهٍ؛ إِذَا كَانَ مَجْنُونًا مَضْطَرِبًا فِي خَلْقِهِ. «اللسان»: (٥١٢/١٣). وانظر ألقاباً أخرى للمجنون: «تهذيب الأسماء»: (١٩٠/٣)، و«البحر الرائق»: (٤٣٥/٣).

(١) هذا اللفظ أخرجه جماعة منهم: مالك: (٨٢٠/٢) - (٤١) كتاب الحدود - (١) باب ما جاء في الرجم - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ مَرْسَلًا. والنسائي في «السنن الكبرى»: (٢٨١/٤)، رقم: (٧١٧٩) - (٦٧) كتاب الرجم - (١١) ذكر اختلاف الزهري ويحيى بن سعيد على سعيد بن المسيب في هذا الحديث - من طريق مالك به مرسلاً أيضاً. قلت: سبق الحديث موصولاً باللفظ الأول عند الشيخين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - (ص ٢١٣) عند مبحث علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط». «التهديد»: (١٢٠/٢٣).

واستدل كذلك بحديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ...» الحديث. وقد سبق بتمامه^(١).

خامساً: مدى مسؤولية المجنون عن تصرفاته:

أ - المجنون جنوناً مطبقاً غير مسؤول عما صدر منه من تصرفات بالإجماع^(٢).

وأما المجنون جنوناً غير مطبق فإنه مسؤول عما صدر منه حال إفاقته^(٣).

ب - المجنون جنوناً مطبقاً، وَمَنْ يَجْنُ أحياناً - وإن كانا غير مسؤولين عما صدر منهما بالإجماع، كما سبق؛ إلا أن كلاً منهما -:

١ - يضمن من ماله ما أتلّفه من مال الغير كما ذهب الجمهور؛ خلافاً لابن حزم في قول له أنه لا ضمان عليه، وسيأتي نصه بعد قليل.

٢ - تجب الدية من ماله - إن كان له مال - إن قُتِلَ كما رأى الشافعي وابن حزم في قول له، والقول الآخر لابن حزم لا دية عليه، أو من مال عاقلته عند الجمهور: أبي حنيفة، ومالك، وأحمد وغيرهم^(٤).

(١) انظر: (ص ٤٣٣) عند مسألة «الدليل على عدم مؤاخذه الصغير»، من الباب الثالث.

(٢) انظر: «فتح الباري»: (١٢٣/١٢).

(٣) انظر هذه المسألة في: «بدائع الصنائع»: (٢٠٧/٧)، و«كشف الأسرار»: (٢٧٤/٤)، و«المدونة»: (٢٧٥/٦)، و«الأم»: (٣٦٣/٥)، و«المغني»: (٦٦٤/٧)، و«التمهيد»: (٢٣/١٢٠، ٢٩١)، و«فتح الباري»: (١٢٣/١٢). وانظر بعض الآثار في ذلك: «مصف عبد الرزاق»: (٦٩/١٠).

(٤) انظر هذه المسألة في: «كنز الدقائق» مع شرحه «تبيين الحقائق»: (١٣٩/٦)، و«المدونة الكبرى»: (٣٩٩/٦)، و«بداية المجتهد»: (٥٠٥/٢)، و«الأم»: (٥٩/٦)، و«٥٠٩/٧»، و«المغني»: (٩٤/٨، ٢٩٧/٩)، و«المحلى»: (٣٤٤/١٠ - ٣٤٦). وانظر بعض الآثار في ذلك في: «مصف ابن أبي شيبة»: (٣٧١/٦، ٣٧٢) - (٢٢) كتاب الديات - (١٢١) المجنون يجني الجنابة. و«المحلى»: (٣٤٥/١٠ - ٣٤٦).

أما قول ابن حزم: «ولا قود على مجنون أصاب في جنونه... ولا على مَنْ لم يبلغ، ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان، وهؤلاء والبهايم سواء»^(١)؛ فقد أبعد فيه.

إذ كيف لا قود، ولا دية، ولا ضمان على المجنون؟!

أما كون المجنون لا قود عليه؛ فهذا إجماع كما سبق. وأما كونه لا دية عليه، ولا ضمان؛ فأرى أن ابن حزم قد أبعد فيه التُّجعة.

بل لقد ذهب ابن حزم نفسه بعدُ إلى أن دية المجنون وضمانه من ماله - إن كان له مال - وإلا فلا شيء عليه ولا على عاقلته^(٢).

وقد خالف ابن حزم في ذلك أيضاً الجمهور، الذي يرى الدية والضمان على عاقلته إن لم يكن له مال.

وكيف لا يكون ذلك واجباً على عاقلته، وقد كان في استطاعتها أن تحجزه عن ذلك بحراسته في بيت لا يخرج منه إلا بعد أن تقومه حتى يعقل، أو يخرج تحت عينها؟!

وقد ذهب ابن حزم نفسه إلى أن ذلك [أي حبسه وحراسته] فرض على العاقلة، فقال: «إلا أن مَنْ فعل هذا من الصبيان أو المجانين أو السكارى في دم أو جرح أو مال؛ ففرضُ ثِقافه»^(٣) في بيت؛ ليكف أذاه؛ حتى يتوب السكران، ويفيق المجنون، ويبلغ الصبي؛ لقول الله تعالى: ﴿وَتَمَوَّزُوا عَلَىٰ أَلْيَةٍ وَالتَّقَوُّيْ وَلَا تَمَآوُوا عَلَىٰ الْإِنِّيرِ وَالْمَدُونِ﴾ [المائدة: ٢].

(١) «المحلى»: (٣٤٤/١٠).

(٢) انظر: «المحلى»: (٣٤٥/١٠ - ٣٤٦). وقد استدل ابن حزم على ذلك بأثرين، عن عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - في غاية الصحة كما وصفهما، وسيأتي أحدهما في نهاية البحث في هذه الشبهة.

(٣) ثقافه: أي أخذه، وتقويمه. وفي حديث عائشة تُصِفُ أَبَاهَا - رضي الله عنهما -: وَأَنَامَ أَوْدَهُ بِثِقَافِهِ؛ الثَّقَافُ مَا تُقَوِّمُ بِهِ الرِّمَاحُ، تريد أنه سَوَّى عَوَجَ المسلمين. «اللسان»: (٢٠/٩، ٥٢٢/٢).

وتثقيفهم: تعاون على البر والتقوى. وإهمالهم: تعاون على الإثم والعدوان.
وبالله تعالى التوفيق^(١).

سادساً: طرء الجنون على مَنْ وجب عليه قصاص أو حد:

لا خلاف - كما سبق - أن مَنْ قتل غيره وهو مجنون؛ فلا حد عليه، بل هو إجماع.

وأما مَنْ ثبت أنه قُتل وهو عاقل، ثم جُنَّ، فعند الشافعية والحنابلة والظاهرية لا يسقط عنه القصاص، بل يقتص منه حال جنونه في العمد، وأزْرُسُ^(٢) الخطأ في ماله؛ إذ لا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق منه^(٣).

وعند الحنفية أن من قتل وهو عاقل، ثم جُنَّ؛ فيه تفصيل: إن جُنَّ قبل القضاء عليه أو بعده، وقبل دفعه للولي، سقط استحساناً، وانقلب دية في ماله لتمكن الخلل في الوجوب. وإن جُنَّ بعد دفعه لأولياء القتل فلهم قتله.

وهذا عندهم إذا كان الجنون مطبقاً، أما إذا كان يجن ويفيق فإنه يقتص منه في إفاقة^(٤).

وعند المالكية فيه خلاف إن أيس من إفاقة على النحو التالي: قيل: الدية عليه في ماله، ولا يقتل وهو مجنون. وقيل: يسلم إلى أولياء المقتول: إن شاؤوا قتلوا، وإن شاؤوا عفوا عنه، وليس لهم أن يلزموه

(١) «المحلى»: (٣٤٧/١٠).

(٢) الأَرْسُ: بوزن العَرَش، هو اسم للمال الواجب على ما دون النفس. «التعريفات»: (ص٣٩). وقال ابن منظور في: «اللسان»: (٢٦٣/٦): «الأَرْس من الجراحات: ما ليس له قدر معلوم، وقيل: هو دِيَةُ الجراحات... وأَرُوش الجنايات والجراحات جائزة [أي تعويض] لها عَمَّا حصل فيها من النَّقْص...».

(٣) انظر أقوالهم في هذه المسألة في: «الأم»: (٩/٦)، و«مغني المحتاج»: (١٣٧/٤)، و«المغني»: (٦٦٥/٧)، و«المحلى»: (٣٩/١١).

(٤) انظر: «حاشية ابن عابدين»: (٣٤٢/٥)، (٣٧٦).

الدية. وقيل: لأولياء المقتول الخيار في القتل أو الدية من ماله إن كان له مال، وإلا اتبعوه^(١).

ولعل القول الراجح في هذه المسألة هو قول الشافعية والحنابلة ومَن وافقهم؛ لأن الجناية ارتكبت وهو عاقل، وقد ثبتت عليه بإقرار لا رجوع فيه مقبولا أو بيينة؛ فوجب استيفاؤها منه، بقطع النظر عن كونه مجنونا حينئذ؛ إذ لا معنى لانتظاره حتى يفيق؛ لأنه مقتول مقتول بكل حال؛ فوجب التعجيل بإقامة الحد.

أما لو كان الحد الذي سيقام حينئذ فيه ردع له، فإنه ينتظر حتى يفيق؛ ليكون حينئذ محلاً للردع.

أما حد الردة؛ فقد اتفق الفقهاء على أن مَن ارتد وهو عاقل، ثم جنَّ؛ فلا يقام عليه الحد حال جنونه، بل ينتظر حتى يفيق ويستتاب؛ لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام؛ ولأن المرتد يقتل بالإصرار على الردة، والمجنون لا يوصف بالإصرار، ولا يمكن استتابته؛ فإن استتيب ولم يرجع ثم جنَّ ثانية، أُقيم عليه الحد^(٢).

سابعاً: أمثلة على إسقاط الحد بالجنون:

من الأمثلة على ذلك ما جاء في حديث ابن عباس قال:

مَرَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةٍ بَنِي فَلَانٍ قَدْ زَنَتْ، أَمَرَ عَمْرُ بْنُ رَجِيحٍهَا، فَرَجَعَهَا عَلِيٌّ، وَقَالَ لِعَمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَرْجِمُ هَذِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَوْ مَا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ، عَنِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ؟»

(١) انظر: «مواهب الجليل»: (٢٣٢/٦). ومعنى «اتبعوه» أي: راقبوه حتى يملك المال الذي به وفاء الدية، والله أعلم.

(٢) انظر في هذه المسألة: «حاشية ابن عابدين»: (٢٨٥/٣)، و«مواهب الجليل»: (٢٣٢/٦)، و«الأم»: (٩/٦)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٣٧/٤)، و«المغني»: (١٤٨/٨).

قال: صدقت. فخلّى عنها^(١).

وروى ابن أبي شيبة؛ أن رجلاً مجنوناً في عهد ابن الزبير^(٢) كان يفتق أحياناً فلا يرى به بأساً، ويعدو به وجعه. فبينما هو نائم مع ابن عمه إذ دخل البيت بحجر [كذا] فطعن ابن عمه، فقتله؛ فقتل عبد الله بن الزبير أن يخلع من ماله، ويدفع إلى أهل المقتول^(٣).

ففي هذا الأثر رأينا عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - أسقط حد القتل، وهو القتل عن المجنون، وإن لم يسقط عنه الدية.

الشبهة الرابعة

فَقَدَّ الشرط الرابع: وهو العلم بتحريم ما يوجب على فاعله الحد؛
فلا حد على جاهل بذلك

أولاً: تعريف العلم:

هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع^(٤)، وقيل غير ذلك.

(١) سبق هذا اللفظ (ص ٢١٠) عند مبحث علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط».

(٢) هو الصحابي الجليل أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد أمير المؤمنين القرشي الأسدي المكي المدني الشجاع العابد البليغ، أبوه الزبير ابن عمه رسول الله عليه الصلاة والسلام صفيّة وحواريه، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وخالته أم المؤمنين عائشة - أول مولود ولد في الإسلام بعد الهجرة، ولد سنة ٢هـ، وقيل: ١هـ، واستشهد في جمادى الآخرة سنة ٧٣هـ.

انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٢٤٢/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٦٣/٣).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة»: (٣٧٢/٦) - (٢٢) كتاب الديات - (١٢١) المجنون يجني الجنابة - عن عفان [بن مسلم]، عن صخر بن جويرية، عن نافع؛ أن رجلاً... فذكره. قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله رجال الصحيحين. وقد صححه الإمام ابن حزم، وقال عنه وعن أثر آخر بمعناه: «وهذان الأثران في غاية الصحة». انظر: «المحلى»: (٣٤٥/١٠، ٣٤٦).

(٤) «التعريفات»: (ص ١٩٩). وانظر أيضاً: «البحر المحيط»: (٥٢/١ - ٥٤).

ومهما يكن من أمر فإن العلم من المفهومات الأولية البديهية، والمفهوم كلما كان كذلك، كان من العسير تعريفه؛ لأنه حينما نحاول تعريفه سنضطر لاستخدام ألفاظ مرادفة لللفظ الدال عليه، بل ربما كان اللفظ المعرف أوضح من هذه الألفاظ المرادفة^(١).

فلفظة العلم أوضح من قولهم: هو إدراك المعلوم على ما هو به^(٢)، أو نحوه^(٣).

ثانياً: تعريف الجهل:

هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه، كاعتقاد المحظور مباحاً^(٤).

ثالثاً: أنواع الجهل:

يتنوع الجهل إلى نوعين هما:

الأول: الجهل البسيط: وهو عدم العلم عما من شأنه أن يعلم^(٥)، كمن نشأ وسط مصادر العلم الشرعي، ويسمع وسائل الإعلام المختلفة أو يراها؛ ثم يجهل بعد ذلك ما هو معلوم الحل أو الحرمة؛ فيجهل: حرمة السرقة، والزنا، وشرب الخمر، أو نحو ذلك مما لا يسعُ الناسُ جهله.

بخلاف من يجهل حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، أو حرمة زواج التحليل، أو ما شابه ذلك مما يسعُ بعض الناس جهله.

الثاني: الجهل المركب: هو اعتقاد جازم غير مطابق للواقع^(٦)، كمن

(١) انظر: «العلم أصوله ومصادره ومناهجه»: (ص ١٣) - للأستاذ محمد عبد الله الخرعان - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - دار الوطن - الرياض.

(٢) «كشف الظنون»: (٣/١). وانظر أيضاً: «البحر المحيط»: (٥٣/١).

(٣) انظر: «التعريفات»: (ص ١٩٩).

(٤) «التعريفات»: (ص ١٠٨). وانظر أيضاً: «تهذيب الأسماء»: (٥٦/٣، ٥٧).

(٥) «التوقيف على مهمات التعاريف»: (ص ١٣٣).

(٦) «التعريفات»: (ص ١٠٨). وانظر أيضاً: «التوقيف على مهمات التعاريف»: (ص ١٣٣).

كان قريب العهد بالإسلام، أو مَنْ نشأ ببادية بعيدة عن مصادر العلم الشرعي، ووسائل الإعلام المختلفة على تنوعها.

رابعاً: الدليل على إعدار الجاهل، وعدم مؤاخذته، وإسقاط العقوبة عنه إذا كان موجبها مما يسع الناس جهله:

من هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْنٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ أَيْنَأَنْتَ﴾ [القصاص: ٥٩].

قال ابن كثير - عند تفسير سورة الشعراء -: «ثم قال تعالى مخبراً عن عدله في خلقه؛ أنه ما أهلك أمة من الأمم إلا بعد الإعدار إليهم، والإنذار لهم، وبعثة الرسل إليهم، وقيام الحجة عليهم؛ ولهذا قال تعالى...»، ثم ساق الآيات الثلاث السابقة مع غيرها^(١).

ومن هذه الأدلة أيضاً ما رواه الشافعي وغيره: تُوفي حاطبٌ فاعتق مَنْ صَلَّى من رقيقه وصام، وكانت له أمة نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه، فلم ترعه إلا بحبلها، وكانت ثيباً، فذهب إلى عمر - رضي الله عنه - فحدثه، فقال عمر: لَأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْرَعه ذلك، فأرسل إليها عمر، فقال: أَحْبَلْتِ؟ فقالت: نعم، من مَرْعُوس بدرهمين، وإذا هي تَسْتَهْلُ بذلك^(٢) لا تكتمه. قال: وصادف علياً وعثماناً وعبد الرحمن بن عوف، فقال: أشيروا عليّ. قال: وكان عثمانٌ جالساً فاضطجع، فقال عليٌّ وعبد الرحمن: قد وَقَعَ عليها الحدُّ، فقال: أَسِرُّ عليّ يا عثمان. فقال: قد أشار عليك أخواك. فقال: أَسِرُّ أنت عليّ. فقال:

(١) «تفسير ابن كثير»: (٣/٤٨٨).

(٢) تستهل بذلك: أي تجاهر بالتصريح به، ولا تستحي من كتمانها. وأصل الإهلال: رفع الصوت. انظر: «لسان العرب»: (١١/٧٠١).

أراها تستهملُّ به كأنَّها لا تعلمُه، وليس الحدُّ إلا على مَنْ عَلِمَهُ. فقال: صدقتَ صدقتَ، والذي نفسي بيده ما الحدُّ إلا على مَنْ عَلِمَهُ؛ فجلدها عمرُ مائة، وغرَّبَها عاماً^(١).

قال البيهقي بعد رواية هذا الأثر: «كان حدُّها الرجم، فكأنه - رضي الله عنه - درأ عنها حدَّها للشبهة بالجهالة، وجلدها وغربها تعزيراً، والله أعلم»^(٢).

وقال ابن حزم: «مَنْ أصاب شيئاً محرماً فيه حد أو لا حد فيه، وهو جاهل بتحريم الله تعالى له؛ فلا شيء عليه فيه: لا إثم، ولا حد، ولا ملامة؛ لكن يُعَلَّمُ، فإن عاد أقيم عليه حد الله تعالى. فإن ادعى جهالة نظره؛ فإن كان ذلك ممكناً؛ فلا حد عليه أصلاً، وقد قال قوم بتحليفه، ولا نرى عليه حدًّا ولا تحليفاً. وإن كان متيقناً أنه كاذب؛ لم يلتفت إلى دعواه... برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فإن الحجة على مَنْ بلغته النذارة، لا مَنْ لم تبلغه...»^(٣).

ومن الأدلة أيضاً الإجماع: قال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا على أن

(١) الأثر أخرجه جماعة منهم:

الشافعي في «الأم»: (٢٧٥/١) - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أن يحيى بن حاطب حدثه قال: توفي حاطب... فذكره بلفظه.

وفي «المسند» مطبوع مع «الأم»: (٤٢٨/٩) - به. وفيه: مرعوش.

وعبد الرزاق: (٤٠٣/٧)، رقم: (١٣٦٤٤) - عن ابن جريج به. وفيه مرعوش.

والبيهقي: (٢٣٨/٨) - من طريق الربيع بن سليمان، [قال] أنبأ الشافعي به. وفيه: مرعوش.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون.

ومسلم بن خالد وإن كان مختلفاً فيه، إلا أن الحق أنه - كما قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التقريب»: (ص ٥٢٩، رقم: ٦٦٢٥) - : «صدوق كثير الأوهام».

كما قد تابعه عبد الرزاق.

(٢) «سنن البيهقي»: (٢٣٨/٨).

(٣) «المحلى»: (١١ / ١٨٨).

عمر بن الخطاب - رحمه الله - كان لا يحد إلا من علمه^(١).

خامساً: الجهل الذي يسقط الحدود:

لا يسقط من الحدود بالجهل إلا مَنْ كان جهله جهلاً مركباً؛ وهو مَنْ كان قريب العهد بالإسلام، أو مَنْ نشأ ببادية بعيدة عن مصادر العلم الشرعي... ونحو ذلك.

يقول النووي في ذلك: «واعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنوب، ولا يكفر أهل الاهواء والبدع، وأن مَنْ جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم بردته وكفره؛ إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ونحوه ممن يخفى عليه؛ فَيَعْرِفَ ذلك، فإن استمر حكم بكفره. وكذا حكم مَنْ استحلّ الزنا أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة»^(٢).

ويؤكد ابن قدامة على ما سبق قائلاً: «فصل: ولا يحل للمرتهن وطء الجارية المرهونة إجماعاً؛ لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦، المعارج: ٣٠]. وليست هذه زوجة ولا ملك يمين، فإن وطئها عالماً بالتحريم؛ فعليه الحدُّ لأنه لا شبهة له فيه، فإن الرهن استيثاق بالدين، ولا مدخل لذلك في إباحة الوطء؛ لأن وطء المستأجرة يوجب الحد مع ملكه لنفعها؛ فالرهن أولى. فإن ادعى الجهل بالتحريم، واحتمل صدقه؛ لكونه مما نشأ ببادية، أو حديث عهد بالإسلام؛ فلا حد عليه»^(٣).

سادساً: أمثلة على إسقاط الحد بالجهل:

منها ما رواه الشافعي وغيره من قصة أُمِّ حاطب، المذكورة قبل قليل. ومنها ما رواه عبد الرزاق، عن ابن المسيب؛ أن عاملاً لعمر كتب إلى

(١) «الإجماع»: (ص ٧١).

(٢) «شرح صحيح مسلم»: (١/١٥٠). وانظر أيضاً: «الأشباه والنظائر» للسيوطي: (١٣٢/١).

(٣) «المغني»: (٤/٤٠٦).

عمر؛ أن رجلاً اعترف عبده بالزنا، فكتب إليه أن يسأله: هل كان يعلم أنه حرام؟ فإن قال: نعم؛ فأقم عليه حد الله، وإن قال: لا؛ فأعلمه أنه حرام، فإن عاد؛ فأحدده^(١).

* * *

المبحث الثالث
الضابط الثالث
إذا تعارضت مصلحة ضرورية مع تطبيق
النص قُدِّمت المصلحة الضرورية

ومن أمثله: مسألة التترُس^(٢)، وهي اتخاذ الكفار المحاربين جماعةً من أسارى المسلمين ترساً في المعركة ضد المسلمين؛ فيجعلونهم في الصفوف الأولى؛ ذريعة منهم لترك المسلمون قتالهم أصلاً؛ فإذا وقع الرمي على هؤلاء الكفار بدئ بالمسلمين الترس.

والسؤال الآن:

هل يضرب المسلمون الكفار المتترسين بإخوانهم من أسارى المسلمين؛ فيقع المجاهدون في قتل نفسٍ معصومة بلا ذنب أو جريرة، وقد نهى الله تعالى عن القتل بغير حق؛ فقال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الْإِنِّ

(١) «مصنف عبد الرزاق»: (٤٠٢/٧، رقم: ١٣٦٤٢) - عن معمر، عن عمرو بن دينار، عن ابن المسيب به.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات. وقد نقرر في غير موضع من هذه الرسالة صحة سماع سعيد بن المسيب من عمر، وروايته عنه. انظر: «فتح المغيث»: (١٥٥/٣).

(٢) الترس من السلاح: المتوقى به... والتترس: التستر بالترس، وكذلك التترس، وتترس بالترس: توقى. انظر: «اللسان»: (٣٢/٦)، و«القاموس المحيط»: (٢٠٩/٢).

ثم تختتم مقالها قائلة:

«فاكتفي أيتها المرأة الحكيمة بالاستقلال بحمل هذا العبء العظيم الذي من أجله يجب على الرجل أن يقدم لك أقصى ما يتصور من التكريم، وأما هذه الآراء الجديدة فلا أراها إلا من باب مخالفة الطبيعة، ولا يعرف في الكون عمل خالف الطبيعة ونجح. وعلى سبيل الاستطراد أقول: من شوائب هذا العصر أن جمهوراً أهله يتهاكون على الجديد ولو باطلاً، وينفرون من القديم ولو حقاً، وهو انحطاط عقلي يزري بأهل عصر يسمونه عصر العلم. فسيبيل كل من أهل العصر أن يعرض على عقله ما يراه من الأقوال الجديدة المخالفة لعادات أو قواعد أو نوااميس قديمة، ويوازن بين الجديدة والعتيقة حالاً ومآلاً ونتيجةً وسبباً ومسبباً، وعليه قبل أن يفضل الجديد أن يكرر هذه الموازنة مرات، فإذا رأى أن الصواب اتباع الجديد اتبعه، وإلا بقي مستمسكاً بالقديم، وهو على علم أن من الصواب البقاء عليه، وإن من الضلال اتباع الجديد الذي ولده الغرور»^(١) انتهى.

إننى مهما قلت أنا وغيري فلن نضيف جديداً إلى ما قلناه الخبرات بينات جنسهن، أو الخبرات بطبيعة ما نحن بصدده... ولكنني أضيف هنا أمراً آخر، هو:

أن أمر القضاء، كما سبق، فرض كفائي، وعند الأصوليين والعلماء عامة أنه إذا اجتمع فرضان عينيان، وتعدّر القيام بهما؛ قدّم الأول فالأول...

فما بالنّا لو اجتمع فرض كفائي - كالقضاء مثلاً - وفرض عيني - كراية الأسرة من زوج وولد ونحوهما -؟!

(١) «أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام»: (١٠٠/١ - ١٠٥) - للأستاذ عمر رضا كحالة - طبعة مؤسسة الرسالة. وقد أورد لها هذا المقال في معرض الترجمة لها، وهي من مواليد بيروت عام ١٨٨٣م.

لا شك أن الإجابة هي: أن تقديم الفرض العيني هو الواجب المتعين حينئذ... .

إلا أن يشترط فيمن تعين قاضية أن تكون غير ذات بعل وأولاد... . وهو شرط - لعمر الله - باطل، ما يقول به عامي سَوِيّ فضلاً عن إمام عادل فطن... .

زِدْ على هذه المشاق كلها ما تختص به المرأة مما يعتورها من: حيض، وحمل، ووضع، ونفاس، ورضاع، وحضانة... . بتوالي الأشهر والسنين... .

ألا تؤثر هذه الأشياء الطبيعية بالنسبة لتكوين المرأة على ذاكرتها وعلى رأيها؟! بل وعلى عقلها؟!!

لأجل هذا كله وغيره مما لم يُذكر؛ اتفق جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة وغيرهم على منع المرأة مطلقاً من تولي القضاء.

ولم يخالف أحد من الفقهاء هذا الرأي وهو المنع المطلق للمرأة من تولي القضاء سوى ابن حزم حيث جَوَّزه مطلقاً^(١)، وما نقل الماوردي وابن قدامة والشريني عن الإمام ابن جرير الطبري^(٢) ولم يصح عنه.

قال ابن العربي المالكي: «ونقل عن محمد بن جرير الطبري إمام الدين أنه يجوز أن تكون المرأة قاضية؛ ولم يصح ذلك عنه؛ ولعله كما نقل عن أبي حنيفة أنها [إنما] تقضي فيما تشهد فيه، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق، ولا بأن يكتب لها منشور، بأن فلانة مقدمة على الحكم إلا في الدماء والنكاح، وإنما ذلك كسبيل التحكيم أو الاستبانة في القضية

(١) انظر: «المحلى»: (٤٢٩/٩، ٤٣٠).

(٢) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦٥)، و«المغني»: (٣٩/٩، ٤٠)، و«مغني المحتاج»: (٣٧٥/٤).

الواحدة، بدليل قوله ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» وهذا هو الظن بأبي حنيفة وابن جرير^(١).

أما الحنفية فيجوزونه في غير الحدود والدماء. وفي ذلك يقول ابن الهمام الحنفي: «وأما الذكورة فليست بشرط إلا للقضاء في الحدود والدماء، فتقضي المرأة في كل شيء إلا فيهما»^(٢).

وقد وصف الإمام الماوردي الرأي المجيز قضاءها مطلقاً بالشذوذ فقال: «وقال أبو حنيفة: يجوز أن تقضي المرأة فيما تصح فيه شهادتها، ولا يجوز أن تقضي فيما لا يصح فيه شهادتها. وشذ ابن جرير الطبري، فجوز قضاءها في جميع الأحكام. ولا اعتبار بقول يرده الإجماع، مع قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بِمَا فَتَكَلَّ اللَّهُ بِمَعْشَرَ عَلَى بَعْضٍ» [النساء: ٣٤] يعني في العقل والرأي؛ فلم يجوز أن يقمن على الرجال»^(٣).

وقد أضاف الماوردي هنا أمرين آخرين:

١ - الإجماع.

٢ - وعموم القوامة في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية. وهي كما قال الماوردي: «يعني في العقل والرأي».

فإن الله عزَّ وجلَّ هنا جعل الرجال قوامين على النساء، أي مسؤولين عنهن بسبب تفضيل الله تعالى عليهن بـ: العقل، والحزم، والرأي، والقوة، والغزو، والنبوة، والخلافة، والإمامة، والأذان، والخطبة، والجماعة، والجمعة، ومُلْك النكاح والطلاق، والانتساب إليهم، وغير ذلك؛ دون العكس، فلو جاز أن تولَّى النساء القضاء؛ لكانت لهن القوامة على الرجال، وهو ما تفيد الآية عكسه^(٤).

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي: (١٤٥٧/٣).

(٢) «فتح القدير»: (٣٥٧/٦).

(٣) «الأحكام السلطانية»: (ص ٦٥).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٧٣/٥، ١٧٤)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل»: (٣١٥/١) - للإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود السَّيْفِي =

وأما ما ذكره ابن جرير - وغيره - من كون هذه الآية نزلت في رجل لطم امرأته، فخصصم إلى النبي عليه السلام في ذلك، ففرض لها بالقصاص؛ فلا يصح؛ لأنه استدل عليه بآثار كلها مرسله عن التابعين: الحسن، وقتادة، وغيرهما^(١).

ومرسل التابعي ليس بحجة، كما نصَّ عليه مسلم في صدر صحيحه، وغيره^(٢).

«ولفظ الآية عام في القيام على النساء في كل الأمور، إلا ما دلَّ الدليل على إخراجها من هذا العموم، وهو الولايات الخاصة كالوصية على الأولاد، أو نظارة الوقف ونحو ذلك»^(٣).

وقد استدل ابن حزم بأدلة لا تنتهض للاحتجاج بها على جواز تولية المرأة القضاء فقال: «وجائز أن تلي المرأة الحكم، وهو قول أبي حنيفة، وقد رُوِيَ عن عمر بن الخطاب؛ أنه وَلَّى الشفاء»^(٤) امرأة من قومه - السوق.

= الحنفي - ت ٧٠١هـ، أو ٧١٠هـ - طبعة سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. «تفسير ابن كثير»: (٤٩١/١)، «تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (٣١٩/١) - للشيخ أبي عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي التميمي ت ١٣٧٦هـ - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م - مؤسسة الرسالة - سوريا، ودار المؤيد - الرياض.

(١) انظر: «تفسير الطبري»: (٦٠/٤، ٦١).

(٢) انظر: «صحيح مسلم»: (٣٠/١) - المقدمة - (٦) باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن. ومقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (ص ٢٦).

(٣) «مركز المرأة»: (ص ٥٨).

(٤) هي الصحابية الجليلة أم سليمان بن أبي حنمة الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس بن خلف القرشية العدوية، أسلمت قديماً، وهي من المبايعات، ومن المهاجرات الأول، وهي صاحبة رقية النملة، وكان رسول الله ﷺ يقلع عندها.

قال الإمام ابن عبد البر المالكي في ترجمتها في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: (٤٢٤/٤): «وكان عمر يقدمها في الرأي... وربما ولاها شيئاً من أمر السوق» - الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م - دار الكتب العلمية - لبنان.

وبمثل قول ابن عبد البر قال الحافظ ابن حجر في: «الإصابة»: (٥/١٣)، كما ترجم لها أيضاً الإمام ابن الأثير في «أسد الغابة»: (١٦٢/٧) - ولكنه لم يذكر تولية عمر إياها شيئاً من أمر السوق.

فإن قيل: قد قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْتَلُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ» قلنا: إنما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة. برهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «المرأة راعية على مال زوجها، وهي مسؤولة عن رعيته»^(١) وقد أجاز المالكيون أن تكون وصية ووكيلة، ولم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور^(٢).

والرد على هذه الأدلة التي ساقها ابن حزم من وجوه هي:

الأول: أن رواية تولية الشفاء السوق التي ساقها ابن حزم عن عمر لا تصح؛ لأنها سقت بصيغة التمریض، حتى عند ابن حزم نفسه فيما سبق، فقال: «وقد رُوِيَ عن عمر...». وهذه الصيغة لا تستعمل إلا في رواية الضعيف كما نص عليه علماء الحديث، وابن حزم منهم، وهو يدرك هذا تماماً^(٣).

ويلحظ عند ترجمة الأئمة لها قولهم: «وربما ولاها شيئاً من أمر السوق».

(١) سبق تخريج هذا الحديث (ص ٤٤١) عند الكلام عن وسائل الإكراه. لكن بلفظ: «المرأة راعية على بيت يغلها ولديه، وهي مسؤولة عنهم»، ولم أعر على هذا اللفظ الذي ساقه ابن حزم عند أحد.

(٢) «المحلى»: (٤٢٩/٩، ٤٣٠).

(٣) يقول النووي شارحاً معنى التمریض وصيغه: «قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ أو فَعَلَ أو أَمَرَ أو نَهَى أو حَكَمَ وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه رَوَى أبو هريرة، أو قال، أو ذَكَرَ، أو أَخْبَرَ، أو حَدَّثَ، أو نُقِلَ، أو أَقْبَلَ، وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في هذا كله رَوَى عنه أو نُقِلَ عنه أو حُكِيَ عنه أو جاء عنه أو بلغنا عنه، أو يقال أو يُذَكَّرُ أو يُحْكَمُ أو يُرَوَى أو يُرْفَعُ أو يُغْرَى، وما أشبه ذلك من صيغ التمریض، وليست من صيغ الجزم، قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمریض لما سواهما». «المجموع» شرح «المهذب»: (٦٣/١). وانظر أيضاً: «مقدمة ابن الصلاح»: (ص ١٢ - ١٣)، و«أصول الحديث» للدكتور محمد عجاج الخطيب: (ص ٣٥٣ - ٣٥٤).

ومعلوم أن حرف «رُبَّ» في اللغة العربية يفيد معناه التقليل فقط، وقيل: التقليل أو التكثير^(١)، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التي تُوجِّهُ الذهن إليه، ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رب» وما دخل عليه، أن يجيء بعد حالة خالية من اليقين كحالة الظن أو الشك.

وقرينة دلالتها على التقليل هنا؛ هي أنه لم ينقل عن عمر أكثر من أنه ولاها شيئاً من أمر السوق.

وقد رد ابن العربي المالكي هذه الرواية من أصلها فقال: «وقد روى أن عمر قدّم امرأة على حبة السوق، ولم يصح؛ فلا تلتفتوا إليه، فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث»^(٢).

وأخيراً فعلى فرض صحة هذه الرواية فإن ما فيها أن عمر ولاها شيئاً من أمر الحسبة، والحسبة ليست من القضاء، وليست من الولايات التي تمنع منها المرأة، وإنما هي «أمر بالمعروف إذا ظَهَرَ تَرَكُّهُ، ونهي عن المنكر إذا أَظْهَرَ فَعَلَهُ»^(٣).

قال ابن تيمية: «وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم»^(٤).

الوجه الثاني: أن قوله إن حديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْتَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى أَمْرَاءٍ» إنما هو في الأمر العام الذي هو الخلافة. وذلك لأن النبي ﷺ قاله لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ بَنَتْ كِسْرَى؛ استدلال مردود بقاعدة «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»^(٥).

(١) انظر: «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن: (٥٢٢/٢).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي: (١٤٥٧/٣).

(٣) «الأحكام السلطانية»: (ص ٢٩٩). وانظر أيضاً: «الحسبة» لابن تيمية: (ص ٦، ٨)، و«الطرق الحكمية»: (ص ٢٤٠).

(٤) «الحسبة» لابن تيمية: (ص ٨). وانظر أيضاً: «الأحكام السلطانية»: (ص ٣٠٢ وما بعدها)، و«تبصرة الحكام»: (١٩/١).

(٥) انظر هذه القاعدة: «أنوار البروق في أنواع الفروق»: (١١٤/١) - للإمام أحمد بن=

وقد سبق التنبيه على أن الصيغة المستعملة فيه صيغة عموم (أمرهم) المكون من النكرة (أمر) والمعرفة (هم) والمفرد المضاف لمعرفة؛ من الألفاظ الموضوعية لإفادة العموم كما هو مقرر عند الأصوليين.

فجعلله الجمهور عامًّا في جميع الولايات العامة التي هي السلطة الملزمة^(١).

الوجه الثالث: استدلاله بحديث: «الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى مَالِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا».

وهذا الحديث إن دلَّ على شيء فإنما يدل على إثبات ولاية المرأة على مال زوجها بالإنفاق منه بالمعروف؛ وهو من الولايات الخاصة التي لا تمنع منها المرأة.

وَمَنْ قال إنه يلزم من ثبوت الولاية الخاصة للمرأة، ثبوت الولاية العامة لها؟!!

أما أن المالكين [وغيرهم أيضاً] أجازوا أن تكون وصية ووكيلة، وأنه لم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور.

فنحن لسنا بصدد الوصاية ولا الوكالة؛ لأنهما أيضاً من الولايات الخاصة التي لا تمنع منها المرأة.

ولم يمنع الإسلام المرأة من أن تلي بعض الأمور حقًّا، ولكن أمور غير ذات سلطة ملزمة. أما الأمور ذات السلطة الملزمة كالإمامة العظمى، ومثلها القضاء؛ فلا، وسوف يأتي أن المرأة قد تكون مفتية.

= إندريس الفرافى المالكي (ت ٦٨٤هـ) - طبعة عالم الكتب، و«الفروع» لابن مفلح: (٣٦٠/٦ - ٣٦١)، و«العناية» للبايرتي: (١/٦٦)، و«البحر المحيط»: (٣/١٩٨)، و«طرح الشريب»: (١٢٨/٧).

(١) راجع (ص ٥١٩).

أمر آخر يؤكد أن الإسلام قد منع المرأة من القضاء، وهو أنه منعها مما هو أهون من القضاء كخطبة الجمعة، وإمامة الرجل في الصلاة، والأذان العام.

وبعد، فهذه هي أقوال أهل السنة والجماعة، وآراؤهم في شرط الذكورية فيمن يتولى منصب القضاء، ولا تختلف عنها أقوال المذاهب الأخرى وآراؤهم.

يقول الشيخ أطفيش الإباضي^(١) (ت ١٣٣٢هـ): «وإنما شرطوا (الذكورية) لأن القضاء فرع الإمامة العظمى، وولاية المرأة للإمامة ممنوعة لقوله ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَتَوْهُمْ امْرَأَةً» فكذا النائب عنه؛ لا يكون امرأة. ومنصب الولاية عظيم لا تليه امرأة ولا تطيقه، ولوجوب ستر نفسها وزيتها؛ فلا تليق بذلك...»^(٢).

ويقول الإمام ابن المرتضى الزبيدي، عند الكلام عن شروط القضاء: «... وشروطه: (الذكورة)؛ لقوله ﷺ: «مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَبِثَهُمْ امْرَأَةٌ» وضد الفلاح الفساد، ولقوله ﷺ: «أَخْرَوْهُمْ حَيْثُ أَخْرَاهُ اللَّهُ»^(٣). والقضاء

(١) هو الإمام محمد بن يوسف بن عيسى الحفصي [نسبة إلى أبي حفص عمر بن الخطاب] العدوي الإباضي - ولد في الجزائر عام ١٢٣٦هـ، وتوفي بها في ربيع عام ١٣٣٢هـ. انظر ترجمته في: «الأعلام»: (١٥٦/٧)، و«معجم المؤلفين»: (١٣٣/١٢).

(٢) «شرح كتاب النيل وشفاء العليل»: (٢٢/١٣، ٢٣).

(٣) الأثر أخرجه جماعة موقوفاً على ابن مسعود - رضي الله عنه - منهم:

عبد الرزاق: (١٤٩/٣، رقم: ٥١١٥) - عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن ابن مسعود، قال: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة لها الخليل تلبس القالبين تطول بهما لخليها؛ فالتقى عليهن الحيض؛ فكان ابن مسعود يقول... فذكره.

وابن خزيمة: (٩٩/٣، رقم: ١٧٠٠) - (١٨٥) باب ذكر بعض أحداث نساء بني إسرائيل الذي من أجله تُنعم المساجد - قال: نا عبد الجبار بن العلاء، [قال] حدثنا سفيان، [قال] ثنا الأعمش، عن عمارة - وهو ابن عمير - عن عبد الرحمن بن يزيد؛ أن عبد الله بن مسعود كان إذا رأى النساء قال: «أَخْرَوْهُمْ حَيْثُ جَعَلَهُنَّ اللَّهُ»، ثم ذكر نحو لفظ عبد الرزاق. ثم قال: الخير موقوف غير مستند.

تقديم...»^(١).

وأخيراً، فإنه يطيب لي أن أختتم الكلام في هذه المسألة بكلام الشيخ الغزالي في موضع آخر من كتابه (من هنا نعلم) حيث يقول: «أما موقف الإسلام من تولي المرأة القضاء، ومن توليتها المناصب العامة، فمعروف:

١ - إن الإسلام في القضايا المدنية اعتبر شهادة المرأة نصف شهادة رجل، ورفض قبول شهادتها منفردة، ورفض قبول شهادتها في قضايا الحدود وأشباهها مطلقاً، فكيف يقبل قضاؤها فيما ترفض فيه شهادتها؟

٢ - والقضاء منصب له جلاله، وللقاضي على الناس ولاية عامة، وسلطان واسع، فإذا كان الإسلام يجعل الرجل قَوَّاماً على المرأة في البيت - وهو المجتمع الصغير - فكيف يجعل للمرأة قوامة على الرجال في المجتمع الكبير؟»^(٢).

هكذا يعلن الشيخ في تلك النصوص عن رأيه في تولي المرأة «القضاء» وهو المنع التام، جاعلاً ذلك التولي ظلماً لطبيعتها وافتياتاً على المصلحة، ومخالفة لآية القوامة.

هذا وقد اشترطت شروط أخرى سميت شروط كمال. وهي: أن يكون غير محدود، وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان أو الزنا...، وغير فقير، وغير أمي، وغير مستضعف، وأن يكون فطناً، نزهاً، مهيباً، حليماً،

= والطبراني: (٢٩٥/٩، رقم: ٩٤٨٤) - قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق به.

قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٣٥/٢): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: الأثر صحيح الإسناد وهو موقوف، ولكنه في حكم المرفوع؛ إذ مثل هذا لا يقال من جهة الرأي، وقد صحح إسناده الإمام الهيثمي كما سبق، وكذا الحافظ ابن حجر من حديث عبد الرزاق، في موضعين من «فتح الباري»: (٤٧٧/١، ٤٠٧/٢).

(١) «البحر الزخار»: (١١٨/٦، ١١٩).

(٢) «من هنا نعلم»: (ص ٢٠٠).

مستشيراً لأهل العلم والرأى، سليماً من بطانة السوء، لا يبالي في الله لومة لائم، ورعاً...^(١).

فهذه هي الشروط التي اشترطها العلماء فيمن يتصدى لمنصب القضاء. وبقي أن يتعرض البحث للشروط التي اشترطها العلماء فيمن يتصدى للإفتاء، ثم يختم ذلك بعقد مقارنة بين القضاء والإفتاء، وذلك في المطلب التالي الأخير من البحث كله.



المطلب الثالث الشروط الواجب توافرها في أهل الفتوى

الإفتاء: «إخبار بالحكم لا إلزام»^(٢) كما نص عليه العلماء.

قال النووي: «المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص، فكان ك الراوي لا ك الشاهد، وفتواه لا يرتبط بها إلزام بخلاف حكم القاضي»^(٣).

وقال ابن فرحون^(٤) (ت ٧٩٩هـ): «المفتي مخبر والحاكم ملزم»^(٥).

فلما كان الإفتاء كذلك، كان من الولايات الخاصة، ولا مدخل له في

(١) «تبصرة الحكام»: (٢٨/١، ٢٩) بتصرف. وانظر أيضاً «الأحكام السلطانية»: (ص ٨٣)، و«غياث الأمم»: (ص ٢٢١).

(٢) «الشرح الصغير» للدردير: (٣١٩/٢). وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (٤٦٢/٢)، و«التعريفات»: (ص ٤٩)، و«المعجم الوسيط»: (٦٧٣/٢ - ٦٧٤).

(٣) «المجموع» شرح «المهذب»: (٤١/١). وانظر أيضاً: «تبصرة الحكام»: (٧٤/١).

(٤) هو الإمام برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المدني المالكي - ولد بالمدينة المنورة الشريفة، ونشأ بها، وتوفي بها أيضاً سنة ٧٩٩هـ.

انظر ترجمته في: «شذرات الذهب»: (٣٥٧/٦)، و«إيضاح المكنون»: (٢٢١/٣).

(٥) «تبصرة الحكام»: (٧٤/١).

الولايات العامة، ولسوف يتضح هذا أكثر - إن شاء الله - عندما نذكر في آخر هذا المطلب الفروق التي بين الإفتاء والقضاء.

ومعنى كون الإفتاء من الولايات الخاصة؛ أي أنه لا يمنع منه العبد ولا المرأة.

وكتب التاريخ والتراجم والفقه والحديث فيها أسماء فضليات من النساء فقيهاً ومفتيات ومحدثات^(١) منهن:

١ - أم المؤمنين أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وعن وليها.

فمن مسروق^(٢) أنه قيل له: هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: إي والذي نفسي بيده لقد رأيت مشيخة أصحاب محمد ﷺ يسألونها عن الفرائض^(٣).

٢ - سُئِنَتْ بنت الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِي أُمَةُ الْوَاحِدِ (ت ٣٧٧هـ). كانت من أعلم الناس في وقتها بمذهب الشافعي، وكانت تفتي^(٤).

٣ - أم الكرام كَرِيمَةُ بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزي (ت ٤٦٥هـ) الشيخة العالمة الفاضلة المسنّدة، روت «صحيح البخاري» مرات

(١) ونظرة عاجلة في كتاب «أعلام النساء» المكون من خمس مجلدات، للأستاذ عمر رضا كحالة توقفنا على عدد كبير من شهرات النساء في العلم والأدب والحضارة وغيرها.

(٢) هو التابعي الجليل المخضرم أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي - توفي سنة ٦٣هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٦٣/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠٩/١٠).

(٣) «المستدرک»: (١١/٤). وانظر نحوه: «سنن الدارمي»: (٨٠٠/٢)، رقم: (٢٧٥٢). والفرائض: علم تعرف به قسمة الموارث الشرعية. «المعجم الوسيط»: (٦٨٣/٢).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٦٤/١٥)، و«البدایة والنہایة»: (٤٢٩/١٥). وأبوها هو الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي الشافعي المسنّد ت ٣٣٠هـ - انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء»: (٢٥٨/١٥).

كثيرة، وقرأه عليها جماعة من الحفاظ المحدثين منهم الخطيب البغدادي،
قرأه عليها في خمسة أيام^(١).

شروط الإفتاء:

هذا على أن الإفتاء إن كان قد خلا من شرطي «الحرية» و«الذكورة»^(٢)
التي تعينت من قبل في شروط الولاية والقضاة؛ فإن له شروطاً أخرى لا بد
أن تتحقق فيمن يتصدى له.

وهذه الشروط هي:

البلوغ، والعدالة، والثقة، وحسن النية، والعلم بالأحكام الشرعية من
آيات الكتاب والإحاطة بناسخها ومنسوخها...، ومعرفة السنن المتعلقة
بأحكام الشريعة وقضايا التكليف، والاستقلال باللغة العربية، والعلم بالشعر،
والإنصاف، ومعرفة مذاهب المتقدمين، والإحاطة بطرق القياس ومراتب
الأدلة؛ لأن المنصوصات متناهية مضبوطة والوقائع المتوقعة لا نهاية لها،
والورع والتقوى؛ لأن الفاسق لا يوثق بأقواله ولا يعتمد في شيء من
أحواله، والحلم والوقار والسكينة، والكفاية؛ وإلا مضغه الناس، ومعرفة
الناس^(٣).

قال الخطيب البغدادي بعد ذكر طرف من هذه الشروط: «... وتكون
له قريحة بعد هذا. فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام،
وإذا لم يكن هكذا؛ فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي...»^(٤).

-
- (١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٣/١٨، ٢٣٤)، و«البداية والنهاية»: (٢٩/١٦، ٣٤).
(٢) انظر: «أدب الفتوى»: (ص ٦٢) - للإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) -
طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - بتحقيق الأستاذ الدكتور/رفعت فوزي.
(٣) انظر هذه الشروط في: «الفقيه والمتفقه»: (١٥٦/٢، ١٥٧)، و«غياث الأمم»:
(ص ٢٨٥ - ٢٨٨)، و«أدب المفتي»: (ص ٦٢)، و«المجموع» شرح «المهذب»:
(٤١/١)، و«إعلام الموقعين»: (١٩٩/٤).
(٤) «الفقيه والمتفقه»: (١٥٧/٢).

وقد يكون من المفيد أن أذكر قول الشيخ علي حسب الله - رحمه الله - في بيان الفروق بين القضاء والإفتاء، على النحو التالي:

١ - إن الإفتاء أوسع مجالاً من القضاء، فيصح الإفتاء من الحر والعبد، والرجل والمرأة والبعيد والقريب، والأجنبي والصدیق، بخلاف القضاء.

٢ - إن القضاء ملزم للخصوم ونافذ فيهم، بخلاف الإفتاء؛ فإن المستفتي مخير بين العمل بالفتوى وإهمالها.

٣ - إن قضاء القاضي بما يخالف فتوى المفتي نافذ، ولا يعد نقضاً لقضاء سابق؛ بخلاف القضاء بما يخالف قضاء سابقاً، فإنه لا ينفذ.

٤ - والمفتي لا يقضي إلا إذا ولي القضاء، بخلاف القاضي، فإنه يجب عليه الإفتاء إذا تعين له، ويجوز منه إذا لم يتعين...^(١).

ويضيف ابن القيم إلى ذلك قوله: «... المفتي أقرب إلى السلامة من القاضي؛ لأنه لا يلزم بفتواه، وإنما يخبر بها من استفتاه، فإن شاء قبل قوله، وإن شاء تركه. وأما القاضي: فإنه يلزم بقوله؛ فيشترك هو والمفتي في الإخبار عن الحكم، ويتميز القاضي بالإلزام والقضاء، فهو من هذا الوجه خطبه أشده»^(٢). والله أعلم.



(١) «أصول التشريع الإسلامي»: (ص ١١٤).

(٢) «إعلام الموقعين»: (١/٣٦).



الخاتمة أهم نتائج البحث وتوصياته

والآن لا يسعني إلا أن أقرر أنه على الرغم من كوني قد بذلت أقصى ما استطعت من جهد متواصل للوصول إلى الحق والصواب - أو قريب منه - في هذا البحث؛ فلاني أشعر بتقصير تجاه بحثي، ولعل حسبي أني لم أذكر وسعاً، ولم آل جهداً، والله سبحانه لا يكلف نفساً إلا ما آتاها.

ولعل ما يشفع لهذا التقصير في تناول هذا البحث هو طرافته وصعوبته إلى حد ما؛ إذ لم أجد من تطرق لهذا الموضوع بهذا المعنى المباشر.

ومع ذلك فما بذلت من جهد آمل أن يكون خطوة جادة لباحثين آخرين يستكملون ما عساه يكون قد نقص منه، وكم ترك الأول للآخر.

وأما عما توصلت إليه من نتائج من خلال دراستي تلك، فأجمله فيما يلي:

أولاً: أن «وقف العمل بالنص» إن كان المقصود به «الوقف التام» فهو إلغاء للنص، وتعطيل له، وتفريغه عن محتواه العلمي والتطبيقي، وبناءً عليه يكون دعوى جوفاء لا تساوي شيئاً إذا وزنت بميزان العقل فضلاً عن ميزان الشرع.

ثانياً: أن «الوقف الثام للنص» لا يملكه أحد إلا الله تعالى عن طريق نسخ نص بإحلال آخر محله أو عدم إحلاله؛ رعايةً منه سبحانه للأصلح للمكلفين تفضلاً منه تعالى لا وجوباً، وامتحاناً لهم بامتنالهم الأوامر والنواهي خصوصاً في أمرهم بما كانوا منهيين عنه، ونهيهم عما كانوا مأمورين به.

وعليه، فادعائه من قبل البشر ضلال يحرم القول به، بل يكفر القائل به أو الداعي له.

ويكفي للدلالة على ضلاله أن من تولى كبره قديماً تحت مسمى «تقديم رعاية المصلحة على النص إذا تعارضاً» رجل كان رافضياً منحرفاً، وهو نجم الدين الطوفي (ت ٧١٦هـ)، وأن من تولى كبره حديثاً جماعة حَكَمُوا عقولهم في شرع الله تعالى ردّاً والغاء؛ حتى أرداهم ذلك وأوردتهم المهالك، فحكم بردة بعضهم، وصودرت بعض كتبهم أمثال نصر حامد أبو زيد... ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُنِيرَ نُّورُهُ وَكَانَ كَرِهَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٣٢].

ثالثاً: أن «وقف العمل بالنص» إن كان المقصود به «الوقف المؤقت» الذي يزول بزوال أسبابه، ويتحقق شروط إعماله، فيستأنف العمل به بعد ذلك؛ فهو عمل مشروع، ومبدأ مقبول بضوابطه.

رابعاً: أن العلماء قد تناولوا «الوقف المؤقت» من قبل تحت مسميات أخرى كـ: «المصلحة المرسلّة» أو «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان» أو «ذهاب الحكم لذهاب محله» أو «سقوط الفعل لفقد شرطه» أو غير ذلك مما اصطلاح عليه الأصوليون بعد.

خامساً: أن الأخذ بمبدأ «الوقف المؤقت» عند الضرورة له مجالات لا يتعداها وهي «المعاملات» بمقاصدها المختلفة، و«السياسة الشرعية».

سادساً: أن «الوقف المؤقت» لا يملكه كل أحد، وإنما يخول لطائفتي

الأمراء والعلماء من مفتين وقضاة بشروطهم جميعاً. وأن من أهم الشروط الجامعة بينهم: نحيزة العقل، والبلوغ، والعلم، والعدالة، والكفاية...

سابعاً: أن الشريعة الإسلامية شريعة خالدة سامية مرنة، تجاري كل عصر سوي وكل مصر تقي، وتواكب كل جديد صحيح؛ فليست هي - كما يُزعمُ - جامدة منغلقة.

كما أنها - أيضاً - تعطي إجابة عن كل تساؤل تفرضه الحضارة الحديثة، بفضل جهود علمائها المجتهدين الأفذاذ الذين لن يخلو منهم زمن؛ لقوله عليه السلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» [صحيح مسلم: (١٥٢٣/٣)، رقم: (١٩٢٠) - عن ثوبان].

ولا أدل على ذلك من هذه الضوابط الثمانية التي ذكرت كضوابط للوقف بأمثلتها، وقد تجلّى في كثير منها اليسر والمرونة، ولا سيما في الضابط الثامن الأخير.

وأما عن أهم ما يوصي به الباحث فهو:

١ - الدعاء لعلمائنا الكرام بالإعانة؛ ليتصدوا للرد على هذا السيل من الاتهامات والتشكيكات الموجهة لشريعتنا الغراء المبرأة؛ مفندين شبهات المتشككين، ومكر الماكرين.

٢ - أن يتقي الله إعلاميون، وأصحاب دور النشر؛ فلا ينشروا ما يثير الشكوك في جوهر عقائد المسلمين؛ جرياً وراء ربح عاجل من الدنيا حقير، فيه ضياع دينهم، وإفراح أعدائهم.

٣ - أن يتوب إلى الله أولئك المتشككون، والمشككون الناس في عقائد الإسلام - دروا أم لم يدروا - وأن يتجردوا لقبول الحق بعيداً عن الهوى، وعن إعمال العقل فيما فوق طاقته.

هذا، وأسأل الله العلي الكريم أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً
نافعاً، وأن يتجاوز عما فيه من خطأ أو نسيان، إنه ولي ذلك والقادر عليه،
وما التوفيق إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

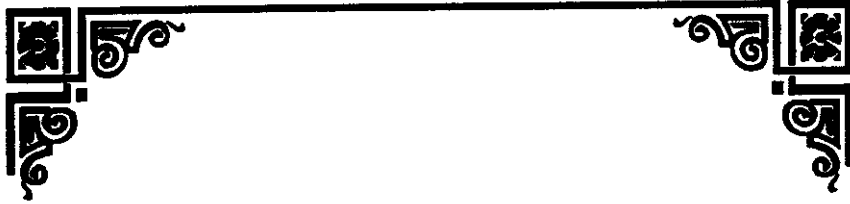
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الفهارس

- ١ - فهرس مراجع البحث ومصادره.
- ٢ - فهرس الآيات القرآنية بترتيب سورها في المصحف.
- ٣ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٤ - فهرس تراجم الأعلام.
- ٥ - فهرس تفصيلي لمحتويات البحث.





فهارس البحث وطريقة إعدادها

لقد احتوى البحث عدة فهارس هي حسب ترتيبها في البحث:

أ - فهرس مراجع البحث ومصادره.

ب - فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب سورها في المصحف.

ج - فهرس الأحاديث والآثار.

د - فهرس تراجم الأعلام.

هـ - فهرس تفصيلي لمحتويات البحث.

وقد اتبعت في صنعها ما يلي:

أولاً: فهرس مراجع البحث:

١ - رتبته حسب الموضوعات.

٢ - راعيت في كل موضوع الترتيب الألف بائي (الأبثي).

٣ - أهملت الـ «ال»، فجاءت مثلاً رسالة «الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية» بعد مقال «حاجة العلوم الإسلامية إلى التجديد».

٤ - أهملت كذلك كلمة «ابن» وكلمة (أبي)، فجاءت مثلاً: «سنن أبي داود»، قبل «سنن ابن ماجه»، وجاء «تفسير القرطبي» قبل «تفسير ابن كثير»، وهكذا...

٥ - اكتفيت بذكر: ما نقلت منه ولو نصاً واحداً، وما استعنت به أكثر من مرة. وما سوى ذلك أشرت إليه في موضعه.

٦ - الترتيب بدأ بعد (القرآن الكريم) كي لا يتقدمه شيء.
ثانياً: فهرس الآيات:

١ - رتبت السور حسب ترتيب المصحف الذي بين أيدينا.
٢ - راعيت فيه ترتيب الآيات الرقمي داخل سورها.
ثالثاً: فهرس الأحاديث:

١ - راعيت فيه الترتيب الألف بائي (الأبشي) أيضاً.
٢ - أهملت الـ «ال».
٣ - قدّمت «أنّ» المفتوحة على «إنّ» الشرطية، ثم بعدهما «إنّ» المكسورة.

٤ - اعتبرت الحرف المشدد حرفين حسب أصله، كحرف النون من «النبي ﷺ» وأصله «النبي»...
رابعاً: فهرس تراجم الأعلام:

١ - أوردت فيه موضع ترجمة مَنْ ذكر في المتن فقط.
٢ - راعيت فيه ما اشتهر به العلم سواء بكنية أو اسم أو لقب كـ «أبو حنيفة»، و«أحمد بن حنبل»، و«البزدوي»، و«ابن العربي»، و«الشافعي»، و«ابن القيم»، و«العقاد» وهكذا.
٣ - أهملت كلمة «ابن»، وكلمة «أبو»، و«ال»...

خامساً: فهرس محتويات البحث:

١ - ذكرت فيه أبواب البحث، وفصوله، ومباحثه، ومطالبه، وما لا غناء عنه تحت كل مسمى مما سبق. مع إبراز عناوين القضايا التي هي من أخص خصوصيات البحث.





فهرس مراجع البحث ومصادره

أولاً: القرآن الكريم وتفسيره وعلومه:

- ١ - (القرآن الكريم).
- ٢ - الإتقان في علوم القرآن - للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ - طبعة ١٩٧٣م - المكتبة الثقافية - لبنان.
- ٣ - أحكام القرآن - للإمام أبي بكر الجصاص ت ٣٧٠هـ - طبعة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار إحياء التراث العربي - لبنان.
- ٤ - أحكام القرآن - للإمام أبي بكر المعروف بـ «ابن العربي» ت ٥٤٣هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان - تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي.
- ٥ - تفسير الطَّبْرِيِّ، واسمه «جامع البيان في تأويل القرآن» - للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٦ - تفسير القرطبي، واسمه «الجامع لأحكام القرآن» - للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المالكي ت ٦٧١هـ - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الحديث - القاهرة - تحقيق الدكتورين: محمد إبراهيم الحفناوي، ومحمود حامد عثمان.
- ٧ - تفسير ابن كثير، واسمه «تفسير القرآن العظيم» - للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي ت ٧٧٤هـ - طبعة مكتبة دار التراث - القاهرة.
- ٨ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - للإمام شهاب الدين الألويسي ت ١٢٧٠هـ - طبعة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م - دار الفكر - لبنان.
- ٩ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان - للإمام حسين بن محمد نظام الدين النيسابوري ت ٧٢٨هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - دار الصفوة - الفردقة، والقاهرة.

- ١٠ - مباحث في علوم القرآن - للأستاذ مناع القطان - الطبعة الثامنة ١٤٠١هـ،
١٩٨١هـ - مكتبة المعارف - الرياض.
- ١١ - النسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل - للإمام أبي القاسم هبة الله بن سلامة
المقري ت ٤١٠هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - المكتب الإسلامي -
سوريا - بعناية الأستاذين: زهير الشاويش، ومحمد كنعان.
- ١٢ - النبأ العظيم - للدكتور محمد عبد الله دراز (ت ١٩٥٨م) - الطبعة الرابعة
١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م - دار القلم - الكويت.
- ١٣ - النشر في القراءات العشر - للإمام أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد... بن
يوسف الشافعي المعروف بـ «ابن الجزري» ت ٨٣٣هـ - طبعة مكتبة القاهرة -
القاهرة.
- ١٤ - نور من القرآن الكريم - للشيخ عبد الوهاب خلاف ت ١٩٥٦م - طبعة ١٩٤٨م -
دار الكتاب العربي.

ثانياً: كتب السنة وعلومها:

- ١٥ - اختصار علوم الحديث - للإمام ابن كثير ت ٧٧٤هـ - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ،
١٩٧٩م - مكتبة دار التراث - القاهرة.
- ١٦ - اختلاف الحديث - للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ -
مطبوع مع «الأم» - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتب العلمية -
لبنان - بعناية الأستاذ محمود مطرجي.
- ١٧ - الأربعون النووية - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ - طبعة مكتبة
دار السلام - الرياض ١٤١١هـ.
- ١٨ - إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل - للشيخ أبي عبد الرحمن محمد
ناصر الدين الألباني - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي.
- ١٩ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام - للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ت ٨٥٢هـ - طبعة بعناية الأستاذ محمد حامد الفقي.
- ٢٠ - تأويل مختلف الحديث - للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ -
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢١ - تاريخ أسماء الثقات - للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ
«ابن شاهين» ت ٣٨٥هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - الدار السلفية -
الكويت - بعناية الأستاذ صبحي السامرائي.

- ٢٢ - تاريخ الفقات - للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ت٢٦١هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م - دار الكتب العلمية - لبنان - بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي ت٨٠٧هـ، وتضمنات الحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ - تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي.
- ٢٣ - التاريخ الصغير - للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م - مكتبة دار التراث - القاهرة - تحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد.
- ٢٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف [أي أطراف مرويات الكتب الستة، وبعض مرويات أخرى لأصحابها كالمراسيل لأبي داود، والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي] - للإمام جمال الدين أبي الحجاج عبد الرحمن بن يوسف المزني ت٧٤٢هـ - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - بعناية الأستاذ عبد الصمد شرف الدين.
- ٢٥ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي - للإمام السيوطي ت٩١١هـ - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب العربي - لبنان.
- ٢٦ - الترهيب والترهيب - للإمام زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت٦٥٦هـ - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان - تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٢٧ - تقريب النواوي - للإمام النووي ت٦٧٦هـ - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب العربي - لبنان - تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم.
- ٢٨ - تقريب تهذيب الكمال - للحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ - الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار الرشيد - سوريا - بعناية الأستاذ محمد عوامة.
- ٢٩ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الشافعي ت٨٠٦هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٣٠ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - للحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - مكتبة القاهرة - القاهرة - بعناية الدكتور شعبان محمد إسماعيل.
- ٣١ - تلخيص المستدرک على الصحيحين - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان - بعناية الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

- ٣٢ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ... بن عبد البر القرطبي المالكي ت٤٦٣هـ - طبعة مؤسسة قرطبة - القاهرة - بعناية جماعة من المحققين بدءاً من سنة ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
- ٣٣ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للإمام أبي الحجاج المزي ت٧٤٢هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - مؤسسة الرسالة - لبنان - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
- ٣٤ - تهذيب تهذيب الكمال - للإمام ابن حجر ت٨٥٢هـ - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ٣٥ - توثيق السنة في القرن الثاني الهجري - لـ أ. د/رفعت فوزي - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨١م - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٣٦ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث - للإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الشافعي المعروف بـ «ابن الدُّيْنِيع» ت٩٤٤هـ - طبعة مكتبة ابن سينا - القاهرة - بعناية الأستاذ محمد عثمان الخشت.
- ٣٧ - الثقات - للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت٣٥٤هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.
- ٣٨ - جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ - للإمام مجد الدين ابن الأثير ت٦٠٦هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الفكر - لبنان.
- ٣٩ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للإمام الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ - الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - مؤسسة الرسالة - تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب.
- ٤٠ - جامع معمر بن راشد - للإمام أبي عروة معمر بن راشد البصري ت١٥٤هـ - مطبوع مع مصنف عبد الرزاق - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - المكتب الإسلامي - لبنان.
- ٤١ - الجواهر النقي في الرد على البيهقي - للإمام علاء الدين علي بن عثمان المعروف بـ «ابن التركماني» الحنفي ت٧٤٥هـ - طبعة دار الفكر - لبنان. وهو مطبوع مع «السنن الكبرى» للبيهقي.
- ٤٢ - حاشية ابن القيم على سنن أبي داود - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الحنبلي المعروف بـ «ابن قيم الجوزية» ت٧٥١هـ - مطبوعة مع «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الكتب العلمية - لبنان.

- ٤٣ - حاشية السندي على سنن النسائي الصغرى - للإمام نور الدين أبي الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي السندي المدني الحنفي - توفي بالمدينة في شوال سنة ١١٣٨هـ - مطبوعة مع السنن.
- ٤٤ - دراسات في السنة - لـ أ. د/محمد بلتاجي - طبعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مكتبة الشباب - القاهرة.
- ٤٥ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية - للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان - بعناية الأستاذ عبد الله هاشم اليماني.
- ٤٦ - سبل السلام شرح بلوغ المرام - للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ت ١١٨٢هـ - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار الريان للتراث - القاهرة - تحقيق الأستاذين: فوز أحمد زمري، وإبراهيم محمد الجمل.
- ٤٧ - سلسلة الأحاديث الصحيحة - للشيخ الألباني - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي - سوريا.
- ٤٨ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة - للشيخ الألباني - الطبعة الرابعة ١٣٩٨م - المكتب الإسلامي - سوريا.
- ٤٩ - سنن أبي داود - للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ - طبعة ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م - مكتبة الحنفاء - سوريا - بعناية الأستاذ عزت عبيد الدعاس.
- ٥٠ - سنن ابن ماجه - للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت ٢٧٣هـ - طبعة دار الريان - مصر - بعناية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥١ - سنن البيهقي الكبرى - للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي الشافعي ت ٤٥٨هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.
- ٥٢ - سنن الترمذي ، واسمه: الجامع الصحيح - للإمام عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٩٧هـ - طبعة ١٩٨٧م - دار الكتب العلمية - لبنان - حقق الشيخ/أحمد محمد شاکر الجزئين الأول والثاني، وحقق الثالث الأستاذ/محمد فؤاد عبد الباقي، وحقق الجزئين الآخرين الأستاذ/كمال يوسف الحوت.
- ٥٣ - سنن الدارقطني - للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - عالم الكتب - لبنان.
- ٥٤ - سنن الدارمي - للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ت ٢٥٥هـ - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩١م - دار القلم - سوريا - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا.

- ٥٥ - سنن سعيد بن منصور - للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ت ٢٢٧هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٥٦ - سنن النسائي الصغرى، وهي المجتبى من السنن الكبرى - للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار البشائر الإسلامية - لبنان - اعتنى به الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة.
- ٥٧ - سنن النسائي الكبرى - للإمام النسائي ت ٣٠٣هـ - الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، والأستاذ سيد كسروي حسن.
- ٥٨ - شرح «الأربعون النووية» - لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي ت ٧١٦هـ - طَبَعَ منه شرح حديث «لا ضرر ولا ضرار» من مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية؛ الدكتور مصطفى زيد، وهو ملحق رسالة «المصلحة في التشريع الإسلامي».
- ٥٩ - شرح السنة - للإمام أبي محمد الحسن بن علي الحنبلي البربهاري ت ٣٢٩هـ - طبعة دار الآثار - القاهرة.
- ٦٠ - شرح صحيح مسلم - للإمام النووي ت ٦٧٦هـ - طبعة المطبعة المصرية - القاهرة.
- ٦١ - شرح معاني الآثار - للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري الطحاوي الحنفي ت ٣٢١هـ - الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ محمد زهري النجار.
- ٦٢ - شرح الزرقاني لموطأ مالك - للإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ت ١١٢٢هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار المعرفة - لبنان .
- ٦٣ - شعب الإيمان - للإمام البيهقي ت ٤٥٨هـ - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول.
- ٦٤ - صحيح البخاري، واسمه الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه - للإمام البخاري ت ٢٥٦هـ - تصوير من «الطبعة السلطانية» قامت به دار الجيل - لبنان.
- ٦٥ - صحيح الجامع الصغير - للشيخ الألباني - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - المكتب الإسلامي - سوريا.

- ٦٦ - صحيح ابن خزيمة - للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
ت٣١١هـ - الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - المكتب الإسلامي - تحقيق
الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
- ٦٧ - صحيح مسلم - للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري
ت٢٦١هـ - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م - دار الحديث - القاهرة - تحقيق
الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦٨ - ضعيف سنن ابن ماجه - للشيخ الألباني - طبعة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - المكتب
الإسلامي - سوريا.
- ٦٩ - علل ابن أبي حاتم - للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي
ت٣٢٧هـ - طبعة ١٤٠٥هـ - دار المعرفة - بيروت - تحقيق الأستاذ محب الدين
الخطيب.
- ٧٠ - علل الدارقطني - للإمام الدارقطني ت٣٨٥هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
- دار طيبة - الرياض - تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الرحمن زين الله
السلفي.
- ٧١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ - طبعة ١٤٠٧هـ -
المكتبة السلفية.
- ٧٢ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث - للإمام السخاوي ت٩٠٢هـ - طبعة مكتبة نزار
مصطفى الباز - السعودية - بعناية الأستاذ رضوان جامع رضوان. وألفية الحديث
للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي
الشافعي ت٨٠٦هـ.
- ٧٣ - فيض القدير شرح الجامع الصغير - للإمام محمد عبد الرؤوف شمس الدين
المناوي ت١٠٢٩هـ - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ، ١٩٧٢م - دار المعرفة - لبنان.
وكتاب «الجامع الصغير» - لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ.
- ٧٤ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - للشيخ محمد جمال الدين القاسمي
الدمشقي ت١٩١٤م - دار إحياء الكتب العربية.
- ٧٥ - الكامل في ضعفاء الرجال - للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني
ت٣٦٥هـ - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - دار الفكر - لبنان.
- ٧٦ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - للإمام
إسماعيل بن محمد العجلوني ت١١٦٢هـ - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - مؤسسة
الرسالة - تحقيق الأستاذ أحمد القلاش.

- ٧٧ - لسان ميزان الاعتدال - للإمام ابن حجر ت٨٥٢هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ،
١٩٩٦م - دار المؤيد - الرياض - تحقيق الأستاذ خليل محمد العربي.
- ٧٨ - لمحات في أصول الحديث - للدكتور محمد أديب صالح - الطبعة الخامسة
١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - المكتب الإسلامي.
- ٧٩ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - للإمام ابن حبان ت٣٥٤هـ -
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - دار الوعي - سوريا - تحقيق الأستاذ محمود إبراهيم
زابد.
- ٨٠ - مجمع الزوائد ومنيع الفوائد - للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر
الهيثمي الشافعي ت٨٠٧هـ - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - دار الكتاب
العربي - لبنان.
- ويقصد بالزوائد: زوائد مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار،
ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير؛ على الكتب الستة:
البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.
- ٨١ - مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة -
للإمام الزرقاني ت١١٢٢هـ - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتب
المصري الحديث، ومكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - تحقيق
الدكتور محمد بن لطفي الصباغ. والمقاصد الحسنة للإمام شمس الدين
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي ت٩٠٢هـ.
- ٨٢ - المستدرك على الصحيحين [أي البخاري، ومسلم] - للإمام أبي عبد الله محمد بن
محمد المعروف بـ الحاكم الصغير ت٤٠٥هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان - بعناية
الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- ٨٣ - مسند أحمد - للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ - طبعة ١٩٩٣م دار
الكتب العلمية - لبنان - رغم أحاديثه الأستاذ محمد عبد السلام عبد الشافعي،
بأرقام صفحات جديدة، وعلى جوانبها أرقام الطبعة القديمة. وطبعة ١٣٧٧هـ،
١٩٥٨م - دار المعارف - مصر - طبع جديد - مكتبة المؤيد - الرياض. تحقيق
الأستاذ أحمد محمد شاكر.
- ٨٤ - مسند الشافعي - للإمام الشافعي ت٢٠٤هـ - مطبوع مع «الأم» - الطبعة الأولى
١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ محمود مطرجي.
- ٨٥ - مسند الطيالسي - للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي
ت٢٠٣هـ - الطبعة الأولى - دار المعرفة - لبنان.

- ٨٦ - مشكاة المصابيح - للإمام محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي الذي كان حيًا سنة ٧٣٧هـ - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي - تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- ٨٧ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه - للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي ت ٨٤٠هـ - طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة - تحقيق الأستاذ موسى علي محمد، والدكتور عزت علي عطية.
- ٨٨ - مصنف ابن أبي شيبة - للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ت ٢٣٥هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - دار الفكر - لبنان - بعناية الأستاذ سعيد محمد اللحام.
- ٨٩ - مصنف عبد الرزاق - للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني ت ٢١١هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - المكتب الإسلامي - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٩٠ - معالم السنن، وهو شرح لسنن أبي داود - للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي ت ٣٨٨هـ - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتبة العلمية - لبنان.
- ٩١ - المعجم الأوسط - للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة المعارف - الرياض - تحقيق أ. د محمود الطحان.
- ٩٢ - المعجم الصغير - للإمام الطبراني ت ٣٦٠هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - تحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت.
- ٩٣ - المعجم الكبير - للإمام الطبراني ت ٣٦٠هـ - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - لبنان - تحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي.
- ٩٤ - المقدمة في علم الحديث - للإمام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشافعي المعروف بـ «ابن الصلاح» ت ٦٤٣هـ - طبعة مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٩٥ - منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - للإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية ت ٦٥٢هـ - طبعة مكتبة الإيمان - القاهرة.
- ٩٦ - المنتقى، وهو شرح لموطأ مالك - للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي المالكي ت ٤٧٤هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - دار الكتاب الإسلامي - بيروت.

- ٩٧ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين - للإمام الهيثمي ت ٨٠٧هـ - طبعة المطبعة السلفية - القاهرة - تحقيق الأستاذ محمد عبد الرزاق حمزة.
- ٩٨ - الموطأ - لإمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ت ١٧٩هـ - طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بعناية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٩٩ - ميزان الاعتدال - للإمام الذهبي ت ٧٤٨هـ - طبعة دار الفكر - لبنان - تحقيق الأستاذ علي محمد الجاوي.
- ١٠٠ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م - الدار الثقافية للنشر - القاهرة - تحقيق الدكتور عبد الكريم الفضيلي.
- ١٠١ - نصب الراية لأحاديث الهداية - للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ت ٧٦٢هـ - طبعة دار الحديث - القاهرة.
- ١٠٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني ت ١٢٥٠هـ - طبعة مكتبة الإيمان - القاهرة.
- ١٠٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر - لمجد الدين ابن الأثير اللغوي ت ٦٠٦هـ - طبعة المكتبة العلمية - لبنان.
- ١٠٤ - هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - طبعة ١٤٠٧هـ - المكتبة السلفية. وهو الجزء قبل الأول من «فتح الباري».

ثالثاً: كتب الفقه والقواعد والإجماع والسياسة الشرعية:

أ - الفقه الحنفي:

- ١٠٥ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق - للإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر المصري الحنفي الشهير بـ «ابن نجيم» ت ٩٧٠هـ - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٠٦ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني الحنفي ت ٥٨٧هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٠٧ - بداية المبتدي - للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني الحنفي ت ٥٩٣هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

١٠٨ - بدر المتقي شرح الملتقى [ملتقى الأبحر] - للإمام محمد علاء الدين، ولد قبل عام ١٠٥٠هـ - طبع على هامش «ملتقى الأبحر» وشرحه الآتيين - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.

١٠٩ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق - للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ت ٧٤٣هـ - الطبعة الثانية - دار الكتاب الإسلامي. وكنز الدقائق للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي ت ٧١٠هـ.

١١٠ - حاشية ابن عابدين، واسمها «رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» - للإمام محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الشامي الحنفي الشهير بـ ابن عابدين ت ١٢٥٢هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار إحياء التراث العربي - لبنان - و«الدر» للإمام محمد علاء الدين بن علي الحنفي ت ١٠٨٨هـ، و«التنوير» للإمام محمد بن عبد الله بن تَمْرَاش شمس الدين الحنفي ت ١٠٠٤هـ.

١١١ - العناية شرح الهداية على بداية المبتدي - للإمام البابرّي الحنفي ت ٧٨٦هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. والبداية والهداية للإمام المرغيناني.

١١٢ - فتح القدير شرح البداية والهداية - للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بـ «ابن الهمام» الحنفي ت ٨٦١هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان. وقد استكمل شرح فتح القدير الإمام قاضي زاده ت ٩٨٨هـ.

١١٣ - المبسوط - للإمام أبي بكر بن أبي سهل السرخسي الحنفي ت ٤٨٣هـ - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار المعرفة - لبنان.

١١٤ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى البحر - للإمام عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بـ داماد أفندي الحنفي - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.

١١٥ - مختصر القدوري، واسم «الكتاب» - للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي ت ٤٢٨هـ - طبعة مكتبة القدسي - القاهرة - تحقيق الأستاذين: محمود أمين النواوي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

١١٦ - ملتقى الأبحر - للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن سليمان الحلبي الحنفي - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.

١١٧ - الهداية شرح بداية المبتدي - للإمام المرغيناني ت ٥٩٣هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

ب - الفقه المالكي:

١١٨ - أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك - للإمام أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الشهير بـ «الدردير» ت ١٢٠١هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.

١١٩ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الشهير بـ ابن رشد الحفيد ت٥٩٥هـ - طبعة ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - دار السلام - القاهرة.

١٢٠ - بلغة السالك لأقرب المسالك - للإمام أحمد بن محمد الصاوي المالكي ت١٢٤١هـ - طبعة دار الفكر - لبنان. وقد شرح الشيخ الصاوي أيضاً ضمنه الشرح الصغير.

١٢١ - التاج والإكليل لمختصر خليل - للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم المالكي الشهير بـ «المواق» ت٨٩٧هـ - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م - دار الفكر - لبنان. ومختصر خليل هو «المختصر في الفقه المالكي» للشيخ خليل بن إسحاق ت٧٦٧هـ.

١٢٢ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - للشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ت١٢٣٠هـ - طبعة دار الفكر - لبنان. والشرح الكبير على مختصر خليل للشيخ الدردير.

١٢٣ - الشرح الصغير شرح أقرب المسالك - للإمام الدردير ت١٢٠١هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.

١٢٤ - كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - للإمام ابن عبد البر ت٤٦٣هـ - طبع محققه الدكتور محمد ولد ماديك الموريتاني سنة ١٣٩٢هـ، ١٩٧٩م - دار الهدى - مصر.

١٢٥ - المدونة الكبرى - للإمام أبي سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان المالكي الملقب بـ «سحنون» ت٢٤٠هـ - يروىها عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك - طبعة دار الفكر - لبنان.

١٢٦ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل - للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد المغربي المالكي المعروف بـ «الخطّاب» ت٩٥٤هـ - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م - دار الفكر - لبنان.

ج - الفقه الشافعي:

١٢٧ - الإقناع - للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر الشافعي المعروف بـ «ابن المنذر» ت٣١٨هـ - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م - دار الحديث - القاهرة.

١٢٨ - الأم - للإمام الشافعي ت٢٠٤هـ - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ محمود مطرجي.

١٢٩ - طرح التشريب في شرح التقريب - «التقريب» هو «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» للإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي ت٨٠٦هـ، و«طرح التشريب» للإمام زين الدين نفسه ولم يُتمه فأكمّله سنة ٨١٨هـ ولده ولي الدين العراقي ت٨٢٦هـ - طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

١٣٠ - المجموع شرح المذهب - للإمام النووي ت٦٧٦هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.
١٣١ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشافعي ت٩٧٧هـ - طبعة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م - الحلبي - القاهرة.
١٣٢ - منهاج الطالبين - للإمام النووي - طبعة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م - الحلبي - القاهرة.
١٣٣ - المَهْدَب في أصول مذهب الشافعي - للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي الشيرازي ت٤٧٦هـ - مطبوع مع شرحه «المجموع» للإمام النووي - طبعة دار الفكر - لبنان.

د - الفقه الحنبلي:

١٣٤ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد - للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي المعروف بـ «المرداوي» ت٨٨٥هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق الأستاذ محمد حامد الفقي.

١٣٥ - الفتاوى الكبرى - للإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم الحارثي المعروف بـ ابن تيمية ت٧٢٨هـ - الطبعة الأولى ١٩٨٨م - دار الغد العربي - القاهرة.

١٣٦ - الفروع، وهو في الفقه الحنبلي - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي ت٧٦٣هـ - الطبعة الثانية - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

١٣٧ - مجموع الفتاوى - للإمام ابن تيمية ت٧٢٨هـ - طبعة المملكة العربية السعودية.
١٣٨ - مختصر الخرقي - للإمام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله البغدادي الخرقي شيخ الحنابلة ت٣٣٤هـ - مطبوع مع شرحه «المغني».

١٣٩ - المغني، وهو شرح لمختصر الخرقي - للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي ت٦٢٠هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.
هـ - فقه المذاهب الأخرى:

١٤٠ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى الزبيدي ت٨٤٠هـ - طبعة دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

- ١٤١ - حدائق الأزهار - للإمام ابن المرتضى الزيدي ت ٨٤٠هـ - طبعة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م - لحساب «المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية» - تحقيق جماعة من المحققين.
- ١٤٢ - السبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار - للإمام الشوكاني ت ١٢٥٥هـ - طبعة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م - مكتبة ابن تيمية، للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، تحقيق جماعة من المحققين.
- ١٤٣ - شرح كتاب النيل وشفاء العليل - للشيخ محمد بن يوسف إطفيش الفقيه الإباضي ت ١٣٣٢هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة الإرشاد - جدة.
- ١٤٤ - كتاب النيل وشفاء العليل - للشيخ ضياء الدين عبد العزيز بن إبراهيم بن عبدالمعز الإباضي الثميني ت ١٢٢٣هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة الإرشاد - جدة.
- ١٤٥ - المَحَلَّى بالآثار - للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت ٤٥٦هـ - طبعة مكتبة دار التراث - القاهرة - تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر.

و - الفقه المقارن:

- ١٤٦ - الفقه الإسلامي وأدلته - للدكتور وهبة الزحيلي - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - دار الفكر - سوريا.
- ١٤٧ - فقه السنة - للأستاذ الشيخ سيد سابق - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٧٧م - مكتبة الآداب.
- ١٤٨ - ويمكن أيضاً هنا إدراج «البحر الزخار» لابن المرتضى الزيدي، و«المجموع» للنووي، و«المفني» لابن قدامة، ونحوها مما اهتم أصحابها بإيراد أقوال المذاهب الأخرى مع مذاهبهم.
- ز - القواعد الفقهية:

- ١٤٩ - الأشباه والنظائر في القواعد الفقهية - للإمام السيوطي ت ٩١١هـ - طبعة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٥٠ - الأشباه والنظائر - للإمام ابن نجيم الحنفي ت ٩٧٠هـ - طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٥١ - غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم - للإمام أبي العباس أحمد بن محمد الحنفي الحموي ت ١٠٩٨هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية - لبنان.

١٥٢ - القواعد الحنبلية - للإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الشهير بـ «ابن رجب» - ت ٧٩٥هـ - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة، والرياض.

١٥٣ - القواعد الفقهية: مفهومها، ونشأتها، وتطورها، ودراسة مؤلفاتها - للدكتور علي أحمد الندوي - الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م - دار القلم - سوريا.

ح - الإجماع:

١٥٤ - الإجماع - للإمام ابن المنذر ت ٣١٨هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - دار الكتب العلمية - لبنان.

١٥٥ - مراتب الإجماع - للإمام ابن حزم ت ٤٥٦هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

ط - السياسة الشرعية:

١٥٦ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي ت ٤٥٠هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.

١٥٧ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - للإمام ابن تيمية - طبعة دار الإيمان - الإسكندرية - تحقيق الأستاذ علي بن محمد المغربي.

١٥٨ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - للإمام ابن القيم ت ٧٥١هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذ محمد حامد الفقي.

١٥٩ - غياث الأمم في التياث الظلم - لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ت ٤٧٨هـ - طبعة دار الدعوة - الإسكندرية - تحقيق الدكتورين: مصطفى حلمي، وفؤاد عبد المنعم أحمد.

١٦٠ - فقه السياسة الشرعية في ضوء القرآن والسنة - للدكتور خالد علي عنبر - طبعة المؤلف الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م - الرياض.

١٦١ - المدخل إلى السياسة الشرعية - للأستاذ عبد العال أحمد عطوة - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - جامعة الإمام.

١٦٢ - ويمكن إدراج «مقدمة ابن خلدون» هنا؛ حيث قد استفيد منه فيما يتعلق بالسياسة الشرعية عند الكلام عن شروط الحاكم.

رابعاً: كتب أصول الفقه والتشريع:

١٦٣ - أثر نصاب المحل في الحكم - لـ أ. د/علي جمعة محمد - طبعة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - دار الهداية - القاهرة.

- ١٦٤ - الإحكام في أصول الأحكام - للإمام ابن حزم ت٤٥٦هـ - طبعة ١٤٠٣هـ،
١٩٨٣م - دار الآفاق الجديدة - لبنان - تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر.
- ١٦٥ - الإحكام في أصول الأحكام - للإمام أبي الحسن علي بن محمد الأمدي الشافعي
ت٦٣١هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - دار الكتاب العربي - لبنان. تحقيق
الدكتور سيد الجميلي.
- ١٦٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - للإمام الشوكاني ت١٢٥٥هـ
- طبعة دار الفكر - لبنان.
- ١٦٧ - أصول البيزوي - للإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين
البيزوي الحنفي ت٥٨٢هـ - مطبوع مع شرحه «كشف الأسرار» - الطبعة الثانية
١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - دار الفاروق الحديث - القاهرة.
- ١٦٨ - أصول التشريع الإسلامي - للأستاذ الشيخ علي حسب الله - الطبعة السادسة
١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - دار المثقف العربي - القاهرة.
- ١٦٩ - أصول السرخسي - للإمام السرخسي ت٤٨٣هـ - طبعة ١٣٧٢هـ - دار المعرفة -
لبنان - تحقيق الدكتور رفيق العجم.
- ١٧٠ - أصول الفقه - للشيخ محمد الخضري - طبعة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - دار الفكر -
لبنان.
- ١٧١ - أصول الفقه الإسلامي - للدكتور وهبة الزحيلي - طبعة معادة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م
- دار الفكر المعاصر - لبنان - ودلر الفكر - سوريا.
- ١٧٢ - أصول الفقه - للدكتور محمد زكريا البرديسي - طبعة ١٣٩١هـ، ١٩٧١م - دار
النهضة العربية - القاهرة.
- ١٧٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين - للإمام ابن القيم ت٧٥١هـ - طبعة دار
الجيل - لبنان. بعناية الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد.
- ١٧٤ - البحر المحيط - للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر
المصري الشافعي المعروف بـ «الزركشي» ت٧٩٤هـ - طبعة بعناية جماعة منهم
الدكتور عمر سليمان الأشقر.
- ١٧٥ - بحوث إسلامية في التفسير والحديث وأصول التشريع - للدكتور محمد بلتاجي
حسن - طبعة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - مكتبة الشباب - القاهرة.
- ١٧٦ - تاريخ التشريع الإسلامي - لـ أ. د/عبد الفتاح حسيني الشيخ رئيس جامعة
الأزهر الأسبق - الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار الجيل للطباعة -
القاهرة.

- ١٧٧ - التحرير في أصول الفقه - للإمام ابن الهمام الحنفي ت ٨٦١هـ - وقد شرحه الإمام محمد بن محمد ... بن علي بن سليمان المعروف بـ «ابن أمير الحاج» ت ٨٧٩هـ في كتاب سماه: التقرير والتحبير في شرح التحرير - وقد طبعاً معاً - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٧٨ - التلويح شرح التوضيح في حل غوامض التنقيح - للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي ت ٧٩٢هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الشيخ زكريا عميرات.
- ١٧٩ - تنقيح الأصول - للإمام صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي ت ٧٤٧هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الشيخ زكريا عميرات.
- ١٨٠ - التوضيح في حل غوامض التنقيح - لصدر الشريعة الحنفي ت ٧٤٧هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الشيخ زكريا عميرات.
- ١٨١ - الرسالة - للإمام الشافعي ت ٢٠٤هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.
- ١٨٢ - روضة الناظر وجنة المناظر - للإمام ابن قدامة الحنبلي ت ٦٢٠هـ - طبعة ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ١٨٣ - شرح مختصر المنتهى الأصولي - للإمام عبد الرحمن بن أحمد الإيجي عضد الملة ت ٧٥٦هـ، وقيل: ٧٥٣هـ - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م - دار الكتب العلمية - لبنان. تحقيق الأستاذين: فادي نصيف، وطارق يحيى.
- ١٨٤ - ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية - للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مؤسسة الرسالة - سوريا.
- ١٨٥ - علم أصول الفقه - للشيخ عبد الوهاب خلاف ت ١٩٥٦م - الطبعة الثامنة - مكتبة الدعوة الإسلامية - شباب الأزهر - القاهرة.
- ١٨٦ - الفقيه والمتفقه - للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري عضو دار الإفتاء.
- ١٨٧ - فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثبوت - للإمام عبد العلي بن محمد بن نظام الدين الأنصاري الهندي الحنفي ت ١٢٢٥هـ - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - لبنان. وهي مصورة من الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر.

- ١٨٨ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - للإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الدمشقي الشافعي سلطان العلماء ت ٦٦٠هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان.
- ١٨٩ - الكافية في الجدل - لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي ت ٤٧٨هـ - طبعة عيسى الحلبي - القاهرة - تحقيق أ. د/فوقية حسين محمود.
- ١٩٠ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزدوي - للإمام عبد العزيز بن أحمد علاء الدين البخاري ت ٧٣٠هـ - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.
- ١٩١ - اللمع في أصول الفقه - للإمام الشيرازي ت ٤٧٦هـ - طبعة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م - عالم الكتب - تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- ١٩٢ - مختصر المنتهى الأصولي - للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بـ (ابن الحاجب) ت ٦٤٦هـ - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذين: فادي نصيف، وطارق يحيى.
- ١٩٣ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد - للشيخ عبد القادر بن بدران الحنبلي الدمشقي ت ١٣٤٦هـ - طبعة دار الفكر العربي.
- ١٩٤ - المدخل للتشريع الإسلامي - للدكتور محمد فاروق النبهان - الطبعة الأولى ١٩٧٧م - وكالة المطبوعات بالكويت، ودار القلم - لبنان.
- ١٩٥ - مدخل لعلوم الشريعة الإسلامية - للأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الرحيم - طبعة دار النصر - القاهرة.
- ١٩٦ - المستصفى من علم الأصول - للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي ت ٥٠٥هـ - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت - بعناية الدكتور محمد سليمان الأشقر.
- ١٩٧ - مُسَلَّمُ الثبوت - للإمام محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي ت ١١١٩هـ - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - لبنان. وهي مصورة من الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر.
- ١٩٨ - المسودة - جمعها الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي الحنبلي ت ٧٤٥هـ - جمعها من أقوال الأئمة: مجد الدين عبد السلام بن تيمية ت ٦٥٢هـ، وولده شهاب الدين عبد الحلیم بن تيمية ت ٦٨٢هـ، وحفيده تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ت ٧٢٨هـ - طبعة دار الكتاب العربي - لبنان - تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ١٩٩ - المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي - للأستاذ الدكتور مصطفى زيد - طبعة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م - دار الفكر العربي. وأصل الكتاب رسالة ماجستير تقدم بها لقسم الشريعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- ٢٠٠ - المعتمد في أصول الفقه - لشيخ المعتزلة الإمام أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ت ٤٣٦هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - تحقيق الشيخ خليل الميس مدير أزهر لبنان.
- ٢٠١ - معنى قول الإمام المَظَلِّي: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» - للإمام علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي الشافعي ت ٧٥٦هـ - وهذه الرسالة هي السادسة، من «مجموعة الرسائل المنيرية» - الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ - المطبعة المنيرية. والمظلي هو الإمام الشافعي؛ نسبة إلى جده الأكبر عبد المطلب جد النبي ﷺ.
- ٢٠٢ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة - للإمام السيوطي ت ٩١١هـ - طبع ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» بالجزء الأول - الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ - المطبعة المنيرية.
- ٢٠٣ - منهج الوصول في علم الأصول - للإمام أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشافعي البيضاوي ت ٦٨٥هـ - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ عبد القادر محمد علي.
- ٢٠٤ - منهج عمر بن الخطاب في التشريع - للدكتور محمد بلتاجي - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م - مكتبة الشباب - القاهرة.
- ٢٠٥ - الموافقات في أصول الأحكام - للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ت ٧٩٠هـ - طبعة دار الفكر - لبنان.
- ٢٠٦ - نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر - للشيخ ابن بدران ت ١٣٤٦هـ - الطبعة الأولى ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢٠٧ - نهاية السؤل شرح منهج الوصول - للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسين بن علي الأموي الشافعي الإسنوي ت ٧٧٢هـ - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م - دار الكتب العلمية - لبنان - بعناية الأستاذ عبد القادر محمد علي.

خامساً: كتب التاريخ والتراجم:

- ٢٠٨ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب - للإمام ابن عبد البر ت ٤٦٣هـ - الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م - دار الكتب العلمية - لبنان.

- ٢٠٩ - أسد الغابة في معرفة الصحابة - للإمام عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بـ «ابن الأثير» المؤرخ ت٦٣٠هـ - طبعة دار الشعب - تحقيق الأستاذين: محمد إبراهيم البناء، ومحمد أحمد عاشور.
- ٢١٠ - الإصابة في تمييز الصحابة - للمحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ - طبعة ١٤١١هـ، ١٩٩١م - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - بتحقيق الدكتور طه محمد الزيني.
- ٢١١ - الأعلام - للأستاذ خير الدين الزركلي - الطبعة الثامنة - دار العلم للملايين - لبنان.
- ٢١٢ - أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام - للأستاذ عمر رضا كحالة - طبعة مؤسسة الرسالة.
- ٢١٣ - أعيان الشيعة - للسيد محسن عبد الكريم الحسيني العاملي المعروف بـ «الأمين» - الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ، ١٩٥٠م - الإنصاف - لبنان.
- ٢١٤ - إنباء الرواة على أنباء النحاة - للإمام جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت٦٢٤هـ - الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠هـ - دار الكتب المصرية.
- ٢١٥ - إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - للأستاذ إسماعيل باشا بن محمد أمين البايي البغدادي - طبعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الفكر - لبنان.
- ٢١٦ - البداية والنهاية - للإمام ابن كثير ت٧٧٤هـ - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م - دار هجر - القاهرة - تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي.
- ٢١٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - للإمام الشوكاني ت١٢٥٥هـ - طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٢١٨ - تاريخ أصبهان - للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ت٤٣٠هـ - طبعة دار الكتاب العربي.
- ٢١٩ - تاريخ الأمم والملوك - للإمام الطبري ت٣١٠هـ - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان.
- ٢٢٠ - تاريخ بغداد - للإمام الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢٢١ - تهذيب الأسماء واللغات - للإمام النووي ت٦٧٦هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢٢٢ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية - للإمام محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي ت٧٧٥هـ - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - دار هجر - القاهرة - تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو.

- ٢٢٣ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.
- ٢٢٤ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب [المالكي] - للإمام برهان الدين أبي الوفا إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي المدني ت ٧٩٩هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢٢٥ - ذيل طبقات الحنابلة - للإمام ابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان.
- ٢٢٦ - سير أعلام النبلاء - للإمام الذهبي ت ٧٤٨هـ - الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مؤسسة الرسالة.
- ٢٢٧ - السيرة النبوية - للإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري ت ٢١٣هـ - طبعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار الجيل - لبنان.
- ٢٢٨ - شلرات الذهب في أخبار من ذهب - للإمام أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بـ «ابن العماد» الدمشقي الحنبلي ت ١٠٨٩هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٢٩ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع - للإمام السخاوي ت ٩٠٢هـ - طبعة دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- ٢٣٠ - طبقات الحنابلة - للإمام أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ت ٥٢١هـ - طبعة دار المعرفة - لبنان.
- ٢٣١ - طبقات الشافعية الكبرى - للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ت ٧٧١هـ - طبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - بتحقيق الأستاذين: عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي.
- ٢٣٢ - الطبقات الكبير - للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري ت ٢٣٠هـ - طبعة ٢٠٠٢م - مكتبة الخانجي، والهيئة المصرية العامة للكتاب - لمكتبة الأسرة.
- ٢٣٣ - طبقات المفسرين - للإمام شمس الدين محمد بن علي الداودي المصري الشافعي ت ٩٤٥هـ - طبعة دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٢٣٤ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية - للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي الحنفي ت ١٣٠٤هـ - طبعة دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٣٥ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - للعلامة مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بـ «حاجي خليفة» ت ١٠٧٦هـ - طبعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الفكر - لبنان.

- ٢٣٦ - المدخل إلى دلائل النبوة - للإمام البيهقي ت٤٥٨هـ - مطبوع مع الدلائل - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - دار الريان - القاهرة.
- ٢٣٧ - معجم المؤلفين - للأستاذ عمر رضا كحالة - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - دار التراث العربي - لبنان.
- ٢٣٨ - معرفة الصحابة - للإمام أبي نعيم ت٤٣٠هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ومكتبة الحرمين بالرياض - بعناية الدكتور محمد راضي بن حاج عثمان.
- ٢٣٩ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد - للإمام مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي ت٩٢٨هـ - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م - مطبعة المدني - تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٢٤٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - للإمام جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي الحنفي ت٨٧٤هـ - طبعة ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م - دار الكتب المصرية.
- ٢٤١ - هدية العارفين وأسماء المؤلفين وأثار المصنفين من «كشف الظنون» - للأستاذ إسماعيل باشا البغدادي - طبعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الفكر - لبنان.

سادساً: اللغة والمعاجم:

- ٢٤٢ - أنيس الفقهاء - للإمام قاسم بن عبد الله بن خير الدين القونوي الحنفي ت٩٧٨هـ - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - مؤسسة الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الدكتور أحمد عبد الرزاق الكبيسي.
- ٢٤٣ - التعريفات - للإمام علي بن محمد الجرجاني ت٨١٦هـ - طبعة دار الريان - القاهرة.
- ٢٤٤ - التوقيف على مهمات التعاريف - للإمام المناوي ت١٠٢٩هـ - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - عالم الكتب - القاهرة - تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان.
- ٢٤٥ - القاموس المحيط - للإمام محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروزآبادي ت٨١٦هـ - طبعة دار الجيل - لبنان.
- ٢٤٦ - الكلبيات، وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - للإمام أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي الحسيني الحنفي ت١٠٩٤هـ - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - مؤسسة الرسالة - سوريا - تحقيق الدكتور عدنان درويش، والأستاذ محمد المصري.

٢٤٧ - لسان العرب - للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفرقي المعروف بـ «ابن منظور» ت ٧١١هـ - طبعة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - دار صادر - لبنان.

٢٤٨ - مختار الصحاح - للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - كان حياً في رمضان عام ٦٦٠هـ - طبعة دار الحديث - القاهرة - بعناية الأستاذ محمود خاطر. وهو مختصر من كتاب: «الصحاح» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ.

٢٤٩ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الشافعي ت ٧٧٠هـ - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م - دار الكتب العلمية - لبنان.

٢٥٠ - المطلع على أبواب المقنع - للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البلعي الحنبلي ت ٧٠٩هـ - طبعة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - المكتب الإسلامي. والمقنع للإمام ابن قدامة صاحب «المغني».

٢٥١ - معجم البلدان - للإمام أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي ت ٦٢٦هـ - طبعة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذ فريد عبدالعزيز الجُندي.

٢٥٢ - المعجم الوسيط - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - تأليف جماعة من الأساتذة بمجمع اللغة العربية القاهرة.

٢٥٣ - النحو الوافي - للأستاذ النحوي الكبير عباس حسن - الطبعة الثامنة - دار المعارف - القاهرة.

سابعاً: دراسات إسلامية وفكرية عامة:

٢٥٤ - «الإسلام» الأصل الثالث - للأستاذ سعيد حوى - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م - طبعة المؤلف.

٢٥٥ - أدب الفتوى - للإمام أبي عمرو ابن الصلاح ت ٦٤٣هـ - طبعة ١٩٩٨م - الهيئة المصرية العامة للكتاب - تحقيق أ. د/ رفعت فوزي.

٢٥٦ - الإرهاب - للدكتور فرج علي فودة - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٢م.

٢٥٧ - الاعتصام - للإمام الشاطبي ت ٧٩٠هـ - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - دار الخاني - الرياض - تحقيق أ. د / مصطفى أبو سليمان الندوي.

- ٢٥٨ - إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان - للإمام ابن القيم ت٧٥١هـ - طبعة ١٣٨١هـ،
١٩٦١م - دار التراث - القاهرة - بعناية الأستاذ محمد سيد كيلاني.
- ٢٥٩ - الأموال - للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ت٢٢٤هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ،
١٩٨٦م - دار الكتب العلمية - لبنان - تحقيق الأستاذ محمد خليل هراس.
- ٢٦٠ - نبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام - للإمام ابن فرحون المالكي
ت٧٩٩هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مكتبة الكليات الأزهرية -
القاهرة.
- ٢٦١ - التفكير في زمن التكفير - للدكتور نصر حامد أبو زيد - الطبعة الأولى ١٩٩٥م -
سينا للنشر.
- ٢٦٢ - جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغى في روايته وحمله - للإمام ابن عبد البر
المالكي ت٤٦٣هـ - طبعة أم القرى - القاهرة. توزيع مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٢٦٣ - الحسبة في الإسلام - للإمام ابن تيمية ت٧٢٨هـ - طبعة ١٣٨٧هـ - المطبعة
السلفية ومكتبتها - القاهرة.
- ٢٦٤ - حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية - لحسين أحمد أمين - الطبعة الثانية -
مكتبة مدبولي ١٩٨٧م.
- ٢٦٥ - الخراج - للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة
ت١٨٢هـ - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار المعرفة - لبنان.
- ٢٦٦ - الخراج - للإمام أبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي ت٢٠٣هـ - طبعة
١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار المعرفة - لبنان.
- ٢٦٧ - الخطط المقرزية، واسمه «المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» - للإمام
نقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المصري الحنفي
الشافعي الظاهري الشهير بـ «المقرزي» ت٨٤٥هـ - طبعة مكتبة الثقافة الدينية
- القاهرة.
- ٢٦٨ - الديمقراطية في الإسلام - للأستاذ عباس محمود العقاد (ت١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م)
- طبعة ١٩٩٥م - نهضة مصر - القاهرة.
- ٢٦٩ - سر تآخر العرب والمسلمين - للشيخ محمد الغزالي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ،
١٩٨٥م - دار الصحوة - القاهرة.
- ٢٧٠ - عبقرية عمر - للأستاذ عباس العقاد - طبعة منشورات المكتبة المصرية - لبنان.
- ٢٧١ - العلم، أصوله ومصادره ومناهجه - للأستاذ محمد عبد الله الخرعان - الطبعة
الأولى ١٤١٢هـ - دار الوطن - الرياض.

- ٢٧٢ - الفصل في الملل والأهواء والنحل - للإمام ابن حزم ت ٤٥٦هـ - طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الجيل - لبنان - تحقيق الدكتورين: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عُميرة.
- ٢٧٣ - الفقه الإسلامي - ل. أ. د/أحمد يوسف سليمان - طبعة ١٩٩٠م - دار الثقافة - القاهرة.
- ٢٧٤ - المرأة بين الفقه والقانون - للأستاذ الدكتور مصطفى السباعي ت ١٩٦٤هـ - الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - المكتب الإسلامي - سوريا.
- ٢٧٥ - المرأة ماذا بعد السقوط؟ - للأستاذة بدرية العزاز - الطبعة الثانية - مكتبة المنار الإسلامية - الكويت.
- ٢٧٦ - مفهوم النص - للدكتور نصر حامد أبو زيد - طبعة ١٩٩٠م - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٧٧ - مقدمة ابن خلدون - للإمام ولي الدين أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد المالكي المعروف بـ «ابن خلدون» ت ٨٠٨هـ - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون.
- ٢٧٨ - من هنا نعلم - للشيخ محمد الغزالي - الطبعة السادسة - دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- ٢٧٩ - الإسلام في عالم متغير - لحسين أحمد أمين - طبعة مكتبة مدبولي - القاهرة.
- ٢٨٠ - موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين - للأستاذ مصطفى صبري أحد كبار علماء الإسلام في الدولة العثمانية سابقاً ت ١٩٥٤م - طبعة دار إحياء التراث العربي - لبنان.
- ٢٨١ - نحو ثورة في الفكر الديني - للدكتور محمد النويهي - الطبعة الأولى ١٩٨٣م - دار الآداب.
- ٢٨٢ - نظام الحكم في الإسلام - للدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة الأولى - دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٢٨٣ - نقد الخطاب الديني - للدكتور نصر حامد أبو زيد - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - سينا للنشر.
- ٢٨٤ - هذا ديننا - للشيخ محمد الغزالي - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الشروق - القاهرة.

ثامناً: الرسائل العلمية والموسوعات والصحف والمجلات:

- ٢٨٥ - أعداد من جريدة «الأهرام»: عدد ١٩٩٦/٩/٨م، ١٩٩٩/٣/٢٨، و ١٣، ١٤، ١٥، ١٩٩٩/٤/٢٩.
- ٢٨٦ - حاجة العلوم الإسلامية إلى التجديد - مقال للدكتور محمد بلتاجي بـ «مجلة فكر وإبداع».
- ٢٨٧ - الشبهات وأثرها في المقوية الجنائية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون - رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث منصور محمد منصور الحفناوي - سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - بكلية الحقوق - جامعة الزقازيق. بإشراف الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور. وهي برقم: ٨١١ بكلية دار العلوم العامة.
- ٢٨٨ - مركز المرأة في الشريعة الإسلامية - رسالة ماجستير تقدّم بها الباحث عبد الحميد إبراهيم بركات أبو سعدة لقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر - قسم السياسة الشرعية.
- ٢٨٩ - ملف كامل عن الدكتور نصر حامد أبو زيد بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي - بالزمالك - القاهرة.
- ٢٩٠ - نحو منهج جديد للدراسة علم أصول الفقه - بحث للدكتور محمد الدسوقي، قدم إلى مؤتمر «علوم الشريعة في الجامعات: الواقع والطموح» - عمان - الأردن - في الفترة من ١٦ - ١٨ ربيع الأول ١٤١٥هـ، ٢٣ - ٢٥ أغسطس ١٩٩٤م - وطبع ضمن مجلة «بحوث ودراسات»: (١٣٢، ١٣٣) - الأردن.





فهرس الآيات القرآنية بترتيب سورها في المصحف

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|---|-------------|------------------------|
| <u>الفاتحة</u> | | |
| ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ | ٤ | ١٢٥ |
| <u>البقرة</u> | | |
| ﴿اَسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ | ٣٥ | ٢٧٦ |
| ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ | ٤٣، ٨٣، ١١٠ | ٣٥٠ |
| ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَىٰ﴾ | ١٠٦ | ١٠٥ |
| ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ | ١١٦ | ١٢٤ |
| ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَابِرِهِمْ نَمَلًا﴾ | ١٢٥ | ٢٤٩ |
| ﴿رَبَّنَا وَأَنْعَمْتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَزَكَّاهُمْ إِنَّكَ أَنْتَ | | |
| الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ | ١٢٩ | ١٣٢ |
| ﴿مَنْ أَضَلُّ مِنْ بَاغٍ وَلَا عَارٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ | ١٧٣ | ٢٠٤ |
| ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ لَهُ بِالْهَرَبِ وَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ آيَةٍ فَتَنًا قَالِيًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ يَاخْشَىٰ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعَدَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥٨﴾﴾ | | ١٧٨ ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|---|-----------|---------------|
| ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ | ١٧٩ | ٢٨٨ |
| ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الْقِيَامِ الْآخِرَةُ إِنَّ يَسَاءِ بُدَايُهَا﴾ | ١٨٧ | ٣٧ |
| ﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَمْلُوكَاتٍ﴾ | ١٩٧ | ٢٤١ ، ٢٤٠ |
| ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ | ٢٢٢ | ٥٢ |
| ﴿وَالْمُطَهَّرَاتُ بِرِضَاكِ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ | ٢٢٨ | ١٢٨ ، ٣١ ، ٢٩ |
| ﴿وَلَمْ يَثَلِ الْوَلَّى عَلَيْهِنَّ بِالْمَرْوَةِ وَالزَّيَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ | ٢٢٨ | ٥٠٧ |
| ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾ | ٢٢٩ | ٤٨٥ ، ٢٠٧ |
| ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَرْوَةِ﴾ | ٢٣٣ | ٣٧ |
| ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ الْوَلَّى يَدَّوْهُ عَقْدَةُ الزَّكَاءِ﴾ | ٢٣٧ | ٣٠ |
| ﴿وَقَالَ لَهُنَّ نَبِيُّهُنَّ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ | ٢٤٧ | ٤٩٩ |
| ﴿فَمَنْزُومُهُمْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ فِتْنَةً وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ وَمَا كُنْهُ اللَّهُ أَكْثَرَ الْأَكْثَرِ وَالْحُكْمَةُ وَعَلَّمَهُمْ سَكَاةً يَسْكَاةً وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَئِنْ أَفَّاكَ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ | ٢٥١ | ٤٩٨ |
| ﴿لَا يَسْخَرُونَ النَّاسَ إِلَّا سَخِرَ مِنْهُمْ﴾ | ٢٧٣ | ١٩٦ |
| ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ | ٢٧٥ | ٢٦ |
| ﴿يَتَابِعُهَا الْوَيْتُ مَا مَاتُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ | ٢٨٢ | ٣٠٤ |
| ﴿وَاللَّهُ يَكْفِي عَنْهُ عَلَيْهِ﴾ | ٢٨٢ | ٣٥ |
| آل عمران | | |
| ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالشَّيْكَةُ وَأُولُوا الْأَيْمَنِ﴾ | ١٨ | ٤٩٩ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|--|-----------|-----------------|
| ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾ | ٢٦ | ١٢٥ |
| ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ نُسْخَةً﴾ | ٢٨ | ٤٤٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ |
| ﴿لَا يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٢٨ | ٥٠١ |
| ﴿قُلْ أطيعوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ قَوْلَا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَافِرِينَ سَبِيلًا﴾ | ٣٢ | ١٢٠ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ | ٧٧ | ٢٩٠ |
| ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ | ٩٧ | ٢٢٨ |

النساء

| | | |
|---|----|----------------|
| ﴿فَاتَّبِعُوا مَا نَدَىٰ لَكُمْ مِنَ الرِّسَالَةِ﴾ | ٣ | ١٠٢ ، ٣٦ |
| ﴿وَاتَّقُوا الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهَا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ مَا أَنْتُمْ وَبَنِيكُمْ مِنْهُنَّ فَإِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ لَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْفُرُ بِهَا وَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهَا فَلَيْسَ تَعْتَفَ وَمَنْ كَانَ قَرِينًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِمَا حَسِبْتُمْ﴾ | ٦ | ٥٣ |
| ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ﴾ | ١١ | ٢٥٨ ، ١٨٨ ، ٥٦ |
| ﴿مِنْ بَدَنٍ وَصِغَةِ يَوْمٍ بَيِّنًا أَوْ دُونَ﴾ | ١١ | ٢٨ |
| ﴿فَاتَّبِعُوا فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْمَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ | ١٥ | ٢١٣ |
| ﴿وَعَايِرُوا مَنْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ١٩ | ١٣٤ |
| ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَهَىٰ عَنْكُمْ مِنَ الرِّسَالَةِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ | ٢٢ | ٢٤٧ |
| ﴿عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْرًا﴾ | ٢٣ | ٢٤٧ ، ٢٤٦ |
| ﴿وَأَمِلْ لَكُمْ مَا وَدَّاءَ ذَلِكُمْ﴾ | ٢٤ | ٢٨ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|--|-----------|-------------------|
| ﴿إِن آتَيْتَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْحَسَنَاتِ فَلْيَنصُرْ لِّمِثْقَلَيْهَا صُمْتُ مِثْقَلِهَا عَلَى الْمُجْرِمِينَ مِنَ الْعَذَابِ﴾ | ٢٥ | ٣٧٣ |
| ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ | ٢٩ | ٣٣٣ ، ١٧٠ |
| ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ | ٣٤ | ٥٢٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٥ |
| ﴿بَنَاتِهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ | ٥٩ | ٧٣ ، ٧١ ، ٦٥ ، ٦٤ |
| ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ | ٧٧ | ٤٩٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٤ |
| ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ | ٨٠ | ٣٥٠ |
| ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ | ٩٣ | ١٣٨ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْكُفْرَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوًا عَفْوًا﴾ | ٩٧ - ٩٩ | ٤٦٥ |
| ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ | ١٠٥ | ٤٤١ ، ٤٤٠ |
| ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ | ١٤١ | ٧٣ ، ٧١ |
| ﴿وَلَنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَّكَرِ ثُلُثُ حِظِّ الْأُنثِيَّتَيْنِ﴾ | ١٧٦ | ٥١٧ ، ٥٠١ |
| ﴿وَاللَّهُ يَكِلُ شَيْءَهُ عَلَى عِبْدِهِ﴾ | ١٧٦ | ١٨٨ |
| المائدة | | |
| ﴿وَتَمَازُونَا عَلَى الْإِزِ وَالْقَوَى وَلَا تَمَازُونَا عَلَى الْإِزِ وَالْمُذَنِّبِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ | ٢ | ٣٥ |
| ﴿فَمَنْ أَضَلُّ فِي مَخَاصِرٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ | ٣ | ٢٠٤ |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ | ٦ | ٢٠٨ ، ١٤٧ ، ١١٣ |
| ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿رَجِيمٌ﴾ | ٣٣ ، ٣٤ | ٤٠١ ، ٣٨٩ ، ٣٦٥ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|-------|-----------|--------|
|-------|-----------|--------|

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾

٣٨ ٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٨٨

٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٢٦ ، ٤٠٠

﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعِزَّةَ بِالْعِزَّةِ﴾

٤٥ ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

٢٩٠ ، ٣٨٧

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَرْ وَالْتَّيْسُ وَالْأَصَابُ وَالْأَذَلُّ﴾

٩٠ ٤٩

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ سُوؤُهُمْ﴾

١٠١ ٧٠ ، ٧١

الأنعام

﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾

١٩ ٤٦٣

﴿مَنْ قَرَأَ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾

٣٨ ٧٠

﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

٧٢ ٣٠

﴿وَتَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾

١١٥ ٣٠٣

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

١٥١ ٤٦٥

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا فَاتَّبِعُوهُ وَأَتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾

١٥٥ ١٢٠

الأعراف

﴿وَلَوْ مَا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ حتى قوله: ﴿عَنْبِيَّةُ الْمُجْرِمِينَ﴾

٨٠ - ٨٤ ٣٩٤

الأنفال

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾

٤١ ٣٧ ، ١٩٤ ، ٣١٢

٣١٨ ، ٣٢٦

التوبة

﴿فَاتَّقُوا الشُّرَكَاءَ﴾

٥ ١٣٧

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|--|-----------|-----------|
| ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَاهِهِمْ وَيَذَرُوا اللَّهَ﴾ | ٣٢ | ٥٣٨ |
| ﴿إِنَّمَا أَعِزَّنَا لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ | ٦٠ | ٢٢٣ ، ٢٠٨ |
| ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُم مُّزَكَّاتٌ أَزْوَاجٌ بَعْضٌ | ٧١ | ٣٥٤ ، ٢٤٥ |
| ﴿جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ | ١٠٠ | ٥٠١ |
| ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ | | ١٢٤ |
| ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ | ١٢٨ | ٦٩ ، ٦٨ |
| مود | | |
| ﴿الرَّ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ابْتِغَاءُ مِمَّا فَضَلْتُمْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ | | |
| ﴿خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ | ١٣ | ٢٦٠ |
| الحجر | | |
| ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾﴾ | ٩ | ١٢٢ |
| النحل | | |
| ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا | | |
| ﴿طَرِيًّا﴾ | ١٤ | ١٧٨ |
| ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ | ٤٤ | ١٣٤ |
| ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ | ٨٩ | ٧٠ |
| ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ | | |
| ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ | ١٠٦ | ٤٣٧ ، ٤٣٥ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لَا يَقْلِقُونُ﴾ | ١١٦ | ٢٦٠ |
| الإسراء | | |
| ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي يَرْتَدُّ إِلَيْهِ﴾ | ٩ | ١١٩ |
| ﴿وَمَا كُنَّا مُنْذِرِينَ حَقَّ نَبَأَتْ رَسُولًا﴾ | ١٥ | ٤٦٢ |
| ﴿وَقَعْنِ رَبِّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ | ٢٣ | ٣٥ |
| ﴿فَلَا تَقُلْ لَمْ أَتُ وَلَا نُنْهَرُمْ﴾ | ٢٣ | ٥٧ ، ٣٨ |
| ﴿وَلَا تَقُفْ مَا يَلَيْسُ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ | ٣٦ | ١٥٠ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|---|-----------|----------------|
| ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنذَهِبَنَّ بِآلِيكَ أَوْحِينَا إِلَيْكَ﴾ | ٨٦ | ١٠٥ |
| الكهف | | |
| ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ﴾ | ١٠٩ | ١١٨ |
| مريم | | |
| ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الْمَلَلَةِ فَيَمْنَدُ لَهُ الرَّحْمَنُ مَتَى﴾ | ٧٥ | ٢٤٨ |
| طه | | |
| ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ | ١٥ | ٢٠٢ |
| الأنبياء | | |
| ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ | ١٠ | ١١٩ |
| ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ | ١٠٧ | ٢٧٤ |
| المؤمنون | | |
| ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٦٠﴾﴾ حتى قوله: | | |
| ﴿عَبْرَ مَلْوِيَةٍ﴾ | ٦٠ | ١٠٣ |
| ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَجَيْهِمُ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ | ٦ | ٤٦٤ ، ١٠٣ |
| ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْكَافِرُ أَفْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ | ٧١ | ٢٧٥ |
| النور | | |
| ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِهَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ | ٢ | ٣٧٥ ، ٢١٢ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوْ بِأَفْوَاهِهِنَّ بِمَا زَمْنَ فَعَلَيْهِنَّ﴾ | | |
| ﴿فَلْيُجَذَّبْنَ﴾ | ٤ | ٣٨٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ حتى قوله ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ | ٦ - ٩ | ٢٥٤ |
| ﴿وَيَذَرُهَا عَنِ الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ﴾ | ٨ | ٢٥٥ |
| ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ | ٣١ | ٢٢٥ |
| ﴿وَلَا يَكُنَّ اللَّامِقَاتِ يَكْسِمُ الْمُحْسِنُ فَيَسْتَنْفِذُوا﴾ | ٥٩ | ٤٣٠ |
| ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ | ٦٠ | ٢٢٥ |

حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» [الأنعام: ١٥١]. وقال رسول الله عليه السلام: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثِّيبُ الزَّائِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ الثَّارِكُ الْجَمَاعَةُ»^(١)؟

أم يكفون عن ضربهم، وهو مقصد الكفار، فيصدمنّا هؤلاء الكفار، ويغلبوا على دار الإسلام، ويقتلوا كافة المسلمين بما فيهم الأسارى المترسّ بهم؟

ذهب جمهور العلماء إلى أن المتعين حينئذ هو قتال الكفار المترسين بأسارى المسلمين؛ وإن قتلوا الترس؛ وذلك حماية لدار الإسلام، وحقناً لدماء كافة المسلمين؛ لأن المصلحة هنا ضرورية قطعية كلية [أي حقيقية راجحة عامة] وقد ترجحت على مصلحة إبقاء هؤلاء الترس^(٢).

ويُكَيِّفُ الإمام الغزالي الشافعي هذه المسألة تكييفاً فقهيّاً أصوليّاً بديعاً، وذلك عند تعرضه لأقوى مراتب المصالح، وهي تلك التي تقع في رتبة الضرورات من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فيقول:

«أما الواقع في رتبة الضرورات فلا بُغْدَ في أن يؤدي إليه اجتهاد مجتهد، وإن لم يشهد له أصل معين، ومثاله: إن الكفار إذا تترسوا بجماعة من أسارى المسلمين: فلو كففتنا عنهم لصدومونا، وغلبوا على دار الإسلام، وقتلوا كافة المسلمين. ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً معصوماً لم يذنب ذنباً، وهذا لا عهد به في الشرع. ولو كففتنا لسلطنا الكفار على جميع المسلمين فيقتلونهم، ثم يقتلون الأسارى أيضاً. يجوز أن يقول قائل هذا الأسير مقتول بكل حال، فحفظ جميع المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع؛ لأننا نعلم قطعاً أن مقصود الشرع تقليل القتل، كما يقصد حسم سبيله عند الإمكان.

(١) سبق هذا الحديث (ص ٢٨٤) عند مطلب أمثلة على الوقف في المعاملات، من الباب الثاني.

(٢) انظر هذه المسألة في: «مختصر القُدوري»: (١١٨/٤)، و«أقرب المسالك» وشرحه «الشرح الصغير»: (٣٣٢/١)، و«الأم»: (٣٤٨/٤ - ٣٤٩)، و«المنهاج» مع شرحه «مغني المحتاج»: (٢٢٤/٤)، و«المغني»: (٤٥٠/٨ - ٤٥١).

فإن لم نقدر على الحسم قدرنا على التقليل، وكان هذا التفاتاً إلى مصلحة عُلِمَ بالضرورة كونها مقصود الشرع، لا بدليل واحد وأصل معين؛ بل بأدلة خارجة عن الحصر...»^(١).

ويضبط ابن قدامة الحنبلي مسألة قتل الترس، ويقيدها ببعض القيود، مع ذكر بعض الخلاف فيها، فيقول: «وإن تترسوا بمسلم ولم تدع حاجة إلى رميهم لكون الحرب غير قائمة، أو لإمكان القدرة عليهم بدونه، أو للأمن من شرهم؛ لم يجز رميهم. فإن رماهم فأصاب مسلماً فعليه ضمانه. وإن دعت الحاجة إلى رميهم للخوف على المسلمين؛ جاز رميهم؛ لأنها حال ضرورة، ويقصد الكفار. وإن لم يخف على المسلمين لكن لم يقدر عليهم إلا بالرمي، فقال الأوزاعي والليث: لا يجوز رميهم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [الفتح: ٢٥]. قال الليث: ترك فتح حصن يقدر على فتحه؛ أفضل من قتل مسلم بغير حق. وقال الأوزاعي: كيف يرمون من لا يرونه، إنما يرمون أطفال المسلمين. وقال القاضي والشافعي: يجوز رميهم إذا كانت الحرب قائمة؛ لأن تركه يفضي إلى تعطيل الجهاد...»^(٢).

هكذا رأينا أكثر العلماء على ضرورة رمي الأعداء، وإن تترسوا بأسرى المسلمين إذا دعت الحاجة إليه؛ ولكن يقصدون الكفار الذين اتخذوا الترس المسلمين وقاية؛ للكف عن قتالهم...

ولو وقفنا عند النصوص التي تحرم القتل بغير حق لكففنا عن رمي هؤلاء الترس المعصومي الدماء الذين لا ذنب لهم ولا جريمة.

ولكن لما كانت المصلحة في رمي الترس عامة؛ لكف أذى الكفار وتسلبهم على جميع المسلمين، ولحماية دور الإسلام والذود عنه وحقق دماء أهله، اضطررنا في هذه القضية لوقف العمل بتلك النصوص المحرمة

(١) «المستصفى»: (٤٢٠/١ - ٤٢١).

(٢) «المغني»: (٤٥٠/٨ - ٤٥١).

للمقتل؛ فرميناهم بعد أن تحرينا بالرمي الأعداء، ولو تركنا رميهم لعطلنا الجهاد؛ فضاع الإسلام وأمله.

المبحث الرابع
الضابط الرابع
إذا تعارضت مصلحة راجحة مع تطبيق
النص المتضمن حداً قُدِّمت المصلحة

وتفصيله كالتالي:

أولاً: إذا كانت المصلحة لصالح المحدود، أو مَنْ يتعلق به:
مثال ذلك: تأخير إقامة الحد عن الحامل حتى تضع، وعن المرضع حتى تفطم رضيعها.

يروى لنا في ذلك مسلم وغيره؛ أن امرأة غامدية زنت، فجاءت النبي ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي. وَإِنَّهُ رَدَّهَا. فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ تَرُدَّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا. فَوَاللَّهِ إِنِّي لِحُبْلَى. قَالَ: «إِنَّمَا لَا، فَاذْهَبِي حَتَّى تُلِدِي» فلما ولدت أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ. قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ. قَالَ: «اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِهِ». فلما فطمته أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبْزٍ. فَقَالَتْ: هَذَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحْفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا. وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا^(١).

فقد رأينا في هذا الحديث تأخير رسول الله ﷺ حد الرجم عن امرأة

(١) سبق هذا الحديث بلفظه (ص ٢١٤) عند علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط»، من الباب الثاني.

مرتين: مرة عندما كانت حاملاً حتى وضعت حملها، ومرة بعدما وضعت حتى ترضع طفلها فتفطمه.

ومثاله أيضاً: تأخير إقامة حد ما دون القتل أو الرجم: عن المريض حتى يبرأ، وعند البرد الشديد، والحر الشديد.

وذلك لأن الحد يستوفى على وجه تكون العقوبة فيه زاجرة لا متلفة؛ فيؤخر ويسجن حتى يبرأ المريض، أو يذهب حد البرد والحر؛ فيقام الحد في الحال التي ليست بحال تلف، وهذا قول الجمهور^(١).

وخالف ابن حزم في ذلك؛ فذهب إلى أنه لا يؤخر الحد؛ بل يحد كل واحد على حسب وسعه^(٢).

ثانياً: إذا كانت المصلحة لصالح الإسلام:

مثاله: تأخير إقامة الحدود في الغزو؛ والأصل في ذلك قول الرسول ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ»^(٣).

كتأخير حد شرب الخمر عن أبي محجن.

كما روى ابن أبي شيبه وغيره: أُنِيَ سَعْدٌ [بن أبي وقاص] بِأَبِي مِخْجَنَ^(٤) يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ، وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَأَمَرَ بِهِ إِلَى^(٥) الْقَيْدِ. قَالَ: وَكَانَ بِسَعْدٍ جِرَاحَةٌ، فَلَمْ يَخْرُجْ يَوْمَئِذٍ إِلَى النَّاسِ، قَالَ: فَصَعَدُوا بِهِ فَوْقَ

(١) انظر في هذه المسألة: «المبسوط»: (٩/ ١٨٥)، و«المدونة»: (٦/ ٢٩٣، ٢٩٤)، و«الأم»: (٧٨/ ٦)، و«المغني»: (٨/ ١٧٣).

(٢) انظر: «المحلى»: (١١/ ١٧٦).

(٣) الحديث سبق تخريجه (ص ٢٢٩) عند ذكر اتهامات حسين أحمد أمين للعلماء بوضع الأحاديث.

(٤) هو الصحابي الجليل أبو مِخْجَنَ عمرو بن حبيب بن عمرو الثقفي الشاعر الشجاع.

انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٨/ ٧٦، رقم: ٢٥١٢)، و«أسد الغابة»: (٦/ ٢٧٦).

(٥) بالأصل: «إلى القيد» ولا معنى له، والصواب ما أثبتناه «إلى القيد»، كما بسن سعيد بن منصور.

العَذِيبُ^(١) لينظر إلى الناس. قال: واستعمل على الخيل خالد بن عَرْفُطَةَ^(٢)، فلما التقى الناس قال أبو محجن:

كفى حُزْناً أن تُرْذَى الخيلُ بالقَنَا وأتركُ مشدوداً عليَّ وثاقِيَا

فقال لابنة خَصَفَةَ^(٣) امرأة سعيد: أطلقيني، ولك عليَّ إن سَلَّمَنِي اللَّهُ أن أرجعَ حتى أضَعَ رجلي في القيد، وإن قُتِلْتُ استرحمُ. قال: فحلته حين التقى الناس. قال: فوثبَ على فارس لسعيد يقال لها البَلْقَاءُ. قال: ثم أخذ رُمحاً، ثم خرج، فجعل لا يحملُ على ناحية من العدو إلا هَزَمَهُمْ. قال: وجعل الناس يقولون: هذا مَلَكٌ؛ لما يرونه يصنعُ. قال: وجعل سعد يقول: الضَّبْرُ^(٤) ضَبْرُ البلقاء، والطننُ طعنُ أبي محجن. وأبو محجن في القيد، قال: فلما هزم العدو رجع أبو محجن حتى وضع رجله في القيد، فأخبرت بنتُ خَصَفَةَ سعداً بالذي كان من أمره، قال: فقال سعد: واللَّهِ لا أضربُ اليومَ رجلاً أبلى الله المسلمين على يديه ما أبلاهم. قال: فخلى سبيله. قال: فقال أبو محجن: قد كنتُ أشربُها حيث كان يقام علي الحدُّ فأطهرُ^(٥) منها، فأما إذ بهَرَجَتْنِي فلا واللَّهِ لا أشربُها أبداً^(٦).

(١) العَذِيبُ: ماء معروف بين القادسية ومغيشة من بلاد العراق. انظر: «اللسان»: (٥٨٥/١)، و«القاموس»: (١٠٥/١).

(٢) هو الصحابي الجليل خالد بن عرفة بن أبرهة الليثي البكري العنزي - توفي بالكوفة سنة ٦٠هـ، وقيل: ٦١هـ. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٢٧٣/٥)، رقم: (٩٣٢)، و«أسد الغابة»: (١٠٢/٢).

(٣) هي سلمى بنت خصفه بن ثقف بن ربيعة من تيم اللات بن ثعلبة بن عكاية. هكذا ذكرها الإمام ابن سعد في «الطبقات»: (١٢٩/٣) عند ذكر أبناء سعد بن أبي وقاص وأمهاتهم.

(٤) الضَّبْرُ: أن يجمع القَرَسُ قوائمه ويثبَّ «النهاية»: (٧٢/٣).

(٥) بالأصل: أظهر منها، ولعل الصواب ما أثبتناه، كما بـ «سنن» سعيد بن منصور.

(٦) الأثر أخرجه جماعة منهم:

سعيد بن منصور في «السنن»: (١٩٧/٢)، رقم: (٢٥٠٢) - كتاب الجهاد - باب كراهية إقامة الحدود في أرض العدو - قال: نا أبو معاوية، قال نا عمرو بن مهاجر، عن إبراهيم بن محمد بن سعد، عن أبيه قال: أتى سعد... فذكره.

قال ابن القيم عقب هذا الأثر: «وقوله: «إِذْ بَهَرَجْتَنِي» أي أهدرتني بإسقاط الحد عني، ومنه بهرج دم ابن الحارث، أي أبطله، وليس في هذا ما يخالف نصاً ولا قياساً ولا قاعدة من قواعد الشرع ولا إجماعاً؛ بل لو ادعى أنه إجماع الصحابة كان أصوب. قال الشيخ في (المغني)^(١): وهذا اتفاق لم يظهر خلافه.

قلت: وأكثر ما فيه تأخير الحد لمصلحة راجحة: إما من حاجة المسلمين إليه، أو من خوف ارتداده ولحوقه بالكفار.

وتأخير الحد لعارض أمر وردت به الشريعة، كما يؤخر عن الحامل والمرضع، وعن وقت الحر والبرد والمرض، فهذا تأخير لمصلحة المحدود، فتأخيره لمصلحة الإسلام أولى^(٢).

وكتأخير الحد عن الوليد بن عقبة^(٣) كما روى سعيد بن منصور^(٤) وغيره أيضاً: عن علقمة^(٥)، قال: غزونا أرض الروم، ومعنا حذيفة، وعلينا رجل من قريش، فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: أتحدون

= وابن أبي شيبة: (١٠/٨) - (٣٣) كتاب التاريخ - (٤) في أمر القادسية وجلولاء - قال حدثنا أبو معاوية... بلفظه.

قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.
(١) يعني بـ «الشيخ» الإمام ابن قدامة الحنبلي صاحب «المغني». وانظر: «المغني»: (٤٧٥/٨).

(٢) «إعلام الموقعين»: (٦/٣ - ٧).

(٣) هو الصحابي أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي القرشي من مسلمة الفتح كان شجاعاً مجاهداً. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٤٥١/٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤١٢/٣).

(٤) هو الإمام أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني - توفي بمكة في رمضان سنة ٢٢٧هـ. انظر ترجمته: «التاريخ الصغير»: (٣٥٨/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٨٦/١٠).

(٥) هو الإمام أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي خال إبراهيم النخعي - ولد في أيام الرسالة المحمدية. انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٢٠٧/٨)، رقم: (٢٨٠٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٣/٤).

أَمِيرَكُمْ وَقَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ؟ ... (١).

ويلاحظ أن سقوط الحد في الغزو إنما هو لما دون قتل النفس، كحد السرقة، أو الشرب كما سبق. ومثله حد القذف، وحد الزنى لغير المحصن وهو الجلد.

أما حد القتل أو الرجم فيقامان أبداً في الحضر والغزو.

ولا يُعَارِضُ ما سبق من تأخير الحد حديث: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ» (٢).

(١) الأثر أخرجه جماعة منهم:

سميد بن منصور في «كتاب السنن»: (١٩٧/٢)، رقم: (٢٥٠١) - كتاب الجهاد - باب كراهية إقامة الحدود في أرض العدو - قال: نا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة [بن قيس] قال ... فذكره بنحوه.
وابن أبي شيبة: (٥٦٦/٦) - (٢٣) كتاب الحدود - (١٣٥) في إقامة الحد على الرجل في أرض العدو - قال: حدثنا عيسى بن يونس ... فذكره بلفظه وزيادة.
قلت: الأثر صحيح؛ إسناده متصل، ورجاله ثقات.

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:

أحمد: (٣١٦/٥)، رقم: (٢٢٧٦٤) - قال ثنا أبو اليمان وإسحاق بن عيسى، قال: ثنا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن أبي سلام - قال إسحاق: الأخرج -، عن المقدم بن معدي كرب الكندي؛ أنه جلس مع عبادة بن الصامت وأبي الدرداء والحارث بن معاوية الكندي، فتناكروا حديث رسول الله ﷺ، فقال أبو الدرداء لعبادة: يا عبادة كلمات رسول الله ﷺ في غزوة كذا وكذا في شأن الأخماس، فقال عبادة: قال إسحاق في حديثه: إن رسول الله ﷺ صلى بهم في غزوه إلى بغير من المقسم، فلما سلم قام رسول الله ﷺ فتناول ويرة بين أنامله؛ فقال ... فذكره من حديث طويل.

والبيهقي: (١٠٣/٩) - قال: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد، [قال] أنبا عبد الله بن جعفر، [قال] ثنا يعقوب بن سفيان، [قال] ثنا محمد بن وهب، [قال] ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، [قال] حدثني منصور، عن أبي يزيد غيلان مولى كنانة، عن أبي سلام الحيشي بنحوه مطولاً أيضاً.
قلت: الحديث ضعيف. أما الإسناد الأول ففيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وهو =

لأن هذا الحديث ضعيف؛ فلا يُعارض حديث: «لا تُقَطَّعُ الأَيْدِي فِي الْغَزْوِ» لأنه لا يُعارضُ الضعيفُ القويَّ.

ولو صحَّ؛ لكان المقصود منه عدم تعطيل الحدود إلا لما فيه مصلحة راجحة؛ فيكون من قبيل تخصيص العام.

المبحث الخامس

الضابط الخامس

إذا تعارضت مصلحة خاصة منصوص عليها
مع مصلحة عامة قَدِّمت المصلحة العامة

مثاله: تخميس عمر - رضي الله عنه - السلب العظيم الثمن في عهده.

وقد سبقت هذه المسألة بالتفصيل^(١).

ولعل من أمثلة ذلك مسألة تضمين الصناعات، وقد سبقت أيضاً بشيء من التفصيل^(٢).

= ضعيف بالاتفاق، ولكن يكتب حديثه. كما قال ابن عدي في «الكامل»: (٣٦/٧): «الغالب على حديثه الغرائب، وقُلَّ ما يوافقه عليه الثقات، وأحاديثه سالحة، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب حديثه». وانظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٨/١٢). ولكن وجدت الإمام ابن كثير حديثاً في إسناده أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم. انظر: «تفسير ابن كثير»: (٣١١/٢).

وأما الإسناد الثاني فلم أهد إلى معرفة بعض رجاله.

(١) انظر: (ص ٣١٧) عند مطلب «أمثلة على الوقف في السياسة الشرعية» من الباب الثاني.

(٢) انظر: (ص ١٩٥) عند مبحث «مفهوم الوقف عند الفقهاء» من الباب الثاني.

المبحث السادس

الضابط السادس

إذا اقتضت المصلحة الأخذ بفعل من أفعال الرسول ﷺ
أو تقريراته دون غيره أخذ به

مثاله: جَفَلَ عمر - رضي الله عنه - الأرض المفتوحة عنوةً بعد قتال للمسلمين جميعاً، دون أن تكون لفئة معينة، أي دون أن يكون أربعة أخماسها للمقاتلين الفاتحين، كقسمة الغنائم.

ونبدأ أولاً بتحرير محل النزاع، وهو الأرض المفتوحة؛ فنقول:

إن المتأمل فيما ورد عن النبي ﷺ من تصرف في الأرض المفتوحة؛ واجد أنه ﷺ لم يكن يقسمها كقسمة الغنائم دائماً.

بل قد ورد عنه ﷺ في هذه الأراضي عدة تشريعات كالتالي:

أولاً: في سنة (٤هـ) حاول بنو النضير - وهم جزء من يهود المدينة - الغدر برسول الله ﷺ واغتياله، ممزقين بذلك العهد الذي بينه وبينهم، فحاصروهم رسول الله ﷺ خمسة عشر يوماً، حتى صالحوه على أن يجلبهم، ويكف عن دمائهم، على أن لهم ما حملت الإبل من أموالهم إلا الحلقة [أي السلاح] ففعل. فاحتملوا من أموالهم ما استقلت به الإبل^(١) وخلوا الأموال لرسول الله [يعني النخيل والمزارع] فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، يضعها حيث يشاء، فقسمها رسول الله ﷺ على المهاجرين الأولين دون الأنصار، إلا أن رجلين من الأنصار ذكرا فقراً فأعطاهما رسول الله ﷺ^(٢).

يروى ذلك الإمامان البخاري ومسلم وغيرهما، عن عمر قال: كانت

(١) استقلت به الإبل: أي ذهبت به وارتحلت. انظر: «لسان العرب»: (٥٦٦/١١).

(٢) «السيرة النبوية»: (١٠٨/٣ - ١١٠) بتصرف في قصة الاغتيال - للإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري ت (٢١٣هـ) - طبعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - دار الجيل - لبنان. وانظر أيضاً: «دلائل النبوة»: (٣٥٩/٣)، و«البداية والنهاية»: (٥٣٣/٥ - ٥٣٨).

أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب^(١) المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي ﷺ خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سته، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكرع^(٢) عُدَّة في سبيل الله^(٣).

وكان ما سبق بعد نزول سورة الأنفال التي شرعت أربعة أخماس الغنيمة للمقاتلين.

وعقب ذلك نزلت سورة الحشر، وفيها تشريع ما يحصل عليه المسلمون بعد صلح، بغير قتال، وهو أن يقسم بين الرسول وذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ثم هو للفقراء المهاجرين والأنصار والذين جاؤوا من بعدهم أيضاً. أي: يصرف لصالح المسلمين، ليس لفئة منهم الحق في الاستئثار به دون سائر المسلمين^(٤).

فقال تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ①﴾
 أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَانَكُمْ الرَّسُولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ②﴾
 لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيُرْسِلُونَ اللَّهُ رُسُلَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ③﴾
 وَالَّذِينَ بَوَّأُوا النَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ

(١) يوجب: من الفعل: أوجف، يقال: أوجف دابته: إذا حشها. «لسان العرب»: (٣٥٢/٩).

(٢) الكراع: اسم يجمع الخيل والسلاح، وقيل يجمع أحدهما. «اللسان»: (٣٠٧/٨).

(٣) الأثر أخرجه جماعة منهم:
 البخاري: (٤٦/٤)، رقم: (٢٩٠٢) - (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (٨٠) باب المجن ومن يترس بترس صاحبه - واللفظ له.

ومسلم: (١٣٧٦/٣)، رقم: (١٧٥٧) - (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (١٥) باب حكم الفيء.

(٤) انظر: «منهج عمر»: (ص ١٢٩، ١٣٠).

حَصَامَةً وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ
بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي
قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾ [الحشر: ٦ - ١٠].

وقد سبق بيان أن الغنيمة هي ما يحصل عليه المسلمون بعد قتال،
وهو خمس لله ورسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.
والأربعة الأخماس الباقية للمقاتلين^(١).

وهنا بعد ما حدث مع بني النضير؛ اتضح أن ما يحصل عليه
المسلمون بغير قتال صلحاً؛ فهو لولي الأمر يتصرف فيه كيفما يشاء، كما
فعل رسول الله ﷺ بـ (فيء) بني النضير، فقد رده على المسلمين في وجوه
البر والمصالح التي ذكرها الله سبحانه في الآية السابعة من سورة الحشر، ثم
أصبح تشريعاً عاماً لكل ما يحصل عليه المسلمون صلحاً من غير قتال^(٢).

ثانياً: في سنة (٥هـ) غدر بنو قريظة بمعهدهم مع رسول الله ﷺ؛
فتحرك المسلمون لقتالهم، فلما رأى اليهود أن الهزيمة واقعة بهم نزلوا على
حكم سعد بن معاذ سيد الأوس، فحكم بقتل الرجال وتقسيم الأموال،
فأخرج الرسول عليه السلام منها الخمس، وقسم الباقي على المحاربين
مطبقاً لحكم الغنيمة عليها، وأما الأرض فقد قسمها رسول الله ﷺ بين
المحاربين كما قسم الأموال وبالسهم نفسها^(٣).

ثالثاً: في سنة (٧هـ) تقاتل المسلمون مع يهود خيبر، وانتهى القتال
بهزيمة اليهود؛ فطلبوا التسليم على أن يأخذ المسلمون أرضهم، ويحقنوا
دماءهم، فقسم الرسول عليه السلام أموالهم بعد إخراج الخمس على
المقاتلين، وقال اليهود لرسول الله عليه السلام: نحن أعلم بها منكم وأعمر

(١) انظر: (ص ٣١٨) عند أول مطلب أمثلة على الوقف في السياسة الشرعية، من الباب
الثاني.

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/٣٣٥).

(٣) انظر: «السيرة النبوية»: (١٤٩/٣)، و«البداية والنهاية»: (٩٧/٦)، و«منهج عمر»:
(ص ١٣٠).

لها؛ فصالحهم رسول الله ﷺ على النصف، على: أنا إذا شئنا أن نخرجكم أخرجناكم. وعامل أهل فذك بمثل ذلك^(١).

رابعاً: وفي العام نفسه (٥٧هـ) لما فرغ رسول الله ﷺ من خير قذف الله الرعب في قلوب أهل فذك، حين بلغهم ما أوقع الله تعالى بأهل خيبر، فبعثوا إلى رسول الله ﷺ يصلحونه على النصف من فذك، فقدمت عليه رسلهم بخيبر، أو بالطائف، أو بعدما قدم المدينة؛ فقبل ذلك منهم، فكانت فذك لرسول الله ﷺ خالصة؛ لأنه لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب^(٢).

وقد عامل رسول الله ﷺ أهل فذك على النصف أيضاً من ثمار أرضهم كما عامل أهل خيبر، كما نصَّ عليه الإمام ابن كثير^(٣).

خامساً: وفي العام نفسه أيضاً (٥٧هـ) دعا الرسول ﷺ يهود أهل وادي القرى إلى الإسلام، وأخبرهم أنهم إن أسلموا أحرزوا أموالهم وحققوا دماءهم، وحسابهم على الله، فبرز رجل منهم، فبرز إليه الزبير بن العوام فقتله، ثم برز آخر فبرز إليه عليٌّ فقتله، ثم برز آخر فبرز إليه أبو دجانة فقتله، حتى قتل منهم أحد عشر رجلاً، كلما قتل منهم رجل دعا من بقي منهم إلى الإسلام، ولقد كانت الصلاة تحضر ذلك اليوم فيصلي بأصحابه، ثم يعود فيدعوهم إلى الإسلام وإلى الله عزَّ وجلَّ ورسوله، وقتلهم حتى أمسوا وغدا عليهم، فلم ترتفع الشمس قيد رمح حتى أعطوا بأيديهم، وفتحها عنوة، وغنمهم الله أموالهم، وأصابوا أثاثاً ومتاعاً كثيراً، وأقام رسول الله ﷺ بوادي القرى أربعة أيام، فقسم ما أصاب على أصحابه، وترك الأرض والنخيل في أيدي اليهود، وعاملهم عليها^(٤).

(١) انظر: «السيرة النبوية»: (٢١٧/٣)، و«البداية والنهاية»: (٢٩٥/٦)، و«منهج عمر»: (ص ١٣٠). وفذك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة «معجم البلدان»: (٢٧٠/٥).

(٢) انظر: «السيرة النبوية»: (٢٢٨/٣)، و«منهج عمر»: (ص ١٣١).

(٣) انظر: «البداية والنهاية»: (٢٩٥/٦)، و«منهج عمر»: (ص ١٣١).

(٤) «البداية والنهاية»: (٣٥٢/٦، ٣٥٣) بتصرف. وانظر أيضاً: «منهج عمر»: (ص ١٣١).

سادساً: في سنة (٨هـ) فتح رسول الله ﷺ مكة بعد قتال استشهد فيه بعض المسلمين، ولم يطبق الرسول ﷺ على أموالها حكم الغنيمة؛ بل ترك كل شيء في أيدي أصحابها، ولم يقسم منها شيئاً بين المقاتلين^(١).

وبعد: فمن خلال العرض السابق، يتبين لنا أن تشريعات النبي ﷺ في الأموال والأراضي المفتوحة لم تخرج عن التالي:

١ - تقسيمهما كيفما يشاء، وهذا ما حدث مع أراضي بني النضير، حيث قسمها على المهاجرين ورجلين من الأنصار.

٢ - تقسيمهما تقسيم الغنيمة، كما حدث مع أراضي بني قريظة وأموالهم.

٣ - ترك الأراضي في أيدي أصحابها، ومصالحتهم على النصف من ثمارها، وإنفاق ذلك في مصالح المسلمين، وهذا ما حدث مع أرض يهود خيبر، وأرض وادي القرى؛ رغم أنها فتحت بعد قتال. وتقسيم الأموال على الغانمين.

ومثل هذا - أو قريباً منه - ما حدث مع أهل فدك؛ فقد صالحوا رسول الله ﷺ على النصف من ثمار أراضيهم، وصرفها في مصالح المسلمين عامة.

٤ - تركهما في أيدي أصحابهما، وعدم أخذ شيء منها، كما حدث مع أراضي أهل مكة وأموالهم.

فدلت هذه التصرفات من النبي ﷺ على أن الأمر فيها كان حسب ما يراه ولي الأمر من مصلحة معتبرة.

وهذا ما أخذ به عمر الفاروق - رضي الله عنه - تحقيقاً للمصلحة في عهده؛ إذ لم يكن أمرها «أمرأ مقررأ» أو «تشریعاً ثابتأ».

(١) انظر: «السيرة النبوية»: (٣٦/٤)، و«البداية والنهاية»: (٣٥٢/٦)، و«منهج عمر»: (ص ١٣١).

ولا أدل على ذلك مما رواه البخاري ومسلم؛ عن ابن عمر؛ أن عمرَ بنَ الخطابِ أجلى اليهود والنصارى من أرضِ الحجاز، وأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لمَّا ظهر على خيرٍ أراد إخراجَ اليهود منها، وكانت الأرضُ حينَ ظهرَ عليها لله ولرسولِهِ وللمسلمين، فأراد إخراجَ اليهود منها، فسألت اليهودُ رسولَ ﷺ أن يُقرَّهم بها على أن يَكفُوا عملَها، ولهم نصفُ الثَّمَرِ، فقال لهم رسولُ اللهِ ﷺ: «نُقِرُّكُمْ بها على ذلك ما شئنا» فقرَّوا بها حتى أجلاهم عمرُ إلى تيماء^(١)، وأريحاء^(٢).

قال يحيى بن آدم^(٣) (ت ٢٠٢هـ): «فإن الأراضيين إلى الإمام؛ إن رأى أن يخمسها، ويقسم أربعة أخماسها للذين ظهرُوا عليها؛ فعل ذلك. وإن رأى أن يدعها فينأ للمسلمين على حالها أبداً؛ فعل، بعد أن يشاور في ذلك ويجتهد رأيه؛ لأن رسول الله ﷺ قد وقف بعض ما ظهر عليه من الأراضيين فلم يقسمها، وقد قسم بعض ما ظهر عليه»^(٤).

والذى أخذ به عمر - رضي الله عنه - هو ما فعله رسول الله ﷺ في

(١) تيماء: بليد من أطراف الشام بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ودمشق. وأريحاء: وأريحا: بالقصر وروى بالخاء لغة عبرانية؛ مدينة الجبارين في الغور من أرض الأردن بالشام بينها وبين بيت المقدس يوم للفراس في جبال صعبة المسلك، سميت - فيما قيل - بأريحا بن مالك بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام، وقد حرك جرير الياء منه ومدته. انظر: «معجم البلدان»: (٧٨/٢)، (١٩٦/١).

(٢) الحديث أخرجه جماعة منهم:
البخاري: (١٤٠/٣)، رقم: (٢٣٣٨) - (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (١٧) باب إذا قال رب الأرض أقرِّك ما أقرَّك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً، فهما على تراخيهما.
ومسلم: (١١٨٧/٣)، رقم: (١٥٥١) - (٢٢) كتاب المساقاة - (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع - واللفظ له.

(٣) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولا هم الكوفي - ولد بعد ١٣٠هـ، وتوفي في ربيع الأول سنة ٢٠٣هـ - انظر ترجمته: «الطبقات الكبير»: (٥٢٦/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٢٢/٩).

(٤) «الخراج»: (ص ١٨) - ليحيى بن آدم - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار المعرفة - لبنان.

أرض خيبر، وأرض وادي القرى، إذ لم تكن عنده داخلة في مفهوم الغنيمة، وله في رسول الله ﷺ أسوة.

وما فعله عمر - رضي الله عنه - هو المصلحة بعينها، وقد علّل عمر نفسه ذلك بقوله: «والله لا يفتح بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل، بل عسى أن يكون كلاً»^(١) على المسلمين، فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها [أي بعمالها من العجم]، وأرض الشام بعلوجها، فما يسد به الثغور؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق»^(٢).

وما فعله عمر أيضاً في عهده هو الذي يتفق مع قوله تعالى: ﴿كَئِنْ لَا يَكُنْ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَعْيُنِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

والذي يرجع القول بأن هذه الأراضي التي جعلها عمر - رضي الله عنه - للمسلمين جميعاً، لم تكن داخلة في مفهوم الغنيمة الواجب تخميسها، عدة أسباب هي:

١ - استشارة كبار الصحابة - رضي الله عنهم - وهم قواد الجيوش؛ عمر بن الخطاب في الأراضي التي افتتحوها، ولو كانت «أمراً مقررأ» أو «تشريعاً ثابتاً» لما ترددوا لحظة في تطبيق حكم شرعي قرره القرآن، ونفذه الرسول عليه السلام، مع أنهم قسموا الأموال والمنقولات.

من ذلك ما رواه أبو يوسف؛ أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إلى سعد حين افتتح العراق: «أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به إلى العسكر من كُرَاع ومال؛ فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الأراضي والأنهار لعمالها ليكون ذلك

(١) الكل: القل من كل ما يتكلف. «النهاية»: (١٩٨/٤).

(٢) «الخراج»: (ص ٢٥) - لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ت (١٨٢هـ) - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار المعرفة - لبنان. والعلوج: جمع عُلج: من معانيه: الرجل الشديد الغليظ. انظر: «اللسان»: (٣٢٦/٢).

في أعطيات المسلمين؛ فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء»^(١).

٢ - استشارة عمر - رضي الله عنه - كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار، لما اختلف عليه في ذلك، فكان عمر إذا سمع رأياً خلاف ما ذهب إليه يقول: هذا رأي. قالوا له: «فاستشر». قال: فاستشار المهاجرين الأولين، فاختلفوا. فأما عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم، ورأى عثمان وعلي وطلحة^(٢) وابن عمر - رضي الله عنهم - رأي عمر.

فأرسل إلى عشرة من الأنصار: خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم^(٣).

فلو كان أمر الأرض المفتوحة «أمراً مقررًا» أو «تسريعاً ثابتاً» لما احتاج عمر لأن يشاور فيه كبار الصحابة بعد جمعهم، بل ولما اختلف فيه الصحابة بعد.

٣ - عدم تقسيم أرض مكة، بالرغم من فتحها عنوة بعد قتال؛ بل أقر رسول الله ﷺ عليها أهلها دون مقابل؛ خلاف ما فعل في خيبر ووادي القرى فقد أقر أهلها على أراضيهم مقابل نصف الثمار مصالحة بعد قتال؛ وخلاف ما فعل في أرض بني النضير حيث قسمها قسمة الغنيمة، وكانت بعد قتال أيضاً^(٤).

إن أمر الأرض المفتوحة إذن مما تُرك إلى أئمة المسلمين أنفسهم،

(١) «الخراج» لأبي يوسف: (ص ٢٤). وانظر أيضاً: «منهج عمر»: (ص ١٢٤).

(٢) هو الصحابي الجليل طلحة الخير أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي أحد العشرة المبشرين بالجنة - استشهد في جمادى الآخرة أو رجب بالبصرة سنة ٣٦ هـ، وهو ابن ثنتين وستين سنة. انظر ترجمته: «أسد الغابة»: (٨٥/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٣/١).

(٣) «الخراج» لأبي يوسف: (ص ٢٥).

(٤) انظر كلام الإمام يحيى بن آدم في النقل السابق قبل صفحة.

ليضعوا لها التشريعات المناسبة حسب اجتهادهم، وتحريمهم الحق والصالح العام في كل عصر، مع التزامهم في كل ذلك بالنصوص العامة التي قررت أسساً ومبادئ ومقولات، ومع التزامهم إلى جانب ذلك بالقياس على النمط العقلي المستنبط من النصوص الخاصة.

ولا ينطبق ذلك على الأرض المفتوحة فقط؛ بل يمتد ليشمل كل ما تختلف فيه المصلحة باختلاف الظروف والعصور.

وإن إحالة هذه الأمور إلى الناس تشريع لها، شريطة ألا يخالفوا بذلك نصاً شرعياً^(١).

يقول الإمام ابن نجيم: «إذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة، لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه - أي: وافق الشرع - فإن خالفه لم ينفذ»^(٢).

وقال أيضاً: «إن أمر السلطان إنما ينفذ إذا وافق الشرع، وإلا فلا ينفذ»^(٣).

ويقول الدكتور بلتاجي: «كان أمر الأرض المفتوحة عنوة إذن مما أحيل إلى المسلمين، ليتفقوا فيه على رأي يحقق المصلحة العامة، ومن هنا ناقشهم عمر بن الخطاب حتى اتفقوا على أن المصلحة العامة إنما يحققها العمل برأيه».

ثم ساق بعض آراء الدارسين حول هذه المسألة، فكان حاصلها أن الإمام مخير في فعل ما يوافق المصلحة سواء بتقسيم الأرض على الفانمين، أو بإبقائها في أيدي أصحابها بخراج معين، أو بحبسها على كافة المسلمين. وهذا قول أبي حنيفة وأحمد^(٤).

(١) انظر: «منهج عمر»: (ص ١٣٦، ١٣٧).

(٢) «الأشباه والنظائر» لابن نجيم: (ص ١٢٤).

(٣) المصدر السابق: (ص ٣٨٩).

(٤) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص: (٢٣١/٤)، و«المغني»: (٧١٧/٢، ٧١٨)، و«نيل الأوطار»: (٢٦١/٧)، و«منهج عمر»: (ص ١٣٨ - ١٤٢).

ثم ذكر قول الإمام الشافعي، وهو أن الغنيمة هي كل ما حصل عليه المسلمون عنوة، بما في ذلك الأرض. وهو قول ابن حزم أيضاً، وقد ناقش هذا القول ورده^(١).

كما ذكر قول الإمام مالك، وهو أن الأرض المفتوحة بعد قتال تصبح فيئاً، يطبق عليها حكم الفبيء كما في سورة الحشر، فتصبح ملكاً عاماً للمسلمين جميعاً^(٢).

وقد ناقش الدكتور هذا القول أيضاً ورده، وبين أن هذا القول لمالك هو المشهور من مذهبه، ولكن يروى عنه أيضاً القول بالاختيار في الأرض المفتوحة كما سبق من قول أبي حنيفة وأحمد^(٣).

ثم ختم الدكتور الكلام عن هذه المسألة قائلاً: «بهذا ننتهي إلى أن التشريع الذي نفذ عمر بن الخطاب، ووافقه عليه كبار الصحابة في الأرض المفتوحة؛ لم يخالف نصاً في القرآن أو السنة، وإنما كان تشريعاً يدخل في نطاق ما أحاله الإسلام إلى ولي الأمر في كل عصر؛ ليراعوا فيه المصلحة العامة على ضوء ظروفهم... لكن هل حقق ما أمضاه عمر مصالح الناس عامة؟

إن مراجعة النتائج العظيمة لهذا التشريع تدل بوضوح على أنه لم يكن هناك تشريع آخر يمكن أن يحقق مصالح الناس - مسلمين وغير مسلمين - بما يقارب ما تحقق فعلاً؛ نتيجة لما أقره عمر.

ولا تقتصر هذه النتائج على النواحي المادية أو التنظيمية؛ إذ إنها تتجاوزها إلى ما هو أعظم وأخلد، وأعني ما قصده المسلمون - من أول الأمر - من نشر دين الله الحق في الأرض المفتوحة رغباً واختياراً، وقد

(١) انظر: «الأم»: (٢٥٧/٤)، و«الإحكام» لابن حزم: (١٠٥/٢)، و«منهج عمر»: (ص ١٤١، ١٤٧).

(٢) انظر: «المدونة»: (١٢/٢).

(٣) انظر: «المدونة»: (١٣/٢)، و«منهج عمر»: (ص ١٥٥).

تحقق هذا في هذه الأرض في مدة زمنية قصيرة إلى حد يثير الدهشة، مما جعل الكثيرين يتساءلون: هل كان بقاء الأرض في أيدي زارعها من سكان البلاد الأصليين عاملاً حاسماً في رغبة هؤلاء في التعرف على تلك العقيدة التي جعلت القبائل العربية الفاتحة مخلصين وهداة، لا مستعمرين ولا مستغلين؟ وهل كان من نتائج هذه الرغبة في التعرف إقبال السكان على الدخول في الإسلام عن اقتناع صادق وإرادة حرة في هذا الزمن القصير؟^(١)

يعرض بعد ذلك الدكتور بلتاجي في ثانياً فصول كتابه ما يجيب عن بعض هذه الأسئلة التقريرية.

ولعل خير ما نختم به الكلام عن هذه المسألة، وعن موقف عمر - رضي الله عنه - فيها، قول الإمام أبي يوسف:

«والذي رأى عمر - رضي الله عنه - من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً^(٢) من الله له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين.

وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين؛ عموم النفع لجماعتهم؛ لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق، لم تشحن الثغور، ولم تقوَ الجيوش على السير في الجهاد، ولما أمن من رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت من المقاتلة والمرزقة، والله أعلم بالخير حيث كان»^(٣).



(١) «منهج عمر»: (ص ١٦٠).

(٢) بالأصل: «توفيقاً»، والصواب «توفيق» بالرفع كما أثبتناه؛ لأنه خير المبتدأ: «الذي».

(٣) «الخراج» لأبي يوسف: (ص ٢٧).

المبحث السابع
الضابط السابع
إذا وسّع على الناس بالنصوص،
فَضَيَّقُوهَا أو أَفْرَطُوا فِيهَا مُسْتَهِينِينَ بِهَا
فَحِينَنِيذٌ يُؤَاخِذُونَ بِالتَّضْيِيقِ

ومثاله: إيقاع عمر - رضي الله عنه - الطلقات الثلاث المجموعة في لفظ واحد «ثلاثاً» فتبين المرأة بعدها من زوجها بينونة كبرى؛ وذلك لَمَّا استهان الناس في عهده بأمر الطلاق.

وتحريراً لمحل النزاع وهو الطلاق نقول: قد وسّع الله تعالى على الناس بأن جعل الطلاق مرتين: مرة واحدة في مجلس واحد في طهر لم يجامعها فيه، ثم مرة واحدة أخرى في مجلس واحد في طهر لم يجامعها فيه أيضاً، ثم بعد ذلك إما أن يمسك الرجل زوجته بالمعروف، وإما أن يطلقها الطلقة الثالثة الأخيرة؛ فتبين منه بينونة كبرى^(١).

هذا هو الأصل في الطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

قال ابن القيم عن هذا الأصل، وأن طلاق الثلاث يقع واحدة: «هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والإجماع القديم، ولم يأت بعده إجماع يطله.

ولكن رأى أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - أن الناس قد استهانوا

(١) انظر في هذه المسألة بالتفصيل: «تفسير الطبري»: (٤٧١/٢، ١٢/١٢١)، و«تفسير القرطبي»: (١٢٩/٣، ١٨/١٤٦)، و«أحكام القرآن» للإمام الجصاص: (٧٣/٢، ٥/٣٤٦)، و«أحكام القرآن» للإمام ابن العربي: (١٨٩/١، ٤/١٨٢)، و«المبسوط»: (٣/٦ وما بعدها)، و«المدونة الكبرى»: (٤١٩/٢ - ٤٢٠)، و«الأم»: (٥/٢٦٦)، و«المغني»: (٩٨/٧)، و«المحلى»: (١٠/١٦١، ١٧٣).

بأمر الطلاق، وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم؛ ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة بانت منه المرأة، وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره نكاح رغبة يراد للدوام لا نكاح تحليل، فإنه كان من أشد الناس فيه، فإذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق المحرم، فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه^(١).

والحكمة في ذلك الأصل كما يقول الدكتور بلتاجي: «أن يكون للزوج فرصة يراجع فيها نفسه في أمر هذه العلاقة التي يحرص الشرع على استمرارها كلما أمكن ذلك»^(٢).

وقد استمر العمل بهذا الأصل طوال عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وستين من خلافة عمر - رضي الله عنهما - .

روى مسلم وغيره: عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه آناة^(٣)، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم^(٤).

وفي لفظ: قيل لابن عباس: ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد

(١) «إعلام الموقعين»: (٣٥/٣).

(٢) «منهج عمر»: (ص ٣٤٩).

(٣) آناة: أي مهلة وبقية استمتاع لانتظار المراجعة. انظر: «شرح صحيح مسلم»: (٧٢/١٠).

(٤) الحديث أخرجه جماعة منهم:

مسلم: (١٠٩٩/٢، رقم: ١٤٧٢) - (١٨) كتاب الطلاق - (٢) باب طلاق الثلاث.

قال المحقق: «فلو أمضيناه عليهم»: يحتمل تأويلين:

الأول: فليتنا أنفذنا عليهم ما استعجلوا فيه. فهذا كان من الفاروق تمناً، ثم أمضى ما تمناه.

والثاني: فلو أمضيناه عليهم ما فعلوا ذلك الاستعجال.

عمر تتابع^(١) الناس في الطلاق، فأجازه عليهم^(٢).

وقد وافق عمرَ على ما ذهب إليه من إيقاع الطلاق الثلاث المجموع في لفظ واحد (ثلاثاً) جمهورُ الصحابة، وجمهورُ الفقهاء من بعدهم^(٣).

حتى لقد وصف الإمام القرطبي مَنْ خالف قول عمر بالشذوذ قائلاً:

«قال علماؤنا: واتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة، وهو قول جمهور السلف، وشذَّ طاوس^(٤) وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة»^(٥).

ويكيف ابن القيم رأي عمر تكييفاً فقهياً؛ فيقول: «... فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه، ورأى أن ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ وعهد الصديق وصدرًا من خلافته كان الأليق بهم؛ لأنهم لم يتتابعوا فيه، وكانوا يتقون الله في الطلاق، وقد جعل الله لكل مَنْ اتقاه مخرجاً، فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلَّقوا على غير ما شرعه الله، ألزمهم بما التزموه عقوبة لهم.

(١) تتابع الناس في الطلاق: أي: أكثروا منه وأسرعوا إليه. وتتابع بالياء - وهي رواية الجمهور - أجود من «تتابع» بالياء؛ لأن التتابع الوقوع في الشر من غير فكر ولا روية، أما تتابع ففي الخير والشر.

انظر: «النهاية»: (٢٠٢/١)، و«شرح صحيح مسلم»: (٧٢/١٠).

(٢) أخرج هذا اللفظ جماعة منهم:

مسلم: في الموضع السابق، وبالرقم نفسه.

(٣) انظر في هذه المسألة: «بداية المبتدي» وشرحه «الهداية»، وشرحهما «فتح القدير»: (٣٢٩/٣)، و«أقرب المسالك» وشرحه «الشرح الصغير» مع شرحهما «بلغة السالك»: (٤١٦/١)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٨٢/٣)، (٣١١)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (١٠٢/٧)، و«المحلى»: (١٦١/١٠).

(٤) هو الإمام أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان اليميني الفارسي - توفي بمكة سنة ١٠٦هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٣٨/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٥)، و«شذرات الذهب»: (١٣٣/١).

(٥) «تفسير القرطبي»: (١٣٢/٣).

فإن الله تعالى إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة، ولم يشرعه كله مرة واحدة، فمن جمع الثلاث في مرة واحدة؛ فقد تعدى حدود الله، وظلم نفسه، ولعب بكتاب الله؛ فهو حقيق أن يعاقب، ويلزم بما التزمه، ولا يقر على رخصة الله وسعته وقد صعبها على نفسه، ولم يتق الله، ولم يطلق كما أمره الله وشرعه له؛ بل استعجل فيما جعل الله له الأناة فيه رحمة منه وإحساناً، ولبس على نفسه واختار الأغلظ والأشد.

فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان. وعلم الصحابة - رضي الله عنهم - حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته في ذلك؛ فوافقوه على ما ألزم به، وصرحوا لمن استفتاهم بذلك.

ثم ساق ابن القيم بعض أقوال للصحابة وفتاوى أخرى في ذلك، وخلص إلى أن «الصحابة - رضي الله عنهم - ومقدمهم عمر بن الخطاب، لما رأوا الناس قد استهانوا بأمر الطلاق، وأرسلوا ما بأيديهم منه، ولبسوا على أنفسهم، ولم يتقوا الله في التطلق الذي شرعه لهم، وأخذوا بالتشديد على أنفسهم، ولم يقفوا على ما حد لهم؛ ألزمهم بما التزموه، وأمضوا عليهم ما اختاروه لأنفسهم من التشديد الذي وسع الله عليهم ما شرعه لهم بخلافه. ولا ريب أن من فعل هذا حقيق بالعقوبة بأن ينفذ عليه ما أنفذه على نفسه إذ لم يقبل رخصة الله وتيسيره ومهلته»^(١).

ولأستاذنا الدكتور بلتاجي كلام جيد في هذه المسألة بين فيه أن القول بإيقاع الطلقات الثلاثة المجموعة (ثلاثاً) ليس بملزم للفقهاء وللأمة في كل عصر؛ إذ لكل عصر ظروفه الخاصة به، ومصالح الناس هي الحكم في ذلك؛ فإن رأوا أن إمضاءها (ثلاثاً) يحقق المصلحة أمضوها، وإن رأوا أن المصلحة في إيقاعها (واحدة) فهي واحدة، كما كانت حتى سنتين من خلافة عمر. ثم ختم كلامه قائلًا:

(١) «إعلام الموقعين»: (٣/٣٥ - ٣٧). وانظر أيضاً: «المصلحة في التشريع ونجم الدين

الطوفي»: (ص ٣٣).

«لم يكن من أهداف عمر تخليد اجتهاداته وآرائه، وإلزام المسلمين بها على اختلاف عصورهم وظروفهم؛ لأنه كان يجتهد في تعرف المصلحة في عهده، وعلى مَنْ بعده أن يجتهدوا في تعرف ما يصلح الناس في عصورهم، مع التزامهم بنصوص التشريع وأهدافه. ومن هنا جاز لابن القيم - وقد وافقناه - القول بأن هذه المسألة مما تتغير فيها الفتوى بحسب الأزمنة والبيئات المختلفة»^(١).

ولعل خير ما نختم به الكلام في هذه المسألة قول ابن القيم:

«فلما تغير الزمان، وبعد العهد بالسنة وآثار القوم، وقامت سوق التحليل، وَتَفَقَّتْ^(٢) في الناس؛ فالواجب أن يرد الأمر إلى ما كان عليه في زمن النبي ﷺ وخليفته من الإفتاء بما يعطل سوق التحليل أو يقللها ويخفف شرها»^(٣).

* * *

المبحث الثامن

الضابط الثامن

إذا تضمن النص أجناساً لا توجد في زمن من الأزمان
أو مكان من الأماكن فحينئذ يقوم مقامها غيرها للضرورة

مثاله: جعلُ زكاة الفطر حسب أقوات المخرجين، دون الالتزام الحرفي بالأجناس المنصوص عليها في الأحاديث.

فقد نصت الأحاديث على أجناس معينة كما في حديث أبي سعيد

(١) «منهج عمر»: (ص ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) تَفَقَّتْ: أي راجت وكثر طلابها. يقال: نفقت السلعة والمرأة تَفَقَّأَ بالفتح، كثر طلابها وخطابها. «المصباح المنير»: (٦١٨/٢). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٩٤٢/٢).

(٣) «إعلام الموقنين»: (٤٨/٣).

الْخُدْرِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ: صَاعاً مِنْ طَعَامٍ^(١)، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ^(٢)، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ^(٣).

فهذه الأجناس المنصوص عليها في الحديث وهي: القمح، أو الشعير، أو التمر، أو الأقط، أو الزبيب كانت - أو بعضها - غالب أقوات أهل الجزيرة يومئذ.

أما الآن فلا يكاد بعضها يكون من القوت أصلاً فضلاً عن أن يكون الغالب منه.

وعليه أجاز جمهور العلماء إخراج كلِّ بلدٍ زكاةَ الفطر من غالب قوته في زمانه، بل قد أجاز أكثر الحنفية استبدال ذلك كله بالقيمة.

وعليه يخرج أهل مصر مثلاً الآن - بداية القرن الواحد والعشرين -: الأرز، أو العدس، أو المكرونة، أو الفول أو نحوها، وكذلك اللحم، والزيت، والسمن وغيرها من الأقوات.

وقد نص على ذلك ابن القيم تحت عنوان: «فصل في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد» فقال:

«فصل: صدقة الفطر حَسْبُ قوت المخرجين... النبي ﷺ فرض

(١) طعام: المراد به هنا: «الحنطة» وهي القمح، وكانت أفضل الطعام عندهم وأغلاء. انظر: «النهاية»: (٣٩٩/٢)، و«معالم السنن»: (٥١/٢)، و«فتح الباري»: (٤٣٦/٣).

(٢) أقط: لبن مجفف يابس يطبخ به. انظر: «النهاية»: (٥٧/١)، و«المعجم الوسيط»: (٢٢/١).

(٣) الحديث أخرجه جماعة باللفظ المذكور تماماً، منهم: البخاري: (١٦١/٢)، رقم: (١٥٠٦) - (٢٤) كتاب الزكاة - (٧٣) باب صدقة الفطر صاعاً من طعام. ومسلم: (٦٧٨/٢)، رقم: (٩٨٥) - (١٢) كتاب الزكاة - (٤) باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير.

صدقة الفطر: صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط.

وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك؛ فإنما عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم: الذرة، أو الأرز، أو التين، أو غير ذلك من الحبوب.

فإن كان قوتهم من غير الحبوب ك: اللبن، واللحم، والسمنك، أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائناً ما كان.

هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره؛ إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد، ومواساتهم من جنس ما يقتاتاه أهل بلدهم...^(١).

مثاله أيضاً: عدم تعيين رد صاع من تمر - وهو المنصوص عليه - في حديث المصراة^(٢).

ومثاله أيضاً: تعيين مناديل الورق ونحوها في الاستجمار بدلاً من الحجارة، بل ربما كانت أولى بالجواز من الحجارة^(٣).

وهكذا الحكم في كل ما نص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه، أو يكون أولى منها.

وهذا ليس وقفاً للنص عن العمل أو تعطيلاً له، ولكنه وقف لحرفية النص دعا إليه واقع الناس جميعاً، وليس بعضاً منهم.

(١) «إعلام الموقعين»: (١٢/٣، ١٣). وانظر في المسألة أيضاً: «بدائع الصنائع»: (٧٣/٢)، و«بداية المجتهد»: (٣٢٨/١)، و«بلغة السالك»: (٢٢٢/١)، و«منهاج الطالبين» وشرحه «مغني المحتاج»: (٤٠٦/١)، و«مختصر الخرقى» وشرحه «المغني»: (٦٠/٣)، و«المحلى»: (١١٨/٦).

(٢) سبق الكلام عن المصراة بشيء من التفصيل (ص ٢١٦)، وما بعدها وما بعدها، عند علاقة «الوقف» بقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان»، من الباب الثاني.

(٣) انظر هذه المسألة (ص ٢١٩) عند علاقة «الوقف» بقاعدة «تغير الأحكام»، من الباب الثاني.

وهذا يختلف تماماً عما أرادوه من إعطاء المرأة مثل الرجل في الميراث، أو جعل أمر الطلاق بيد المرأة مطلقاً، أو نحو ذلك مما لا يمكن أن يتغير بتغير البيئات والأعراف.

وبعد، فهذه ثمانية ضوابط أوردتها كأمثلة لضوابط «وقف العمل بالنص»، وقد توصلت إليها بعد عناء وجهد متواصلين.

وأخيراً، فلست أدعي أن ما توصلت إليه هو نهاية الأمر؛ بل لعل هناك ضوابط أخرى، ولعل قرائح أخرى تجود بمثل ذلك وتستمه.



الفصل الثاني الموقفون وشروطهم

وتحت مبحثان :

المبحث الأول: من في سلطته «الوقف المؤقت» للعمل بالنص.

المبحث الثاني: شروط الواقفين.

المبحث الأول من في سلطته «الوقف المؤقت»

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: بيان الذين في سلطتهم «الوقف المؤقت» وهم الأمراء والعلماء.

المطلب الثاني: مكانة الأمراء والعلماء.

المطلب الأول بيان الذين في سلطتهم «الوقف المؤقت»

إن وقف العمل بالنص «وفقاً مؤقتاً» - وإن كان مشروعاً بضوابطه - لا يملكه إلا فئة معينة من الناس، وهم ولاية الأمر، وعلماء الأمة مفتين كانوا أو قضاة؛ وذلك لأن قيام الإسلام بهما، والناس كلهم لهما تبع؛ فإذا صلحاً صلح الناس، وإذا فسداً فسدوا.

قال ابن القيم: «فصل: المنزلة العظمى لفقهاء الإسلام: القسم الثاني: فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام الذين خصوا باستنباط الأحكام، وعُتُوا بضبط قواعد الحلال والحرام، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وطاعتهم أقرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَكْبَرُكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩].
والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم تبع لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما

أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبعاً؛ كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما^(١).

وقد قصرت إمكانية «الوقف» على هذه الفئة من الناس دون غيرهم؛ حتى لا يتطرق إلى ذلك الجهال، ويتجراً عليه أهل الأهواء وأدعياء الحضارة والعلم، أمثال نصر حامد أبو زيد، والنويهي، وحسين أحمد أمين وأمثالهم، محسنين الظن بأنفسهم، ومعتقدين أنهم من أهل الاجتهاد^(٢).

* * *

المطلب الثاني مكانة الأمراء والعلماء

أولاً: مكانة الأمراء (أولي الأمر):

لهؤلاء الأمراء في الإسلام مكانة عظمى ومنزلة رفيعة، مُنحت لهم ليتناسب قدرهم مع عظم وظيفتهم، ورفيع منصبهم، وخطورة مسؤوليتهم.

ومما يدل على عظم تلك المكانة والمنزلة؛ أن الله تعالى قرن طاعته وطاعة رسوله عليه الصلاة والسلام بطاعتهم، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

فقد ذهب بعض المفسرين إلى كون أولي الأمر هم الأمراء، وذهب بعضهم إلى كونهم العلماء، وذهب بعض آخر إلى أنهم العلماء والأمراء معاً^(٣).

(١) «إعلام الموقعين»: (٩/١ - ١٠).

(٢) انظر: «الاعتصام» للشاطبي: (٢٧٥/١، ٢٩٢).

(٣) انظر: «تفسير الطبري»: (١٥٠/٤ - ١٥٣).

ومما يدل على المكانة السالفة للولادة أيضاً قوله ﷺ: «مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَهَانَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وقوله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَنْصِرِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُنْتَقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»^(٢).

وبينه الماوردي على عظم مكانة هذه الإمامة قائلاً: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع، وإن شذ عنهم الأصم»^(٣).

(١) الحديث أخرجه جماعة منهم:

الترمذي: (٤٣٥/٤، رقم: ٢٢٢٤) - (٣٤) كتاب الفتن - (٤٧) باب - قال حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مِثْبَرِ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رَقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بِلَالٍ: انظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبِسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». وَقَالَ الترمذي: هَذَا خَبِيرٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وأحمد: (٤٢/٥، رقم: ٢٠٤٥٧) - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، [قال] حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ بِهِ تَامًا.

قلت: الحديث حسن؛ إسناده متصل، ورجاله موثقون على خلاف في بعضهم. وقد حسنه الإمام الترمذي كما سبق.

(٢) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (٦٠/٤، رقم: ٢٩٥٧) - (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (١٠٩) باب يُقَاتَلُ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ وَيُنْتَقَى بِهِ - واللفظ له.

ومسلم: (١٤٧١/٣، رقم: ١٨٤١) - (٣٣) كتاب الإمامة - (٩) باب الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُنْتَقَى بِهِ - مختصراً.

(٣) هو شيخ المعتزلة أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم - توفي سنة ٢٠١ هـ - انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (٤٠٢/٩)، و«لسان الميزان»: (٤٢٠/٤).

(٤) «الأحكام السلطانية»: (ص ٥).

وبيّن إمام الحرمين الجويني الشافعي أهمية الإمامة، وبعض واجباتها^(١) قائلاً: «الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا، متضمنها حفظ الحوزة»^(٢) ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف الجنف^(٣) والحيف^(٤) والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإيفاؤها على المستحقين... فتصب الإمام عند الإمكان واجب، وذهب عبد الرحمن بن كيسان [الأصم] إلى أنه لا يجب... وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة»^(٥).

(١) انظر في واجبات الإمام نحو رعيته فيما يتعلق بأمر الدين والدنيا معاً: «غياث الأمم» للجويني: (ص ١٣٣ - ٢١٣) ومنها ما ذكره من حفظ الحوزة وهي حدود الإسلام ونواحيه وغيره، وأيضاً: دفع شبهات الزائغين، وصد المبتدعين، وإقامة السياسات والعقوبات، وحفظ الفروض، وسد الثغور، وإقامة الرجال على المراسد، والتصدي للمعتدين، وقمع المارقين، وفصل الخصومات، والولاية على من لا ولي له من الأطفال والمجانين، وسد حاجات المحاويع، وصرف أموال المغانم وغيرها في مصارفها... إلى غير ذلك مما يتعلق بأمر الدين والدنيا. وانظر أيضاً: «السياسة الشرعية» لابن تيمية: (ص ٨٧ وما بعدها) والكتاب عامة في بيان واجبات الإمام وحقوقه. واجباته في الحكم بالعدل، وإقامة الحدود والتعزيرات، وأداء الأمانات، وإقامة الصلوات المكتوبات... وغير ذلك من الواجبات، وحقوقه من السمع والطاعة له؛ إلا أن يأمر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن لم تفعل ولاية الأمر ذلك أطيعوا فيما يأمر به من طاعة الله تعالى؛ لأن ذلك من طاعة الله ورسوله، وأديت حقوقهم إليهم كما أمر الله ورسوله. انظر: «السياسة الشرعية» لابن تيمية: (ص ١٢ - ١٣).

(٢) الحوزة: حَوْزَةُ الإسلام أي حدوده ونواحيه. انظر: «لسان العرب»: (٣٤٢/٥).

(٣) الجنف: هو التَّيْلُ في الكلام وفي الأمور كلها، والجَوْر. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٣٠٧/١)، و«لسان العرب»: (٣٣/٩).

(٤) الحيف: الجَوْرُ والظُّلْم. انظر: «المصباح المنير»: (١٥٩/١)، و«المعجم الوسيط»: (٢١٢/١).

(٥) انظر: «غياث الأمم»: (ص ١٥ - ١٦). وانظر أيضاً: «طرح الشرب في شرح التريب»: (٧٥/٨) - «التريب» هو «تريب الأسانيد وترتيب المسانيد» للإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي ت ٨٠٦هـ، و«طرح التريب» للإمام زين الدين نفسه، ولم يُتمه فأكمّله سنة ٨١٨هـ ولده ولي الدين العراقي ت ٨٢٦هـ - طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

ويقول الآلوسي^(١) (ت ١٢٧٠هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمَالِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]:

«وفي هذا تنبيه على الملك، وأنه لولاه ما استتب أمر العالم، ولهذا قيل: الدين والملك توأمان، ففي ارتفاع أحدهما ارتفاع الآخر؛ لأن الدين أس والملك حارس. وما لا أس له فمهذوم، وما لا حارس له فضائع»^(٢).

والمقصود بـ «ولي الأمر» هنا هو رئيس الدولة الإسلامية، ويلقب أيضاً بال خليفة، وبالإمام، وبالسلطان، وبالملك، وبأمر المؤمنين، وخليفة رسول الله عليه السلام.

فولي الأمر مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَلْبِسُوا اللَّهَ وَأَلْبِسُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

والخليفة من قوله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦].

والإمام مأخوذ من قوله ﷺ: «وإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ...» الحديث السابق قبل صفحة.

(١) هو الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي [نسبة إلى آلوس في وسط نهر الفرات على بُعد مسافة من بغداد] - ولد ببغداد في شعبان سنة ١٢١٧هـ، وتوفي بها في ذي الحجة سنة ١٢٧٠هـ انظر ترجمته: «هدية العارفين»: (٤١٨/٢)، و«معجم المؤلفين»: (١٧٥/١٢).

(٢) «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»: (١٧٤/١) - للإمام الآلوسي - طبعة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م - دار الفكر - لبنان.

والسلطان مأخوذ من قوله ﷺ: «مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...» الحديث السابق قبل صفحتين.

والمَلِك لقوله تعالى: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا» [البقرة: ٢٤٧].

وأمر المؤمنين؛ لأن عمر بن الخطاب أول مَنْ نودي به فأقره، وقد دل على ذلك نصوص من السنة كثيرة^(١).

ثانياً: مكانة العلماء:

لقد تضافرت نصوص القرآن والسنة لبيان فضل العلماء، وعظم مكانتهم.

من ذلك بيانه سبحانه أن العلماء هم الذين يخشونه حقاً فقال: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» [فاطر: ٢٨]، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته فقال: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالَّتِيكَتُ وَأُولُوا الْعِلْمِ» [آل عمران: ١٨]^(٢).

وقوله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٣).

إلى غير ذلك من نصوص السنة، حتى لقد أفرد أصحاب كتب الحديث كالإمام البخاري وغيره، كتباً بأكملها في فضل العلم والعلماء.



(١) من هذه النصوص ما سبق عند حديث جمع عثمان - رضي الله عنه - المسلمين على مصحف واحد، وتحريق ما عداه (ص ٢٠٤) وذلك عند مبحث الوقف عند الفقهاء. وكذلك (ص ٢١١، ٢٩٦).

(٢) انظر: «الفتاوى والمفتحة»: (٢/١ - ٣).

(٣) الحديث أخرجه جماعة من حديث معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - منهم: البخاري: (٢٧/١)، رقم: (٧١) - (٣) كتاب العلم - (١٣) باب مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ.

ومسلم: (٧١٩/٢)، رقم: (١٠٣٧) - (١٢) كتاب الزكاة - (٣٣) باب النهي عن المسألة.

المبحث الثاني شروط الواقفين

وتحتة ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في أولي الأمر.
المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في القضاة.
المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في أهل الفتوى.

المطلب الأول الشروط الواجب توافرها في أولي الأمر (الأئمة)

لا يصلح كل شخص أن يكون إماماً للمسلمين؛ لأن وظيفة الإمامة بما لها من مهابة وخطورة تقتضي أن يكون متولياً مستجمعاً صفات معينة، ومن ثم يشترط فيمن يتولاها الشروط^(١) التالية:

- (١) انظر في هذه الشروط: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦)، و«المحلى»: (٣٦٠/٩)، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (١٧٩/٤) - للإمام ابن حزم - طبعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - دار الجيل - لبنان. تحقيق الدكتور/محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عُميرة. و«غياث الأمم»: (ص ٦٠ - ٦٩)، و«الاقتصاد في الاعتقاد»: (ص ١٤٩) - للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - لبنان. و«أحكام القرآن» للإمام ابن العربي: (١٤٥٧/٣)، و«المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٢٩/٤، ١٣٠)، و«فتح الباري»: (٧٣٥/٧)، و«الأشباه والنظائر» للإمام ابن نجيم: (ص ٣٨٨)، و«كتاب النيل وشفاء العليل»: (١٤/٣٢٩، ٣٣٠) - للشيخ ضياء الدين عبدالعزيز بن إبراهيم بن عبدالعزيز الثميني (ت ١٢٢٣هـ) - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م - مكتبة الإرشاد - جدة - ومعه شرحه للشيخ المعروف به أطفيش (ت ١٣٣٢هـ) - وكلاهما في الفقه الإباضي، و«البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»: (٣٧٩/٦ - ٣٨١) - للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى الزيدي (ت ٨٤٠هـ) - طبعة دار الكتاب الإسلامي - القاهرة. و«حقائق الأزهار» وشرحه «السيل الجرار»: =

الشرط الأول: الإسلام: لأن مهمته إقامة الدين الإسلامي، وتوجيه سياسة الدولة في حدود الإسلام، ولا يستطيع أن يقوم بذلك على وجهه الصحيح إلا مسلم يؤمن بالإسلام، ويعرف مبادئه واتجاهاته، فطبائع الأشياء إذن توجب أن يكون رئيس الدولة الإسلامية مسلماً.

هذا من جانب، ومن جانب آخر أن الإسلام يحرم أن يلي أمر المسلمين غير مسلم، وذلك ظاهر من قوله تعالى ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]. فإذا حرم الإسلام على المؤمنين أن يوالوا غير مؤمن فقد حرم عليهم أن يجعلوه حاكماً عليهم؛ لأن الحكم ولاية.

ويتضح هذا أيضاً من قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [النوبة: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

قال النووي: «شرط الإمام كونه مسلماً، مكلفاً، حُرّاً، ذكراً، قرشياً، مجتهداً، شجاعاً، ذا رأي وسمع وبصر ونطق»^(١).

الشرط الثاني: التكليف: ويقصد به البلوغ ونحيزة العقل؛ فلا بد لمن يختار إماماً أن يكون بالغاً عاقلاً تام العقل؛ وذلك لأن الصغير والمعتوه والمجنون لا يصلحون للإمامة؛ لأن الإمامة ولاية على الغير، وهؤلاء لا

= (٥٠٣/٤) وكلاهما في فقه الزيدية. و«الإسلام» الأصل الثالث للأستاذ سعيد حوى: (ص١٤٦ - ١٥١ الجزء الثاني من المجلد)، و«المرأة بين الفقه والقانون»: (ص٣٩، ٤٠) - ل. أ. د/مصطفى السباعي ت (١٩٦٤م) - الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - المكتب الإسلامي - سوريا. و«مركز المرأة في الشريعة الإسلامية»: (ص٨١) - وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث/عبد الحميد إبراهيم بركات أبو سعدة لقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر - قسم السياسة الشرعية، وهو معزو لمذكرات «نظم الحكم في الإسلام» للمستشار أحمد الفاضلي. و«فقه السياسة الشرعية»: (ص١٢٨ - ١٣٨) - للدكتور خالد علي عنبر، و«نظام الحكم في الإسلام»: (ص٤٤) للدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة الأولى - دار الفكر العربي - القاهرة.

(١) «المنهاج» وشرحه «مغني المحتاج»: (١٢٩/٤).

ولاية لهم على أنفسهم، فكيف تكون لهم الولاية على غيرهم؟! كما أن الصغير والمجنون والمعتوه لا مسؤولية عليهم؛ لقول الرسول عليه السلام: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفِلَ أَوْ يَفِيْقَ»^(١). وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْمَسْئُولِيَةِ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَهُوَ غَيْرُ أَهْلِ لِلْمَسْئُولِيَةِ عَنْ غَيْرِهِ. والأصل في وظيفة الإمامة المسؤولية التامة؛ لقوله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ: الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...» الحديث^(٢).

الشرط الثالث: الذكورة: وقد أجمع العلماء قديماً وحديثاً على هذا الشرط، وسوف تأتي أقوال بعضهم في ذلك.

وعليه، فلا يجوز أن يقوم بذلك المنصب امرأة؛ لما تضمنته من معنى الولايات العامة المصروفة عن النساء^(٣) لقول النبي ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(٤)؛ ولأن فيها من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه

(١) سبق تخريج الحديث (ص ٤٣٣) عند مسألة الدليل على عدم مواخذه الصغير، من هذا الباب الثالث.

(٢) سبق تخريج هذا الحديث (ص ٤٤١) عند مسألة وسائل الإكراه، من هذا الباب الثالث.

(٣) الولايات المصروفة عن النساء هي الولايات العامة.

والولاية العامة: هي السلطة الملزمة في شأن من شؤون الجماعة، وقد عبّر عنها الجرجاني بقوله: «تنفيذ القول على الغير شاء الغير أم أبى». «التعريفات»: (ص ٣٢٩). وانظر أيضاً: «مركز المرأة»: (ص ٢٧)، و«فقه السياسة الشرعية»: (ص ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٨).

وفي مقابل الولاية العامة الولاية الخاصة، وهي السلطة التي يملك بها صاحبها التصرف في شأن من الشؤون الخاصة بغيره، كالولاية على الصغار، والولاية على المال، ونحو ذلك. وهذه الولاية الخاصة قد سمحت الشريعة الإسلامية للمرأة بها. ومما يدل على أحقية هذه الولاية للمرأة أحاديث منها حديث: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ»، وفيه: «والمرأة راعية على بيت بئليها ووليها، وهي مسؤولة عنهم». انظر: «مركز المرأة»: (ص ٢٧) - وقد عزي لـ «مذكرة» الأستاذ المراغي، وبحث للشيخ أحمد إبراهيم في مجلة «القانون والاقتصاد» بجامعة القاهرة ١٩٣٦م.

(٤) الحديث أخرجه جماعة من حديث أبي بكر - رضي الله عنه - منهم:

البخاري: (١٠/٦)، رقم: (٤٤٢٥) - (٦٤) كتاب المغازي - (٨٢) باب كتاب النبي ﷺ =

النساء، ولأن المرأة مأمورة بأن تلزم بيتها إلا لضرورة، ومعظم أحكام الإمامة تستدعي الظهور في مباشرة الأمور، والبروز، وكل ذلك عليها محظور^(١).

قال الإمام ابن حزم: «وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة امرأة، ولا إمامة صبي لم يبلغ»^(٢).

ويقول الشيخ الغزالي: «وللمرأة ذات الكفاية العلمية والإدارية والسياسية أن تلي أي منصب ما عدا منصب الخلافة العظمى»^(٣).

صرف الولايات العامة عن المرأة ليس فيه انتقاص من شأنها:

ولا ينقص هذا من قدر المرأة؛ لأن لها طبيعة خاصة، ورسالة اجتماعية أنيطت بها. ولذا بعد أن أعلن الإسلام موقفه من إنسانية المرأة وأهليتها وكرامتها؛ نظر إلى تلك الطبيعة الخاصة، وما تصلح له المرأة من أعمال الحياة، فأبعدها عن كل ما يناقض تلك الطبيعة، أو يحول دون أداء تلك الرسالة المناطة بها أداءً كاملاً في المجتمع.

ولهذا خص الإسلام المرأة ببعض الأحكام عن الرجل زيادةً أو نقصاناً.

كما أسقط عنها بعض الواجبات الدينية والاجتماعية كصلاة الجمعة، والجهاد في غير أوقات النفير العام، وغير ذلك.

وليس في هذا ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الإنسانية والأهلية والكرامة الاجتماعية؛ إذ لا تزال الشرائع والقوانين في كل عصر

= إلى كسرى وقنصر - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَفِيهِ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ بَنَتْ كِسْرَى قَالَ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

(١) «الأحكام السلطانية»: (ص ٣١) بتصرف. وانظر أيضاً: «غياث الأمم»: (ص ٥٠، ٦٩).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (١٧٩/٤).

(٣) «سر تأخر العرب والمسلمين»: (ص ٢٣) - للشيخ محمد الغزالي - الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م - دار الصحوة - القاهرة.

وفي كل أمة، تخصص بعض الناس ببعض الأحكام؛ لمصلحة يقتضيها ذلك التخصيص، دون أن يفهم منه أي مساس بمبدأ المساواة بين المواطنين في الأهلية والكرامة^(١).

ومن طبيعة المرأة وخصائصها أنها تختلف عن الرجل في تركيبها الجسمي والنفسي، وفي هذا أكبر دليل على دور المرأة في القيام بواجبات الأنوثة والأمومة، وهو دور ورسالة اجتماعية من الأهمية بمكان^(٢).

ويرجع الاختلاف بين طبيعة الرجل والمرأة وخصائص كل؛ إلى ما تتعرض له المرأة ولا تكاد تنفك عنه غالباً من: حيض، وحمل، وولادة، ونفاس، ورضاع، وحضانة.

وهذا - مما لا شك فيه - يوهن جسدها، ويضعف هيكلها العظمي، وبناءً عليه نرى المرأة كثيرة القلب والتغير في العاطفة والانفعال.

يقول الدكتور «جب هارد»: «قلّ من النساء من لا تعتل بعلّة في المخاض، ووجد أكثرهن يشتكين الصداع والتعب والوجع وقلة الشهوة للطعام، ويصبحن أكثر ميلاً للبكاء، ويتأبهن هذا المرض مرة في كل شهر، ومن ثم فإن هذه التغيرات في جسم المرأة تؤثر لا محالة في قواها الذهنية»^(٣).

وبعد، فتلك طبيعة المرأة التي خلقها الله عليها، وليس في ذلك أي انتقاص لها أو ضمير^(٤).

(١) انظر: «المرأة بين الفقه والقانون»: (ص ٤١).

(٢) انظر: «المرأة في القرآن»: (ص ٦٣) - للأستاذ عباس محمود العقاد - طبعة نهضة مصر.

(٣) «المرأة ماذا بعد السقوط»: (ص ٥٦).

(٤) انظر: «الإسلام يتحدى»: (ص ١٤٦، ١٤٧) - للأستاذ وحيد الدين خان - الطبعة الرابعة ١٩٧٣م - المختار الإسلامي - القاهرة - ترجمة وعناية الأستاذ ظفر الإسلام خان، والدكتور عبد الصبور شاهين.

بل إن هذا من رحمة الله عز وجل؛ أن مزج قوة الرجل بحنان المرأة، وقسوته برحمته، وحلمه بانفعالها، وشدته بلينها.

ولو كانت المرأة كالرجل في كل شيء لما تُصوّرت هذا الحياة؛ بل ولأصبحت نمطاً واحداً من القوة والقسوة والغلظة أو العكس... ولا شك أن لو كانت هكذا لكانت جحيماً لا تطاق، أو عبثاً لا تستقر فيه الأمور.

ولكل من الرجل والمرأة وظيفة يختص بها.

وعلى كلٍّ منهما أن يرضى بما أنيط به من وظائف، وخصّ به من طبائع.

قال الإمام القرطبي - عند تفسير قوله تعالى ﴿الزَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ -: «أي يقومون بالنفقة عليهن، والذب عنهن؛ وأيضاً فإن فيهم الحكام، والأمراء، ومن يغزو، وليس ذلك في النساء... (وقوام) فعّال للمبالغة؛ من القيام على الشيء... وحفظه بالاجتهاد. فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد، وهو أن يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز، وأن عليها طاعته وقبول أمره ما لم تكن معصية؛ وتعليل ذلك بالفضيلة، والنفقة، والعقل، والقوة في أمر الجهاد، والميراث، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»^(١).

هذه هي خصائص المرأة التي خصّها الله سبحانه بها، ولا نقص فيها، ولا انتقاص المرأة مشتم منها؛ إذ هي فطرة الله تعالى التي فطر المرأة عليها.

وهذا لا علاقة له بموقف الإسلام من إنسانية المرأة وكرامتها وأهليتها،

(١) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٧٣/٥ - ١٧٥)، وانظر أيضاً: «تفسير ابن كثير»: (٢٧١/١).

وإنما هو وثيق الصلة بمصلحة الأمة، وبحالة المرأة النفسية، ورسالتها الاجتماعية^(١).

قال الشيخ الغزالي: «لا شك أن للمرأة حقها كاملاً غير منقوص في تدبير شأنها، وإنفاق مالها، واختيار رجلها، وحريتها في أحوالها الخاصة كحرية الرجل.

بيد أن القضايا المتصلة بكيان الأمم ومصالح الجماهير لها وضع آخر ينزل استعداد المرأة دونه، ولذلك قال رسول الله ﷺ لما بلغه أن الفُرس ملكوا عليهم امرأة: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ).

ستظل المرأة هي اليد اليسرى للإنسانية، وسيظل عملها في البيت أكثر من عملها في الشارع، وسيظل الرجال حَمَّالي الأعباء الثقال في الشؤون الخاصة والعامة؛ لأن طاقة كل من الجنسين هكذا...!

ولأمر ما لم يرسل الله (نبية) من النساء، ولم يحك التاريخ إلا شواذ من الجنس الناعم قمن بأعمال ضخمة، على حين شحنت صفحاته بأسماء الرجال^(٢).

هكذا رأينا الشيخ الغزالي هنا يستدل بحديث أبي بكرة: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ...» على منع المرأة من القضايا المتصلة بكيان الأمة كالإمامة مثلاً.

وجعل من الشذوذ الذي يخالف القاعدة وجود نساء في التاريخ قمن بأعمال ضخمة... ولسوف يذكر من هؤلاء بلقيس ملكة سبأ وغيرها.

ويرى الشيخ الغزالي أن الرجل أجدر من المرأة في حق إدارة البيت

(١) انظر: «المرأة بين الفقه والقانون»: (ص ٤٠)، وانظر أيضاً: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٤/٢٠٦، ٢٠٧)، و«شرح صحيح مسلم»: (٤/٦٨)، ومكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة: (ص ٣٨٢) - ل. أ. د/محمد بلتاجي - طبعة ١٩٩٦م - مكتبة الشباب - القاهرة.

(٢) «من هنا نعلم»: (ص ٢٠٠) - للشيخ محمد الغزالي - الطبعة السادسة - دار الكتب الحديثة - القاهرة.

ورئاسة الأسرة، وهما المجتمع الصغير... فأتى لها أن تدير - إذن - دولة إذا وليت الحكم؟!

فإذا انقلبت الموازين واستنوق الجمل؛ فأدرات المرأة البيت وسيطرت عليه، فذلك وضع شاذ!!

فيقول في كتابه (هذا ديننا): «الرجل في شريعة الله رب البيت وقيم الأسرة، وهذه مِيزَةُ تكليف أكثر منها ميزة تشريف، والغرض منها أن يسير البيت وفق نظام سائد لا وفق مآرب متدافعة ورغبات متنازعة، ومن العبث أن تكون أي شركة من غير رئاسة مسؤولة.

وترك زمام البيت في يد المرأة وضع للأمور في غير نصابها، أو هو تحميل العيب للكاهل الضعيف، والرجل أجدر من امرأته في حق إدارة البيت ورئاسة الأسرة، فإن ما ذراه الله عليه من احتمال وصلابة ومقدرة واسعة على الكسب والنفقة، كل ذلك يجعله أولى بالترجيح ﴿الزَّيَّالُ قَوَّامٌ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقد يحدث في بعض البيوت أن يستنوق الجمل أو أن تكون المرأة أبين قدرة من رجلها، وهنا تسقط منه الرئاسة، أو يسقط هو من الرئاسة، وتنتقل إمرة البيت إلى المرأة.

وهذا الوضع الشاذ لا يقدر في القاعدة العامة، وهو على شذوذه محذور العواقب حيث يقع، ومن الخير أن تراعى طبيعة الحياة التي استتبع هذا الحكم ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الآية...^(١)

وبعد: فلهذا كله لم يتناسب أن تكون المرأة رئيسة دولة أو (خليفة) أو نحو ذلك من الولايات العامة، التي من دواعيها سن القوانين وتنفيذها.

إذ ليس رئيس الدولة في الإسلام صورة رمزية للزنية والتوقيع، وإنما

(١) «هذا ديننا»: (ص ١٦٥) - للشيخ الغزالي - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - دار الشروق - القاهرة.

هو قائد المجتمع، ورأسه المفكر، ووجهه البارز، ولسانه الناطق؛ فهو الذي يعلن الحرب، ويقود الجيش، ويقرر السلم والمهادنة...

ومما لا شك فيه أن هذا لا يتفق مع تكوين المرأة النفسي والعاطفي؛ لا سيما ما يتعلق بالحروب وقيادة الجيوش، فإن ذلك يقتضي من قوة الأعصاب، وتغليب العقل على العاطفة، والشجاعة في خوض المعامع، ورؤية الدماء، ما نحمد الله على أن المرأة ليست كذلك؛ وإلا فقدت الحياة أجمل ما فيها من رحمة ووداعة وحنان^(١).

ولعل هذا ما جعل إماماً كالباقلائي^(٢) (ت ٤٠٣ هـ) يشترط في الإمام: «أن يكون ممن لا تلحقه رقة ولا هودة في إقامة الحدود، ولا جزع لضرب الرقاب والأبشار»^(٣).

إن كل ما يمكن أن يقال غير هذا - بعد ذلك البيان - لا يخلو من مكابرة بالأمر المحسوس، وإذا كان التاريخ قد ذكر لنا نساء قُذّنَ الجيوش وخضن المعارك؛ فإنهن من الندرة والقلة بجانب الرجال، ما لا يصح - معه - أن تُتناسى طبيعة الجماهرة الغالبة من النساء، في جميع عصور التاريخ وفي جميع الشعوب.

ولعل أكبر مثال على ذلك؛ هو عدم رؤيتنا إلى الآن في أكثر الدول تطرفاً في دفع المرأة إلى ميادين الحياة؛ مَنْ ترضى أن تتولى امرأة من نساها وزارة الدفاع، أو رئاسة الأركان العامة لجيوشها، أو قيادة فيلق من فيالقها، أو قطع حرية من قطعاتها.

فعلى مَنْ يتزعمون الإسلام ويتولون قيادة الجيوش أن تكون قوتهم

(١) انظر: «المرأة بين الفقه والقانون»: (ص ٤٠).

(٢) هو الإمام القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري المالكي ابن الباقلائي - الملقب بـ «سيف السنة» - توفي في ذي القعدة سنة ٤٠٣ هـ.

انظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٩٠/١٧)، و«الديباج المذهب»: (ص ٢٦٧).

(٣) «نظام الحكم في الإسلام»: (ص ٤٤٣) - للدكتور محمد يوسف موسى، نقلاً عن «التمهيد» للباقلاني.

كاملة، يقرعون الحديد بالحديد، بل بأقوى من الحديد، ويقابلون الريح بالإعصار، ويواجهون الكفر وأهله بكل ما يقدر^(١).

يؤكد الشيخ الغزالي ما سبق قائلاً: «ونحن وإن كنا من أنصار دعم المجتمع بالمرأة المثقفة لا نرى أن تكون مقاليد الحكم بيدها، فهذا خروج بالأشياء عن طبيعتها، والدول التي أعلنت المساواة التامة بين الرجل والمرأة في كل شيء لم يصل شأن المرأة فيها إلى هذا الحد، ونظرة إلى حكام روسيا - وهي التي تدين بهذا الاتجاه - تُبرز هذه الحقيقة...»

فلن توجد «ستالينية» كستالين، ولا «مولوتوف» كمولوتوف، ولا... ولا...

ولا يزال الرجال ولم يزالوا حَمَّالي الأعباء الثقيل وموجهي التاريخ وحدهم إلى مستقبله المرسوم، وانظر إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم وعشرات الحكومات ومئات الوزراء وآلاف وجماهير العلماء والأدباء والمخترعين.

إن مجال المرأة ضيق جداً في هذا الميدان، وقد يكون واسعاً جداً في الصف الذي يليه، وليس هذا مما يعيب المرأة ويخدش مكانتها^(٢).

وقال الشيخ الغزالي في موضع آخر - مدافعاً عن نفسه ضد خصومه من العلمانيين والشيوعيين وأمثالهم -: «ربما يتوهم البعض من هذا النقاش أننا أعداء المرأة، نريد شل نشاطها وتعطيل مواهبها وقتل إنسانيتها. والواقع أننا نعرف أكثر من غيرنا الوظيفة التي تقوم بها المرأة بالمجتمع، وحاجة هذه الوظيفة إلى قسط كبير جداً من الإعداد والعناية... إلخ»^(٣).

كما أنه قد جرى التطبيق العملي بناءً على الحكم السابق - وهو منع المرأة من تولي الرئاسة أو أي شيء من الولايات العامة - منذ فجر الإسلام، وإلى الآن.

(١) انظر: «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»: (ص ١٤٦) - للأستاذ أبي الحسن علي الحسيني الندوي - الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م - دار الأنصار - القاهرة.

(٢) انظر: «من هنا نعلم»: (ص ١٧٣).

(٣) المصدر السابق: (ص ١٧٦).

فلم يثبت أن شيئاً من هذه الولايات العامة قد أسند إلى المرأة: لا مستقلة، ولا مع غيرها من الرجال. وقد كان في نساء الصدر الأول مثقفات فضليات، وفيهن من تفضل كثيراً من الرجال كأمهات المؤمنين. ومع أن الدواعي لاشتراك النساء مع الرجال في الشؤون العامة كانت متوافرة؛ لم تطلب المرأة أن تشترك في شيء من تلك الولايات، ولم يطلب منها هذا الاشتراك، ولو كان لذلك مسوغ من قرآن أو سنة؛ ما أهمل مراعاته من جانب المرأة والرجل باطراد^(١).

وكم من اجتماعات شورية من النبي ﷺ وأصحابه، ومن الخلفاء وإخوانهم، ومن التابعين من بعدهم، في شؤون عامة لم تدع إليها امرأة ولم تشترك فيها^(٢) ليؤخذ رأيها.

وأخيراً، فهذا المنع المطلق لتولي المرأة الإمامة العظمى هو مذهب العلماء قاطبة وإجماعهم قديماً وحديثاً، سواء علماء أهل السنة والجماعة أو علماء الفرق الأخرى^(٣).

الشرط الرابع: العدالة: وذلك لأن منصب ولي الأمر يشرف على كل المناصب التي يشترط فيها العدالة، فكان الأولى أن تشترط العدالة في ولاية الأمر.

والعدالة هي الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور ديناً^(٤).

-
- (١) انظر: «غياث الأمم»: (ص ٤٨، ٥٠)، و«المغني»: (٣٩/٩، ٤٠).
(٢) انظر: «مركز المرأة»: (ص ٨٠)، و«المرأة بين الفقه والقانون»: (ص ١٥١).
(٣) انظر: «فتح القدير»: (٣٥٧/٦)، و«أقرب المسالك» وشرحه «بلغة السالك»: (٣٠٥/٢)، و«مغني المحتاج»: (١٢٩/٤)، و«المغني»: (٣٩/٩)، و«المحلى»: (٣٦٠/٩)، و«حداائق الأزهار» وشرحه «السييل الجرار»: (٣٠٥/٤)، و«كتاب النيل وشفاء العليل»: (٣٢٩/١٤، ٣٣٠)، و«البحر الزخار»: (٣٧٩/٦ - ٣٨١).
(٤) «التعريفات»: (ص ١٩١). وانظر أيضاً: «الأحكام السلطانية»: (ص ٨٤)، و«إكليل الكرامة»: (ص ١١٥ - ١١٦) للشيخ صديق حسن خان - الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠م - إعداد وتحقيق مجموعة من الأساتذة. كذا على الغلاف دون ذكر مكان الطبع.

هذا وقد سبق الكلام عن هذا الشرط بأطول من هذا، عند ذكر شروط الاجتهاد^(١).

الشرط الخامس: العلم: وقد اختلف العلماء فيما يكفي ولي الأمر من هذا العلم.

فذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط أن يبلغ الخليفة بعلمه درجة الاجتهاد، فتكون لديه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية؛ بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث والنوازل^(٢).

وذهب الحنفية والإمام الشاطبي والغزالي وغيرهم إلى أن هذا الشرط ليس ضرورياً، وإنما يكفي أن يحصل من العلم الشرعي ما يستطيع به قيادة الأمة، لا سيما إذا استعان بعلم غيره من كبار الفقهاء.

ويرى الباحث أن المذهب الثاني هو الذي يتفق وواقع الأمة الآن، ولأنه لا دليل على أنه لا يؤلى الأمر إلا مَنْ كان بهذه المنزلة من الكمال على حد تعبير الشوكاني^(٣).

يقول الشاطبي: «إذا فرض خلو الزمان عن مجتهد يظهر بين الناس، وافتقروا إلى إمام يقدمونه لجريان الأحكام وتسكين ثورة الثائرين، والحيطة على دماء المسلمين وأموالهم، فلا بد من إقامة الأمل ممن ليس بمجتهد؛ لأننا بين أمرين: إما أن يترك الناس فوضى، وهو عين الفساد والهرج. وإما أن يقدموه فيزول الفساد بته، ولا يبقى إلا فوات الاجتهاد، والتقليد كاف بحسبه»^(٤).

(١) راجع (ص ٨٠) من الباب الأول.

(٢) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦)، و«غياث الأمم»: (ص ٦٥، ٦٦)، و«الإسلام»: (١٤٨/٢) - للأستاذ سعيد حوى، و«فقه السياسة الشرعية»: (ص ١٣١).

(٣) انظر: «السبل الجزار»: (٥٠٧/٤).

(٤) «الاعتصام»: (١٥٢/٢، ١٥٣). وانظر أيضاً: «غياث الأمم»: (ص ٢٢٧)، و«بلغة السالك»: (٣٣٠/٢)، و«مغني المحتاج»: (١٣٠/٤).

الشرط السادس: الكفاية السياسية: أي يكون ذا رأي مُفَضِّل إلى سياسة الرعية، وتدبير المصالح^(١).

وقد عبّر عنها الإمام الجويني بقوله: «... توقد الرأي في عظام الأمور، والنظر في مغبات العواقب، وهذه الصفة ينتجها نحيظة العقل ويهذبها التدريب في طرق التجارب. والغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي، واستتباع رُجُلِ أصناف الخلق على تفاوت إرادتهم، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم، فإن معظم الخبال والاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء، فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأي واحد؛ لم ينتظم تدبير، ولم يستتب من إيالة الملك قليل ولا كثير؛ ولا صطلمت^(٢) الحوزة، واستوصلت البيضة^(٣)».

الشرط السابع: الحرية: وقد اشترطت الحرية؛ لأن العبد لا يصلح أن يكون رئيس دولة، فهو لا يملك أمر نفسه، كما أنه مشغول بخدمة سيده، ومن عادة الأحرار أن لا يطيعوا العبيد لقصور أهليتهم ومكانتهم.

والأحاديث التي وردت في طاعة الأمير، وإن كان عبداً حبشياً^(٤) محمولة على غير ولاية الحكم، أو إذا كان الذي استعمله وأمر بطاعته الخليفة، أو أنها وردت على سبيل المبالغة في طاعة ولي الأمر، أو إذا

(١) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦).

(٢) اصطلمت: أي قطعت واستوصلت؛ وأصل الصَّلَم: القطع من الأصل. انظر: «اللسان»: (٣٤٠/٢).

(٣) «غياب الأمم»: (ص ٦٨).

(٤) كحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - مرفوعاً: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسَهُ زُبَيْبَةً». وقد أخرجه جماعة منهم:

البخاري: (١٧٨/١)، رقم: ٦٩٣ - (١٠) كتاب الأذان - (٥٤) باب إمامة العبد والمولى.

وزُبَيْبَة: واحدة الزبيب المأكول المعروف؛ وقد شبه رأس الحبشي بالزُبَيْبَة لتجمعهما، ولكون شعره أسود. انظر: «فتح الباري»: (٢/ ٢١٩، ١٣١/١٣).

تغلب بالقوة، واستتب له الأمر؛ فيجب طاعته إخماداً للفتن، وصيانة للدماء^(١).

الشرط الثامن: القرشية: ويقصد بها أن يكون الخليفة قرشياً، وذلك لتصوص السنة الكثيرة الواردة في ذلك، والتي منها قوله عليه السلام: «الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٢).

وهذا الشرط - وهو القرشية - من مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيه خلاف، ولا يعتد بقول الخوارج وبعض المعتزلة في عدم اشتراطه^(٣).

وقد ذكره الإمام الجويني ثم قال: «ولسنا نعقل احتياج الإمامة في وصفها إلى النسب، ولكن خصص الله هذا المنصب العلي والمَرْقَب السني بأهل بيت النبي، فكان من فضل الله يؤتيه مَن يشاء»^(٤).

وقد علّل الإمام ابن خلدون^(٥) (ت ٨٠٨هـ) جعل الأمر في قریش بقوة عصبيتهم قائلاً: «... فإذا ثبت أن اشتراط القرشية؛ إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها،

(١) «فقه السياسة الشرعية»: (ص ١٣٧) بتصرف. وانظر أيضاً: «مغني المحتاج»:
(١٣٢/٤)، و«حاشية ابن عابدين»: (٣٦٩/١)

(٢) سبق تخريج هذا الحديث (ص ١١٢) عند الكلام عن ذهاب محل الحكم، من الباب الأول.

(٣) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦، ٧)، و«غياث الأمم»: (ص ٦٢، ٦٣)، و«شرح صحيح مسلم»: (٢٠٠/١٢).

(٤) «غياث الأمم»: (ص ٦٤).

(٥) هو الإمام ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي التونسي القاهري المالكي المعروف بـ «ابن خلدون» - ولد أول رمضان بتونس سنة ٧٣٢هـ، وتوفي في آخر رمضان بالقاهرة سنة ٨٠٨هـ. انظر ترجمته: «الضوء اللامع»: (١٤٥/٤)، و«شذرات الذهب»: (٧٦/٧).

وطردنا^(١) العلة المشتعلة على المقصود من القرشية وهو وجود العصبية؛ فاشتربنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبية على مَنْ معها لعصرها؛ ليستتبوا مَنْ سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية... ثم إن الوجود شاهد بذلك؛ فإنه لا يقوم بأمر أمة أو جيل إلا مَنْ غلب عليهم، وقلَّ أن يكون الأمر الشرعي مخالفاً للأمر الوجودي^(٢).

يتضح من كلام ابن خلدون أنه يرى أن اشتراط القرشية في الإمامة العظمى موقوت بزمان عصبية قريش الغالبة على مَنْ سواها من القبائل. وممن ذهب إلى ذلك أيضاً قبل ابن خلدون - كما حكى هو - الإمام الباقلاني^(٣).

هذا على أن هذا الشرط خاص بالإمامة العظمى عندما تتوحد الأمة ويتولى أمر المسلمين جميعاً خليفة واحد.

وإذا لم يوجد في أفراد قبيلة قريش مَنْ تتوافر فيهم شروط الخلافة سقط هذا الشرط، وقُدِّم غير القرشي. وذلك لأن النبي ﷺ ذكر العلة التي يدور معها وصف القرشية المشروطة في الخليفة، وهي إقامة الدين؛ فقال: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَةُ اللَّهِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ»^(٤).

وهذا يعني أنهم إذا خالفوا أمر الله وأمر رسوله ﷺ؛ فغيرهم ممن يقيم شرع الله وينفذ أوامره أولى منهم.

(١) هكذا بالنسخة المعتمدة (طردنا) وفي النسخة التي اعتمد عليها الأستاذ/سميد حوى في كتابه «الإسلام»: (١٥١/٢): (طلبنا) بدلاً من (طردنا).

(٢) «مقدمة ابن خلدون»: (ص ١٦٣، ١٦٤) - للإمام ابن خلدون - طبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - دار الفكر - لبنان، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون.

(٣) انظر: السابق: (ص ١٦٢).

(٤) الحديث أخرجه جماعة من حديث معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - منهم: البيهاري: (٤/٢١٧، ٢١٨، رقم: ٣٥٠٠) - (٦١) كتاب المناقب - (٢) باب مناقب قريش.

كما يسقط شرط القرشية أيضاً، إذا تغلب متغلب على الخلافة ولو لم يكن قرشياً، ما دام الأمر قد استتب له؛ بل هو حينئذ إمام شرعي تجب بيعته وطاعته، وتحرم منازعته ومعصيته للضرورة والمصلحة؛ لينتظم شمل المسلمين، ويكون له حكم الإمام الأعظم في جميع الأشياء^(١)، لحديث أنس: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَأَنْ رَأَسَهُ رُبِيَّةٌ»^(٢).

ومهما يكن من أمر فإن توفر خليفة قرشي مستجمع للشروط اللازمة أمر من الصعوبة بمكان. فضلاً عن أنه إن وجد؛ فهيهات هيهات أن يجتمع عليه المسلمون كافة في شتى أقطار الأرض^(٣).

الشرط التاسع: سلامة الحواس والأعضاء: من السمع والبصر واللسان، ليصح معها مباشرة ما يدرك بها^(٤).

ومن الفقهاء مَنْ ذكر أن سلامة الأعضاء يقصد بها: كل ما لا يُؤثِّرُ فقدُه في رأي الإمام وعمله، ولعله الراجح^(٥).

هذه هي الشروط التي يجب أن تتوفر في ولاة الأمر، وليس هناك ما يمنع من اشتراط شروط أخرى إذا اقتضتها المصلحة العامة؛ فيجوز اشتراط بلوغ سن معينة، أو الحصول على درجات علمية معينة، أو أي شرط آخر، إذا دعت لاشتراطه مصلحة الجماعة أو اقتضته ظروف الحياة التي تتغير بمرور الأيام^(٦).



(١) انظر مثلاً في ذلك: «حاشية ابن عابدين»: (٣٦٩/١)، و«مغني المحتاج»: (١٣٢/٤)، و«فقه السياسة الشرعية»: (ص ١٣٥).

(٢) الحديث سبق ذكره وتخريجه (ص ٥١٢) عند شرط الحرية.

(٣) انظر: «فضائح الباطنية»: (ص ٢٦) - للإمام الغزالي - طبعة دار البشير - عمان.

(٤) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٦).

(٥) انظر: «غياث الأمم»: (ص ٦١)، و«السليل الجرار»: (٥٠٧/٤).

(٦) انظر: «الإسلام» لسعيد حوى: (١٥١/٢).

المطلب الثاني الشروط الواجب توافرها في القضاة

أولاً: القضاء لغة: هو الحُكْمُ، والأداء^(١)، ويعبر به عن معاني كثيرة، والأصل فيه الحَثْمُ والفراغُ من الأمر^(٢). والحُكْمُ في مادته بمعنى المنع، وَمِنْهُ حَكَمْتُ السَّفِيهَ إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدِهِ وَمَنْعْتُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَاكِمُ حَاكِماً لِمَنْعِهِ الظَّالِمَ مِنْ ظُلْمِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ حُكْمُ الْحَاكِمِ، أَنِّي وَضَعُ الْحَقَّ فِي أَهْلِهِ وَمَنْعُ مَنْ لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ^(٣).

ثانياً: القضاء شرعاً: الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام...

وقيل: هو الدخول بين الخالق والخلق ليؤدى فيهم أوامره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة... وقيل نحو ذلك^(٤).

والقاضي اسم فاعل من الفعل قضى، وهو المخبر عن الحكم الشرعي المُلْزَم به، ويقال: القاضي، والحاكم^(٥).

ولعل التعريف الأول أشمل؛ لأن الحاكم قد يحكم بالكتاب، أو

(١) «المعجم الوسيط»: (٧٤٢/٢). وانظر أيضاً: «المصباح المنير»: (٥٠٧/٢)، و«التعريفات»: (ص ٢٢٥، ٢٢٦).

(٢) «الإنصاف» للمرداوي: (١٥٤/١١). وانظر أيضاً: «فتح القدير»: (٣٥٦/٦). وقال ابن الهمام أيضاً: «يقال له الحُكْمُ لما فيه من منع الظالم عن الظلم من الحكمة التي تجعل في رأس الفرس».

(٣) «تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام»: (١٢/١) - لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ت ٧٩٩هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

(٤) السابق: (١١/١).

(٥) انظر: السابق: (٧٤/١).

السنة، أو القياس، أو الاجتهاد، أو الفراسة، أو القرائن التي يظهر له فيها الحق، أو الاستدلال بالأمارات^(١).

ولا بد من شروط يجب توافرها فيمن يتولى منصب القضاء كالتالي^(٢)!

الشرط الأول: الإسلام: وقد سبق بيان وجه اشتراطه عند ذكر شروط الأئمة، ووجه اشتراطه هنا يشبه ما هناك، ويتضح هنا أكثر أن القضاء إلزام الغير بالمَقْضِيِّ به، ولا يتصور إلزام من غير المسلم للمسلم؛ لأن الله تعالى لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً. قال تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

الشرط الثاني: العقل: لا يكتفى بالعقل المشترط في التكليف؛ بل

(١) انظر: «الطرق الحكمية»: (ص ٣، ٥)، وقد ذكر ابن القيم قضايا عديدة حكم فيها بالفراسة والأمارات، راجع (ص ٢٤ - ٣١ وما بعدها). وانظر أيضاً: «تبصرة الحكام»: (١١٧/٢ وما بعدها).

والفراسة: هي النظر والتثبت والتأمل في الشيء والبصر به، يقال: تفرست فيه الخير: تعرفته بالظن الصائب. «المصباح المنير»: (٤٦٧/٢). وانظر أيضاً: «النهاية في غريب الحديث»: (٤٢٨/٣)، و«مختار الصحاح»: (٤٩٧).

وهي نوعان:

الأول: هو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه، فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن والحدس.

والثاني: نوع يُتعلم بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتُعرف به أحوال الناس. «النهاية في غريب الحديث»: (٤٢٨/٣). وانظر أيضاً: «المعجم الوسيط»: (٦٨١/٢).

(٢) انظر هذه الشروط في: «الأحكام السلطانية»: (ص ٨٣)، و«تبصرة الحكام»: (ص ٢٦). وانظر أيضاً: «أحكام القرآن» للإمام ابن العربي: (١٤٥٧/٣)، و«بداية المبتدي» وشرحه «فتح القدير»: (٣٥٧/٦)، و«بداية المجتهد»: (٥٦٤/٢، ٥٦٥)، و«بلغة السالك»: (٣٠٥/٢)، و«حاشية الدسوقي»: (١٢٩/٤)، و«المهذب» وشرحه «المجموع»: (١٢٦/٢٠)، و«المنهاج» وشرحه «معني المحتاج»: (٣٧٥/٤)، و«المعني»: (٣٩/٩)، (٤٠)، و«كتاب النيل وشفاء العليل»: (٢٢/١٣، ٢٣)، و«البحر الزخار»: (١١٨/٦)، و«الشيعية في عقائدهم وأحكامهم»: (ص ٢٤٢) - للسيد أمير محمد الكاظم القزويني - الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م - دار الزهراء - لبنان.

لا بد أن يكون صحيح التمييز، جيد الفطنة، بعيداً عن السهو والغلط^(١).

الشرط الثالث: البلوغ: وقد سبق بيان وجه اشتراطه عند ذكر شروط الأئمة.

الشرط الرابع: الحرية: وقد اشترطها العلماء قاطبة؛ لأن ولاية العبد لا تصح، وكذا مَنْ فيه بقية رق، ولا الْمُعْتَق خوفاً من أن تستحق رقبته فتذهب أحكام الناس باطلاً^(٢)، ولم يشترطها ابن حزم^(٣).

الشرط الخامس: العدالة: وقد سبق بيان وجه اشتراطه عند ذكر شروط الأئمة.

الشرط السادس: العلم: وقد اختلف الفقهاء فيما يكفي القاضي من هذا العلم. فاشتراط الجمهور أن يكون مجتهداً، ولم يشترطه أبو حنيفة^(٤).

واشترطه الجمهور؛ لأنه لا تصح ولاية الجاهل.

على أنه يجوز تقليد ولاية القضاء العلماء المقلدين غير المجتهدين - لا العوام - إذا كانت لهم قدرة على الترجيح بين الأقوال؛ لأن رتبة الاجتهاد تكاد تكون معدومة في كثير من الأقطار، ولأن المنع من ولاية المقلد القضاء في هذه الأزمنة؛ تعطيل للأحكام، وإيقاع في الهرج والفتن والنزاع، وهذا لا سبيل إليه في الشرع^(٥).

الشرط السابع: سلامة السمع والبصر واللسان من الصمم والعمى والبكم؛ وذلك ليصح بها إثبات الحقوق، ويفرق بين الطالب والمطلوب، ويميز المقر من المنكر؛ لتمييز له الحق من الباطل، ويعرف المحق من المبطل؛ فإن كان أعمى كانت ولايته باطلة بالإجماع؛ لأنه لا يتأتى قضاء،

(١) انظر: «تبصرة الحكام»: (ص ٢٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «المحلى»: (٤٣٠/٩).

(٤) انظر: «الأحكام السلطانية»: (ص ٨٤، ٨٥).

(٥) انظر: «تبصرة الحكام»: (ص ٢٦، ٢٧).

ولا ضبط، ولا ميز محق من مبطل، ولا تعيين طالب من مطلوب، ولا شاهد من مشهود عليه؛ من الأعمى^(١).

الشرط الثامن: الذكورية: لأنه لا بد للقاضي من مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والخصوم، والمرأة ممنوعة من ذلك لما يخاف عليهم من الافتتان بها^(٢).

وجمهور الفقهاء على اشتراط هذا الشرط: مالك والشافعي وأحمد^(٣).

وقد استدل الجمهور بحديث أبي بكرة: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

وهكذا فهموا الحديث، وهكذا يجب أن يفهم؛ إذ الصيغة المستعملة فيه صيغة عموم (أمرهم) المكون من النكرة (أمر) والمعرفة (هم) والمفرد المضاف لمعرفة من الألفاظ الموضوعية لإفادة العموم كما هو مقرر عند الأصوليين^(٤).

فجعلوه عامًا في جميع الولايات العامة التي هي السلطة الملزمة.

أمر آخر من الأمور - أو الأدلة - التي منعت المرأة عن ولاية القضاء بسببها وهو ما ذكره أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، وابن قدامة الحنبلي، وغيرهما؛ من أن القاضي لا بد له من مجالسة الرجال من خصوم وشهود وغيرهم، والمرأة ممنوعة من مجالسة الرجال لما يخاف عليهم من الافتتان بها.

(١) انظر: «تبصرة الحكام»: (ص ٢٧، ٢٨)، وانظر أيضاً: «الأحكام السلطانية»: (ص ٨٤)، و«المهذب» مع شرحه «المجموع»: (١٢٦/٢٠، ١٢٧).

(٢) انظر: «المهذب» مع شرحه «المجموع»: (١٢٦/٢٠، ١٢٧).

(٣) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي: (١٤٥٧/٣)، و«بداية المجتهد»: (٥٦٤/٢)، (٥٦٥)، و«أقرب المسالك» وشرحه «بلغة السالك»: (٣٠٥/٢)، و«المهذب» وشرحه «المجموع»: (١٢٦/٢٠، ١٢٧)، و«المنهاج» وشرحه: «مغني المحتاج»: (٣٧٥/٤)، و«المغني»: (٣٩/٩، ٤٠).

(٤) انظر مثلاً: «إرشاد الفحول»: (ص ١٢٠)، و«أصول التشريع الإسلامي»: (ص ٢٧١).

وأزيد هنا: أن احتكاك القاضي بالخصوم والشهود؛ يختلف عن احتكاكه - لو كان امرأة - بغيرهم في الحياة العامة. ذلك أن احتكاك المرأة بالناس في كافة مجالات الحياة خارج بيتها من: بيع، وشراء، وتعليم وغيرها...؛ إنما يكون للضرورة، ولا يشترط أن يكون هذا الاحتكاك أصلاً بالرجال، فقد يكون بالرجال ضمن غيرهم، وقد لا يكون، وقد لا يستغرق دقائق. أما القاضي - المرأة -؛ فإنما يستجوب الشهود، أو يستقصي جوانب القضية من الخصوم... ولا شك أن هذا يستغرق وقتاً.

ولا داعي أن تتعرض المرأة لمثل هذا الاستجواب، أو ذلك الاستقصاء... خاصة وأن أمر القضاء أصلاً ليس من فروض الأعيان على الرجال فضلاً عن النساء. وإنما هو (فرض كفائي)^(١).

فإذا تقرر أن أمر القضاء فرض كفائي؛ فلم إذن تُفجّم المرأة نفسها - أو لِمَ تُفجّمها نحن - فيه، وفي رجال الأمة من يقوم به خير قيام؟!

زد على ما سبق أن القاضي لا يعيّن قاضياً في يوم وليلة، وإنما لا بد أن يكون نائباً - وكيل نيابة - والنائب لا إرادة له، ولا سلطان في اختيار الزمان والمكان... حسب طبيعة عمله من: التحقيقات، والانتقالات، والمعاينات، وغير ذلك من المشاق... ثم يترقى حتى يصل إلى رتبة القاضي.

فماذا لو عيّنت المرأة قاضية، ولها أسرة من زوج وأبناء... فما عساها أن تفعل لتوفق بين عملها المضني الشاق في (القضاء) وبين الواجب المتحتم عليها من رعاية البيت ومن فيه؟!

لعل هذا ما جعل عالماً فاضلاً معاصراً من علمائنا ومفكرينا يؤكد رأي

(١) انظر: 'فتح القدير': (٣٥٦/٦)، و'المهذب' وشرحه 'المجموع': (١٢٥/٢٠)، و'المغني': (٣٤/٩). وقد سبق تعريف الفرض العيني والكفائي (ص ١١٤) آخر مصطلح 'ذهاب المحل'.

الجمهور في عدم تولية المرأة منصب القضاء، ألا وهو الشيخ الغزالي حيث يقول:

«فلماذا لا تكرس المرأة جهودها وتسخر مواهبها؛ لتجعل من نفسها ظهير الرجل، وعَوْنُهُ، وأن تقف في الصف الثاني بدلاً من مزاحمة الرجال في الصف الأول؟

إننا نأسف إذا كانت المرأة ستفهم من هذا الكلام أنها في نظر الإسلام مهانة، أو أنها محرومة عنده من وضع تستحقه... هذا غلط!

فالنساء شقائق الرجال، ولهن من الحرمة والمكانة والحقوق الفطرية ما يكفل لهن السعادة والاستقرار.

وتكليف الإسلام أن يعينهن قاضيات أو وزيرات ظلم للطبيعة وافتيات على المصلحة.

وقد قرأنا لأستاذة محامية جربت الأعمال العامة، وأدركت ما سوف تعانيه لو أسندت لها أعمال النيابة والقضاء، فكتبت تنصح بنات جنسها معلنة لهم هذا الرأي الحكيم.

قالت الأستاذة عزيزة عباس عصفور المحامية^(١):

(لو كانت الخطوة التي خطاها وزير العدل بتعيين الحقوقيات في نيابات الأحداث كسباً للمرأة؛ لكنت أول من تدعو الله أن يبارك للمرأة فيها، أما وإنني ممن خَرَجْتِهْن كلية الحقوق في الأفواج الأولى، وزاولت المحاماة أكثر من عشر سنين، ونجحت فيها نجاحاً أحمد الله عليه، وبلوت فيها حلاوتها ومرارتها معاً؛ فلإني أعلن في صراحة:

أن النيابة والمحاماة معاً تتنافيان مع طبيعة المرأة، وتعارضان مع

(١) إن خير من يحدثنا عن مهنة من المهن من كان قريباً منها، فإذا كانت المتحدثة امرأة وهي محل نزاعنا نكون إذن على الخبير سقطنا. وقد جاء مقال الأستاذة عزيزة هذا تعليقاً على قرار وزير العدل في مصر بتعيين النساء الحقوقيات في نيابات الأحداث.

مصلحتها، وأعلن إشفاقي على البقية الباقية من فتياتنا المثقفات اللاتي ما زلن بخير أن يجربن هذه التجربة المريرة المضنية، وأهيب بهن أن ينجون بأنفسهن من عاقبة لا يدركن مرارتها إلا بعد أن يقعن فيها، ويهدمن بأيديهن صرح سعادتهن.

لقد تحطمت أعصابنا نحن المحاميات من إرهاق المهنة وعنتها، ومن محاربتنا للطبيعة وتنكبنا طريق الواقع.

فما ظننا بالنائبات؟! إن المحامية تتحكم في وقتها وظروفها، وتسيطر بحرية تامة على عملها، فهي حرة أن تقبل من القضايا ما تشاء، وترفض منها ما لا تشاء.

أما النائبة؛ فلا إرادة لها ولا سلطان في اختيار الزمان والمكان... بالله ماذا تكون العاقبة إذا خضعت النائبة لطبيعتها، واستجابت لحقها في الحياة؛ فتزوجت، ورزقت أطفالاً، فاقتلعتها من بينهم طبيعة التحقيقات والانتقالات والمعاینات، وتركت زوجها قعيد الدار يربي الأولاد، ويرضع الصغار، وهي في الخارج تدور في كل مكان كأنها رجل الشارع، يهجر بيته آناء الليل وأطراف النهار؟.

وماذا تصنع النائبة إذا عينت في بلاد نائية عن أهلها، وليس بها للسكن غير استراحات الموظفين، هل تبيت ليلتها مع زملائها من الرجال؟ أم تطالب بالبقاء في المدن العامرة، فتتعدى (المساواة) التي تنشدها المرأة؟! إن الدين والأخلاق والعرف الحميد؛ تحتم أن تعيش المرأة بعيدة عن مواطن الفتنة والإغراء والزلل، واختلاطها على هذه الصورة يعرضها لخطر محقق وضرر مؤكد، ويضع سيرتها في ألسن الناس تلوكها بالمذمة والمسبة والعار.

إن رسالة المرأة في الحياة؛ لها جلالها وقديسيتها التي لا تعادلها حقوق تُمنحها ولا امتيازات تعطها وإن كثرت.

إن رسالتها أن تكون زوجة صالحة، وأماً رؤوماً يترتب في أحضانها وبين ذراعيها مستقبل الوطن...

ولقروية ساذجة في حجرها طفل؛ أفضل للأمة وأنفع للبلاد من ألف نائبة وألف محامية.

وحكمة الله فيكن أن تكنَّ أمهات لا نائبات ولا محاميات»^(١).

هكذا تقول الأستاذة عزيزة عصفور حديثاً، وهي تحكي مأساة المرأة (النائبة)... فماذا عساها تقول لو حكّت مأساة المرأة (القاضية)؟!

وماذا عما قالته الأستاذة الكاتبة أنيسة سعيد شرتوني البيروتية (ت ١٩٠٦م) منذ ما يقرب من قرن من الزمان في هذا الشأن أيضاً؟ يورد لها الأستاذ عمر رضا كحالة مقالاً لها بعنوان «فصل الخطاب في الرجل والمرأة» اقتطف منه قولها:

«من المعلوم لكل أحد أن الرجل والمرأة مصدر الكائنات البشرية والعلة في بقائها، فإذا انقرض أحدهما انقرض النوع البشري برمته... إن من العجب العجائب ما يقرأ من المقالات لبعض النساء اللواتي يطلبن أعمال الرجال كالقضاء مثلاً، مع أن الطبيعة تشهد بغير لسان أن الصيغة التي صيغت عليها المرأة لم تعد لمثل ما تطلب...»

وعظمة العمل الذي أعدت له المرأة ينحط عنده كل عمل، ألا وهي خلقت لوقاية النوع البشري من الفناء والاضمحلال، وهي التي بُرئت لأن تهدي إلى الدنيا الذرية البشرية الكافلة لبقاء العمران. ولأن تربّي الأطفال وتهذيبهم، ولأن تكون ربة البيت وسائسة العائلة. وحسبي من بيان عظمة هذه الأمور أن أوجّه نظر المطالع إليها، وحسب الرجل أن يرعى ذلك حتى يقدم للمرأة حقها من التكريم، بل حتى يضعها على منصة التعظيم...

وإن الذي يجدر بالمرأة أن تباري الرجل فيه إنما هو الأعمال التي يصلح لها كيانه وكيانها من نحو الكتابة والشعر...».

(١) «من هنا نعلم»: (ص ٢٠١).

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|-------|-----------|--------|
|-------|-----------|--------|

الفرقان

| | | |
|---|---|-----------|
| ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ | ١ | ٢٧٤ ، ١١٩ |
|---|---|-----------|

الشعراء

| | | |
|---|-----|-----|
| ﴿اتَّخَذُوا الذِّكْرَانَ مِنِّي مَلَكِينَ﴾ | ١٦٥ | ٣٩٤ |
| ﴿وَمَا أَمْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا مَا مُدْرِكُهُ﴾ | ٢٠٨ | ٤٦٢ |
| ﴿وَسِعَ الْعَرْشُ كُلَّهُ أَوْ يُصَلِّونَ﴾ | ٢٢٧ | ٢٣١ |

القصاص

| | | |
|--|----|-----|
| ﴿وَمَا كَانَ رَأْيُكَ فِيهِ الْغَيْرُ حَتَّى يَتِمَّ فِي رِشْقٍ﴾ | ٥٩ | ٤٦٢ |
|--|----|-----|

المنكبات

| | | |
|---|---|-----|
| ﴿وَمَنْ جَاهِدْ فَإِنَّا يُجَاهِدُ لِنُفُسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ | ٦ | ٢٢٨ |
|---|---|-----|

الأحزاب

| | | |
|---|----|-----|
| ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾ | ٣٦ | ٢٥٣ |
| ﴿أَمْرًا عَلَيْكَ ذَرْجَةً﴾ | ٣٧ | ٢٧٧ |
| ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَفَّرُوا الْمُؤْمِنِينَ ثَرْ | | |
| ﴿مَلَقْتُمُوهُمْ﴾ | ٤٩ | ٢٩ |
| ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا | | |
| ﴿أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ | ٥٣ | ٢٥٠ |
| ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ | | |
| ﴿تَنكِحُوا أَرْوَاحَهُمْ﴾ | ٥٣ | ٣٥ |

سبا

| | | |
|---|----|-----------|
| ﴿قُلْ يَسْمَعُ يَتَنَا رَبُّنَا ثَرْ يَفْتَحُ يَتَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ | | |
| ﴿الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ | ٢٦ | ٢٣١ |
| ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِنَائِمٍ بَيْدًا وَكَذِبًا﴾ | ٢٨ | ٢٧٥ ، ٢٧٤ |

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|-------|-----------|--------|
|-------|-----------|--------|

فاطر

| | | |
|--|----|-----|
| ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ | ٢٨ | ٤٩٩ |
| ﴿وَبِالْزُّبْرِ وَالْكَتَبِ﴾ | ٢٥ | ١٢٤ |

ص

| | | |
|--------------------------------|----|-----|
| ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَرْضِ﴾ | ٢٦ | ٤٩٨ |
|--------------------------------|----|-----|

فصلت

| | | |
|---|---------|-----|
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَمْرِنَا لَا يَحْكُمُونَ عَلَيْنَا﴾ | ٤٠ | ٢٧٦ |
| ﴿وَلَقَدْ لَكُنْطُ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ | ٤١ ، ٤٢ | ٢٦٠ |

الفتح

| | | |
|---------------------------------|----|-----|
| ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ | ٢٥ | ٤٦٧ |
|---------------------------------|----|-----|

النجم

| | | |
|---|----|----|
| ﴿أَلَا نَزِدُ ذُرِّيَةً وَنَزِدْنَا ذُرِّيَّتَهُ﴾ | ٣٨ | ٩٨ |
| ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ | ٣٩ | ٩٨ |

المجادلة

| | | |
|---|----|-----|
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَجِيَّتُكَ الرَّسُولَ﴾ | ١٢ | ١٠٧ |
| ﴿مَنْ تَقْتُلُوا أَنْ تَقُولُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ مَقْتُلُوا﴾ | ١٣ | ١٠٧ |

الحشر

| | | |
|--|--------|-----------|
| ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ | ٧ | ٤٧٥ ، ٤٨٠ |
| ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ | ٨ | ٤٧٥ ، ٣٧ |
| ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ حتى قوله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ | ٦ - ١٠ | ٤٧٥ |

المتحنة

| | | |
|---|---|-----|
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ | ١ | ٣١٣ |
|---|---|-----|

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|--|-----------|---------------|
| <u>المنافقون</u> | | |
| ﴿وَلِلَّهِ الْغَنَاءُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٨ | ٢٣٢ |
| <u>الطلاق</u> | | |
| ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ...﴾ | ٣ ، ٢ | ٢٢٨ |
| ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَقَعَنَّ حَمْلُهُنَّ﴾ | ٤ | ٢٩ |
| <u>التحريم</u> | | |
| ﴿عَنْ رَبِّهِ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ تُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا﴾ | ٥ | ٢٥٠ |
| <u>الملك</u> | | |
| ﴿أَلَا يَتْلُمَنَّ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝﴾ | ١٤ | ٢٥٩ ، ٢٤٥ ، ٧ |
| <u>المعارج</u> | | |
| ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَسِيطُونَ...﴾ | ٢٩ ، ٣٠ | ١٠٣ |
| ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ | ٣٠ | ٤٦٤ ، ١٠٣ |
| <u>القيامة</u> | | |
| ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُمْ وَقَوْلَهُمْ ۝﴾ | ١٧ | ١١٨ |
| <u>الطارق</u> | | |
| ﴿فَتَنْظُرِ الْإِنْسَانُ يَوْمَ عَذَابٍ ۝﴾ | ٥ - ٧ | ٤٣٢ |
| <u>الأعلى</u> | | |
| ﴿سَتَقَرُّكَ فَلَا تَنْفَىٰ ۝﴾ | ٦ | ١٠٥ |
| <u>الناس</u> | | |
| ﴿مَلِكِ النَّاسِ ۝﴾ | ٢ | ١٢٥ |



فهرس الأحاديث والآثار

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|-----------------|--|
| ٥١٣ ، ١١٢ | الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ. إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا وَلَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقًّا وَمِثْلَ ذَلِكَ |
| ٢٥٤ | أَبْصَرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَتَّحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِعُ الْأَلْيَتَيْنِ خَدْلَجُ السَّاقَيْنِ |
| ٢١٩ | ابْغِي أَخْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا |
| ٤٥٥ ، ٣٧٠ ، ٢١٤ | أَبْكَ جُنُونٌ؟ |
| ٢١٩ | اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ |
| ٤٧٢ | اتَّحَدُّونَ أَمِيرَكُمْ وَقَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ؟ |
| ٢١٤ | اتَّشَفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ |
| ٣٧٠ ، ٢١٣ | أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَادَاهُ |
| ٤٦٩ | أَتَى سَعْدٌ أَبَايَ وَمَخَجَنَ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ، وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ |
| ٣٢٧ | أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ بُوَادِي الْقُرَى |
| ٣٩١ | أَتَيْتُ عَلِيَّ بْنَ زُنَادَةَ فَأَحْرَقَهُمْ |
| ٢١١ | أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ مَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ، فَاسْتَشَارَ فِيهَا أَنَسًا |
| ٣٨٢ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ قَالَ: اضْرِبُوهُ |
| ٤٤٦ | اجْتَنِبُوا الْخَمْرَ فَإِنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ |
| ٨٥ ، ٦٥ | اجْتَنِبُوا رَأْيِي وَلَا أَلْوِ |
| ٨٨ ، ١٣ | اجْتَمَعُوا لَهُ الْعَالَمِينَ - أَوْ قَالَ الْعَابِدِينَ - مِنَ الْمُؤْمِنِينَ |
| ٤٦٢ | أَحْبَلْتِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. مِنْ مَرْعُوسٍ بِدَرَاهِمِينَ |
| ٣٣٥ | اخْتِكَارُ الطَّعَامِ بِمَكَّةَ إِلَّا حَادٌ |
| ١٠٢ | اخْتَرْتُ مِنْهُمْ أَرْبَعًا |

| | |
|---|---------------|
| أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ | ١٩٣ |
| أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عِمَارَ بْنَ يَاسِرٍ، فَلَمْ يَتْرَكُوهُ | ٤٣٧ |
| أَخَذَكَ الْكَفَّارُ فَغَطَوْكَ فِي الْمَاءِ، فَقُلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَإِنْ عَادُوا | ٤٣٧ |
| أَخْرَجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ | ٣٩٧ |
| أَخْرَوْهُمْ | ٥٣١ |
| اذْرُؤُوا الْجِلْدَ وَالْقَتْلَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ | ٤٢٦ |
| اذْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ | ٤٥١، ٤٢٧ |
| إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ | ٢٠٥ |
| إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفَاسِهَا فَاجْلِدْهَا خَمْسِينَ | ٣٧٤ |
| إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ | ٨٧، ٦٩ |
| إِذَا سَمِعْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي، تَغَرَّفَهُ قُلُوبُكُمْ | ١٤٢، ١٤١ |
| إِذَا شَرِبَ الرَّجُلُ فَاجْلِدُوهُ. فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ | ٣٨١ |
| إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ. ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ | ٣٧٩ |
| إِذَا كَثُرَتِ الْأَسْلَابُ خُمِّتْ | ٣٢٦ |
| إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقَحَةً مُصْرَاءً أَوْ شَاةً مُصْرَاءً | ٢١٧ |
| إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ | ٩٨ |
| أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ | ٤٥٥، ٣٧٠، ٢١٤ |
| أَذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِيهِ | ٤٦٨، ٢١٤ |
| أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ | ٤٥٢ |
| ارْجُمُوهُ | ٤٥٢ |
| أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ | ٦٨ |
| أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّهِ لَهَ سَوْدَاءَ زَنْتٍ | ٣٧٤ |
| اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً - تَغْنِي حُلِيًّا - عَلَى أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُغْرِقُونَ | ٤١٢ |
| أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثِمَانٍ يَسُوقَ | ١٠٢ |
| اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَفْعِلَ حَبِيبِي كَانَ رَأْسُهُ زِينَةً | ٥١٥، ٥١٢ |
| أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى | ٣٠٤ |
| أَشِيرُوا عَلَيَّ | ٤٦٢ |

| | |
|--|-----------|
| أَضْرِبُوهُ حَدَّهُ | ٩٩ ، ٢١٥ |
| أَطْعِمُوهُ أَهْلَكَ | ١٦٤ |
| أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَغُودُوا الْمَرِيضَ | ١٥٧ |
| اغْرِفْ وَكَاءَهَا - أَوْ قَالَ رِعَاءَهَا - وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً | ٣١٥ |
| أَعْطَاهُ ثَمَانٍ مِائَةٍ | ٤٤٨ |
| أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي | ٢٧٤ |
| أَفْعَلَهَا؟ | ٣٨٣ |
| اقتلوه | ٤٠١ |
| اقطعوه | ٤٠١ |
| أَقْبِصُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ | ٤٧٢ |
| اكتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ | ٦٧ ، ٢٦٩ |
| أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ | ٤٤١ ، ٥٠٢ |
| أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَا؛ إِذَا أَحْصَنَ | ٣٦٨ |
| إِلَّا الْإِذْخِرَ | ٦٧ ، ١٩١ |
| أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ | ٤٨٦ |
| أَمَّا شَعْرَتُ أَتَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ | ١٩٤ |
| أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ عَنْ ثَلَاثَةٍ؟ | ٢١٠ |
| أَمَّا لَيْزٌ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقِيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُغْرَضٌ | ٢٩٢ |
| وَأَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّكُمْ تَسْتَعْمِلُونَهُمْ وَتُجِئُونَهُمْ | ٤٤٨ |
| أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ | ٨٩ |
| أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ بَلَغَنِي كِتَابُكَ تَذَكُّرٌ فِيهِ أَنَّ النَّاسَ سَالُوكٌ أَنْ تَقْسِمَ بَيْنَهُمْ | ٤٨٠ |
| إِنَّمَا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ، وَإِنَّمَا أَنْ تُرْفَعَ مِنْ سُوقِنَا | ٣٣٨ |
| إِنَّمَا لَا، فَادْهَبِي حَتَّى تَلْدِي | ٢١٤ ، ٤٦٨ |
| أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ | ١٥٩ |
| أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ | ٤٢٢ |
| انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ | ٣١٣ |
| أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَتَى بِغَلَامٍ قَدْ سَرَقَ، فَلَمْ يَتَبَيَّنْ احتِلَامَهُ، فَشَبْرَهُ فَتَقَصَّ | ٤٣٤ |

- ٣٢١ أن أبا بكر نفل خالد بن الوليد سلبَ هرمز لما قتله خالدٌ بالمبارزة
 ٤٥٢ أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تريد الصلاة فتلقاها رجل
 ٤٦٨ أَنَّ امْرَأَةً غَامِدِيَّةً زَنَتْ فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فقالت
 ٤١٣ أَنَّ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ؛ فَتَجَحُّدُهُ
 ٤٦٠ أَنَّ رَجُلًا مَجْنُونًا فِي عَهْدِ ابْنِ الزَّبِيرِ كَانَ يَفِيقُ أحيانًا
 ٤١٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبِيَّ يَلِصُّ، فَقَالَ: افْتُلُوهُ
 ٢٩٣ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ
 ٣١٨ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ
 ٦٦ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مَعَاذًا
 ٣٨٣ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُمْ فِي الْخُمْرِ حَدًّا
 ٤٤٩ أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً
 ٣٢٢ أَنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ بَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا
 ٤٦٤ أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ؛ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَبْدَهُ بِالزُّنَا
 ٤٠٣ أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: اضْرِبْنِي وَاحْبِسْهُ
 ٤٥١ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنَبِيَّ بِامْرَأَةٍ لَقِيَهَا رَاحٍ بِقِلَافٍ مِنَ الْأَرْضِ
 ٢٨٦ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ بِرَجُلٍ
 ٢٨٦ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ
 ٣٢٨ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ
 ٤٣٤ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنَ كَانَا لَا يَقِيمَا عَلَى الْغُلَامِ حَدًّا
 ٣٥٧ أَنَّ عَيْنَةَ بْنَ حِصْنٍ، وَالْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ اسْتَطْعَمَا أبا بَكْرٍ أَرْضًا
 ٢٨٦ أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً؛ فَقَالَ عُمَرُ لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ
 ٤١١، ٢١٤ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا
 ٢٩٢ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكَلَابِئِيِّينَ سَرَقُوا لَهُمْ مَتَاعًا فَأَتَتْهُمُوا أَنَاسًا مِنَ الْحَاكِمَةِ
 ٣٧٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَبِيَّ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخُمْرَ، فَجَلَدَهُ
 ٣١٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ
 ٣١٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ اللَّقْطَةِ
 ١٠١ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ عَمَّارًا، وهو يكي ٤٣٦
- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا ٣٨٢، ٣٨٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلْقِحُونَ فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا ... ١٥٩
- أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ سَرَقَ يُقَالُ لَهُ سُدُومٌ فَقَطَعَهُ ٤٠٣
- أَنَّهُ أُعْطِيَ بِطَرِيقًا أَلْفَ دِينَارٍ اسْتَأْلَفَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ٣٥٩
- أَنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ٢٥٤، ٣٨٤
- أَنَّهُ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ بِسُوقِ الْمُصَلَّى وَبَيْنَ يَدَيْهِ غِرَارَتَانِ ٣٣٧
- أَنَّهُ وَلَّى الشِّفَاءَ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهِ السُّوقِ ٥٢٧
- أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ٢٨٤
- إِنْ رُؤِيتْ بِسَهْمٍ فِي جَنْبِكَ فَلَسْتَ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ ٣٢٧
- إِنْ عَادُوا فَعُدُّ ٤٣٦، ٤٣٧
- إِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ أَشْهَدَكَ عَلَى مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَفْتَرَأُ عَلَيْكَ أَوْ تَقْرَأُ؟ ٣٥٥
- إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرِّمْ ٧١
- إِنَّا كُنَّا لَا نُحْمَسُ السَّلْبَ، وَإِنْ سَلَبَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ مَالًا ٣٢٠
- إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ٣٧١
- إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفَيْلَ ٦٧
- إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ ١٩٦، ٢٠١
- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ ٣٣٦
- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ ٣٣١، ٣٣٥
- إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ ٣٩، ٤٣٦
- إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ وَتَكُمَا نَائِبٌ؟ ٢٥٤
- إِنَّ الَّذِي قُلْتُ لَكَ لَيْسَ بِعَزِيمَةٍ مِنِّي وَلَا قِضَاءً ٣٣٧
- إِنَّ رَجُلًا خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَقْتَلَ صَبِيًّا أَوْ يَمْحُو كِتَابًا ٤٤٧
- إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ ٢٩٥
- إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَأَلَّفُكُمَا وَالْإِسْلَامَ يَوْمئِذٍ ذَلِيلٌ ٣٥٦
- إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِالنَّاسِ ٦٨
- إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ١٢٢

- إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً ٢٨
- إِنَّكَ لَأَحْمَقُ. أوجدت في القرآن صلوا الظهر أربع ركعات ١٣٥
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ٣٩٠
- إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ؛ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ ١٥٩
- إِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ قَبْلُكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ٢١٤
- إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَمَلَ بِالنِّيَّتِ ٢٥٧
- إِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَلِّفُكُمَا عَلَى الْإِسْلَامِ ٣٥٧
- إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ؛ بَأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ٤١٣
- إِنَّ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ. فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ ٣٨١
- إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْمَلُوا فِي امْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ، فَلَوْ أَمْضَيْتَاهُ ٤٨٦
- إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّةُ اللَّهِ عَلَى وَجْهِهِ ٥١٤
- إِنَّهُ كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ خَلَا قَبْلُكُمْ تَعَبَّدَ ٤٤٦
- إِنَّ هُنَا قَوْمًا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَدْعُونَ أَنَّكَ رَبُّهُمْ ٣١٠
- إِنِّي طَارِحُكُمْ فِيهَا أَوْ تَرْجِعُوا ٣١٠
- إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَقَارِقَكُمْ؛ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُ ٣٣٢
- إِنِّي وَاللَّهِ مَا دَعَوْتُكَ لِلشَّهَادَةِ، وَلَكِنْ دَعَوْتُكَ لِنَقَعٍ عَلَيَّ ٤٤٦
- أَوْ مَا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رُفِعَ الْقَلَمُ ٢١١
- أَيْسُرُكُمْ؟ أَمْ بِهِ جَنَّةٌ؟ ٤٥٥
- إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مَشِيخَةَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَسْأَلُونَهَا [أَيِ عَائِشَةَ] عَنِ الْفَرَائِضِ ٥٣٤
- إِنَّا كُنْمْ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ فَإِنَّهُمْ أَغْدَاءُ السَّنَنِ أَغْنِيَهُمُ الْأَحَادِيثُ أَنَّ ٧٢
- الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيهَا ٥٣
- إِنَّمَا رَجُلٌ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهُ، فَإِنْ عَادَ؛ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ ٣٩٣
- أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ قَبْلُكُمْ ٤١١
- بَادَرَنِي عِبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ١٧٠
- بَارَزَ الْبِرَاءَ بْنَ مَالِكٍ مَرْزُبَانَ الزَّارِقَةَ، فَطَعَنَهُ ٣٢٢
- بَارَزْتُ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَةِ فَقَتَلْتُهُ، فَبَلَغَ سَلْبُهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٣٢١

- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذِهِ قَرِيبَةُ الصَّدَقَةِ ١٥٥
- بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَا مَرْثِدٍ، وَالزُّبَيْرَ ٣١٣
- الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَنَفِي سَنَةٍ ٢١٣
- بَلَى؛ وَلَكِنِّي اسْتَكْرَمْتُه ٣٧٦
- بَلَّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا أَنَّا قَدْ لَقَيْنَا رَبَّنَا ٣٦٨
- بَيْنَمَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُعَشُّ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِذَا امْرَأَةٌ تَقُولُ ٣١٠
- بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ١٦٤
- الْبِعَانُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَفْتَرِقَا ٢١٧
- الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ٣٨٥، ٢٥٤
- تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَسْتُ سَنِينَ ٥٣
- تَفْتَرِقُ أُمِّي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ٧١
- التَّقَاةُ التَّكْلُمُ بِاللِّسَانِ، وَالْقَلْبُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فَلَا يَبْسُطُ يَدَهُ فَيَقْتُلُ ٤٣٦
- تُوفِي حَاطِبٌ فَاعْتَقَ مَنْ صَلَّى مِنْ رَقِيقِهِ، وَصَامَ ٤٦٢، ٤٤٨
- الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ ٢٨
- ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ ٣٨١
- جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ، وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ ٢٩١
- جَاءَ عَيْنَةُ بْنُ حَصَنِ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَا ٣٥٥
- جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَزْبَعَيْنَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَزْبَعَيْنَ ٣٧٨
- جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ اقْتُلُوهُ ٤٠١
- الْحُجَّ عَرَفَةُ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحُجَّ ١١٣، ٢٤١، ٢٤٣
- الْحَرِيرُ وَالذَّهَبُ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمِّي ٣٨
- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ٦٦
- خَذُوا عَنِّي، خَذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنِّي سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ ٢١٣
- خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا قَوَاسِقُ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ ١٩٩
- الدَّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرْتُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا ٢٥٥
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يُبَيِّنَ ٢١١، ٤٣١، ٤٥٩
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ الثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ ٥٠٢، ٤٣٣

- رَكْعَتَا الْقَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ١٥٨
- سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا حَدُّ اللُّوطِي؟ قَالَ: يُنْظَرُ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرْيَةِ ٣٩٦
- السلب من الغنيمة ٣٢٣
- السلب من النفل وفي النفل الخمس ٣٢٣
- شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَانْطَلَقَ بِهِ ٣٨٣
- الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَّا فَارْجُمُوهُمَا النَّبَتَةَ ١٠٧، ٣٦٧، ٣٧٠
- صَدَقَ، وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا ٣١٣
- الضَّبْرُ ضَبْرُ الْبَلْقَاءِ، وَالطَّمْعُ طَمْعُ أَبِي مَحْجَن ٤٧٠
- الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاءٌ، وَالْمِنْحَةُ مَزْدُودَةٌ ٤٠٩، ٤١٠
- عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ ٤٣٠
- الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ٢٩٤، ٢٩٧
- غَزَوْنَا أَرْضَ الرُّومِ، وَمَعَنَا حَذِيفَةُ، وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ قَرِيشٍ ٤٧١
- عَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا ٣٣٢
- فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ؛ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ ١٣٤
- فَأَتَيْتُ بِالْتَّعِيمَانِ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ ٣٨١
- فَأَجْتَنِبُوا الْخَمْرَ؛ فَإِنَّهُ وَاللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ وَإِذْمَانُ الْخَمْرِ ٤٤٦
- فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجِيمِ ٣٧١
- فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَانْظُرْ مَا أَجَلَّبَ النَّاسُ عَلَيْكَ بِهِ إِلَى الْعَسْكَرِ ٤٨٠
- فَإِنْ عَادُوا فَعُدَّ ٤٣٧
- فَخُذُوا لَهُ عِشْكَالًا فِيهِ يَأْتِي شِمْرَاخٌ فَاضْرِبُوهُ بِهِ ٩٩، ٢١٥
- الْفَرَسُ مِنَ الثَّقَلِ، وَالسَّلْبُ مِنَ الثَّقَلِ ٣٢٣
- فَضْرِبُوهُ حَتَّى تَكَلَّمَ بِمَا طَلَبُوا مِنْهُ ٤٣٦
- فَكَشَفُوا عَائِي فَوَجَدُوهَا لَمْ تَبْتَثْ فَجَعَلُونِي مِنَ السَّيِّئِ ٤٣١
- فَكَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟ ٤٣٧
- فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِم ٤٨٦، ٤٨٧
- فَلَيْسَتْ تَنْزُلُ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دِينِ اللَّهِ نَازِلَةً ٨
- فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ حَدِيثِي فَاقْرَأُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاعْتَبِرُوا ١٤٠

- فما بال هذه ترجم؟! ٢١٠
- فَمِمَّا الضَّارِبُ يَدَيْهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِتَوْبِهِ ٣٨٢
- فهل أخذ أحقُّ بها من أحدٍ؟ ٣٢٧
- فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟ ٢١٤، ٣٧٠، ٤٥٥
- فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِنْكِينًا؟ ١٦٤
- فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؟ ١٦٤
- فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْعَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ ١٥٥
- فِيمَ الرَّمْلَانِ الْآنَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَتَاكِبِ ٢٥٧
- قَالَ قَاتِلُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ تَرَكْتُ فِي بَيْوتِ الْأَمْوَالِ عُدَّةً ٢٥١
- قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمَيْرٍ رَجُلًا مِنَ الْعُدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَتَّعَهُ خَالِدٌ ٣٢٣
- قَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ؛ حَتَّى يَقُولَ قَاتِلٌ: مَا تَجِدُ الرَّجَمَ ٣٦٨
- قَدْ كُنْتُ أَشْرِبُهَا حَيْثُ كَانَ يَقَامُ عَلَيَّ الْحَدُّ فَاطْهَرُ مِنْهَا ٤٧٠
- قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مَكَّةَ ٢٥٨
- قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يَسْلِفُونَ بِالتَّمْرِ ٦١
- قُمْ فَأَغْرِمْ لَهُمْ ثَمَانِ مِثْقَ ٤٤٩
- قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ ٦٨
- الْقَيْدُ كُرَّةً، وَالْوَعِيدُ كُرَّةً، وَالسَّجْنُ كُرَّةً، وَالضَّرْبُ كُرَّةً ٤٣٨
- قِيلَ لِعَلِيٍّ: إِنَّ هُنَا قَوْمًا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَدْعُونَ أَنَّكَ رَبُّهُمْ ٣١٠
- قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ ٢٦٩
- كَانَتْ امْرَأَةٌ مَحْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ، وَتَجَحُّدُهُ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢
- كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النُّضَيْرِ مِمَّا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ٤٧٤، ٤٧٥
- كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ ٣٠٨
- كَانَ بَيْنَ أَتْيَانَا إِنْسَانٌ مُخَذَّجٌ ضَعِيفٌ، لَمْ يُرَخَّ أَهْلُ الدَّارِ إِلَّا ٩٩
- كَانَتْ ضَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤَبَّلَةً تَنَاتُجُ ٣١٦
- كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ ٣٨٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَدَّنِي ٢٨
- كَانَ السَّلْبُ لَا يُخَمَّسُ، فَكَانَ أَوَّلُ سَلْبٍ خُمِّسَ فِي الْإِسْلَامِ ٣١٩

- ٤٨٦ كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر
- ١٧٠ كان فيمن كان قبلكم رجل به جُرْحٌ فجُرِعَ فأخذ سكيناً فحزَّ بها يده
- ١٠١ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ
- ٢٥٥ كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوْرَثَ امْرَأَةً أَشْتَمَ
- ١٩٤ كَخ كَخ
- ١٣٢ كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، إِلَّا مَنْ أَبَى
- ٥٠٢ كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
- ٢٥١ كلمة ألقاها الشيطان على فيك، وقاني الله شرَّها
- ٣٦٧ كم تعدون سورة الأحزاب آية؟
- ٤٤٩ كم كُنْتُ تُعْطَى لبعيرك؟
- ٤٣١ كُنْتُ مِنْ سَبَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ فَمَنْ أَتَيْتَ الشَّعْرَ؛ قُتِلَ
- ١٣٥ كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكُنَّا نَتَذَكَّرُ الْعِلْمَ
- ٢٢٩ كنا مع بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ، فَأَتَنِي بِسَارِقٌ يُقَالُ لَهُ
- ٤٩٠ كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ
- ١٠٦ كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ
- ٦٩ كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
- ٢٩٦ كَيْفَ بِكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْرٍ تَعْدُو بِكَ قُلُوصُكَ
- ٦٥ كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟
- ٣٢٦ لِلَّهِ سَهْمٌ، وَلِهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ
- ٤٢٦ لَئِنْ أُعْطِلَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُفِيَمَهَا بِالشُّبُهَاتِ
- ٣١٠ لئن قُتِلْتُمْ ذَلِكَ لَا قَتْلَكُمْ بِأَخْبَث قَتْلَةٍ
- ٢٣٣ لَا أَقْطَعُ فِي عَامِ سَنَةٍ
- ٣٠٥ ، ٦٠ لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ
- ٢٢٩ لَا تَدْخُلِ الْمَلَائِكَةُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ
- ١٠٧ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّ ذَلِكَ كَفَرٌ بِكُمْ
- ٥٣٩ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ
- ٢١٧ لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْفَنَمَ

| | |
|--|-----------------------------|
| لَا تُعَذِّبُوا عَذَابَ اللَّهِ | ٣٩١ |
| لَا تُعْطِ يَا خَالِدُ، لَا تُعْطِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا؟! | ٣٢٤ |
| لا تفعل، إنما عليه يدٌ ورجلٌ، ولكن أخبئه | ٤٠٣ |
| لا تُقْبَلْ صلاةٌ حائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ | ٤٣٢ |
| لا تقطع الأيدي في الغزو | ٤٧٣ ، ٤٦٩ ، ٢٢٩ |
| لَا تُقَطِّعْ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُزْعٍ دِيَّارٍ فَصَاعِدًا | ٤٠٠ ، ٢٢٧ ، ١٨٨ ، ١٣٧ |
| لَا تَقُولُوا هَكَذَا لَا تُعِيْزُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ | ٣٨٢ |
| لا سلب إلا من النفل | ٣٢٣ |
| لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ | ٢٦٧ ، ٢٦٤ |
| لا قَطْعَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ، ولكن يُسَجَّنُ وَيُعَاقَبُ | ٤٠٨ |
| لا قَطْعَ فِي زَمَنِ الْمَجَاعِ | ٢٣٣ |
| لا قَطْعَ فِي زَمَنِ مَجَاعَةٍ | ٢٣٤ |
| لا قطع في المجاعة | ٤٤٩ |
| لا يَنْكَاحُ إِلَّا بَوْلِيَّ | ١٥٦ |
| لا والذي نفسي بيده لا تجامعني بأرض أنا بها | ٣١٠ |
| لا يترك ابنُ آدمَ مثلَ البهيمةِ ليس له يدٌ يأكلُ بها ويستنجي بها | ٤٠٣ |
| لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى | |
| ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ | ٤٦٦ ، ٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٨٤ |
| لَا يَجِلُّ سَلَفٌ وَتَبِعٌ، وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ | ٣٠٧ ، ٣٠٥ |
| لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةً | ٢٥٩ |
| لا يُخْتَلَى شَوْكُهَا | ١٩٩ |
| لا يُضْلِعُ النَّاسَ إِلَّا ذَلِكَ | ١٩٥ |
| لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَيْتِي فُرْطَلَةَ | ٧٨ |
| لا يقبلُ اللهُ صلاةَ أحدكم إذا أخذتَ حتى يتوضأ | ١١٥ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ صلاةَ حائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ | ٤٣٢ |
| لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ بَذْرِ فَقَالَ اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ | ٣١٣ |
| لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَبِيَّ وَالْمُخْتَبِيَةَ | ٢٠١ |

- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ ٣٩٧
- لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقِيلَ مِنْهُمْ ٤٥٢
- لَقَدْ حَدَّثْتُ بَعِيرًا مُقْبِلَةً مِنَ الطَّائِفِ تَحْمِلُ رَيْبًا وَهُمْ يَغْتَرُونَ سِغْرَكَ ٣٣٧
- لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ ٦٨
- لَقَدْ كَانَ يَمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ يَكْلُمُونَ ٢٤٩
- لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ ٣١٥
- لَمْ أَرْ عَبْرِيًّا فِي النَّاسِ يَفْرِي قَرِيَّةً ٢٤٩
- لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ ٦٧
- لَمَّا دَعَا أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَامَ عُمَرُ حَظِييًّا ٢٩٥
- لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو مُرَيْطَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ ٦٨
- لِمَنِ الْمَغْنَمُ؟ ٣٢٦
- لَنْ يُغْلِبَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ ٥٢٩، ٥٢٨
- لَنْ يُغْلِبَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ ٥٣١، ٥٢٦، ٥١٩، ٥٠٦، ٥٠٣، ٥٠٢
- لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ ٢٨٦
- لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ ٢٨٩
- لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَابْنَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ؛ لَابْتَقَى لِهَما ثَالِثًا ١٠٦
- لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا ٢٨٦
- لو عورض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم أن يكون فيه سقط ١٩
- لو كانت فاطمة بنت محمد سرقَتْ لَقَطَعْتُهَا ٤١٦
- لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا ٤١٢
- لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَابْنَيْنِ مِنْ مَالٍ؛ لَابْتَقَى وَابْنًا ثَالِثًا ١٠٦
- لولا أن أخشى أن يقول الناس قد زاد عمر في القرآن ما ليس فيه لكتبت آية
الرجم وأثبتها في المصحف ١٠٧
- لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؛ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ ٢٥٥
- لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ ١٥٩
- لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ٢٩٠، ١٢
- ليس الرجل أمينًا على نفسه إذا أجفته، أو أوثقته، أو صرته ٤٣٨

- ليس الرجل بأمين على نفسه إن أجمعه، أو أخفته، أو حبسته ٤٣٩
- ليس على الجارية حد حتى تحيض، أو تحيض لِدَائِهَا ٤٣٤
- لَيْسَ عَلَى مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا خَائِنٍ قَطْعٌ ٤١٠، ٤٠٦
- لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ ٢٩١
- ما آتاكم عني فاغرضوه على كتاب الله ١٣٩
- ما أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَبِثَهُمْ امْرَأَةٌ ٥٣١
- ما الحد إلا على مَنْ عِلْمُهُ ٤٦٣
- مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ ٣١٣
- مَا شِئْتُمْ إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ، فَإِنْ خَرَجَ مَتَاعُكُمْ فَذَاكَ، وَإِلَّا أَخَذْتُ ٢٩٢
- ما فَعَلَ مَسْكٌ حَيٍّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنَ النُّصَيْرِ؟ ٢٩٤
- مَا لِنُخْلِكُكُمْ؟! ١٥٩
- مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا يَثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ١٢٥
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَةً؟ ٣٢٣
- ما وراءك؟ ٤٣٧
- المرأة راعية على مال زوجها، وهي مسؤولة عن رعيها ٥٣٠
- مَرَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةٍ بَنِي فَلَانٍ قَدْ زَنَتْ، أَمَرَ عَمْرٌ ٤٥٩
- الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ ٤٤١
- مَنْ اجْتَهِدَ فَاخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ٢٢٤
- مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي كَيْلٍ مَغْلُومٍ ٣٠٤، ٦١
- مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ٢١٧
- مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ٤٩٦
- مَنْ أَتَيْتَنِي كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ ٢٢٩
- مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ٤٩٦، ٤٩٩
- مَنْ أَمَانَ سُلْطَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَمَانَهُ اللَّهُ ٤٩٦
- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ٣٩٢، ٣٩١
- مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ٣٨٠
- مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ ٣٧٩

- مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٦٤
- مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَبِئَةُ فَلَهُ سَلْبُهُ ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٧
- مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٣٨
- مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ٩٨
- مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ ٣٩٥
- مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ٤٩٩
- نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا ٤٧٩
- نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ ٢٩٦
- هَؤُلَاءِ أَعْبَدُكَ سَرَقُوا، وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِمْ مَا وَجَبَ عَلَى السَّارِقِ ٤٤٨
- هَذَا حُكْمُ اللَّهِ، وَحُكْمُ رَسُولِهِ ﷺ ٢٩٢
- هَلْ أَحَدٌ أَحَقُّ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِهِ؟ قَالَ: لَا. حَتَّىٰ لَوْ رُمِيتَ بِسَهْمٍ ٣٢٦
- هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعَفِّقُهَا؟ ١٦٤
- هَلْ كَانَتْ عَانِشَةٌ تَحْسِنُ الْفَرَائِضَ؟ ٥٣٤
- وَاتَرَكَ الْأَرَاضِيْنَ وَالْأَنْهَارَ لِعَمَالِهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ ٤٨٠
- وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ٢٤٩ ، ٢٥٠
- وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكَ تَسْتَعْمِلُهُمْ، ثُمَّ تُجِيعُهُمْ وَتُسيءُ إِلَيْهِمْ ٤٤٩
- وَاللَّهُ لَا أَضْرِبُ الْيَوْمَ رَجُلًا أَبْلَىٰ إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ يَدَيْهِ مَا أَبْلَاهُمْ ٤٧٠
- وَاللَّهُ لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ٨٩
- وَاللَّهُ مَا نَدْرِي أَنْتَ الْخَلِيفَةُ أَمْ عَمْرُو؟ فَقَالَ: بَلَىٰ هُوَ لَوْ كَانَ شَاءَ ٣٥٧
- وَالرَّجُلُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَىٰ مَنْ رَزَىٰ إِذَا أُخْصِنَ ٣٧١
- وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يَرِئُ ظَهْرِي ٢٥٤
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَيْتَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ ٢٥١
- وُجِدَتْ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ فِي بَعْضِ مَغَازِي ٣٩٣
- وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي ١٣٦
- وَكَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّىٰ تَوَفَّاهُ اللَّهُ ٦٩
- وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ٢٩٨ ، ٢٩٠ ، ١٩٨
- وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ٢٩٨ ، ٢٩٠

| | |
|----------|--|
| ٤٦٢ | وليس الحدُّ إلا على مَنْ عَلِمَهُ |
| ٣١٥ | وَمَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ |
| ٣١٠ | وَتِلْكَمُ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِثْلُكُمْ، أَكَلْتُ الطَّعَامَ كَمَا تَأْكُلُونَ |
| ٢٩٦ | يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْخِرْجُنَا؛ وَقَدْ أَقْرَأْنَا مُحَمَّدًا ﷺ |
| ٤٥٩ | يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْرَجُمُ هَذِهِ؟ |
| ٢٠٥ | يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ |
| ٢٥١ | يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ تَرَكْتَ فِي بَيْتِ الْأَمْوَالِ عِدَّةً |
| ٣٧٣ | يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ |
| ٣٢٤ | يَا خَالِدُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ |
| ٣٢٧ | يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْغَنِيمَةِ |
| ٨٨ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا، لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ |
| ٢٥٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ |
| ٤٢٢ | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا وَإِنَّ أَبِي يَرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي |
| ٤٦٨، ٢١٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي |
| ٣٣١ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا السَّعْرُ؛ فَسَعَّرْنَا |
| ٣١٣ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي |
| ١٦٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ |
| ٦٠ | يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا تُنَيْبِي الرَّجُلُ، قَبْرِي دُونِي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي |



فهرس تراجم الأعلام

| | |
|-----------------------------------|-------------------------------|
| ابن بدران: ٤٤ | إبراهيم النخعي: ٤٠٣ |
| البراء بن مالك: ٣١٩ | أحمد بن حنبل: ٦٤ |
| البرهاري الحنبلي: ١٣٢ | أحمد ابن مكتوم القيسي: ٢٦٨ |
| البزدوي الحنفي: ٥٧ | أسامة بن زيد: ٤١٣ |
| أبو بكر الصديق: ٨٨ | أبو الأسود الدؤلي: ١٩٠ |
| أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث | أشيم الضبائي: ٢٥٥ |
| ابن هشام: ٣٠٢ | الأصم عبدالرحمن بن كيسان شيخ |
| البهاري الحنفي: ٣٥٧ | المعتزلة: ٤٩٦ |
| أبو بكر البيهقي: ٢٥٧ | أطفيش الإباضي محمد بن يوسف بن |
| ابن التركماني: ٣٢٨ | عيسى: ٥٣١ |
| الترمذي: ٣٧٩ | الأقرع بن حابس: ٣٥٥ |
| سعد الدين التفتازاني الحنفي | الآلوسي: ٤٩٨ |
| الشافعي: ٥٠ | الأمدي: ٤٤ |
| مجد الدين ابن تيمية: ٢٩٧ | أنس بن مالك: ١٠٦ |
| تقي الدين ابن تيمية صاحب الفتاوى: | الأوزاعي: ٣٢٦ |
| ٢٠٤ | إياس بن معاوية: ٤٠٨ |
| سفيان الثوري: ٣٢٦ | أبو الوليد الباجي: ٢١٨ |
| جابر بن عبدالله الأنصاري: ٣٨١ | الباقلاني: ٥٠٨ |
| الجرجاني صاحب التعريفات: ٣٥٧ | البخاري: ٣١٥ |

- ابن الجزري: ١٢٣
 أبو بكر الجصاص: ١٤٧
 أبو جعفر المديني يزيد بن القعقاع
 المقرئ: ١٢٤
 الجويني إمام الحرمين: ٣٢٩
 ابن الحاجب: ٥٦
 حاطب بن أبي بلتعة: ٣١٣
 أبو حبيب البصري حَبَّان بن هلال:
 ٣٩٦
 ابن حجر العسقلاني: ٣٨٢
 ابن حزم الظاهري: ١٠٩
 الحسن بن علي بن أبي طالب:
 ١٩٣
 الحسن بن زياد: ٢٩٩
 الحسن البصري: ٣٩٢
 الحكم بن عُثَيَّة: ٣٩٧
 حكيم بن حزام: ٦٠
 حمزة بن حبيب الزيات المقرئ:
 ١٢٣
 أبو الوفا الحنبلي علي بن عقيل: ٣٠٩
 أبو حنيفة النعمان: ٦٤
 خارجة بن زيد: ٣٠٢
 خالد بن الوليد: ٣٢٢
 خالد بن عرفطة: ٤٧٠
 الخطَّابي: ٢١٢
 الخطيب البغدادي: ٣٥٥
 ابن خلدون: ٥١٣
 خلف بن هشام المقرئ: ١٢٤
 داود بن علي الظاهري: ٤٨
 أبو داود السجستاني: ٢٩٢
 ابن دقيق العيد: ٢٠٣
 ابن راهويه: ٣٢٦
 ربيعة الرأي ربيعة ابن أبي
 عبد الرحمن: ٣٩٦
 ابن رجب الحنبلي: ٢٦٨
 ابن رشد الحفيد: ٨٤
 الروياني: ٢١٨
 الزبير بن العوام: ٢٩٤
 بدر الدين الزركشي: ١٠٨
 الزهري محمد بن مسلم بن شهاب:
 ٢٨٥
 السبكي تقي الدين: ١٥٢
 ابن السبكي تاج الدين: ٣٤٦
 سُتَيْتَةُ بنت الحسين: ٥٣٤
 سُحنون المالكي: ٣٠٠
 السدي إسماعيل بن عبد الرحمن
 المفسر: ٢٧٦
 السرخسي: ٢٩٩
 سعد بن أبي وقاص: ٢٨
 سعد بن معاذ: ٦٨
 ابن سعد المؤرخ: ٣٥٩
 أبو سعيد الخدري: ٣٣٢
 سعيد بن منصور: ٤٧١
 سعيد بن المسيب: ٣٠٢

العباس بن عبد المطلب : ٦٧
 ابن عبد البر المالكي : ١٣٩
 عبدالرحمن بن حاطب : ٤٤٨
 عبدالرحمن بن الحكم المرواني :
 ١٦٣
 عبدالرحمن بن عائذ : ٤٠٣
 عبدالرحمن بن عوف : ٣٧٨
 عبدالرحمن بن القاسم صاحب مالك :
 ٢١٩
 عبدالرحمن بن مهدي العبدي : ١٣٩
 عبدالعزيز البخاري الحنفي : ٥٧
 عبدالرزاق الصنعاني : ٤٠٨
 أبو عبدالله البصري الحسين بن علي
 المعتزلي : ١٥٣
 عبدالله بن الزبير : ٤٦٠
 عبدالله بن صالح كاتب الليث بن
 سعد : ٤١٥
 عبدالله بن عباس : ٢٥٤
 عبدالله بن عمر : ٢٩٣
 عبدالله بن كثير بن عمرو المقرئ :
 ١٢٣
 عبدالله بن مسعود : ٤٢٦
 عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود
 الهذلي : ٣٠١
 عبيدة السلماني : ٣٥٥
 عثمان بن عفان : ٢٠٤
 ابن العربي المالكي : ١٩٨

سعيد سعد بن عبادة : ٩٩
 سليمان بن يسار : ٣٠٢
 سلمى بنت خصة : ٤٧٠
 نور الدين السندي : ٢٩٣
 سيويه النحوي : ١٩٠
 السيوطي : ١٣٢
 الشاطبي : ٤٣
 الشافعي : ٤٢
 الخطيب الشربيني : ٢٩٨
 شريح القاضي : ٤٣٨
 شريك بن سحماء : ٢٥٤
 شعيب بن أبي حمزة : ٤١٥
 الشفاء بنت عبدالله : ٥٢٧
 الشوكاني : ٨٠
 أبو بكر بن أبي شيبة : ٢٥٦
 الشيرازي الشافعي : ٤٤٠
 صدر الشريعة الحنفي : ١١١
 صفية أم المؤمنين : ٢٩٥
 الضحاك بن سفيان : ٢٥٥
 طاووس بن كيسان : ٤٨٧
 الطبري المفسر : ١٠٥
 أبو جعفر الطحاوي : ١٩٤
 أبو طلحة زيد بن سهل : ٣٢٠
 طلحة بن عبيدالله : ٤٨١
 الطوفي نجم الدين : ٢٦٣
 عائشة أم المؤمنين : ٢٠١
 عاصم بن أبي النجود المقرئ : ١٢٣

- عروة بن الزبير بن العوام: ٣٠١
 عز الدين ابن عبدالسلام: ٢٠٠
 عطاء بن أبي رباح: ٤٠٤
 عطية القرظي: ٤٣١
 علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي: ٤٧١
 علي بن أبي طالب: ٨٨
 عمار بن ياسر: ٤٣٦
 عمر بن الخطاب: ١٠٧
 عمر بن عبدالعزيز: ٣٠٢
 عمران بن حصين: ١٣٥
 أبو عمران عبدالله بن عامر المقرئ: ١٢٣
 أبو عمرو بن العلاء المقرئ: ١٢٣
 عوف بن مالك: ٣٢٣
 القاضي عياض: ٣٧١
 عيينة بن حصن: ٢٠٨
 الغامدية: ٢١٤
 أبو حامد الغزالي: ٤٤
 ابن فرحون: ٥٣٣
 أبو عبيد القاسم بن سلام: ٣٢٢
 القاسم بن محمد: ٣٠١
 أبو قتادة الحارث بن ربعي: ٣١٧
 قتادة بن دعامة السدوسي: ٢٧٥
 موفق الدين ابن قدامة الحنبلي: ٨٤
 قنبر خادم علي بن أبي طالب، ومولاه: ٣٠٩
- ابن القيم: ٤٢
 ابن كثير: ١٤٨
 أبو الحسن الكرخي: ١٥٣
 كريمة بنت أحمد المروزية: ٥٣٤
 الكسائي المقرئ: ١٢٤
 ماعز بن مالك: ٢١٣
 مالك بن أنس: ٦٤
 أبو الوفا المالكي: ٥٣٣
 الماوردي: ٣٦٤
 الحسين بن إسماعيل المحاملي: ٤٦١
 أبو مخنف الثقفي: ٤٦٩
 محمد بن الحسن الشيباني: ١٥٧
 الشريف المرتضى: ١٥٠
 ابن المرتضى الزيدي أحمد بن يحيى: ٣٧٨
 مسروق بن الأجدع: ٥٣٤
 مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح: ٢٧٤
 أبو مصعب الزهري صاحب مالك: ٤٠١
 معاذ بن جبل: ٦٥
 معاوية بن أبي سفيان: ٣٧٩
 المقرئ: ٣١١
 مكحول بن زيد: ٣٢٦
 أبو بكر ابن المنذر: ٢٨٥
 نافع بن عبد الرحمن المقرئ: ١٢٤
 النسائي: ٣٨٢

الوليد بن عقبة : ٤٧١
يحيى بن يحيى بن كثير الليثي : ١٦٣
يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب :
٤٤٨
يحيى بن آدم : ٤٧٩
يسار مولى زيد بن ثابت : ٣٩٢
يعقوب بن إسحاق الحضرمي
المقرئ : ١٢٤
أبو يوسف صاحب أبي حنيفة : ٣٣
يونس بن يزيد الأيلي : ٤١٥

نصر بن حجاج : ٣١٠
أبو نضرة : ١٣٥
النظام شيخ المعتزلة : ٤٨
النعمان بن بشير : ٢٩٢
النوي : ١٥٩
التيسابوري المفسر : ٣٧٤
هبة الله بن سلامة المقرئ : ١٠٦
أبو هريرة الصحابي : ٣٧٠
هلال بن أمية : ٢٥٤
ابن الهمام الحنفي : ٣٥٧



فهرس تفصيلي لمحتويات البحث

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ○ كلمة شكر | ٥ |
| ○ مقدمة البحث | ٧ |
| □ الباب الأول (تمهيد)، مقدمات أصولية على طريق الدراسة، وتحت مدخل وخمسة فصول | ٢١ |
| المدخل: سبب إيراد هذه المقدمات | ٢٣ |
| الفصل الأول: مصطلحات مهمة: النص - القياس - الاجتهاد - التأويل - التخصيص - الاستثناء - النسخ - الإلغاء - الاستحالة - ذهاب المحل - فقد الشرط | ٢٥ |
| ○ المصطلح الأول: النص | ٢٥ |
| خفي الدلالة | ٢٩ |
| ظاهر الدلالة | ٣٤ |
| أقسام دلالات اللفظ «النص»: | ٣٦ |
| مكانة نصوص القرآن والسنة في ترتيب الأدلة | ٤١ |
| تعارض النصوص | ٤٣ |
| نصوص الشرع معقولة | ٤٥ |
| النصوص متناهية، والصور والحوادث والواقعات الجزئية غير متناهية | ٤٦ |
| ○ المصطلح الثاني: القياس | ٤٦ |
| حجية القياس | ٤٧ |
| أركان القياس | ٤٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|----------|
| أنواع العلة «الوصف المناسب» | ٥١ |
| أنواع القياس | ٥٦ |
| الاستحسان: لغة، واصطلاحاً | ٥٨ |
| نوعا الاستحسان | ٦١ |
| ○ المصطلح الثالث: الاجتهاد | ٦٢ |
| الاجتهاد: لغةً، واصطلاحاً | ٦٢ |
| الفرق بين المجتهد الإسلامي، والمشرع الوضعي | ٦٢ |
| حجية الاجتهاد | ٦٣ |
| نوعا الرأي: رأي مذموم محرم، رأي محمود جائز | ٧٤ |
| مجال الاجتهاد | ٧٧ |
| شروط الاجتهاد | ٧٩ |
| نوعا الاجتهاد: اجتهاد فردي، وجماعي (الإجماع) | ٨٥ |
| تجزؤ الاجتهاد | ٨٦ |
| إذا اختلف المجتهدون فالحق عند الله واحد | ٨٧ |
| الاجتهاد الجماعي (الإجماع) | ٨٨ |
| تعريف الإجماع لغةً واصطلاحاً | ٨٩ |
| حجية الإجماع، وشروطه، ومستنده | ٩٠ |
| إمكانية انعقاد الإجماع، وإمكانية معرفته | ٩٣ |
| أنواع الإجماع | ٩٤ |
| ○ المصطلح الرابع: التأويل | ٩٨ |
| ○ المصطلح الخامس والسادس: التخصيص، والاستثناء | ١٠١، ١٠٣ |
| ○ المصطلح السابع: النسخ | ١٠٤ |
| فائدتا النسخ | ١٠٤ |
| أحوال المنسوخ | ١٠٦ |
| ○ المصطلح الثامن والتاسع: الإلغاء، والاستحالة | ١٠٧، ١٠٨ |
| ○ المصطلح العاشر: زهاب مَجَلِّ الحكم | ١١٠ |
| أنواع المحل: شخص، أو زمان، أو مكان، أو هيئة ونحو ذلك | ١١٢ |

| | |
|-----|--|
| ١١٢ | أمثلة على ذهاب المحل |
| ١١٣ | تأثر الحكم بذهاب محله |
| ١١٤ | ضيق المحل |
| ١١٥ | ○ المصطلح الحادي عشر: فقد الشرط |
| ١١٧ | الفصل الثاني: القرآن الكريم، وتحته خمسة مباحث: |
| ١١٨ | ○ المبحث الأول: تعريف «القرآن» لغةً، واصطلاحاً. وأسماءه |
| ١٢٠ | ○ المبحث الثاني: حجية القرآن، وخصائصه |
| ١٢٢ | ○ المبحث الثالث: ثبوت القرآن، وقراءاته |
| ١٢٥ | ○ المبحث الرابع: إعجاز القرآن، ووجوه إعجازه |
| ١٢٧ | ○ المبحث الخامس: دلالتا القرآن على الأحكام: قطعية، وظنية |
| ١٢٨ | نوعا الأحكام الشرعية في القرآن الكريم: مفصلة، ومجملة |
| ١٢٩ | الفصل الثالث: السنة النبوية، وتحته ثلاثة مباحث: |
| ١٣٠ | ○ المبحث الأول: تعريف السنة لغةً، واصطلاحاً |
| ١٣١ | ○ المبحث الثاني: حجية السنة |
| ١٣٣ | ○ المبحث الثالث: أقسام السنة |
| ١٣٣ | التقسيم الأول للسنة باعتبار ما ورد في القرآن: مطابقة، مبينة، منشئة |
| ١٣٨ | بطلان أحاديث عرض السنة على القرآن |
| ١٤٣ | التقسيم الثاني للسنة باعتبار عدد نقلتها: متواترة، وآحاد |
| ١٤٣ | سنة متواترة: معنى المتواتر، وحجيته، ونوعاه |
| ١٤٥ | خبر الآحاد: أنواعه: خبر الواحد، المستفيض، المشهور |
| ١٤٩ | حجية أخبار الآحاد |
| ١٤٩ | منكرو أخبار الآحاد، وشبههم، والرد عليها |
| ١٥١ | شروط قبول أخبار الآحاد |
| ١٥٣ | مجال العمل بأخبار الآحاد |
| ١٥٤ | التقسيم الثالث للسنة باعتبار ورودها [ثبوتها]: قطعية، وظنية |
| ١٥٥ | التقسيم الرابع للسنة باعتبار دلالتها على الأحكام: قطعية، وظنية |
| ١٥٧ | التقسيم الخامس للسنة باعتبار الالتزام بها |

| | |
|-----|--|
| ١٦١ | الفصل الرابع: المصلحة المرسلّة، وتحت ثلاثة مباحث: |
| ١٦٢ | ○ المبحث الأول: تعريف «المصلحة المرسلّة»، وأقسامها |
| ١٦٥ | ○ المبحث الثاني: حجية المصلحة، وشروط العمل بها |
| ١٦٥ | ○ المبحث الثالث: مقاصد الشريعة وعلاقة المصلحة بها، وإمكانية التعارض بينهما |
| ١٦٧ | مقاصد الشريعة ثلاثة: ضرورية، وحاجية، وتحسينية |
| ١٦٩ | علاقة المصلحة بالمقاصد |
| ١٧٣ | الفصل الخامس: «العرف» وعلاقته بـ «المصلحة المرسلّة»، وتحت مبحثان: .. |
| ١٧٤ | ○ المبحث الأول: تعريف العرف، وأنواعه، وحكمه |
| ١٧٥ | العرف الصحيح قسمان: عام، وخاص |
| ١٧٧ | العرف الفاسد |
| ١٧٧ | تعارض العرف الفاسد مع الشرع أو اللغة |
| ١٧٩ | حكم العمل بالعرف |
| ١٧٩ | ○ المبحث الثاني: علاقة العرف بـ «المصلحة»، وقاعدة «تغيير الأحكام بتغيير المكان والزمان» |
| ١٨٠ | نوعاً الأحكام: نوع لا يتغير، عن حالة واحدة هو عليها، ونوع يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً وحالاً |
| ١٨٣ | □ الباب الثاني: مفهوم الوقف، وحجتيه، ومداه، وتحت تمهيد وأربعة فصول |
| ١٨٥ | التمهيد: معنى الوقف، ومقصود البحث منه، وتحت مبحثان: |
| ١٨٥ | ○ المبحث الأول: معنى الوقف لغة، واصطلاحاً |
| ١٨٧ | ○ المبحث الثاني: مقصود البحث من مفهوم «الوقف» |
| ١٨٧ | شروط العمل بالنص: شروط في النص، شروط في المعمول فيه النص ... |
| ١٨٩ | الفصل الأول: مفهوم الوقف قديماً، وتحت سبعة مباحث: |
| ١٩٠ | ○ المبحث الأول: مفهوم الوقف عند الصحابة |
| ١٩٣ | ○ المبحث الثاني: مفهوم الوقف عند الفقهاء |
| ١٩٣ | الوقف عند الحنفية، وأمثله |

| | |
|--|-----|
| الوقف عند المالكية، وأمثله | ١٩٧ |
| الوقف عند الشافعية. وأمثله | ١٩٩ |
| الوقف عند الحنابلة. وأمثله | ٢٠٣ |
| ○ المبحث الثالث: علاقة «الوقف» بـ «المصلحة المرسل» | ٢٠٦ |
| ○ المبحث الرابع: علاقة «الوقف» بـ «ذهاب المحل» | ٢٠٧ |
| نوعاً تأثير ذهاب محل الحكم في الحكم: | ٢٠٨ |
| تأثير يكون بـ «وقف الحكم وفقاً دائماً» | ٢٠٨ |
| تأثير يكون بـ «وقف الحكم وفقاً مؤقتاً» | ٢٠٨ |
| ○ المبحث الخامس: علاقة «الوقف» بـ «فقد الشرط» | ٢١٠ |
| ○ المبحث السادس: علاقة «الوقف» بـ «التأويل» | ٢١٥ |
| ○ المبحث السابع: علاقة «الوقف» بـ «العرف»، وبقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان» | ٢١٦ |
| نوعاً الأحكام: نوع غير متغير، ونوع متغير بحسب اقتضاء المصلحة | ٢١٦ |
| الفصل الثاني: مفهوم الوقف حديثاً، وتحت ثلاثة مباحث | ٢٢١ |
| ○ المبحث الأول: مفهوم «الوقف» عند المعاصرين، وله معنيان: | ٢٢٢ |
| المعنى الأول: الوقف الدائم. فكرة مشوهة يحرم القول به | ٢٢٢ |
| كلام النووي عن إسقاط عمر حد السرقة، ومنعه المؤلفة قلوبهم سهمهم | ٢٢٣ |
| أمثلة من كتابات القائلين بـ «الوقف الدائم» | ٢٢٣ |
| كلام نصر حامد أبو زيد عن المؤلفة قلوبهم | ٢٢٤ |
| فرج فودة يطالب بتحرير المرأة من سيطرة حجاب الزي، وحجاب العقل | ٢٢٥ |
| حسين أحمد أمين يدعو إلى إيجاد عقوبة للسرقة غير عقوبة القطع | ٢٢٦ |
| وصف حسين أمين قيود وشروط الفقهاء لإقامة حد السرقة بأنها تحايل | ٢٢٦ |
| بعض الرد على حسين | ٢٢٦ |
| سارق الأموال العامة، يعزر، وربما وصل تعزيره إلى القتل | ٢٢٧ |
| الرد على الشبه التي أوردها حسين | ٢٢٨ |
| حسين يتهم علماء الإسلام بالتملق وضيق الأفق والجمود الفكري | ٢٢٨ |
| وصم العلماء بالجمود وخلافه بدأ مبكراً على السنة المتغيرين باسم التجديد | ٢٢٨ |

- ٢٢٩ اتهام حسين للعلماء من الصحابة وغيرهم باختراع الأحاديث
- ٢٣٠ الدكتورة نوال السعداوي تصف قوانين الزواج الإسلامية بأنها متخلفة
- المعنى الثاني: «الوقف المؤقت»: وهو مشروع، وهو ما عُبِر عنه فقهاء الإسلام قديماً بـ «المصلحة المرسلّة» أو غير ذلك، وكلام العلماء المعاصرين عن هذا الوقف
- ٢٣١ ○ المبحث الثاني: شبهتا القائلين بـ «الوقف الدائم»
- ٢٣٥ الشبهة الأولى: أن ظروف هذا العصر تختلف عن ظروف عصر التنزيل
- ٢٣٥ كلام الدكتور النويهي، ونصر أبو زيد في ذلك
- ٢٣٥ زعم نصر أبو زيد أن «القرآن متّج ثقافي»
- ٢٣٨ حسين يدعو للجنة لبحث موضوعات كـ «حصة الأنثى من الميراث»!!
- ٢٣٩ محمد شبل يدلي بدلوه في هذه الشبهة؛ فيطالب بتعدد يوم عرفة...!! والرد عليه
- ٢٤٠ الشبهة الثانية: أنهم مجتهدون كما كان عمر مجتهداً
- ٢٤٥ كلام نصر في ذلك وبعض الرد عليه
- ٢٤٥ الشاطبي يتعرض لعرض أمثال تلك التخرصات... ويرد عليها
- ٢٤٨ بعض مناقب عمر
- ٢٤٩ مبدأ عمر وأصحاب النبي عليه السلام هو طاعة الله تعالى ورسوله
- ٢٥١ النويهي ونصر يريان أن النصوص الشرعية ليست ملزمة ولا دائمة
- ٢٥٨ نصر يريد أن يجعل ميراث المرأة كميراث الرجل تماماً
- ٢٥٨ تصدي علماء الإسلام المعاصرين للرد على أباطيل نصر وغيره
- ٢٦١ ○ المبحث الثالث: عدم تطرق القدامى للوقف الدائم لا لفظاً ولا معنى
- ٢٦٣ تعرض نجم الدين الطوفي ت (٧١٦هـ) لما يشبه «وقف العمل بالنص»
- ٢٦٣ الطوفي يقدم رعاية المصلحة على النصوص والإجماع إذا تعارضت
- التناقض الذي وقع فيه الطوفي، ونقاش الدكتور البوطي لأدلته التي ساقها على دعواه مناقشة علمية هادئة
- ٢٦٥ شهادة من ترجع للطوفي بانحرافه الفكري والعقدي، وتخطئه، وسوء فهمه
- ٢٦٨ الفصل الثالث: حجية «الوقف»، وتحتة مبحثان:
- ٢٧١

| | |
|-----|--|
| ٢٧٢ | ○ المبحث الأول: «الوقف المؤقت» له حجية بشروط |
| ٢٧٢ | شروط «الوقف المؤقت» |
| ٢٧٣ | ○ المبحث الثاني: «الوقف الدائم» لا حجية له، بل يحرم القول به |
| ٢٧٣ | الحكم بردة نصر، وكفره، وخروجه عن الإسلام... في ١٤/٦/١٩٩٥ م ... |
| ٢٧٤ | حيثيات الحكم بالكفر |
| ٢٧٥ | بيان الدكتور بلتاجي لخطورة نظرية نصر المتعدية لكافة التشريعات |
| ٢٧٩ | الفصل الرابع مدى «الوقف» المشروع، وتحت مبحثان |
| | ○ المبحث الأول: الوقف في المعاملات بمقاصدها المختلفة، مع التمثيل له |
| ٢٨٠ | وتحت مطلبان: |
| ٢٨٠ | □ المطلب الأول: المقصود بـ «المعاملات»، ومقاصدها |
| ٢٨٣ | □ المطلب الثاني: أمثلة على الوقف في المعاملات |
| ٢٨٣ | أولاً: دخول الوقف في المعاملات فيما يتعلق بالمصالح الضرورية |
| ٢٨٣ | مثاله: قتل الجماعة بالواحد |
| ٢٨٥ | اختلاف الفقهاء في حكم جماعة اشتركوا في إزهاق نفس واحدة |
| ٢٨٩ | رأي الباحث في مسألة قتل الجماعة بالواحد، واستدلّاه |
| ٢٩٠ | مسألة قتل الجماعة بالواحد نوع من وقف العمل بحرفية النص |
| ٢٩٠ | ومثاله أيضاً: مسألة جواز ضرب المتهم حتى يعترف |
| | الدكتور البوطي يرى أن ضرب المتهمين له مستند من السنة، ورد الباحث |
| ٢٩٣ | عليه |
| ٣٠٣ | ثانياً: دخول «الوقف» في المعاملات فيما يتعلق بالمصالح الحاجية |
| ٣٠٣ | مثاله: مسألة بيع السلم |
| | ○ المبحث الثاني: الوقف في «السياسة الشرعية» والتمثيل له وتحت |
| ٣٠٧ | مطلبان: |
| ٣٠٧ | □ المطلب الأول: المقصود بـ «السياسة الشرعية» |
| ٣٠٧ | السياسة لغة واصطلاحاً |
| ٣١١ | نوعا السياسة: عادلة، وظالمة |
| ٣١٢ | دخول السياسة الشرعية في النظم المالية، والأحوال الشخصية ... وغيرها . |

| | |
|-----|---|
| ٣١٥ | مسألة جواز إمساك الإبل الضالة |
| ٣١٧ | □ المطلب الثاني: أمثلة على «الوقف» للسياسة الشرعية |
| ٣١٧ | المثال الأول: تطبيق عمر حكم الغنيمة على السلب العظيم القيمة |
| ٣٢٢ | أمر السلب موكولٌ إلى الإمام |
| ٣٢٥ | اختلاف العلماء في مسألة تخميس السلب |
| ٣٢٨ | تكييف الدكتور بلتاجي فعل عمر تكييفاً فقهياً بديعاً |
| ٣٣٠ | الفرق بين السلب قديماً وحديثاً |
| ٣٣١ | المثال الثاني: التسعير |
| ٣٣٤ | معنى التسعير، ونوعاه: ظلم محرم، وعدل جائز |
| ٣٣٤ | اتفاق الفقهاء على جواز التسعير إذا تعدى أرباب السلع القيمة |
| ٣٣٥ | رد ابن تيمية على مَنْ منع التسعير مطلقاً |
| ٣٣٦ | متى يجب التسعير؟ |
| ٣٣٩ | اختلاف الفقهاء فيمن أراد أن يبيع بأقل من ثمن المثل |
| ٣٤٠ | ترجيح الباحث لما ذهب إليه عمر من جواز البيع بأقل من ثمن المثل |
| ٣٤١ | □ الباب الثالث: ضوابط الوقف الشرعية، وشروط الواقفين، ونحته فصلان . |
| ٣٤٣ | الفصل الأول: ضوابط «الوقف» الشرعية مع التمثيل، وتحت تمهيد وثمانية مباحث |
| | التمهيد: تعريف الضابط، والقاعدة، والنظرية، مع بيان الفرق بينها، وتحت |
| ٣٤٥ | ثلاثة مطالب |
| ٣٤٥ | □ المطلب الأول: تعريف الضابط لغةً، واصطلاحاً |
| ٣٤٨ | تطلق «القاعدة» على «الضابط» باطراد في المصادر الفقهية، وكتب القواعد . |
| ٣٤٨ | يقصد بـ «الضابط» الشرط. وفي هذا البحث يأتي الضابط بمعنى الشرط |
| | □ المطلب الثاني: تعريف القاعدة؛ لغةً، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بين |
| ٣٤٩ | القاعدة والضابط |
| | □ المطلب الثالث: تعريف النظرية لغةً، واصطلاحاً، مع بيان الفرق بينها |
| ٣٥١ | وبين القاعدة |
| | ○ المبحث الأول: الضابط الأول: إذا ذهب محل تطبيق النص. ومن أمثلته |
| ٣٥٣ | الشهيرة: منع عمرَ سهم «المؤلفة قلوبهم» من الزكاة |

- ومن أمثلة هذا الضابط أيضاً: عدم القطع أو الجلد أو الرجم أو القتل؛ لعدم وجود مَنْ تطبَّق عليهم هذه العقوبات ٣٦٠
- ومثاله أيضاً: مَنْ قطعت قدمه فليس عليه غسلها لذهاب محل الغسل ٣٦١
- المبحث الثاني: الضابط الثاني: إذا أوجب النص حداً فاعترضته شبهة درئ الحد بها، وتحت ستة مطالب ٣٦١
- المطلب الأول: «الحد» و«التعزير» لغةً واصطلاحاً، وخصائص كل، مع بيان الفرق بينهما. واختلاف الفقهاء في أكثر ما ينتهي إليه التعزير ٣٦٢
- المطلب الثاني: أنواع الحدود، وأقسامها ٣٦٥
- نوعا الحدود: حد لله تعالى، وحد أوجبه الله على مَنْ أتاه من الآدميين ... ٣٦٥
- أقسام الحدود: إماتة، ورجم، ونفي، وقطع، وجلد ٣٦٦
- الحد الأول: حد الرُّجم، ويقام على مرتكبي جريمة الزنا بشروط ٣٦٦
- اختلاف الفقهاء في الجمع بين الجلد والرجم ٣٧٢
- تعليل النيسابوري (ت٧٢٨هـ) تصنيف العقوبة على الأرقاء ٣٧٤
- الصواب عدم نفي العبد والمرأة مطلقاً ٣٧٥
- الحد الثاني: حد الجلد، ويقام هذا الحد على مرتكبي أيٍّ من الجرائم التالية ٣٧٥
- الجريمة الأولى: جريمة الزنا من شخص غير مُخصَّن ٣٧٥
- اختلاف الفقهاء في الجمع بين الجلد والنفي ٣٧٦
- الجريمة الثانية: جريمة شرب المُسكر ٣٧٧
- إجماع العلماء على عدم قتل شارب المُسكر؛ مهما تكرَّر منه الشربُ ٣٧٨
- خلاف بعض أهل الظاهر في ذلك فقالوا بقتل السكران بعد المرة الرابعة ... ٣٧٩
- أحاديث قتل السكران بعد المرة الرابعة أو الخامسة منسوخة ٣٨٠
- من العلماء مَنْ يرى أن للإمام قتل الشارب تعزيراً سياسة ٣٨٢
- ذهاب بعض أهل العلم إلى أن الخمر لا حد فيها، وإنما فيها التعزير، واستدلالهم. وردُّ العلماء كالقرطبي والشوكاني على هذه الاستدلالات .. ٣٨٢
- الجريمة الثالثة: جريمة القذف، وهي الرميُّ بزنا أو لواط، وشروطه ٣٨٤
- اختلاف العلماء في اشتراط بلوغ المقدوف ٣٨٥

| | |
|-----|--|
| ٣٨٥ | حَدُّ القَذْفِ ثمانون جلدة للحر والحرّة، وأربعون للعبد والأمة |
| ٣٨٦ | الحد الثالث: حد القتل: ويقام على مرتكبي أي من الجرائم التالية |
| ٣٨٧ | الجريمة الأولى: جريمة القتل العمد |
| ٣٨٨ | الجريمة الثانية: جريمة الحرابة. ويدخل فيها العصابات المختلفة |
| ٣٨٩ | الجريمة الثالثة: جريمة الردة. وتفصيل العلماء أمورها |
| ٣٩٢ | اختلاف الفقهاء في حكم استتابة المرتد، ومدتها، ودرئها للحد |
| ٣٩٢ | ارتداد المرأة المسلمة ماذا يوجب؟ |
| ٣٩٣ | ترجيح الباحث وجوب استتابة المرتد، ودرءها للحد، وأن المرأة كالرجل .. |
| ٣٩٤ | الجريمة الرابعة: جريمة اللواط. وهي وطء الذكر الذكر |
| ٣٩٦ | القول بقتل اللواط - بكرةً كان أم ثيباً - هو قول جمهور العلماء |
| ٣٩٧ | خلاف بعض الفقهاء كأبي حنيفة، وابن حزم في عدم قتل اللواط |
| ٣٩٧ | نصر ابن حزم قوله بعدم قتل اللواط، وتشفيه على ما سواه. والرد عليه ... |
| | الحد الرابع: حد القطع، ويقام على السارق إجماعاً، وعلى جاحد العارية |
| ٣٩٨ | على خلاف |
| ٣٩٨ | تعريف السرقة لغة واصطلاحاً |
| ٣٩٩ | شروط السرقة التي تستوجب حد القطع |
| ٤٠٠ | لا قطع على مختلس، ولا متتهب، ولا غاصب، ولا خائن، ولا نباش ... |
| ٤١٠ | اختلاف الفقهاء في قطع جاحد العارية وأدلتهم |
| ٤١٨ | الحد الخامس: حد النفي. ويقام على مرتكبي أي من الجرائم التالية |
| ٤١٨ | مَنْ لم يقتل ولم يسرق ممن قطع الطريق |
| ٤١٨ | الزاني الحر غير المحصن مع الجلد |
| ٤١٩ | اللوطي، كما رأى ابن حزم، وقد سبق تفصيله في جريمة اللواط |
| ٤١٩ | دليل ابن حزم على حد النفي على اللوطي |
| ٤٢٠ | □ المطلب الثالث: تعريف الشبهة لغةً واصطلاحاً |
| ٤٢١ | □ المطلب الرابع: أنواع الشبه |
| ٤٢١ | الشبه عند الحنفية ثلاثة: شبهة في الفعل، وفي المحل، وفي العقد |
| ٤٢٣ | الشبه عند الشافعية كثيرة، منها شبهة في الفاعل، وفي المحل، وفي الطريق |

- من الشبه أيضاً عند الآخرين: شبه العمدة، وشبه الملك، وشبه الاختلاط ٤٢٣
- من الشبه أيضاً: الصغر، والإكراه، والجنون، والجهل ٤٢٥
- المطلب الخامس: الدليل على إسقاط الحدود بالشبه ٤٢٦
- عدم اعتبار ابن حزم الشبهات مسقطة للحدود؛ والرد عليه ٤٢٧
- المطلب السادس: من شبه الدائرة لإقامة الحدود، مع التمثيل لها ٤٢٩
- الشبهة الأولى: فقد الشرط الأول: وهو البلوغ؛ فلا حد على صبي ٤٢٩
- الدليل على عدم مؤاخذه الصغير ٤٣٣
- الشبهة الثانية: فقد الشرط الثاني: وهو الاختيار؛ فلا حد على مُكْرَهٍ ٤٣٥
- الدليل على عدم المؤاخذه بالإكراه ٤٣٥
- وسائل الإكراه: القيد، الضرب الشديد، السجن الطويل، الإجاعة ٤٣٨
- قسماً الإكراه: ملجئ، وغير ملجئ ٤٣٩
- نوعاً المكروه عليه: قول كالكفر ...، وفعل: كأكل الخنزير والميتة ٤٤٢
- اختلاف الفقهاء في الرخصة في نوعي المكروه عليه ٤٤٢
- ترجيح الباحث قول الجمهور بالرخصة في القول والفعل جميعاً، باستثناء القتل والجراح ٤٤٢
- شروط الاعتداد بالإكراه ٤٤٣
- ما يسقط من الحدود بالإكراه هو ما دون القتل والجراح ٤٤٣
- اختيار الباحث ضرورة امتناع المكروه على شرب المسكر، ودليله ٤٤٥
- أمثلة على إسقاط الحدود بالإكراه ٤٤٨
- تفصيل ابن حزم في مسألة سرقة المضطر ٤٤٩
- وجوب قطع السارق إذا استغنى عن السرقة ٤٥٠
- الشبهة الثالثة: فقد الشرط الثالث: وهو العقل؛ فلا حد على مجنون ٤٥٤
- قسماً الجنون: جنون مُطَبِّق، وجنون غير مُطَبِّق ٤٥٤
- الدليل على عدم مؤاخذه المجنون ٤٥٥
- مدى مسؤولية المجنون عن تصرفاته ٤٥٦
- اختلاف الفقهاء في طرء الجنون على مَنْ وجب عليه قصاص أو حد ٤٥٨
- أمثلة على إسقاط الحد بالجنون ٤٥٩

- الشبهة الرابعة: فقد الشرط الرابع: وهو العلم بتحريم ما يوجب على فاعله الحد؛ فلا حد على جاهل بذلك ٤٦٠
- نوعا الجهل: بسيط، ومركب ٤٦١
- الدليل على إعذار الجاهل ٤٦٢
- الجهل الذي يسقط الحدود هو الجهل المركب ٤٦٤
- أمثلة على إسقاط الحد بالجهل ٤٦٤
- المبحث الثالث: الضابط الثالث: إذا تعارضت مصلحة ضرورية مع تطبيق النص قُدِّمت المصلحة الضرورية. ومن أمثله: مسألة التَّوَسُّ ٤٦٥
- المبحث الرابع: الضابط الرابع: إذا تعارضت مصلحة راجحة مع تطبيق النص المتضمن حداً قُدِّمت المصلحة ٤٦٨
- أولاً: إذا كانت المصلحة لصالح المحدود، أو مَنْ يتعلق به؛ كتأخير إقامة الحد عن الحامل، والمرضع، وعن المريض، وعند البرد والحر ٤٦٨
- ثانياً: إذا كانت المصلحة لصالح الإسلام. ومثاله: تأخير إقامة الحدود في الغزو؛ كتأخير حد شرب الخمر عن أبي محجن، وعن الوليد بن عقبة ٤٦٩
- حد القتل أو الرجم يقامان أبدأ في الحضر والغزو ٤٧٢
- إزالة ما يبدو من تعارض بين حديث: «أَقْبِمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ» وحديث: «لَا تَقْطَعِ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ» ٤٧٢
- المبحث الخامس: الضابط الخامس: إذا تعارضت مصلحة خاصة منصوص عليها مع مصلحة عامة قُدِّمت المصلحة العامة. ومثاله تخميس عمر - رضي الله عنه - السلب العظيم. وتضمين عليٍّ الصنائع ٤٧٣
- المبحث السادس: الضابط السادس: إذا اقتضت المصلحة الأخذ بفعل من أفعال الرسول ﷺ أو تقريراته دون غيره أخذ به. ومثاله: جَعْلُ عَمَرَ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ عَنوةً بعد قتالٍ للمسلمين جميعاً ٤٧٤
- التشريعات الواردة عن النبي عليه السلام في الأراضي المفتوحة عنوةً ٤٧٤
- أمر الأرض المفتوحة متروك إلى الأئمة، ليضعوا لها التشريعات المناسبة ... ٤٨١

- المبحث السابع: الضابط السابع: إذا وُسِّع على الناس بالنصوص، فَضِّتْهُمَا أو أَقْرَطُوا فيها مُسْتَهْيَيْنَ بها فحينئذ يُؤَاخَذُونَ بِالتَّضْيِيقِ. ومثاله:
- ٤٨٥ إيقاع عمر الطلقات الثلاث المجموعة في لفظ واحد «ثلاثاً»
- ٤٨٨ القول بإيقاع الطلقات الثلاثة (ثلاثاً) ليس بملزم للفقهاء ولا للأمة
- المبحث الثامن: الضابط الثامن: إذا تضمن النص أجناساً لا توجد في زمن من الأزمان أو مكان من الأماكن فحينئذ يقوم مقامها غيرها للضرورة، ومن أمثلته: إخراج زكاة الفطر حسب قوت المخرجين، وعدم تعيين رد صاع من تمر في المصرة، وتعين مناديل الورق ونحوها في الاستجمار بدلاً من الحجارة
- ٤٨٩ الفصل الثاني: الموقوفون وشروطهم وتحت مبحثان
- ٤٩٣ ○ المبحث الأول: مَنْ في سلطته «الوقف المؤقت»، وتحت مطلبان
- ٤٩٤ □ المطلب الأول: بيان الذين في سلطتهم «الوقف المؤقت»، وهم الأمراء والعلماء
- ٤٩٥ □ المطلب الثاني: مكانة الأمراء والعلماء
- ٤٩٧ أهمية الإمامة وبعض واجباتها وحقوقها
- ٤٩٨ مسميات ولي الأمر
- ٤٩٩ مكانة العلماء
- المبحث الثاني: شروط الواقفين. وتحت ثلاثة مطالب
- ٥٠٠ □ المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في أولي الأمر (الأئمة)
- ٥٠٢ إجماع العلماء قديماً وحديثاً على اشتراط الذكورة لتولي منصب الإمامة
- ٥٠٣ أقوال العلماء في ذلك: ابن حزم، والشيخ الغزالي
- ٥٠٣ صرف الولايات العامة عن المرأة ليس فيه انتقاص من شأنها
- ٥٠٤ الرجل والمرأة في الإنسانية سواء، مع اختلافهما في التركيب الجسمي
- ٥٠٦ الشيخ الغزالي يمنع المرأة من القضايا المتصلة بكيان الأمة كالإمامة
- ٥١٣ القرشية شرط من شروط الإمامة بالإجماع عند توحيد الأمة
- ٥١٤ يسقط شرط القرشية إذا لم يوجد في قريش من تتوافر فيهم شروط الخلافة .
- ٥١٥ سقوط شرط القرشية إذا تغلب متغلب على الخلافة
- ٥١٥ اشتراط شروط أخرى في الإمام أمر مفتوح إذا اقتضته المصلحة العامة

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| □ المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في القضاء | ٥١٦ |
| جمهور الفقهاء على اشتراط الذكورية. واستدلالهم | ٥١٩ |
| الشيخ الغزالي يؤكد رأي الجمهور | ٥٢٠ |
| المحاماة الكاتبة عزيزة عصفور تحذر بنات جنسها من تولي القضاء | ٥٢١ |
| الكاتبة أيسة شرتوني البيروتية تحذر النساء من الخروج عن طبيعتهن | ٥٢٣ |
| خلاف ابن حزم في اشتراط الذكورية؛ حيث لم يره واجباً | ٥٢٥ |
| الحنفية لا يشترطون الذكورة إلا في الحدود والدماء | ٥٢٦ |
| استدلال ابن حزم على رأيه، ورد الباحث على هذه الأدلة | ٥٢٧ |
| معنى الحسبة، وبيان أنها ليست من القضاء | ٥٢٩ |
| أقوال أهل السنة والمذاهب الأخرى وآراؤهم في شرط الذكورية سواء | ٥٣١ |
| كلام الغزالي عن موقف الإسلام من تولي المرأة القضاء والمناصب العامة .. | ٥٣٢ |
| شروط أخرى لتولي منصب القضاء | ٥٣٢ |
| ● المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في أهل الفتوى | ٥٣٣ |
| الإفتاء من الولايات الخاصة، وعليه لا يمنع منه العبد ولا المرأة | ٥٣٤ |
| أسماء فضليات من النساء فقيهاً ومفتيات ومحدثات | ٥٣٤ |
| شروط الإفتاء | ٥٣٥ |
| الفروق بين القضاء والإفتاء | ٥٣٦ |
| ○ الخاتمة: أهم نتائج البحث وتوصياته | ٥٣٧ |
| فهارس البحث وطريقة إعدادها | ٥٤٣ |
| ○ فهرس مراجع البحث ومصادره | ٥٤٥ |
| ○ فهرس الآيات القرآنية بترتيب سورها في المصحف | ٥٧١ |
| ○ فهرس الأحاديث والآثار الواردة في البحث | ٥٨١ |
| ○ فهرس تراجم أعلام البحث | ٥٩٦ |
| ○ فهرس تفصيلي لمحتويات البحث | ٦٠١ |
| ○ ترجمة البحث باللغة الإنجليزية | 1 |

مستخلص البحث باللغة العربية

الشريعة الإسلامية ذات أهمية عظمى في حياة الناس، ولذا ففي تعطيلها اضطرابٌ أحوالهم وشقاؤهم، وعليه فلا يجوز لإنسان كائناً ما كان أن يعطل نصوصها أو يلغيها، أو يوقف العمل بها وقفاً نهائياً مهما زعم أن هذا يتفق ومصالح الناس، كما ادعاه بعض المتنورين. وقد توقف بعض نصوصها «وقفاً مؤقتاً» بضوابط شرعية، وأن هذا الوقف يزول بزوال أسبابه، وأن هذا الوقف لا يملكه إلا الأمراء والعلماء من مفتين وقضاة بشروطهم.





Sharriaah abstention regulations From AL Qu'ran and AL Sunnaa Applications

by

Ezzat Rouby Mogawer Saleem AL Garhey

The nature of this research, Sharriaah abstention regulations From AL - Qu'ran and AL - Sunnaa applications requires to be based on an introduction, three Parts, and a conclusion.

The Introduction, Concludes the importance of AL Shariaah, its'validity for every time and place, the conclusions of its' abstention, and that defending it, is one of the highest religious obligations. Then I explained the Causes for choosing the research methodologies and the plan followed for its accomplishment.

The research parts are arranged as follows:

Part one: - Introductions of the principles of Islam this study followed by entry of the study and five chapters.

The Entry Of The Study: The reason behind the choice of these introductions.

Chapter One: Important terms.

Chapter Two: The Holly Qu'ran

Third Chapter: AL Sunnaa

Fourth chapter: The General Interests

Fifth Chapter: Traditions and its relationship with the general interest, and the Rule of "the change of Statements according to Places and times"

Part Two: - The Concept of abstention and its valid reason and its limits followed by a preface and four chapters.

The Preface: The meaning of the abstention as represented in this research followed by two researches.

First Chapter : - The Concept of abstention in early times followed by Seven researches.

First Research: - The Concept of abstention in the Companions' view.

Second Research: - The Concept of abstention from the jurisdiction viewpoint.

Third Research: - The Relationship between abstention and general interests.

Fourth Research : - The Relationship between abstention that its Objective no longer exist.

Fifth Research: - The Relationship between abstention that its Term no longer exist.

Sixth Research: - The Relationship between The abstention and interpretation.

Seventh Research: - The Relationship between The abstention and The Rule of The Exchange of Statements according to Places and times.

Second Chapter: The Concept of abstention in Recent times, followed by Three researches:

First research: The Conception of abstention from contemporary view

Second Research: - Those who nearly argues for permanent abstention and Their arguments.

Third Research: - The early researchers never spoke about permanent abstention neither Concept nor Meaning.

The valid reason for abstention followed by two researches:

The First Research: The temporarily abstention has Conditions for its validity.

The First Research: - The permanent abstention is not valid, but it is Prohibited. He who says that it's valid should be considered a disbeliever.

Chapter Three: - The Concept of abstention in Recent times, followed by Three sections.

Section one: - The Conception of abstention from contemporary view

Section Two: - Those who nearly argues for permanent abstention and Their arguments.

Section Three: - The early researchers never spoke about permanent abstention neither Concept nor Meaning

Chapter Four: The limits of The Legal abstention followed by two researches.

Part Three: The legislative abstention rules and the conditions of abstains followed by two chapters:

Chapter One: The legislative abstention rules with Examples for them followed by preface and eight researches.

Preface: The rule, principle and theory definition with a reference to the deference between them.

First Research: First Rule: If the conditions of applying the provision are no longer found.

Second Research: Second Rule: If the provision imposes a limit and a flaw interrupted this limit, then the punishment is not applied any more.

Third Research: third rule: If there is a conflict between a necessary interest and the applying of the provision, then the priority is for the necessary interest.

Fourth Research: Fourth Rule: If there is a conflict between a preferable interest and the applying of the provision which involves a limit, then the priority is for the preferable interest.

Fifth Research: Fifth Rule: If there is a conflict between a formal special interest and a public interest, then the priority is for the public interest.

Six Research: In the case that the Messenger of Allah (all the blessings and peace of Allah be up on him) had many actions towards an issue, and the public interests, nowadays, demand to have one of these actions, then we have the choice to implement any one of these actions according to the necessary interest, providing examples for that.

Seventh Research: Sixth Rule: If people have a wide sphere in provision; and they narrowed it looking down upon it, then they have to be reckoned on the narrowing action as a punishment for them.

Eighth Research: Seventh Rule: If the provision involves some kinds which are not found in any time or place. At this point other provision should go on behalf of it, this is for necessity.

Chapter two: Those who abstain and their Conditions followed by two sections.

First Research: He who has the authority for the temporarily abstention from applications.

Second Research: - The Conditions of those who abstain.

The Conclusion: The most important Conclusions of the Research and its recommendations.

References Index

Qur'anic verses index.

Prophet and companion's sayings index

Objects of the research index

English abstract.

The Introduction, Concludes the importance of AL Shariaah, its' validity for every time and place, the conclusions of its' abstention, and that defending it, is one of the highest religious obligations.

Part one : Introductions of the principles of Islam this study followed.

Two: The Concept of abstention and its valid reason and its limits followed.

Three: The legislative abstention rules and the conditions of abstains followed.

